

## القسم الثاني

## من الأحاديث النبوية الشريفة

,, إتقوا دعوة المظلوم فإنها تحمل على الغمام , يقول الله تعالى:

وعزتي وجلالي لأنصرك ولو بعد حين ,, .

,, إشتد غضب الله على من ظلم من لا يجد ناصرا غير الله ,, .

## الفهرست

مقدمة الطبعة العربية.

مقدمة الطبعة الألمانية.

الفصل الأول:

### 1.1- ملاحظات أولية.

### 2.1- نبذة مختصرة عن أصل وجذور حقوق الإنسان.

#### 3.1- حقوق الإنسان: الأهمية والهدف.

### 1.2- نظرة مقتضبة إلى أوضاع الأكراد في: الإتحاد السوفيتي -

#### سوريا - إيران - تركيا لغاية عام 1975.

### 2.2- الأكراد في العراق:

\*- الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق - نشأة الحزب - بعض الآراء حول الحزب.

\*- الحزب الشيوعي العراقي.

\*- الحركة الكردية 1961 - 1975:

أ- الزعيم عبدالكريم قاسم والأكراد (1958-1963):

\*- ثورة 14/تموز/1958 في العراق.

\*- أهداف الثورة.

\*- منجزات الثورة.

- \*- الأزمة السياسية.
- \*- الموقف داخل السلطة الحكومية.
- \*- تطور الأوضاع السياسية خلال الأعوام (1958-1961).
- \*- بارزان في صيف 1961.
- \*- 500 مقاتل بارزاني.
- \*- مقارنة بين عام/1945-1947 و عام 1961.
- \*- التطور اللاحق.
- \*- ردود الفعل على نشوب الثورة الكردية.
- ب- حزب البعث العربي الاشتراكي والأكراد (1963):
- \*- سلطة البعث ولعبة المفاوضات مع الأكراد.
- \*- روح إتفاقية سعد آباد وحلف بغداد.
- \*- موقف القوى والدول الخارجية.
- \*- معركة الحياة أو الموت والتطور اللاحق.
- \*- معركة بارزان.
- \*- هيئة الأمم المتحدة والأكراد.
- ت- عارف الأول والأكراد (1963-1966):
- \*- السلطة الجديدة ومواقفها السياسية.
- \*- فرقة الأكراد.
- \*- المفاوضات والتطورات اللاحقة.
- \*- اهداف النظام العارفي العسكرية.

ج- عارف الثاني والأكراد (1966-1968):

\*- الحكومات الجديدة.

\*- الأكراد وتطورات الأحداث.

\*- الإشتباكات العسكرية خلال الأعوام (1966-1968).

ح- حزب البعث العربي الإشتراكي والأكراد (1968-1975):

\*- إنقلاب 17/تموز/1968.

\*- إنقلاب 30/تموز/1968.

تطور القضية الكردية لغاية عام 1970.

\*- وضع الحزب الشيوعي العراقي وموقفه السياسي لغاية عام 1970.

\*- إتفاقية 11/آذار/1970:

- الأسباب الخفية للإتفاقية.

- نصوص الإتفاقية.

- ردود الفعل على الإتفاقية.

- بيان 11/آذار/1970: إتفاقية أم حسان طروادة؟

\*- التحول غير المنظور:

- مواصلة التعريب في كردستان والتمسك بأيديولوجية الوحدة العربية.

- معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية/العراقية (نيسان/1972).

- تأميم النفط في حزيران/1972.

- الجبهة الوطنية التقدمية.

- عمليات التصفية السياسية وأهدافها.

- قانون الحكم الذاتي المفروض على كردستان.

- حرب الأكراد الخامسة.

\*- إتفاقية الجزائر 6/أذار/1975:

- نتائج إتفاقية الجزائر.

- بعض تصريحات الأطراف المعنية/الصحفية حول الإتفاقية.

\*- أسباب الهزيمة:

- الأسباب الداخلية:

1- الأسباب التنظيمية.

2- الأسباب الايديولوجية.

3- الأسباب العسكرية.

4- فرقة البارزانين (لأول مرة).

- الأسباب الخارجية:

1- علاقات الحركة الكردية في العراق مع الأكراد في البلدان المجاورة.

2- علاقات الحركة الكردية مع الشعوب والدول المجاورة.

3- العلاقات مع الدول الكبرى.

- نتائج القرار الخاطئ.

**1.3- تقييم الأوضاع السائدة في كردستان الجنوبية على ضوء مبادئ حقوق**

**الإنسان, بموجب مقررات المعاهدة الدولية الموقعة في (16/أيلول/1966).....**

**1.4- مقارنة بين الأوضاع السائدة في فلسطين = إسرائيل وبين كردستان**

**الجنوبية = شمال العراق وموقف الدول العربية والإسلامية منها.....**

الفصل الثاني:

1.1 الأكراد بعد هزيمة 1975.

أ- نظرة عامة إلى أوضاع الأكراد في: الإتحاد السوفيتي

– سوريا – تركيا – وإيران.

ب- الأكراد في العراق:

1- جلال طالباني و " الإتحاد الوطني الكردستاني " .

2- إدريس ملا مصطفى و صراع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق

من أجل البقاء.

3- القطيعة الجديدة بين حزب البعث العربي الاشتراكي

والحزب الشيوعي العراقي.

كلمة ختامية.

تعقيب.

المصادر.

## مقدمة الطبعة العربية / القسم الثاني

هنالك شواهد تاريخية ثابتة تؤيد ان البعض وبالأخص العناصر المتنفذه والمستفيدة بنحو ما من اوضاع قائمة في مجتمع ما او في زمان ومكان محدد ترهبها فكرة ومسألة توعية الناس المحيطين بهم على إعتبار, أن هذه التوعية ستؤدي أن عاجلا أو آجلا إلى لجم تصرفات البعض لما تولده لدى الأغلبية من تقويم للأخلاق و ثبات في المواقف وبعد نظر في تقييم المسائل وكشف خلفياتها ودوافعها الحقيقية بروح موضوعية متتورة. لذا كان خوف عرب الجاهلية على سبيل المثال, وفي مقدمتهم العناصر المتنفذة والمتسلطة على زمام الأمور من نزول القرآن الكريم قضية قابلة للفهم والإدراك بمجرد اللجوء إلى تقييم وتحليل التطورات بشكل علمي مجرد قائم على المنطق بخصوص آثار وأبعاد التوعية التي ولدتها النصوص القرآنية في سبك روح وعقلية جديدة بين الناس دكت كيان القيم والتقاليد البالية المتوارثة وما كان يرتبط بها من مصالح.

وقد لاحظ المؤلف بعد نشر بضعة مئات من نسخ الطبعة الألمانية في أوروبا تواجد ردود فعل متباينة على هذه الدراسة أيضا وتقوم أساسا على الخوف من المصالح الذاتية:

كانت دهشة المؤلف كبيرة حقا حين وجد أن البعض كان يكتفي بمجرد ترديد تقييمات الآخرين دون أن يكلف نفسه عناء دراسة الموضوع شخصيا وأن يبدي من الشجاعة والجرأة ما يؤهله إستخلاص إستنتاجاته الخاصة حول المسألة, مهما كانت هذه الإستنتاجات سلبية أو إيجابية , الأمر الذي يعكس

ضعف الشخصية والروح الإتكالية المنتشرة حتى بين الطبقة التي تدعي بأنها مثقفة وعاشت في أوروبا عشرات السنين في جو من الحرية والديمقراطية!

أما الأحزاب السياسية, فقد كانت بالدرجة الأولى تبحث عن مصادر تدين مواقف خصومها, لذا كانت ردود فعلها مزدوجة, أي أنها كانت تثمن الجهود العلمية المبذولة وتؤيد إيجابيات البحث, إلا أن ذلك كان مقرونا على الدوام بتحفظات, بل وإمتعاض بخصوص كشف النقاب عن مواقفها السلبية بالذات!

أما الجهات والعناصر غير الملتزمة حزبيا أو المحايدة, فقد كانت وبدون إستثناء مرتاحة وداعمة لأسلوب البحث لأنها كانت متعطشة لمعرفة الحقيقة ومرتاحة للموضوعية التي طرحت بها المسائل. هنا لا بد أن نشير إلى الحقيقة القائلة , بأنه طالما تعذر على المرء تشخيص الداء فإن من المستحيل وصف الدواء!

ولما كان الهدف من هذه الدراسة خدمة قضية عادلة وشعب مضطهد. فلا تأخذ المؤلف في الحق لومة لائم, لأنه يسعى خلال هذا الجهد المتواضع أن يسهم في تقويم إعوجاج قائم ولو بشكل جزئي من خلال الدعوة التي يوجهها إلى أبناء شعبه لنفض غبار القرون الماضية عن عواتقهم ورفض الوصايات المفروضة عليهم بالإكراه ليتولوا بالتالي تقرير مصيرهم ومصير بلادهم بأنفسهم في المستقبل كامانة مودعة في أعناقهم للأجيال القادمة. لذا كان لا بد من إستعمال لغة صريحة بعيدة عن التزلف, لكي تتواجد آمال مبررة في إمكانية منع تكرار أخطاء الماضي من جهة , ولرغبة المؤلف تجنب إحتتمالات توجيه التهمة إليه في المستقبل كشريك في الأخطاء بل وفي الجرائم المرتكبة لسكوته عنها من جهة أخرى, مقتديا بالحديث النبوي الشريف:

,, من رأى منكم منكرا فليغيره بيده, فإن لم يستطع فبلسانه, فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان  
..."

عبدالمصور بارزاني

فينا في

1988/2/8

## 1.1 – ملاحظات أولية :

في هذا الفصل سنحاول التطرق بإيجاز إلى مسألة حقوق الإنسان بصورة عامة, مستهدفين عرض أصل الفكرة والهدف المرتجى منها. كما سنأخذ أوضاع الأكراد بنظر الإعتبار على هذه الأسس في جميع أجزاء كردستان لغاية عام 1975م. على أن تتم إعارة أوضاع كردستان الجنوبية / العراق أهمية أكثر مع معالجتها بشيء من التفصيل لسببين وهما: 1- الأوضاع في كردستان الجنوبية, كما يزعم البعض هي أفضل من أوضاع بقية الأكراد القاطنين في البلدان المجاورة. 2- كردستان الجنوبية مثلت نبراسا وقدوة لبقية الأكراد في المناطق الأخرى على شتى الأصعدة خلال الأعوام 1958 – 1975م. إلى درجة أنها باتت تغذي آمال الأكراد وطموحاتهم في بقية الأجزاء من كردستان, التي كانت تتوقع حدوث تطورات إيجابية في أوضاعها الذاتية مستقبلا في حالة نجاح الحركة التحريرية في كردستان الجنوبية. لكن التطورات أثبتت فيما بعد بأن الآمال العراض المعلقة على الحركة في كردستان الجنوبية لم تكن مستندة إلى الواقع ولم تحقق النتائج المرجوة منها.

على هذا الأساس ومن أجل تقييم الأوضاع والظروف في كردستان الجنوبية بشكل موضوعي وواقعي, سنعمد إلى إجراء مقارنة بين هذه الأوضاع وبين ما ذهبت إليه نصوص المعاهدتين الدوليتين المعقودتين

في 16/أيلول/1966 لحقوق الإنسان, بإعتبار أن هذه النصوص تصلح أن تكون معيارا دوليا لهذا التقييم.

لقد لعبت الأحزاب السياسية دورا هاما في صياغة وتطور الأحداث السياسية في العراق (في الغالب سلبا) سواء في صفوف الأكراد أو العرب بما في ذلك من تولى السلطة منها. من هنا يستحسن أن نتطرق بإيجاز إلى نشأة وايدولوجية هذه الأحزاب وبالأخص: حزب البعث العربي الاشتراكي – الحزبي الشيوعي العراقي – وأخيرا ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, مع التركيز على موقف هذه الأحزاب من مسألة الحقوق القومية للشعب الكردي.

إن الدساتير العراقية الصادرة خلال هذه الفترة وما صاحبها من تعديلات تعتبر هي الأخرى كمعايير لإصدار أحكام التقييم على مواقف ونوايا الحكام العرب في بغداد إزاء المسألة الكردية. وبهذا الخصوص سنراعي بيان التطورات في هذه الدساتير والظروف المحيطة بصدور البيانات والإتفاقيات المعلنة من جانب الحكومة العراقية بخصوص المسألة الكردية. هذه البيانات والإتفاقيات الرسمية ستؤخذ بنظر الإعتبار, رغم الدراية بحقيقة كونها بالنسبة للحكومة المركزية إلا وسيلة لكسب الوقت في فترات الضعف والإنحلال بهدف إستجماع القوى والتخطيط لجولة عسكرية قادمة مع حركة التحرر الكردية.

كانت الآمال التي علقنا على التطورات التي حدثت في كردستان الجنوبية خلال هذه الفترة كبيرة, والتي نشبت فيها واحدة من أكبر الثورات الكردية بعد الحرب العالمية الثانية وأكثرها إستدامة في ذات الوقت. غير أن النتائج التي أعقبت هزيمة عام/1975 كانت مروعة هي الأخرى على شتى الأصعدة. من هنا سعينا لمحاولة دراسة وتحليل العوامل المحتملة التي ادت إلى هذه الكارثة بشكل مجهري قدر الإمكان.

لقد أثرت الدول الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر على تطور الأحداث في كردستان الجنوبية, لأنها نظرت إلى بل وعاملت حركة التحرر القومي في كردستان ك (حرب بالوكالة ) والتي لم تكن آثارها محصورة داخل حدود العراق وحسب, بل وتشمل منطقة الشرق الأوسط إجمالا على أقل تقدير, وذلك لجملة من الأسباب ومن جملتها أن المسألة الكردية تؤثر على كيان ومصير العديد من الدول في المنطقة. ولا يغير من هذه الحقيقة أي شيء, لا إدعاءات السلطة العربية الحاكمة في بغداد ولا نوايا الأكراد أنفسهم. هذا بالإضافة إلى ان موقف الدول الكبرى كان ان أحد العوامل الحاسمة في هذا الصراع لجملة من الأسباب كان من بينها الدعم السياسي والعسكري, الذي قدم لطرف أو آخر. كما ولوحظ نوع من التغيير والتبدل الطارئ على إستبدال الحلفاء والشركاء, وهذا بحد ذاته يحتم تقييم هذه المناسبة والتطورات لإستجلاء الدوافع الحقيقية لهذا السلوك وحقيقة مواقفها من القضية الكردية.

ختاما لابد من محاولة إجراء مقارنة ولو مقتضبة بين أوضاع الأكراد في كردستان الجنوبية (شمال العراق) وبين أوضاع العرب في فلسطين (إسرائيل). إن هذا الترابط هو أمر لا يمكن الحياد أو التغاضي عنه، سيما وان بعض الأطراف العربية من ساسة ومؤلفين سبق لهم وأن أشاروا إلى هذا الترابط بصورة معكوسة ومنطق مقلوب بعيدا عن كل روح موضوعية وتحليل علمي يمليه العقل السليم.

## 2.1- نبذة مختصرة عن أصل وجذور حقوق الإنسان:

كلما أمعن وإستطال المرء النظر في تأريخ البشرية لواجه حقيقة قائمة لا يرقى إليها الشك ومفادها، أن شخصا، مجموعة من الأشخاص، طبقة إجتماعية، دولة محددة أو مجموعة من الدول تسعى بكل السبل لإستغلال الآخرين، الذين يمثلون الأكثرية الساحقة من المجتمع البشري دوليا أو محليا، للحفاظ على مصالحهم الأنانية الشخصية، باذلين الجهد قدر المستطاع لتوسيع نطاق ومدى هذه المصالح والمحافظة عليها أطول فترة ممكنة.

بناء على هذا الأساس، فإن بالإمكان التثبيت وعلى الدوام من وجود جبهتين أو كتلتين متعارضتين: من جهة كتلة أصحاب الإمتيازات المتعددة الجوانب. يقابلها على الطرف الآخر كتلة المحرومين من كل الإمتيازات وهم المستضعفون بصور مختلفة وعلى شتى الأصعدة والجوانب، من إقتصادية، إجتماعية، سياسية وثقافية. فقبل عدة عقود على سبيل المثال كان الرق وإستعباد الإنسان لأخيه الإنسان في الكثير من المجتمعات أمرا طبيعيا وظاهرة مشروعة ومسايرة لنوع محدد من أنواع الإستغلال البشع من قبل الإنسان لأخيه الإنسان، بحيث كان المستعبد يعامل كقطعة من قطع الأثاث المنزلي العائد لسيدته. وللأسف مازالت بقايا هذا الإستغلال اللانساني موجودة ولو على نطاق أضيق من الماضي.

لقد إستتبع ذلك فرض أعمال السخرة الشاقة على العبيد وإستعمال شتى صور التعذيب ضدهم لإجبارهم على السكوت والخضوع لهذا الواقع المفروض عليهم بالقوة. الفصل بين أعضاء العائلة الواحدة من باب الإكراه، وأخيرا البيع والشراء وكأن البشر ماشية... الخ. علما أن ما سمي بحقوق السادة والمالكين للأرقاء كانت مضمونة ومصانة بموجب أحكام القوانين السارية المفعول داخل المجتمعات والبلدان المعنية، بل أن الدين هو الآخر أستغل من قبل البعض لتبرير أبشع الجرائم ضد الإنسانية بما في ذلك الإستعباد!

و فقط إبتداء من 19/حزيران /1862م. على سبيل المثال تم منع الرق في الولايات المتحدة الأمريكية. كما جرى الإتفاق بينها وبين بريطانيا للتعاون على مكافحة تجارة الرقيق. علما أن التلميحات والإشارات تتواتر داعية إلى ضرورة منع الرق، ومن جملتها ما ورد في الإتفاقات التي شاركت فيها

عدة دول في التوقيع عليها, ومنها المعاهدة الخاصة بحقوق الإنسان في 16/أيلول/1966م. (أنظر المادة/8 من الإتفاقية). وهذا بحد ذاته يوحي بأن عصرنا الحالي أيضا هو الآخر مازال يعاني من وجود بقايا ومخلفات نظام الرق المقيت وبعض مظاهره وإلا فما هو الداعي إلى إيراد مثل هذه الإشارات إن لم يكن لهذه المخلفات والظواهر أي وجود, أم يا ترى هو الخوف من عودتها على يد قوى ظلامية بأي دافع كان؟

### موضوع قديم ومصطلح جديد:

من الملاحظ أن موضوع حقوق الإنسان عريق في القدم ويعود إلى عهود سحيقة, إلا أن المصطلح المتعارف عليه الآن " حقوق الإنسان " حديث النشأة نسبيا. كما توسع نطاق هذه الحقوق بمرور الزمن إنسجاما مع التطور الذي حدث على الصعيد السياسي, الإجتماعي, الإقتصادي والثقافي. لكن رغم هذا التوسع وزيادة الشمولية, فمازالت هذه الحقوق بالنسبة لعدد كبير من الجماعات والأفراد أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع, لأن صور وصيغ الإضطهاد تتعدد أشكالها ويتعذر حصرها منتهكة بالأساس مبدأ المساواة, الذي تدور حوله بشكل عام وإجمالي من حيث الأساس فكرة تطبيق هذه الحقوق بشكلها الواسع.

إن إستعادة الماضي إلى الذاكرة وإستعراض التطور التاريخي من خلال نظرة فاحصة إلى أصل الأفكار الإنسانية, التي يمكن للمرء أن يعتبرها جذورا تاريخية لنشؤ حقوق الإنسان المشتقة من الأفكار والتصورات الدينية والفلسفة اليونانية القديمة, إلى جانب الأفكار التي إرتبطت بالحركات السياسية والإجتماعية والإقتصادية الكبرى. لكن على الرغم من قدم هذه الأفكار والتطلعات, فإن الإقرار والإعتراف المتوارث والتقدم المحرز على درب تطور وإطلاق هذه الأفكار لتأخذ طابعا عالميا يعود الفضل فيه على الأرجح إلى الثورات الجماهيرية وما رافقها من تضحيات جسام وليس إلى فضل الحكام المعنيين, الذين لم يبذلوا إلا نادرا جهودا مخصصة لتحقيق هذه الأفكار السامية. إذن فإن إستعداد الأطراف المعنية والمعانية من الناس – أفرادا وجماعات – لإبداء المقاومة اللازمة واللجوء إلى الثورة والتمرد على الأوضاع المجحفة القائمة فقط, وخوف الحكام من مغبة نشوب هذه الثورات, هو الذي ضمن إستمرارية وبقاء مجالات تطبيق هذه الأفكار بنحو أو بآخر حسب إختلاف الظروف والمناطق.

### نماذج من منطلقات الفكر الإنساني:

يمكن للمرء أن يعتبر الأفكار والتصورات التالية رائدة في عملية بلورة وتطوير حقوق الإنسان بشكلها المعروف حاليا:

1- الدين:

كان للأديان ومنذ البداية (بصورة عامة) دور لا يستهان به في الإسهام وبشكل إيجابي في عملية تطوير وتوفير المناخ المناسب لتطبيق حقوق الإنسان, إما بشكل مباشر من خلال نصوص تعاليمها الصريحة أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير الذي خلفته مبادئ الأديان الأخلاقية في صياغة نصوص القوانين الوضعية والتأثير على الأعراف والتقاليد المتوارثة.

ومن الملاحظ بأن الشعوب المتمدنة في العصور القديمة كانت تعيد وترجع نشأة نصوص قوانينها وأنظمتها إلى كائنات عليا (آلهة). فالأفكار الهندوسية (مانو وبوذا) على سبيل المثال تصنف الحريات الإجتماعية إلى خمس مجموعات: الأمن من الإرهاب – العوز – الإستغلال – الحرمان – الموت المبكر – والمرض. ويتم إلحاق خمس فضائل بهذه الحقوق: التسامح – العاطفة الجماعية – العلم – حرية الضمير والوجدان والفكر – والأمن من الخوف.

ولكن رغم كل هذه الخصائص الإيجابية للدور الذي لعبته الأديان وإسهامها في بلورة الأفكار الإنسانية وصياغة حقوق الإنسان, فإنها لم ولن تستطيع التستر على حقيقة أن الأديان في ذات الوقت, شأنها شأن الكثير من عوامل وأعمدة السلطة قد تعرضت في الكثير من الأحوال وماتزال تتعرض إلى التشوية وسوء الإستفادة والإستغلال والتفسيرات المغلوطة عن عمد أو جهل, الأمر الذي كانت له عواقب وخيمة وسلبية للغاية في حالات كثيرة. فعلى سبيل المثال ينص الإنجيل على ما يلي: " لا تقاوموا من أراد الإساءة إليكم, بل إذا صفحك أحد الأشخاص على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر ..."

لكن رغم هذا النص الصريح فإن إجراء مقارنة بسيطة بين هذه الوصية وبين سياسة الدول الكبرى/المسيحية الكولونيالية لوجد المرء إختلافا كبيرا بين النظرية والتطبيق, الأمر الذي دفع الكاتبة الأمريكية (مارغريت جوست) إلى القول في كتاب لها " السود في أمريكا" : ( لقد حملت الكنيسة للزنج هدهدة روحية, واستند إلى كرمها الأخلاقي في ترسيخ قواعد العبودية وجعلها واقعا معقولا لا يرد ... ).

والتأريخ الإسلامي هو الآخر بدوره يظهر من الإنحرافات ما يحول دون إعتباره إستثناءا على هذه القاعدة, فقد أستغل هو الآخر من قبل الحكام أو بعض الفئات لترسيخ المصالح الشخصية أو الفئوية على حساب الغالبية العظمى.

## 2- فلسفة الإغريق:

تناولت إهتمامات الإغريق وحضارتهم جوانب متعددة, كالقانون والدولة والفيزياء وما إلى ذلك. النظريات والطروحات الفكرية التي تم بحثها في تلك الفترة المبكرة أثرت على الأقل في بعض المجالات في بلورة الإستنتاجات التي توصلت إليها العلوم المختلفة في عصرنا الحالي أيضا. حيث تم

نقل وتوارث هذا التراث من جيل إلى آخر وإن كان بض الآثار قد ضاع وإن دثر إلى غير رجعة كما كانت عليه الحال بعد حريق مكتبة الإسكندرية على سبيل المثال. ولاريب أن هذا التأثير أكثر ما يكون وضوحا في أوروبا بشكل خاص وعن طريقها بصورة غير مباشرة إنتشرت في بقية أرجاء العالم.

بالنسبة للكثير من الآراء والأفكار والمطالب التي طرحت في زمن الإغريق, يمكن للمرء أن يلاحظ بأنها مازالت تردد حتى الوقت الحاضر, فقد طالب الصوفيون على سبيل المثال بما يلي: " المساواة في الحقوق للجميع , إلغاء طبقتي النبلاء والعبيد ...".

لكن على ما يبدو فإن هذه الآراء لم تستطع أن تنال الإعتراف الذي تستحق لفترات زمنية طويلة, ناهيك عن تحقيقها, لأن المسألة لم تكن دوما مسألة قوانين غير عادلة, بل وفي حالات كثيرة وجدت مجالات لممارسة العسف والتضليل في تفسير القوانين أيضا.

إن تطبيق بعض هذه الأفكار ظل حصرا على بعض المناطق والبلدان وعلى فترات زمنية محددة وكان في بعض الحالات إمتيازاً حصريا ببعض الفئات دون غيرها. أما الطبيعة أو الإتجاه الدولي الذي باتت هذه الآراء تتسم به فهي ظاهرة تجلت في فترة متأخرة. ولذا نذكر وبهذ المفهوم والمعنى ما قاله الرئيس الأمريكي الراحل " جون كندي " من باب التأييد لما نذهب إليه:

( مازال النضال يتواصل من أجل المعتقدات الثورية, التي كافح في سبيلها أجدادنا: الإيمان بأن حقوق الإنسان ليست هدية أو فضلا من الدولة, بل هي منحة من الله ).

3- نماذج من بعض أفكار الحركات السياسية والإجتماعية:

يتم التمييز بصورة عامة بين شكلين أو نوعين من الحقوق (حقوق الإنسان): الحقوق "التقليدية" والحقوق "الحديثة والمعاصرة", التي ترتبط وتتشابك مع بعضها. ويقصد بالحقوق التقليدية, الحقوق السياسية المدنية, والتي باتت تمثل محورا ثابت الأركان في المجتمعات المدنية الغربية ومطلبا رئيسيا بالنسبة لشعوبها. وهي الحقوق التي تستهدف ضمان التمتع بالحقوق السياسية وممارستها بالنسبة لجميع أفراد المجتمع. أما الحقوق المعاصرة, فهي حديثة العهد نسبيا وتتضمن أو تشمل على الحقوق الإجتماعية والإقتصادية أيضا, إلى جانب الحقوق السياسية المدنية. ولعبت بعض المراحل التاريخية وما إرتبط بها من حركات ثورية وإجتماعية دورا بارزا في تطور حقوق الإنسان المعروفة والمتعارف عليها في الوقت الحاضر ومنها:

١- لأئحة الحقوق / دستور عام 1215م. في بريطانيا:

إن الحقوق والحريات التي تضمنتها هذه اللائحة، ترتبط بصورة لا تنصم مع تطور القوانين العرفية والتقاليد العامة المتوارثة في بريطانيا. وقد نشأت على أثر صدور قرارات وأحكام القضاة، وليس على أساس القوانين التي أصدرها الملوك البريطانيون. ولا بد من التلميح في هذا المجال إلى إصرار الشعب البريطاني في كفاحه المتواصل من أجل الحصول على هذه الحقوق والحريات ومواجهته لسلطة الملوك والحكام البريطانيين المطلقة، الأمر الذي إنتهى بالتدرج إلى التضييق على صلاحيات الملوك إلى حد كبير. تقول المادة /39 من اللائحة على سبيل المثال، ما يلي:

( لا يجوز إعتقال أو سجن أي إنسان حر أو أن يتم إبعاده أو تصادر ممتلكاته أو أن يحط من قدره بأية صورة أخرى. كما أننا لا نريد أن نتخذ أية إجراءات ضده أو يسمح بمطاردته إلا بموجب حكم صادر وفق القوانين المرعية ... ).

وتتطرق "لائحة الحقوق" لعام 1689م. إلى موضوع حقوق المواطنين وتشير مثلا من بين أمور أخرى أيضا إلى وجوب إنتخاب أعضاء البرلمان بشكل حر بموجب المادة / 8. أما المادة / 9 فتتص على ما يلي:

( إن حرية المخاطبة وكذلك محتوى المناقشات أو المباحثات في البرلمان لا تخضع لأية سلطة قضائية أخرى ولا يمكن مقاضاتها خارج البرلمان، بل ولا يجوز إثارة التساؤل حولها ... ).

-|| " الحقوق الأساسية " المعلن عنها في فرجينيا في 20/حزيران/1776م.:

إن الأفكار التي تم التلميح إليها في أعلاه، أثرت في فترة لاحقة عبر الإنتقال بواسطة بعض المهاجرين، في التطور السياسي اللاحق في أمريكا، وأسهمت في تطوير وبلورة الأفكار الديمقراطية الأمريكية. فيما يلي بعض النماذج من نصوص موادها:

( كل البشر متساوون من حيث الطبيعة ومستقلون ويتمتعون ببعض الحقوق المتأصلة والموروثة، التي لا يجوز التخلي عنها عن طريق أية إتفاقيات تعقدها الأجيال القادمة، أو مصادرتها من أجل السعي لبلوغ السعادة والأمن ). وتنص المادة /3 على:

( إن الحكومة يجب أن تشكل من أجل توفير أفضل الظروف للجميع ومن أجل حماية وأمن الشعب والأمة والمصلحة العامة ... ). أما المادة / 11 فتتص:

( إن حرية الصحافة تعتبر واحدة من أكبر حصون الحرية ولا يتم التضييق عليها إلا في ظل الحكومات الدكتاتورية ).

### -III الثورة الفرنسية:

إن الأفكار التي تجلت وسيطرة فيما بعد من خلال الثورة الفرنسية وأثناءها كانت متأثرة بأفكار وفلسفة بعض المفكرين الكبار في تلك الحقبة من أمثال مونتسكيو وروسو إلى جانب سريان وتسرب بعض أفكار الثورة الأمريكية , الأمر الذي تجلى فيما بعد من خلال بعض الصياغات المستعملة في إصدار البيانات والرسائل الفرنسية. فالبيان الفرنسي حول " حقوق الإنسان والمواطنين " الصادر في عام / 1789م. كان يرى:

( نسيان أو إنتهاك حقوق الإنسان كسبب وحيد لتعاسة الجمهور وفساد الحكومات ). وإستنادا إلى هذه المنطلقات إعترفت الثورة بالحقوق التالية:

المادة/1 تنص: ( كل البشر يولدون أحرارا ومتساوون في الحقوق ... ).

المادة/2 تنص: ( إن أصل كل حقوق السيادة تعود من حيث الجوهر إلى الشعب ... ).

أما الدستور الفرنسي الصادر في 24/حزيران/1792م. فيرى بين أمور أخرى ما يلي:

المادة/1 تنص: ( إن هدف المجتمعات هو الرفاه والصالح العام. إن تشكيل الحكومات يتم من أجل ضمان تمتع البشر بحقوقهم الطبيعية التي لا يمكن التخلي عنها ).

المادة/2 تنص: ( كل البشر متساوون من خلال الطبيعة وأمام القانون ).

المادة/6 ترى من باب بيان حدود الحريات: ( لا تفعل بالآخرين ما لا تحب أن يفعل بك ).

المادة/23 تنص: ( إن حق المقاومة والدفاع ضد الإضطهاد ينبثق ويشق من بقية حقوق الإنسان ).

### -IV ثورة أكتوبر الروسية:

ولدت الأفكار الاشتراكية وجلبت معها زخما وبعدا جديدا على صعيد المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبالتالي توسيع مجالاتها, فقد أخذت حقوق الإنسان ذات الطبيعة الإجتماعية والإقتصادية بنظر الإعتبار وأثبتت بأن الحصر والتضييق التقليدي لهذه الحقوق لا يفي بتوفير المجال الحيوي اللازم لتحقيق الحرية المنشودة ومبدأ المساواة عمليا. لقد أدرك المرء حقيقة نزوع الديمقراطيات الغربية إلى تعزيز وتقوية مركز الفئات القوية من الناحية الإقتصادية على الصعيد السياسي أيضا وبالتالي يفتح لها مجال تبؤ مراكز هامة ومرموقة. لذا إنعكس تأثير ومفعول هذه الأفكار فيما بعد على صياغة مواد القوانين الدستورية المختلفة ومنها دستور الإتحاد السوفيتي الصادر في 10/حزيران/1918م.

ولغرض الحيلولة دون " إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان " , فقد تم الإعتراف بعدة حقوق إضافية جديدة ومنها: حق تقرير المصير للشعوب – في الوقت الذي أدين فيه إنتهاج السياسة الكولونيالية من جانب الدول الكبرى الغربية – وحق العمل وحق التعليم وحق الحصول على الضمان الإجتماعي بالنسبة للمسنين والمرضى والعاجزين.

بعد حربين عالميتين خلال جيل واحد فقط, أمكن لمس وإدراك الترابط والطابع العالمي لحقوق الإنسان بشكل ملحوظ. لقد كان هذا الإستدراك والإستنتاج نتيجة منطقية بعد كل المعاناة الشاملة التي توجب على البشرية أن تواجهها بشكل لم يسبق له مثيل, حيث لم ينجو من آثار الحرب بنحو أو بآخر, أي جزء من أجزاء العالم. فالأحداث والتطورات التي عاشتها وشاهدها البشرية خلال الحربين العالميتين أوضحت بجلاء أكثر من أي وقت مضى حقيقة أن الأفراد والجماعات البشرية يجب أن ينظر إليها كحلقات تشكل في مجموعها سلسلة متماسكة ومترابطة, وأن إنتهاك حقوق عضو أو حلقة من هذه الحلقات لا يمكن أن يخلو من العواقب والتأثيرات على بقية الأعضاء والحلقات بمرور الزمن بنحو أو بآخر.

وتجسدت واحدة من الخطوات الهامة على درب التدويل في " البيان العام حول حقوق الإنسان " الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 10/أيلول/1948م. على الرغم من أنها لم تحتوي على أية جوانب ملزمة. لكن أبعاد تأثيرها الأخلاقي هو أمر لا يمكن التقليل من شأنه بأي حال.

أعقب ذلك خطوة أهم تالية عبر صدور المعاهدتين الدوليتين " إتفاقيتي حقوق الإنسان الصادرة من هيئة الأمم المتحدة " بتاريخ 16/أيلول/1966م. لأنها تمثل موادا ملزمة بالنسبة للدول التي وافقت على الإلتزام بها, على الرغم من أن بعض الدول أثير إبداء التحفظات من أجل تجنب مثل هذا الإلتزام والتعهد الدولي.

ومن الملاحظ بأنه وفي الحالتين " البيان والإتفاقيتين " قد تم الجمع فيها بين الحقوق السياسية والإجتماعية والإقتصادية في آن واحد, ولو أن النصوص المصاغة تجسد في الواقع نوعا من عملية توفيقية بين أيديولوجيات وأنظمة إجتماعية وسياسية وإقتصادية مختلفة سائدة في شتى أرجاء العالم.

### 301- حقوق الإنسان: ( الأهمية والهدف )

إن تاريخ تطور حقوق الإنسان يمثل في ذاته تاريخ البشرية وتطورها من خلال السعي الدائم والدؤب للبحث عن التوصل إلى تحقيق العدالة, بهدف تنظيم وبيان كيفية التعامل معه. ويعنى بهذه الحقوق بطبيعة الحال, تلك التي لا يمكن التنازل عنها, نظرا لإرتباطها مع الإنسان لأسباب طبيعية مرتبطة بكيونته كإنسان, بهدف المحافظة الحقيقية على كرامة الإنسان.

( بالنسبة لحقوق الإنسان ما يزال الموضوع يدور- إستنادا إلى الرأي السائد – حول توفير الضمانات للبشر أمام التهديدات الموجهة إليه من جانب الدولة والمجتمع, والتي تشمل بالدرجة الأولى الأفراد والجماعات الصغيرة والضعيفة ... إن موضوع حقوق الإنسان يدور ويبحث عن إيجاد حل للتناقض الموجود بين الإنسان كفرد وبين المجموعة ).

وعلى الرغم من وجود التفسيرات والتطبيقات المتباينة, والتي يعود سببها إلى تباين تأثير ونفوذ الأيديولوجيات المختلفة. من هنا أيضا مساعي ومحاولات التسويس, إلا أن هنالك هدفين رئيسيين يمكن أخذهما بنظر الإعتبار, سواءا بالنسبة للأفراد أو الجماعات كأطراف يحق لها التمتع بهذه الحقوق أو كحملة أو أصحاب لهذه الحقوق. فمن الناحية السياسية يستهدف تهيئة أجواء وظروف ملائمة للإنسان تضمن حماية حريته. أما من الناحية الإجتماعية فيستهدف إلى توفير وضمان الظروف المعيشية اللائقة بالإنسان. ويستتبع هذا كون أن الدول وقوانينها المسنونة يجب أن تكون في خدمة الإنسان وليس العكس.

إن البيان العام الصادر في 10/أيلول/1948م. حول حقوق الإنسان يرى في ديباجته, بأن حقوق الإنسان تمثل قاعدة وأساسا للحرية والعدالة والسلام في العالم. إن إنتهاك أو تجاهل هذه الحقوق يولد أفعالا وإجراءات بربرية. وتمضي الديباجة قائلة:

( لما كان من الأهمية حماية حقوق الإنسان على أساس سيادة القانون حتى لا يضطر الإنسان إلى الإنتفاضة والتمرد ضد الإستبداد والإضطهاد بإعتبارها الوسيلة الأخيرة المتبقية لديه ).

لكن في الحقيقة فإن هذه الأهداف السامية تواجه عقبات عديدة لا يمكن تخطيها بسهولة ومن بينها " القوى المناوئة " ويذكر إرماكورا ما يلي :

( إن هذا التطور يجب أن لا يحجب حقيقة مفادها, بأن القوى المناوئة كبيرة. نعم, فإن التوكيد والحرص على حماية حقوق الإنسان بالذات في العالم, يكشف عن القوى المناوئة بجلاء, وهذه القوى متنوعة. إنها تكمن في إختلافات الأطراف المعنية أيديولوجيا, كما أنها تكمن في عملية نشؤ ونمو الشعور بحق السيادة الجديدة لدى الدول الأفرو- آسيوية. كما أنها تكمن في جهل الساسة, إلى جانب أنها تكمن أيضا في غرور أصحاب السلطة الحكومية وتكمن في تعقيب ومتابعة الأهداف الأنانية للجماعات وتكمن في البديهية السلبية للإنسان وتكمن في التقليل من شأن (فقر العالم).

كل هذا يؤدي إلى ( تسويس حقوق الإنسان ) وهذا يعني, بأنها تستخدم وتستغل سلبا وإيجابا لتحقيق أهداف سياسية ).

## 1.2- نظرة مقتضبة إلى أوضاع الأكراد في: الإتحاد السوفيتي – سوريا – إيران – تركيا, لغاية عام 1975م.:

التطور اللاحق للأحداث في هذه الأجزاء أخذ المسار المتبع والمفروض عليها سابقا بشكل عام حتى عام 1975م. بدون تغيرات تستحق الذكر, مصحوبة بمحاولات الصهر الموجهة ضد الأكراد بشكل مدروس, بإعتبارها هدفا نهائيا مشتركا في جميع هذه الأجزاء بإستثناء الإتحاد السوفيتي بشكل عام, الذي يمكن إعتباره كإستثناء على هذه القاعدة التي عم شمولها وتطبيقها على بقية أجزاء كردستان. تبع هذه المواقف والظروف السلبية كأمر طبيعي ونتيجة منطقية, أن تردت أوضاع الأكراد على كل الأصعدة والمجالات القابلة للتصور: سياسيا, إجتماعيا, ثقافيا وإقتصاديا.

إن سوء الإستفادة من السلطة الحكومية وإستغلالها ضد حقوق الشعب الكردي على أوسع نطاق ممكن بهدف الحيلولة بين الشعب الكردي وتطوير نفسه بشكل طبيعي يساير تطور ونمو بقية الشعوب والأمم. ورغم وجود بعض الفوارق الشكلية في الأساليب المتبعة لطمس هوية وتطلعات الشعب الكردي نحو التحرر والإعتناق, كان الهدف النهائي لهذه الأطراف/الحكومات هو القضاء على الهوية القومية المستقلة. وتعاونت هذه الدول فيما بينها من حيث الجوهر سرا تارة وعلنا تارة أخرى من أجل بلوغ هذا الهدف.

### 1- الأكراد في الإتحاد السوفيتي:

الموقف الودي الذي إتخذه الإتحاد السوفيتي إتجاه المسألة الكردية بشكل عام, بالقياس إلى مواقف الآخرين, هو أمر يمكن توضيحه على أساس نصوص قوانين الإتحاد السوفيتي الدستورية الصادرة إلى جانب أدلة أخرى. فدستور الإتحاد السوفيتي الصادر في 10/حزيران/1918م. نص على سبيل المثال على ما يلي:

( إن مجالس الشورى المحلية, التي تتميز بشكل خاص من خلال تركيبها القومي, يمكن لها أن تنضم إلى بعضها على هيئة منطقة إتحادية ذات حكم ذاتي, وعلى رأسها – كما هو الحال بالنسبة لرئاسة كل المناطق الموحدة والمشكلة حديثا – يقوم مؤتمر لجان الشورى المحلية وهيئتها التنفيذية. إن هذه المناطق المتحدة, ذات الحكم الذاتي, تدخل ضمن القاعدة الإتحادية للجمهوريات الشيوعية لروسيا الإتحادية ).

وإستنادا إلى الدستور الصادر في 5/أيلول/1939م. تنص المادة/121 منه على ما يلي:

( إن مواطني الإتحاد السوفيتي, لهم الحق في الحصول على التعليم. إن هذا الحق سيضمن تحقيقه من خلال التعليم الإلزامي العام لمدة سبع سنوات ... ويجري التعليم فيها باللغة القومية الأم ... ).

وبناء على هذه النصوص الدستورية وغيرها يتمتع الأكراد في الإتحاد السوفيتي كبقية الشعوب الأخرى بجزء كبير من حقوقهم القومية المشروعة وإن كانوا لا يتمتعون بكيان سياسي/إداري خاص. وفي هذه السياسة الواقعية للإتحاد السوفيتي تكمن أسباب العطف الذي يكنه الأكراد له وبشكل عام للأفكار اليسارية. وقد سبق لباسيل نيكيتين وأن نوه إلى هذه الجوانب/الإمميزات وما قد تحدثه من تأثيرات في المستقبل حين قال:

( إن عدد الأكراد في الإتحاد السوفيتي, في ترانسقوказيا لا يتعدى مائة ألف نسمة. لكن هذا الرقم لا يدل على أنهم غير قادرين على إنشاء قطب إستجلاب لإخوانهم في الخارج, بل على العكس, وذلك بفضل سياسة الإتحاد السوفيتي إتجاه القوميات ).

وهكذا وعلى الرغم من قلة عدد الأكراد في الإتحاد السوفيتي وتبعثر مناطق تواجدهم إلى حد ما وإختلاف أوضاعهم نسبيا بين منطقة وأخرى, إلا أن هذه الأقلية الكردية تلعب دورا هاما وتمارس من النفوذ مالا يمكن التقليل من شأنه.

ففي جمهورية أرمينيا يتلقى الأكراد الكثير من الدعم والتعاطف, الأمر الذي يزيد من نشاطهم وفاعليتهم في الوقت الذي لا يحضى فيه الأكراد بمثل هذا الدعم ولا يتلقون التفهم والاستجابة الضرورية في المناطق الأذرية وغيرها, التي يسود فيها العنصر التركي, الذي يحتكر ويمارس السلطة الحكومية فيها!

الغريب أن تظهر هذه الفوارق بجلاء حتى داخل الإتحاد السوفيتي وفي ظل سيادة وإستتباب الأفكار الإشتراكية, بأن الروح والنزعة الشوفينية لم تلجم هنالك أيضا لحد الآن رغم الأفكار التي تقر بحق الشعوب في تقرير المصير. علما أن محاولات الصهر الأذرية مازالت مستمرة وجارية على قدم وساق للأقليات الإسلامية بالأخص من خلال الوسائل الثقافية ومثيلاتها.

علما بأن جمهورية كانت قد تأسست في عام 1923م. بإسم جمهورية كردستان ذات الحكم الذاتي, في - لاتشين وكلبايار ونخشيوان - لكن قضي عليها في عام 1929م. لأسباب غير واضحة المعالم لحد الآن. لكن رغم ذلك فإن الوضع الإجتماعي والإقتصادي والثقافي للأكراد تطور بشكل إيجابي وبصورة أفضل بالقياس إلى أوضاع بقية الأكراد في الأجزاء الأخرى من كردستان. كما أن المتطلبات الضرورية لتطوير مضمون وسليم بالنسبة للمستقبل باتت هي الأخرى متوفرة أيضا: فالمدارس, المستشفيات, المؤسسات الثقافية, طرق المواصلات, الماء والكهرباء, إلى جانب وجود نظام يحول

دون ممارسة التفريق والتمييز بالقياس إلى بقية الأجزاء من كردستان ووجود إمكانات الحصول على مناصب حكومية عالية, كلها أمور وعوامل تؤيد تبرير التفاؤل في وجود مستقبل جيد وزاهر.

بالنسبة إلى الوضع الثقافي, تجدر الإشارة إلى أن التدريس باللغة الكردية قد بوشر بتطبيقه منذ عام 1921م. كما أن الموقف الودي الذي إتخذه الشعب الأرمني المتفهم لأوضاع الشعب الكردي قد هيا ظروفًا مكنة إيجاد مجالات رحبة نسبياً للإعتاق والتطور في هذا السبيل بشكل متزايد, حيث تم بناء العديد من المدارس الكردية وتم تشجيع فكرة القيام بترجمة بعض الآثار الأدبية إلى اللغة الكردية. فخلال الأعوام 1921 – 1960م. على سبيل المثال صدرت بشكل إجمالي (238) آثار وكتب باللغة الكردية. وهذا بطبيعة الحال تقدم كبير وإنجاز عظيم بالقياس إلى التطور السلبي للأوضاع في كردستان الغربية/تركيا مثلاً, حيث يسكن الملايين من الأكراد , ولكن بإستثناء صدور بعض المقالات حول الأكراد فلا أثر لأي تقدم ثقافي بالنسبة للأكراد!

هذا وإلى جانب أن صحيفة تصدر باللغة الكردية (ريكاتازه = الطريق الجديد) منذ عام 1930م. في يريفان, فإن إذاعة يريفان تبث برنامجاً يومياً باللغة الكردية أيضاً لمدة 90 دقيقة يومياً. كل ذلك مع توفر بعض المعاهد التي تهىء إمكانات دراسة التاريخ واللغة الكردية ومنها المعاهد الموجودة في موسكو و لينينكراد و يريفان.

وعلى الرغم من ولاء الأكراد للنظام السائد في الإتحاد السوفيتي, فإن العواطف والميول القومية تتجلى لديهم من خلال إستعادة الذكريات وتوارث العادات والتقاليد والأعراف الكردية القبلية العريقة وما يرتبط بها من ولاءات وعواطف ونزعات, إلى جانب متابعة الأنباء والمعلومات حول تطور الأوضاع في أجزاء كردستان الأخرى على إمتداد الخط الجغرافي, إبتداءً من جورجيا وحتى القرغيس على الحدود المتاخمة للصين. هذا بالإضافة إلى أن العديد من العوائل الكردية تحتفظ بصورة للجنرال ملا مصطفى في بيوتها بمن فيهم المنتسبون إلى الحزب الشيوعي. ويقول المعنيون بهذا الصدد: ( نحن ندرك, بأن البارزاني ليس ثوريا ... ولكنه مع ذلك يعتبر كرمز لكرديتنا. فلو زارنا الناس لأمكنهم أن يروا بأننا أكراد ).

## 2- كردستان الغربية/سوريا:

كانت المناطق التابعة للدولة السورية الحالية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية. ولقد إضطهدت السلطات العثمانية حتى تلك الفترة سكان هذه المناطق من عرب وأكراد على حد سواء بإسم الدين الإسلامي!

وبعد الحرب العالمية الأولى خضعت سوريا إعتباراً من عام 1920م. للإنتداب الفرنسي، الأمر الذي كان يمثل بالنسبة إلى العرب خطوة إلى الأمام، لأن ذلك أتاح لهم فرصة في أن يعيشوا بداية جديدة عبر التخلص من ربقة السيطرة التركية التي دامت عدة قرون. وبعد القضاء على حق الوصاية الأبدية هذه بإسم الدين الإسلامي عن هذا الطريق والتخلص من النفوذ التركي، بذلت فرنسا بدورها كل ما تيسر لها من الجهود لتتبوأ مركز الأتراك السابق وتحل محلهم، علماً أن بقية الدول الكبرى المتحالفة مع فرنسا أثناء الحرب لم تكن راغبة هي الأخرى أن تعير أهمية للوعود التي قطعتها للشعوب أثناء الحرب ومنها دعوتهم الصريحة تارة والضمنية تارة أخرى إلى تطبيق فكرة حق الشعوب في تقرير المصير، بعد أن بلغوا مآربهم الخاصة من خوض الحرب ضد ألمانيا وحلفائها.

غير أن الفرنسيين فشلوا في المحافظة على الكثير من مكاسب الحرب بالتدريج وإن كانوا قد أحكموا سيطرتهم على هذه المناطق/سوريا لفترة زمنية قصيرة نسبياً أثروا في صياغة تطور الأحداث خلالها إلى حد ما. كان فشل الفرنسيين يعود إلى جملة من الأسباب ومنها: المقاومة التي أبدتها الشعوب الخاضعة لسلطتهم، إلى جانب نشوب الحرب العالمية الثانية وما رافقها من ملامسات وتطورات سلبية على أوضاع فرنسا ذاتها، ومنها تعرضها للإحتلال الألماني، الأمر الذي إستتبعه إضعاف متزايد لمركز فرنسا خاصة ومركز الدول الإستعمارية بصورة عامة.

إستناداً إلى معاهدة لندن في عام 1921م. الموقعة بين بريطانيا وفرنسا وتركيا/الكمالية وفيما بعد إعادة ولاية الأسكندرون وإحاقها المجد في عام 1939م بتركيا، تم تحديد الحدود بين سوريا المشكلة حديثاً وتركيا الكمالية. وبناءً على هذا التقسيم والتحديد الجديد بقيت بعض المناطق الكردية وبذلك أقلية كردية أيضاً ضمن حدود الدولة السورية الحديثة النشأة والتكوين. ويقطن الأكراد هذه المناطق منذ أجيال أسوة بإخوتهم في المناطق الكردية المجاورة الأخرى. علماً أن الإتفاقات ذات العلاقة بتقسيم المناطق وتحديد الحدود الدولية لم تراعي هنا أيضاً وكالمعتاد المسألة القومية ولا رغبات السكان المعنيين في هذه التقسيمات.

وهكذا تواجدت وما تزال تتواجد في سوريا: أكثرية عربية ولكن إلى جانبها تعيش أقليات قومية أخرى ومن بينها الأقلية الكردية في الشمال بشكل عام والتي تشكل بصورة عامة حوالي 11% من مجموع السكان. أما من الناحية الدينية، فإن المسلمين، (السنه) يشكلون الأغلبية إلى جانب أقلية علوية/شيعية والتي تشكل حوالي 10% من سكان سوريا لكنها تتحكم بالسلطة منذ تولي حافظ الأسد إدارة البلاد/1970م، بعكس الحالة في العراق الذي تسيطر فيه أقلية سنية على زمام الأمور منذ تشكيل الدولة العراقية على يد البريطانيين. وإلى جانب المسلمين هنالك أقلية مسيحية وأقلية يهودية أيضاً.

الإنتداب الفرنسي:

في ظل الإنتداب الفرنسي, كان الأكراد يتمتعون ببعض الحقوق الثقافية باعتبارهم أكثر الأقليات القومية عددا. فقد إستطاعوا إصدار بعض المجلات باللغة الكردية وفتحت بعض المدارس الكردية, كما أن محطة الإذاعة في دمشق كانت تبث بعض البرامج باللغة الكردية.

### الحكم العربي في سوريا:

بتأرخ 27/أيلول/1941م. إعترفت فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية بإستقلال مشروط لسوريا, الأمر الذي تحقق بعد الحرب العالمية الثانية بالفعل. وفي شباط/1945م. أعلنت سوريا الحرب على ألمانيا واليابان وتم الإعتراف بها كعضو في هيئة الأمم المتحدة, على الرغم من تواجد قوات الإحتلال في سوريا. وفي أوائل عام/1946م. قدمت سوريا طلبا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تدعوا فيه إلى: ( الإنسحاب الفوري لجميع قوات الإحتلال ) من سوريا. وفي 17/نيسان/1947م. غادرت قوات الإحتلال الأراضي السورية. ومنذ ذلك الحين يحتفل سكان سوريا بهذا اليوم كعيد وطني لسوريا.

التطور الجديد لم يجلب معه أية إمتيازات للأكراد, بل على العكس فتدريجيا ظهرت سلبيات جديدة على أوضاع الأكراد مسايرة بذلك نمو تطرف الأفكار القومية لدى بعض الكتل والمجموعات العربية التي زادت شوكتها بالتدريج وإستخدمت سلطة ونفوذ الدولة الجديدة لبلوغ أهدافها مزدرية حقوق الآخرين.

في الحقيقة ومن وجهة النظر الأيديولوجية فقد لعبت سوريا منذ أمد طويل دورا هاما في المسألة القومية وصياغة تطرفها بالنسبة للعرب ككل, لأنها كانت تضرب – ولو نظريا – على وتر الوحدة العربية وأظهرت ميولا في هذا الإتجاه وإن كان مجرد تظاهر, الأمر الذي أدى – قليلا أو كثيرا – لأن تواجه سوريا بصورة مستمرة تقريبا الصراع مع إسرائيل, إلى جانب أسباب أخرى ومنها الموقع الجغرافي لسوريا كبلد متاخم لحدود الدولة الإسرائيلية, وهو ما يطلق عليه العرب إسم دول المواجهة.

وقد تكون هذه الأفكار القومية المتطرفة, التي تبنتها سوريا قد حققت بعض الإنجازات على صعيد إدخال بعض الإصلاحات في المجالات الإجتماعية, الثقافية, والإقتصادية بالنسبة للسكان العرب بعد حصول سوريا على الإستقلال. لكن بالنسبة للأكراد وكأقلية قومية قاطنة ضمن الحدود الدولية لسوريا, فإن هذه الفكار كان لها إنعكاسات سلبية للغاية على أوضاعهم وتشبه إلى حد بعيد آثار قرينتها من الأفكار (البان طورانية) في تركيا.

واغلب الظن بأن سوريا ورغم الحصول على الإستقلال الشكلي, إلا أنها لم تستطع أن تحقق إستقلالا حقيقيا أو أن تحقق أوضاعا إجتماعية متطورة ومستقرة للشعب السوري بمختلف طوائفه, ليس بسبب الصراع مع إسرائيل والخلافات المستديمة مع الدول العربية المجاورة, بل بسبب الصراع المستمر

على السلطة في الداخل, بين الأحزاب السياسية المتعددة, بل وداخل هذه الأحزاب أيضا. كما أن الجيش وسلطات الأمن والمخابرات, كانت وما تزال من بين أهم العوامل لنيل والإحتفاظ بالسلطة بالنسبة لجميع الحكام في سوريا على إختلاف هوياتهم السياسية, لأن الشعب السوري بصورة عامة مازال غير قادر على التعبير بشكل حر عن رأيه بشكل ديمقراطي حر. فخلال الأعوام ( 1949 – 1951 ) على سبيل المثال لا الحصر, حدثت (4) إنقلابات عسكرية في سوريا!

إن هذه الأحداث الفوضوية كان لها عواقب وخيمة وتأثيرات سلبية على شتى الأصعدة وفي جميع المجالات في الغالب, وإنعكست على صفحات الجرائد في شتى أرجاء العالم لتشكل عناوين بارزة للصحافة ومنها : ( الإنقلاب رقم – 11 - ) أو ( في سوريا تحكم المخابرات ) لم تكن لتمثل أنباء عن إستثناءات طارئة ودخيلة على الأوضاع في سوريا, بل أنها كانت مرآتا تعكس حقيقة الأوضاع السياسية المتقلبة في البلد.

أما بالنسبة للأكراد فقد بقي شيء من المجال في الفترة (1946 – 1962 ) وإن كان قليلا للتمتع ببعض الحقوق الثقافية, حيث نشر الشاعر الكردي المعروف ( جه كه ر خون ) ديوانه الشعري المعروف, كما أبدى غيره أيضا بعض النشاط في مجالات مشابهة. وفي عام 1957م. تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني/سوريا من قبل بعض المثقفين والعمال والفلاحين الأكراد. إستهدف الحزب تحقيق الأهداق التالية: العمل من أجل الإعراف بالأكراد كأقلية قومية, ضمان تحقيق وتمتع الأكراد بالحقوق الثقافية, تطبيق الإصلاح الزراعي وتحقيق نظام ديمقراطي على صعيد الساحة السورية بشكل عام.

خلال الأعوام 1958 – 1961, تحققت الوحدة بين مصر و سوريا وتأسست بذلك ما عرف بالجمهورية العربية المتحدة, برئاسة جمال عبدالناصر, إلا أن إنقلابا عسكريا في سوريا قضى على هذه الوحدة من جديد بعد أن كانت سمعة الإتحاد قد تردت في نظر الجماهير لأسباب إقتصادية وسياسية. وفي هذه المرحلة/الوحدة وبالأخص في عام 1959م. تعرض أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني/سوريا إلى الإعتقالات من جانب السلطات الحكومية.

وفي عام 1963م. إستطاع حزب البعث العربي الإشتراكي أن ينتزع هو الآخر السلطة السياسية في كل من سوريا والعراق عبر تنفيذ إنقلابين عسكريين متعاقبين في كلا البلدين, وبذلك بدأت مرحلة إحتكار السلطة من قبل حزب واحد وظهر ما يسمى بنظام ( الحزب الواحد ) والذي أضيفت إليه في فترة السبعينيات بعض الرتوش والتجميلات وظهر ما بات يسمى ب( الجبهة الوطنية التقدمية ) مرفقا بإختراع عبارة الحزب القائد, الأمر الذي لم يحل دون حزب البعث وممارسة السلطة الفعلية في كلا البلدين على كل الأصعدة, رغم أن بعض الأحزاب الذيلية إستطاعت في مراحل محددة الحصول على

بعض الإمتيازات الشكلية من خلال تأييدها لحزب البعث وكف الأخير عن مطاردتهم وقتيا بناء على هذا الموقف.

### حزب البعث العربي الاشتراكي:

لعب حزب البعث قبل وبعد توليه زمام الأمور دورا لا يستهان به - سلبا و إيجابا - وإن كان الطابع السلبي هو الغالب في تطور الأوضاع السياسية, بالأخص في سوريا والعراق, وأثر بذلك بشكل فعال في صياغة الأحداث ومنها تدهور أوضاع الأكراد في كلا البلدين ( سوريا والعراق ).

دأب المتنفذون في حزب البعث والأشخاص السائرون في ركابه بإستمرار على التأكيد المتواصل على إيجابية مواقفهم السياسية الذاتية والتستر على سلبياتهم, في حين ركزوا على إظهار عيوب ونواقص منافسيهم وحر فائهم السياسيين وتسليط الأضواء على سلبياتهم والتستر على إيجابياتهم. لذا ومن أجل تقييم الأوضاع بشكل موضوعي قدر الإمكان, يبدو أن الحل الوحيد القابل للتصور يكمن في ترك المجال لأحد أعضاء حزب البعث البارزين, والذي تقلد مناصب مهمة في الحزب والدولة, ليبين حقيقة دور الحزب وأيديولوجيته في التطور الحاصل, على إعتبار " أن صاحب الدار أدري بما فيه ", سيما وأنه كان ضمن دائرة الحزب منذ البداية وتعرض إلى السجن والإعتقال جزئيا بسبب نشاطه السياسي. لقد أتاح له هذا الدور إجمالا بما في ذلك المركز الذي تولاه إمكانية الحصول على معلومات تعذر على غيره ممن كانوا خارج صفوف الحزب أن يحصلوا على مثل هذه المعلومات وبالتالي تقييم دور الحزب كما هو. نعني بذلك ( سامي الجندي ), الذي أورد في مقدمة كتابه ( البعث ) الجملة التالية:

(من كان يحسب سنة 1940-1941 المدرسية أن البعث سينتهي إلى كل هذا العبث).

من هذه الجملة وحدها يمكن للمرء أن يستقي ويستجلي كنه الأوضاع وأن يدرك بأن الأمور لم تأخذ المسار المنتظر لها بالأصل. وهذا يعني حتى بالنسبة للعرب أنفسهم, بغض النظر عن حقيقة سلبيات أوضاع القوميات الأخرى ومن بينها الأكراد, بأن التطور كان تجسيدا لخيبة أمل كبيرة, لأن الفاشيين العرب بمختلف نحلهم كانوا يركزون على فكرة العمل ضد الأكراد, على الرغم من كل الخلافات السائدة بينهم في مجالات أخرى, إلى درجة أهملوا معها جوانب هامة للغاية.

الأهداف المعلن عنها لحزب البعث العربي الاشتراكي يمكن إيجازها في شعاراتهم بالشكل التالي: الوحدة - الحرية - والإشتراكية للشعب العربي. كما أن تركيب الحزب التنظيمي كان يرى, بأن يكون للحزب/نظريا على الأقل في كل بلد عربي قيادة قطرية وقيادة قومية, وتخضع الأولى للثانية. ومن الجدير بالذكر ملاحظة بأن للعراق منذ عام 1968م. قيادته القومية الخاصة به. بمعنى أن لكل من سوريا والعراق قيادته الخاصة به قطريا وقوميا. وهذا يعني نفس شعار الوحدة من البداية وجلاء زيف

شعاراتها, إلى جانب أنه ثبت بما لا يقبل أدنى شك, بأن الحرية تحولت إلى إستعباد وأن الإشتراكية لم تكن سوى لصوصية وإثراء لطبقة حزبية على حساب شعب بأكمله.

### نشأت حزب البعث العربي الإشتراكي:

كان زكي الأرسوزي أحد قادة حركة المقاومة في لواء الأسكندرون, الذي ألحق مرة أخرى بتركيا غي عام 1939م. وينتمي الى الطائفة العلوية, وكان متأثرا إلى حد بعيد بالأفكار الأوربية القومية المتطرفة, في حين لم يكن للأفكار والآراء الدينية والإسلامية أي تأثير مماثل على صياغة مواقفه وآرائه السياسية, ولو أنه إستدرك نقطة الضعف الكبيرة هذه في أوقات متأخرة لاحقة على ما يبدو إثر حوار جرى بينه وبين سامي الجندي, الذي كان يقرأ القرآن, ويتتبع بذلك بعض الشيء المسائل الدينية أيضا.

أسس زكي الأرسوزي بالتعاون مع مجموعة صغيرة, حزبا جديدا أطلق عليه اسم " حزب البعث العربي " بتاريخ 9/تشرين الثاني/1940م. وبعد إنقضاء عام على ذلك ظهرت مجموعة جديدة في عام 1941م. تحمل نفس الاسم وتدعوا إلى نفس الأفكار والآراء. كان مؤسس المجموعة الثانية ميشيل عفلق و صلاح الدين البطار. ثم أعقب ذلك في عام 1949م. نشوء حزب آخر " الحزب العربي الإشتراكي " من قبل أكرم الحوراني.

وعبر إتحاد الحزبين " البعث " بقيادة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار من جهة والحزب " العربي الإشتراكي " بقيادة أكرم الحوراني من جهة أخرى في عام 1953م. تم تأسيس حزب جديد : " حزب البعث العربي الإشتراكي " . غير أن هذا الإتحاد لم يستطع أن يقضي على التنافس الحاد السائد بين هؤلاء الساسة المؤسسين بشكل نهائي حتى في فترات لاحقة.

### الدائرة الفكرية:

أيديولوجية وأفكار حزب البعث مستقاة من مصادر مختلفة ومتناقضة في الواقع ولذا يسود التنافر فيها كما أنها تفتقر بالتالي إلى الإنسجام: فإنطلاقا من الرجوع إلى الأفكار الإلحادية السائدة في العصر الجاهلي/ قبل الإسلام بين العرب ومحاولة بعثها من جديد, إلى جانب تبني آراء عنصرية واضحة الأبعاد والمعالم وفق النموذج الذي سار عليه الألمان النازيون, وإنهاءا بإقتباس بعض الأفكار الإشتراكية والشيوعية التي تعذرت صياغتها وبلورتها في قالب أيديولوجي سليم واضح الأبعاد والمعالم.

تبنى الأرسوزي وتلامذته هذه الحزمة المتنافرة من الآراء والمعتقدات وتعلقوا بها بكل حماس وشاعرية على أمل أن تخدم أهداف القومية العربية في الفترة المعاصرة. من هنا فمن الصعب الإعتقاد بأن محاولات الألمان والإيطاليين خلال الحرب لإجراء إتصالات مع الأرسوزي كانت مجرد صدفة.

وفي الحقيقة فإن هذه التناقضات الكبيرة حالت دون سبك هذه الآراء المختلفة في شكل منهج سياسي وحزبي متناسق. ويعبر سامي الجندي عن هذا التخبط الفكري فيقول معلقاً:

(ظل الفراغ الأيديولوجي الواضح أحد العوامل المهمة للخلافات الداخلية والأخطاء السياسية في الساحة العملية).

وهكذا بقي البعث يمثل شعارات قلقة, لأن التساؤل ظل عالقا لا يجد الجواب الشافي: ما هي الحرية, الإشتراكية, الصراع الطبقي, الوحدة. لا بل ما هو البعث بالذات!؟

هذه الأسئلة بقيت بدون جواب مقنع, الأمر الذي أتاح المجال للوصوليين ليستغلوا الأوضاع لأغراض شخصية وأن يسيئوا الإستفادة من السلطات الممنوحة لهم.

وهكذا تجلى بأن فكرة الوحدة العربية لم تكن إلا شعارات جوفاء فارغة من أي محتوى , ذلك لأن البلدين سوريا والعراق لم يتمكنوا من تحقيق هذا الهدف على الرغم من أن حزب البعث قد تولى السلطة فيهما منذ سنوات عديدة !

غير أن وحدة البلدين وتنسيق المواقف بينهما لم تتجسد إلا من خلال بذل الجهود لضرب مصالح الشعب الكردي وحقوقه المشروعة. أما الحرية التي طالما تمشدقت بها أجهزة الإعلام البعثية, فقد أثبتت هي الأخرى أنها لا تصلح لأن تكون مثالا يهتدى به , لأن التعذيب والتجاوزات المرتكبة ضد المواطنين في سجن المزة العسكري/سوريا لا تقل سمعتها الرهيبة رداءتا بأي حال عن سمعة سجون العراق البعثية الرهيبة كقصر النهاية.

إن تقارير منظمة العفو الدولية تؤيد هذه الحقائق وتهتم بالدرجة الأولى بالمواضيع التالية: \* تطبيق وإستغلال قانون الطوارئ والأحوال الإستثنائية, لإضطهاد القوى السياسية في صفوف المعارضة. \* الإستمرار في توقيف الأشخاص لمدد طويلة دون اللجوء إلى إتخاذ إجراءات قضائية. \* إستخدام التعذيب كوسيلة لإبتزاز " الإعتراقات " وترهيب المواطنين. \* عدم وجود الضمانات القانونية الأساسية لحماية الموقوفين والمعتقلين ومحاكمة السجناء السياسيين عن الرأي العام وبشكل سري. \* تنفيذ أحكام الإعدام بحق مرتكبي الجرح السياسية.

ويلاحظ بأن الطائفة المسيحية في سوريا أسهمت بشكل أساسي في إحداث هذا التطور الفكري وأعني بذلك تبني الأفكار القومية المتطرفة حيث مثلت هذه الطائفة أحد العوامل الرئيسية الدافعة لإحداث هذا التغيير وتشجيع هذه التوجهات, ليس في سوريا وحسب حيث تجسدت هذه الحقيقة في دور شخص ميشيل عفلق, بل وفي العراق أيضا.

أسباب هذه الظاهرة تكمن على الأرجح في أوضاعهم السلبية التي عاشوها في ظل الحكم العثماني, الذي كان يستغل الواجهات الدينية والإسلام, الأمر الذي أثار سلبيا على أوضاع الكثير من المجموعات, بما في ذلك الأقليات المسيحية, التي كانت من جملة ضحايا سياسة العثمانيين هذه. إلى جانب هذه الحقيقة لابد من تقييم تأثير الأوربيين على الأقليات المسيحية بالأخص على الصعيد الثقافي, الذي لم يكن في الغالب مشجعا لفكرة سيادة الوئام والتفاهم بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة.

### الانعكاسات على صعيد القوانين الدستورية:

لو أخذ المرء الدستور الصادر في عام 1973م. كمثال, لوجد الدستور السوري يعكس بوضوح الأفكار الشوفينية والأهداف الأنانية والقومية الضيقة التي تبناها حزب البعث, على الرغم أن ديباجة الدستور تقول:

( إن حركة الثورة العربية هي جزء من حركة التحرر العالمي. إن كفاح شعبنا العربي يشكل جزءا من كفاح الشعوب في سبيل حريتها وإستقلالها وتقدمها ).

لأن مثل هذه المنطلقات النظرية لم تمنع السلطات البعثية من تجاهل حقيقة أن جزءا من كردستان ومن الشعب الكردي قد أحق قسرا بسوريا. وأن هنالك تشابها كبيرا ومن أوجه عدة بين أوضاع الشعب الكردي وأوضاع الشعب العربي وما يتطلبه هذا التشابه من مساواة في الحقوق الأمر الذي يستدعي وجود تضامن بين الحركتين لبلوغ الأهداف المتشابهة, لكن بدل التضامن والتعاقد فإنها لم تدخر جهدا أو وسيلة إلا وإستعملتها للقضاء على هوية الشعب الكردي القومية الخاصة. وتنص المادة/1 من الدستور على:

( 1- إن الجمهورية العربية السورية, هي دولة ديمقراطية, شعبية, إشتراكية ذات سيادة. ولا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها ... 2- إن الإقليم العربي السوري هو جزء من الوطن العربي. 3- إن الشعب العربي السوري, هو جزء من الأمة العربية. وهو يعمل ويكافح من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية الشاملة ). أما المادة/63 فتتص على ما يلي:

( لابد من أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية عربيا ... ).

وهكذا يتضح بجلاء, بأن كل شيء يجب أن يدور حول أو أن يخدم العروبة, بما في ذلك الإقتصاد, التربوية, الثقافة ... وما إلى ذلك من المسائل والمواضيع.

مشروع لحل المسألة الكردية على أسس بعثية عنصرية:

بناءً على الأفكار التي تم التنويه إليها أعلاه بإقتضاب، إشتقت مواقف الحكومة السورية إزاء المسألة الكردية. وبوحي من هذه الأفكار وضعت خطط ومشاريع تهدف إلى صهر الشعب الكردي والقضاء على هويته القومية عن طريق القوة والإكراه. وبهذا الصدد كانت طروحات محمد طلب هلال الأكثر رواجاً وقبولاً لدى المتطرفين العرب وفي مقدمتهم حزب البعث، حيث تتهاافت الدوائر الحزبية والحكومية مسارعة لتبني أرائه.

في آذار/1963م. نشر ما سمي بـ "دراسة حول محافظة الجزيرة"، مؤلفها محمد طلب هلال، رئيس شعبة المخابرات السياسية في الحسكة. المسألة تدور حول الوضع القومي، الإجتماعي والسياسي في محافظة الجزيرة. لقد ضمنت هذه الدراسة وما تضمنتها من آراء عدوانية وإستعلاء قومي بوجه الأكراد الترقية الوظيفية السريعة للكاتب إلى أرفع المناصب، لأن حزب البعث يقدر مثل هذه الجهود الرامية إلى تصفية الهوية القومية للشعب الكردي. إذن لا غرابة أبداً أن يدخل المؤلف كوزير في الحكومة.

بالنسبة لمحمد طلب هلال وكراسته، المسألة هي في الواقع أقرب إلى هتلر قرم حاول تقليد كتاب "كفاحي" باللغة العربية وعقليتها العنصرية بدلا من الألمانية، منه إلى أي شيء آخر، فتبادل الأدوار ظاهر لا يمكن التستر عليه هنا. فهلال يعتبر العرب وليس الألمان "أسيدا" !

محمد طلب هلال لا يشعر بالإرتياح لوجود الكثير من الأمور في محافظة الجزيرة ومنها: أن إسم بارزان منتشر بكثرة بين الأكراد، وأن الحزب الديمقراطي منظم بشكل جيد، وأن المشاعر القومية تنمو بإطراد بين الأكراد، وأن الأكراد باتوا يتفهمون السلبيات التي سببها تقسيم بلادهم وتأثير ذلك بالنتيجة على أوضاعهم وكيف أنهم يرفضون قبول هذا الواقع المفروض عليهم. هلال يعتبر أبسط المطالب التي يدعوا إليها الأكراد تطاولاً وتجنياً، ويتناسى بذلك الشبه الكبير بين المشاكل التي يعاني منها العرب والمشاكل التي يعاني منها الأكراد. وهو لا يرى أي فارق بين ما يسميه "يهودستان" أي إسرائيل وبين "كردستان". بالمقابل هلال يبدي إرتياحاً كبيراً للأساليب التي يلجأ إليها النظام التركي في إضطهاد الكرد ويطلب مجاراتهم في سوريا!

يرى هلال، بأن الكردي لا يكون مسلماً حقيقياً، إلا إذا أبدى إستعداده للقتال ضد الأكراد أو على الأقل أن يدعم مثل هذا الإجراء دعائياً من خلال مساندة ودعم الإجراءات القمعية العراقية الموجهة ضد الشعب الكردي. كما أنه يركز على فرقة الأكراد وتلك حقيقة، لكنه يتناسى فرقة العرب وهي الأدهى والأمر. ويذهب هلال إلى الإعتقاد بأن الأكراد لا يملكون أية لغة قومية أو تاريخ أو ثقافة !

إن هذه التصورات التي حجبت إمكانيات التقييم الموضوعي السليم والإحتكام إلى العقل لدى هلال، إنصبت في الختام كروافد في مستنقع فكري خاله إبداعاً، فإقترح ما يلي من الإجراءات لإيجاد "حل نهائي" للمسألة الكردية:

( ... فالمنطقة كلها كما علمنا في تركيا, العراق, وسوريا وحتى في إيران ملتحمة مع بعضها على طول الحدود, وعلينا إستغلال موقف تركيا الآن لأنه قد يتغير في المستقبل وفق اهواء السياسة الإستعمارية, حيث هم الآن يهجرون كل عنصر خطر إلى داخل البلاد. لذا فإننا نقترح:

1- إن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل مع التوزيع في الداخل, مع ملاحظة عناصر الخطر أولاً بأول. ولا بأس أن تكون الخطوة ثنائية أو ثلاثية السنين تبدأ بالعناصر الخطرة لتنتهي إلى العناصر الأقل خطورة ...

2- سياسة التجهيل: أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة لأن هذا أثبت عكس المطوب بشكل صارخ وقوي ...

3 - إن الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية. فلا بد من تصحيح السجلات المدنية وهذا يجري الآن, لكننا نطلب أن يترتب على ذلك آجلاً, بأن من لم تثبت جنسيته يجري تسليمه إلى الدولة التابعة له. أضف إلى ذلك, يجب أن يدرس من تثبت جنسيته دراسة معقولة وملاحظة كيفية كسبه للجنسية, لأن الجنسية لا تكتسب إلا بمرسوم جمهوري. فكل جنسية ليست بمرسوم جمهوري يجب أن تناقش, تبقى من تبقى أي الأقل خطراً وتنزع عن تنزع عنه الجنسية لتعيده بالتالي إلى وطنه ...

4 - سد باب العمل: لا بد لنا أيضاً مساهمة في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد حتى نجعلهم في وضع غير مستقر, وضع المستعد للرحيل في اية لحظة, وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة, بأن لا يؤجر ولا يملك أكراداً, والعناصر العربية كثيرة وموفورة بحمد الله

5 - شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة ضد الأكراد لتهيأة العناصر العربية أولاً لحساب ما, وخلخلة وضع الأكراد ثانياً, بحيث نجعلهم في وضع قلق وغير مستقر.

6 - نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد وإرسال مشايخ عرب أقحاح بموجب خطة مرسومة. أو نقل مشايخ الدين الأكراد إلى الداخل, بل وبدقة وإستبدالهم بعرب. لأن مجالسهم ليست مجالس دينية أبداً, بل وبدقة العبارة مجالس كردية. فهم لدى دعوتهم إلينا لا يرسلون برقيات ضد البارزاني, إنما يرسلون برقيات ضد سفك دماء المسلمين. وأي قول هذا؟

7 - ضرب الأكراد ببعضهم: وهذا سهل وقد يكون ميسوراً بإثارة من يدعون منهم بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة منهم. كما يكشف هذا العمل أوراق من يدعون بأنهم عرب.

8 – إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود, وهم حصن المستقبل ورقابة في نفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم. ونقترح أن تكون هذه العناصر من شمر, لأنهم أولاً أفقر القبائل بالأرض, وثانياً مضمونون قومياً مئة بالمئة.

9 – جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وترحيل الأكراد وفق ما ترسمه الدولة من خطة.

10- إنشاء مزارع جماعية للعرب, الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.

11- عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية, بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.

12- منع منح الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية) ... إلخ.

هذا وإن هذه المقترحات ليست كافية, لكننا أردنا من خلالها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا لتكون حافزاً وتبشير لمشروع خطة جذرية شاملة لتؤخذ الذكرى بعين الاعتبار).

### النتائج والتأثيرات لمقترحات هلال:

طبقت السلطات السورية, على الأقل حتى نهاية الستينات مقترحات محمد طلب هلال الشاذة, بهدف تصفية القضية الكردية وصهر الشعب الكردي مبادرة إلى تطبيقها حرفياً. متناسية القول المأثور " لا تنهى عن فعل وتؤتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم", فهو يدعوا علناً ودون حياء أو خفر إلى الإقتداء بأساليب إسرائيل وتركيا لصهر الشعب الكردي, كما أنه يتجاهل عن عمد بأن سكان سوريا عرباً وأكراداً وأقليات أخرى كانوا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى من حملة الجنسية العثمانية/التركية التي يتخذها ذريعة لنزع صفة المواطنة السورية من الأكراد, فلماذا لا ينزعها عن العرب؟! لكن كما يقول المثل: " عين الرضا عن كل عيب كليلة وعين السخط تبدي المعاييب". وإذا كانت الأساليب الإسرائيلية جائزة في كردستان لتعريبها فلماذا تنتقد في فلسطين حين يراد بها التهود؟

فحتى عام 1961م. بعد الانفصال عن مصر ونشوب الثورة الكردية في العراق, كانت بوادر الإتجاهات السلبية قد بدأت تظهر وتتنامي, لأن الحكومة السورية باتت تدعي بأن الأكراد القاطنين في المناطق المتاخمة للحدود التركية والعراقية هم مهاجرون وقد دخلوا المناطق السورية بشكل غير قانوني, والذين – حسبما ذهبت إليه إدعاءات السلطة – جاؤا وفقاً " لمخطط إستعماري", بهدف تغيير الهوية العربية

لمنطقة الجزيرة وما إلى ذلك من الأهداف التي زعمتها السلطات السورية زورا وبهتانا, وذهبت إلى القول, بأن الهدف هو تأسيس " دولة إسرائيلية " ثانية!

وفي عام 1962م. تم تقديم إقتراح لتطبيق مشروع " الحزام العربي ", الذي تغير إسمه فيما بعد إلى " مشروع إقامة القرى العصرية ". وطبعا سيقندي العراق البعثي في فترة لاحقة بهذه العقلية الهدامة في العراق أيضا. وهذا يعني أن السلطات الحكومية حالت بين الأكراد وبين الحصول على أعمال ومنعت بناء المدارس والمستشفيات في مناطق الأكراد المتبقية. كما أن 40% من السكان الأكراد في المناطق المعنية فقدوا على أثر ذلك جنسيتهم السورية, الأمر الذي شمل إجمالا حوالي (120,000) شخصا. لقد كانت نتائج هذا الإجراءات التعسفية مأساوية بالنسبة للكثيرين, لأن العوائل الكردية فصلت عن بعضها, بحكم إعتراف السلطات السورية في بعض الحالات بصحة جنسية رب الأسرة معتبرة إياه مواطننا سوريا في حين أنها أنكرت هذا الحق على ربة الأسرة أو الأطفال في حالات أخرى! وهكذا تحطمت أسر كردية عديدة, وحاول البعض منها الهجرة إلى لبنان, إلا أن الأكثرية بقيت حائرة في أمر مستقبلها داخل سوريا بدون أية حماية قانونية, أو كمواطنين من الدرجة الثانية داخل وطنها بالذات. ولعل النقاط التالية ستكون قادرة في إلقاء بعض الضوء على الظروف الشاذة وغير الإنسانية التي يعيشها الأكراد في سوريا وداخل وطنهم:

1- الأكراد الذين إستهدفتهم هذه الإجراءات اللانسانية لا يستطيعون الحصول على إجازة عمل, لا بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع العام الحكومي ولا بالنسبة للمؤسسات التابعة إلى القطاع الإقتصادي الخاص.

2- لا يجوز لهم بيع أراضيهم ولا شراء أراضي جديدة.

3- لا يجوز لهم تعمير منازلهم بدون الحصول على إجازة خاصة والتي يصعب الحصول عليها عادة.

4- لا يسمح للأطفال بدخول المدارس الحكومية, أما المدارس الخاصة فتكاد تكون معدومة.

5- لا يحق لهم مراجعة المستشفيات الحكومية في حالات المرض, أما المستشفيات الخاصة فلا وجود لها إلا نادرا بالأخص في الريف السوري.

6- ليس لهم الحق في حرية إختيار مكان إقامتهم.

7- لا يستطيعون إجراء عقود الزواج الرسمية, كما لا يجري تسجيل الولادات الجديدة للأطفال في الدوائر الحكومية المختصة.

8- تم إجراء التفتيش في المنازل بحثاً عن الكتب الكردية أو التي تتضمن مواضيع لها علاقة بالمسألة الكردية, الأمر الذي صحبه أحيانا إساءة معاملة العوائل والأطفال.

9- تم تغيير أسماء المناطق والقرى الكردية وأستبدلت بإسماء عربية.

10- تم تهجير الأكراد بالقوة من أراضيهم وجلب العرب إلى أماكنهم, وتطور الأمر في بعض الحالات إلى إشتباكات دموية.

11- يتم إستخدام الموظفين العرب وفق سياسة مدروسة في المناطق الكردية, في حين ينقل الأكراد بموجب نفس السياسة عند التواجد إلى المناطق العربية في الجنوب.

12- الإعتقال التعسفي طويل الأمد بدون أية قرارات قضائية أو سند قانوني.

13- الحزب الديمقراطي الكردستاني/السوري, كان يطالب بدوره بإجراء وتنفيذ " قانون الإصلاح الزراعي " بهدف إيجاد نوع من التقسيم العادل للأراضي بين الفلاحين, إلا أن السلطات السورية وزعت الأراضي الكردية التي تمت مصادرتها بإسم الإصلاح الزراعي بين العرب فقط, الذين جلبوا إلى المنطقة الكردية من أنحاء سوريا الأخرى لهذا الغرض. ورفضت السلطات السورية إيجاد طريق تسوية وتفاهم مع الكرد.

ورغم كل هذا الحرمان من الحقوق والمعاناة من الجور والعسف, فإن السلطات السورية تستدعي الأكراد لأداء الخدمة العسكرية من باب الوجوب, لأن الأكراد أثبتوا على الدوام بأنهم جنود أكفاء ولديهم روح قتالية عالية, ولذا تريد الحكومة السورية إستخدامهم على جبهة القتال ضد إسرائيل. أما عن حقوق هؤلاء الذين يستخدمون كوقود للحرب فلا تريد الحكومة السورية أن تتجشم عناء الحديث عنها, فالحقوق والواجبات لا تمثلان في سوريا وجهين لعملة واحدة فيما يتعلق بالمواطن الكردي!

باختصار لا يجوز للأكراد أن يطرحوا مسألة المساواة على بساط البحث أبدا كمواطنين مالم يتخلوا عن مويتهم القومية حتى يتم إعتبارهم كمواطنين سوريين, أي بمعنى آخر يجب أن يتحولوا إلى عرب. يصف عصمت شريف وانلي هذه الأوضاع كما يلي:

( إذا قال الكردي علنا بأنه كردي وليس عربيا, فإنه يتعرض إلى الإهانات العلنية والإعتقال, بتهمة – التحريض على العنصرية والبغضاء – كما يقال له, بأن يعود إلى وطنه, ذلك لأن – سوريا وطن للعرب وحدهم, ولا مكان فيه لشعوب وعناصر أخرى - ).

وعندما تم الإعلان عن إتفاقية 11/أذار/1970م. بين الأكراد والحكومة العراقية وباركت أغلب الدول العربية الأخرى هذه الخطوة, كانت سوريا الدولة العربية الوحيدة, التي عارضت الإتفاقية, بل أن إذاعة دمشق تهجمت على الإتفاقية و إنتقدتها بالعبارات التالية: ( ترى الإتفاقية, بأن تدرس اللغة الكردية في جميع أنحاء العراق, وهذا يعني تكريد العراق ). وأضافت الإذاعة تقول في تعليقها: ( إن اليوم الذي يقوم فيه المواطن الكردي في سوريا بإعلان ولائه للحكم الذاتي في شمال العراق ليس ببعيد ).

منذ تشرين الثاني/1970م. والرئيس حافظ الأسد يمسك بزمام الأمور في سوريا, وينتسب إلى الطائفة العلوية. وإستمرت مواصلة الجهود المحمومة لتطبيق خطط سياسة تعريب كردستان. ففي عام 1975م. تم بناء (40) مما يسمى بالقرى "العصرية" الجديدة بين عاموده وديرليك, كما تم توطين (7000) عائلة عربية في هذه القرى, التي زودت بالسلاح أيضا على الطريقة الإسرائيلية. ولكن رغم كل هذه الجهود, فإن المرء يستطيع أن يقول بأن ما كان يببئ له حزب البعث من خطط خبيثة لم يتحقق بالكامل بهدف صهر الشعب الكردي والقضاء على هويته القومية والسبب يعود في ذلك إلى:

1- الحرب وحالة المواجهة مع إسرائيل وما أعقب ذلك من تعقيدات وخلافات وأزمات متعددة الجوانب بالأخص بعد حرب الأيام الستة في عام 1967م.

2- الإضطرابات والأزمات والصراعات الداخلية على السلطة في سوريا ذاتها, بما في ذلك داخل صفوف حزب البعث وبين حزب البعث والكتل السياسية المعارضة الأخرى.

3- الخلافات مع البلدان العربية المجاورة ومنها العراق والأردن والتورط في الأزمة اللبنانية المستعصية. قال تعالى: ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ... ).

### كردستان الشرقية ( إيران ):

التطور السياسي في إيران بعد الحرب العالمية لا يختلف من حيث الجوهر والأساس عن التطور الذي حصل في بقية بلدان العالم الثالث, الخاضعة لسيطرة ونفوذ الدول الإستعمارية الأوربية, حيث تم نهب خيرات البلاد وأضطهد الشعب من خلال نظام – في الغالب طبقة أو مجموعة صغيرة من سكان البلد ذاته التي إحتكرت السلطة وأغلب الإمتيازات وتكررت للمصالح الوطنية وحقوق الأكثرية مدعومة ومحرضة من قبل الأجنبي – إعتبر أن من واجبه حماية مصالح الإستعمار السياسية, الإقتصادية والإستراتيجية, بالإستناد إلى قوات الأمن والوحدات العسكرية, وكان لجهاز المخابرات السوء الصيت ( سافاك ) دور هام في هذا المجال.

أما بصدد موضوع الأكراد, فإن نظام الشاه أسوة بالأنظمة السائدة في البلدان المجاورة له, واصل سياسته القديمة بهدف صهر الشعب الكردي مع فارق واحد وهو أن الفرس وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الإكتفاء بالصهر الثقافي, لأنهم من حيث العدد لا يشكلون حتى نسبة تعادل نصف عدد السكان في إيران. علما أن الأكراد يمثلون بعد الأذريين الأقلية الأكبر في البلاد. وهذا يعني أن سياسة التهجير بشكلها المعروف في تركيا وسوريا والعراق والمطبعة ضد الأقليات وفي مقدمتهم الأكراد, ليس لها رصيد واقعي في التطبيق العملي, على الأقل ليس في حالة تطبيقها ضد جميع الأقليات, بإستثناء أن يكون الهدف من تطبيقها هو تحريض هذه الأقليات ضد بعضها وفق القاعدة الإستعمارية المعروفة " فرق تسد ".

لدى تولي الدكتور مصدق السلطة في إيران عام 1952م. ظهرت بعض بوادر تطبيق نظام ديمقراطي, وبموجبها أجريت إنتخابات في منطقة مهباد والمناطق المجاورة على سبيل المثال, حسمت لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران, الذي كسب في هذه المناطق ( 80-90 % ) من الأصوات, الأمر الذي يدل على كسب هذا الحزب لثقة الجماهير في مهباد وضواحيها من جديد, وبذلك وبشكل غير مباشر كسب التأييد المجدد لجمهورية مهباد وما جسده في حينه.

دعم الأكراد حكومة الدكتور مصدق قلبا وقالبا, تلك الحكومة التي حاولت تأمين النفط وإطلاق بعض الحريات. لكن بتاريخ 19/آب/1953م. سقطت حكومة مصدق على أثر إنقلاب عسكري أسهم جهاز المخابرات الأمريكي ( سي. آي . أي ) في تدبيره وتنفيذه وتمويله, وبذلك تم إعادة تشكيل حكومة موالية للغرب في إيران, والتي إعتبرت أن من واجبها إلغاء الإجراءات الإصلاحية المتخذة من قبل حكومة الدكتور مصدق وفي مقدمتها تأمين النفط.

في 23/شباط/1955م. تم التوقيع على " حلف بغداد " من قبل إيران, العراق, تركيا, وباكستان ثم وقعت بريطانيا أيضا على المعادة في 4/نيسان/1955م. كان هذا الحلف في الواقع إمتدادا لإتفاقية " سعد آباد " المعقودة في عام 1937م. وواصل العمل لتحقيق أهدافها والتي كان من جملتها محاربة حركة التحرر الكردستانية.

وتجدر الإشارة إلى أن قبائل " جوانرود " الكردية القاطنة في منطقة كرمشاه المتاخمة لحدود العراق, وبعد إنقلاب عام 1953م. العسكري, طالبت بنوع من الإدارة الذاتية. ولكن في شباط/1956م. تم القضاء على الحركة عبر التعاون المباشر بين الحكومتين العراقية والإيرانية. وإستنادا إلى نبأ نشرته " بلد تلكراف " بتاريخ 29/شباط/1956م. فإن تطور الأحداث كان بالشكل التالي:

( من خلال عمليات عسكرية متواصلة لمدة 20 يوما في المناطق الجبلية الوعرة, تم القضاء على حركة الثوار الأكراد - الذين عاشوا منذ سنوات بشكل مستقل إلى حد كبير عن حكومة طهران - من قبل القوات الإيرانية. إن منتسبي هذه العشائر الذين التجأوا إلى الأراضي العراقية خلال العمليات العسكرية هذه أعيدوا بقوة السلاح إلى الحدود الإيرانية من قبل القوات العراقية ... ).

كانت ثورة 14/تموز/1958م. العراقية بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم بدون أدنى شك ضربة كبرى للدول الكبرى الغربية, لأنها هدمت صرح واحدة من أهم قواعدها في الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة. ففي وسط مجموعة من الدول الموالية والعميلة للغرب ظهر تصدع وفراغ هز أركان أوضاع المنطقة بأسرها وذلك في موقع كان الإستعمار يسعى فيه إلى تحويل العراق وحكامه إلى قطب منافس للرئيس المصري جمال عبدالناصر.

لكن رغم كل هذه الجوانب المهمة, فإن المسألة الكردية كانت هي الأخرى قد تحولت إلى سبب يولد القلق لإيران وتركيا, بالدرجة الأولى في المراحل التي أعقبت ثورة تموز, حيث بدرت ظواهر جديدة تشير إلى إمكانية إيجاد حل سلمي للمسألة الكردية في العراق.

من الواضح بأن الدول الإستعمارية الغربية كانت المسيطرة على الأوضاع في منطقة الخليج الفارسي وتسييرها بالفعل على أفراد وفق مشيأتها بناء على ما تقتضيها مصالحها الخاصة. لكن بنجاح ثورة 14/تموز/1958 في العراق بدأت مرحلة جديدة, أجبرت الإستعمار الغربي أن يحسب للعراقيل التي تعترض سبيل تمرير مخططاته الخاصة, حسابا جديدا, وأن يعير الأهمية ليقظة الشعوب ونزعة التحرر, التي باتت تأخذ طابعا ديناميكيا. تلك الشعوب التي خلط الإستعمار كياناتها عبر تكوين حدود سياسية مصطنعة, وهذا ما أوجد تناقضات جديدة في المنطقة ومنها ما كان بين الفرس والعرب.

في عام 1959 شنت حملة إعتقالات ضد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني/ إيران, رافقها إصدار أحكام قضائية على هؤلاء وكان من جملتها الحكم على البعض منهم بالإعدام. وبعد هذه الأحداث إكتفت حكومة طهران باللجوء إلى إعتقالات محدودة فيما بعد, بحكم تنامي أصوات الإحتجاج.

بإندلاع الحركة الكردية في العراق عام 1961 تم حجب الأنباء عن بقية الأحداث المرافقة لها في كردستان عن سمع ونظر الرأي العام, بما في ذلك ما كان يجري في كردستان الإيرانية وبقية أجزاء كردستان, لأن التعاطف مع الحركة في العراق بات يحتل مركز الصدارة بصورة عامة.

في أواسط الستينات زاد نهم الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لتلقي المزيد من المساعدات الخارجية والتي بدأت في أوائل الستينات, وكان مصدر أغلبها من إيران. اريد من هذه المساعدات المتعددة الجوانب أن تسهم في تخفيف الضغط الممارس من قبل الحكومة العراقية عن كاهل الحركة

الكرديّة، رغم حملات القمع المتكررة وتصعيد الإضطهاد الممارس من قبل إيران ضد الشعب الكردي في إيران ذاتها.

في عام 1967 إندلعت إنتفاضة مسلحة كردية في إيران، غير أن السلطات الإيرانية إستطاعت القضاء على الحركة بعد 18 شهرا من إندلاعها. ولأجل بث الرعب والهلع في قلوب السكان الأكراد، أقدمت السلطات الإيرانية على عرض جثث بعض المقاتلين الأكراد في بعض المدن الكردية كمهاباد، أورمية، شاهبور، نغده، شنو، خانه، سردشت، بوكان، بانه، سقر، سنه، وكرمانشاه بشكل علني وإستفزازي.

ويتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران، الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق بقيادة ملا مصطفى، بالإقدام على تسليم بعض كوادره المتقدمة (كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران) في بداية عام 1968 إلى السلطات الإيرانية، بل وتصفية بعض مقاتليهم جسديا.

لقد واصل الشعب الكردي نضاله ضد حكم الشاه رغم الضعف الذي إنتابه بسبب تعرضه للعديد من النكسات. ففي عام 1972 تم إعتقال وجبة أخرى من المنتسبين للحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران وأعدم البعض منهم.

وعندما إضطرت ألوف العوائل الكردية/العراقية في عام 1974 - 1975 إلى اللجوء إلى إيران على أثر الغارات المكثفة من قبل القوة الجوية العراقية ضد المناطق والأهداف المدنية في كردستان المحررة، أظهر الأكراد/الإيرانيون تعاطفا وتضامنا كبيرين مع إخوتهم اللاجئيين الأكراد العراقيين، حيث قدموا الكثير من المساعدات لهم، علما أن أوضاع اللاجئيين - على الأقل قبل هزيمة الحركة الكردية في العراق - كانت جيدة إلى درجة لا يمكن مقارنتها مع أوضاع اللاجئيين البارزانيين في عام 1946 - 1947م. على الإطلاق. جاء تضامن الأكراد الإيرانيين بصيغ متعددة، ومنها القيام بواجب الضيافة بشكل يبعث على الإعجاب، حيث رفض الكثيرون من أصحاب الحوانيت والمخازن الصغيرة أن يقبضوا ثمن المواد التي كانوا يبيعونها إلى اللاجئيين الأكراد العراقيين. وحين إنهارت الحركة الكردية في العراق، الأمر الذي أعقبته مأساة حقيقية على شتى الأصعدة كان من الواضح أن الشعب الكردي في إيران يشاطر أشقاءه من العراق الشعور المرير بعمق الكارثة وفداحة الخسارة، بل ويعتبرها خسارته هو و كارثة حلت به أيضا.

ولابد من الإشارة إلى أن الأكراد لم يكونوا الطرف الوحيد، الذي كان يخوض النضال الدامي ضد نظام الشاه، بل أن العديد من المجموعات والأحزاب السياسية الأخرى في إيران شاركت في خوض هذه المعركة غير المتكافئة ضد النظام بأساليب مختلفة ولمدة طويلة، ومنها حزب "توده" والجهة الوطنية ومنظمة مجاهدين خلق. كما أن بعض المجموعات الدينية أبدت مقاومة ملحوظة ضد نظام الشاه، والتي

تنامي نفوذها في الفترة اللاحقة بالتدرج لتسيطر على الحركة السياسية في إيران في نهاية المطاف. فأية الله الخميني مثلا كان منذ عام 1960 يمثل واحدة من الشخصيات المعروفة والمعارضة للشاه. تقول مجلة ( نويه تسايت ) الصادرة في موسكو معلقة على هذه الحقيقة بتاريخ 19/تموز/1963 في مقال حول " تأمر الرجعية في إيران " على حد قولها, جاء فيه: ( إن رجال الدين في إيران يمارسون نفوذا ملحوظا على المسلمين ... الأمر الذي يستفيد منه الخميني وشركاؤه ).

### کردستان الشمالية/تركيا:

لم تتغير الأوضاع في تركيا من حيث الجوهر منذ حوالي قرن, فالمشكلة الرئيسية القديمة الحديثة مازالت ماثلة للعيان في الوقت الحاضر. فإعتماد تركيا وإتكالها على الدول الكبرى الغربية والذي تنامي بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إعتمادها وحصولها على ما يسمى ب " المساعدات العسكرية والإقتصادية " , يزداد بإستمرار. تلك المساعدات التي تتسم بالسخاء, إلا أنها لا تشجع بأي حال من الأحوال قيام نظام يستند على قاعدة سليمة وثابته الأركان سياسيا, إجتماعيا, وإقتصاديا, لأن تواجد مثل هذه القواعد والأسس السليمة هي التي تجسد وتمثل الإستقلال الحقيقي لتركيا وشعوبها المتعددة, الأمر الذي لا يرغب في تحقيقه الإستعمار أبدا لأسباب شتى منها الموقع الجغرافي والإستراتيجي الهام, الذي تحضى به تركيا بالنسبة لحلف الناتو. فالقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في تركيا تجعل مراقبة جميع النشاطات العسكرية في سوريا, العراق واليونان, بل وإلى حدما في الإتحاد السوفيتي أمرا ممكنا. لقد زادت هذه الأهمية بعد سقوط نظام الشاه. لذا وإجمالا, فإن بإمكان المرء أن يقول, بأن التسمية القديمة إلتى أطلقت قبل الحرب العالمية الأولى على الدولة العثمانية ما زالت قابلة للتطبيق على ما تبقى منها/تركيا أيضا, ونعني بذلك " الرجل المريض " .

هذا وما زالت " المسألة القومية " قائمة ولم تتمكن تركيا من إيجاد إي حل عادل لها لحد الآن, فالأفكار القومية التركية المتطرفة والبان طوانية, التي تبنتها مجمعة " تركيا الفتاة " قبل الحرب العالمية الأولى رغم كل السلبات التي ولدتها ومنها سعي الشعوب للتخلص من الوصاية التركية, قد تسربت إلى الوقت الحاضر من خلال " كمال أتاتورك " ومجموعة من الجنرالات ممن أعقبوه على دست الحكم وكذلك من خلال بعض الأحزاب السياسية مثل " حزب الحركة القومية " الذي تولى ألب أرسلان توركيس قيادته. وهناك العديد من الأمثلة الدالة على أن هذه الميول لم تخدم. فألب أرسلان يقول: ( أينما تواجد تركي على وجه البسيطة فهناك تبدأ حدودنا الطبيعية ).

من هنا يظهر أن من الصعب بيان الحدود المفترضة, واما إذا كانت هذه الحدود محصورة في الشرق الأوسط وحدها أم أنها تمتد لتشمل من جملة مناطق أخرى أيضا بعض البلدان الأوربية بما في ذلك ( فيينا وبرلين ) حيث يتواجد الألوف من الأتراك ممن يطلق عليهم إسم ( العمال الضيوف ) الباحثون

عن لقمة العيش التي عز عليهم الحصول عليها في تركيا لأن إنجازات الحكومة التركية تتجسد بالدرجة الأولى في بناء السجون والمعتقلات وممارسة الإرهاب والإضطهاد ليس ضد الأكراد وحسب بل ضد الأتراك أيضا.

علما أن التصريحات الرسمية لحكام تركيا لم تخلوا في هذه الفترة أيضا من تهديدات صريحة موجهة إلى الأكراد على وجه الخصوص والتي باتت تعتبر جزءا من الحياة اليومية في تركيا لتبرر من خلالها السلطة إخفاقها على شتى الأصعدة. فالجنرال جمال كوسيل رئيس إحدى اللجان المؤسسة في عام 1960 قال على سبيل المثال:

( إذا لم يهدأ " هؤلاء " أتراك الجبال, فإن الجيش سوف لن يتردد في قصف قراهم ومدنهم. وأن ذلك سوف يولد مجزرة رهيبية ستودي بهم وبديارهم حتى يزالوا من وجه الأرض ... ). أما أ. أستين فقد صاغ أفكاره بالشكل التالي في عام 1967:

( ... يجب عليهم " أي الأكراد ع.س. بارزاني " أن يسألوا الأرمن عنا وأن يتخذوا العبرة من ذلك. أنتم تتجروون بالمطالبة بلغة مستقلة, مدارس خاصة, برامج إذاعية خاصة وصحافة خاصة بكم ؟ ).

الغريب أن تركيا في أغلب الحالات تنفي إرتكابها لجرائم الإبادة الجماعية ضد الأرمن إلا إذا جاءت بصيغة تهديد الأكراد بإبادة مماثلة!

ومهما كان الأمر فإن تركيا لا تختلف من حيث الجوهر عن بقية بلدان العالم الثالث من الناحية السياسية, حيث يفتقر البلد إلى الإستقرار الضروري, إلى جانب عدم وجود أية مؤسسات ديمقراطية حقيقية. فالجيش وأجهزة الأمن والمخابرات تتدخل باستمرار وبشكل فعال وحاسم في المسائل السياسية وتؤثر عن هذا الطريق والتدخل في صياغة وتطور الأحداث والأوضاع بشكل أساسي. فقد تدخل الجيش في عام 1960 وتدخل في عام 1971 وتدخل في عام 1980 أيضا. بالقوة للإطاحة بالحكومات التي كان يفترض فيها أن تكون مدنية من خلال إنقلابات عسكرية, زاعما في كل مرة بأن موقفه هذا إنما يستهدف من بين أمور أخرى, الحد من النشاطات والتحركات " الانفصالية ".

هذا بالإضافة إلى أن النفقات العسكرية لتركيا, على الرغم من كل المشاكل الإقتصادية التي يعاني منها البلد عالية. ولم يغير من هذه السلبيات حتى دعم الدول الغربية في هذا المجال بسخاء في حالات عديدة, الأمر الذي بات يشكل عبئا ثقيلًا على ميزانية الدولة, لأن الميزانية العسكرية تعادل نسبة 25% من معدل ميزانية الدولة السنوية, وهي تمثل بهذه الصفة واحدة من أكبر الميزانيات العسكرية الموجودة في العالم إن لم يكن أكبرها. علما أن هذه الحقيقة تعتبر بدون أدنى شك أحد أسباب التخلف الذي تعاني

منه تركيا في مجالات أخرى, لأن مخصصات الميزانية العامة لا تفي بالحاجة للمجالات الأخرى ومنها على سبيل المثال الشؤون الصحية, التي تخصص لها الحكومة التركية مجرد 3,8% فقط!

### تطبيق السياسة الكولونيلية في كردستان:

المناطق الكردية في شرق الأناضول تمثل في الواقع, البقية الباقية من المستعمرات التابعة سابقا إلى الإمبراطوري العثمانية والتي كان لها إمتداد في ثلاث قارات, الأمر الذي لم يكن بقاؤه ليعزى إلى أي شيء آخر لهذه المدة الطويلة بإستثناء واجهته الإسلامية وتنازع القوى الأوروبية على كيفية التقسيم. ومن هنا – كما هو الحال بالنسبة إلى القوى الإستعمارية والكولونيلية إجمالا – فإن البقية الباقية من المناطق الخاضعة لتركيا يجري إستغلالها إلى أبعد حد ممكن وتعاني من الجور والعسف.

إن بالإمكان مشاهدة الشبه الكبير في طبيعة العلاقات والأوضاع السائدة بين المناطق المستعمرة والكولونيلية وبين طبيعة العلاقات السائدة بين الحكومة المركزية والأقاليم الملحقة بها في كثير من الدول, بالأخص عندما تكون المناطق الملحقة بالمركز مسكونة من قبل أقليات قومية أو دينية تختلف عن هوية حكام السلطة المركزية قوميا أو دينيا. وإستنادا لهذا الترتيب وهذه العلاقات, فإن الشعب أو الأمة السائدة أو الحاكمة تتبع سياسة خاصة تؤثر بشكل سافر وسلبى على الجماعات/الأقليات الخاضعة لسلطتها, بالأخص على الصعيد السياسي, الإقتصادي, والثقافي, والتي تقوم من حيث طبيعتها على قاعدة كولونيلية وأسس إستعمارية, لأن الأمة السائدة تأخذ دائما ولا تفكر بالعطاء إلا إستثناء وفي حدود ضيقة للغاية, بدل بناء علاقات على أساس الأخذ والعطاء القائم على الحق والعدل, والذي يتضمن مصلحة جميع الأطراف بشكل يرضي الأطراف ذات العلاقة جميعا.

ومقارنة مع بقية المناطق الخاضعة إلى السيطرة الكولونيلية وأنظمتها, سواءا بالنسبة إلى تعقيب أهداف أو الوسائل المستخدمة لبلوغ هذه الأهداف – في ظل السيطرة البريطانية أو الفرنسية – ( قارن ما ورد حول الموضوع في القسم الأول ), فإن الأوضاع في المناطق الكردية, وبالأخص في كردستان الشمالية الخاضعة لسيطرة الدولة التركية , مشابهة تماما إلى الظروف والأوضاع السائدة في المستعمرات في بقية أنحاء العالم.

إن الإعتراض الذي قد يورده البعض, بأن تركيا نفسها تعتبر بلدا ناميا, أو أن الإمتداد الجغرافي, الذي تتصف به منطقة الأناضول, بما في ذلك كردستان الشمالية/التركية, يمكن أن ترد وتدحض بالدليل والحجة القائمة والقائلة بأن التقدم الصناعي أو وجود المناطق التابعة في ما وراء البحار, لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال كمسألة جوهرية, لا بالنسبة إلى الماضي ولا بالنسبة إلى الوقت الحاضر, الأمر الذي يؤيده مثال البرتغال ومستعمراتها الموجودة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية, وكذلك روسيا القيصرية ومستعمراتها الواسعة الأرجاء في آسيا. كما يمكن للمرء أن يضيف, بأن الإمتداد الطبيعي

للمناطق – في حالة إثارة هذه الحجة – لا ينطبق فقط على المناطق الكردية الواقعة ضمن الحدود السياسية التركية في الوقت الحاضر, بل أن هذا الإمتداد يشمل مناطق أخرى أيضا حتى الخليج الفارسي. لذا لا بد من التساؤل عن سبب إكتفاء وتمسك الحكومة التركية بهذا القسم من الإمتداد الطبيعي, سيما إذا علمنا بأن المناطق الأخرى التابعة للعراق على سبيل المثال تشبه كردستان الشمالية من حيث غناها بالثروات المعدنية.

نفس السؤال يمكن أن يطرح بصدد المزاعم التركية القائلة, بأن الأكراد ينتسبون بالأصل إلى العنصر التركي ومن هنا التسمية الغربية والشاذة, التي يطلقها حكام أنقرة على الأكراد " أتراك الجبال ". وهكذا فإن الظواهر المرافقة للسياسة الإستعمارية والكولونيالية وتطبيقاتها وما تخلفه هذه السياسة من آثار على المجموعات والمناطق المعرضة لمثل هذه السياسة , هي أكثر أهمية بالأخص على الصعيد السياسي, الإجتماعي, الإقتصادي والثقافي.

لكن بالإستناد إلى هذه المعايير فمن الصعب التمييز بين كردستان وأوضاعها وبين غيرها من المستعمرات, سيما إذا إستطاع المرء أن يعض النظر عن الإنطباع السائد والقائل, بأن المستعمرين والكولونيين لا بد وأن يكونوا من باب الحتم شعوبا أوربية !

### الإضطهاد الثقافي:

على الصعيد الثقافي لا بد من التوكيد على أن " اللغة الكردية ", مازالت ممنوعة ولا يعترف بها كلغة رسمية لأغراض التعليم أو الإعلام ( الإذاعة – التلفزيون – والصحافة ) على الرغم من الأكراد يمثلون نسبة من السكان تعادل الربع من مجموع سكان تركيا. وبالمقابل من الطريف أن نلاحظ بأن العديد من اللغات الأجنبية كالإنكليزية, الفرنسية, الألمانية وغيرها تدرس في المعاهد والجامعات!

كما تواصل السلطات التركية مساعيها لتغيير الأسماء الكردية المطلقة على الأفراد أو المناطق والقرى وتستخدم بدلا منها أسماء تركية, ومن الغريب أن نلاحظ أن أحد أسباب تأزم العلاقات التركية البلغارية يعود إلى المزاعم التركية بوجود أقلية تركية في بلغاريا وأن السلطات البلغارية تنهج في التعامل معهم إلى سياسة مشابهة لسياسة تركيا إزاء الأكراد, أي سياسة بلغرة هذه الأقلية وتغيير أسماء المنتسبين إلى هذه الأقلية! والأنكى من ذلك كله, أنه توجب على الأكراد أن يعيشوا فترات توجب فيها عليهم أن يدفعوا غرامة مالية مقابل إستعمالهم لكلمات " كردية " كانوا يتفوهون بها, أو لمجرد إرتدائهم للزي الكردي " بشمه و بركوز "! وإستنادا إلى هذه الوقائع وبناءا على هذه الظروف من الصعب بل من العبث أن نبحت بهذا الخصوص عن التأريخ أو الأدب الكردي كموضوع للدراسة داخل حدود الدولة التركية.

الإضطهاد الثقافي الممارس ضد الأكراد يأخذ أشكالا ومظاهرا شتى, ومنها ما ينعكس على مساعي السلطات التركية في تطبيق سياسة التجهيل ضد الشعب الكردي داخل المناطق الكردية, الأمر الذي يتجلى من خلال سلبيات لاحقة متولدة عن هذه السياسة منها: قلة عدد المدارس وقلة عدد التلاميذ والمتقنين في المناطق الكردية بالقياس إلى نسبة العدد الموجود منها في بقية المناطق التي يسود فيها العنصر التركي. وهذه حقيقة لا يرقى إليها شك, فمثلا إذا كانت نسبة الأمية تبلغ في الغرب الأناضولي حوالي 49%, فإنها تتصاعد في شرق الأناضول/كردستان لتبلغ 72% وأحيانا في بعض الولايات إلى نسبة تبلغ 95%.

هذا العسف الممارس ضد الشعب الكردي لا يعتبر في نظر السلطات التركية مسألة جديرة بالبحث, بل إن الإقدام على هذه المحظورات الرسمية والإقدام على بحث ومناقشة هذه الشؤون هو أمر يستتبعه معاقبة مرتكب هذه المخالفة بالسجن أو فرض الغرامات المالية وغيرها من العقوبات. ولعل من الجدير أن نشير إلى أن الأكراد ليسوا الطرف الوحيد الذي يعاني من بلادة هذه السياسة العنصرية, بل أن الكثيرين من الأتراك أنفسهم – ولو بدرجة أقل – يعانون أيضا من سياسة حكومتهم هذه كأشخاص ومجموعات. ونذكر من جملة ضحايا هذه السياسة, أستاذ علم الاجتماع التركي " إسماعيل بيشكجي " وهو أحد المنتمين إلى المجموعة الاشتراكية, والذي أصبح ضحية لعسف السلطات التركية عدة مرات على التوالي.

ولد الأستاذ إسماعيل بيشكجي عام 1939 في قرية تقع شمال أنقرة وينتمي إلى أسرة فقيرة. وبعد إكمال دراسته نال في عام 1962 مركز الأستاذ المساعد في جامعة أرضروم, الأمر الذي هيا له مجال الإختلاط بالأكراد والتعرف على قضيتهم عن قرب لأول مرة, وبذلك بدأت مرحلة إهتمامه بمصير الشعب الكردي ليتحول فيما بعد إلى واحد من معارضي السياسة المعادية لحقوق وطموحات الشعب الكردي المشروعة.

ألف الأستاذ إسماعيل بيشكجي العديد من الكتب, وكتب العديد من المقالات الصحفية القيمة ذات العلاقة بالمسألة الكردية , التي أسهمت في توعية الشعب الكردي سياسيا. إلا أن هذا الإهتمام أثار حفيظة السلطات التركية التي ناصبته العداة بسبب مواقفه هذه. إذ ما كان ينتهي الأستاذ إسماعيل بيشكجي من كتاب أو مقال ويقدم على نشره عن القضية الكردية وإذا بالسلطات الحكومية التركية تعتقله وتقدمه إلى المحكمة ليصدر بعدها حكم عليه بالسجن لبضعة أشهر أو بضع سنين, كوسيلة لمنعه من مواصلة الدفاع عن حقوق الأكراد. في عام 1969 ألف الأستاذ إسماعيل بيشكجي كتابا بعنوان: " الوضع في الأناضول الشرقي: أسباب الوضع الإجتماعية, الإقتصادية, والقومية ". إلا أن المحكمة العسكرية في آمد = ديار بكر, حكمت عليه في عام 1971 بالسجن لمدة 13 عاما والإبعاد لمدة 3 سنوات. وفي عام

1974 وبناء على عفو عام أصدرته الحكومة التركية, شمل فيما شمل الأستاذ إسماعيل بيشكجي أيضا. أفرج عن الأستاذ إسماعيل لفترة محددة فقط, إذ حكم عليه مجدا بتاريخ 12/نيسان/1978, من جديد لمدة 18 شهرا بالسجن, لأنه ألف كتابا جديدا بعنوان: " التهجير الإجباري للأكراد ".

سبب بقاء وسيادة هذه الأوضاع في تركيا حتى الوقت الحاضر يعود بالأصل إلى الأفكار الكمالية, التي تسود في الدوائر التركية, تلك الأفكار التي تنطلق من قاعدة وهمية أساسها عدم وجود أية قومية أو ثقافة أو لغة في الأناضول ما عدى اللغة التركية.

وإستنادا إلى تحليلات الأستاذ إسماعيل بيشكجي, فإن لهذه الأيديولوجية تأثير ومفعول على صعيدين: من خلال التثبيت القانوني ومن خلال النشر والإعلام الرسميين, بالأخص عن طريق المدارس الحكومية وبصورة أعم من خلال كل المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم والثقافة. من هنا فلا غرابة في أن يكون لهذه الأفكار إنعكاسات على نصوص القانون الدستوري, كالذي صدر مثلا في عام 1961, والذي ينص في مادته الثالثة على ما يلي:

( تركيا دولة لا تقبل التجزئة, شعبا وأرضا. ولغتها الرسمية هي اللغة التركية ).

أما المادة 54 فتنص: ( كل شخص يرتبط بالدولة التركية عبر رباط المواطنة هو تركي. الطفل الذي يكون والده تركيا أو تكون والدته تركية هو تركي ).

كما أن التطبيق العملي ومنهاج التربية والتعليم في تركيا, يعكس بدوره أيديولوجية الدولة العنصرية. ففي بداية كل يوم دراسي في المدارس الابتدائية, يبدأ التعليم بقطع العهد الجماعي المشترك من قبل التلاميذ الصغار لخدمة الدولة التركية, حيث يجبر التلاميذ على ترديد نشيد يشمل فيما يشمل بين أبياته المقطع التالي:

( أنا تركي. أنا مخلص ونشيط ... إن كياني يجب أن يخدم وجود الشعب التركي ... ).

وحتى المناهج التعليمية التي تعود إلى عام 1945 هي الأخرى تعكس نزعة شوفينية قومية متطرفة, حيث تلجأ المناهج إلى إستخدام صيغ وعبارات مشابه ومنها ما يلي:

( إن التربية والتعليم يجب أن يخدم بلوغ الأهداف القومية. وبالنسبة لفروع التاريخ, علم الإجتماع ... يكون لنشر المعلومات عن الوطن التركي وما إلى ذلك من المواضيع والقضايا القومية بين التلاميذ دور أساسي ).

النهب الإقتصادي:

تنظر تركيا عمليا إلى المناطق الكردية وسكانها كمصدر للحصول على المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة، تماما على نفس الطريقة وبنفس الأساليب التي تعاني منها المستعمرات الخاضعة للدول الإستعمارية الكبرى. إن المناطق الكردية في شرق الأناضول، شأنها شأن بقية أجزاء كردستان غنية من عدة أوجه: حيث تتواجد فيها ثروات طبيعية يصعب تقدير قيمتها الحقيقية. كالنفط في باطمان والكروم، النحاس والخراسين... إلخ في العزيز والكهرباء المستخلص من سد كيبان الموجود ضمن المنطقة الكردية. لكن حاصلات ومنتجات هذه المناطق تتحول إلى المناطق الصناعية في وسط وغرب الأناضول. وبإستثناء 1% من القيمة الأصلية لهذه المواد والطاقات والثروات فقط يبقى أو يعود إلى المنطقة وأما الباقي فيتحول إلى الغرب!

آثار هذه السياسة المجحفة بحق الأكراد أصحاب هذه الثروات الحقيقيين تنعكس بصور وأشكال مختلفة سلبا على المنطقة الكردية. ومنها ما يكون بصورة إنتشار البطالة والفقر والجهل. إن التخلف السائد في المناطق الكردية على شتى الأصعدة يمكن ملاحظته بكل وضوح من خلال المقارنة بينها وبين المناطق الأخرى من تركيا، على الصعيدين الإقتصادي والإقطاعي. فالإقطاع المدعوم من قبل السلطات الحكومية التركية – الجيش وقوات الأمن – يضطهد ويطرد جماهير الفلاحين من القرى ويجبرهم عن هذا الطريق إلى الهجرة نحو الغرب، حيث يضطرون إلى السكن في الأحياء الفقيرة والصرائف القريبة من المدن الكبيرة، كأنقرة وغيرها وفي الغالب دون جدوى، بحثا عن عمل يسد الرمق.

أما طرق المواصلات فإن بناءها مرهون بالدرجة الأولى بضمان توفير وتحقيق أهداف إستراتيجية وعسكرية. أما المدارس فعددها قليل شأنها في ذلك شأن المستشفيات، كل ذلك بالقياس إلى نسبة هذه المؤسسات في بقية أنحاء تركيا. بعكس الحال بالنسبة إلى التواجد العسكري والإستخباراتي وتمركز قوات الجيش وأجهزة الأمن، حيث تكثرت في المناطق الكردية في حين أنه يقل في المناطق الأخرى. أفلا يعني هذا بجلاء بأن كردستان تعيش في ظل إحتلال دائم؟

لوأخذ المرء المؤسسات الصحية كمثال، لوجد بأن عددها في الولايات الشرقية/كردستان (المجنوع 18 ولاية) يعادل حوالي 6,8% فقط فيما يتعلق بتواجد الأطباء، وفق الإحصاءات العائدة إلى أواسط السبعينات. وبعبارة أخرى، فإننا نجد بأن هنالك طبيبا واحدا لكل 490 شخص في إسطنبول، وفي أنقرة لكل 500 شخص ولكل 690 شخص في إزمير، أما في هكاري حيث يتواجد من السكان ما يبلغ عددهم حوالي (103,313) شخص فيوجد طبيب أسنان واحد و 8 أطباء و 18 موظف صحي و11 مولدة.

الإضطهاد السياسي:

الدولة التي تتجاهل أيديولوجيتها سلفا وجود شعب ما بكل بساطة, خلافا لكل الوقائع لا يستطيع المرء أن يتوقع منها المرونة والإيمان بالمبادئ الديمقراطية, لتجيز تأليف الأحزاب السياسية أو تكوين المؤسسات الثقافية الحرة. فمنذ نشوء ما يسمى بالدولة التركية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى والخط السياسي لهذه الدولة بهذا الخصوص لم يتغير. وهذا يعني بأن أي نشاط سياسي للأكراد يرتبط مبدئيا بتخلي الأكراد عن هويتهم القومية.

لا بل وحتى بالنسبة للأتراك, الذين لا يعانون من التمييز العنصري أو القومي, فإن الإفتقار إلى المؤسسات الديمقراطية الحقيقية في البلد يترك آثاره على جماهير الشعب التركي أيضا بشكل واضح.

فإعلان الأحكام العرفية والحالة الإستثنائية أو حالة الطوارئ, الإعتقالات الكيفية المتعسفة والتعذيب الممارس ضد المعتقلين كان وما يزال جزءا من الحياة اليومية السياسية في تركيا, ليس بالنسبة للأكراد, الذين يتحملون القسط الأكبر من هذه الضغوط, بل أنها تشمل إلى حد كبير الأتراك أنفسهم أيضا.

كانت الإنتخابات التي أجريت في عام 1948, بداية لآس بها للحركة الديمقراطية في تركيا ونوعا من الهزيمة السياسية بالنسبة لتدخلات الجيش المتكررة في الشؤون السياسية. وحتى بالنسبة للأكراد فإن بعض التغيرات الإيجابية بدأت تلوح في أفق الميدان السياسي, الأمر الذي يمكن توقعه من حدوث تحول ديمقراطي حقيقي متواصل في أي بلد كان. فقد عاد الأكراد المبعدون سابقا إلى وطنهم كما بوشر ببناء بعض المدارس والمستشفيات وفتحت بعض طرق المواصلات في المناطق الكردية.

في بداية الخمسينات بدأ التقارب التدريجي والتمزايد مع الدول الغربية. ففي عام 1950 تم إرسال وحدات عسكرية تركية إلى كوريا وكانت تشمل ضمن صفوفها عددا من الأكراد أيضا. وفي عام 1952 أصبحت تركيا عضوا في الناتو. وفي عام 1955 وقعت تركيا على حلف بغداد كعضو فيه, والذي تغير إسمه بعد ثورة 14/تموز/1958 العراقية إلى حلف الستو.

كبقية أجزاء كردستان فإن الأكراد في كردستان الشمالية, تاثروا بثورة 14/تموز/1958, الأمر الذي شجع بعض المثقفين الأكراد للعمل من أجل توعية شعبهم من جديد رغم كل الصعاب. وفي عام 1959 حدثت موجة من الإعتقالات التي تولى جهاز المخابرات التركي " ميت " أمر تنفيذها. ووجهت السلطات التركية إلى المعتقلين تهمة الإتصال مع " الإنصاليين البارزانيين ".

وأعقب هذه الأحداث في عام 1960 إنقلاب عسكري في تركيا. وكان من أول إجراءاتها التي أقدمت عليها سلطات الإنقلاب هو إعتقال 485 مثقف كردي, الذين أعتقلوا في معسكرات تابعة للجيش, كما أبعدهم إلى غرب الأناضول. وقد هدد جنرالات الجيش بمذبحة بشرية إذا لم يخلد " أتراك الجبال " إلى الهدوء. كما أعتبرت منطقة هكاري كمنطقة محرمة لغاية عام 1965.

في عام 1965 تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني/تركيًا من قبل بعض الأكراد كان من بينهم " فائق باكاك ", وهو محامي كردي من منطقة أورفا, والذي إغتالته أجهزة المخابرات التركية في عام 1966. وكذلك كان من بين الأعضاء المؤسسين " سعيد آلي ", من منطقة آمد = ديار بكر, الذي قتل هو الآخر في ظروف غامضة في كردستان الجنوبية/العراق في عام 1970. وقد وجهت حينها أصابع الإتهام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بإعتباره المخطط والمنفذ لجريمة القتل.

في عام 1966 بدأت السلطات التركية بتشكيل وحدات عسكرية خاصة مدربة لمواجهة " حرب الأنصار أو حرب العصابات ", وأستخذت كوسيلة لبث الرعب والخوف في نفوس الفلاحين الأكراد وقطع الإتصال بين الأكراد في شمال كردستان/تركيا وبين إخوانهم في الأجزاء الأخرى من كردستان. وقد أستخدمت هذه القطعات بالفعل منذ عام 1970 عدة مرات ضد الأكراد وهاجمت في عمليات خاطفة العديد من القرى في المناطق الكردية واسبأت معاملة سكانها من باب بث الرعب والإرهاب.

في عام 1970 تم التوقيع على إتفاقية آذار في العراق بين الأكراد والحكومة البعثية, الأمر الذي ولد مرة أخرى ظروفًا ملائمة – على الأقل في المراحل الأولى – لحل المسألة الكردية سلميًا, وتحول إلى عامل لبعث الأمل في قلوب الأكراد فيما وراء الحدود العراقية أيضا.

في عام 1971 حدث إنقلاب عسكري آخر في تركيا. بعدها تمت زيادة عدد الوحدات العسكرية الخاصة في المناطق الكردية, والتي أستخدمت بشكل متصاعد ضد السكان الأكراد. ففي عام 1975 كان عددهم في منطقة هكاري بمفردا قد بلغ 10,000 مسلح.

هذا العرض الموجز رغم كل الإقتضاب لا بد وأن يسمح بالتلميح إلى دور " حزب العمال التركي ", الذي أثر في تنظيم حركة الدفاع من أجل تحقيق نظام ديمقراطي في تركيا, بالأخص خلال الفترة الواقعة بين عام 1961 – 1968, وبذلك كسب هذا الحزب ثقة وعطف الأكراد أيضا. وكان هذا الحزب هو الأول والممثل في البرلمان والذي إعترف في عام 1971 بكيان الشعب الكردي وأشار إلى الأوضاع غير القابلة للتحمل, التي يعيشها الشعب الكردي في تركيا وذلك عبر قرار صدر في مؤتمر الحزب الرابع. إلا أن هذا القرار تسبب في إثارة نقمة الدولة التركية العنصرية وأجهزتها القمعية ضد هذا الحزب موجهة إليه تهمة ممارسة خط سياسي موالي للأكراد وداعم لحركات الانفصال, الأمر الذي أدى بالتالي إلى حل الحزب وإعتقال العديد من قادته والحكم عليهم بالسجن لمدة تبلغ 12 عاما.

الأكراد في كردستان الشمالية يتفهمون الأوضاع بشكل جيد ويواصلون النضال لهذا السبب من أجل كسب الإعتراف بكيانهم القومي ونيل بعض الحقوق. ويلاحظ الأكراد بالطبع الفرق الكبير واليون الشاسع الغير قابل للتصور بين الأوضاع التي تعيشها الأقلية التركية في قبرص وما تتمتع به من

إمتهيازات كبيرة على شتى الأصعدة رغم قلة عددها وبين أوضاعهم الخاصة كأقلية في تركيا وما تعانيه من إجحاف وإضطهاد على شتى المستويات رغم كثرة عددهم.

ولما كانت إجراءات الحكومة التركية تحول دون تعبير الأكراد الحر عن رأيهم المستقل علنا, لذا فإن الأكراد يضطرون إلى مواصلة نضالهم السياسي وحملة التوعية الجماهيرية بالطرق السرية أو في خارج البلاد, حيث تسود أنظمة ديمقراطية تتيح للأكراد المهاجرين أو اللاجئين السياسيين بعض مجالات ممارسة العمل السياسي الحر.

## 202- الأكراد في العراق:

حجبت التطورات الحاصلة في كردستان الجنوبية/العراق, التطورات والأحداث عن بقية أجزاء كردستان إلى حد بعيد, لأن الأنباء حول هذا الجزء تبوأ مركز الصدارة في أجهزة الإعلام المحلية والعالمية خلال الأعوام 1958-1975.

في كردستان الجنوبية ذاتها, كان للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق أكبر الأثر على تطور الأحداث (سلبا وإيجابا), وفاق بذلك على دور بقية المجموعات التي كان لها دورها أيضا قليلا أو كثيرا حسب الفترات والمراحل في صياغة تطور الأحداث. من هنا فمن الضروري أن نتطرق بعض الشيء إلى هذا الحزب قبل المباشرة في تحليل ومتابعة التطور السياسي اللاحق في هذه الفترة الحساسة.

## الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى:

نشأت خلال وبعد الحرب العالمية الثانية عدة أحزاب ومنظمات وجمعيات سياسية وثقافية والتي كان لها دورها في نشر التوعية الوطنية والسياسية في كردستان, وبل وأسهمت بنحو ما في تنوير بعض جوانب الحقائق امام الرأي العام العالمي, على الرغم من إنتحاليها لصفات وإقتباسها لدور وخصائص وطبائع الإمارات والقبائل الكردية بكل سلبياتها المعروفة, وفي مقدمتها تبني أفكار وأساليب إثارة الخلافات ونشر الشقاق والنفاق والتناحر وتعميق الخلافات داخل صفوف الأكراد بدوافع أنانية قاتلة مبتناة على أسس شخصية تافه بالقياس إلى القضية القومية الكبرى. فالصراع على السلطة وتبؤ المراكز القيادية العليا داخل صفوف هذه الأحزاب وبين هذه الأحزاب, والذي إتخذ طابعا دمويا مرارا وتكرارا, وبات يميز العلاقات السياسية الداخلية في كردستان, الأمر الذي حولها إلى قاعدة ثابتة الأركان وأبعد ما تكون من أن تكون مجرد ظاهرة عرضية وإستثنائية دخيلة وطارئة. فالإتحاد بل وحتى التعاون المرحلي وفي أحلك الظروف والفترات المهتدة لوجود وكيان الشعب الكردي, كانت تمثل في الواقع مفهوما غريبا وما كان ليخطر ببال أصحاب الرأي داخل هذه التيارات السياسية والأحزاب, وإن حدث ذلك لأسباب مرحلية, فلأنه إرتبط في الغالب بظهور طرف ثالث أو جديد كانت تخشى منه هذه الأحزاب

التقليدية على مستقبلها وإضعاف مركزها. ومن الملاحظ بأن هذه الصراعات الدموية خيضت وما تزال تخاض حتى الآن أيضا من خلال رفع واجهات دعائية مغررة فارغة المحتوى في الحقيقة والواقع, لإعطاء نوع من التبريرات الأيديولوجية الشكلية المهترئة سعيا منها لتغطية الدوافع الحقيقية. ذلك لأن الدوافع الحقيقية تقوم بالأساس وفي الواقع على بواعث المشاحنات والخلافات الشخصية حول السيطرة على الموارد المالية والسلطة والتحكم بالقدرات العسكرية, التي كان كل طرف يسعى لنيلها. ومن الملاحظ بأن الطبقة التي تطلق على نفسها "المتقفة" داخل صفوف هذه الأحزاب بل وحتى خارجها باتت تميل إلى تبني وبشكل متصاعد الآراء اليسارية أو تتظاهر بذلك, الأمر الذي كان له أثره على منطلقاتهم وتصوراتهم الفكرية, وسببه قد يعود من جهة إلى خيبات الأمل المتكررة وتلاعب الدول الغربية الكبرى بمقدرات ومصير الشعب الكردي, ومن جهة أخرى أمل كسب ود صداقة ودعم الإتحاد السوفيتي, في وقت كانت فيه الحرب الباردة قائمة على قدم وساق على الساحة الدولية ومازال هذا الأمل موجودا لدى الكثيرين, بسبب بعض ممارسات وتطبيقات السياسة السوفيتية إزاء مسألة القوميات داخليا, بالإضافة إلى الدعاية السوفيتية في الخارج بصدد المسألة القومية وحق الشعوب في تقرير المصير.

وهكذا فعلى الرغم من أن البعض إتخذ من الماركسية اللينينية بصورة خاصة والأفكار اليسارية عامة, كمعايير ومانار يهتدي ويصبو إليه الساسة والمثقفين المزعومين من الأكراد, إلا أن أسلوب حياتهم العملي والأرستقراطي وركونهم لحياة الترف والملذات كانت في الواقع مصداقا حقيقيا لنزوعهم الدائم للسيطرة والإستحواذ على الإمتيازات التي لا يرغبون التخلي عنها, ولا سبيل إلى ذلك إلا عبر التسلط لضمان الموارد المالية ومنع الآخرين من الوصول إلى مراكز السلطة والتحكم. وهذا يعني بجلاء وجود تناقض كبير بين الشعارات المرفوعة وبين تطبيقات وممارسات الكتل السياسية والأشخاص المتنفيين داخل صفوفها. إذن المثقفون المزعومون ويسارياتهم الزائفة, هم في الواقع أحد الأسباب الرئيسية لنشو وإستمرار الفرقة والصراعات بين الأكراد, فأكثرهم يتحدثون عن النضال والتضحيات التي تتطلبها معركة الحرية, لكن من النادر أن يكون أحدهم قد شارك فعلا في إشتباك مسلح. وفي الوقت الذي يرفعون شعارات البذل والعطاء بهدف شحذ الناس البسطاء لتقديم المزيد من التضحيات قائلين: "إلى الأمام" غير أن هذا الشعار لم يتغير أبدا ليقول " إتبعوني!"

من هنا نجد بأن دورهم تحريضي محض, ولا ينحصر للأسف في تحريض الشعب الكردي على التمسك بحقوق والنضال في سبيلها, بل يتعداها إلى تحريض الكتل السياسية المتنافسة ضد بعضها. بإختصار هؤلاء ليسوا إلا ثوار صالونات وإشتراكيوا الولايم والعزائم, كثيرون في الباحات لكنهم قليلون في الساحات. ولعل الفرق الوحيد الذي يكمن بينهم وبين الإنقلابيين العرب هو عدم تملكهم

لدويلات يقودونها نحو الهاوية, أو ليدبروا الانقلابات ضد بعضهم البعض, لذا فإن إنقلاباتهم بقيت داخل الأحزاب وبينها فقط.

### نشأة الحزب:

في بداية الثلاثينيات إزدهرت الحياة السياسية وبدأت النشاطات الثقافية بالإزدياد داخل صفوف الأكراد, فنشأت بالتتابع عدة جمعيات ثقافية ومنظمات سياسية. ففي عام/1933 تم تأسيس "جمعية الشباب" من قبل محمد أمين زكي, التي أصدرت مجلة دورية "هدية الشباب". وفي عام 1934, تأسس الحزب الشيوعي العراقي, الذي حظي بتأييد وتعاطف الأكراد في المراحل الأولى على الأقل. وفي عام 1939, أسس الشيخ لطيف/أحد أبناء الشيخ محمود البرزنجي, جمعية "التآخي". كما تأسس حزب "هيفي = الأمل" في نفس العام من قبل بعض المثقفين, الذين حصلوا على إستجابة من قبل بعض الضباط الأكراد, وكان رفيق حلمي أحدهم.

إتصل حزب هيفي بالأكراد في سوريا, تركيا وإيران بهدف جمع الشمل, ودعم ثورة "بارزان" فيما بعد. إلا أن هذا الحزب إنقسم على نفسه في عام 1944 وإنحل عمليا في عام 1945 وكان من جملة عوامل الإنقسام: 1- إختلاف وجهات النظر حول موقف الحزب من الإتحاد السوفيتي والدول الغربية وأيها يجب أن يعتبر كصديق. 2- الموقف من " ثورة بارزان " والقيام بدعمها وكيفية تحقيق هذا الدعم وعما إذا كان يجب أن يكون هذا الدعم علنا وبشكل مكثف أو بشكل سري ومحدود, لتجنب الصدام مع البريطانيين والحكومة العراقية؟

في خريف عام 1945, تأسس حزب شيوعي لكرديستان الجنوبية/العراق, والذي عرف لدى الجماهير بإسم " شورش = الثورة ", نسبة إلى الجريدة الناطقة بإسم الحزب. كان صالح حيدري سكرتيرا للحزب خلال هذه الفترة. وتضمن برنامج الحزب عدة نقاط ومنها: 1- تعزيز أواصر الأخوة بين العرب والأكراد من أجل العمل على تحريرهما معا. 2- التعاون مع جميع القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم من أجل تحقيق أهداف الشعبين (العربي والكردي).

وفي شتاء عام 1945, تأسس حزب " رزكاري = الخلاص " بدعم من الحزب الشيوعي, إقتداءا بالنموذج, الذي إتخذته " حركة المقاومة الفرنسية " و " جبهة تحرير يوغوسلافيا ". وقد جاء في البيان التأسيسي ما يلي: ( أولا- هدفنا الأسمى هو تحرير وتوحيد كردستان الكبرى. ثانيا- تحقيق الإدارة الذاتية في كردستان العراقية, الأمر الذي يعتبر خطوة هامة على طريق تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الكردي ). وكان للملاكين والمنتفذين جناح خاص داخل الحزب, الذين دعموا حركة الحزب بالفعل. كما أن الجريدة الناطقة بإسم الحزب " رزكاري " كانت تتمتع بشعبية واسعة لفترة

زمنية محددة. وأقدم الحزب على القيام بالعديد من النشاطات السياسية, كان من جملتها تقديم مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية التابع إلى الحلفاء والمنعقد في موسكو بعد الحرب العالمية الثانية, والتي تضمنت ما يلي: ( ... بمناسبة إنتهاء الحرب وإنتصار الحلفاء, يرجو الشعب الكردي بحث قضيته بشكل عادل والوفاء بالوعد التي قطعها الحلفاء للشعوب الصغيرة وعدم سلب هذه الشعوب حقها في تقرير المصير ).

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران كان قد تأسس في تشرين الثاني/1945 بعد أن تأسس حزب مماتل في آذربايجان. ومن الصعب تجاهل التأثير السوفيتي في الحالتين. لذا سعى أكراد العراق إلى تأسيس حزب جديد بطريقة مشابهة, على أمل توحيد المجموعات المختلفة مستقبلا. وكان سكرتير الحزب الشيوعي العراقي ( يوسف سلمان يوسف ) الملقب " فهد" قد دعى في مقال له نشر في نيسان/1945 إلى تأسيس حزب من هذا القبيل, بهدف تحرير الأكراد من الأوضاع التي يعانون منها ضامنا تأييد حزبه بهذا الخصوص.

وعلى أثر لقاء بين خالد بكداش (كردي من سوريا) و كاكه زياد (من العراق) وكل حمزة عبدالله (من العراق أيضا) من قبل حزب شورش بالذهاب إلى كردستان الشرقية/إيران لملاقات الضباط الأكراد العراقيين (ميرحاج أحمد ورفاقه ) وكذلك ملا مصطفى بارزاني, من أجل تقييم الأوضاع والعلاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستان/إيران ومع الإتحاد السوفيتي. وبعد أن أجرى حمزة عبدالله لقاءاته, تم الإتفاق على تأسيس حزب ديمقراطي كردي/العراق. وتقرر تعيين ملا مصطفى كرئيس للحزب. كما تمت تهيئة مشروع برنامج للحزب, إلا ان رئيس جمهورية مهاباد (القاضي محمد) ذهب إلى الإعتقاد بأن وجود نشاطات لمثل هذا الحزب في مهاباد سيولد متاعب سياسية جديدة. لذا توجب على الحزب الجديد أن يتخلى عن نشاطاته وعاد حمزة عبدالله إلى العراق ليخبر زملائه بما جرى في إيران.

إلتقى حمزة عبدالله في العراق بصفته ممثلا لملا مصطفى مع ممثلي حزب شورش وحزب رزكاري و فرع الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران في السليمانية. وقد أوضح حمزة عبدالله لهذه الأطراف توصيات ملا مصطفى, الذي كان يرى بأن يكون الشيخ لطيف وكاكه زياد, نائبين له كرئيس للحزب, إلى جانب قبولهما كعضوين في اللجنة المركزية للحزب.

على أثر هذه المحادثات, عقد حزب شورش وحزب رزكاري, مؤتمرا في أوائل آب/1946, من أجل حل تنظيمات الحزبين وتأسيس حزب جديد بصورة مشتركة. إلا أن إنقسام حصل داخل صفوف حزب شورش, لأن بعض كوادر هذا الحزب وقادته رفضوا قبول توصيات ملا مصطفى وإلتحقوا بعدها بالحزب الشيوعي. وفي 16/آب/1946, عقد إجتماع سري مشترك من قبل البقية الباقية من ممثلي الحزبين وحضر حمزة عبدالله الإجتماع بصفته مبعوثا من ملا مصطفى, إلى جانب مشاركة محمد

أحمد كمثل للشيخ لطيف وحضر كاكه زياد وإبراهيم أحمد كمرقبيين ( الأخير كان أحد ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران في السليمانية ). وطلب المجتمعون من إبراهيم أحمد أن يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران بحل نفسه أيضا, ليشارك في تأسيس الحزب الجديد, مبررين هذا الطلب بالشكل التالي:

1- إن شعار الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران ينص على المطالبة " بالحكم الذاتي لكردستان إيران ", لذا ومن أجل تجنب الإلتباسات وتجنب الأزمات الدولية وتعقيداتها, يستحسن أن لا يتدخل في الشؤون التي تقع خارج حدود إيران. 2- إن أوضاع كردستان العراق تختلف عن أوضاع كردستان إيران سياسيا, إجتماعيا وإقتصاديا. 3- إذا هدأت الأوضاع – المقصود بها الأوضاع المرافقة للحرب العالمية الثانية ع.س. بارزاني – فإن إمكانيات إقامة إتصالات بين الجزئين – كردستان العراقية وكردستان الإيرانية – ستواجه صعوبات متزايدة. لذا فإن قيادة واحدة لا تستطيع أن تقود الحركة على طرفي الحدود لأسباب سياسية وتنظيمية في ذات الوقت. 4- بعد أن يتم تأسيس " الحزب الديمقراطي الكردي/العراق " يستحسن أن يتم تشكيل لجنة قيادية من قبل ممثلي الحزبين, بنسبة متساوية من حيث العدد والتي تجتمع 2-4 مرات في السنة لوضع الخطط الهادفة لضمان تقوية حركة التحرر الكردية وتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

غير أن إبراهيم أحمد أصر على الحصول على موافقة اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران وتأييد القاضي محمد لكي يوافق على هذه المقترحات. وبناءا على ذلك طلب المجتمعون منه أن يغادر مكان الإجتماع.

وإذا قارن المرء بين موقف القاضي محمد المتخذ في مهاباد وبين موقف المجتمعين في بغداد (أو السليمانية) من ممثلي الأحزاب السياسية, فإن من الواضح بأن هنالك نوعا من التنافس, بل وإلى حد ما نوع من التشفي ورد الصاع في العلاقات الداخلية بين الحزبين.

وفي الواقع فإن المؤتمر المعقود في 16/أب/1946, يمكن أن يعتبر مجرد مصادقة رمزية على القرارات التي سبق للضباط الأكراد (ميرحاج ورفاقه) بالإتفاق مع ملا مصطفى بحضور حمزة عبدالله في مهاباد, والتي كانت تتضمن: تأسيس حزب ديمقراطي كردي/العراق – المصادقة على مشروع البرنامج مع إجراء بعض التغيير والتعديل الشكلي – كما تم إنتخاب اللجنة المركزية وصدرت الموافقة على منح رئاسة الحزب إلى ملا مصطفى – أجاز قبول الشيخ لطيف وكاكه زياد كعضوين في اللجنة المركزية وكنايين للرئيس في ذات الوقت, في حين تولى حمزة عبدالله منصب سكرتير الحزب. وقد بدأ الحزب وواصل نشاطه السياسي بشكل سري وكان مركز قيادته في بغداد وأصدر جريدة خاصة بإسم " رزكاري = الخلاص ". وفي خريف 1947 وبعد هزيمة الحركة الكردية ممثلة " جمهورية

مهباد " ذات الحكم الذاتي, حل الفرع التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران في السليمانية نفسه وإنضم إلى الحزب الديمقراطي الكردي/العراق.

في عام 1949, إستطاعت الحكومة العراقية وأجهزة مخابراتها الأمنية أن تضعف الحزب الشيوعي العراقي, الذي كان هو الآخر يواصل نشاطه السياسي بشكل سري. فقد تم إعتقال " فهد " سكرتير الحزب مع عضويين من المكتب السياسي التابع للحزب الشيوعي ونفذ حكم الإعدام بحقهم فيما بعد. فعبر متواطئين وعملاء إستطاعت أجهزة المخابرات أن تكشف عن هوية أعضاء اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي العراقي ثلاث مرات متعاقبة. كما إنزلت تنظيمات الحزب الديمقراطي الكردي/العراق إلى ذات المنحدر بنحو أو بأخر وتضعض مركزه بذلك, فإضطر مقر الحزب الرئيسي إلى ترك منطقة بغداد ليستقر في قرية " سيته ك " /السليمانية. ومع ذلك تم إعتقال سكرتير الحزب حمزة عبدالله مع عدد من كوادر الحزب, إلا أن السلطات العراقية أفرجت عنهم في فترة لاحقة. وإستنادا إلى أقوال حمزة عبدالله الشخصية, فإنه أفاد أمام السلطات العراقية أثناء إعتقاله بما يلي: ( إذا وجدت بين الأكراد مجموعة تدعوا إلى فصل كردستان عن العراق, فإن هذه المجموعة مغرر بها وموجهة توجيهها خاطئا, لأن فصل كردستان عن العراق سيضر بالشعب الكردي إلى حد كبير ويحوله إلى لقمة سائغة للإستعمار ).

في عام 1951 تم إنتخاب لجنة مركزية جديدة للحزب الديمقراطي الكردي/العراق, دون أن يتم تحديد أو إنتخاب سكرتير للحزب, الأمر الذي شجع على تولد تكتلات داخل صفوف الحزب, وإنتهى الأمر في عام 1952 بحصول إنشقاق داخل الحزب وظهور جناحين: أحدهما بقيادة حمزة عبدالله والآخر بقيادة إبراهيم أحمد. وظهر أن أسباب الإنقسام كانت ذات طبيعة شخصية محضة. لكن الجناحين توصلا إلى إتفاق في فترة لاحقة.

في عام 1953 عقد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردي/العراق في كركوك. وتم تغيير إسم الحزب إلى " الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق ", والذي إشتهر بين العامة من الناس بإختصار بإسم " بارتى = الحزب ". كما تغير إسم الجريدة الناطقة بإسم الحزب إلى " خه بات = النضال ". وقد رافق هذه التغيرات الشكلية, تغيرات داخل اللجنة المركزية للحزب أيضا, فعلى الرغم من الإبقاء على ملا مصطفى كرئيس للحزب, غير أن حمزه عبدالله أبعد عن مراكز القيادة, كما لم يعد الشيخ لطيف وكاكه زياد أعضاء في اللجنة المركزية للحزب.

في عام 1957, تم تشكيل " جبهة وطنية " من قبل عدد من الأحزاب العراقية: الحزب الوطني الديمقراطي, الحزب الشيوعي العراقي, حزب البعث العربي الإشتراكي, وحزب الإستقلال. وفي عام 1958 شارك الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في هذه الجبهة أيضا.

بعض الآراء حوا الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق: تفاوتت درجات التقويم بالنسبة للدور الذي قام به هذا الحزب. وسعياً وراء تقييم موضوعي يستحسن إيراد آراء متباينة حول هذا الدور وأيديولوجيته ودوره: 1- رأي يعود إلى أحد الأكراد في الإتحاد السوفيتي (لا ينتمي للحزب). 2- رأي يعود إلى أحد الأكراد العراقيين (لا ينتمي إلى الحزب هو الآخر). 3- رأي يعود إلى أحد كوادر الحزب السابقين والمقيم حالياً في سويسرا.

ش.ج. آشيريان يقول بهذا الخصوص: ( يعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني, حزبا قوميا ديمقراطيا, يضم في صفوفه القوى التقدمية والوطنية المعادية للإمبريالية والإقطاعية في كردستان العراق. وجه الحزب كل نشاطه من أجل تنظيم الجماهير وفضح المخططات الإمبريالية, ومن أجل وحدة حركة التحرر الوطني الكردية مع الحركة الديمقراطية في العراق ... إن ما عرقل نجاحه هو طبيعة تركيبه, الذي شمل فئات مختلفة من الشعب. وهذا يعود إلى ظروف كردستان الاقتصادية والسياسية والإقتصادية آنذاك. الحزب الديمقراطي الكردستاني ليس حزبا بروليتاريا. إنه يعتبر منظمة سياسية تضم مختلف طبقات الشعب الكردي تجمعها مصالح قومية مشتركة, وهنا تكمن قوته وضعفه في آن واحد ).

أما جمال نيز فيرى: ( الحزب الديمقراطي الكردستاني ليس له أي خط أيديولوجي, فهو يفتقر إلى خط إستراتيجي واضح. فتارة يكون الحزب ماركسيا حين يكون للحزب الشيوعي نفوذ وقوة, وتارة يكون قوميا حين يكون القوميون هم المسيطرون على دفة السلطة والحكم, وتارة أخرى ديمقراطيا حين يسود نظام دكتاتوري في البلاد ... منتسبوا الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتقدون أيديولوجيات متعددة ومختلفة: قومية, ديمقراطية, اشتراكية, ماركسية إصلاحية ونزعات دينية ... إلخ. وفي كل مؤتمر عام تقريبا يتم تغيير منهاج الحزب. ويعتبر الحزب بحق, حزبا يمينيا إنتهازيا لا ثوريا ... مؤسسوا الحزب الديمقراطي الكردستاني, ينتمون إلى الطبقة البرجوازية, ولا يتقنون بأنفسهم أو يقدرّون جماهير الشعب حق قدرها, بل يؤمنون فقط بنفوذ وسلطة شخصيات قوية. كما أنهم يخشون تهجمات الحزب الشيوعي ... لذا بحثت هذه الطبقة السياسية المنتمية إلى البرجوازية الكردية عن شخصية تستطيع أن تختبئ وراءها. لقد وجدت هذه الفئة ضالتها المنشودة في شخص البارزاني, الذي كان يتمتع في هذه الأيام بسمعة واسعة كمناضل, وقد التجأ إلى الإتحاد السوفيتي ... إن هذا الإختيار المتعسف لرئيس الحزب, ولد الكثير من المشاكل للحزب بالذات, والتي أدت في فترة لاحقة إلى حدوث الإنقسام داخل صفوفه ... ).

لابد للمرء أن يقر بأن إنتقادات جمال نيز ليست مجرد كلام يلقي على عواهنه, فهذا الحزب ليس له في تاريخه ما يبرر تسميته بالديمقراطي على طول الخط وعلى الإطلاق. كما أن الطبيعة المتذبذبة لهذا الحزب التي يشير إليها جمال نيز وعدم ثباتها الفكري وجدت لها من جديد مؤخرا نموذجا يثبت صحة

ما ذهب إليه جمال نيز. فهذا الحزب بات يبدي من جديد توجهات دينية منذ منتصف الثمانينيات رافعا واجهات دينية بهدف كسب التعاطف الإيراني من جديد, الأمر الذي يتناقض جملة وتفصيلا مع ما كان يدعو إليه من آراء ماركسية لينينية وما إلى ذلك من شعارات فارغة المحتوى لسنوات خلت.

اما عصمت شريف وانلي فيقول: ( إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, ليس حزبا أيديولوجيا, فهو وكبقية الأحزاب الشقيقة, يجب أن يأخذوا في ذات الوقت وبعين الدرجة بنظر الإعتبار كل ما من شأنه أن يسهل مراعات الظروف العامة والعوامل الخارجية والسياسية المرتبطة بها, وأن يظهروا ردود فعل أو يتخذوا المواقف اللازمة بما ينسجم مع هذه المتطلبات. ولما كانت هذه الأحزاب في ذات الوقت تبحث عن إمكانات التعاون وأن تقوم بثورة, فإنها تعاني من ثقل الأعباء الملقة على عاتقها بالمقارنة مع مخططها. لذا فإن توجيه تهمة الإنتهازية بل وقصر النظر إليها, هو أمر ميسور – لأنها تحاول أن تحقق من المنجزات ما يمكن تحقيقه حسب الظروف السياسية السائدة. وأن تفسر ذلك وفق المقاييس المتوفرة - ).

هذا ورغم كل نقاط الضعف الظاهرة والمستترة, فقد حقق الحزب بعض الإنجازات على أصعدة مختلفة, بإعتباره أحد الأحزاب السياسية الكبيرة في العراق, خلال الفترة الواقعة بين 1946-1975, على الرغم من إضطراره كبقية الكتل السياسية لممارسة النشاط السياسي السري. فقد سعى الحزب إلى التعاون مع بقية الشعوب, التي تعاني من الإضطهاد, ومن هنا التأكيد المستمر على الأخوة العربية الكردية, وإن كان يرفض في ذات الوقت سياسة الصهر الممارس إجباريا ضد الكرد ويعارض النزعات الانفصالية. وقد إنعكست هذه السياسة في شعار: " الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان ". علما أنه لا توجد أحزاب ديمقراطية في العراق, لذا فهذا الشعار مضلل من البداية, لكن كثرة التردد جعل البعض يؤمن به.

ولأجل تحقيق هذه الغايات , إستخدم الحزب وسائل سلمية ودبلوماسية وكذلك وسائل عسكرية, فقد شارك الحزب في حركة التحرر الكردية, وإن بقي تحقيق الهدف متعذرا. وتضمن برنامج الحزب جملة من النقاط راعت العديد من الجوانب, كان من جملتها: تطبيق الإصلاح الزراعي, تأمين الصناعة الثقيلة بالأخص النفط والبنوك ... إلخ. وبذل الحزب الجهود لنشر التوعية بين الجماهير, فأصدر الجرائد والمجلات الدورية وأسس دارا للإذاعة بثت برامجها لعدة سنوات " صوت كردستان العراق ". وبدعم من الحزب تم تأسيس تنظيمات خاصة بالطلبة والشباب والنساء... إلخ.

الحزب الشيوعي العراقي:

كان " حزب الإتحاد الوطني " , برئاسة عبدالفتاح إبراهيم, هو الأول من بين جميع الأحزاب غير الكردية, التي دعت إلى حل المسألة الكردية على أساس تمتع الأكراد بحق تقرير المصير, وذلك في عام 1947.

غير أن الحزب الشيوعي العراقي, الذي تأسس في عام 1934, و أسس فرعاً في أربيل عام 1941, كان له أيضاً دور لا يمكن التقليل من شأنه منذ التأسيس, في تفهم أوضاع الشعب الكردي وعرض مشاكله أمام الرأي العام ودعم نضال الشعب الكردي لبلوغ أهدافه القومية, وإن تفاوتت المواقف حسب الظروف. كحزب وحيد غير قائم على الإتجاهات والتطلعات القومية من حيث الجوهر والمبدأ, والذي كان يتمتع برصيد جماهيري قوي بين العرب والأكراد على حد سواء, الأمر الذي أهله لممارسة دور بارز ونوع من الوساطة . وقد عمل الحزب فعلاً وبذل الجهود عارضا الإقتراحات لإيجاد حلول وسط للمسائل القومية وإزالة التناقضات الموجودة بين التيارات المختلفة الأخرى.

فالتيار العربي القومي المتطرف إتضحت أبعاده بمرور الزمن ليتبلور في طبيعة عدوانية وهجومية متجنبة على حقوق الشعب الكردي ومطالبه المشروعة, الأمر الذي تجسد في سياسة التهجير القسري والصهر القومي للشعب الكردي بكل الوسائل المتاحة والطرق المتوفرة كهدف أساسي في مخططاتهم القومية.

أما التيار القومي الكردي ذو الطبيعة الدفاعية, فقد حاول بناء سد بوجه المخططات العدوانية للعرب المتطرفين. وتبلورت التطلعات القومية بالنسبة للطرفين في خاتمة المطاف في نشوء حزبين رئيسيين بعد سنوات من التطور هما: حزب البعث العربي الاشتراكي, الذي تبنى خطأ سياسياً يماثل إلى حد كبير خط وتصورات مجموعة " تركيا الفتاة " , التي نشأت قبل الحرب العالمية الأولى في الدولة العثمانية. والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, والذي أشير إليهما بإيجاز في الفقرات السابقة.

ورغم تآثر كلا الحزبين بالأيدولوجية الماركسية اللينينية, على الأقل من الناحية الإعلامية, إلا أن الحزبين كانا يملكان على الأرجح طبيعة قومية ويشككان في دور ومواقف الحزب الشيوعي, لأن الحزب الشيوعي – من خلال الإيجابيات والسلبيات التي كان يتصف بها – كان في مركز يمكنه من إضعاف أو تقوية أحد الطرفين, بناء على ما كان يتخذه من مواقف تجاه القضايا السياسية – سلبي أو إيجاباً – من أجل بلوغ الأهداف الخاصة عبر إستغلال خلافات الحزبين. من هنا فقد حاول كلا الحزبين, كل حسب طاقته وفي منطقة نفوذه أن يضيق على الحزب الشيوعي في مراحل عدة. لقد تواجدت فترات زمنية تم خلالها طرح السؤال: عما إذا كان من الضروري تواجد حزب شيوعي على الإطلاق في العراق من قبل القوميين العرب والأكراد على حد سواء, وعلى الرغم من كون الضغط الممارس على الحزب الشيوعي كان أكبر زحماً من الجانب العربي, باعتبارهم يمثلون الطرف الأقوى في

الماضي والحاضر, بحكم إحتكارهم للسلطة والنفوذ داخل الدولة منذ نشؤ العراق كدولة بدعم ومساندة الإستعمار البريطاني.

غير أن ترددي أوضاع الحزب الشيوعي العراقي لا يمكن أن تعزى فقط إلى مجرد الضغوط التي تعرض لها على يد الكتل والأطراف القومية, وبالأخص العربية منها, بل أن الحزب الشيوعي ذاته ولأسباب إستراتيجية/أيديولوجية, إستند وساند السياسة السوفيتية الخارجية, معتبرا أن الإنسجام مع هذه السياسة مهما كانت مضامينها من أهم الواجبات المفروضة عليه والتي لا بد من أدائها. وهكذا إتسمت مواقفه بطابع ذيلي بدل أن يساير التطورات الحاصلة داخل العراق وينفاعل معها بشكل مستقل. أما الإتحاد السوفيتي, فإنه كان ولأسباب تكتيكية – سياسية أو عسكرية أو إقتصادية – يدعم بعض الأنظمة الدكتاتورية في العالم الثالث ومنها النظام الحاكم, مسايرا بذلك الدول الغربية, ومن هذه الأنظمة النظام العراقي, ساعيا في ذلك إلى إضعاف مركز الدول الغربية الكبرى في هذه المناطق أثناء الحرب الباردة, على الرغم من عدم إستعداد حكام هذه البلدان وبأية صورة كانت من إتخاذ أية مواقف ودية على المدى البعيد من الحزب الشيوعي العراقي بالذات, الأمر الذي ولد في النهاية تناقضا كبيرا في المواقف تعذر تجاوزه.

بالنسبة إلى الموقف من القضية الكردية, فإننا نجد أن موقف الحزب الشيوعي العراقي كان يتميز عبر مواقفه المختلفة خلال ثلاث مراحل بشكل إجمالي, ترتبط هي الأخرى بدورها بالمتغيرات السياسية على الساحة حسب تباين المراحل التي سادت في العراق وموقف العراق من الدول الغربية من جهة وموقفه من الدول الإشتراكية من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس, فإن موقف الحزب الشيوعي العراقي تراوح إجمالا من المسألة الكردية بين الدعم المعنوي, بل والمشاركة الفعلية في الحركة الكردية, وبين الحياد بل وحتى إتخاذ موقف المعارضة بل ومقارعتها بقوة السلاح في مراحل خاصة ويمكن إيجاز هذه المراحل الثلاث بالشكل التالي:

1- لغاية عام 1958, دعم الحزب الشيوعي العراقي بصور مختلفة, في الغالب دعائيا, الحركة الكردية, وشجع الأكراد على المطالبة بحقوقهم القومية. ومن الملاحظ ان العراق كان طوال هذه الفترة حليفا إستراتيجيا للدولة الغربية وبالأخص الإستعمار البريطاني. في حين كان الأكراد يمثلون واحدة من أكثر حلقات المعارضة الثورية في العراق, بحكم التجزأة المجددة والحرمان من الحقوق. وهي بذلك تجسد حركة تحرر معارضة ومناهضة للإستعمار البريطاني المساند للسلطة العراقية السائرة في ركابه, وهو بهذه الصفة عامل هام على الساحتين العسكرية والسياسية, المناوئة للإستعمار, وتلك حقيقة تجسدت في الثورة الدائمة ضد هذه السلطة ومن يدعمها في "بارزان" و "السليمانية". وهذا يعني بشكل غير مباشر, بأن الأكراد والحزب الشيوعي العراقي كانت لهما في هذه الفترة مصالح مشتركة ويواجهان عدوا مشتركا وإن إختلفت أهدافهما في الواقع.

2- خلال الأعوام 1958-1963, كان العراق يمثل دولة محايدة مستقلة. وهذا يعني تحسن موقع السوفيت بالقياس إلى ما كان سائدا من أوضاع ومواقف سائدة في السابق. لذا كانت مواقف الحزب الشيوعي على الأرجح في هذه الفترة حيادية وتوفيقية.

3- خلال الأعوام 1963 – 1970, لم يكن العراق حليفا للدول الغربية إسميا, لكن الحكومات العراقية المتعاقبة اضطهدت الشيوعيين ولاحقتهم إلى أقصى حد, الأمر الذي فرض على الحزب الشيوعي وجوب الإلتحاق بالحركة الكردية والقتال إلى جانبها ضد السلطة الحاكمة في بغداد.

4- في بداية السبعينات وبالأخص خلال الأعوام 1972-1975, حيث تم التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والإتحاد السوفيتي, الأمر الذي حفز السلطة البعثية الحاكمة في العراق إلى مغالبة الحزب الشيوعي والعمل على إستمالاته بإبداء مرونة أكثر. وبالنتيجة غير الحزب الشيوعي المسابير للسياسات السوفيتية على الدوام موقفه السياسي وأستبدل الجبهة السياسية متخذا موقف المعارضة من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, ومواليا للسلطة الحاكمة في بغداد.

لكن على الرغم من هذا التبدل في المواقف ذو الجوهر المصلحي, بل والإنتهازي, فلا بد من الإقرار, بأن الحزب الشيوعي العراقي كان, إجمالا, إيجابيا في السابق وفي الوقت الحاضر, بالأخص لو أخذ المرء إعترافه بحق الشعب الكردي في تقرير المصير. ففي عام 1953, إعترف الحزب الشيوعي بحق الشعب الكردي في تقرير المصير, بما في ذلك حقه في الانفصال, على الرغم من تأكيده على ضرورة الكفاح المشترك للعرب والأكراد بإستمرار. وخلال الفترة 1953-1956, صاغ الحزب الشيوعي موقفه من المسألة الكردية بالشكل التالي:

( تقوية الأخوة والوحدة في النضال بين القوميتين العربية والكردية ... والإعتراف بحق تقرير المصير, بما في ذلك حق الانفصال للشعب الكردي ... إن حزبنا يأخذ بنظر الإعتبار في خطه التكتيكي, حقيقة أن الشعب الكردي يعاني إضطهادا مزدوجا وأن المستعمرين يدللون إلى حد ما القومية العربية – البرجوازية العربية العليا – على حساب الشعب الكردي. إن الإعتراف المتبادل بحق تقرير المصير, وبمشروعية طموح الشعبين, العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية, وإدراك حقيقة أن الإستعمار هو العائق أمام بلوغ العرب والأكراد لأمانيهما القومية, هو الأساس الصخري, الذي تقوم عليه وتتطور الأخوة العربية الكردية في كفاح مشترك ضد الإستعمار ... فالإستقلال الذاتي (وفق إتحاد إختياري كفاحي أخوي) هو بهذا المعنى تدبير موقوت بظرفه, تقتضيه مصلحة الشعبين, وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردي نفسه, وهو بهذا المعنى ليس حلا نهائيا للمسألة القومية الكردية, ولا يمكن أن يكون بديلا عن حق تقرير المصير للأمة الكردية. وإنما سيكون عاملا هاما في تحرير الأمة الكردية

وتحقيق وحدتها القومية. وفي تهيئة الظروف لممارسة الأمة الكردية لحقوقها في تقرير المصير, بما في ذلك, تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها).

من الملاحظ عبر دراسة نشاطات الحزب الشيوعي العراقي الإعلامية, نجد بانها كانت ذات شقين إستهدفاً للتوصل إلى نتيجة واحدة. حاول الحزب الشيوعي أن يحمل العرب على تفهم المطالب الكردية, في الوقت الذي سعى فيه إلى محاربة نزعة الانفصال لدى الأكراد بشكل تم من خلاله النظر إلى الشعب الكردي في العراق كجزء من الأمة الكردية المقسمة بين إيران, سوريا, العراق وتركيا, كالعرب تماماً في العراق, بإعتبارهم جزءاً من الأمة العربية المقسمة إلى عدة دول. كما وركز الحزب الشيوعي في وسائل إعلامه على المصالح المشتركة للشعبين وكيف أن حل المسألة لا يمكن أن يفصل عن قضية تحقيق نظام ديمقراطي في العراق بأسره.

وقام الحزب الشيوعي في بعض الفترات بنشاطات دعائية لصالح القضية الكردية على الصعيد العالمي, حيث تلقى الدعم على هذا الصعيد من بقية الأحزاب الشيوعية, بالأخص داخل المعسكر الشرقي والدول الاشتراكية. كما وطالب الحزب الشيوعي بإعادة الأراضي التي صادرتها الحكومات العراقية بالتدريج من الأكراد ومنحت إلى العرب فيما بعد.

ولاريب أن جهود الحزب الشيوعي كانت ذات أثر, غير أنها ولكي تكون نافذة المفعول بشكل قاطع, كان لا بد لها أن تنال تأييد أكثرية العرب في العراق بشكل تضامني فعال يكفل ممارسة الضغط الكافي على حكام العراق من أجل تطبيقها وتحويلها إلى واقع عملي. إلا أن هذا الأمر لم يتحقق لحد الآن وأمل تحقيقها في المستقبل المنظور بات أضعف مما كانت عليه في أي وقت مضى.

### الحركة الكردية 1961-1975:

إن التطور الحاصل خلال الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من أحداث, أضعف مركز الدول الغربية الكبرى إلى درجة هزت أركان سياستها الكولونيالية والإستعمارية, في الوقت الذي تصاعدت فيه حركات التحرر في العالم الثالث. إلا أن بعض حركات التحرر – التي تعرقل تطورها أكثر من غيرها بسبب التأثير السلبي للدول الكبرى الغربية ومؤمراتها – فشلت بحكم تعرضها لعمليات تخريبية مضادة وعنيفة. من هنا فإنها لم تستطع أن تؤثر بشكل فعال على تطور الأحداث, كما كانت عليه الحال مثلاً في إيران بقيادة الدكتور مصدق, الذي سعى في عام 1951 إلى تأمين النفط وفشل في النهاية.

لكن بالمقابل كان تأثير بعضها, كالثورة المصرية ذا أبعاد كبيرة, أثرت على الوضع في مجمل الشرق الأوسط على أقل تقدير, وبالأخص على الشعوب العربية, بما في ذلك عرب العراق, الذين يشكلون أغلبية السكان.

حصلت مصر على الإستقلال الشكلي في عام 1922, لكن كالعراق فإن مصر بقيت سياسيا وإقتصاديا مربوطة ببريطانيا, من خلال عدد من المعاهدات والإتفاقيات, الأمر الذ كان سببا لحدوث العديد من الإضطرابات والقلق بين الكتل السياسية بين المعارضة والحكومة.

أسس جمال عبدالناصر بالتعاون مع بعض الضباط الآخرين في الجيش المصري منظمة " الضباط الأحرار " في عام 1938, والتي بسطت نفوذها بالتدريج سرا بشكل قوي داخل صفوف الجيش المصري, بالرغم من أن عبدالناصر كان الوحيد الذي يعرف عدد أعضاء المنظمة وقوتها الفعلية, بالنظر لإتباع التنظيم لنظام الخلايا. وفي 23/تموز/1952, تولت منظمة الضباط الأحرار السلطة في مصر من خلال إنقلاب عسكري, وبذلك بدأت في مصر ثورة إستطاعت من خلال عدد من المراسيم والإجراءات الثورية أن تضمن إستقلال مصر في البداية على الصعيد السياسي, وفيما بعد على الصعيد الإقتصادي, حيث كان التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة حول مناطق النفوذ في الشرق الأوسط واضحا والذي كسبته الولايات المتحدة بالتدريج, إلى جانب الصراع الأيديولوجي القائم بصورة عامة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ممثلا بالحرب الباردة, من جملة أسباب النجاح.

في عام 1953 ألغي النظام الملكي في مصر وأعلن النظام الجمهوري بدلا عنه. ولغاية عام 1955 تبلور إتجاه سياسي يقوم على الحياد الإيجابي للجمهورية الفتية في سياستها الخارجية. كما رفضت السلطة الجديدة دخول الأحلاف العسكرية على الرغم من إتحاح الدول الغربية. فقد وصف الرئيس جمال عبدالناصر " حلف بغداد ", " بسجن كبير " للشعوب العربية. وفي 13/حزيران/1956, غادرت الوحدات العسكرية البريطانية الأراضي المصرية بعد إحتلال دام حوالي 74 عاما.

وعندما رفضت الدول الغربية تزويد مصر بالسلاح ( بسبب سياسة الحياد الإيجابي التي إتبعته مصر ) عقدت مصر في عام 1955 صفقة لشراءالسلاح من جمهورية جيكوسلوفاكيا, وبذلك تحطم الإحتكار الذي مارسته الدول الغربية في الشرق الأوسط كمول وحيد لبلدان المنطقة بالسلاح.

وبغية تحسين الأوضاع الإقتصادية في مصر, قامت حكومة عبدالناصر بإتخاذ العديد من الإجراءات كان من بينها بناء " السد العالي " في أسوان. وحاولت مصر أن تحصل لهذا الغرض على القروض اللازمة من الدول الغربية لكن هذه الدول رفضت تقديم المساعدة, ومن جديد جاء الدعم من الشرق فقد وفر الإتحاد السوفيتي القروض اللازمة وأنجز المشروع في عام 1971. وكخطوة ثورية أخرى, اقدمت مصر على تأميم "قناة السويس", إلا أن فرنسا وبريطانيا رفضتا قبول القرار, الأمر الذي تسبب في إندلاع حرب السويس المعروفة, والتي شاركت فيها القوات البريطانية والفرنسية إلى جانب إسرائيل لغزو مصر. وقد إستطاعت القوات الإسرائيلية إحتلال شبه جزيرة سيناء, في حين قصفت القوات الفرنسية والبريطانية عدة مدن مصرية ومنها القاهرة. وعندما رفض الطلب المعروض أمام مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة والقاضي بسحب قوات الإحتلال من الرازي المصرية بسبب إستخدام بريطانيا وفرنسا لحق الفيتو/النقض, قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الأصوات الموافقة على قرار وقف إطلاق النار وسحب جميع قوات الإحتلال من مصر. هذا وقد رافق ذلك تهديد سوفيتي, تضمن إستعداد الإتحاد السوفيتي لإستخدام القوة من أجل ضمان السلام في منطقة الشرق الأوسط. كل ذلك إدى في النهاية إلى زيادة الضغوط على الأطراف المعنية تبعه بالتالي تحقق سحب قوات الإحتلال من مصر.

إن هذا التطور لم يكن إنتصارا لمصر وحدها, بل كان إنتصارا لجميع الشعوب التواقعة لنيل الحرية والإستقلال. لقد أثر هذا التطور إلى حد بعيد على تغيير الأجواء السياسية في الشرق الأوسط إجمالا وعلى الشعوب العربية بشكل خاص, إذ تحول الرئيس جمال عبدالناصر إلى أكبر قائد سياسي في البلدان العربية وذا شعبية طاغية. وكان هذا الحدث دافعا جديدا لحصول المزيد من التقارب مع الدول الإشتراكية, تلك الدول التي أبدت إستعدادها لتقديم الدعم على الصعيد الإقتصادي أيضا بشروط أنسب وأكثر إيجابية مما كانت تعرضه الدول الغربية لتنمية المشاريع الإنتاجية في مصر. وبذلك لم تعد مصر مجرد بلد زراعي بل باتت تملك بعض المعامل الإنتاجية, التي أسهمت الدول الإشتراكية في بنائها ووضعت مصر لنفسها بذلك قاعدة صناعية.

لقد أثرت الأفكار الإشتراكية في صياغة التطورات اللاحقة في مصر على الرغم من محاولة الحكومة المصرية لربط هذه مع التطلعات القومية قدر الإمكان: إذ تم تأمين البنوك وأجري إصلاح زراعي ... إلخ.

وعلى الرغم من فشل الإتحاد بين مصر وسوريا, الذي تشكل في عام 1958, بإنفصال سوري, إلا أن هذه التجربة حققت بعض النجاح على بعض الأصعدة لذا كان لها تأثير كبير على تطور الظروف وتبدل الأجواء السياسية في منطقة الشرق الأوسط. فبوحى من هذه المنطلقات التي حققت بعض النجاح في مصر, كان الشعب العراقي كذلك يرنو إلى تحقيق بعض التغيير وإحداث بعض الإصلاحات, لتحسين أوضاعه الخاصة على شتى الأصعدة. من هنا أستلهمت فكرة ضرورة مواصلة النضال ضد النظام القائم. إلا أن السلطة الحاكمة رفضت وبإصرار فكرة التخلي عن خطها السياسي الفاشل, الذي كان يخدم بالدرجة الأولى صيانة مصالح الإستعمار البريطاني وعملائه داخل العراق.

ورغم فشل الثورة الإصلاحية في إيران عام 1951 بقيادة الدكتور مصدق في تأمين النفط لكنها جلبت بشكل غير مباشر بعض الإمتيازات الجديدة للعراق, الذي بات يحصل على نسبة من الأرباح تعادل 50% بدل النسبة المحددة قبل ذلك وهي 4% من سعر النفط الخام للبرميل الواحد. لكن مع ذلك فالمطالبة بمزيد من الإصلاحات على الصعيد السياسي, الإجتماعي, والإقتصادي لم تتوقف لكن

الحكومة رفضت الإستجابة لمثل هذه الدعوات, بل وإعتبرت أي نقد موجه إلى سياستها " دعاية شيوعية ", وواصلت دعم وحماية النظام الإقطاعي بكل سلبياته. ويلاحظ بأن ما يقل عن 2,5% من مجموع السكان في العراق كان يملك عمليا حوالي 91% من الأراضي الموجودة, في حين أن حوالي 92% من السكان كانوا بدون أرض! وصفت الخبيرة البريطانية " دورين وانر " الأوضاع السائدة في العراق بالشكل التالي:

( إن الشعور بالفساد طاغي في جو بغداد, لأن المؤيدين الوحيدين للحكومة داخل البلاد هم الفئات ذات الإمتياز. وتأييدهم مشروط دائما بعدم المساس بثروتهم وإمتيازاتهم. إن الوضع كما قال كيلنغ بصدد مصر عام 1913, خاطئ من حيث الجوهر ).

هذا ولم تكن الأوضاع السياسية في العراق أحسن حالا من مصر قبل ثورتها, فقد إستندت الحكومة العراقية على دعم الجيش ومساندة الشرطة لكم أفواه المعارضة وإخضاع الثورات مجبرة بذلك أغلب الأحزاب السياسية المعارضة للنظام إلى ممارسة نشاطاتها بشكل سري. هذا ولم تحجم قوات الأمن عن إطلاق النار على المتظاهرين, وتدخلت في قضايا الإنتخابات بهدف مسخ وتزوير الحقائق حول النتائج. ومن الطريف حقا بهذه المناسبة أن نلاحظ ما قاله رئيس الوزراء العراقي " نوري السعيد " في عام 1943, أمام البرلمان العراقي حول طبيعة الإنتخابات العراقية:

( هل بالإمكان – أناشذكم الله – أن يخرج أحد نائبا مهما كانت منزلته في البلاد, ومهما كانت خدماته في الدولة, ما لم تأت الحكومة وترشحه؟ فأنا أراهن كل شخص يدعي بأن مركزه ووطنيت جلبته إلى قاعة البرلمان, فليستقيل الآن ويخرج وسنعيد الإنتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة, ونرى هل أن هذا النائب الرفيع المنزلة, والذي وراءه ما وراءه من المؤيدين, يستطيع أن يكون نائبا؟! ).

وعلى النقيض من الموقف المصري, نجد بأن العراق كان يشارك في عقد الأحلاف العسكرية, فقد كان عضوا في حلف " بغداد " المعقود في عام 1955. وخلال حرب السويس في عام 1956, أعلن الشعب العراقي تأييده وتضامنه مع الشعب المصري وعبر عن موقفه هذا عبر تظاهرات شعبية.

وفي عام 1957 تم تشكيل " الجبهة الوطنية " في العراق من قبل بعض الأحزاب المعارضة: الحزب الشيوعي العراقي, حزب البعث العربي الإشتراكي, الحزب الوطني الديمقراطي, وحزب الإستقلال. وكان الهدف منه تحقيق بعض الإنجازات ومنها ما يلي تعبيرا عن رفضها لسياسة الحكومة والتضييق عليها: إلغاء النظام الملكي والإقطاع, حل البرلمان الرجعي, الخروج من حلف بغداد, إتباع سياسة الحياد الإيجابي, إلغاء القوانين العرفية والإستثنائية, إطلاق سراح المعتقلين السياسيين, وأخيرا إتاحة الفرصة للشعب العراقي لممارسة حقوقه الديمقراطية. علما أن أغلب التنظيمات السياسية الأخرى

دعمت بدورها هذه المطالب ومنها التنظيمات الطلابية, الشباب وغيرها, بل وإلى حد ما بعض العناصر داخل الجيش العراقي بالذات, وفي مقدمتها " منظمة الضباط الأحرار ", التي كانت قد تشكلت في أيار/1956.

وفي 14/شباط/1958, تأسس ما سمي " بالإتحاد العربي " بين العراق والأردن, كنوع من التكتل المعارض للإتحاد المعقود بين سوريا ومصر. لقد حاول العراق أن يقوم بدور القطب المعارض لمصر. إلا أن ثورة الرابع عشر من تموز/1958, غيرت مجرى الأحداث بشكل جذري.

### I- الزعيم عبدالكريم قاسم والأكراد (1958-1963):

ثورة 14/تموز/1958 في العراق:

بتأريخ 13/تموز/1958, صدرت الأوامر إلى لوأين تابعين للفرقة الثالثة من الجيش العراقي بالتوجه نحو الأردن, كإجراء إحترازي للتدخل في لبنان عند الضرورة. وكان من المقرر أن يصدر قرار بهذا الشأن في المؤتمر المزمع عقده في تلك الفترة لحلف بغداد في إسطنبول/تركيا, بتاريخ 15/تموز/1958. غير أن اللوأين كانا بقيادة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم, رئيس منظمة الضباط الأحرار العراقية, وكذلك العقيد عبدالسلام عارف, الذي كان هو الآخر منتميا إلى منظمة الضباط الأحرار. وبدلا من التوجه نحو الأردن وفق الأوامر الصادرة إليها, فإنهما توجهتا نحو العاصمة بغداد, وإحتلا المواقع الإستراتيجية في العاصمة, بما في ذلك محطة الإذاعة. وبذلك سقطت الحكومة العراقية بتاريخ 14/تموز/1958.

كان من جملة الإجراءات التي أتخذتها الثورة في ساعاتها وأيامها الأولى, هو تصفية أقطاب السلطة الحاكمة وفي مقدمتهم الملك فيصل الثاني, الوصي عبدالإله ورئيس الوزراء نوري السعيد. (يرى البعض بأن قتل العائلة المالكة لم يكن مخططا له بموجب تعليمات الزعيم الركن عبدالكريم قاسم, الذي كان يفضل حلا مصريا لهذه المسألة قائما على إبعادهم عن العراق, إلا أن بعض الضباط الذين تعرض أقاربهم للقتل على يد النظام الملكي إستهوتهم فكرة الإنتقام فكان ما كان ) وبناءا على نداء وجهته قيادة الثورة , شاركت جماهير الشعب العراقي داعمتا القوات المسلحة في البحث عن المتنفذين السابقين في الحكومة البائدة, ممن لاذوا بالفرار وإختفوا عن الأنظار تمهيدا للهروب إلى الخارج.

هكذا تم القضاء على النظام الملكي الموالي للغرب في العراق بشكل نهائي وتم ضمان إستقلال العراق السياسي. وأصدرت السلطة الجديدة العديد من الإجراءات والقرارات الثورية لتدعيم تطور الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في العراق وتسهم بهذا الأسلوب في تثبيت دعائم وقواعد الإستقلال في العراق. جاء في البيان الأول للثورة, الذي أصدره " القائد العام للقوات المسلحة الوطنية " ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم

بعد الإتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات المسلحة, أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة, التي نصبها الإستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع الشخصية.

أيها الإخوان

إن الجيش هو منكم وإيكم وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الطاغية, التي إستهترت بحقوق الشعب, فما عليكم إلا أن توازره وإعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤمرات الإستعمار وأذنايه. وعليه فإننا نوجه إليكم نداءً بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لإستبصاله. ونطلب منكم أن تكونوا يدا واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم.

أيها المواطنون

إننا في الوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية والثابة والأعمال المجيدة, ندعوكم إلى الخلود للسكينة وإلى التمسك بالنظام والإتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن.

أيها الشعب الكريم

لقد أقسمنا أن نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبيلكم, فكونوا على ثقة وإطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم وأن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وبوحي منه. وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن ومقررات مؤتمر باندونغ. وعليه فإن هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن " الجمهورية العراقية " ريثما يتم إستفتاء الشعب لإنتخاب الرئيس. ونسأل الله أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز إنه سميع مجيب.

بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة 1337 هجرية, الموافق لليوم الرابع عشر من تموز سنة 1958 ميلادية.

القائد العام للقوات الوطنية المسلحة

بالنيابة

وعلى هذا الأساس تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم (رئيساً للوزراء) وتولى العقيد عبدالسلام عارف منصب نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. وأخذت الحكومة الجديدة أغلب الأحزاب السياسية بنظر الإعتبار ضمن تشكيلة الحكومة الجديدة, ومنها حزب البعث العربي الإشتراكي وغيره, حيث نال ممثلوا هذه الأحزاب مقاعد وزارية إلى جانب بعض المستقلين والشخصيات المعروفة, بإستثناء الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق.

### أهداف الثورة:

كانت ثورة الرابع عشر من تموز/1958, حلقة ختامية في سلسلة الإنتفاضات والثورات الوطنية السابقة, التي فشلت في تحقيق أهدافها, المتمثلة إجمالاً في تحقيق الإستقلال للعراق والتعجيل بتطبيق الإصلاحات التي طالما تأجلت أو تعرقلت لعشرات السنين على شتى الأصعدة: سياسياً, إجتماعياً, ثقافياً, وإقتصادياً, كخطوة ضرورية لمكافحة التخلف, وهذا يعني أنها كانت من حيث الجوهر: ديمقراطية مناهضة للإستعمار والإقطاع. ولو أخذ المرء خطب الزعيم عبدالكريم قاسم بنظر الإعتبار كقاعدة لتقييم هذه الأهداف, لأمكن التثبت من النقاط التالية:

على الصعيد العالمي: كان العراق يتبع سياسة خارجية تضمن إستقلاله الكامل والناجز على أساس الحياد الإيجابي ورفض الإرتباط بالأحلاف والإتكالية على الشرق أو الغرب, بوحى من مصلحة الشعب العراقي بصورة عامة والأمة العربية بصورة عامة. وأعتبرت مقرارات مؤتمر باندونغ كمعايير ومقاييس لسياسة الحياد هذه. كما كان على العراق أن يدعم قضية السلام العالمي, وكان يسعى لتوطيد علاقات الصداقة مع الدول والشعوب الأخرى, على أساس المصالح المتبادلة والمشاركة.

على الصعيد الوطني: كان من المقرر تشكيل حكومة ديمقراطية " تنبثق من جاهير الشعب ", وهذا يعني مشاركة جميع القوى والمجموعات الموجودة في العراق في هذه الحكومة أو على الأقل لديها إمكانية المشاركة المبدئية. وعبر الزعيم عبدالكريم قاسم عن هذه الفكرة بالشكل التالي:

( سبق لي وأن قلت, بأنني أقف فوق الميول والإتجاهات الحزبية, ذلك لأنني أناضل من أجل الشعب كله. فإذا دخلت تنظيمًا حزبيًا ما, فإنني أنتسب بذلك إلى أقلية, ولا أستطيع خدمة الجميع بل سأخدم فقط الأقلية. إننا نعمل من أجل تحقيق فكرة كبيرة, فكرة تقف فوق كل الطموحات الحزبية, إننا نعمل في سبيل الإبقاء على حرية الشعب ... ).

وهكذا كان من المقرر أيضا إلى جانب تطبيق الإصلاحات الضرورية على الصعيد الإجتماعي, الثقافي, والصحي, أن يتم تصنيع البلد. وقد عبر الزعيم عبدالكريم قاسم عن موقفه بهذا الخصوص قائلا: ( إن هذا البلد لا يمكن أن يبقى كمستهلك, بل أنه سينتج أيضا ). وفي الحقيقة والواقع ومن حيث الأساس

والجوهر, فإن حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم وضعت بالفعل الحجر الأساس لكل التغييرات والإنجازات الإيجابية اللاحقة.

### منجزات الثورة:

كثورة مناهضة للإستعمار, فإن ثورة الرابع عشر من تموز/العراقية كانت تمثل ضربة قوية لمصالح الإستعمار والدول الغربية, وبالأخص لمصالح الإستعمار البريطاني. كانت أبعاد وتأثيرات الثورة ذات طابع دولي, ولم يكن هذا التأثير وما ولده من مكتسبات حصرا على الشعوب العربية, بل شمل كذلك الشعب الكردي, الأمر الذي كان يعتبرها ضربة أخرى للمصالح الإستعمارية وتصدعا آخر لمخططاتها التقليدية الثابتة حتى تلك الفترة, ومنها ما كان مثلا في إيران, تركيا, وسوريا, بالأخص في الفترة التي أظهرت الثورة تفهما للمسألة الكردية وجعلت إمكانية إيجاد حل عادل لها أمرا قابلا للتحقيق.

لقد أدركت الأطراف المعنية مكامن الخطر المحدقة بمصالحها بسرعة كبيرة, وحاولت وفقا لهذا التبديل أن تعالج الموقف المستجد, على أمل صيانتها بكل السبل نظرا لتعدد أبعادها. ففي 10/تموز/1958, حصل إنزال عسكري أمريكي في لبنان. وفي 16/تموز/1958, تم نقل وحدات عسكرية بريطانية إلى قبرص والأردن. لكن لم تتجرأ هذه القوى على التدخل المباشر, الأمر الذي أجبر الكثير من الأطراف, وبالتدرج إلى الاعتراف بالسلطة الجديدة في العراق كأمر واقع.

لقد عبرت ثورة تموز عن طابعها المناهض للإستعمار عبر سلسلة من الإجراءات, إلى جانب المحاولة الجدية الهادفة إلى تغيير الأوضاع السائدة: إجتماعيا, سياسيا وإقتصاديا بشكل جذري داخل العراق: ففي 16/تموز/1958, ألغى العراق الوحدة المعقودة سابقا مع الأردن. وفي 11/تموز/1958, وقد سبق ذلك عقد حلف عسكري مع الجمهورية العربية المتحدة. وفي 26/تموز/1958, صدر دستور مؤقت جديد نصت مواده الأولى الثلاثة على ما يلي:

(المادة الأولى: الدولة العراقية, هي جمهورية مستقلة ذات سيادة. المادة الثانية: العراق جزء من الأمة العربية. المادة الثالثة: يقوم المجتمع العراقي على التعاون بين جميع المواطنين, القائم على مراعاة حقوقهم وحماية حريتهم. يعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويؤكد الدستور على حماية حقوقهم القومية داخل المجتمع العراقي).

وبناء على هذه التغييرات والمنطلقات الجديدة, أتيح للأحزاب السياسية أيضا مجال عرض وجهة نظرها بصراحة وحرية, على الرغم من أن بعض الوقت إنقضى لتحصل بعض الأحزاب على الترخيص الرسمي لممارسة النشاط السياسي بصورة علنية. كما تم إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين وعاد المبعدون لأسباب سياسية إلى العراق, في الوقت الذي أقدمت فيه السلطات العراقية الجديدة على

محاسبة المتنفذين السابقين من الطبقة الحاكمة السابقة, الذين أحيلوا إلى " محكمة الشعب " وصدرت أحكام إدانة متفاوتة بحقهم.

وفي 30/أيلول/1958, صدر قانون الإصلاح الزراعي. كما تم إعداد برنامج لتصنيع العراق, وعقدت إتفاقية مع الإتحاد السوفيتي بتاريخ 11/تشرين الأول/1958. أعقبها إتفاق حول تقديم المساعدات الفنية والإقتصادية بين الطرفين. وقد إلتزم الإتحاد السوفيتي بتقديم الدعم لإنشاء (25) معملا خاصا بقطاع البناء والمكائن والمواد الغذائية, إلى جانب عدد من المشاريع الأخرى.

وفي 24/آذار/1959, خرج العراق من حلف بغداد. وفي 30/أيار/1959, غادرت آخر الوحدات العسكرية البريطانية الأراضي العراقية بشكل نهائي, وسلمت قواعدها العسكرية في الحبانية والشعبية إلى العراق. وفي ذات اليوم ألغى العراق الإتفاقية التي سبق للنظام السابق في عام 1954, مع الولايات المتحدة بخصوص التعاون العسكري, في الوقت الذي بدأ العراق يستلم المساعدات العسكرية من الإتحاد السوفيتي.

وفي 11/كانون الأول/1961, اقدم العراق على تأمين 99% من حقول النفط العراقية, منتزعا إياها من شركات النفط الأجنبية بموجب القانون المعروف ( رقم 80 ), الذي مهد الطريق لإجراءات لاحقة على صعيد تأمين النفط.

وفي إطار هذا الجو الملائم وسيادة روح الإصلاح والتغيير الإيجابي, حصل الأكراد أيضا على بعض الحقوق القومية وأتيح لهم مجال ممارستها لأول مرة بحرية ولم يعودوا مواطنين من الدرجة الثانية بل شركاء في وطن, بالأخص في المرحلة الأولى بعد نجاح الثورة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزعيم كان قد أسر للضباط الأكراد المشاركين في الإعداد للثورة بأنهم شركاء في الوطن وبما يعتزم القيام به بعد النجاح. كان الزعيم حرا بكل معنى الكلمة وواعد الحردين وقد وفي بما وعد.

فإلى جانب النص الدستوري في مادته الثالثة, والتي تسببت في إثارة بعض النقاش والنزاعات سيما إذا إقترنت بالمادة الثانية منه, يمكن أن نشير إلى الخطوات الإيجابية التالية: تم إطلاق سراح الشيخ أحمد بارزاني بعد أن قضى في السجن 11 عاما أثناء العهد البائد أسوة ببقية المعتقلين السياسيين. سمحت الحكومة الجديدة للبارزانيين المبعدين والمنفيين بالعودة إلى منطقة " بارزان " بدون أية إستثناءات. وكنوع من رد الإعتبار والتعويض الرمزي عن الخسائر الملحقة بالبارزاني في العهد البائد عبر النهب وإحراق القرى البارزانية, أقدمت الحكومة الجديدة على بناء بعض دور السكن في بارزان. كما عاد اللاجئون البارزانيون من الإتحاد السوفيتي وحصل العديد منهم على وظائف حكومية. عاد ملا مصطفى بتاريخ 15/تشرين الأول/1958, إلى بغداد بطريق الجو ووضعت الحكومة تحت تصرفه

أحد القصور العائدة في السابق إلى نوري السعيد إلى جانب سيارة حكومية, كما خصص له راتب شهري مناسب ( يقدره البعض ب 500 دينار ) وسكن في بغداد وإلى جانبه نجله الأكبر عبيدالله, أما بقية البارزانيين فقد عادوا عن طريق البحر مارين بالبحر الأسود – قناة السويس – البحر العربي - الخليج الفارسي - ليصلوا إلى ميناء البصرة بتاريخ 16/نيسان/1959. وبصورة إجمالية فقد تمت خلال الفترة 1959-1960 الموافقة على صدور 25 وسيلة نشر (جرائد ومجلات) كردية, إلى جانب إستحداث قسم في جامعة بغداد مختص بتدريس اللغة والتراث الأدبي الكردي " مجمع الدراسات الكردية ". هذا بالإضافة إلى أن شعار الجمهورية العراقية كان يحتوي على سيف يرمز للعرب وخنجر يرمز للأكراد. وإخيرا وليس آخرا فقد حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بتاريخ 9/شباط/1960, على ترخيص لممارسة النشاط السياسي العلني ... إلخ.

### الأزمة السياسية:

رغم كل التطورات الإيجابية, التي مكنت رجحان كفة السلطة الجديدة, إلا أن السلطة السياسية ذاتها ومنذ البداية كانت منقسمة على نفسها بعد تشكيل الحكومة مباشرة, فقد إختلق البعض أزمة سياسية كواجه لعرقلة عمل حكومة الزعيم تعذر تجاوزها أو تخطيها. إنحصرت أبعاد الأزمة من حيث الجوهر في نقطة طالما تحولت لواجهة دعائية لمحترفي السياسة في الكثير من المراحل والأوقات ألا وهي " مسألة الوحدة العربية " والمقصود في هذه الحالة وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة (سوريا و مصر).

الزعيم عبدالكريم قاسم المتمسك بالواقعية ويفضل الجوانب العملية كان يرجح مسألة ضمان الإستقلال التام والناجز للعراق والخلاص من كل أشكال التبعية للقوى الإستعمارية, وكان ينفذ دون تأخير كل ما من شأنه تحقيق هذا الهدف على شتى الأصعدة. وهذا يعني أن وجود علاقات " أخوية " صادقة مع الجمهورية العربية المتحدة, ستفي بالمرام. أما المتطرفون من العرب القوميين, بما في ذلك نائب رئيس الوزراء عبدالسلام عارف وكذلك بعض الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الإشتراكي, الذين واصلوا ولأسباب ديماغوغية بحثه على المطالبة بتحقيق فكرة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة, محولين هذه القضية إلى قضية " قميص عثمان " وإستغلال كل الفرص الممكنة من أجل توجيه الإنتقادات الباطلة وإثارة الرأي العام العربي في الداخل ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم. أما الحزب الشيوعي العراقي, فكان يقترح إجراء إتحاد فدرالي, الأمر الذي يعزى بالدرجة الأولى إلى أوضاع الأحزاب الشيوعية في كل من مصر وسوريا في ظل الوحدة القائمة بين البلدين في تلك الفترة, حيث كان الشيوعيون يعانون الأمرين من مضايقات السلطة الحاكمة بخصوص ممارسة النشاط السياسي المستقل. أما بخصوص موقف الحزب الديمقراطي الكردستان/العراق, فقد

تبيين موقفه من خلال مذكرة قدمها إلى الزعيم عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء ونائبه عبدالسلام عارف جاء فيها ما يلي:

( إن مسألة الإتحاد أو الوحدة تهمنا قبل كل شيء من ناحيتين: الأولى – درجة صيانتها وتحقيقها للأهداف الآنية والبعيدة التي ناضل من أجلها الشعب العراقي بأسره ومازال يناضل في سبيلها. الثانية – درجة صيانتها وتحقيقها وتحقيقها لمبدأ الشراكة في الوطن ودرجة توسيعها لحقوق الشعب الكردي القومية المعترف بها في دستور الجمهورية العراقية. وما عدا هاتين الناحيتين الجامعتين, فإننا بصورة مبدئية نعتقد أن مسألة الإتحاد أو الوحدة تخصان الشعب العربي بالدرجة الأولى, لأنهما يكونان جزءا من حق الشعب العربي الشقيق في تقرير مصيره بنفسه, ذلك لحقه المطلق العظيم, الذي أقره ميثاق حقوق الإنسان لشعوب الأرض كافة وأكدته فيما بعد الشعوب الأفرو- آسيوية في مؤتمر باندونغ, الذي يعتبره الشعب الكردي سنده القانوني في نضاله التحرري ... إن أية خطوة تخطوها القومية العربية نحو أهدافها يجب أن يصحبها توسيع أكثر في الحقوق القومية للأكراد, وخطوة منها نحو أهدافها, ولا بأس في أن تكون خطوة كل من القوميتين متناسبة مع مركزها ووضعها. ولوضع هذه القاعدة موضع التنفيذ نقترح ما يلي: 1- في حالة رغبة العراق في الدخول في إتحاد فدرالي مع الدول العربية المتحررة, يجب الإعراف بنوع من الحكم الذاتي لكردستان ضمن الوحدة العراقية. 2- في حالة رغبة العراق, الدخول في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة, يجب الإعراف للقومية الكردية في العراق, بأن تكون كردستان عضوا فيدراليا وذلك ضمن التكوين الجديد ).

لكن رغم تقديم الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لهذه المذكرة, إلا أنه أقدم في 19/تشرين الثاني/1958 – على ما يبدو بناء على ضغط مارسه الحزب الشيوعي العراقي – على التوقيع على بيان مشترك مع بعض الأحزاب السياسية الأخرى, والذي ينص على أن " العراق يعتبر جزءا من الأمة العربية "!

( قارن رجاء هذه المواقف للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق مع مواقفه في بداية السبعينيات إزاء حكومة حزب البعث ).

على الرغم من أن العديد من الأحزاب السياسية كانت قد شكلت منذ عام 1957 ما يسمى " بالجبهة الوطنية " لمواجهة النظام الملكي, لكن عندما تم دخول الحزب الشيوعي العراقي إلى الجبهة بعد الثورة, فإن الجبهة كانت تضم عمليا جميع الكتل والأحزاب في العراق. وهي بذلك كانت لها القدرة والمجال الكافي فيما لو تواجدت الرغبة والنوايا الحسنة, أن تمارس نوعا من النفوذ البرلماني, سيما إذا علمنا بأن البرلمان القديم كان قد إنحل بعد إندلاع الثورة, نظرا لتخلي السلطات الحكومية في العهد المباد عن

عملية إجراء الانتخابات باستمرار. كما أن أية مؤسسات ديمقراطية أخرى كانت مفقودة في هذه الفترة لذا كان لزاما على هذه الجبهة ان تسد الفراغ الحاصل ولو إلى حين.

لكن بدل أن تقوم الأحزاب بهذا الدور الإيجابي المفترض والمتوقع, فإنها على العكس تماما لم تلجأ إلى حسم القضايا والمسائل المطروحة بروح ديمقراطية, بل لجأت إلى العنف لبلوغ غاياتها الخاصة. لقد إنطقت هذه النزاعات من عقالها عقب طرح مسألة الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. وتركزت الخلافات بالدرجة الأولى بين حزب البعث العربي الإشتراكي والأطراف العربية الأخرى المتطرفة من جهة وبين الحزب الشيوعي العراقي, على إعتبار أن الطرفين يمثلان قطبي التضاد الحاد بخصوص هذه المسألة. وفي الواقع فإن حزب البعث لم يكن يمثل سوى أقلية صغيرة لا غير ضمن نطاق الجبهة وبالنسبة للرأي العام, لذا لم تكن الحلول الديمقراطية تناسبه.

وهكذا نجد بأن ما سمي في حينه " بالمرحلة الإنتقالية " لبناء الديمقراطية والعمل للإستتباب الأوضاع, قد تحولت عمليا إلى مرحلة لنشوب صراع حاد ومكشوف على السلطة والنفوذ, عبر ممارسة الضغوط على حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم لحملها على تبني خط سياسي يساير أهداف هذه الأحزاب والجماعات المتضاربة والمتناقضة الميول والإتجاهات كليا.

وعلى الرغم من كون القوميين العرب المتطرفين كانوا يحتلون بعض المراكز القوية والهامة في صفوف الجيش وداخل الحكومة, لكن الحزب الشيوعي كان يسيطر على الشارع في الواقع وله قوة وشعبية واسعة لا تضاهيها قوة أية حركة أو كتلة سياسية أخرى داخل العراق, بالإضافة إلى نفوذه الواسع داخل صفوف " المقاومة الشعبية ".

كان حزب البعث في مقدمة الأحزاب الممارسة للضغوط على حكومة عبدالكريم قاسم مدعوما من القوميين العرب المتطرفين لحمل الحكومة على الإستجابة لنزواتهم متخذين من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ذريعة واهية وكشرط مسبق لكل الإجراءات والخطوات التالية رغم أنهم لم يكونوا يمثلون سوى أقلية.

أما الزعيم الذي كان يعتبر نفسه فوق " الميول والإتجاهات " الحزبية الضيقة, فقد حاول في البداية أن يرضي جميع الأطراف والتيارات عبر بعض المساومات السياسية. إلا أن هذه الخطوة أثبتت في الختام فشلها. فبدل أن يكسب تأييد الأحزاب وإذا بها تتوحد على الأقل فيما يتعلق من موقفها من الزعيم عبدالكريم قاسم بالتدريج. كانت سياسة عبدالكريم قاسم ترنو إلى إيجاد نوع من التوازن بين هذه التيارات المتطاحنة, غير أن تناحر هذه الأحزاب المستديم والمستقى من طموحات غير مشروعة أصلا والهادفة في نهاية المطاف إلى الإستحواذ على السلطة بإنفراد, إلى جانب مواقفها الإنتهازية المتذبذبة,

حولت في نهاية المطاف حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية إلى ضحية, وبذلك فتحت صفحة دموية لم يشهدها العراق من قبل.

فلأجل الحد من من التطرف القومي والشوفيني, لدى بعض القوميين العرب, مارس الزعيم بعض اللين مع الحزب الشيوعي العراقي الذي كان الأقرب إليه من بقية الأحزاب وكذلك تقرب من الأكراد. لكنه حين إعتقد بأنه بات يأمن جانب المتطرفين القوميين مارس سياسة إقصائية مع الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق سعياً وراء حفظ التوازن.

كانت المسألة الكردية في هذه المرحلة نوعاً من الإنعكاس للجو السياسي السائد المصبوغ بخلفية قومية في العراق بصورة عامة. بدأت القضية أول ما بدأت بصور الدستور المؤقت ومحاولة هذا الدستور الفاشلة لإيجاد نوع من التسوية بهذا الخصوص, والذي إنعكس في التضارب والتضاد الواضح في صياغة المادة الثانية والثالثة. فقد أعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن الواحد من جهة ولكن في ذات الوقت أعتبر كليهما جزءاً من الأمة العربية من جهة أخرى!

وفي الواقع لم تكن المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت سوى تقليداً لنص ورد في الدستور المصري الصادر في عام 1956, والذي يعتبر الشعب المصري بعربه وأقباطه جزءاً من الأمة العربية. ورغم أن الدستور العراقي المؤقت لم يتطرق إلى مفهوم الشعب في صياغته للمادة الثالثة, إلا أنه إعتبر " العراق " لقاء ذلك كجزء من الأمة العربية!

صياغة الدستور بهذا الشكل الذي لا يخلوا من ميوعة تسبب في نشوء عدم الرضا بين الأكراد والعرب على حد سواء. فالعرب إعتبروا الصياغة الدستورية تنازلاً كبيراً للأكراد, في حين أن الأكراد إعتبروها إنتقاصاً لحقوقهم القومية المشروعة, فهم شركاء في الوطن ولكنهم في ذات الوقت جزء من الأمة العربية. المسألة بالنسبة للأكراد كانت بالدرجة الأولى تدور حول تهيئة المؤسسات والهيئات الضرورية لتحويل ما ورد في النص الدستوري حول حقوقهم إلى واقع عملي.

### الموقف داخل السلطة:

بعد نجاح ثورة الرابع عشر من تموز مباشرة, بدأ تياران رئيسيان يتبلوران داخل صفوف الحكومة, فيما يتعلق بالموقف الواجب إتخاذه إزاء الأكراد وحقوقهم القومية. فمن جهة كان هنالك الجناح المعتدل بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم (رئيس الوزراء) لكن من جهة أخرى كان هنال جناح متطرف بقيادة نائبه العقيد عبدالسلام عارف.

كان الزعيم عبدالكريم قاسم الذي سبق له وأن قاتل في كردستان ضمن وحدات الجيش العراقي ضد البارزانيين في عام 1945, يؤكد في خطبه الرسمية بإستمرار على الأخوة العربية الكردية, وقد عامل

الأكراد بالفعل على هذه الأسس والمنطلقات بالحسنى. وهناك من يزعم بأنه كان نصف كردي ونصف عربي، نصف شيعي ونصف سني. ويضيف البعض بأنه كان متأثراً بالفريق بكر صدقي، الذي كان بدوره يركز على الوحدة العراقية وإجراء الإصلاحات الداخلية ويدعوا إلى وجوب تكاتف العرب والأكراد بشكل مستمر من أجل بلوغ الأهداف المشتركة. ومهما كان فإن موقف الزعيم عبدالكريم المعارض من الوحدة الإرتجالية التي إستخدمها بعض الوصوليين من القوميين العرب المتطرفين كذريعة للتهجم عليه، تسببت في إطلاق تسمية " الإنفصالي " عليه. كما أن موقفه الودي والمتفهم من الأكراد جلب له لقب " قاسم العراق "، حيث كان معارضوه من القوميين العرب المتطرفين يتلاعبون بالألفاظ للطعن به والخط من قيمته في أعين الجماهير العراقية بكل الصور والأشكال.

أما العقيد عبدالسلام عارف، فقد كان يجسد التطرف والإستعلاء القومي للعرب في أقواله وأفعاله على حد سواء. فبعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958، بعدة أيام قدم بعض الأكراد مذكرة إلى الحكومة العراقية الجديدة مطالبين بإستقلال ذاتي ثقافي، إلا أن عبدالسلام عارف وبصفته وزيراً للداخلية لم يرفض الإستجابة لهذا الطلب وحسب، بل وأغلق صحيفة " البلد "، لإقدامها على نشر المذكرة، على الرغم من أن موافقة كانت صادرة على النشر من قبل الرقابة العسكرية المختصة. وفي خطاب للعقيد عبدالسلام عارف ألقى في آب/1958، في مدينة الموصل جاء فيه مايلي:

( إبتداء من هذه اللحظة - أي 14/تموز/1958 - لا يوجد في بلادنا رجعيين ولا طبقات ولا إمتيازات. يوجد فقط شعب واحد وأمة واحدة ).

يعلق آشيريان على موقف العقيد عبدالسلام عارف فيقول:

( بهذا الشكل حاول عارف أن يدفع بنشاط الأوساط الحاكمة النظري والدعائي بإتجاه شوفيني، متجاهلاً الحقوق القومية للشعب الكردي وللأقليات القومية الأخرى وأعلن ضمهم إلى القومية العربية ).

وكان لهذه الإتجاهات إنعكاسات متعددة الجوانب والأشكال، منها ماكان ينعكس على صفحات الجرائد أو ما جاء في صيغة تصريحات لبعض الأحزاب السياسية لتنتشره أمام الرأي العام العراقي، الأمر الذي زاد الطين بلة، واسهم في تلوث الجو السياسي.

رغم كل هذه السلبيات فإن العلاقات الحسنة نسبياً بين الكراد والعرب، سواء في ظل حكم الزعيم عبدالكريم قاسم (1958-1961) أو في موقف النظام البعثي وإن كان تكتيكياً محظاً (1970-1974)، مكنت الأكراد على الحصول على بعض الإنجازات وإن إتسمت بطابع مؤقت، لكن هذا بحد ذاته يمكن أن يعتبر دليلاً على أن العراق قادر بالفعل على ضمان إستقلاله وتطوير أوضاعه على شتى الأصعدة بشكل إيجابي، في حالة اللجوء إلى إستخدام قواعد منطقية وأسس واقعية لترصين العلاقات والروابط

الداخلية, حتى يمكن إحراز المزيد من التقدم والإنجازات في جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة, بما يضمن خير وصلاح الشعب العراقي بأسره.

### تطور الأوضاع السياسية خلال الأعوام (1958-1961):

يقول باسيل نيكيوتين بصدد تطور المشاعر القومية في الشرق الأوسط وما سيعقبها من تعقيدات وإحتمالات إمكانية إيجاد حل للمسألة الكردية ما يلي:

( وهنا تقع المشكلة: فتطور كلا الجانبين جعل الإتفاق بعيد المنال, والخروج من هذا المأزق يستوجب التوصل إلى نتيجة تحدث إنقلابا سياسيا في مفهوم التعاون. فالبادرة الضرورية يجب أن تنبثق بادئ ذي بدء من الحكومات المعنية. وعلى الزعماء الأكراد أن يبرهنوا عن حسن نية وثقة. إذ أنه مادام العلاج الناجع متأخرا فسيظل الحقل مبسوطا أمام الدسائس ).

تكمن أهمية إسترجاع تطور الأحداث خلال الأعوام 1958-1961 إلى الذاكرة في أمل التوصل التقريبي على الأقل لبيان أسباب وكيفية نشوب حرب أهلية ومن تسبب في نشوبها. تلك الحرب التي رفضت الأغلبية من الشعب العراقي من عرب وأكراد على ما يبدو إندلاعها, لكنها مع ذلك إندلعت. عليه نورد الملاحظات التالية:

في 14/تموز/1958, إندلعت الثورة العراقية بقيادة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم. وفي 17/تموز/1958, عقد إجتماع في مدينة السليمانية من قبل بعض ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق (ممثلا في شخص - أحمد غفور ) وكذلك جمال نيز كممثل للفئات غير المرتبطة بالحزبين المذكورين, إلى جانب بعض الأشخاص غير المنتمين إلى التنظيمات السياسية من محامين وتجار. تجنب حمزه عبدالله أن يتخذ أي موقف خاص من الأحداث الجديدة, الأمر الذي يعود على ما يبدو إلى خلافات داخلية في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, غير أن حلمي علي شريف ذهب إلى الاعتقاد بأن على الأكراد أن يدعموا السلطة الجديدة بدون المطالبة بحقوق تستحق الذكر, لن السلطة الجديدة تعتبر "ضربة في وجه الإمبريالية". اما احمد غفور فكان يرى بأن على الأكراد أن يعلنوا ولائهم للسلطة الجديدة مع ربط ذلك بالمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين والمشاركة في تشكيل وحدات " المقاومة الشعبية ". اما جمال نيز فكان يذهب إلى الاعتقاد, بأن على الأكراد أن يوحدوا جهودهم في سبيل تشكيل لجنة " وطنية " موحدة وأن يباشروا داخل المناطق الكردية بتطبيق وممارسة الحقوق التي وعدت لهم منذ الحرب العالمية الأولى والتي جاءت مصاغة بشكل بيانات متعددة متعددة, دولية ومحلية وصيغ بعضها بشكل نصوص قانونية, بل وعند اللزوم اللجوء إلى القيام بالثورة للحفاظ على هذه الحقوق. ويظهر أن

جمال نيز كان يرى, بان الوقت قد مواتيا لأسباب سياسية وعسكرية للإقدام على مثل هذه الخطوة لأن السلطات الحكومية كانت ضعيفة وتعاني من وطأة التهديد الخارجي – من خلال الوجود البريطاني في الأردن والأمريكي في لبنان - الأمر الذي سيدفع بالحكومة العراقية للإفصاح عن نواياها الحقيقية وموقفها من المطالب الكردية بشكل سيعكس طبيعتها الثورية أو الرجعية على أية حال. لكن الأطراف المجتمعة لم تتوصل إلى إتفاق بهدف إيجاد وإعتماد خط مشترك وموحد, بإستثناء ما يتعلق بفكرة إرسال وفد مشترك إلى بغداد. وبعد إنقضاء عدة أيام على هذا الأمر رفض عبدالسلام عارف مطالب الأكراد, التي إنحصرت في المطالبة ببعض الحقوق الثقافية وتطبيق نوع من الإدارة الذاتية بهذا الخصوص.

بتأريخ 27/تموز/1958, وصل وفد كردي إلى بغداد وألقى إبراهيم أحمد كلمة بإسم جميع المشاركين في الوفد تطرق فيها إلى ما يلي: وضع الشعب الكردي والإضطهاد المزدوج الذي يعاني منه, من خلال النفوذ والتواطؤ الإمبريالي ومواقف الحكومات العراقية السابقة من حقوقه المشروعة. إن الثورات الكردية لم تكن إنفصالية, كما أنها لم تكن مجرد تحريض بريطاني أو شيوعي, الأمر الذي ذهب بعض الأطراف إلى إدعائه كدعاية مغرضة ضد الأكراد, لأن الثورات الكردية لم تكن في الواقع إلا تطلعا قوميا نحو التحرر والإنعتاق. إن الدستور المؤقت الجديد يعتبر خطوة نحو الأمام, إلا أنه بحاجة إلى بناء بعض المؤسسات وإصدار بعض القوانين لغرض تحويل نصوصه إلى واقع عملي. إن الوحدة المراد إقامتها مع الجمهورية العربية المتحدة يجب أن تكون عاملا في تشجيع وتطوير الحقوق القومية للأكراد إنسجاما مع تطوير المخططات الوحدوية. أما الدعم والولاء الكردي للسلطة الجديدة فقد عبر عنه بالشكل التالي:

( سيادة رئيس مجلس السيادة.

سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة.

نظرة واحدة تلقى على سير العلاقات الكردية العربية منذ دخول الأكراد الدين الإسلامي تظهر لنا بوضوح أن الشعبين المتجاورين كانت تربطهما على الدوام صداقة متينة ... وعلى هذا الأساس وبهذا الإيمان, فإنهم مستعدون للدفاع عن حريتهم الفتية بدمائهم وأرواحهم. إن ما نص عليه الدستور المؤقت من إقرار بحقوق القومية الكردية وإعتبار العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن هو ثمرة نضالنا المشترك وهو يؤيد ويؤكد صحة ما ذهب إليه أحرار العرب وأحرار الكرد من أن نضالات الشعوب, حركة متصلة الحلقات وإننا مستبشرون بهذه الفاتحة السعيدة لعهدنا الجمهوري ... إنني إذ أقدم بالغ شكر الشعب الكردي في وفوده على النص الوارد في دستورنا المؤقت, أعبر عن عن أخلص المشاعر السامية التي يكنها الشعب الكردي تجاه جمهوريتنا الفتية وقادتها الأحرار وجيشها الباسل. وأن الأكراد لمستعدون للذود عن جمهوريتهم وعن حقوقهم القومية المكتسبة بالدم والروح والمال والأنفس.

عاشت الجمهورية العراقية, جمهورية العرب والأكراد ).

ورد قائد الثورة, الزعيم الركن عبدالكريم قاسم على الكلمة قائلاً: بأنه يحذر " إخوانه " الأكراد في الشمال من دعاية المستعمرين.

وبعد إطلاق سراح الشيخ أحمد بارزاني من السجن, عاد أخوه الأصغر ملا مصطفى من الإتحاد السوفيتي بتاريخ 15/1/1958, وسكن في بغداد وكانت له علاقة جيدة مع قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم. كما أنه التقى في فترة لاحقة مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر, وقد رافقه في سفرته هذه كل من ميرحاج أحمد وإبراهيم أحمد وصادق بارزاني وعبيدالله بارزاني. لكن يغلب الإعتقاد بأن المواضيع السياسية لم تطرح على بساط البحث في هذا اللقاء.

غير أن الخلافات بين قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم ونائبه العقيد عبدالسلام عارف لم تلبث وأن تفاقمت . ففي 30/1/1958, أعفي عبدالسلام عارف من مناصبه وأرسل إلى ألمانيا الإتحادية كسفير للعراق كخطوة أولية لإقصائه من مناصبه الحساسة, إذ تم إعتقاله أثناء عودته إلى العراق بتاريخ 5/تشرين الثاني/1958 بتهمة الإعداد لإنتقلاب عسكري ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, واحيل إلى " محكمة الشعب ", التي أصدرت قراراً بحكم الإعدام, إلا أن القرار لم ينفذ. ومن الملاحظ أن الزعيم عبدالكريم قاسم أثر في مسائل أخرى أيضاً مشابهة إستخدام سياسة اللين, التي لم تكن دوماً في موضعها, الأمر الذي كان من جملة أسباب فشله في النهاية.

ورغم عدم تنفيذ قرار حكم الإعدام بحق العقيد عبدالسلام عارف, فإن المتطرفين من القوميين العرب إنتابهم الضعف وفقدوا مواقع السلطة ولو إلى حين, بالأخص داخل صفوف الحكومة ذاتها وداخل صفوف الجيش, من هنا فإن مساعيهم باتت تنحصر في بذل جهود مشكوك في نتائجها سلفاً, والتي إستطاع الزعيم عبدالكريم قاسم أن يحبطها بسهولة. كان من جملتها الإنتقلاب الفاشل في الموصل في 9/كانون الأول/1958, الذي أقدم عليه حزب الإستقلال. وكذلك إنتقلاب العقيد الشواف الفاشل في الموصل بتاريخ 8/3/1959, والذي كان مقضياً عليه بالفشل منذ البداية, لأسباب جغرافية وسياسية, لأن مدينة الموصل – على الرغم من كون أغلبية سكانها من العرب – لكنها معزولة في الواقع ( الأصح أن نستخدم هنا في الوقت الحاضر عبارة – كانت ) من الناحية العملية عن بقية المناطق العربية في العراق, من خلال سلسلة من المدن والقصبات والقرى الكردية من الشمال والشرق والغرب, مثل: شنكار, دهوك, آكري, إلى جانب وجود بعض القرى والقصبات التركمانية في الجنوب. وهذا يعني بأنه بدون تضامن وتعاون الأكراد, فإن أي حركة مقاومة ضد الحكومة المركزية ستنتهي بالفشل بعد فترة قصيرة من إندلاعها, وهذا ما حصل. فتعاون وإستجابة الأكراد لإنتقلاب الشواف لم يكن له أي وجود على الإطلاق. هذا علماً أن الحزب الشيوعي العراقي ومن خلال نفوذه الواسع داخل قوات

المقاومة الشعبية, كان يمثل تيارا آخر معارضا لفكرة الإنقلاب, الأمر الذي لا يمكن التقليل من شأنه بأي حال.

كانت حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم في هذه الفترة من القوة والمناعة, الأمر الذي مكنها من معالجة كل الطاريء من المشاكل والعقبات التي واجهتها بالإستناد إلى الدعم الجاهيري الهائل للشعب العراقي من أقصى البلاد في الشمال إلى الجنوب بين العرب والأكراد على حد سواء, بإستثناء أقلية عربية شوفينية متطرفة وبعض العناصر الإقطاعية من عرب وأكراد, ممن كانوا يخشون مشاريع حكومة الثورة بخصوص تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي. لكن هذا يعني بأن الأطراف المناوئة للثورة كان عليها بهدف إسقاط النظام عزل قوتين كبيرتين وفعاليتين عن الحكومة وأن تحرضها ضد بعضها البعض وهما: الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني.

في بداية أبريل/1959, تم تأسيس حزب قومي كردي جديد " كازيك " ( إحياء وتوحيد كردستان ), الذي تبني جملة من الآراء القومية, التي كانت على الأرجح كردة فعل على مبالغة المتطرفين العرب في مواقفهم الشوفينية, إزاء المسألة الكردية. وكان من جملة الآراء والأفكار التي طرحتها ما يلي:

( إن الحدود التي تقسم كردستان هي حدود مصطنعة وأن وجودها هو ضد رغبة الشعب الكردي. كل الأكراد متساوون ما عدا الخونة. مغتصبوا كردستان سواسية ولا فرق بينهم سواء كانوا يدعون تبني الأفكار اليسارية أو اليمينية ).

في 16/نيسان/1959, عاد اللاجئون البارزانييون مع عوائلهم من الإتحاد السوفيتي ووصلوا إلى ميناء البصرة عن طريق البحر, بعد أن كانوا قد سلكوا الخط البحري المار بالبحر الأسود – البحر البيض المتوسط – البحر الأحمر – البحر العربي – والخليج الفارسي. وفي الوقت الذي كانت جماهير الشعب العراقي (عربا وأكرادا) تستقبلهم بحفاوة بالغة, فإن الدعاية المغرضة التي أطلقتها أبواق الدعاية المصرية والسورية وبعض الدول الغربية ضد البارزانيين كانت على أشدها. لقد إختلفت هذه الجهات جملة من الإشاعات كان من جملتها الإدعاء, بأن هؤلاء البارزانيين العائدين, هم في الواقع أكراد الإتحاد السوفيتي وينتمون إلى مناطق قوقازيا السوفيتية, ممن جرى تدريبهم وتزويدهم بالسلاح من قبل الإتحاد السوفيتي. أما الأنباء التي نشرت في العراق والإتحاد السوفيتي, التي أوضحت الخلفية الحقيقية لقصة البارزانيين العائدين وقضيتهم, فإنها بقيت محجوبة عن الرأي العام إلى حد بعيد من جراء شراسة الدعاية المناوئة والمغرضة.

في أيار/1959, حدثت أعمال شغب وتمرد في منطقة برادوست المتاخمة لمنطقة بارزان والقريبة من الحدود الإيرانية, تولى أمر القيام بها رشيد لولان, أحد الإطاعيين في هذه المناطق, والذي كان قد

كرس حياته في الفترات السابقة لخدمة الحكومات الإمبريالية أو العميلة لها في السابق والمحتلة لكرديستان على إختلاف هوياتهم. وصف طه بامرني قائد قوات " المقاومة الشعبية " رشيد لولان بأنه : ( ملا أخذ أموالا في الماضي من جميع الجهات: الأتراك والإيرانيين والروس وجميع الناس. وهو الآن يتلقى الأموال من الأتراك والإيرانيين ... ).

بالمقابل تلقى البارزانيينون من حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم (500) بندقية للدفاع عن النفس عند الضرورة. غير أن الأمر لم يستغرق وقتا طويلا, حيث تم إعادة الهدوء والنظام إلى المنطقة وهرب رشيد لولان إلى إيران, لكنه عاد إلى العراق فيما بعد بموافقة الحكومة العراقية.

في 14/تموز/1959, حدثت بعض الصدمات في مدينة كركوك, قتل وجرح البعض من سكان المدينة خلالها. وإنهالت على الحزب الشيوعي العراقي تهمة الإعتداء على المتظاهرين في كركوك. وعن هذا الطريق تم بث الخلافات بين الزعيم عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي (للمرة الأولى), إذ أقدم الزعيم عبدالكريم قاسم على وصف الحزب الشيوعي العراقي " بالفوضوية ". لكن الزعيم عاد في عام 1962 وأستدرك الأمر بعد ظهور الحقائق التي أثبتتها التحقيقات فقال, بأن الحزب الشيوعي العراقي إنما كان قد أستدرج من جانب الأطراف الأخرى لخوض غمار هذه المشاحنات أثناء حوادث كركوك. لكن رغم ذلك لم يجري رأب الصدع ولم يتم التوصل إلى وفاق فعلي بين الطرفين على الرغم من المساعي المستمرة التي بذلها الحزب الشيوعي العراقي. ومع ذلك واصل الحزب الشيوعي العراقي دعمه لحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم حتى النهاية. وخلال هذه الفترة التي كان الزعيم عبدالكريم قاسم يمارس الضغوط على الحزب الشيوعي العراقي, إستغل المتطرفون من القومييين العرب هذه الأوضاع المستجدة لإعادة تقوية مراكزهم ووجهوا ضربات إنتقامية في المناطق العربية إلى عناصر الحزب الشيوعي العراقي, فإضطر بعضهم إلى الهروب إلى المناطق الكردي لتجنب إعتداءات القومييين العرب المتطرفين.

أما بالنسبة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, وبعد أحداث ثورة تموز وما أعقبها, فقد تمكن حمزة عبدالله أن يعيد تقوية مركزه داخل الحزب, وكان من دعاة التعاون مع الحزب الشيوعي العراقي. لكن بتاريخ 30/تموز/1959, تدخل ملا مصطفى عبر ما يشبه بعملية إنقلابية داخل الحزب من خلال إحتلاله لمقر الحزب الرئيسي في بغداد يرافقه بعض المؤيدين وطرد بذلك حمزه عبدالله ومؤيديه من الحزب. وفي المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, المنعقد في 6/ت/1959, تم طرد حمزه عبدالله رسميا من صفوف الحزب بل ووجهت إليه تهمة الخيانة " خيانة الحزب والوطن ". وهكذا إنتهى الصراع والتنافس الطويل الأمد بين حمزه عبدالله وإبراهيم أحمد لصالح الأخير من أجل الإستحواذ على منصب سكرتير الحزب. وفي هذه الفترة كان ملا مصطفى يبدي شكوكه حول

الأوضاع السائدة سياسيا قائلا : ( إن هذه الأوضاع إصطناعية وأنا سنضطر قريبا للدفاع عن حقوقنا ... ).

في 7/1/1960, أقدم حزب البعث العربي الإشتراكي على محاولة لإغتيال الزعيم عبدالكريم قاسم. وكان صدام حسين التكريتي أحد المتواطئين في عملية التآمر هذه على حياة الزعيم عبدالكريم قاسم. إلا أن ردة فعل الزعيم عبدالكريم كانت هذه المرة أيضا متممة بمنتهى اللين إلى درجة لا تصدق. فبعد خروجه من المستشفى خطب يقول : " عفى الله عما سلف !"

في 9/شباط/1960, حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق على ترخيص رسمي لممارسة نشاطه السياسية, غير أن العلاقات بين هذا الحزب وحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم بدأت تتردى تدريجيا بعد ذلك. وكان من جملة أسباب هذا التردى موقف الحكومة والمتطرفين من القوميين العرب من المطالبين الكردية, التي تضمنت الحصول على نوع من الحكم الذاتي. الخلافات تفاقمت بالتدريج من خلال حملة دعائية واسعة شنت ضد الأكراد بحجة أن الأكراد لهم نوايا انفصالية وأن ذلك مما يستوجب محاربتهم, وتمت مناقشت الحكومة والعرب من خلال هذه الحملة الدعائية إلى إستعمال القوة لمواجهة ما سمي " بالنزعات الانفصالية للأكراد ". وأحجمت الحكومة ( حسب رأي الأكراد ) عن إتخاذ خطوات فعالة للحد من تفاقم هذه التطورات, والتي إنتهت بحدوث تحرشات بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبعض عناصره. بالإضافة إلى أن العناصر الإقطاعية باتت تتمتع من جديد بدعم واسع من قبل بعض الدوائر الأوساط الحكومية, كما تم فصل بعض الموظفين الأكراد أو تم إبعادهم إلى المناطق الجنوبية وأعتقل آخرون. وبناءا على هذه التطورات إضطر أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في ك1/1960, إلى ترك بغداد.

لكن في الحقيقة فإن لهذه العملة وجه آخر أيضا. فقد كان للحكومة أيضا ما تقوله حول موقف الأكراد. ففي هذه الفترة تقريبا وصلت رسالة بعثها ملا مصطفى إلى الشيخ أحمد بارزاني, مطالبا تدخله وحضوره إلى بغداد لوقف تدهور العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, بحكم العلاقات الممتازة بين الزعيم عبدالكريم قاسم وشيخ بارزان (الشيخ أحمد). ولم تذكر الرسالة ولا حاملها أية أسباب لتدهور هذه العلاقات, رغم إستفسار الشيخ أحمد الذي قال: لم تكن لبارزان علاقات أفضل مع حكومة بغداد أبدا ونحن حريصون على إستمرارها. وبغية تقصي الحقائق كما سردها البعض سافر الشيخ أحمد بارزاني إلى بغداد وبرفقته شيخ سليمان بارزاني وعزير خادم الشيخ أحمد. وما كادوا يصلون إلى بغداد وإذا بهم يعزلون عن بعضهم في معسكر الوشاش ويجري تحقيق مطول معهم لمدة يومين يتردد خلالها سؤال ملح بإستمرار يقول: " لماذا تريدون قتل الزعيم عبدالكريم قاسم؟! " في الوقت الذي يرد الثلاثة وهم منفصلون عن بعضهم, بأن

شيئا من هذا القبيل لا وجود له فالبارزانيين وفي مقدمتهم الشيخ أحمد موالون للحكومة وبالأخص يحترمون شخص الزعيم عبدالكريم قاسم. ويبدو أن المحققين توصلوا إلى نتيجة قطعية تؤكد بأن لا علاقة لبارزان ولا لشيخها بهذا الأمر على الإطلاق.

جاء اللقاء مع الزعيم عبدالكريم قاسم ليكشف النقاب عن جانب مازال الكثيرون يسعون للتستر عليه. فالزعيم عبدالكريم قاسم إستقبل الشيخ أحمد بارزاني بالإحترام المعهود ولكنه بادر الحديث قائلا: ( شيخ البعض سجنكم وأنا أطلقت سراحكم, البعض منعكم من العودة إلى قراكم أنا منحت لكم حق العودة, البعض هدم بيوتكم أنا أعدت بناء العديد من البيوت, البعض أجبر قسما منكم على مغادرة العراق أنا أعدتهم إلى الوطن. شيخ أنا لم أفعل إلا ما فيه خيركم ). وأخرج بعدها رسالة كانت موجهة إلى السفير البريطاني في بغداد قال عنها بأنها مبعوثة من قبل الأخ الأصغر للشيخ أحمد بارزاني وتتضمن ما يلي: " لو دعمتمونا فإن حياة الزعيم عبدالكريم قاسم لا تساوي سوى 20 فلسا ". ( 20 فلسا كانت في تلك الفترة قيمة رصاصة مسدس). وإستطرد الزعيم عبدالكريم قاسم قائلا: " ليش شيخ ليش "؟! (كلمة ليش باللهجة العامية العراقية تعني لماذا).

المعروف عن الشيخ أحمد شجاعته وقد أثبت ذلك في فترة سجنه وإصدار حكم الإعدام بحقه. لكن هذا القرار لم يغير مطلقا من موقفه, فقد كان يقول: ( لقد قمت بما أملاه الواجب علي ولن أطلب العفو من أحد ). ولكن ربما كانت هذ المقابلة مع رجل في منتهى النزاهة قد أثقلت كاهله بشكل لم يتكرر في حياته أبدا, وتوجب عليه أن يستمع إلى تهمة توجه إلى أخيه لا إلى شخص غريب عنه. إن الموقف كان محرجا للشيخ أحمد إلى حد بعيد.

البارزانيين صدقوا الزعيم عبدالكريم قاسم بحكم تجارب سابقة. أما المنتمون للحزب فلم يصدقوا الزعيم عبدالكريم قاسم ووصفوه بالمجنون, إذ كيف يعقل أن يحدث شيء من هذا القبيل بعد كل ما فعله الزعيم عبدالكريم قاسم لصالح الأخ الأصغر للشيخ أحمد بارزاني. وفي مساء اليوم الذي تمت فيه المقابلة مع الزعيم عبدالكريم قاسم كانت هنالك مأدبة عشاء وكان الشيخ أحمد بارزاني أحد المدعويين إليها وهنالك أشار فؤاد عارف وهو أحد الضباط الأكراد المقربين إلى الزعيم عبدالكريم قاسم إلى هذا الموضوع قائلا, بان الزعيم عبدالكريم قاسم فقد عقله لأنه لا يمكن تصديق ما جاء في الرسالة. وقد إستغل الشيخ أحمد بارزاني هذه الفرصة وإستفسر من فؤاد عارف ثلاث مرات على التوالي طالبا منه أن يكرر ما يقوله الزعيم عبدالكريم قاسم حول هذا الموضوع, وأراد بذلك أن يطلع الحاضرون على حصل. الحقيقة أن موقف المنتمين إلى ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من الموضوع يعود لأسباب ثلاث وهي: البعض كان يجهل أسلوب تعامل رئيس الحزب ولم يفهمه إلا بعد فوات الأوان وهذا ما إعترف به حمزه عبدالله. أما البعض الآخر فقد أثر السكوت حرصا على مصالحه خوفا

من الطرد والإقصاء وقد لمسوا ذلك جميعا مع سكرتير الحزب حمزه عبدالله. وكان قسم آخر منهم شريكا في العملية لذا لزم الصمت.

ومهما كان الأمر فوسائل الإعلام الحكومية باتت تتحدث عما أسمته " بناكر الجميل " بينما لجأ الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق إلى وصف الزعيم عبدالكريم قاسم " بالدكتاتور".

وفي 6/2/1960, سافر ملا مصطفى إلى موسكو إستجابة لدعوة رسمية وجهت إليه, إلتقى خلالها هنالك ببعض المسؤولين السوفيت, ولا يعرف لحد الآن عما دار هنالك من حديث, الأمر الذي تكرر بإستمرار فلا أحد يطلع على مخططاته بالكامل أبدا. ولدى عودته من هذه الزيارة في ك/2/1961, كانت السلطات الحكومية قد قررت عدم السماح له في السكن في المنزل الذي كان قد خصص له سابقا, إلى جانب بعض الإجراءات الأخرى, فعاد في الخفاء إلى منطقة بارزان!

بتأريخ 17/2/1961, كتبت جريدة " الثورة ", مقالا تدعوا فيه إلى " صهر الشعب الكردي ". تسبب هذا التطور في توليد سلسلة من ردود الفعل من عدة جهات, بما في ذلك من قبل مجموعة من الساسة العرب, الذين أدانوا هذا الإتجاه المحرض على إختلاق الخلافات. إلا أن الإتجاه المتطرف طغى في نهاية المطاف بشكل تدريجي, ليسيطر على سير الأحداث, إلى درجة بات الزعيم عبدالكريم - وهو المعروف بمواقفه المعتدلة من حيث الجوهر - يراعيها ويتحدث في عدة خطب له, زعم فيها بأن الأكراد عرب بالأصل!

وردت جريدة " خه بات = النضال " لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق تقول في مقال نشر بتاريخ 22/آذار/1ذ961, تحت عنوان : " محاولات صهر القومية الكردية ونتائجها الحتمية " : ( إن القومية الكردية حقيقة تاريخية صلدة تتحطم عليها المحاولات الإجرامية كلها من إدماجية وإلحاقية وغيرها من محاولات الإستعمار في الماضي والفاشيست في الوقت الحاضر ... إن السياسة القائمة على السعي لدمج الشعوب وصهرها ... سياسة هتلر وموسوليني ... وغيرهما, والتي أدانتها الإنسانية كلها وإستنكرتها إرادة شعوب العالم قاطبة, والتي تتناقض مع سير التطور الإنساني ومع إرادة الشعوب ومتطلبات تطورها وتقدمها لن يكتب لها النجاح بعد اليوم قطعا ... ). وإستطردت الجريدة في ردها على النتائج التي سيولدها إنتهاج مثل هذه السياسة تقول: ( 1- إن ممارسة سياسة الصهر والإدماج تثير البغضاء والعداوات وتنسف الوحدة الوطنية, فلا يمكن أن يبقى الأكراد حريصين على وحدة لا تجلب لهم غير العبودية والحرمان من الحقوق القومية وإنكار قوميتهم, ولا تجلب لهم إلا النار والحديد والقيود والسجون. 2- إن هذه السياسة ... تجلب الكوارث والويلات والحروب الأهلية للدولة التي تمارسها, مما يلحق بها أعظم الأضرار المادية والمعنوية ... 3- إن شعب الدولة التي تمارس هذه السياسة سيبقى رازحا تحت نير العبودية وأثقال الضرائب الباهضة ويبقى محروما من الحقوق

والحريات الديمقراطية. فالشعب الذي يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا ... إن الإخلاص للوحدة الوطنية وللأخوة العربية الكردية يكمن في شجب محاولات التحريض للقضاء على القومية الكردية ...). وفي أواخر آذار/1961, أغلقت السلطات الحكومية جريدة " خه بات ".

في أيار/1961, حاول الزعيم عبدالكريم قاسم ضم الكويت إلى العراق. وأتذكر شخصيا بأن البعض ذكر لي في الستينات إلى أن الزعيم عبدالكريم قاسم كان قد لمح إلى بعض زائريه من الأكراد, إلى أن مشكلة النفط هي العائق الأكبر لإيجاد حلول توافقية للمسألة الكردية, لأن أغلب واردات العراق تأتي من النفط, وأغلب آبار النفط موجودة (في تلك الفترة) في المناطق الكردية. فلو تم العثور على مصادر نفطية عربية أيضا فسيكون إيجاد الحلول التوافقية أيسر.

وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كان قد قرر في أبريل/1961, عدم اللجوء إلى الكفاح المسلح, إلا أنه قدم بتاريخ 30/تموز/1961, مذكرة إلى الحكومة العراقية حول خطورة الوضع السائد في كردستان. ومن بين النقاط التي ورد ذكرها في المذكرة جاء ما يلي:

( سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة اللواء الركن عبدالكرم قاسم المحترم.

لا يخفى على أحد أن الشعب الكردي قد إندمج في الثورة منذ إعلانها ... صحيح أن الشعب الكردي قد تمتع بعض الوقت بالحقوق الديمقراطية, التي أطلقتها الثورة للشعب العراقي, غير أن ذلك لم يدم. كما أن أثر الانتكاسة التي أصابت الديمقراطية في البلاد قد كان مضاعفا فيما يتعلق بالشعب الكردي, الذي أصبح يشعر بأنه ليس محروما من حقوقه القومية فقط, بل وأنه مستهدف إلى حملة إضطهاد قومي شديد. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر فيما يلي بعض مظاهر سياسة الإضطهاد القومي المتبعة ضد الشعب الكردي في العراق:

1-تجميد المادة الثالثة من الدستور تجميدا تاما ... 2- تجميد أعمال المديرية العامة للدراسات الكردية ... 3- حرمان الطالب الكردي من التدريس بلغته القومية ... 4- إهمال إستعمال اللغة الكردية كلغة رسمية في الدوائر الحكومية ... 5- عدم تعيين الموظفين الأكراد في كردستان ... 6- نقل وإبعاد الأكراد إلى جنوب العراق ... 7- عدم تخصيص أية حصة من المشاريع الصناعية والعمرانية والزراعية وغيرها من مشاريع الخطة الإقتصادية للألوية الكردية ... 8- التشديد في قبول الطلاب الأكراد بصورة عامة في الكلية العسكرية ... 9- إحتضان بعض أجهزة الحكومة للإقطاعيين الأكراد الموالين للإستعمار, خدم نوري السعيد ... 10- تقدير بعض أجهزة الدولة للموظفين الذين يثبتون معاداتهم للقومية الكردية ... 11- إضطهاد حزبنا الديمقراطي الكردستاني/العراق, طليعة الشعب الكردي ... 12- مكافحة الصحافة الكردية وغلق الصحف والمجلات الصادرة باللغة الكردية ... 13-

الوقوف موقف المتفرج من الصحف والمجلات الداعية إلى صهر الشعب الكردي ... 14- إهانة الشعب الكردي بوصف ثوراته ... بأنها من وحي الإستعمار وبتحريض منه ليس إلا ... 15- عدم الإهتمام بشعور الشعب الكردي وكرامته ... 16- إتباع سياسة فرق تسد الإستعمارية ... والتي من مظاهرها ... نقل إخواننا العرب إلى كردستان والأكراد إلى الجنوب وإستخدامهم في قمع الإضرابات التي يقوم بها الأهليون ... 17- توقيف وإبعاد وحجز الوطنيين الأكراد ... 18- التفريق بين العرب والأكراد حتى فيما يتعلق بإطلاق سراح الموقوفين والمبعدين ... 19- سكوت الحكومة عن الإعتداءات التي وقعت على الأكراد في كركوك خاصة ... وقد ذهبت المراجعات والشكاوي في جميع الحالات أدراج الرياح شأنها في ذلك شأن مثيلاتها عند إعتداء هذه العصابات ... إن الإستمرار في هذه السياسة التي ذكرنا بعض مظاهرها فيما تقدم ودعمها بالتحشدات العسكرية والأعمال الإستفزازية, يهدد البلاد بخطر نشوب حرب أهلية لا يربح من ورائها إلا الإستعمار ...

المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق

1961/7/30

وبغية إيجاد حل للأزمة إقترح الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ما يلي: إنسحاب وحدات الجيش إلى مقراتها الأصلية, ومحاسبة الموظفين الذين تسببوا في خلق الفوضى والإضطرابات. إعادة الموظفين الأكراد المنقولين إلى جنوب العراق, إلى كردستان. تطبيق وتحقيق الإتحاد العربي الكردي وفق روح الدستور. قطع دابر ممارسة التمييز العنصري ضد الأكراد. محاربة البطالة من خلال تطبيق مشاريع الإنماء والبناء والمصانع في كردستان ...

وفي 6/أيلول/1961, دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى إضراب عام, الأمر الذي تم تطبيقه من جانب قطاعات واسعة من الجماهير الكردية.

بدأت على الجانب الكردي تتشكل وحدات مسلحة في أواخر آب/1961, ولكن دوافعها بقيت إجمالاً مبهمة في مناطق عديدة. كما دعى حزب " كازيك " إلى خوض حرب العصابات في الوقت الذي رفض فيه الحزب الشيوعي العراقي فكرة الإقدام على مثل هذه الخطوات.

ومهما يكن فإن أغلب المصادر تشير إلى أن الرصاصات الأولى إنطلقت في كردستان الجنوبية/العراق بتاريخ 11/أيلول/1961, بشكل متبادل بين بعض الأكراد المسلحين والسلطات الحكومية. وبذلك بدأت حرب أهلية مازال أوارها يشتعل حتى يومنا هذا, بإستثناء بعض فترات الهدوء النسبي والمفاوضات التكتيكية الشكلية مخلفة الموت والدمار والتشرد.

إستنادا إلى ما أورده حسن عارفا (أرفع) فإن الشيخ أحمد بارزاني إتخذ موقف الحياد من الأزمة المتصاعدة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين الحكومة العراقية. لكن ربما كان الأصح أن نقول بأنه بذل جهودا كبيرة لكي يبقى على الحياد, لأنه وجد نفسه في عام 1961 و عام 1963, مجبرا على اللجوء إلى إستخدام القوة المسلحة لضمان موقفه المحايد. أما مسألة عملية السعي الحثيث إلى توريثه بهذه الصراعات والخلافات المبهمة, الأمر يصعب إستجلاء كافة أبعاده وخلفياته. فمنذ الهزيمة التي منيت بها جمهورية مهباد وما رافق ذلك من أحداث مؤسفة ومن بينها إضطرار البارزانيين مرة أخرى لخوض غمار الحرب ضد الجيش الإيراني على إنفراد بعد أن تخلى الجميع عنهم مجددا, كما حصل ذلك في العراق قبلها بسنتين. لذا كان هم الشيخ أحمد أن يعود إلى منطقة بارزان ليضمن لنفسه وللبارزانيين حياتا إعتيادية وحسب, بعيدا عن أساليب السياسة الملتوية وما يرافق ذلك من نفاق جلي وخيانات متكررة. ورغم أن الشيخ أحمد لم يكن على إستعداد حتى وهو في غرفة الإعدام بانتظار تنفيذ الحكم الذي طال به الأمد وبقي بعدها سجيناً لمدة 11/عاما, أن يتنازل بأية صورة للحكومة العراقية العميلة, لكن مع ذلك فإن الخبرة التي تجمعت لديه عبر هذه الأحداث الدرامية المتعاقبة عززت لديه فكرة وقرار العودة إلى بارزان وإتخاذ موقف محايد من الأحداث السياسية قدر الإمكان.

وبعد أن أطلق سراح الشيخ أحمد بارزاني من السجن من قبل حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم بعد نجاح ثورة تموز/1958, كان من الطبيعي أن تحتل فكرة العودة إلى بارزان والبقاء على الحياد مركز الصدارة في مواقفه, فقد رفض أن يقاتل ضد الكرد ولكنه رفض بإصرار أن يقاتل ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم أيضا. لا بل أنه حاول مرارا أن يسهم في إيجاد تسوية للخلافات الموجودة سواء بين حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم والأكراد أو بين الأجنحة الكردية التي تحارت فيما بينها في أوقات لاحقة. غير أن هذه الخلافات كانت في الغالب معقدة وكبيرة وتفتقر إلى النوايا الحسنة في الغالب على الأقل من قبل بعض الأطراف, لذا تعذر إيجاد تسوية حقيقية مستديمة ومرضية لجميع الأطراف. فإذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يشكو من مواقف الزعيم عبدالكريم قاسم وقد تم التلميح إلى بعضها فيما سبق, فإن الزعيم عبدالكريم قاسم كان يشكو بدوره من تصرفات هذا الحزب بما في ذلك رئيس الحزب ملا مصطفى وسبق لنا وأن أشرنا إلى ذلك بإختصار كذلك.

كان الزعيم عبدالكريم قاسم يرى بأن على الأكراد أن يتحلوا بالصبر ريثما تتم حل المسائل الهامة التي كانت في نظرة تحضى بالأولوية كمسألة ضم الكويت إلى العراق وما عدى ذلك فإن بقية الأمور ستعود إلى نصابها بالتدريج. أما الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فكان ينطلق من أسس فكرية معاكسة تماما ويعتبر أن المسألة الكردية يجب أن تحتل مركز الصدارة والأولوية, تماما كما كان حزب البعث

يفعل مع شعارات الوحدة الزائفة التي يرفعها بوجه الزعيم عبدالكريم قاسم. ( يرجى مقارنة هذه المواقف من حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم ومواقف نفس الحزب من حكومة البعث في السبعينيات )!

كان الشيخ أحمد البارزاني ( على الأرجح بسبب العلاقات الودية التي تربطه مع الزعيم عبدالكريم قاسم ) يسعى جاهدا أن يتجنب وأن يتجاهل أعمال الإستفزاز التي يتعرض لها، والتي كانت تستهدف إثارة الأكراد بصورة عامة والبارزانيين بصورة خاصة ضد الحكومة بغية خلق الفتنة. لكن في تموز/1961، تعذر على البارزانيين ممارسة المزيد من الصبر والسكوت عن التجاوزات التي تعرضوا لها فترة طويلة.

ففي هذه الفترة هاجمت بعض العناصر التابعة إلى أغوات/إقطاعيين الريكان محرضة ومدعومة من قبل بعض أغوات الزبيبار، واحدة من قرى البارزانيين في غرب منطقة بارزان. وأسفر الهجوم الليلي عن مقتل بعض النساء والأطفال ونهب ماشية القرية.

لقد نفذ الريكانييون – عشيرة تقطن غرب بارزان – عملية السطو هذه بالتعاون مع اغوات الزبيبار وهذه الحقيقة لا يرقى إليها شك، لكن الطبيعة المفاجئة ودون سابق إنذار وإنعدام دافع أو باعث ملموس لأعمال الشغب التي مارسوها تثبت بشكل لا يقبل التأويل والشك، بأن أطرافا خارجية والتي آثرت أن تبقى متخفية خلف الستار، كانت هي المحرضة، على الرغم من صعوبة إمكانية كشف النقاب عن هوية هذه الجهات ودوافعها الحقيقية بشكل قطعي وواضح. لكن على الرغم من الغموض الذي لف الحادث، فمن الثابت بأن السلطات الحكومية سكتت عن الحادث ولم تحرك ساكنا!

كان الشيخ أحمد بارزاني يقضي في هذه الفترة – كأولف الناس الآخرين جزءا من فترة الصيف الحارة في مصيف " به ره كرا " الأمر الذي جرت عليه العادة في مناطق كردستان الجبلية – وفوجئ ككل البارزانيين بأبناء السطو المباغت وهذا التطور التصعيدي للإستفزازات. ففي مثل هذه الحالات لا يستطيع أي شخص كان أن يجازف ببساطة ويلتزم الصمت والسكوت ويتجاهل الأمر وكأنه لم يحدث، وإلا فإن بقية الأغوات والإقطاعيين في المناطق الأخرى المجاورة سيعتبرون هذا الموقف دليل ضعف وليس دليل حكمة وأناة وبعد نظر. وهذا يعني بأن على المرء أن يحسب لعمليات سطو جديدة مشابهة بشكل جدي، وهو ما حصل بالفعل بعد فترة قصيرة.

هنا يستحسن أن نذكر، بأن كل الحكام الأجانب على إختلاف هوياتهم (ترك، فرس وعرب وبريطانيين) في كردستان، يستغلون هذه الأوضاع والحروب الداخلية لصالحهم وذلك منذ قرون. فهم يستغلون مثل هذه الصراعات المحلية، بل ويشجعونها، بشرط أن يكون التخطيط لإختلاق مثل هذه الصراعات ضامنا في النهاية وفي آخر المطاف على أن لا يتواجد أي منتصر، بل أن يجري إضعاف جميع الأطراف بالتدرج وتعمق خلافاتهم ليتم دحرهم جميعا في النهاية. ذلك لأن من المحتمل أن تؤدي هذه الحروب

المحلية الصغيرة بشكل مباشر أو غير مباشر في النهاية إلى توحيد القبائل والجماعات الكردية فيما لو استطاع أحد الأطراف أن يواصل إنتصاراته, الأمر الذي سيعزز من مركزه ومكانته بالتالي, وهو ما يأباه ويرفضه جميع الحكام الأجانب ويحاربونه بشتى الطرق والأساليب المتاحة لهم.

هكذا نجد بأن الشيخ أحمد بارزاني أجبر بحكم هذه الأحداث المفروضة عليه على إتخاذ موقف دفاعي تضمن إتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التطورات وخير الدفاع الهجوم, على الرغم من أن البارزانيين لم يكونوا في يوم من الأيام أضعف وأكثر هزالا من الناحية العسكرية, فقد كانوا يعانون بكل وضوح من نقص الأسلحة بالقياس إلى العشائر المجاورة الموالية للإقطاعيين, الذين توارثوا العمالة للأجنبي. كان بحوزة البارزانيين (500) بندقية قديمة سبق لهم وأن إستلموها من حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم, في حين أن العشائر المجاورة كانت تملك كلها وعلى إنفراد ما يزيد عن هذا العدد, ناهيك عن قوتهم مجتمعين.

وهكذا توجه البارزانيون رغم حراجه موقفهم العسكري نحو ريكان, ولم يبق في منطقة بارزان ذاتها إلا عدد قليل من المسلحين من باب الإحتياط أو على الأغلب بسبب المرض, في حين إتتحق عدد لا بأس به من غير المسلحين بالوحدات المقاتلة التي توجهت نحو ريكان الواقعة غرب بارزان من أجل التعويض عن الخسائر الذاتية المحتملة بشكل فوري, وفتح أبواب ومجالات إستثمار النصر في حالات الحصول على أسلحة جديدة من خلال خسائر وهزيمة العدو والحصول على أسلحته.

لكن مقاومة العناصر الموالية للإقطاعيين الريكانيين لم يطل أمدها فعلى الباغي تدور الدوائر, بالأخص بعد مقتل أحد قادتهم العسكريين " طيار ". إذ أن الإشتباكات إنتهت بنصر ساحق ومبين للمقاتلين البارزانيين, خلال أيام.

غير أنه وقبل إنتهاء هذه المعارك لصالح المقاتلين البارزانيين, حدث إعتداء جديد في منطقة " نزار " في الجزء الجنوبي من منطقة بارزان والمجاورة لزيبار. فقد تعرضت قرية " هه رن " بشكل مباغت وبطريقة مشابهة لهجوم الريكانيين السابق, الأمر الذي يثبت قطعا وجود تواطؤ مسبق. كان الإعتداء الأخير مخططا من قبل أغوات الزيبار وقد نفذوه, ربما للتخفيف عن الريكانيين الذين باتوا يواجهون الهزيمة الساحقة. والمعروف عن أغوات الزيبار دورهم الخياني المتوارث إزاء كل حركات التحرر الكردية منذ أجيال. لقد تعرضت قرية " هه رن " إلى حصار محكم من قبل (70) مسلح, وإستمر الحصار من الصباح وحتى العصر مصحوبا برشقات نارية بين الآونة والأخرى وكان على (3-4) مقاتل بارزاني أن يقاموا عمليات الهجوم والحصار المعادية المفروضة عليهم بشكل مباغت. هذا ولم تكن هنالك قوات إحتياطية في المناطق البارزانية المجاورة لتتحرك بإتجاه " هه رن " لمساعدة المحاصرين لإنعدام الأسلحة بالإضافة إلى وجوب إتخاذ الحيطة والحذر من قبل البارزانيين لإحتمال

حدوث أعمال عدوانية في مناطق أخرى أيضا. لكن حدث وأن كان أحد المقاتلين البارزانيين المعروفين ببسالتهم " ساكو كانيالنجي " , قد اضطر للبقاء في منزله في " بلي " لمرض ألم به, الأمر الذي حال دون مشاركته في عملية تأديب المتجاوزين الريكانيين, والذي قرر رغم تردي حالته الصحية أن يذهب لنجدة المحاصرين في " هه رن " مستصحا معه أحد أقاربه.

أفلح " ساكو كانيالنجي " بالفعل في تشتيت شمل المغيرين بل و طاردهم حتى داخل مناطقهم التي يسيطر عليها أغوات الزيبار. لكن " ساكو كانيالنجي " جرح للمرة الرابعة عشر في حياته المليئة بالتضحية والفداء والبسالة المنقطعة النظير, كما أن هذه الغارة تسببت في إصابة بعض سكان قرية " هه رن " بجروح. وحين بلغ الشيخ أحمد بارزاني خبر إصابة " ساكو كانيالنجي " بجروح مرة أخرى, قال الشيخ أحمد بارزاني: ( ساكو لن يقتل برصاصة بل أن موته سيكون موتا طبيعيا ), وهذا ما حصل. الحقيقة أن خطة " ساكو كانيالنجي " كانت بسيطة للغاية أثناء هجومه على مواقع المعتدين, فقد كان أثناء الذهاب يطلق بين حين وآخر أثناء الذهاب رصاصة في الهواء, وقد اعتبر الخصوم كل طلقة مقاتلا بارزانيا يسعى حثيثا لنجدة قرية " هه رن"!

ورغم كل هذه الأحداث لم تحرك السلطات الحكومية ساكنا لردع المعتدين وإكتفت بدور المتفرج من هذه الإعتداءات رغم تبليغها بأمر الإعتداءات! إن هذا الإنتصار العسكري الصغير والحاسم في ذات الوقت يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى إلى طبيعة وأخلاق المقاتلين البارزانيين وشجاعتهم المعروفة ودرائتهم وخبرتهم بشؤون القتال, إلى جانب رفضهم لقبول الظلم أو السكوت عن الجور والعدوان, وتلك حقيقة تجسدت في موقف المقاتل " ساكو كانيالنجي " , الذي كان لخدعته العسكرية دور حاسم في المعركة و " الحرب خدعة " , كما جاء في الحديث الشريف.

وبعد عدة أيام من هذه الأحداث وصل إلى بارزان مبعوث من قبل الشيخ أحمد بارزاني يحمل أمرا من الشيخ أحمد بارزاني يعين بموجبها " شيخ سليمان بارزاني " مسؤولا عن العمليات العسكرية في جبهة الزيبار, على أن يكون الهدف تلقين أغوات الزيبار درسا لا ينسوه أبدا, وأن تحول هذه العمليات دون قدرة هذه الفئة الباغية على الإقدام على أية أعمال تخريبية في المستقبل. وعلى أثر هذه التطورات توافدت بالتدريج بعض المجموعات المسلحة من المقاتلين البارزانيين إلى منطقة " نزار ". في الوقت الذي كان المحاربون البارزانيون قد بلغوا أهدافهم العسكرية في منطقة ريكان وقضوا على آخر مقاومة لأغوات الريكان فيها, الأمر الذي حرر طاقات عسكرية أخرى استطاعت أن تتوجه إلى منطقة الزيبار من جهة الغرب. مني أغوات الزيبار بهزيمة ساحقة خلال فترة قصيرة جدا من الزمن لم تبلغ حتى مدة تساوي مدة مقاومة أغوات الريكان. ولأذ أغوات الزيبار بالفرار إلى الموصل, التي سبق لهم وأن حصلوا فيها خلال مختلف العهود وعلى الدوام على الدعم والمساندة من قوات الإحتلال الأجنبي والحكام الأجانب على إختلاف هوياتهم : تركيا, بريطانيين أو عربا رجعيين, وحاولوا من هنالك ومن

جديد تحريض السلطات الحكومية ضد بارزان. كانت السلطات الحكومية وبتأثير من التيارات المتطرفة والشوفينية وتحريض الدعاية الإعلامية في الصحافة, والداعية إلى صهر الشعب الكردي, تواجه ضغوطا تحرض على محاربة الأكراد. وتلك حقيقة سبق لها وأن تجلت من خلال الإجراءات التي أتخذت ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق على سبيل المثال.

وفي هذه المرحلة التي دحر فيها البارزانيون المعتدين رغم ترك الحكومة للحبل على الغارب وإكتفائها بموقف المتفرج, لكنها بدأت بالتحرك الآن مهددة بإتخاذ الإجراءات العسكرية, والتي أتخذت بالفعل فيما بعد. فقد حلقت في البداية بعض الطائرات المقاتلة العراقية في سماء بارزان خارقة جدار الصوت, ثم أعقبها قصف التلال المحيطة ببارزان. وفي 16/ك/1961, تم قصف بارزان ذاتها من الجو. وتساعد القصف الجوي بالتدريج في الفترات اللاحقة مع إستمرار الإشتباكات العسكرية. كما باشر الجيش العراقي بالإشتراك في المعارك ضد البارزانيين, الأمر الذي ولد المواجهة المباشرة بين الأكراد والسلطات الحكومية من جديد, وهو ما سعى البارزانيون لتجنبه.

أصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا بتاريخ 22/أب/1961, حول هذه التطورات جاء فيه: ( ... خلال الشهر المنصرم, تعرض الدوسكييون والبارزانييون إلى عدوان مسلح من قبل الريكانيين والزيباريين, ذهب فيه عشرات الضحايا الأبرياء, وبقيت الحكومة في موقف المتفرج, مما أجبر الدوسكيين والبارزانيين على الإعتماد على أنفسهم في الدفاع عن أمنهم وممتلكاتهم. وعند إذن فقط تكاثرت البرقيات الرسمية تحرض وتهدد بالويل والثبور. وتحركت الحكومة لتجري إستعدادات عسكرية واسعة ليس غرضها تأديب المعتدين من ببادق الإستعمار, بل للإنتصار لهم وتهديد ضحايا العدوان المسالمين والمخلصين للحكم في البلاد.

إن الإستعدادات والتحركات العسكرية, التي قامت بها الحكومة والموجهة ضد المواطنين البارزانيين قد أثارت قلقا لدى القوى الديمقراطية الحريصة على وحدة الصف الوطني ضد الإستعمار, نظرا لما يتمتع به البارزانييون من عطف وتقدير الجماهير الشعبية العربية والكردية على حد سواء.

ومما يؤكد إستهانة وإستهتار الحكومة بمصالح الوطن إقدامها على تسيير قطعاتها العسكرية ضد المواطنين بينما يستمر تهديد الجيوش الإستعمارية لإنتزاع حقوق العراق السليبية ...

إن توقف الحكومة عن إضطهاد القوى الديمقراطية والوطنية في كردستان وفي أنحاء البلاد الأخرى وإطلاق سراح الموقوفين والمحكومين الوطنيين وتطمين الحقوق والحريات الديمقراطية, بما في ذلك الحقوق القومية للشعب الكردي ... والكف عن إسناد الإقطاعيين والأغوات ضد جماهير الفلاحين وإلغاء ضريبة الأرض ...

إن الإستجابة لهذه المطالب الشعبية العادلة, التي هي من صميم السياسة الديمقراطية الوطنية يجتذب حتما جماهير الشعب الكردي للكفاح المشترك ضد الإستعمار ... وبمثل هذه السياسة فقط تستطيع الحكومة أن تقوي مركزها في المفاوضات النفطية من أجل إنتزاع حقوقنا العادلة ...).

لكن من المستبعد أن يكون لمثل هذه النداءات المخلصة والتي نقلت الحقائق المطلقة والمجردة أي تأثير على سياسة الحكومة العراقية الواقعة تحت تأثير تيار شوفيني, أو أن تؤدي إلى تغيير هذه السياسة, بالأخص عندما نعلم بأن الحزب الشيوعي العراقي بدوره كان غير مرغوب فيه من قبل بعض الدوائر داخل صفوف السلطة الحاكمة. ففي مؤتمر صحفي عقد في 23/أيلول/1961, قال الزعيم عبدالكريم قاسم, بأن " ملا مصطفى " , " جاسوس إمبريالي قديم ". كما إتهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بدعم الحركة الكردية. وأضاف بأنه سيقضي على تمرد " قطاع الطرق واللصوص " , خلال سبعة أيام.

أما الشيخ أحمد بارزاني, فإنه سعى لتجنب التورط المتزايد في هذه الصراعات السياسية والإشتباكات العسكرية مع الحكومة, ولم تحدث في الواقع معركة فاصلة كبيرة بين البارزانيين وقوات الجيش العراقي, وبذلك بقي باب التفاوض مفتوحا من الناحية العملية. لقد أبدى الشيخ أحمد البارزاني وبإستمرار إستعداده للتعاون على أسس بناءة من أجل تسوية الخلافات مع حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, وبالنتيجة تم الإتفاق على وقف إطلاق النار حيث دخلت وحدات من الجيش العراقي إلى بارزان و ميركه سور بدون قتال. وفي المكانين تجلى الإنفصام الشخصي الكامل لمواقف الحكومة العراقية, ففي بارزان حيث تواجد أمر اللواء حسن عبود, الذي بذل جهودا مشكورة للتقليل من تردي الأوضاع قدر الإمكان, أما أمر اللواء في ميركه سور فقد كان على العكس يريد إشعال نار الفتنة وأن يزيدها ضراما, ويخلق من المشاكل المزيد, بدل تحجيمها.

مع مجيء القوات العراقية إلى بارزان رافقه مجيء قوات المرتزقة " الجحوش " من أغوات الزبيبار وغيرهم, الذين وكعادتهم في السابق يستهدفون نهب قرى البارزانيين كما هي حال كل القوات المرتزقة في العالم. وبالنتيجة أحرقت قرى البارزانيين في "نزار و به روش", ونهبت ممتلكات البارزانيين المنقولة. أما بارزان ذاتها فقد أنقذت من النهب بفضل تدخل أمر اللواء حسن عبود, الذي كان له موقف إنساني مشهود, وما زال البارزانيون يذكرونه بالخير. وهناك مثال يظهر إلتباس الظروف وصعوبة إتخاذ القرارات, فحين أراد أغوات الزبيبار نهب القرى الواقعة غرب بارزان سأل هؤلاء ضباط الجيش عن موقفهم, وعما إذا كانوا يقفون في صف المرتزقة النهائيين أم أنهم سيسمحون للبارزانيين ممارسة حق الدفاع عن النفس؟ فأجاب ضباط الجيش بأن للبارزانيين حق الدفاع عن النفس. وفي هذه الأثناء كان بعض المرتزقة قد نهبوا بعض الأموال المنقولة وعبروا النهر متوجهين إلى منطقة زبيبار, فطاردهم البارزانيون بدون سلاح وتمكنوا من أن يستعيدوا الأموال المنهوبة, وحدث وأن تواجد أحد مصوري

الجيش فالتقط صورة غريبة لهذه الواقعة. وحين تبجح المرتزقة قائلين بأنهم قادرون على دحر البارزانيين لكن الحكومة تمنعهم لكن أمر اللواء حسن عبود رد قائلا: العكس هو الصحيح فأنتم تثيرون المشاكل وتسعون بعدها لتوريط الحكومة لتدعمكم.

ومما لا ريب فيه أن البارزانيين ما كانوا يتوقعون حصول هذا الدمار إلا بعد وقوع المحذور, وإلا ربما أثروا مواصلة القتال بكل تصميم حتى ضد القوات الحكومية التابعة للزعيم عبدالكريم قاسم, لكن لم تعد في اليد حيلة. ولذا نجد الشيخ أحمد يواصل المساعي للتقليل من الخسائر كاضما الغيظ ومتحليا بالصبر بشكل غير قابل للوصف, إلى جانب ثقة البارزانيين اللامحدودة بقيادته الحكيمة, فقد واصل البارزانيون التمسك بالإتفاقية رغم الخسائر الكبيرة, فقد تم إحراق ثلث القرى البارزانية تقريبا. جاء خرق الإتفاقية على يد البارزانيين مرة واحدة فقط وذلك حين واصل " رشيد لولان " إستفزازة للبارزانيين في شرق منطقة بارزان مدعوما من قبل الحكومة والذي أراد هو الآخر أن ينهب ما تبقى من قرى البارزانيين وأن يحرقها خارقا بذلك إتفاقية وقف إطلاق النار فأعلم الشيخ أحمد بارزاني أمر اللواء في ميركه سور طالبا وقف القتال. لكن أمر اللواء كان قد جبل من طينة تختلف عن الطينة التي جبل منها حسن عبود, فزعم " بأنه لا يوجد قتال وما هو غير موجود لا يمكن إيقافه "! ولم تجدي محاولات الشيخ أحمد بارزاني بإقناعه بالعدول عن موقفه الخاطيء, لذا أمر الشيخ أحمد البارزانيين بصد الهجوم وضرب المعتدين بكل ما أوتوا من قوة. وبعد مدة يبديوا أن أخبار الهزائم المتلاحقة وصلت إلى أمر اللواء المتعجرف فجاء يطلب من الشيخ أحمد بارزاني أن يوقف القتال. فقال له الشيخ أنت قلت لا يوجد قتال وما لا يوجد لا يمكن وقفه, فكيف يمكن أن نوقف شيئا غير موجود؟ فإضطر أمر اللواء إلى الإعتراف بوجود المعارك ورجى الشيخ أن يوقفها, فرد الشيخ هل توقفونها إذا أوقفناها؟ فوعد أمر اللواء بوقفها, وبذلك أصدر الشيخ أحمد أوامره إلى البارزانيين بوقف القتال.

من هذين النموذجين نجد بأن المواقف حتى داخل الحكومة لم تكن موحدة فبعضهم كان يكره مقاتلة البارزانيين ويدرك بأنهم على حق لأنهم يدافعون عن أنفسهم فقط, لكن إلى جانب هؤلاء كان هنالك من يريد تأجيل الخلافات قدر المستطاع. وللأسف ساد إنقسام مشابه تماما صفوف الأكراد أيضا, بين مشجع للشغب وبين ساعي لقطع دابرها. لذا ومع كل هذه المواقف العقلانية لشيخ بارزان والهادفة إلى حقن الدماء عبر العمل الجاد لتجنب إثارة صراع دموي مع حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم التي كان ينظر إليها بشكل يختلف عن بقية الحكومات العراقية وكان يعتبر الحرب معها حربا غير عادلة فأثر تجنب المواجهة, ومع ذلك إعتبرت بعض الدوائر هذا الموقف وكأنه إنتصار كبير للحكومة على البارزانيين!

هنا يطرح سؤال نفسه بالحاح: هل كان الشيخ أحمد وحيدا في موقفه الداعي إلى تجنب خوض الحرب ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, أم أن كان هنالك آخرون لهم تقييم مشابه؟ لقد أشرنا إلى أن منتسبي

الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يتجنبون الإفصاح عن آرائهم لأسباب مختلفة, لذا كان لزاما أن تتقضي عقود ليدلي أحدهم ولو بشكل عرضي عن رأيه بهذا الصدد. فقد توسط البعض بين الفصائل الكردية التي طالما تقاتلت مخلفة آلاف القتلى في النهاية وعلى وجه الخصوص جاء التوسط حول مقتل الكثيرين في موقعة ما عرف بـ " بشت آشان ". لذا حين سؤل أحدهم عن هذه الواقعة أجاب: " ما حصل في بشت آشان كان جريمة كبرى تكاد تصل في مستواها إلى جريمة حمل السلاح بوجه الزعيم عبدالكريم قاسم!" من هنا لنا أن نسأل متى سيستطيع الرأي العام الإطلاع على الحقائق ومتى سيكشف الساسة عن التستر عليها لأسباب إنتهازية ؟

ومهما كان فإن الإتفاقات بصورها المتعددة مع السلطات العراقية أدت في النهاية إلى ترك البارزانيين لحالهم, إذ تم سحب الوحدات العسكرية من منطقة بارزان فيما بعد, وسلم البارزانيون البنادق التي إستلموها في السابق من الحكومة وعددها (500). وقد إقترح الزعيم عبدالكريم قاسم على الشيخ أحمد بارزاني تقديم تعويضات عن الخسائر التي سببتها الإشتباكات في قرى البارزانيين وما خلفه القصف الجوي ونهب قوات المرتزقة. إلا أن الشيخ أحمد رفض قبول أية تعويضات. ولا بد أن نذكر هنا بأن القرى البارزانية لم تكن الوحيدة التي تعرضت إلى التخريب بسبب الأحداث, بل أن الكثير من القرى الكردية واجه نفس المصير, إما لأنهم كانوا متعاطفين مع البارزانيين, أو أن الحكومة إعتقدت بأن هذا التعاطف موجود, وفي بعض الحالات تعرضت القرى للهدم حين خمنت السلطات الحكومية بأنها تأوي المقاتلين الأكراد. وهكذا إعترفت الحكومة العراقية بحياد البارزانيين.

### 500 مقاتل بارزاني:

بعد هذه الأحداث ترك ملا مصطفى منطقة بارزان ورافقه حوالي 500 مقاتل بارزاني متجه نحو المثلث الحدودي مع سوريا وتركيا, في الوقت الذي كانت فيه أجهزة الدعاية الحكومية تنشر أنباء القضاء على المقاومة الكردية. وفي موضع قريب من الحدود السورية – التركية المتاخمة للعراق ( وصفتها أجهزة الإعلام العراقية " بميل مربع واحد " ), عقد إجتماع بين هذه القوة البارزانية الصغيرة, لبحث الأوضاع القائمة وما يجب القيام به لمواجهةها. إقترح ملا مصطفى, رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق على المقاتلين البارزانيين وهم في جملتهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي ناهيك عن حزب ملا مصطفى نفسه, أن يختاروا بين اللجوء إلى سوريا أو اللجوء إلى تركيا, ذلك لأن وضع ملا مصطفى كرئيس للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لم يكن يختلف عن أوضاع القاضي محمد في مهاباد مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران. ف كلا الحزبين لم يكفا عن المطالبة وبإستمرار بالحكم الذاتي لكردستان, لكنهما لم يكونا مستعدين لخوض النضال المطلوب إعتياديا لتحقيق مثل هذه الأماني إذا جد الجد, وتجاهلا حقيقة أن المطالبة بهذا الحق أعقبها في الماضي وسيعقبها في المستقبل

أيضا خوض النضال بشكل حتمي لا محاد عنه وقد يستلزم الجانب العسكري أيضا إلى الجانب السياسي. فتأريخ البشرية أثبت بأن الحقوق تؤخذ ولا تمنح. هذا بالإضافة إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق الذي نصب ملا مصطفى رئيسا له وهو غائب عن هذا الحزب لمدة 11 عاما كانت له إتجاهات تختلف عن تصورات ملا مصطفى سيما في حالة غيابه.

لكن المقاتلين البارزانيين رفضوا إقتراح ملا مصطفى بشكل قطعي, وكان من بينهم عدد ممن كانوا قد عادوا من الإتحاد السوفيتي قبل سنتين فقط بعد غياب دام 12 عاما. ومن الواضح أنهم لم يكونوا مستعدين وبكل هذه البساطة التفكير جديا باللجوء المجدد إلى بلد غريب وبمحض إرادتهم الخاصة. ( يرجى مقارنة موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من ظروف مشابهة تماما في عام/1975 ). هذا علما بأن هؤلاء المقاتلين البارزانيين لم يكونوا قد إشتبكوا فعليا في معارك كبيرة تستحق الذكر نظرا لتوجهات البارزانيين نحو تسوية الخلافات سلميا مع حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, لذا أصروا هنا وخلافا لتصورات ملا مصطفى بالكامل, بأنهم لن يغادروا دون قتال, وأنهم سيجربون حظهم لفترة من الزمن, ولن يغادروا البلاد دون أن يخسروا الحرب عسكريا. من هنا فقد وجد ملا مصطفى نفسه مجبرا على أن يساير رأي هؤلاء المقاتلين البارزانيين ولو على مضض.

من هنا فإذا جاز للمرء أن يتحدث عن الثورة أصلا في كردستان الجنوبية في عام/1961, فإن بإمكان المرء أن يعتبر هذه اللحظات إيذانا بنشوب الثورة الحقيقية, لأن أية مجموعة منظمة أخرى لم تكن قد أبدت وحتى تلك الفترة إي إستعداد إلى اللجوء الكفاح المسلح ضد السلطة المركزية بشكل جازم وقطعي.

وبعد صدور هذا القرار بالإجماع بدأت حرب التحرير التي إتسعت رقعة المساحات المسيطر عليها ونشاطات القائمين بها بإستمرار تدريجيا. وقد شارك فيها فيما بعد مجموعات مختلفة إبتداءا من العشائر المتعاطفة مع البارزانيين في بادينان, بل أنها لم تبقى محصورة على الأكراد وحدهم, إذ تواجد العديد من المقاتلين العرب والتركماني والمنتمون إلى الطائفة المسيحية, وحملوا لواء الثورة في كردستان الجنوبية/العراق, وهو ما كان دليلا على الطبيعة شبه الديمقراطية للحركة.

### مقارنة بين عام 1945 - 1947 و عام 1961:

لو قارن المرء بين الأوضاع التي واجهتها الحركة الكردية في هاتين المرحلتين, لوجد المرء في المرحلة الأخيرة بعض الإمتيازات التي إنعكست لإراديا على التطورات بشكل إيجابي لصالح الأكراد على إعتبار أنها كانت تغيرات طارئة لم يكن لها وجود في السابق ونذكر منها:

1-كان العراق في هذه المرحلة (أوائل الستينات) لا يرتبط بأية أحلاف إستعمارية أو مقربا لدولة عظمى بشكل مباشر أو من خلال الإرتباط مع الدول المجاورة والدائرة في فلك الإستعمار والدول

الكبرى, بشكل مباشر أو غير مباشر, بعكس ما كانت عليه الحال في العهد الملكي المباد. صحيح أن الإتحاد السوفيتي تولى دور ممول السلاح للحكومة العراقية, غير أن العراق وفي الواقع كان مضطرا إلى الإعتماد على الذات لمواجهة حركة التحرر الكردية. (طبعاً تغيرت الحالة ابتداءاً من أوائل السبعينات لتصل إلى درجة التحالف مع النظام تقريبا بين حزب البعث والأتحاد السوفيتي ضد الحركة الكردية), إلى جانب أن الدول المجاورة للعراق من عربية وغير عربية, ولجملة من الأسباب لم تكن متعاطفة مع العراق, ومنها بسبب سياسة الحياد الإيجابي أو الإعتراف ببعض الحقوق للشعب الكردي ... إلخ.

علما أن العراق لم يكن يوماً قادراً وبالإعتماد على الذات المجردة دون تلقي العون من الخارج على شتى الأصعدة, على مواجهة الحركة الكردية بشكل فعال, الأمر الذي أثبتته ثورات بارزان بقيادة الشيخ أحمد البارزاني وثورة السليمانية بقيادة الشيخ محمود البرزنجي, والتي تعذر القضاء عليهما لولا التدخل البريطاني المباشر والمشاركة الفعلية في الحرب ضد الثوار الأكراد, بالأخص عبر زج القوة الجوية البريطانية في ساحة الحرب ضد الأكراد على شتى الأصعدة: عسكرياً, إقتصادياً ومعنوياً في الكثير من الحالات, سيما وأنها لم تتوانى عن إستهداف العوائل. هذا بالإضافة إلى الإستعمار البريطاني قام بدور فعال في تنسيق الجهود المضادة لحركة التحرر الكردية في المنطقة بين الدول الرجعية المرتبطة بها عبر عقد أحلاف تعددت مسمياتها, كالعراق, إيران وتركيا, بهدف محاربة حركة التحرر الكردستانية في كل أجزاء الوطن الكردي.

2- إن الشعور القومي والوطني لدى الأكراد بصورة عامة كان أكثر تطوراً في أوائل الستينيات بالمقارنة مع الفترات السابقة بما لا يقاس. تلك حقيقة تم التعبير عنها بصور وأشكال مختلفة ومنها ما كان من خلال إلتحاق المئات من منتسبي الجيش والقوات المسلحة العراقية بصفوف الحركة الكردية مع أسلحتهم معربين بهذه الطريقة عن رفضهم المشاركة في محاربة شعبهم أو الإسهام في كبح جماح طموحات هذا الشعب المشروعة في الحرية والإعتاق.

3- إن الحركة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط كانت قد تطورت هي الأخرى إجمالاً بشكل إيجابي إلى درجة أجازت تقييم حركة التحرر الكردية وقضية الشعب الكردي بشكل إيجابي ومتفهم مستقى من روح التقييم الموضوعي والعلمي للقضية بشكل أفضل مما كانت عليه الحال في السابق. لقد شاركت أطراف سياسية متعددة في بلورة هذا الإتجاه لذا لم يكن من السهل على الحكومة العراقية أن تتهم الأكراد ببساطة كالسابق بقطاع الطرق أو اللصوص أو العصابات الخارجة على القانون لأنها كانت تدرك مدى ما بلغه تنور الرأي العام في تقييم القضايا السياسية.

4- إذا كان عدد المقاتلين البارزانيين لم يتغير في المرحلتين كثيرا (1945-1947 , 1961), إلا أن الوضع العسكري والإستراتيجية السياسية كانت مغايرة تماما: فمن جهة لم تكن المناطق الإستراتيجية الحساسة خاضعة بشكل مباشر إلى سيطرة القوات الحكومية في الكثير من المناطق. هذا بالإضافة إلى أن منطقة بادينان كانت قد طهرت من وجود مجموعتين من أكثر العناصر إيغالا في العمالة والرجعية والمعروفة بدورها الخياني المتوارث على مر الأجيال لصالح الأجنبي وضد حركة التحرر الكردية وهما: أغوات/إقطاعيو الريكان والزيبار, الذين شلت حركتهم وقطع دابر كيدهم على أثر قيام البارزانيين لصد إعتداءاتهم بل وتلقينهم درسا لن ينسوه أبدا وذلك بعد أن أصدر الشيخ أحمد بارزاني أوامر بالتصدي للمعتدين ودرهم. فهؤلاء الأغوات وبالأخص أغوات الزيبار إحترفوا الخيانة منذ العهد العثماني وباعوا ضمائرهم لكل من هب ودب من الأجانب على إختلاف هوياتهم.

هذا بالإضافة إلى أن إنتشار مشاعر النصر غير المبررة في المرحلة المبكرة (أواخر صيف 1961) في صفوف القوات المسلحة , هيا المجال بشكل واسع لدخول عنصر المفاجأة إلى ساحة الحرب لصالح الثوار الأكراد, إذ في الوقت الذي كانت أجهزة الإعلام العراقية تنشر الأنباء عن الإنتصارات الحكومية بالتفصيل المقرون بالمبالغة, كانت حركة المقاومة الكردية تنمو ويشتد ساعدها بالتدريج. أما المقاتلون البارزانيون, فقد بقوا كمجموعة خاصة ذات خصائص مميزة خاصة بها مقرونة بكفاءة عسكرية عالية وروح معنوية قتالية ثابتة , تقودهم نخبة من القادة من ذوي الخبرة, من أمثال: محمد أمين ميرخان, هاشم ميروزي, ملا شين ... إلخ.

وهكذا تولى البارزانيون دور المدرب العسكري لبقية الأكراد إلى درجة كبيرة في صفوف الحركة الكردية, وإستطاعوا بهذه الصفة أن يحرزوا إنتصارات عسكرية حاسمة في مراحل عديدة على الرغم من كل السلبات التي كان عليهم أن يواجهوها, بما في ذلك تفوق القوات الحكومية من حيث العدد والعدة, الأمر الذي أجبر الحكومات العراقية المتعاقبة على طلب الهدنة في عدة فترات.

كما كان البارزانيون بالإضافة إلى دورهم العسكري الحاسم هذا, معروفين بالولاء المطلق كمجموعة موثوق بها في جميع الأحوال وتحت مختلف الظروف مشكلين بهذه الخصائص والصفات عاملا يبعث على إستتباب الأوضاع ويوحي بالثقة والإستقرار والثبات بعيدا عن كل إرتجال وإنتهازية, بشكل أثبت جدارتهم إلى حد بعيد كعامل عسكري وسياسي على حد سواء في فترة زمنية سادت فيها الفوضى والإنتهازية.

كان البارزانيون بطبيعتهم هذه والمورثة على الأسس والمثل والقيم البارزانية جيلا بعد جيل عاملا لم يؤثر على سلطة الحكومة وحدها بل وأثر على الحركة الكردية أيضا, لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق كان بهذا الخصوص أبعد ما يكون عن أن يكون نموذجا صالحا لكي يقتدى به .

فمنذ التأسيس وحتى بعد إنقضاء سنوات عديدة على إندلاع الحركة الكردية, بل وحتى لغاية عام 1975/1974, فإن هذا الحزب أثبت قطعاً بأنه لا يجسد سوى " صالة إستقبال وتوديع في آن واحد ", للعناصر الجديدة القديمة أو القديمة الجديدة, الأمر الذي يعود على الأرجح إلى أن الحزب ظل يعير أهمية كبيرة إلى كسب المزيد من الأعضاء دون أن يهتم بنوعية ولانهم ولا ماضيهم. لكن من الواضح أن الكمية لا يكون لها دور فعال أو حاسم, إلا في الصراعات القصيرة الأمد ذات الطبيعة الإرتجالية والعاطفية, في حين أن النخبة المؤمنة بقيم ومثل وبعدالة قضيتها, قادرة على مواصلة الكفاح لفترة أطول وتبقى متماسكة حتى في اللحظات الحرجة والعصيبة. هذا بالإضافة إلى أن هذا الحزب كان وما يزال يركز على دور المال أكثر مما يركز على غرس القيم والمثل في نفوس مؤيديه (المال أولاً والمال أخيراً هو شعار الحزب غير المعلن), كما كانت عليه الحال في بارزان بالنسبة لأتباع الطريقة.

### التطور اللاحق:

في نهاية عام 1961 وبداية عام 1962, إستطاعت الحركة الكردية أت تسيطر على أغلب المناطق الجبلية في منطقة بهدينان, على الرغم من مواجهتهم لصعوبات جمة من الناحية التموينية والحصول المواد الطبية والغذائية اللازمة. فعندما جرح " محمد أمين ميرخان بارزاني ", وهو أحد القادة العسكريين المعروفين, لم يكن بإستطاعة الحركة الكردية أن تفعل المطلوب لتقديم المساعدة الطبية الضرورية, ومن أجل إنقاذ حياته أقدمت الحركة على تسليمه إلى وحدات الجيش العراقي, التي بادرت إلى نقله إلى إحدى المستشفيات في مدينة الموصل, غير أنه أعتيل في المستشفى من قبل أشخاص مجهولي الهوية, ويرجح بأن الفاعلين ينتمون إلى جماعة المرتزقة الزيباريين. لكن رغم النواقص الكثيرة فإن الإشتباكات العسكرية حسمت إجمالاً لصالح الحركة الكردية, الأمر الذي إستتبعه العديد من الإنتصارات السياسية والتي كان من جملتها:

1- أصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, وذلك لأول مرة بياناً يدعم فيه الحركة الكردية بتاريخ 1/أيار/1962, ويصف البيان ملا مصطفى " بأنه ابن الشعب ", في حين تهجم البيان على الزعيم عبدالكريم قاسم واصفا إياه "بالدكتاتور". وفي 6/آذار/1962, دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقية الأحزاب السياسية في العراق إلى تأليف " جبهة وطنية موحدة ضد الزعيم عبدالكريم قاسم ".

يعلق "ماجد عبدالرضا", مستنداً في أقواله إلى أحد أعضاء المكتب السياسي السابقين للحزب الديمقراطي الكردستان/العراق, فيقول: ( ومن الجدير بالذكر هنا, أن الحزب الديمقراطي الكردي لم يكن هو الذي خطط وفجر هذه الحركة المسلحة, بل أن الحركة إبتدأت كما أسلفنا في جهتين الأولى: من قبل الأغوات وكبار الملاكين والرجعيين الأكراد المندسين من قبل إيران وحلف السنو والدوائر

الإستعمارية الأمريكية الخاصة، والثانية: من قبل بعض العشائر والعناصر العراقية الكردية دفاعاً عن حقوقها وضد إستفزازات وإعتداءات الجهة الأولى. - يقصد ماجد هنا بالجهة الثانية "البارزانيين"، ع.بارزاني - لكن الحزب الديمقراطي الكردي وقد رأى عوامل ومواد الكفاح المسلح تتجمع، إندفع إلى الإنغمار في هذا الكفاح محاولاً السيطرة عليه وتسخيرها لأهدافه الخاصة في صراعه مع قاسم ولتلافي العزلة المتصورة في حالة عدم المساهمة فيه).

2- في آذار/1962، أظهر الحزب الشيوعي العراقي موقفه من الحركة الكردية وحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم بالشكل التالي: ( إن الحزب الشيوعي العراقي لا ينكر أعمال العنف التي يمارسها قاسم في كردستان. ولكن مع ذلك لا يجوز للأكراد محاربة حكومة عبدالكريم قاسم، لأن سياسة العراق مستقلة ولا تخضع للقوى الإستعمارية. هذا بالإضافة إلى أن للعراق علاقات حسنة مع الإتحاد السوفيتي ).

أما بصدد سياسة الصهر والتعريب الممارسة من قبل السلطات الحكومية، فقد إتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الموقف التالي: ( إن الشعوب العربية التي تملك تاريخاً مشتركاً ولغة مشتركة وغيرها من خصائص الأمة الخاصة لا ترضى بالإتحاد فيما بينها إلا على أساس الديمقراطية وأخذ الظروف التاريخية الخاصة لكل بلد بنظر الإعتبار، فمن باب أولى أن تعترف البرجوازية العربية للشعب الكردي، وهو قومية متميزة كلياً بنفس الحق الذي تطالب به فيما يتعلق بالوحدة بين شتى البلدان العربية. إن تجربة إنفصال الوحدة بين مصر وسوريا ينبغي أن تكون درساً للبرجوازية العربية ومنها البرجوازية العراقية وأن تدرك، أنه إذا كانت الوحدة القسرية بين شعبيين عربيين غير ممكنة فكيف بين شعبيين متميزين؟ وإذا كان لشعب من الشعوب العربية حق الإتحاد الإختياري، فإن للشعب الكردي في العراق على الأقل مثل هذا الحق ... ).

وفي 27/نيسان/1962، قام الحزب الشيوعي العراقي بتظاهرة في بغداد حاملاً لافتات وشعارات تقول: " نطالب بإحلال السلام في كردستان. يا شعب العراق أطفئ نار الحرب ". غير أن المتظاهرين الشيوعيين تعرضوا إلى الضرب الشديد على يد قوات الأمن والشرطة العراقية، لذا أقدم الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد على تقديم مذكرة إلى الزعيم عبدالكريم قاسم بعنوان: " حول السلام في كردستان "، والتي وقعت من جانب شخصيات عديدة تعرضت على أثرها إلى عقوبات بلغت أحياناً " السجن لمدة خمس سنوات ".

3- إعتباراً من أيار/1962، إعترفت عدة أحزاب كردية بالحركة المسلحة، كالحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران، الحزب الديمقراطي الكردستاني/سوريا، وبادرت إلى تقديم المساعدة للحركة.

في 20/نيسان/1962, ناشد رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ملا مصطفى بصفته "القائد العام للجيش الثوري في كردستان" الرأي العام العالمي وهيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية للاهتمام بأوضاع الأكراد. ومن الملاحظ بأنه وخلال الأعوام 1962-1968, أرسلت عشرة وفود إلى نيويورك لإجراء إتصالات مع هيئة الأمم المتحدة. علما ان الحكومة العراقية رفضت عرضا قدمته منظمة " الصليب الأحمر " الدولية يدعوا إلى فتح المجال لإيصال بعض المساعدات الطبية غلى الأكراد. ورغبة في مواجهة الموقف اللامبالي للرأي العام العالمي وجهت الدعوة إلى بعض الصحفيين لزيارة كردستان وكان من جملة الوافدين الأوائل " ريتشارد أندريك " من سويسرا, دانا آدم شمت مؤلف كتاب "رحلة بين رجال شجعان", و ديفيد آدمسون مؤلف كتاب " الحرب الكردية ". أكد هؤلاء على أن الحركة الكردية لم تكن تتلقى أية مساعدة أو دعم خارجي! كما ولجأ الكراد غلى وسيلة أخرى أيضا لإلفات نظر وإنتباه الرأي العام العالمي, إلى جانب ما كان يجري في كردستان, عبر الإقدام على خطف بعض الأجانب, الذين تمت معاملتهم بالحسنى على أية حال.

في تموز/1962, غادر ملا مصطفى منطقة بادينان متوجها نحو منطقة سوران وكانت أولى إنتصاراته متمثلة بتوجيه ضربة قاصمة غلى رشيد لولان في منطقة برادوست. وكان للدعم السياسي الذي ابداه الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق دور هام في تسهيل تحقيق الكثير من الإنتصارات اللاحقة وما أعقبها من أحداث إيجابية لصالح الحركة الكردية.

بمناسبة إنقضاء عام واحد على إندلاع الحركة الكردية توجه رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ملا مصطفى من خلال جريدة " خه بات " لسان حال الحزب, بنداء إلى الشعب العراقي, موضحا أهداف الحركة كما يلي: " يتهمنا عبدالكريم قاسم بالإنفصالية ... إن هذه التهمة باطلة وليس لها أي أساس ". وفي الواقع فإن هذا الحزب ظل يكرر دون كلل وأمل وفي شتى الفترات بأن الهدف هو تحقيق " الحكم الذاتي لكردستان والديمقراطية للعراق ". ولكن يبقى السؤال مطروحا على الدوام: كيف يمكن تحقيق الديمقراطية في بلد يخلو من أحزاب ديمقراطية؟! لكن الربط بين الهدفين هو حقيقة لا يمكن أن تخفى على المرء فوجود نوع من الديمقراطية مهما كان شكلها مقدمة ضرورية للقبول بالحكم الذاتي لكردستان, كما أنه كان نتيجة طبيعية أيضا لتبني هذا الحزب للأفكار الماركسية اللينينية والمقتبسة بالأصل من مواقف الحزب الشيوعي العراقي السابقة. فتطبيقات الديمقراطية المعروفة في العالم, سواء ما كان منها قائما على أساس " الديمقراطيات الشعبية " المعمول بها في الدول الاشتراكية أو بشكلها المطبق في الدول الغربية, تظهر بأنها " الديمقراطية " قادرة على أن تتحول إلى قاعدة صالحة لإيجاد حلول مرضية للقضايا القومية. ولكن هذا لا يعني بأن الديمقراطية ستجلب معها من باب الحتم و أوتوماتيكيا مثل هذا الحل.

فلو إعتبرنا سويسرا كنموذج إيجابي لتطبيق الديمقراطية الغربية الساعية لحل المسائل القومية, فإن من الواجب الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج سلبي لنفس الديمقراطية, وهو ما يظهر بكل جلاء من خلال موقف الأخيرة من مسألة الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين.

أما في الإتحاد السوفيتي, فإن أوضاع الأكراد تظهر بجلاء طرفي العملة الديمقراطية هذه في ذات الوقت, الأمر الذي يمكن ملاحظته من موقف الأرمن من الأقلية الكردية وموقف الأذريين من نفس الأقلية ذاتها. إن مقارنة بسيطة بين الموقفين كفيلة لبيان التناقض الغريب في المواقف داخل النظام ذاته.

الإشتباكات العسكرية في كردستان الجنوبية/العراق, جلبت معها الدمار والخراب وتسببت في إحداث أضرار كبيرة في الأرواح والأموال والممتلكات. وكان السكان المدنيون من أكبر ضحايا الحرب في كردستان. غير أن هذه الأضرار وعلى الرغم من فداحتها لم تكن قادرة على إنقاذ حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, لأنها بدأت تعاني من العزلة تدريجيا وهو ما كان من بوادر ضعفها, كل ذلك في الوقت الذي كانت العناصر الشوفينية من القوميين العرب تتربص بحكمه الدوائر وتتحين الفرص لإسقاطه.

في 8/شباط/1963, سقطت حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم عبر إنقلاب عسكري, ولم يبدي خصومه التسامح الذي طالما أبداه الزعيم عبدالكريم قاسم, فقد أعدم رميا بالرصاص بعد محاكمة صورية هزيلة دامت خمس دقائق. الشوفينيون العرب لم يبديوا أي إستعداد لممارسة اللين مع معارضي سياستهم على الإطلاق مهما كانت هويتهم. إن مساندة الحزب الشيوعي لحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم في هذه المرحلة لم تكن كافية لإنقاذ الحكم من مصيره المحتوم سيما وأن الزعيم عبدالكريم قاسم رفض منح مؤيدية السلاح للوقوف بوجه الإنقلابيين حقنا للدماء. لكن الموقف الداعم من هذا الحزب لحكومة الزعيم تحول فيما بعد إلى ذريعة جديدة بيد الحكام الفاشيين الجدد لإضهاد عناصر الحزب وتصفيتهم جسديا بمنتهى القسوة. وهكذا تولى حزب البعث العربي الإشتراكي السلطة لأول مرة في العراق.

### ردود الفعل على نشوب الثورة الكردية:

تباينت ردود الأفعال على هذه الأحداث والتطورات وإختلفت عن بعضها البعض إلى حد التناقض الكبير, الأمر الذي تجلّى من خلال توجيه التهم بين عدة أطراف إلى بعضها البعض, إستنادا إلى البيانات الرسمية والمقالات الصادرة بهذا الخصوص: \* كان الإتحاد السوفيتي يزود العراق بالأسلحة على الرغم من إعتبره للزعيم عبدالكريم قاسم " كدكتاتور", ويدعم في ذات الوقت مطالب الأكراد في الحصول على الحكم الذاتي. \* أما بريطانيا, فقد ذهبت إلى الإعتقاد, بأن الإتحاد السوفيتي هو المسؤول عن هذه التطورات. \* أما الكويت, فكانت تتعاطف مع الأكراد, لأن الزعيم عبدالكريم قاسم

كان يطالب بضم الكويت إلى العراق. \* أما تركيا وإيران, فقد إتخذنا من حيث المبدأ وفي الظاهر موقف الحياد على الرغم من أن طائرة عراقية أسقطت بتاريخ 16/8/1962, من قبل مقاتلات تركية, بالإضافة إلى أن العراق وافق على قبول بعض منتسبي حزب " توده/الشيوعي " الإيراني كلاجئين في العراق. \* كان العراق يعتبر الحركة الكردية آلة بيد الإستعمار والصهيونية. \* أما إسرائيل, فكانت تعتبر الأكراد " لعبة سوفيتية ". \* في حين إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية, الحركة الكردية كمسألة داخلية تخص العراق وحده. \* أما ألمانيا الشرقية, فكانت تتهم ألمانيا الغربية بدعم الحركة الكردية, في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا الغربية تعتقد بأن الإتحاد السوفيتي يدعم الأكراد, حتى أن الصحف في ألمانيا الغربية ومنها " فير بوليتيشه إنفورماتسيون " ذهبت إلى القول: ( ... تطلق الطائرات السوفيتية ليلا على المناطق التي يسيطر عليها الأكراد, لتموين الأكراد... بالمعدات الحربية اللازمة ... ). وربما كان هذا التعليق الصحفي تلميحا على زيارة ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى موسكو والتي لا يعرف عن نتائجها أي شيء على الإطلاق. لكن هذا الإستنتاج الصحفي لم يكن له في الواقع العملي أية صحة مطلقا.

وعلى هذا الأساس ومع الإفتقار الكلي لأدلة ووثائق قاطعة وبمجرد الإستناد إلى مقالات الصحف هذه يتعذر على المرء إجراء تحليل موضوعي للقضية بكل خلفياتها. لكن ربما ومع كل هذه التعقيدات التي تلف الموضوع يمكننا التثبت وبتحفظ من النقاط التالية من خلال إستقراء التطورات:

1-إن هذا التطور كان حتميا ولا مناص منه كرد فعل دفاعي ولده التطرف القومي لدى بعض الدوائر العربية وإستفزازاتها المستمرة والمتواصلة, الأمر الذي تجلّى في البداية في بعض المحاولات الانقلابية الفاشلة, ومن ثم تبنيتها لأسلوب التحريض وبذر الخلافات, بهدف الإيقاع بين الحكومة العراقية المعتدلة حقا والأكراد, تلك الحكومة التي أثبت مع الأسف إتخاذ سياسة حازمة لغرض لجم الطموحات والأطماع غير المشروعة لحفنة من العناصر الفاشية المتطرفة. أمّلت الكتل المحرّضة من ورائها ذلك إعادة تعزيز مركزها من جديد كخطوة تمهيدية لإجراءات لاحقة لأسقاط الحكومة. ويمكننا وبعد إنقضاء ما يزيد عن ربع قرن على هذه الأحداث, أن نقول بكل صراحة ورغم كل الدعاية والتطويل المستمرين من قبل هذه العناصر والفئات الوصلية المتطرفة لما يسمى " بالوحدة العربية " لم يكن إلا مجرد وسيلة و عذر مختلق وإدعاء زائف للتستر على الصراع السائد في صفوفها من أجل الوصول إلى السلطة وإحتكارها, ولم يكن في يوم من الأيام هدفا يرتجى لذاته المجردة من قبل هؤلاء.

2-إلى جانب دور هذه الفئات المتطرفة من القوميين العرب, يجب أن لا نغفل موقف الفئات والعناصر الموالية للنظام الملكي المباد, التي تضع مركزها ولكنها وعبر التخفي وراء شعارات قومية أن تلعب دورا لا يستهان به في جعل هذا التطور ممكنا. ومن هؤلاء نذكر العديد من أغوات الأكراد

والإقطاعيين العرب, ممن كانوا يخشون تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي, ولم يترددوا إلى اللجوء إلى استخدام كل الوسائل المتاحة والفرص, التي توفرت لديهم لحماية مصالحهم الخاصة بأساليب جديدة.

3- لقد كانت كل إجراءات حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية تقريبا موجهة ضد مصالح الإستعمار والدول الغربية, وهذا يعني بأنه ليس من المتوقع أن تتعاطف هذه الدوائر مع النظام الجديد, بل على العكس, فإن مصالحها كانت تتطلب القضاء على ثورة 14/تموز بكل ما جسده من إنعتاق للشعب العراقي بأسره, أو على الأقل تطويقها بشكل يشل من حركتها لمنعها من مواصلة إنجازاتها الكبيرة نحو إستقلال حقيقي. أما الإتحاد السوفيتي, فإنه إستفاد بعض الشيء من سياسة الحياد التي تبناها العراق بعد القضاء على النظام الملكي, فقد بات مركزه لا يقل على أقل تقدير عن مركز ونفوذ بقية الدول الكبرى في هذا الركن الحساس من العالم. فلا غرابة إذن أن نجد من بين الداعين للإبقاء على السلطة الجديدة, مدفوعا بوحى من مصالحه المكتسبة.

4- لقد أيدت جماهير الشعب العراقي إصلاحات السلطة الجديدة بحماس وأعجبت بها, ومن جملتها جماهير الشعب الكردي, الذي لم يكن راغبا في التخلي عنها لما تضمنته من حقوق قومية معترف بها, آملا الحصول على المزيد. لذا كانت الغالبية لا تريد المجازفة بهذه المكتسبات في سبيل مغامرة لا تعرف عواقبها, وللأسف يبدو أن هذا الموقف لم ينطبق على الجميع فقد إستعجل البعض أمورا قبل أوانها وأسهموا بذلك في تدهور الأوضاع.

5- إن "سياسة الموازنة" بين القوى السياسية المختلفة والتي إتبعها الزعيم عبدالكريم قاسم مضطرا, وهو الذي لم يكن منتما إلى أي حزب سياسي, أثبتت عدم واقعيته في أجواء العراق المحمومة والمليئة بالدسائس والمؤمرات, وكانت غير قادرة على التعويض عن الديمقراطية البرلمانية الحقيقية التي كان العراق بأمس الحاجة إليها, والتي كانت بعض الأحزاب تطالب بتطبيقها في حين كان آخرون يخشونها لإدراكهم القطعي, بعدم توفر دعم جماهيري كافي لسياستها. كان الخطأ التالي لحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية إنحيازها إلى جانب حفنة من المغامرين من القوميين العرب المتطرفين آملا بذلك أن يتخلص من دسائسهم. وبذلك إلتبست الأمور على الأغلبية المؤيدة للنظام وعجزت عن دعمه بالشكل المطلوب في الوقت تعذر على الزعيم عبدالكريم قاسم أن يكسب تأييد هذه الأقلية العاقبة والمتطرفة بشكل حقيقي أبداً.

ب – حزب البعث العربي الإشتراكي والأكراد (1963):

لدى سقوط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم عبر إنقلاب عسكري قامت به عدة مجموعات قومية متطرفة, بتاريخ 8/شباط/1963, بادر حزب البعث إلى السيطرة عمليا على الحكم في العراق. كما إستطاعت شعارات الحزب المبهمة أن تجمع العديد العديد من التيارات القومية بين العرب, التي إختلفت مشاربها وتطلعاتها الفكرية على الرغم من أن هذه الشعارات أهملت عمليا ولم يسعى الحكام إلى تطبيقها أو ممارستها.

كان عدد أعضاء حزب البعث قليلا ولا يتجاوز بضع آلاف – معظمهم من الصبية والشباب – إلا أنهم كانوا يحظون بالعطف والتأييد من جانب الضباط العسكريين من القومييين العرب داخل صفوف الجيش العراقي وهنا تكمن خطورة حزب البعث, بإعتبار أن هذا الحزب كان يمثل بل ويجسد بالنسبة لهؤلاء العسكر البديل الوحيد والقوة المناهضة للحزب الشيوعي العراقي, الذي لم يكن متعصبا قوميا في أية فترة.

إنعدام الخبرة إلى جانب الطيش الذي ساد لدى هذه الفئة الضالة والمضللة ولد الفوضى الكاملة وقوض قواعد وأسس المجتمع والقانون والنظام العام داخل العراق بسبب الإرتباك الذي ساد داخل أجهزة الحكومة, والذي إنعكس بالتالي في ممارساتها وأعمالها المتسمة بالعنف على شتى الأصعدة, لأن حزب البعث إعتبر العنف والإرهاب كوسيلة وحيدة تحقق له إمكانيات بلوغ ما كان يصفه بالأهداف القومية.

بسقوط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية عاد العقيد عبدالسلام عارف إلى الواجهة حيث تولى هذه المرة منصب رئاسة الجمهورية وهو من الموالين (إسميا) لخط الرئيس المصري جمال عبدالناصر. غير أن السلطة الحقيقية تحولت إلى ما سمي بمجلس قيادة الثورة, والذي أعلن عن تأسيسه بعد نجاح الإنقلاب العسكري, والذي كان البعثيون يسيطرون عليه, كما كانوا يسيطرون على بقية المؤسسات والمناصب الحكومية الهامة والحساسة. فقد تولى أحمد حسن البكر منصب رئيس الوزراء في حين تولى صالح مهدي عماش منصب وزير الدفاع.

وتم تشكيل قوات ما سمي "بالحرس القومي", بقرار من مجلس قيادة الثورة, وهو جهاز قمعي إرهابي مغالي في العنف ومساند لأجهزة الأمن والمخابرات العراقية, والذي إعتبر تصفية المعارضة الداخلية واجبا أساسيا له. كانت قوات الحرس القومي تتألف أساسا من تلاميذ المدارس وعدد من طلبة الجامعات العراقية إلى جانب عدد محدود من المتقنين.

كانت العناصر التابعة أو المتعاطفة مع الحزب الشيوعي العراقي, من بين الضحايا الأوائل التي تعرضت لأساليب الحرس القومي التصفية العنيفة, إلى جانب كل الفئات والعناصر المحسوبة على تيار الزعيم الركن عبدالكريم قاسم. فقد أدت أساليب الحرس القومي التعسفية إلى حدوث إنتهاكات وتجاوزات فضيعة غير قابلة للتصور في شتى أرجاء العراق, إذ تم إعتقال الألوف من الناس, ومورس

التعذيب بشكل منظم في السجون والمعتقلات, كما تم تنفيذ أحكام الإعدام بحق الألوف بعد إجراء محاكمات صورية سريعة, بل وحتى بدونها أيضا.

المسؤولون عن أعمال العنف المنظم هذه والتي مورست بشكل مدروس من قبل جهاز الحرس القومي, لم يحاسبوا على ما ارتكبه من أعمال إجرامية أبدا, لا في هذه الفترة ولا في الفترات اللاحقة, بل بالعكس تماما, فعندما إستولى حزب البعث على السلطة مجددا في عام 1968, بودر بترفيح هذه العناصر ووكلت إليهم مناصب حساسة, حيث تم تعيين خالد طبرة كمحافظ لكركوك, في حين عين ناظم كزار مديرا للأمن العام, وعين منذر الوندائي كسفير للعراق في فرنسا.

كان سلام عادل سكرتير الحزب الشيوعي العراقي, أحد ضحايا ملاحقة وإصطياد الشيوعيين في العراق في هذه الفترة, حيث إعتقل بتاريخ 21/شباط/1963, مع عدد آخر من أعضاء الحزب الشيوعي العراق ونقل إلى سجن " قصر النهاية ", السيء الصيت ولاقى حتفه هناك. ( قصر النهاية: هو بالأصل قصر الرحاب العائد إلى الوصي - عبدالإله, ولكن بعده النسبي عن مركز بغداد وكبير مساحة الحدائق المحيطة به إلى جانب كبر حجم القصر ذاته جعله مكانا مناسباً لمخططات قتلة النظام بعيدا عن أنظار الرأي العام ). هذا وقد قدر عدد السجناء السياسيين في العراق في هذه الفترة بحوالي (10,000) شخص.

وبعد سقوط هذا النظام بفترة قصيرة نسبيا تسربت معلومات وتفاصيل وافية عن أساليب وممارسات العنف والإرهاب البعثي وجهازه القمعي الصبياني " الحرس القومي ", بحق الشعب العراقي إلى الرأي العام, حيث قامت وزارة الداخلية العراقية على سبيل المثال بإصدار كتاب تحت عنوان: " المنحرفون ", بغداد/1964, تطرق إلى بعض التفاصيل حول حزب البعث وممارساته في تلك الفترة لمن يرغب على المزيد أن يراجع هذا المصدر, لكن بالنسبة لدراستنا هذه وفي هذا الموضوع بالذات فسنكتفي بإيراد ما قاله أحد مؤسسي حزب البعث الأوائل بالذات " ميشيل عفلق ", بهذا الخصوص, حين تطرق في كلمة له بتاريخ 18/شباط/1966, إلى هذا الموضوع في دمشق فقال:

( لقد تبدلت صورة الحزب وتبدلت نفسية أعضائه ... إن الرفاق العراقيين الذين أضاعوا تلك الثورة المجيدة جاؤا إلى سوريا ليتعاونوا مع القيادة القطرية هنا والتي هي إمتداد لتكتلهم , ويخربوا الثورة في سوريا أيضا ... وهم الذين لم يكونوا في مستوى المسؤولية. وهم الذين كانوا كالأطفال الأشرار في تلك الظروف الحرجة والخطيرة ... وجدت القيادة القومية أن من واجبها تنبيه الحزب في العراق بأن لا يتأثر بإيحاء الأوساط المحافظة واليمينية في العراق وأن لا ينجروا إلى معارك إنتقامية مع الشيوعيين ... ولكن القيادة القطرية في العراق بكاملها وبدون إستثناء كانت مجمعة على التصفية التي قاموا بها

طوال تسعة أشهر. وفي كل شهر يعدمون عددا من الشيوعيين, خمسين ومائة ومائة وعشرين على مرأى من العالم ومسمع.

هذا العمل لا يرتكبه إلا الحمقى, لقد جلبوا عداوة ثلاثة أرباع الدنيا لثورة كثورة رمضان منذ أيامها الأولى. وكان عبدالناصر ضدها أيضا ... وبعد ضياع الثورة في العراق قفز أولئك الأطفال, الذين كانوا يذبحون الشيوعيين, وتوجهوا نحو الشيوعيين وتظاهروا بأنهم صاروا يساريين ليغطوا على جرائمهم. هذه هي الإنتهازية).

هذه العقلية صاغت طبيعة الموقف البعثي وبلورت نهجه المستقبلي كذلك من المسألة الكردية أيضا. وهذا يعني تصفية القضية الكردية بالعنف لفرض الحلول التي يريدها حزب البعث العربي الاشتراكي على الأكراد كما فرضها على الشيوعيين وبقية الأطراف المعارضة.

### حزب البعث ولعبة المفاوضات مع الأكراد:

تذهب بعض المصادر إلى القول بوجود إتصالات مسبقة بين الحركة الكردية في العراق وبين حزب البعث, والتي تعود إلى فترة شباط/1962, ويقصد به الإتصال الموجود في تلك الفترة بين طاهر يحيى وإبراهيم أحمد. وقد أستهدف العقيد طاهر يحيى من خلال هذه الإتصالات أن يستجلي موقف الحركة الكردية في حالة قيام حزب البعث بإنقلاب عسكري ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم. ويبدو أن قيادة الحركة الكردية أظهرت تعاطفا بل وتعاضدا مع حزب البعث ومخططاته ضد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, إذا إقترن الأمر بمنح الأكراد نوعا من الحكم الذاتي. وقد أعلن حزب البعث موافقته المبدئية على ذلك!

بعد إنقلاب 8/شباط/1963, بعث صالح اليوسفي, عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, برقية إلى الحكومة الجديدة عبر فيها عن تأييد الحركة الكردية للسلطة الجديدة, مقرنا ذلك بمطالبة الأكراد بالحكم الذاتي. وعندما كانت عمليات التصفية الجسدية تقاد ضد الحزب الشيوعي العراقي من قبل السلطة الجديدة, إلتزم الأكراد جانب الحياد, على الرغم من أن الحزب الشيوعي العراقي ناشدهم لتقديم الدعم والمساندة إليه. إلا أن الحزب الشيوعي العراقي أقر في فترة لاحقة, بأن عددا كبيرا من مؤيديه وأعضائه كانوا يقاتلون ضد الأكراد بقوة السلاح, معتبرين هذا الموقف نوعا من الدعم والمساندة لحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم السابقة.

لكن رغم موقف الحياد الذي وقفه الأكراد, إلا أنهم لم يحجموا عن تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية, خاصة عندما أجبر الألوف من المنتسبين للحزب الشيوعي العراقي على الفرار من المدن وإلتجأوا إلى معقل الجبال في كردستان/العراق, على أثر مباشرة السلطات الحكومية بمطاردتهم وإضطهادهم بشكل

منظم. وقدّر عدد الملتحقين بالمناطق الكردية المحررة بحوالي (10,000) شخص. ويروي بأن الشيخ أحمد بارزاني شجع هذا الإتجاه قائلاً: ( أن الأوان أن تردوا الجميل, فقد إتجأ البعض منكم إلى الإتحاد السوفيتي وبقي هنالك لسنوات ).

في 18/شباط/1963, وصل وفد كردي إلى بغداد برئاسة صالح اليوسفي وجلال طالباني, والذي إتقى ب "صالح السعدي", كممثل للسلطة الجديدة, وكذلك مع صالح مهدي عمّاش وحردان التكريتي. وبادر علي صالح السعدي بإتهام الحركة الكردية بدعم الشيوعيين وأضاف يقول: ( نحن لا نمثل كل العرب, كما أنكم لا تمثلون كل الأكراد, لذا يتوجب توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر شعبي واسع لغرض إنتخاب عناصر أخرى لعضوية الوفدين ). وبالتدريج إستطاع حزب البعث ومن خلال سياسة تكتيكية أن يعرقل ويؤخر المفاوضات, مستهدفاً كسب الوقت دون أن يتخلّى عن خطه السياسي الهادف إلى فرض إرادته ومخططاته الخاصة على جميع الأطراف.

ومن البوادر الأولية الدالة على سوء نوايا النظام البعثي بالنسبة للأكراد, إقدامه على إصدار قرار تم بموجبه منع البقية الباقية من الصحف ووسائل الإعلام الصادرة باللغة الكردية, والتي أبقى عليها الحكم السابق. وكان قرار المنع قد صدر في شباط/1963 بالذات., إذن حزب البعث لم يضع الكثير من الوقت ليكشف بالتدريج عن وجهه الحقيقي.

لكن من الجدير أن نذكر هنا حقيقة مفادها, أن الفرقة السائدة بين القوى والكتل السياسية بين العرب من جهة وبين الأكراد من جهة أخرى, كانت تتشحن بإستمرار عملية خلق المشاكل والعقبات الجديدة أمام إمكانية إيجاد حلول مرضية لجميع الأطراف, الأمر الذي مازال مستمرا إلى يومنا هذا. ولا فرق في ذلك بين الخلافات الداخلية في صفوف الحزب الواحد أو بين عدة أحزاب, إذ لوحظ بأن كل مساومة كانت تشجع على إيجاد تسوية مقبولة, كانت تواجه الصدود من قبل بعض الدوائر العربية التي كانت لا تتردد في إظهار ردود فعلها السلبية, سواء ما كان منها خارج أو داخل الأحزاب الحاكمة بالذات. فمن جملة أساليب هذه التيارات لإضعاف الفئات والكتل المناوئة لها, أن تبادر إلى توجيه تهمة الخيانة إليها بكل سهولة أو تتعتها بصفات بذينة أخرى مشابهة للإنتقاص من قيمتها في أعين الجماهير, إذا ما حاولت إيجاد تسوية للمسألة. أما فرقة الأكراد فكانت إنعكاساتها ذات طبيعة سلبية مزدوجة, لأنها وعلى الدوام كانت وسيلة ومناسبة مشجعة ودافعة للحكام في التفكير في حل المسألة الكردية بالقوة العسكرية مؤملين إحراز النصر عن طريق تحريض الفئات والكتل الكردية ضد بعضها البعض, والسعي عن هذا الطريق لإضعاف الحركة الكردية بل وفرض الحلول الإستسلامية في خاتمة المطاف على الأكراد جميعا. هذا إلى جانب أن فرقة الأكراد ولدت نوعا من السباق والتنافس بين العديد من الفئات لتقديم المزيد من التنازلات بغية كسب الحضوة الزائفة والوقتية لدى حكام بغداد.

في 5/آذار/1963, حصل لقاء آخر بين ممثلي الحركة الكردية وعدد من المسؤولين الحكوميين في بغداد, طالب الطرف الكردي خلالها على ما يبدو بما يلي: 1- الإعراف بالحكم الذاتي لكردستان العراق, مع إرسال نسخة من هذا الإعراف إلى هيئة الأمم المتحدة. 2- كان من المقرر أن تشمل منطقة الحكم الذاتي, المناطق الواقعة بين الحدود السورية والتركية والإيرانية, إعتباراً من إمتداد سلسلة جبل حميرين. 3- تعتبر اللغة الكردية, لغة رسمية ولغة تعليم في منطقة الحكم الذاتي, على أن يتم أخذ التواجد القومي لبقية الأقليات القاطنة في كردستان بنظر الإعتبار, حيث يتم التدريس في المناطق المعنية باللغة القومية الخاصة بهذه الأقليات, إلى جانب اللغة الكردية. 4- حول السلطة في منطقة الحكم الذاتي: تكون الحكومة في منطقة الحكم الذاتي, ديمقراطية برلمانية وتتألف من نائب رئيس الجمهورية ومجلس وزراء ومجلس وطني. وتتولى السلطة المركزية مسؤولية الشؤون الخاصة بالخارجية, الدفاع والمالية. 5- الجيش: يتم تأليف وحدات كردية من الجيش, قياساً مع عدد السكان الأكراد داخل العراق, وتشمل الضباط والمراتب والجنود في المناطق التابعة للحكم الذاتي. كما أن هذه الوحدات العسكرية الكردية ستراعي في تركيبها كل التشكيلات ونوعية التسليح السائدة في العراق بما في ذلك القوة الجوية وسلاح المدرعات والمشاة... إلخ. 6- الميزانية: وتتألف من جمع الضرائب إلى جانب حصة عادلة من عائدات النفط. 7- يتم الإحتفاظ بقوات الحركة الكردية المسلحة " بيشمه ركه", حتى يتم تأليف الوحدات العسكرية الكردية المذكورة في أعلاه وتتولى الحكومة أمر تمويل هذه الوحدات.

إن إصرار الجانب الكردي على مسألة تشكيل وحدات عسكرية خاصة بهم لا يمكن توضيحه بمعزل عن شكوكهم المبررة في مواقف الحكومات العراقية وسياسة هذه الحكومات المتذبذبة, إلى جانب محاولات عديدة يصعب إحصاؤها بدقة حول المحاولات الإنقلابية العسكرية من جانب التيارات المختلفة بدوافع سياسية مبهمه. هذا ويلاحظ بأن ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق أبدى شكوكه حول نوايا حزب البعث بعد فترة قصيرة من بدء المفاوضات, لكن المفاوضات إستمرت بين الطرفين على الرغم من ذلك.

في 7-8/آذار/1963, حصل لقاء بين ما سمي " بالوفد الشعبي " الذي إقترحته الحكومة العراقية وبين الأكراد في " جوار قرنه ". وقد تم خلال هذا اللقاء, الإتفاق على النقاط التالية – على تتم المصادقة عليها فيما بعد من قبل الحكومة العراقية من جهة ومن قبل ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من جهة أخرى لتكون نافذة المفعول: 1- يتم الإعراف بالحقوق القومية للأكراد على أساس الحكم الذاتي, ويقر الدستور بهذا الإعراف في نص دستوري. 2- يتم إصدار عفو عام عن السجناء السياسيين 3- يتم إبعاد العناصر التي أساءت الإستفادة من سلطتها داخل جهاز الحكومة

في المناطق الكردية. 4- يتم رفع الحصار الإقتصادي المفروض على كردستان. 5- تعود وحدات الجيش العراقي إلى مواقعها الأصلية وقواعدها الثابتة لغرض إعادة جو من الثقة إلى النفوس.

لكن بتاريخ 8/آذار/1963, إستطاع حزب البعث من خلال إنقلاب عسكري آخر أن يستولي على السلطة في سوريا أيضا, وبذلك إنحسرت رغبة البعثيين في العراق أكثر من أي وقت مضى في الإستجابة إلى المطالب الكردية والإعتراف بحقوقهم بشكل يرضي الطرفين. (الأكراد وحكومة بغداد).

في 9/آذار/1963, طلب صالح اليوسفي من الحكومة العراقية, إطلاق سراح (4712) كرديا معتقلا, لكنه لم يحصل على أي جواب واضح من علي صالح السعدي ممثل الحكومة. وفي 10/آذار/1963, لم يعد موضوع الحكم الذاتي مسألة واردة للتباحث في نظر حكومة بغداد, إذ أعلن مجلس قيادة الثورة في بيان له بأن: 0 العرب والأكراد عاشوا كإخوة, تربطهم وحدة الوطن. وأن مجلس قيادة الثورة يعترف بحقوق الأكراد على أساس اللامركزية). وأعلن في ذات الوقت عن العفو العام عن جميع المشاركين في الحركة الكردية. وقد أعقب ذلك إقدام الأكراد على إطلاق سراح الأسرى الموجودين لديهم – أغلبهم من الجنود التابعين إلى الجيش العراقي. غير أن الحكومة البعثية لم تفرج عن جميع المعتقلين, بل أنها أرسلت في الخفاء برقية سرية إلى الجهات الحكومية المختصة, تطلب فيه عدم الإفراج عن بعض المعتقلين, في الوقت الذي كانت فيه تعلن فيه أمام الرأي العام ورسميا عن الإفراج عن جميع المعتقلين!

وفي 11/آذار/1963, أعلن على صالح السعدي في دمشق, بأن المحافظات (الألوية) الكردية سوف تدار ذاتيا وعلى جميع الأصعدة, بإستثناء الشؤون المتعلقة بالمالية, الخارجية والدفاع, التي ستبقى ضمن إختصاص الحكومة المركزية.

وفي 18-20/آذار/1963, دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, إلى عقد مؤتمر في كويسنجق, ضم العديد من ممثلي المجموعات والطبقات الإجتماعية المختلفة, لغرض بحث المطالب الكردية على أساس قاعدة شعبية واسعة.

وكان حزب البعث يدعو منذ فترة زمنية سابقة/دعائيا إلى الوحدة العربية, على أمل أن تستطيع حركته أن تتولى دورا قياديا في صفوف الشعوب العربية وبين دولها العديدة. وعلى هذا الأساس, باشر الحزب وبعد نجاح إنقلابها العسكري في العراق, بإجراء إتصالات دبلوماسية. وفي 13/شباط/1963, أشعر وزير الخارجية العراقي في القاهرة, الرئيس المصري جمال عبدالناصر بأن: ( الوحدة العربية تعتبر أحد أهدافهم المبدئية والسياسية). وأعقب ذلك إجراء مباحثات مع مصر والجزائر حول إمكانية إقامة وحدة بين هذه البلدان.

وفي فترة لاحقة رافق بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستان/العراق الوفد العراقي في جولته هذه وكان من جملتهم جلال طالباني, وذلك بناء على إقتراح الرئيس العراقي عبدالسلام عارف, وبدون أخذ موافقة رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ملا مصطفى, والذي صرح فيما بعد أمام الصحافة الغربية قائلاً: (يقوم الوزراء العراقيون بنزهة إلى القاهرة, بدل أن يقدموا على التفاوض مع الأكراد بشكل جدي ... أنا لم أكلف جلال طالباني بالسفر إلى القاهرة أو الجزائر).

إن جموح جلال طالباني, كان بكل تأكيد سبباً إضافياً جديداً من أسباب بث الإنشقاق والفرقة, التي سادت في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فيما بعد, على الرغم من طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة داخل صفوف هذا الحزب لم تكن في يوم من الأيام نموذجية من أي وجه من الوجوه على الإطلاق. وقدم جلال طالباني في 8/نيسان/1963, مذكرة إلى الوفود المجتمعة في القاهرة لبحث المسائل المتعلقة بالوحدة العربية, مثيراً فكرة مشاركة الوفد الكردي في المباحثات الدائرة بهذا الخصوص, جاء فيها ما يلي:

( إلى السادة رئيس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين. صورة إلى جميع رؤساء وأعضاء الوفود المجتمعة. ... نلخص فيما يلي رأيه (المعني هنا رأي الشعب الكردي ع. بارزاني) المنبثق عن طبيعة وجوده ومركزه في العراق وعبركفاحه وتجاربه خلال التاريخ في كيفية تنظيم العلاقات بينه وبين الشعب العربي في الأحوال المختلفة: أ – فيما إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه, يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهوري العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية. ب – فيما إذا انضم العراق إلى اتحاد فدرالي, يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً, بمفهومه المعروف دون تأويل أو تضيق. ج – فيما إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يكون الشعب الكردي في العراق إقليمياً مرتبطاً بالدولة الموحدة وعلى نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده ويحول في الوقت ذاته دون الانفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل ).

في 17/نيسان/1963, أصدر العراق بياناً مشتركاً مع سوريا ومصر يعلن فيه عن احتمال إقامة وحدة بين هذه الدول, والتي كان لها أن تتحقق بعد إجراء إستفتاء شعبي خلال خمس أعوام, الأمر الذي أجل فيما بعد لينتهي في نهاية المطاف بالفشل الكامل. هذا الحزب الذي أثار عاصفة من الإحجاجات وبإستمرار مطالباً بالوحدة الفورية في عهد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, وما كاد يصل إلى السطة وإذا به يماطل ويسوف إلى ما لا نهاية. عجيب أمر هذا النوع من السياسة المنافقين وعجيب أمر الناس السذج الذين يصدقونهم بإستمرار كلما رفعوا شعاراتهم بالبراقة الزائفة!

قدم الجانب الكردي بعد هذا الحدث بأسبوعين بتاريخ 24/نيسان/1963, مذكرة أخرى أشير فيها إلى مسألة الوحدة القائمة على الإختيار الحر بين العرب والأكراد, بإعتبارها الطريق الوحيد, الذي يضمن مصالح الطرفين, إقتداءا بالنموذج المعمول به في سويسرا, جيكوسلوفاكيا, ويوغوسلافيا ... إلخ, الذي يثبت هذه الحقيقة. وبشكل عام طالب الجانب الكردي بما يلي: 1- العراق دولة اتحادية تقوم على أساس وجود قوميتين رئيسيتين فيه (العرب والأكراد). وإستنادا إلى حقهم في تقرير المصير, فقد عبر الشعبان عن رغبتهما في العيش المشترك. 2- يتضمن الدستور العراقي بعض المواد, التي تحدد صلاحيات الهيئات الوطنية الخاصة المكلفة بتهيئة المجال للشعب الكردي للتمتع بحقوقه القومية بما في ذلك المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية في إقليم كردستان. 3- تبقى المجالات التالية ضمن إختصاص الحكومة المركزية: رئاسة الدولة, الشؤون الخارجية, شؤون الدفاع, الشؤون المالية والنفط ... إلخ. 4- يمارس الشعب الكردي حقوقه القومية من خلال مجلس تنفيذي والذي ينبثق من مجلس تشريعي منتخب بشكل حر وسري من قبل سكان كردستان ... 5- تتكون ميزانية إقليم كردستان من الموارد التالية: الإيرادات المحلية لمنطقة كردستان نفسها بشكل ضرائب. حصة كردستان المشروعة من عائدات النفط حسب عدد السكان في منطقة الإقليم وكذلك في الموانئ والمطارات ... 6- يتكون إقليم كردستان من الألوية (المحافظات) التالية: السليمانية, كركوك, أربيل, والأقضية ذات الأغلبية الكردية في لواء الموصل وديالى. 7- يكون نائب رئيس الجمهورية كرديا, وينتخب من قبل الأكراد على نفس الطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية العراقية. 8- يضمن دستور منطقة الحكم الذاتي لكردستان الحقوق الثقافية, الإجتماعية, الإقتصادية والحريات الدينية للأقليات الموجودة فيه, كالأثوريين والأرمن والتركمان. كما ويضمن الدستور المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات للعرب والأكراد على حد سواء, حيث يكونون ممثلين في هيئات الحكم الذاتي بشكل عادل.

وقد طالبت المذكرة ضمن فقرة "القضايا العامة" بما يلي: 1- يمثل الشعب الكردي في المجلس الوطني العراقي حسب عدد السكان الأكراد في العراق, الأمر الذي ينطبق أيضا على مسألة التعيين في الوظائف الحكومية وقضايا التعليم والدراسة الجامعية ... إلخ. 2- إذا غير الجيش العراقي إسمه فسيطلق إسم " فرقة كردستان " على القسم الكردي منه, والذي سيشمل الوحدات والأقسام المتواجدة في كردستان ... 3- تعويض الأشخاص (خلال مدة أربعة أشهر), الذين عانوا من الحرب وما سببته من خسائر. 4- إذا تغيير شعار وعلم الدولة العراقية فسيتم إضافة رمز كردي إليه.

في 1/حزيران/1963, أعلنت الحكومة البعثية عن مخططاتها الخاصة حول مسألة حل القضية الكردية والتي بموجبها يتم تقسيم العراق إلى ستة مناطق إدارية: الموصل, كركوك, الحلة, بغداد, والبصرة. ووجدت الحكومة بأن كردستان العراقية لا تشمل إلا لواءين وهما(السليمانية وأربيل), بالإضافة إلى

بعض الأقضية التابعة إلى الموصل وكركوك. وكان هذا يعني, بأن الكثير من المناطق ذات الأغلبية الكردية في كردستان الجنوبية/العراق كانت ستسلخ وت عزل عن المنطقة الكردية الأم, بما في ذلك مناطق تقع في لواء الموصل إلى جانب المناطق الواقعة ضمن لواء كركوك ولواء ديالى أيضاً. وفي الوقت الذي إعترفت فيه الحكومة البعثية, باللغة الكردية كلغة رسمية, لكن التدريس بها بقي حصراً على منطقة السليمانية ولا يتعدى المرحلة الابتدائية.

وعلقت جريدة " الأخبار " البروتية في مقال لها حول خطة الحكومة العراقية هذه وذهبت إلى القول: ( الحكومة العراقية قدمت مشروعاً إلى الوفد الكردي هو بالأصل عبارة عن بعض القوانين السابقة, التي أصدرتها حكومة نوري السعيد في العهد الملكي خلال الأربعينيات وبعض القوانين الأخرى حول تغيير الجهاز الإداري في ألوية العراق ملحقاً بها بعض التغييرات الشكلية ).

الفوارق الكبيرة بين وجهات النظر التي تعذر تجاوزها من حيث الجوهر إنتهت في آخر المطاف إلى قطع المباحثات. لكن التناقض الأكبر تجسد في إختلاف الآراء وبالدرجة الأولى حول مسألة " تحديد المناطق ", لأن الحكومة العراقية أرادت أن تعزل كل المناطق النفطية والأراضي الخصبة التابعة لكردستان الجنوبية/العراق عن منطقة الحكم الذاتي, رافضة بذلك الإعراف بكردية هذه المناطق. لكن هذه النقطة بالذات تجسد الطبيعة " الكولونيالية والإستعمارية " لموقف الحكومة العراقية من المسألة الكردية. وفي ذات الوقت وفي هذه النقطة بالذات يتضح الفارق الحقيقي بين موقف الأكراد وحركتهم دان الطبيعة المناهضة " للإستعمار والكولونيالية ", بإعتبار الحركة الكردية ومن حيث الجوهر, حركة تحررية وطنية, رغم كل الأخطاء, وبين موقف الدولة العراقية, الذي يجسد من حيث الأساس سياسة كولونيالية إستعمارية مهما تعددت التبريرات الدعائية للسلطة الحاكمة في بغداد ومهما رفعت من شعارات براقة وطنانة.

روح إتفاقيات سعد أباد وحلف بغداد:

كانت حكومة بغداد غير منتمية رسمياً إلى أي تحالف بعد سقوط النظام الملكي, إلا أن حكومة البعث تصرفت على ضوء ووفق روح هذه الإتفاقيات والأحلاف السابقة مع الدول المجاورة بعد توليها للسلطة, كإيران وتركيا المرتبطتين بالأحلاف الإستعمارية وعلى هذا الأساس تلقت الدعم والمساندة منها. ذكرت مجلة " بوكروم " الألمانية والمختصة في بحث شؤون الشعوب المهتدة في عددها رقم 8 لسنة 1971 في مقال لها تحت عنوان: " تطبيع العلاقات الألمانية العربية من خلال التمويل بالأسلحة فقط ؟ ", تقول :

( لمح مراسل " لوموند " الخاص بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى "إيريل رولان", في خريف/1968 للمرة الأولى بأدلة ثابتة إلى ما كان يعتبر إشاعة عنيدة سائدة في الأوساط الدبلوماسية ومفادها: بأن حزب البعث العراقي في شباط/1963, تلقى التمويل والمساعدة في إنقلابه العسكري ضد عبدالكريم قاسم, أسلحة وأموالاً ومعلومات من أجهزة المخابرات البريطانية, الولايات المتحدة الأمريكية, ألمانيا الغربية وإيران. أما الكويت فقد إكتفت بدور الوساطة وتقديم الدعم المالي, في حين أن تركيا قدمت الأسلحة في هذه العملية ).

كانت عمليات المطاردة والملاحقة الموجهة ضد الشيوعيين العراقيين والتي بدأت تتصاعد بشكل مباشر بعد الإنقلاب العسكري, مرافقة لتردي وتصدع العلاقات بين العراق والإتحاد السوفيتي على شتى الأصعدة والمجالات من سياسية وإقتصادية, حتى أن أجهزة الحكومة البعثية الإعلامية كانت تتحدث عن " الإمبريالية الشيوعية ". لقد بقي موقف كل الحكومات والدول في العالم الثالث من الأحزاب الشيوعية بصورة دائمة ومستمرة أحد الأدلة والإشارات الموجهة إلى الدول الغربية كمييار تحدد به نوعية مواقف الأخيرة وردود فعلها من هذه الحكومات, فكلما زادت الضغوط الممارسة على الأحزاب الشيوعية, كلما زاد إعتبار هذه الدول كحامية للديمقراطية وحصناً للحرية. ولعل من المفيد أن نشير في هذا الموضوع, بأن هنالك وفي كل الدول الغربية ذاتها أحزاباً شيوعية, تمارس نشاطها السياسي بكل حرية وبشكل علني داخل المجتمعات الأوروبية بدون أن تواجه أية مضايقات أو إضطهاد من قبل الدول الأوروبية. ولكن يبدو وبهذا الصدد, أن الدول الأوروبية حريصة على الأقل فيما يتعلق الأمر بشؤونها الداخلية ذاتها على المحافظة على مبدأ حرية الفكر والضمير والرأي, وأن تثبت تمسكها هذا على الساحة العملية, وهو أمر يتطلبه الواجب من كل إنسان متمدن ومتحضر!

غير أن للعراق, كأحد بلدان العالم الثالث مقاييس أخرى لا تربطه مع ظروف وأوضاع وعقلية المجتمعات والدول الغربية أية رابطة. فالعراق يحدد الإتجاه الذي من خلاله يجري تطبيق الديمقراطية على الأسلوب المعهود من قبل الدول الغربية الكبرى وإستناداً لمدى نفوذها الممارس في بلدان العالم الثالث. ومن إنعكاسات هذا النفوذ ما تجلى بشكل إستراتيجية طويلة الأمد لإضطهاد الشعب الكردي في بعض الدول, وإعتبار هذا الإجراء أحد الأدلة على حسن نوايا النظام الجديد, على أمل إرجاع الأوضاع السائدة قبل ثورة تموز/1958. وفي هذا الإطار أيضاً نجد أن العراق لجأ إلى كل الأساليب التي ظن أن من شأنها أن تساعد على كسب ود الدول الغربية ونيل الحضوة لديها كحليف لها في منطقة الشرق الأوسط.

وإعتباراً من 20/أيار/1963, صدرت أوامر من الحاكم العسكري " للمنطقة الشمالية " تقضي بإخضاع كل الطرق المؤدية إلى كردستان والمارة فيها إلى سيطرة الحكومة وتشديد الحصار الإقتصادي

المفروض على كردستان, بالإضافة إلى إجراءات إدارية أخرى, كإقصاء وإبعاد المنتسبين والموظفين الأكراد من الجيش والدوائر الحكومية. وفي أوائل حزيران قررت الحكومة البعثية في جلسة سرية, إتخاذ موقف يقضي باللجوء إلى القوة العسكرية لمواجهة الأكراد.

في 6/حزيران/1963, تغلغت القوات العراقية داخل كردستان. وفي 9/تموز/1963, أعلن طاهر يحيى في فندق " سمير أميس " في بغداد للوفد الكردي الموجود في العاصمة, بأنهم سينقلون إلى معسكر " الرشيد " لتتم إعادتهم إلى المناطق الكردية بطائرة مروحية . لكن ما كاد الوفد الكردي يصل إلى معسكر الرشيد حتى تم اعتقاله وتعرض أعضاؤه للضرب! وتجدر الإشارة, بأن رئيس الوزراء ورئيس حزب البعث في تلك الفترة أحمد حسن البكر, كان قد صرح قبل هذا الحادث بشهرين وطبقا للتقاليد والأعراف الإسلامية المعهودة, مقسما على القرآن الكريم والذي وضعه على رأسه وأمام نفس الوفد قائلا: ( أقسم بهذا القرآن, بأنه لا توجد لدي نوايا سيئة إتجاهكم ). وفي ذات اليوم بدأت إعتداءات الحرس القومي والجيش في المناطق الكردية بشكل عنيف, إذ هوجمت مدينة السليمانية وأعلنت السلطات الحكومية من خلال مكبرات الصوت بأن: ( كل من يغادر منزله سوف يقتل رميا بالرصاص ). أقتحمت المنازل وجرى تفتيش محوم, حدثت خلاله إعتداءات على السكان المدنيين, حيث تعرض الأطفال إلى الضرب وأعتدي على النساء بحضور أزواجهن المقيدين, بالإضافة إلى إعتقال 500 شخص وقتل 276 شخص آخر بالرصاص. هذا ولم يكن مصير مدينة كويسنجق بأفضل من مصير مدينة السليمانية حيث مورست أساليب مشابهة وتم ربط الرجال على أعمدة الكهرباء والتلفون وأعدموا بهذه الصورة بشكل فوري دون أية محاكمة, إلى جانب إقدام السلطات العراقية على إطلاق الرصاص على الأغنام والمواشي, الأمر الذي أدى إلى هلاك 149,000 رأس من الغنم, بالإضافة إلى إشعال النار في الحقول والمزارع, التي أتت على ثمرات ومحاصيل جهود الفلاحين الأكراد طوال عام كامل. كان من الواضح منذ البداية, بأن حكومة البعثيين عازمة على اللجوء إلى إستخدام سياسة " الأرض المحروقة " في كردستان, مقرونة بكل وسائل الإرهاب والإجراءات القمعية القاسية. وبحكم كون المرتكب من هذه الجرائم غير القابلة للعد والإحصاء, التي أقدمت حكومة البعث على إرتكابها, يمكن القول بأن هذا النظام كان أسوء نموذج على الإطلاق مما يمكن أن يقدم للرأي العام العالمي عن مزاعم ودعاية حزب البعث الصاخبة الفارغة, والتي طالما طبلت وزمرت لما كانت تسميه " رسالة الأمة العربية الخالدة ". لكن لنا أن نلمح في ذات الوقت بأن الساسة الأكراد أيضا لم يكونوا موفقين في عملية المقايضة السياسية والتي بموجبها إعتبروا الزعيم عبدالكريم قاسم دكتاتورا, معتبرين حزب البعث في ذات الوقت حليفا لإسقاط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم. وليس إعتباط أن يقول المثل العراقي: ( ما تعرف خيري إلا تشوف غيري ). وقد سبق لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأن قال: ( الرفيق قبل الطريق والجار قبل الدار ).

إعتباراً من 10/حزيران/1963 فقط، بدأت حكومة البعث بتوجيه إنذار إلى الأكراد مطالبة بتسليم الأسلحة، واصفة الحركة الكردية " بالخونة الانفصاليين "، " أعداء الشعب " و " المتحالفين مع الشيوعيين والصهاينة " ... إلخ. كما وهددت بأنها ستقدم على تهديم كل القرى في ألوية : كركوك، أربيل، والسليمانية، فيما لو أطلقت رصاصة واحدة منها أو من قربها على الجيش أو قوات الحرس القومي أو قوات العشائر الموالية للسلطة الحكومية، بل وعند تقديم المساعدة لأنصار الحركة الكردية أو إيوائهم. وذهبت أجهزة الإعلام الحكومية إلى القول: ( لقد قررنا إعتباراً من هذا اليوم تنظيف المناطق الشمالية من بقايا الموالين للبارزاني ). كما منحت الحكومة لقادة الفرق في الجيش العراقي مطلق الصلاحيات في الواقع لإتخاذ الإجراءات التي يرونها مناسبة لمواجهة الحركة الكردية. وقد بادر هؤلاء بدورهم إلى تأسيس محاكم عسكرية في مناطق العمليات الخاضعة لسلطتهم، لغرض إصدار " أحكام فورية بحق العصاة، إستناداً لقرار مجلس قيادة الثورة ". وهكذا شملت إجراءات الأحكام العرفية كل الألوية الأربعة: الموصل، كركوك، أربيل والسليمانية.

وفي 11/حزيران/1963، بدأت جريدة " خه بات "، لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، ترد على إجراءات ودعاية حكومة بغداد فنشرت مقالا بعنوان: (حكومة العصابة البعثية تعلن حرباً قذرة ضد شعبنا الكردي). وفي 11/حزيران/1963، ذهبت جريدة " برافدا = الحقيقة " السوفيتية إلى القول، بأن المفاوضات مع الأكراد لم تكن إلا مجرد خدعة لجأت إليها الحكومة لكسب الوقت.

### موقف القوى والدول الأجنبية:

لو أمعن المرء النظر في الأوضاع السياسية السائدة في تلك الفترة على الصعيد العالمي لأمكن ملاحظة أن تركيب الظروف كان يشبه إلى حد كبير ما كان سائداً في المنطقة من ظروف وأوضاع قبل ثورة تموز/1958، التي قادها الزعيم عبدالكريم قاسم. الموقف البريطاني: كانت تزود العراق بالأسلحة الثقيلة من طائرات ودبابات إلى جانب توليها أمر تدريب الضباط العراقيين. الولايات المتحدة: كانت قد عرضت على العراق إستعدادها لتقديم المساعدة بتاريخ 2/تموز/1963. ألمانيا الغربية: كانت وبالإستناد إلى وكالة " رويتر " للأبناء في 26/تموز/1963 قد قدمت إلى العراق مساعدة مالية بلغت قيمتها 15 مليون مارك ألماني، بالإضافة إلى توثيقها للروابط الثقافية والإقتصادية من جديد مع العراق. باكستان: كانت قد زودت الحكومة العراقية بتاريخ 14/8/1963، (9000) إطلاقاً مدفعية كهدية. (كانت باكستان عضواً في حلف السنّتو). الصين الشعبية: جسد موقف الصين مفاجأة حقاً وهو ما يتعذر فهمه أو إيجاد تفسير منطقي له بأي حال من الأحوال بمعزل عن أحداث تلك الفترة والتوتر الذي ساد في العلاقات بينها وبين الإتحاد السوفيتي وما تواجد من فرقة وإختلاف بين الطرفين بشكل لم يعد خافياً عن الرأي العام العالمي. فماو تسي تونغ الذي قاد حرب الصين ضد اليابان وإعتبر هذه الحرب

كحرب تحرير بات ينظر إلى الحركة الكردية في هذه الفترة بمنظار آخر واصفا إياها " بالحركة القومية الرجعية للبارزاني وأكراهه ". وقد لمح الحزب الشيوعي العراقي في رد له من خلال رسالة بعثها أنور مصطفى, عضو المكتب السياسي للحزب إلى جريدة " برافدا " السوفيتية, مشيرا إلى التناقض بين السياسة الصينية ونظرية القائد الصيني ماو تسي تونغ نفسه حول " حركات التحرر ". الإتحاد السوفيتي: كان موقف الإتحاد السوفيتي وإلى جانبه بقية الدول الاشتراكية الأخرى يمثل كتلة معارضة لهذا التوجه المذكور سابقا, الأمر الذي يعتبر بالدرجة الأولى قوة معنوية كبيرة للحركة الكردية, التي باتت تعاني من العزلة. مصر: كان الموقف المصري يتسم بالإعتدال, إستنادا إلى تصريحات أطلقها الرئيس جمال عبدالناصر بحضور العديد من الممثلين الكراد والتي يمكن إيجازها بالشكل التالي: كان الرئيس عبدالناصر يعتبر الأكراد شعبا شقيقا, يعيش منذ آلاف السنين في وطنه ولم يكن شعبا طارئا أو دخيلا على هذه المناطق. كما وأن الرئيس عبدالناصر كان يعترف بحق الأكراد في التمتع بنوع من الحكم الذاتي كجزء من حقهم في تقرير المصير وذلك وفق النموذج اليوغسلافي. لكنه كان يعارض فكرة الانفصال وقد حذر الأكراد من الوقوع " عمدا أو سهوا في أحابيل السننوتو ". وعندما اندلعت الحرب من جديد وإشتدت العمليات العسكرية في كردستان الجنوبية من جديد, إتخذ الرئيس عبدالناصر موقفا معارضا منها كوسيلة غير مناسبة لحل المسألة الكردية, كما وندد بتواجد الضباط الإيرانيين والأتراك في العراق. الجزائر: كان موقف الرئيس الجزائري " بن بلا ", مشابها لموقف الرئيس عبدالناصر, لأنه كان يعارض هو الآخر اللجوء إلى الحرب لحل المسألة الكردية. ولعل بالإمكان إرجاع سبب هذا الموقف إلى أن حزب البعث كان يدعي لنفسه بحق قيادة الشعوب العربية من جهة بالإضافة إلى أن كلا البلدين " مصر والجزائر كانا وإلى فترة قصيرة سابقة يعانيان من أوضاع تشبه إلى حد كبير أوضاع الشعب الكردي في العراق من حيث التعرض للإحتلال.

لكن هذا الموقف الإستثنائي مهما كانت دوافعه لم يكن حائلا بين حزب البعث ومخططاته الهادفة إلى تحريض الشعوب العربية ضد الحركة الكردية من خلال وصفه للحركة الكردية " بإسرائيل ثانية ", حيث أن جريدة " البعث " لسان حال حزب البعث الحاكم في العراق كانت قد نشرت مقالا بتاريخ 11/تموز/1963 تقول فيه: ( إن الشعب العربي من المحيط إلى الخليج يعتبر التمرد كمحاولة لتأسيس إسرائيل ثانية على الأرض العربية ). غير أن الرئيس عبدالناصر لم يغير رأيه حول حزب البعث فقد قال في خطاب له ألقى بتاريخ 24/تموز/1963: ( لا صداقة مع الفاشيين البعثيين ).

وفي تموز/1963 أيضا وخلال عقد إجتماع لحلف السننوتو في مدينة أزمير التركية, تم التخطيط للتدخل عسكريا في العراق, إستنادا لما سمي " بعملية دجلة " حيث كان من المقرر أن تزحف القوات التركية نحو مدينة الموصل, في الوقت الذي تقرر فيه أن تحتل القوات الإيرانية مدينة السليمانية. كل ذلك بموافقة الحكومة العراقية. كما أن هذه الدول تعاونت في عملية إحكام غلق الحدود بشكل أكثر فاعلية,

بهدف منع تسرب المساعدات إلى الحركة الكردية. هذا وعلى الرغم من أن مخططات الغزو هذه لم تطبق عمليا بفضل يقظة الإتحاد السوفيتي, إلا أنها تسببت في حدوث صدى وردود فعل ملحوظة على صفحات الجرائد التركية والإيرانية, التي يمكن أن تعتبر مصداقا لما كان قد أعد من مخططات بهذا الشأن, ومنها جريدة " مليت " التركية الصادرة في 14/6/1963, وجريدة " بارس " الإيرانية الصادرة بتاريخ 16/10/1963.

### معركة الحياة أو الموت والتطور اللاحق:

إذا حاول المرء أن يجري مقارنة بين ميزان القوى في هذه الفترة بين حكومة البعث والحركة الكردية, لأمكن ملاحظة ما يلي من النقاط:

سلطة البعث: أستطاعت حكومة البعث في عام 1963, بعكس حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم في عام 1961, أن تحصل على إمتيازات متعددة الجوانب من جديد, فقد حضيت بدعم القوى والدول الإستعمارية والإمبريالية الغربية الكبرى من جديد, وبذلك تيسر لها الحصول على دعم بقية الدول السائرة في فلك هذه القوى الإستعمارية أيضا على صعيد منطقة الشرق الأوسط, بالإضافة إلى حصولها على دعم ومساندة الحكومة البعثية السورية كذلك. ولا غرابة إذن في أن تلمح جريدة " لوموند " الفرنسية الواسعة الإنتشار, إلى أن بريطانيا باتت تحلم بعودة الأوضاع التي كانت سائدة في عهد نوري السعيد, فيما يتعلق بمصالحها.

تخلت حكومة البعث عن المطالبة بإعادة ضم الكويت " القضاء السليب " كما كان يسمى ولو مؤقتا, كما وسحبت وحداتها العسكرية المرابطة على الحدود الكويتية وأرسلتها إلى منطقة كردستان لتستخدم ضد الحركة الكردية. وإلى جانب وحدات القوات المسلحة العراقية من جيش والشرطة والحرس القومي, فقد ألفت الحومة وحدات داعمة أخرى لمحاربة الحركة الكردية, بمساعد بعض الإقطاعيين العرب وأغوات الأكراد. وأطلق على هؤلاء أسماء مختلفة كان من بينها إطلاق تسمية " فرسان صلاح الدين " على المرتزقة الأكراد و" فرسان خالد بن الوليد " على المرتزقة العرب. لكن الأكراد أبو إلا أن يطلقون على كليهما إسم " الجحوش ". كما وأقدمت الحكومة البعثية على رفع الميزانية المخصصة للشؤون العسكرية إلى مستويات لم يعرفها تاريخ العراق في السابق. أما السليبيات التي بدأت تواجه سلطة البعث فقد كانت في الغالب ذات طبيعة سياسية, تمثلت في عزلتها كإعكاس طبيعي ونتيجة منطقية لأعمال العنف غير المبررة على الإطلاق, التي إرتكبها النظام الفاشي البعثي بحق المواطنين العراقيين من عرب وأكراد على حد سواء, وإن كانت حصة الأكراد أكبر بأضعاف مضاعفة.

الحركة الكردية: اما الأكراد فلم يعودوا قادرين على الإستفادة من الحياد النسبي للدول المجاورة. لقد كانت هذه واحدة من أكبر السلبيات التي طالما تكررت في تأريخ حركات التحرر الكردية وتسببت في التالي بتعثرها. أما الإيجابيات التي توفرت نسبيا للحركة الكردية, فقد تمثلت بالدرجة الأولى في زيادة ونمو عطف الرأي العام العالمي والمحلي إلى جانب الدعم الأخلاقي الذي بات الأكراد يتلقونه في الخارج وداخل العراق ذاته. كما توجب على الحزب الشيوعي العراقي بحكم الظروف المستجدة أن يقاتل إلى جانب الأكراد, الأمر الذي إستتبعه موقف إيجابي ومساند من جانب المعسكر الإشتراكي. وكان الأكراد يسيطرون عمليا على نصف مناطق كردستان الجنوبية تقريبا, بحكم الإرتباك الذي رافق سقوط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, بما في ذلك بعض المناطق الإستراتيجية الهامة والحساسة.

كما أن العنف الذي مارسه حزب البعث منذ توليه السلطة تسبب في مقتل الكثيرين وولد خسائر إقتصادية كبيرة, الأمر الذي بث الرعب والهلح في نفوس بعض الطوائف, إلا أنها ولدت بصورة عامة ردود فعل قوية معاكسة كذلك زادت دورها في تعزيز مركز الحركة الكردية وتقويتها في ذات الوقت وأضعفت من هيبة الحكومة العراقية, لأنها زادت في تقوية الروح المعنوية والقتالية في صفوف الأكراد, بالأخص بعد أن إفتضحت مخططات التعريب البعثية وما إرتبط بها من أساليب وإجراءات بربرية عنيفة شجبتها الرأي العام في الداخل والخارج على حد سواء. إنعكست هذه الإجراءات الجائرة والمتعسفة للسلطة الحاكمة في بيان أصدره الحاكم العسكري العام لما سمي بالمنطقة الشمالية (كردستان الجنوبية في الواقع), المرقم/20 وقد جاء فيه:

( أخذنا بنظر الإعتبار المصالح العامة, قررنا إجلاء جميع السكان القاطنين في ضواحي مدينة كركوك. وعلى قائد الفرقة الثانية للشرطة في لواء كركوك وقوات الأمن في كركوك تنفيذ هذا الأمر بشكل سريع ).

وبالفعل وبالإستناد إلى هذا الأمر تم طرد (40,000) كردي بالعنف والإكراه دفعة واحدة من المناطق النفطية في لواء كركوك, وتم إسكان العرب الذين جلبوا من مناطق العراق الأخرى في القرى الكردية المهجورة .

### معركة بارزان:

إستنادا لما أوردته جريدة الأهرام المصرية فقد قام ( الجيش العراقي قبل إعلانه للعمليات العسكرية بثلاثة أيام, بالهجوم على مواقع الأكراد ... وأقدم الحرس القومي على قتل النساء والأطفال في القرى الشمالية وبالأخص في لواء ديالى ).

على الرغم من العنف والعسف الممارس من جانب السلطة البعثية الغاشمة بصورة شملت كل مناطق كردستان الجنوبية، إلا أنها ركزت في عملياتها ومخططاتها العسكرية على منطقة بادينان، بهدف عزل هذه المنطقة عن منطقة سوران وإخضاع بادينان بالقوة كمرحلة أولية. لكن محور هذه المخططات كان يستهدف بارزان على وجه التحديد، على اعتبار أن بارزان تمثل رمزا معنويا كبيرا وتجسد روح المقاومة والتحدي لدى الشعب الكردي لكل سلطة باغية.

أما موقف الحياض الذي كان الشيخ أحمد بارزاني قد إتخذه في عهد الزعيم عبدالكريم قاسم، فلم تأخذه حكومة البعث بنظر الإعتبار. وكما كانت عليه حالة الحروب المخاضة ضد بارزان – إعتبارا من فترة حكم العثمانيين ولغاية فترة حكم البعثيين – فإن جميع الخطط العسكرية كانت تقوم على أساس خطة هجومية تشن على ثلاث جبهات أو محاور في آن واحد تقريبا وهي: محور أميدي، محور آكري وأخيرا محور رواندوز. وقد شاركت ثلاث فرق عسكرية في هذا الهجوم البعثي. بالإضافة إلى قوات المرتزقة (الجحوش). لكن في الواقع تواجدت بعض التغيرات الإيجابية في هذه الفترة لصالح البارزانيين على الأرض أيضا، كجزء من الحركة الكردية التي إستفادتها من الأخرى من المتغيرات ومنها:

1- كانت العناصر الإقطاعية من الخونة التقليديين الأكراد في منطقة بادينان قد منيت بهزائم منكرة وتكدبت الكثير من الخسائر، بإستثناء بعض العناصر إلى السورجيين في المناطق الشرقية والمناطق الجنوبية الشرقية من بارزان، وذلك منذ بداية الحركة الكردية وعلى أيدي البارزانيين أنفسهم في عام 1961. وعبر طريق القيام بعملية كوماندو عسكرية صاعقة، إستطاع البارزانيون بقيادة " سوار آغا " بارزاني أن يتغلغلوا داخل مناطق السورجيين وتمكنوا من أسر عدد من الإقطاعيين السورجيين داخل مناطقهم وجلبوهم إلى بارزان. لقد أضعفت عملية الكوماندو الجريئة هذه من معنويات السورجيين القتالية إلى جانب فرقة صفوفهم. وعليه لم تعد هنالك إلا بعض الفئات القليلة، التي رغبت في مواصلة القتال ضمن وحدات المرتزقة الحكومية السيئة الصيت " فرسان صلاح الدين ". وهكذا تم تحييد السورجيين إلى حد بعيد كعامل عسكري.

2- كان الأكراد يسيطرون على مناطق واسعة بضمنها بعض المواقع الإستراتيجية الهامة والحساسة حقا، الأمر الذي كان مربوطا بكسب بعض الإمتيازات السياسية والعسكرية الجديدة لصالح البارزانيين. وعلى الأرجح فإن " مضيق كلي علي بك " المعروف كان واحدا من أهم هذه المراكز والمواقع الإستراتيجية، لأن السيطرة الكردية عليه كانت تعني عدم قدرة القوات العراقية على شن هجوم من محور رواندوز (الشرق)، وتلك حقيقة تنطبق على المناطق الغربية من بارزان أيضا إلى حد كبير)

محور أميدي). على الأقل في المراحل الأولى من نشوب القتال. وهكذا فقد كان محور آكري هو الوحيد, الذي تستطيع منه وحدات الجيش العراقي شن الهجوم على منطقة بارزان.

3-من الحقائق الثابتة, بأن الأكراد أبدوا مقاومة بطولية بأسلة في جميع أرجاء منطقة بادينان, الأمر الذي خفف إلى حد كبير من أعباء الضغط العسكري المركز على بارزان, سيما مع تواجد قادة بارزانيين فيها. ولا ريب أن المعارك التي دارت رحاها في جبل " مه تينا ", كانت نموذجا رائعا لروح التضحية والمقاومة, التي تحلى بها الثوار الأكراد في حربهم العادلة هذه ضد تطاول السلطة الحاكمة على الحقوق والحرمان, تعتبر واحدة من منجزاتهم العسكرية الهامة في هذه الفترة.

أما السلبيات فقد كانت بدورها متعددة الوجوه, بالأخص في مجالات الشؤون الصحية, التي لم تكن قادرة على مواجهة نتائج وأساليب " حرب الإبادة " التي فرضها النظام البعثي على الشعب الكردي. لقد تردت الحالة إلى حد كبير بعد أن بلغت الحكومة السورية والتركية في تشديد السيطرة على حدودهما الدولية لمنع تسرب المساعدات مهما كانت قليلة عن طريق التهريب إلى كردستان الجنوبية, كالأدوية والمواد الضرورية الأخرى.

وما كادت المعارك في منطقة " سه ري آكري ", تندلع حتى إتضح أسلوب وتكتيك حرب البعثيين ضد بارزان والتي يمكن بيان بعض أوجهها بما يلي:

1-فعلى جبهة القتال كان البارزانيون يتعرضون في البداية لضغط مكثف للغارات الجوية المنظمة والمدمرة, فبات البارزانيون يعانون من هذا القصف الجوي المركز على مواقعهم. ثم يعقب ذلك قصف مدفعي مركز تشارك فيه الدبابات لغرض فتح ثغرات داخل خط جبهة قتال البارزانيين تمهيدا لتغلغل وحدات الجيش العراقي وقوات المرتزقة (الجحوش) على مراحل بإتجاه منطقة بارزان, طالما تواجدت طرق مواصلات صالحة وتضاريس مناسبة لسير العجلات. لقد كانت عمليات القصف هذه من القوة والتركيز إلى درجة أنه كان من الصعب جدا معها إن لم يكن من المستحيل, البقاء في موضع واحد لفترة طويلة, سيما إذا علمنا بأن البارزانيين لم يكونوا مزودين بأية تجهيزات وأسلحة قتال مناسبة لخوض غمار مثل هذه الحرب العاتية المفروضة عليهم, ولم يكونوا يملكون في الواقع غير بنادق قديمة قليلة العدد بل وعتاد قليل لا يمكن التعويض عنه. كل ذلك إجبرهم على تفضيل القتال والإشتباك الليلي.

2-أما خلف خطوط القتال والجبهة العسكرية, فإن القصف الجوي المتواصل إستهدف بعنف شديد لم يسبق لمثله وأن شاهده المنطقة, أن ينال من الروح المعنوية والقتالية للسكان المدنيين في منطقة بارزان إلى حد ما. لقد قصفت الطائرات كل المواقع والمناطق التي شاهدوا فيها أي نوع من التحركات

مهما كانت صغيرة. ولعل تدمير مسجد بارزان العريق في القدم، سيظل رمزا للعنف والعسف والإرهاب المبالغ الذي مارسه النظام البعثي الجائر بحق الشعب الكردي وكردستان من المدنيين العزل على مدى التاريخ. لقد استطاع هذا المسجد وبعناية إلهية أن ينجو خلال فترات طويلة من النزاع والصراع العسكري المستمر منذ السيطرة العثمانية على المناطق الكردية من التخريب والدمار رغم تعرض بارزان ذاتها مرارا عديدة إلى الحرق والنهب والتدمير الكلي. وكان المسجد يعتبر – وهو أمر معروف لدى الأطراف ذات الصلة والإطلاع على الأوضاع في المنطقة ولو بشكل سطحي – ملجأا للسكان المدنيين الذين كانوا يحتمون به في الحالات التي تتعرض فيها لغارات جوية مفاجئة. هذا بالإضافة إلى أن القصف الجوي إستهدف إضافة إلى ذلك وبشكل مدروس ومنظم إحراق الغابات والمزارع بهدف تجويع السكان المدنيين وحملهم عن هذا الطريق على الإستسلام. إن الوسائل البدائية، التي كانت متوفرة لدى البارزانيين لمكافحة الحرائق والحضور المستمر للمقاتلات والقاصفات العراقية فوق أجواء بارزان تسبب في عدم تمكن البارزانيين من إطفاء أغلب الحرائق المتعمدة، التي كانت تندلع في مناطق متعددة في آن واحد بسبب القصف الجوي أو المدفعي. لقد إضطر الفلاحون في آخر المطاف وفي أغلب الحالات أن يكتفوا بمجرد النظر إلى جهودهم المضنية التي بذلت طوال عام كامل إلى رماد تذرره الرياح خلال دقائق معدودة. هذا بالإضافة إلى أن قرى البارزانيين التي تقع ضمن مديات القصف المدفعي، كانت تتعرض إلى نار الإزعاج ليلا ونهارا، لإغلاق راحة السكان المدنيين ومنعهم من مواصلة أعمالهم اليومية.

كان لهذه الأساليب البربرية العنيفة تأثيرها التدريجي على تردي الأوضاع في منطقة بارزان، بالأخص في المجال الإقتصادي والصحي، حيث بدأت المواد الغذائية الضرورية كالسكر والشاي والملح وما إلى ذلك تقل أو يتعذر الحصول عليها في أغلب المناطق. وبإختصار فإن المسألة لم تكن إلا حرب إبادة شاملة ومنظمة تهدف إلى القضاء على كيان الأكراد ووجودهم.

لكن رغم كل تلك المعاناة، فإن البارزانيين رفضوا الرضوخ والإستسلام إلى العنف والإبتزاز العاري والمفضوح ووقروا مواصلة الكفاح بأسلحتهم القديمة والمحدودة دفاعا عن وجودهم، الأمر الذي كلفهم من الناحية العسكرية التضحية بعدد من أبرز قادتهم العسكريين ومن جملتهم: ملا شين، هاشم ميروزي، حسين محمد آغا وآخرين، ممن ضحوا بأنفسهم لحماية شعبهم من حملة غادرة إستهدفت إبادة شعبهم قادتها سلطة جائرة حاكمة في بغداد، أملا في إيجاد نوع من التوازن والتعادل إزاء تفوق الوحدات العسكرية العراقية في العدد والعدة، والحيلولة دون نجاح هذه القوات المعتدية في إحراز نصر حاسم على ساحة المعركة مهما كلف الأمر. فالنوايا الشريرة كانت بادية للعيان في سلوك السلطة البعثية الغاشمة التي تسعى في نشر الخراب والدمار في بارزان بكل جلاء، بشكل لا يمكن التستر عليه بأي حال من الأحوال.

يمكن القول بأن خسائر البارزانيين العسكرية الأولى من الناحية التكتيكية جاءت بشكل غير مباشر عن طريق خسارة الحركة الكردية لموقع إستراتيجي هام " مضيق كلي على بك " . فعلى ما يبدو سادت الفوضى كليا في صفوف القوات الموجودة الكردية الموجودة في هذه المنطقة الهامة إستراتيجيا, إذ كان عدد من المجموعات المسلحة المنتمية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والحزب الشيوعي العراقي متمركزة في هذه المنطقة وعندما إستطاعت القوات الحكومية أن تعيد سيطرتها على موقع " سبيلك " الهام وهو عبارة عن مرتفعات واقعة على الطريق المؤدي إلى "خليفان" - قرية صغيرة تقع قرب مدخل المضيق من الناحيته الجنوبية - عبر كسبها لأحد أغوات المنطقة من السورجيين, زادت أهمية " مضيق علي بك " بما لا يقاس, بإعتباره المانع الطبيعي الأهم بوجه تقدم القوات العراقية شمالا بإتجاه " رواندوز " . فإخضاع المضيق كان يعتبر الخطوة الأولى والتي لا بد منها لتستطيع القوات الحكومية أن تشق طريقها نحو الشمال وتهدد بذلك الجناح الأيمن من الجهة الشرقية لمنطقة بارزان بالتالي.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن العقيد " كافي " - أحد الضباط العراقيين الملتحقين بالحركة الكردية, شأنه في ذلك شأن ألوف من الفارين والهاربين من عسف وطغيان الحكومة البعثية - كان قد نصح المسلحين الأكراد في هذه المنطقة بضرورة هدم الجسور العديدة الموجودة داخل المضيق, لمنع تقدم وحدات الجيش العراقي المدرعة بإتجاه رواندوز وبقية المناطق المحررة الأخرى. غير أن الأكراد المكلفين بهذه المهمة الإستراتيجية الحساسة للغاية, غيروا رأيهم على ما يبدو بهذا الخصوص لأسباب مجهولة, وقرروا الإبقاء على هذه الجسور, مبررين موقفهم بأن هذه الجسور تعود للأكراد ولايجوز تخریبها!

ومهما حاول المرء أن يفسر هذا الغباء العسكري المطلق والفكر البالي, بأن ينطلق من إعتبار هذال السلوك الأخرق نتيجة لتصرف بعض الجاهليين أو الخياليين, أو على الأرجح أن نقول بصراحة مطلقة وهي الأقرب إلى الحقيقة, بأنه كان من نتيجة عمل جواسيس مندسين داخل الحركة الكردية ألقوا بالحركة أضرارا عسكرية فادحة ومنحوا القوات الحكومية مكاسب كبيرة. ومهما كانت الأسباب والدوافع فمن الثابت بأن هذا العمل تسبب في خلق كارثة إستراتيجية في هذه المواقع كان لها بالتالي أثرها السلبي الواضح على خطوط الدفاع الكردية في عدة مناطق, فمن تداعياتها أن الوحدات العسكرية العراقية المدرعة زحفت عبر المضيق دون أن يعيق تقدمها أحد بإتجاه رواندوز أولا, مقتحمة بكل بساطة المراكز الدفاعية في المناطق السهلية والتلال والروابي المنخفضة والواقعة خلف المضيق من الناحية الشمالية لتركز فيما بعد هجومها على منطقة بارزان وتصل إلى " شيروان مه زن " في آخر المطاف والواقعة شمال شرق بارزان على الحدود التركية, مهدمة وناهبة وحارقة كل القرى البارزانية على طرفي الطريق. علما أن مجرد هدم الجسور الواقعة داخل المضيق " كلي علي بك " كان سيؤخر تقدم القوات , الحكومية لعدة أشهر على أقل تقدير. فالطريق المار عبر المضيق كان الطريق الوحيد

- في تلك الفترة - المؤدي إلى رواندوز وشيروان , والذي يتيح لقطعات الجيش العراقي الآلية في هذه المحاور القتالية, أن تعمل بمنتهى الفاعلية. أما الجسر الذي يربط بين خليفان ومنطقة " به روش البارزانية " والمار عبر جسر " خه لان", فقد تم تفجيره في الوقت المناسب, الأمر الذي حال دون تقدم القوات العراقية من هذا المحور باتجاه بارزان.

إن الجبهة العسكرية الجديدة والتي تولدت من عبور أليات القوات العراقية لمضيق علي بك, ولدت نقاط ضعف إستراتيجية جديدة بالنسبة للبارزانيين, الذين توجب عليهم من الآن وصاعدا خوض الحرب على جبهتين " آكري و رواندوز ". وقد إستطاعت القوات العراقية أن تستغل هذه السلبيات لصالحها بل وان تتغلغل في مناطق البارزانيين تدريجيا في عدة مواضع لتصل في واحدة من هجماتها إلى " بارزان " بالذات لقوت قصير جدا لكنه يكفي لإشعال النار فيما بقي من البيوت سالما من القصف الجوي, رغم أنها لم تستطع البقاء فيها. فقد تراجعت جنوبا لتتخذ لها مواقع دفاعية في المناطق السهلية المحيطة " ببلي " جنوب بارزان.

المعروف عن الشيخ أحمد بارزاني قوله: " معنويات المقاتلين هي إنعكاس لمعنويات قادتهم, فإذا إنهارت معنويات القيادة إنهارت معنويات المقاتلين ". لذا نجد الشيخ أحمد البارزاني يحث ويشحث البارزانيين على مواصلة القتال ضد القوات البعثية المعتدية دفاعا عن أرضهم وكرامتهم ووجودهم بإستمرار في كل المواقع والجبهات وبدون هوادة, مشيرا إلى أن " إزدياد الظلم دلالة على قرب زواله لذا عليكم أن تعصموا بالصبر ", بعكس ما كانت عليه الحال في فترة حكم الزعيم عبدالكريم قاسم تماما. من هنا نجد البارزانيين لا يتركون للمعتدين أي مجال للراحة في المناطق البارزانية التي إستولوا عليها لأنهم يواجهون حالة تعرض بارزاني مستمر على مواقعهم. فالبارزانيون واصلوا شن هجماتهم وغاراتهم الخاطفة بإستمرار على مواقع القوات الحكومية ومراكز دفاعهم بالأخص المعزولة منها, وإستهدفوا خطوط مواصلاتهم وتموينهم, علما أنه بإتساع رقعة العمليات زادت خطوط المواصلات والتموين طولا وبذلك أكثر تعرضا لضربات البارزانيين التي لا هوادة فيها, مستخدمين ببراعة أسلوب " الكروالفر " محدثين خسائر كبيرة في صفوف القوات العراقية والمرترقة, الأمر الذي إستتبعه عدم تمكن الجيش العراقي وقوات المرتزقة الموالية له من إحراز أي إنتصار عسكري حاسم رغم التفوق الهائل في العدة والعدد ورغم قلة عدد البارزانيين (مئات) وسلاحهم القديم المتواضع والنقص الكبير في العتاد الذي تعذر التعويض عنه بعد الإستخدام, من هنا العمل قدر الإمكان بعدم إستخدام العتاد إلا بعد القناعة بأنها ستصيب الهدف. لقد بقي الإنتصار الساحق والموعود بأقل وقت حلما لم يتحقق أبدا للقوات الحكومية, لذا كان ما رددته أجهزة الإعلام الحكومية مجرد أضغاث أحلام. وأتذكر حوارا جرى بين مجندين سابقين في القوات العراقية في تلك الفترة وهما يستعيدان الذكريات فيقول أحدهما للآخر: ( كنت في عام 1963 جنديا في صفوف الجيش العراقي. لقد رأيت بأمر عيني كيف كان المقاتلون

البارزانيين يحاربون بمنتهى الضراوة. تصور أن أحد البارزانيين كان قد تسلق شجرة بلوط في الغابات المحيطة والقريبة من الطريق الذي تمر منه آليات الجيش العراقي. لقد قتل هذا البارزاني لوحده فقط عشرين جنديا عراقيا وهو يدافع عن أرضه. لقد تعذر علينا جميعا رغم السعي الحثيث أن نكشف عن موقعه الذي كان يطلق النار منه على القوات العراقية).

لدى حلول فصل الخريف عقدت جلسة في " هوري " بناء على أمر أصدره الشيخ أحمد بارزاني, تقرر بموجبه تكليف " الشيخ سليمان بارزاني ", بإعادة الإتصال مع السلطات العراقية وكانت النتيجة إعادة الأمور إلى سابق عهدها والقبول بحياد بارزان. تلى ذلك إنسحاب وحدات الجيش العراقي من منطقة بارزان, طبعاً بعد أن تسببت هذه الوحدات مدعومة بالقوة الجوية وآلاف المرتزقة في تحويل أكثر من نصف منطقة بارزان إلى أنقاض وقرى منهوبة ومهدمة وأراضي محروقة.

إن الضعف العسكري والعزلة السياسية المتنامية في داخل العراق وخارجه حتمت على حكومة البعث أن تطلب من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق أن يوافق هو الآخر على وقف إطلاق النار, لكن رئيس الحزب ملا مصطفى رفض المقترح وكان يشك منذ البداية بنوايا حزب البعث كما كان مطلعاً على مدى الخسائر التي لحقت بالقوات الحكومية. لكن إفتقار السلطة البعثية إلى القوة والقدرة على مواصلة القتال بالعنف والشدة السابقة, إلى جانب إعادة التيارات السياسية المعارضة لتنظيم صفوفها, ولد ردود فعل مناهضة للحكومة المركزية. ففي 3/تموز/1963, رفض بعض الجنود العرب في " معسكر الرشيد "/بغداد, الذهاب إلى كردستان للمشاركة في الحرب الدائرة ضد الشعب الكردي, وباشروا ببناء المتاريس داخل المعسكر وهددوا بإعدام ضباطهم رمياً بالرصاص. لم تستطع السلطة الحكومية أن تعيد سيطرتها على الوضع إلا بعد إستخدام الدبابات والوحدات المدرعة ضد الجنود الثائرين على سلطة البعث, التي حاولت التستر على حقيقة الوضع واصفة الحركة " بالمؤامرة الشيوعية ".

وفي 13/ت/2/1963, إتجه السكرتير العام لحزب البعث العربي الإشتراكي " ميشيل عفلق " نحو بغداد بالطائرة, ليتولى تمشية أمور الدولة التي ساد فيها الإرتباك ويحاول إعادة السيطرة على الأوضاع التي دب فيها الخلل من كل حدب وصوب, لكن في نفس اليوم حدث صدام مسلح داخل بغداد, بسبب تزايد الخلافات الفكرية داخل صفوف حزب البعث بالذات, بشكل تعذر معه إيجاد تسوية لها.

في 18/ت/2/1963, إستغل رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف الظروف السائدة على الساحة السياسية وقام بتنفيذ إنقلاب عسكري جديد, إستطاع من خلاله أن يجرد قوات الحرس القومي من السلاح ويسقط حكومة البعث.

وهكذا سقطت حكومة إدعت قبل ذلك ببضعة أشهر, بأنها ستقضي على الأكراد خلال عشرة أيام فقط. وفي خريف 1963, إستطاع الأكراد أن يعيدوا السيطرة على أغلب المناطق التي فقدوها خلال معارك وإشتباكات أشهر الصيف.

### هيئة الأمم المتحدة والأكراد:

في صيف/1963, بدأت ولأول مرة بعض البوادر الجدية تظر على الساحة الدولية, حول إمكانية طرح القضية الكردية في العراق أمام هيئة الأمم المتحدة لغرض بحثها وإيجاد حلول لها. لقد بدا في هذه الفترة وكأن جزءا من الضمير العالمي بات مستعدا لتقييم سوء إستفادة الدولة العراقية من " مبدأ حق السيادة " وبات يدعو لمحاسبتها على ذلك التصرف المنافي لكل الأعراف والقيم الإنسانية والدولية. وبالإمكان إعادة هذا التطور إلى عاملين هامين:

1- العنف والإرهاب المفصوح الذي مارسته سلطة البعث في العراق نهارا جهارا أمام أنظار الرأي العام العالمي في العراق عامة وفي كردستان خاصة, حيث ظهرت جرائم السلطة بأجلى صورة للرأي العام العالمي بالأخص في الفترة الواقعة بين 11/حزيران - 23/تموز/1963, والتي فيها تم تدمير (875) قرية كردية آمنة على أيدي السلطات الحكومية. لقد تسببت حرب الإبادة التي كان النظام البعثي يشنها على الشعب الكردي وما تعلق بها من إجراءات في تولد ردود فعل سلبية في الفترة اللاحقة على مجمل الأوضاع الإقتصادية في العراق بشكل عام. وصرح الناطق الرسمي بإسم الحركة الكردية في تلك الفترة " جلال طالباني ", قائلا من خلال إجراء مقارنة بين الحرب المفروضة على الأكراد من قبل السلطة البعثية الحاكمة وبين ملاحقة وبالتالي إبادة النظام الهتلري في ألمانيا لليهود في أوربا قائلا: ( لكي نتجنب الإبادة فإننا سنتعاون مع كل الأطراف بما في ذلك الشيطان " .

2- إن تدخل العديد من الدول بنحو أوبآخر, حول القضية الكردية إلى قضية دولية بشكل أوتوماتيكي. كما أن نضال الأكراد من أجل الحرية وجد تجاوبا وتعاطفا لدى العديد من الجهات والمجموعات والدول والشخصيات, وتلقى الأكراد بصور وأشكال مختلفة دعما أخلاقيا منها. لكن بالمقابل يمكن القول بأن الموقف العدائي الذي وقفته الحكومة البعثية الحاكمة في سوريا كان من أكثر المواقف سلبية بالنسبة إزاء الحركة الكردية في الخارج والذي كانت له إنعكاسات في داخل العراق أيضا. ففي 30/أيلول/1963, صدر بيان مشترك حول الوحدة بين سوريا والعراق. وفي 8/ت/1963, أقيمت وحدة عسكرية بين البلدين, تقرر بموجبها تعيين صالح مهدي عمّاش وزير الدفاع العراقي في تلك الفترة, كقائد عام لقوات البلدين الموحدة. واعقب ذلك إشتراك فرقة عسكرية سورية في الحرب ضد الشعب الكردي داخل كردستان الجنوبية, تولى قيادتها العقيد " فهد الشاعر ". أسباب هذا التدخل السوري كانت متعددة, لكن إجمالا يمكن القول بأنها كانت كما يلي: 1- كانت سوريا تريد التخلص من

العناصر المناوئة لها داخل الجيش السوري, فأرسلتهم إلى كردستان الجنوبية ليواجهوا الهلاك أو يتم إبعادهم عن المسرح السياسي لفترة زمنية حساسة حتى تتم سيطرة الحكام الجدد على الأوضاع الداخلية. 2- إلهاء الشعب السوري بهذه الطريقة حتى لا ينصرفوا إلى التفكير بمشاكلهم الحقيقية وحقوقهم المهدورة داخل سوريا نفسها. 3- كان الموقف السوري العدواني ينطوي كذلك على تهديد مبطن لكل المشاعر القومية والتعاطف السائد بين أبناء الشعب الكردي في كردستان الغربية/سوريا ذاتها إزاء إخوانهم الأكراد في البلدان المجاورة. غير أن الانتصار الذي كانت السلطات السورية من هذه المغامرة عبر المشاركة في حرب عدوانية ضد الشعب الكردي لم يتحقق, الأمر الذي ينطبق على الآمال الخائبة للجيش العراقي أيضا بهذا الخصوص فمن الأمل ما قتل. فقد تم تلقين الوحدات السورية درسا قاسيا على يد " عيسى سوار بارزاني " ورفاقه المحاربين, توجب معها على العسكريين السوريين أن يدركوا, بأن الحرب ضد الثوار الأكراد وحركتهم التحررية لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال " كنزها ", كما سبق وأن صورها لهم صالح مهدي عماش في حديث له بتاريخ 2/تموز/1963.

لم يكن السوريون الطرف الخارجي الوحيد, الذي احرق أصابعه جراء المشاركة في حرب الإبادة والعدوان ضد الشعب الكردي الآمن, وتحول بذلك إلى " مخلب القط " في خدمة حكام العراق الفاشيين, بل ان الأكراد أنذروا بشكل غير مباشر أطرافا خارجية أخرى أيضا, من خلال تفجير أنابيب النفط وخطف خبيرين ألمانيين إلى جانب التهديد بإتخاذ إجراءات أخرى إذا إقتضت الضرورة ذلك.

وفي الوقت الذي توجب فيه على الأكراد, اللجوء إلى إستخدام العنف والقوة كرد فعل بإعتبارها الوسيلة الوحيدة المتبقية لديهم واللغة الوحيدة التي يفهمها الغاصبون والطغاة, لوقف ومواجهة العدوان والإضطهاد الممارس ضدهم في الداخل والمدعوم من قبل الإمبريالية العالمية في الخارج, فإنهم واصلوا في الخارج نشر الدعاية السياسية لقضيتهم العادلة, بهدف تنوير الراي العام العالمي وتوضيح حقيقة الأوضاع والمطالبة بالدعم والمساندة. وهنا كانت هيئة الأمم المتحدة تجسد أملا كبيرا بالنسبة للطموحات الدبلوماسية للشعب الكردي وحركته التحررية. فما كانت الحرب تندلع من جديد ولغاية شهر 1/1963, وإذا بالحركة الكردية تتوجه بما لا يقل عن أربعة مرات إلى هيئة الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية الأخرى المختصة والتابعة لها. وكان من جملة المواضيع التي طرحت وعرضت على هذه المنظمات هو إلفات نظرها إلى حقيقة الأساليب غير الإنسانية التي يتم بها محاربة السكان المدنيين العزل في كردستان الجنوبية/العراق, عبر التهجير القسري من المناطق النفطية وتوطين العرب في قراهم. وفي مذكرة قدمها الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 11/9/1963 جاء فيها ما يلي:

( ترى هل توجد في العالم مستعمرة تبيح فيها قوات الإحتلال لنفسها, أن تقتل, تنهب, تهدم أو أن تصدر أي شيء, أي شخص وفي أية لحظة؟! وكل ذلك بدون أي مبرر وبدون توجيه أية تهمة وبدون إصدار أي قرار أو حكم قضائي؟ فقد منحت الحكومة العراقية هذا الحق إلى قواتها, التي تحتل كردستان وذلك بموجب المرسوم الجمهوري المؤرخ في 9/حزيران/1963 ... ).

غير أن المجتمع الدولي بطبيعته المافيوية السائدة فيه, بما في ذلك منتجاته التي تعتبر هيئة الأمم المتحدة بتركيباتها المعروفة ومنطلقاتها المغرقة في الأنانية والغريبة في آن واحد, لم ترغب في الإلتفات بجدية حاسمة إلى المسألة الكردية, كقضية شعب يعاني من الإضطهاد منذ أجيال عديدة, وتغاضى عن الإستماع لنداءات الإستغاثة الكردية ومعالجة شكاوي الشعب الكردي المتكررة. ولم يتغير هذا الموقف, إلا بعد أن تدخل الإتحاد السوفيتي, فليس للشعوب أصوات مسموعة داخل أروقة الأمم المتحدة ما لم تدعها دولة عضو في هذه المنظمة. وهكذا وعبر عدد من الدول الإشتراكية بالتالي, التي ألفتت بكل وضوح نظر الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية المختصة بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة إلى حقيقة ما كان يجري في كردستان الجنوبية/العراق, الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى بحث القضية الكردية جزئيا ولو بشكل مؤقت أمام الأمم المتحدة. ففي بيان رسمي أصدره الإتحاد السوفيتي ونشرته وكالة الأنباء السوفيتية " تاس " جاء فيه ما يلي:

( إن كل إنسان شريف في العالم وكل من يقف إلى جانب إحترام مبادئ الأمم المتحدة, لا يستطيع إلا وأن يرفع صوته عاليا محتجا وساخطا على سياسة وأعمال السلطة العراقية الوحشية الموجهة ضد الشعب الكردي. إن المجازر الدموية التي يتعرض لها الوطنيون العراقيون وإيادة السكان الأكراد الأمنين يستدعي غضب وإستياء شعوب الإتحاد السوفيتي. كما أن الشعب السوفيتي يكن عميق الصداقة والعطف إتجاه الشعب العراقي ويعبر عن دعمه الكامل للنضال العادل للشعب الكردي في العراق من أجل حقوقه الاقومية ).

وفي 29/حزيران/1963, طلبت جمهورية منغوليا الشعبية من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدخل بحث قضية " سياسة الإبادة الجماعية التي تمارسها الحكومة العراقية " ضمن جدول أعمالها. وقد أعقب ذلك قطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع جمهورية منغوليا الشعبية. إلا أن الموقف السوفيتي كان من أكثر المواقف روعة ومدعانا للإعجاب, فقد تدخل السوفيت وسعوا لتحريك الموضوع على ثلاث جبهات أو محاور في آن واحد وذلك بتاريخ 9/تموز/1963:

1- ارسل أندريه كروميكو وزير الخارجية السوفيتي مذكرة إلى السفارات التابعة لكل من إيران, تركيا, سوريا والعراق, تضمن إنذارا موجهها إلى هذه الدول تحذيرها من التدخل العسكري في كردستان

الجنوبية/العراق. كما تم إلفات نظر العراق إلى أن هذه الحرب تهدد الأمن على الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي.

2- في نيويورك إحتفظ الإتحاد السوفيتي لنفسه بحق إثارة مسألة الخلاف أمام مجلس الأمن التابع إلى هيئة الأمم المتحدة. وقد أوضح نيكولاي فيديريكو لمسؤولي الأمم المتحدة بأن: ( الإبادة الجماعية التي ينتهجها العراق ضد الأكراد قد ولد وضعا قابلا للإنفجار ... كما أن تدخل الدول المجاورة في الأحداث الجارية داخل العراق سيولد تهديدا جديا للسلام في منطقة الشرق الأوسط وللأمن السوفيتي ).

وفي 10/تموز/1963, أجاب العراق على التحرك السوفيتي برسالة موجهة إلى مجلس الأمن وصف فيه العرض السوفيتي, بأنه تدخل في شؤون العراق الداخلية, ومضى العراق في رسالته ليقول: ( إذا إستمر التدخل , فإنه لابد سيولد عواقب وخيمة للأمن والسلام العالمي ... إن العمليات العسكرية المحدودة ما تزال مستمرة في مناطق صغيرة في شمال العراق, وهي موجهة ضد عصابة من الخونة والخارجين على القانون, والمدعومة من الخارج, بهدف تمزيق كيان الدولة العراقية ).

وفي ذات اليوم تم نشر إنذار سوفييتي موجه إلى تركيا, سوريا, إيران والعراق في صحيفة " برافد " السوفيتية, تم من خلاله تحذير الدول المعنية الأربعة: ( من مغبة الإقدام على إبادة جماعية للشعب الكردي التواق إلى الحرية ).

3- في جنيف, طلب الإتحاد السوفيتي من " المجلس الإقتصادي والإجتماعي " التابع للأمم المتحدة أن يدرج مسألة بحث قضية: ( لجوء الحكومة العراقية إلى سياسة الإبادة الجماعية ضد الشعب الكردي ). ضمن جدول أعماله.

كل ذلك في الوقت الذي أقدمت فيه جريدة " برافدا " على نشر مقال حول الموضوع تحت عنوان " تواطؤ خطير ", بتاريخ 11/تموز/1963. منتقدة السياسة التي تنتهجها الدول الغربية, التي كانت تدعي بأن " حرب الإبادة الموجهة ضد الشعب الكردي " هي مسألة داخلية تخص العراق. لقد وصفت " برافدا " هذا المقف بأنه محاولة مفضوحة لتضليل وخداع الرأي العام العالمي. وفي ذات اليوم 11/تموز/1963, رفض تأييد الإقتراح السوفيتي المقدم في جنيف بناء على تصويت معارض أدلت به كل من: فرنسا, الولايات المتحدة الأمريكية, بريطانيا, الهند, الأردن ودول أخرى ضده. وقد وصف الأردن, الإقتراح السوفيتي, بأنه " مخالف للمنطق ".

غير أن جريدة " لوموند " الفرنسية الواسعة الإنتشار, تناولت أوضاع تلك الفترة في مقال لها صدر بتاريخ 11/تموز/1963 جاء فيه: إن القضية الكردية قد تحولت إلى قضية دولية وأن الإتهامات السوفيتية تنطبق على حقيقة الأوضاع. وأضافت الجريدة تقول, بأن الدول الغربية على العكس من

الإتحاد السوفيتي تتردد في دعم الحركة القومية الكردية, خوفا من إثارة حفيظة حلفائها الأتراك والإيرانيين. ثم أردفت لوموند قائلة : ( على أية حال من الصعب على المرء أن يرى وأن يتفهم كيف أن الغرب قد ترك أمر الدفاع عن القانون والقيم والأخلاق الدولية المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة إلى المعسكر الشيوعي ).

بتأريخ 12/تموز/1963, إعتبرت الحكومة السورية في رسالة لها وجهت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة, ان الخلاف لا يعدو أن يكون مجرد مسألة داخلية تخص العراق. وأضافت تقول: ( إن الحكومة السورية كانت متأكدة, بأن الشعوب العربية والحكومات العربية الثورية, لن تسمح أبدا بقيام أية حركة انفصالية في أي جزء من الوطن العربي ).

وكتبت جريدة " دي بريسه " النمساوية حول نفس الموضوع وقارنت بين أوضاع كردستان الجنوبية في عام 1963 وبين أوضاع مصر اثناء العدوان الثلاثي في عام 1956, في مقال لها تحت عنوان " حتى آخر كردي " مايلي: ( أقدمت الحومة السوفيتية في هذه الأيام على تحذير الحكومة القائمة في بغداد من مغبة تدخل دول أجنبية في شمال العراق, وحاولت في ذات الوقت منع إيران, سوريا وتركيا من الإقدام على التدخل العسكري ضد الحركة الكردية. مذكرة في ذات الوقت بأزمة السويس 1956, التي كادت تجلب العالم بأسره على حافة إندلاع حرب كبرى ... لذا فإن حرب الأكراد ستشغل في القريب العاجل منظمة الأمم المتحدة أيضا, حيث ينوي الإتحاد السوفيتي أن يتولى من جديد دور المحامي المدافع عن حقوق الشعوب المضطهدة, وهذا دور يأتي في وقت مناسب بالنظر إلى خلافاته مع الصين ... ).

لكن بعد خمسة أيام من هذه المبادرة الإيجابية والحماسية, بدأت إتجاهات الحد والتقليل من النشاطات والمساعي الدبلوماسية في هذا الإتجاه المساند لقضية الشعب الكردي العادلة, والذي كان لا بد وأن يؤتي ثمارا طيبة فيما لو تمت مواصلة هذه الجهود الموضوعية والبناءة. ففي 17/تموز/1963, سحبت جمهورية منغوليا الشعبية طلبها السابق والمقدم إلى هيئة الأمم المتحدة دون إنتظار بحث القضية أمام هذه المنظمة, بل وبدون أن تذكر أسباب تبدل موقفها المفاجئ. وبذلك وقبل إنعقاد الدورة المختصة بالمسألة بفترة قصيرة. لكن جمهورية منغوليا الشعبية حاولت أن تقدم التبرير التالي لتبدل موقفها بتاريخ 1/1/1963:

( ... رغبة في الحفاظ على روح التضامن الآسيوي – الأفريقي وأخذا بنظر الإعتبار للآراء, التي عبرت عنها وفود تابعة إلى دول صديقة, فقد قرر الوفد – المقصود المبعوثين المنغوليين ع. س. بارزاني – عدم ممارسة الضغط لإدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة الثامنة عشر, في الوقت الذي يحتفظ فيه بحق إثارة الموضوع مرة أخرى في المستقبل إذا إستدعى التطور ذلك ).

اما المبعوث العراقي عدنان الباجي, فقد حاول أن يستغل الموقف الجديد لجمهورية منغوليا الشعبية, بإعتباره دليلا على صحة الموقف العراقي, منكرًا وجود الإبادة الجماعية ضد الكرد في العراق. وأضاف الباجي يقول بأن أغلبية الأكراد تقف خلف الحكومة العراقية, وأن الكثيرين منهم يقاتلون ضد " العصاة ", ووصف الدولة العراقية في الختام بالشكل التالي: ( دولة تعاونت بولاء مع بقية أعضاء هيئة الأمم المتحدة, لدعم وتعزيز المثل العليا للسلام, بالأخص فيما يتعلق الأمر بالتنظيم في مجال الرؤية الخاصة بالقضاء على الكولونيالية )!

رد المبعوث المنغولي " دوكيرسورن " مضطرا لتكرار ما أورده من الحجج قائلا: ( أنا أوضح هنا ومن جديد, بأن الإبادة الجماعية ليست قضية داخلية خاصة بالدولة المعنية فقط ... ).

لكن في الواقع بقيت المسألة الكردية وبسبب هذا التطور السلبي الأخير مجرد مسألة عالقة ووسيلة احتياطية للسياسة الدولية والتي أهملت إثارته بعد ذلك ولحد الآن.

في 12/أب/1963, طلبت منظمة الصليب الأحمر الدولية من العراق وقف القتال لإيصال بعض المساعدات الإنسانية إلى الأكراد, إلا أن الحكومة العراقية رفضت الإستجابة لنداء المنظمة الدولية. وعلى أثر ذلك وجهت المنظمة نداء إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة لإنقاذ الشعب الكردي من الإبادة الكلية التي يتعرض لها. لكن النتيجة كانت سلبية من جديد!

إن أسباب المد والجزر في مواقف وسياسة الدول الإشتراكية في هذه الفترة وبالأخص مواقف الإتحاد السوفيتي يمكن أن تعزى إلى ما يلي: كنتيجة للمغالطات التي رافقت تطرف النزعة القومية العدوانية العربية, والتي تجسدت بجلاء في حزب البعث العربي الإشتراكي. وكرد فعل عليها فقد نشبت حرب أهلية أفضت بالفعل إلى إرتكاب السلطة الحاكمة لجريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الكردي, المدافع عن حقوقه المشروعة. تلك حقيقة لم يكن في مقدور الإتحاد السوفيتي في محيط وضمن دائرة نشاطاته السياسية على الصعيد الدولي وأيدولوجيته المعلنة والتي تنادي بحق الشعوب في تقرير المصير أن يتجاهلها ببساطة, سيما وهو المطلع بالكامل على ما كان يجري.

غير أن سياسة الإبادة الجماعية الممارسة ضد الشعب الكردي في العراق لم تكن السبب الوحيد لموقف افتحاد السوفيتي من القضية بشكلها الموضح أعلاه. فإلى جانب الطبيعة الدولية التي تتسم بها المسألة الكردية ولكن كذلك وفي نفس الوقت تقريبا تعرض الحزب الشيوعي للملاحقة والإضطهاد على يد السلطة البعثية ذاتها, لذا كان للسياسة الدولية وما رافقها من تطورات على صعيد الشرق الأوسط دورها في صياغة الأدوار في هذه اللعبة السياسية الدولية القذرة.

فالدول الغربية الكبرى أرادت على أقل تقدير إستعادة مواقعها المفقودة بعد نجاح الإنقلاب البعثي بدعمهم وتخطيطهم, لذا فلا غرابة أن تحاول من جديد أن تثبت مواقعها, دفاعا عن مصالحها القديمة/الجديدة والتي سبق لها وأن تعرضت للإنتكاس نتيجة لنجاح ثورة 14/تموز/1958, بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم, مهما كلف الأمر, بما في ذلك السكوت و غرض النظر عن جريمة إرتكاب النظام البعثي الفاشي للإبادة الجماعية ضد الشعب الكردي أمام الملأ, كثمن لذلك إذا إقتضى الأمر!

أما السوفيت فعلى العكس من ذلك, كانوا يريدون وبكل الوسائل أن يحولوا دون إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها والتي سادت قبل عام 1958 في العراق وبالتالي في الشرق الأوسط إجمالا, لما في ذلك من تعزيز مجدد لموقعهم وإنتقاص من مركز السوفيتي وإن كان نسبيا. لكن السوفيت ما كانوا يرغبون في ذات الوقت وبنفس الدرجة إثارة المخاوف والقلق لدى دول العالم الثالث الحديثة النشأة والمشكلة هي الأخرى من خليط غريب من القوميات.

وهذا كله يعني بأن محاولة تدويل القضية الكردية دبلواسيا وعلى مستوى هيئة الأمم المتحدة, لم تكن في الواقع ومنذ البداية جدية, بل أفرزتها أحداث كانت تستوجب التهدئة, على الرغم من أنها أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث نفس الأثر لصالح الشعب الكردي إلى حد كبير وعلى طريقة مشابهة للتي وفرت بعض الإمتيازات السياسية لصالح مصر في عام 1956.

ويعزي " حسن عارفا " , تحفظ الموقف السوفيتي إلى ما يلي: ( بالرغم من أن الشيوعيين كانوا يعادون العراق الآن, إلا أنهم لم ينسوا بأن التمرد الكردي موجه مباشرة ضد القسم العربي من ذلك البلد. العراق بملاينه الستة والخمسمائة ألف نسمة, لا يعدوا أن يكون جزءا من شعب يبلغ تعداد سكانه 85 مليون نسمة في العالم العربي, والذي تسعى الحكومة السوفيتية أن تبقى على علاقة حسنة مع أكثرهم ).

لذا فعندما سألت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان بتاريخ 15/1/1963, السكرتير العام بشكل خطي " عما إذا كانت الطرق المحتملة لتدخل هيئة الأمم المتحدة " قد أخذت بنظر الإعتبار ... ؟ بقي أكثر الإجراءات الشكلية حسما لصالح القضية الكردية أمام المنظمة الدولية بدون تنفيذ عمليا!

وعندما سمع ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بهذا التطور السلبي علق قائلا: ( نحن لا نتوقع الحصول على حقوقنا عبر المفاوضات داخل المكاتب, بل من خلال إنتصار أسلحتنا في حربنا المقدسة من أجل الحرية ).

س – عارف الأول والأكراد (1963-1966):

## السلطة الجديدة ومواقفها السياسية:

بعد الإنقلاب العسكري في 18/2/1963, بادر الرئيس عبدالسلام عارف إلى تولي منصب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى جانب منصب رئاسة الجمهورية, محتفظاً بذلك بأهم المراكز السياسية في الدولة بين يديه. وأبقى بعدد من البعثيين في مناصب وزارية بشكل مؤقت, الذين اقصاهم بالتدرج فيما بعد, بما في ذلك أحمد حسن البكر. كما أقدم النظام الجديد على حل قوات " الحرس القومي " السيئة الصيت ومنع حزب البعث من ممارسة النشاط السياسي بشكل علني.

بتأريخ 20/2/1963, شكلت حكومة جديدة برئاسة طاهر يحيى, تولى العسكريون فيها أهم المناصب الوزارية. كما بادرت الحكومة الجديدة إلى إدانة الإجراءات اللاقانونية العنيفة للنظام البعثي المنهار وتم كشف النقاب عن بعضها أمام الرأي العام الداخلي ضمن حملة إعلامية.

كان الحكام الجد عبارة عن خليط ممن كانوا يصفون أنفسهم بالإشتراكيين والوحدويين العرب, الذين كانوا يريدون ( أو بالأحرى يتظاهرون ) بالرغبة في إقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر), ويتبعون من حيث الجوهر سياسة الرئيس المصري جمال عبدالناصر. من هنا الإختيار المجدد لإنتهاج سياسة الحياد الإيجابي على الصعيد الدولي وإتخاذ بعض الخطوات الموصوفة بالإشتراكية على صعيد السياسة الإقتصادية في الداخل.

نادى منهاج الحكومة الجديدة المعلن في 26/2/1963, هو الآخر " بالإشتراكية العربية , الحرية والوحدة ". وهو شعار يشبه شعار حزب البعث لكن التسلسل يختلف! كما أقدمت الحكومة الجديدة على تأسيس شركة نفط وطنية مستفيدة طبعاً من إجراءات حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم السابقة النفطية. وحاولت الحكومة الجديدة أن تمنع الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطها السياسي وبالأخص داخل صفوف الجيش والنقابات العمالية وما إلى ذلك من تنظيمات سياسية. كما أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي وبقية البلدان العربية.

## الدستور المؤقت الجديد:

عبر الدستور المؤقت الجديد والصادر بتاريخ 4/أيار/1964, من جانبه عن مواصلة تتبع تحقيق الأهداف الوحدوية, لكنه جسد في ذات الوقت خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بالمسألة الكردية والموقف من الشعب الكردي, لأن مادته الأولى نصت على ما يلي:

( الجمهورية العراقية, دولة ديمقراطية إشتراكية. وقاعدة ديمقراطية وإشتراكيته مشتقة من التقاليد العربية والروح الإسلامية. الشعب العراقي هو جزء من الأمة العربية وهدفه تحقيق الوحدة العربية

الشاملة. وتتعهد الحكومة أن تحقق هذا الهدف في أقرب فرصة ممكنة, مبتدأة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة).

ونصت المادة الثانية على أن: ( الجمهورية العراقية, دولة ذات سيادة كاملة ولا يجوز فصل أي جزء عنها ). أما المادة الثالثة فتتص على أن: ( الإسلام دين الدولة الرسمي, وقاعدة لدستورها, كما أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية ). أما المادة التاسعة عشر فنصت على ما يلي: ( كل المواطنين, العرب والأكراد, يعملون بشكل مشترك لحماية هذا البلد ويعترف الدستور بحقوقهم القومية ).

بالمقارنة مع دستور عام 1958, يمكن ملاحظة وجود سلبيات كبيرة يمكن إعتبارها بوضوح كخطوة إلى الوراء فيما يتعلق بنية الإقرار والإعتراف الحقيقي بحقوق الشعب الكردي القومية على الأقل. فموضوع " الشراكة في الوطن " بين العرب والأكراد قد تم حذفه بالكلية, في الوقت الذي يؤكد فيه الدستور الجديد (لأسباب دعائية) على الوحدة العربية معتبرا إياها كهدف أساسي. وفي الواقع فإن الحقوق القومية للأكراد باتت تفسر على الأرجح على أساس مراعاة مساواتهم أمام القانون لا غير. فنظام الحزب الواحد, الذي قررت الحكومة إتباعه, أتاح " للإتحاد العربي الإشتراكي " فقط مجال ممارسة النشاطات السياسية بشكل علني. وكان الإتحاد قد تأسس بتاريخ 14/تموز/1964, وأفترض بأنه سيضم جميع القوى والتيارات السياسية الأخرى تحت لوائه.

غير أن الأكراد لم يكونوا الوحيدين ممن لاحظوا هذه التطورات السلبية ورفضوا قبولها, بل شاركهم في ذلك أحزاب ومجموعات سياسية عربية في العراق كذلك, إذ أن كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي العراقي قدم مذكرة بهذا الشأن إلى الحكومة العراقية بتاريخ 2/حزيران/1964, جاء فيها: ( إن الدستور الموقت الجديد يترك المشكلة الكردية بكل تعقيداتها وتعدد جوانبها قائمة بدون حل ).

في 9/أيلول/1965, تم تعديل الدستور جزئيا, إذ أضيفت إليه الفقرة التالية: ( إن هذا الدستور يؤكد على الحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية والأخوة الوطنية ).

أفاضت الحكومة في توكيدات المتكررة على الإتجاهات الوجدوية من خلال إتفاقية 26/أبريل/1964, التي إستهدفت توسيع نطاق التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) على الأصعدة السياسية, الإقتصادية والعسكرية. كما تأسس مجلس إتحادي بهذه المناسبة, إلى جانب إقدام السلطة الجديدة على تغيير شعار الدولة وعلم البلدين كخطوة لتوحيد الشعارات. وإقتداء بمصر, بادر العراق بإصدار بعض القوانين, التي إستهدفت تأميم سلسلة من المؤسسات الإقتصادية, كان من جملتها بعض البنوك وشركات التأمين وبعض المعامل والمصانع.

أما موقف الحكومة من الأكراد فكان لا يختلف إلا جزئياً عن موقف سابقتها، على الرغم من حقيقة تجلي طابع التذبذب وتقلب الأهواء ونزعات الحكام الجدد بصورة عامة، لإفتقار السلطة إلى مخطط واضح الأبعاد بهذا الخصوص، مما ولد التناقض في المواقف والمنطلقات، فتارة كان الحكام الجدد يصفون الأكراد " بالأخوة"، ثم ينعثونهم بعد فترة " بقطاع الطرق واللصوص"، ليعتبروهم بعد فترة مجدداً " بالأخوة" !

لكن من الواضح ان الحكومة الجديدة لم تكن ترغب في أن تسمع أي حديث عن موضوع " الحكم الذاتي " للأكراد. لذا بادرت قدر الإمكان إلى تقوية الجيش من جديد، إلى جانب بذل الجهود لتعزيز جبهتهم الداخلية السياسية ضد الحركة الكردية ومحاولة التعاون مع الدول المجاورة على هذا الأساس. وفي شباط/1964، أعلن عبدالرحمن عارف، شقيق الرئيس العراقي وقائد القوات المسلحة العرقية قائلاً: ( نحن مستعدون لشراء الأسلحة من كل الأطراف التي تتعاون معنا). وإستناداً إلى هذه المنطلقات أقدمت الحكومة بالفعل على شراء طائرات بريطانية.

إلا أن الحكومة لم تستطع أن تتجنب التناقضات المرافقة لهذه المواقف وما ترتب عليها من نتائج داخليا وخارجيا على الصعيد السياسي، لأن موالاته العراق لخط الرئيس المصري عبدالناصر السياسي وكذلك العودة إلى إتباع سياسة الحياد الإيجابي خارجيا بصورة عامة، إلى جانب السياسة الإقتصادية الممارسة داخليا وبالأخص فيما يتعلق بالسياسة النفطية، التي جسدت نوعاً من التمسك والمواصلة بخط حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم، كل ذلك تسبب في فتور وخفوت الدعم الغربي للسلطة الجديدة. ومرد هذا الفتور يعود بين أمور أخرى، إلى أن شركة النفط الوطنية الحديثة النشأة، باتت تباشر السيطرة على بقية المناطق النفطية المشمولة بالقانون رقم (80) لسنة 1961، التي أخرجت من سيطرة ونفوذ شركات النفط الغربية.

كما أن الدول المجاورة للعراق وبالأخص إيران، فوجأة هي الأخرى بشكل آخر، لأن السياسة التي أراد العراق من خلالها أن يتبع خطوات وحدوية مع مصر واصلت في نفس الوقت مناوئة الأكراد كالسابق، لكنها باتت تطالب بشكل غير مباشر بضم بعض مناطق خوزستان التابعة لإيران و الإسكندرون التابعة لتركيا في ذات الوقت. ففي 10/ك/1964، قرر مؤتمر المحامين العرب المنعقد في بغداد في بيان أصدره بأن: (عربستان، الإسكندرون وقليليا تعتبر أجزاء من الوطن العربي أرضا وشعبا). وفي خطاب ألقاه الرئيس العراقي عبدالسلام عارف بتاريخ 29/شباط/1965، تطرق فيه إلى " الخليج الفارسي " و" بات يسميه " بالخليج العربي ". وفي هذا الجو المستحدث والمشحون بالتغيرات المفاجئة وإن كانت محظ دعاية إعلامية لم يكن لها إنعكاسات على أرض الواقع، لم يعد من المنتظر أن تقوم إيران – التي تسعى بدورها إلى تبوؤ مركز الصدارة في الشرق الأوسط – أن تواصل سياستها

السابقة بدون تغيير. كما أن تركيا لا يمكن أن يتوقع المرء منها أن تكون سعيدة في الوقت الذي يطالب فيه رئيس عراقي بمحافظتين تابعتين عمليا إلى تركيا.

كان الرئيس المصري جمال عبدالناصر كأحد أبرز القادة العرب المعروفين في تلك الفترة, مدركا لأولويات الصراع العربي الدائر في الشرق الأوسط بين العديد من القوى المتعارضة, لذا واصل مساعيه الحميدة لإيجاد حل للمسألة الكردية على أساس منح الشعب الكردي نوعا من الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية, على الرغم من أنه كان يحتفظ بعلاقات جيدة مع حكام بغداد الجدد. فعبدالناصر كان يعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي من أهم الواجبات الملقة على عاتقه, الأمر الذي كان يتطلب توحيد القوى وحل الخلافات الموجودة بشكل عادل من أجل تمهيد الأجواء لكسب هذه المعركة.

بعد إنقلاب 18/2/1963, تم جلب عدة وحدات عسكرية مصرية إلى بغداد عوضا عن الوحدات العسكرية السورية المسحوبة. وقد قدر عدد المصريين بحوالي 12,000 والتي لم تشارك في الحرب ضد الأكراد إلى جانب الجيش العراقي كما سبق للجيش السوري وأن فعل. لكن مجرد وجودها يمكن يعتبر نوعا من تخفيف الأعباء الملقة على عاتق الحكومة العراقية عسكريا وسياسيا في ذات الوقت على أقل تقدير.

إلى جانب هذه السلبيات على الصعيد الدبلوماسي والسياسة الخارجية, تواجدت أزمات على الصعيد السياسي الداخلي أيضا, فتطبيق نظام الحزب الواحد لم يلق التجاوب المنتظر والمطلوب من جانب الكتل والأحزاب السياسية العراقية الأخرى داخل صفوف المعارضة. كما أن الإتحاد العربي الاشتراكي بالذات تعرض إلى أزمات وتصدعات داخلية بسبب الخلاف السائد بين أجنحة التنظيم بشكل تعذر معه إيجاد تسوية لها. الأمر الذي أدى في النهاية إلى فوز الجناح المؤيد لإقتباس التيارات والأفكار الغربية. من هنا فقد كان تحليل " فايننشيل تايم " في 19/أيلول/1965 صحيحا حين قارنت عزلة نظام عبدالسلام عارف بعزلة حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم.

### فرقة الأكراد:

رغم الأزمات الداخلية التي كانت الحكومة العراقية تعاني منها, ومنها أزمة ت 1963/2, كنتيجة للصراع على السلطة, فإن حكومة بغداد واصلت محاولتها بجدية لتحسم المسألة الكردية عسكريا. ففي 28/2/1963, طالب الرئيس العراقي عبدالسلام عارف, الأكراد: ( بالإستسلام وتسليم أسلحتهم فورا ). وجاء جواب الأكراد مناقضا تماما: ( بعد كل الجرائم التي إرتكبتها الحكومة ضد الأكراد فإن الدعوة إلى تسليم الأسلحة لا معنى لها ). لكن الفشل العسكري الواضح الذي منيت به القوات الحكومية ونصائح الرئيس المصري عبدالناصر والرئيس الجزائري " بن بلا ", شجعت الطرفين على بدء الإتصالات

من جديد. مثل صالح اليوسفي الجانب الكردي في حين مثل محافظ السليمانية محمد عبدالرزاق الجانب الحكومي. وكان ملا مصطفى قد إتصل قبل هذا التطور مع الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي وشارك الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في هذه الإتصالات التي شملت (25) شخصية. وفي 10/شباط/1964, أصدر الطرفان ( الأكراد والحكومة العراقية ) كل على حده بياناً خاصاً أعلن فيه التوصل إلى إتفاقية لوقف إطلاق النار.

كان بيان الرئيس العراقي, الفيلدمارشال عبدالسلام عارف يحتوي بإختصار على النقاط التالية: إن وقف " إطلاق النار جاء بناء على مقتضيات المصلحة العامة – تعترف الحكومة العراقية بحقوق الأكراد القومية ضمن الشعب العراقي وأن الدستور سيعبر عن هذه الحقوق – سيتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين بناء على قرار يتم بموجبه إعلان العفو العام – تعاد الأموال التي صودرت إلى أصحابها الأصليين – يعاد الموظفون المفصولون إلى وظائفهم السابقة – تعمر المناطق التي تهدمت من جراء الحرب – إلغاء الحصار الإقتصادي المفروض على المناطق الكردية – تقديم تعويض إلى المتضررين من بناء سد دوكان وسد دربندخان ممن فقدوا بسبب البناء لأراضيهم ومنازلهم السكنية وغيرها.

أما ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فقال في بيانه ما يلي: إستجابة لرغبة الرئيس في الحفاظ على الوحدة الوطنية وإنهاء إقتتال الإخوة وبناء على تقديم السلطات لدلائل حسن النية, فقد قررنا وقف القتال لتهيئة المجال للإعتراف بحقوق الأكراد القومية وبناء الأخوة العربية الكردية على أسس أكثر متانة.

ولو قارن المرء بين البيانيين لأمكن التثبت من النقاط التالية: إن الرئيس عبدالسلام عارف تحدث عن حقوق الأكراد لكنه تجنب الإشارة إلى الحكم الذاتي, بل أنه تجنب إستعمال كلمة " كردستان ", وإستعاض عنها بكلمة " الشمال ". كما أن تجنب الإعتراف بالأكراد كقومية وشعب مستقل " أمة ", وإكتفى بوصفهم "بإخواننا الأكراد". أما ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, فقد تحفظ في بيانه إلى حد كبير وصاغ العبارات بتحوط وحذر كبيرين, على الرغم من أنه أشار إلى الأمل المعلق على إمكانية الإعتراف باللاحق بالأكراد وحقوقهم القومية مستقبلاً. أما النقاط المشتركة في البيانيين فكانت تنبع في الواقع من حاجة الطرفين إلى فترة هدوء لحل بعض المشاكل الأخرى العالقة, بالأخص داخل صفوف الطرفين الداخلية ذاتها. فالحكومة العراقية تعرضت لهزائم عسكرية وسياسية عديدة في الماضي. أما الأكراد فقد عانوا كثيراً من آثار القصف الجوي والحصار الإقتصادي وما إلى ذلك من إجراءات السلطة المركزية المتعسفة والقاسية.

رحب بعض رجالات الدول في الخارج بهذا الإتفاق ومنهم الرئيس المصري عبدالناصر ونكيتا خروشوف, الذي أرسل برقية إلى الرئيس العراقي عبدالسلام عارف جاء فيها: ( إن تقدم وإزدهار العراق يتعلق بالوفاء بتحقيق مطالب الشعب الكردي ).

من الواضح بأن توصل الأكراد إلى نتائج إيجابية كان يتطلب وحدة في المواقف ورسا للصفوف وتضامنا واضح الأبعاد. غير أن هذه المتطلبات والشروط الضرورية لم تتحقق, الأمر الذي أثبتته الأحداث اللاحقة. وفي الحقيقة والواقع فإن مايسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والذي لم يكن يوما ديمقراطيا بالمفهوم المتعارف عليه, قد ولد وهو يعاني من إنقسام الشخصية, على الأقل إلى شخصيتين متناقضتين تطورتا, (مهما كان هذا التطور) بمعزل عن بعضهما البعض, فرئيس الحزب إلتجأ إلى الإتحاد السوفيتي لفترة تزيد عن العقد من الزمان, في حين كان الحزب في العراق معرضا لتأثيرات مختلفة حاول أن يتأقلم معها. لذا فالنظرة إلى الأمور كانت متباينة ولم تسعف المحاولات التوفيقية لردم الإختلاف إلا مرحليا ولفترات قصيرة فقط. لقد سعى كل طرف أن يستغل الطرف الآخر لبلوغ مآربه الخاصة على طول الخط ومنذ البداية. لذا فعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كان قد وافق على قرار " وقف إطلاق النار ", إلا أن إبراهيم أحمد (سكرتير الحزب) ومعه عدد من أعضاء المكتب السياسي من أمثال جلال طالباني, عمر دبابه وعلي العسكري, إتهموا ملا مصطفى (رئيس الحزب) بالخيانة! وفي 29/شباط/1964, أعلن جلال طالباني, بأنه وافق على القرار مقرونا بالإحتجاج في ذات الوقت.

وفي 30/آذار/1964, أصدر حزب " كازيك ", بيانا بهذه المناسبة, أظهر فيه موقفه من الأحداث. لقد لمح البيان إلى مشاكل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق الداخلية وشجب إتهامات وتشكيكات بعض عناصر الحزب المذكور الموجهة إلى ملا مصطفى.

في 9/نيسان/1964, عقد مؤتمر إستثنائي في (ماوت) من قبل المجموعة المنشقة, أعلن فيه عدم نفاذ إتفاقية إطلاق النار وطالب المؤتمر الأكراد بمواصلة القتال ضد الحكومة! وفي 19/نيسان/1964, أصدرت المجموعة المنشقة كراسا بعنوان: " إتفاقية الفيلدمارشال عبدالسلام عارف والبارزاني: وقف لإطلاق النار أم إستسلام ؟ ". وصف هذا الكراس من جديد ملا مصطفى (رئيس الحزب) "بالخائن".

اما ملا مصطفى فلم يفوت هو الآخر أية فرصة أو مناسبة للرد على هذه الإتهامات ودحضها, بل كال هو الآخر الإتهامات إلى الفئة المنشقة. وعندما بلغه نبأ سفر جلال طالباني إلى طهران وما أجراه هنالك من الإتصالات مع المسؤولين الإيرانيين قال ملا مصطفى, بأن المجموعة المنشقة مرتبطة بحلف السننو, الذي يريد أن يستغل الثورة الكردية للوصول إلى مآربه الخاصة في المنطقة.

والحقيقة فإن تقلبات الأوضاع السياسية في المنطقة وما رافقها من تغيرات في مواقف الأحزاب السياسية، وما إرتبط بها من تصريحات يظهر بعدها عن إي تقييم موضوعي من كلا الجانبين، كما ويظهر الطابع الشخصي الغالب على هذه الخلافات. فما يتهم هذا الطرف، الطرف الآخر به سيقوم هو بفعله في وقت لاحق، لكنه يعتقد في الحالتين أنه على حق والآخر قد جانب الصواب في موقفه، أو على الأقل يسعى إلى إقناع الرأي العام الكردي بصواب موقفه في كل الحالات وبدون أي إستثناء! فجلال طالباني كان من بين أوائل كوادر ومسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (وقد لا يكون الأول)، الذين إتصلوا بالسلطات الإيرانية، لكن هذه الحقيقة لم تحل بينه وبين توجيه تهمة " العمالة لإيران " إلى ملا مصطفى لسنوات عديدة!

من هنا يمكننا القول، بان جوهر الخلاف لم يكن مبنيا على اسس موضوعية أو أمور مبدئية أو قواعد أيديولوجية، بل على الأرجح كان الباعث الحقيقي هو الصراع على السلطة لا غير والتحكم بالموارد المالية للحزب وكذلك الأسلحة التي تصل إلى الحركة الكردية بشتى الطر- ومنها القصة المتداولة حول (800) بندقية " برنو " وصلت من إيران، لكن إبراهيم أحمد سلم (80) فقط إلى ملا مصطفى وأما الباقي فقد وزعها حسب هواه، الأمر الذي أثار إمتعاض ملا مصطفى، الذي كان يرى بأنه أحق من غيره بهذه الأسلحة وكيفية التصرف بها. لكن في الحقيقة يفترض وصول الأسلحة المستحصلة بأية طريقة كانت إلى أيدي من يقاتلون حقا وحقيقة على الجبهات، فهل وصلت إليهم ؟ - والذي كان كلا الطرفين يسعى لضمانه لنفسه دون الآخر.

على أية حال فقد أرجع ملا مصطفى رئيس الحزب قرار وقف إطلاق النار إلى أسباب سياسية، إقتصادية وعسكرية قائلًا: بأنه وبصفته قائدا عاما للقوات الكردية المسلحة يدرك أكثر من غيره حقيقة الأوضاع ويقومها. ثم قدم المبررات التالية: إن كردستان أصبحت قفراء بسبب القصف الجوي المركز، وأن الشعب الكردي فقد بصورة عامة المأوى ولا توجد مواد غذائية في كردستان. كما أن الروح المعنوية والقتالية قد هبطت، بعد أن علم، بأن الجمهورية العربية المتحدة/مصر ليست مستعدة في مواصلة دعم الأكراد بالشكل المعهود عنها في السابق.

لقد حاول حسن عارفا، أن يحلل أوضاع تلك الفترة فقدم الصورة التالية: ( لا يمكن تصور، أن قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، كانوا يجهلون أوضاع المتمردين الأكراد. لكنهم أرادوا إستغلال هذا الوضع للتهجم على ملا مصطفى، وأن يقللوا من شأنه في أعين الأكراد، وأن يظهره بصورة توحى بتحوله إلى عصا بيد الحكومة العراقية ).

أما حسين مدني فيرى, بأن سياسة الرئيس العراقي عبدالسلام عارف كانت تستهدف عزل قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بصورة تجبر معها على مواجهة إحتمالين: إما تشكيل جبهة ضد ملا مصطفى رئيس الحزب أو الإقدام على حل أنفسهم كمجموعة سياسية.

ومهما كان الأمر, فلاريب أن هذا الإنقسام وما أعقبه من تطاحن, شجع حكام بغداد على أن لا يفكروا إطلاقا بجدية في أمر الإستجابة إلى المطالب الكردية حتى عام 1970, طالما كان بالإمكان تحريض الكتل الكردية ضد بعضها البعض. ولم يكن الخطر يكمن أبدا في أن يستطيع إبراهيم أحمد إلى ند حقيقي بوجه ملا مصطفى ( لا سياسيا ولا عسكريا ), لأن أغلبية منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وكذلك القوات الكردية المسلحة, كانت تدعم بشكل واضح لا يقبل التأويل ملا مصطفى, بالإضافة إلى دعم حزب كازيك له وكذلك الحزب الشيوعي العراقي كحلفاء سياسيين. غير أن الخطر كان يكمن في الحقيقة والواقع في ردود الفعل المعنوية والأخلاقية التي تتولد عن الإنشقاقات, والتي هزت بالفعل ومن جديد وبشكل عنيف إيمان وقناعة الشعب الكردي في إمكانية توحيد صفوفه. هذا بالإضافة إلى أن المجموعة المنشقة إلتحقت فيما بعد بصوف الحكومة العراقية وقاتلت ضد الحركة الكردية لعدة سنوات. وقد كسبت الحكومة العراقية من خلالها ولأول مرة مجموعة جيدة التنظيم من المثقفين الأكراد, التي كانت على خلاف مجموعات المرتزقة الأكراد الأخرى الموالية للسلطة الحكومية والمسماة " بفرسان صلاح الدين ", قادرة على إيجاد التبريرات الأيديولوجية/إعلاميا من حقيقية ووهمية, لمحاربة ملا مصطفى ومؤيديه في الحركة الكردية. وربما كان الأصح أن نقول بأنها حاولت أن تقوم بهذا الدور.

كانت النتائج مأساوية, فضيعة ومروعة, تسببت في إحداث خسائر أكبر بكثير مما كانت الحرب مع السلطات الحكومية تتطلبها وتولدها في أي وقت مضى بين الأكراد وداخل صفوف حركتهم – المقصود هنا ضحايا الإشتباكات العسكرية الفعلية فقط ويستثنى من ذلك بالطبع ضحايا السكان المدنيين العزل من جراء القصف الجوي أو التي عانت من سياسة التجويع والموت البطئ الحكومية – لأن هذه الحرب الأهلية داخل صفوف الأكراد أنفسهم تسببت بالفعل في مقتل آلاف الأكراد بأيدي الأكراد أنفسهم بشكل مباشر وغير مباشر.

الفوارق بين الشخصيتين والمجموعتين المعنيتين كانت كبيرة ومتعددة: كان ملا مصطفى بالدرجة الأولى جنديا وسياسيا يركز على الإمكانات التطبيقية, وكأحد أبناء الريف الذي شق طريق بكل مافيه من إلتواء, عبر درب طويل لم يخلو من مشقات الحياة وألف الصبر على المصاعب والحرمان والإستغناء عما تقدمه الحياة المعاصرة من ترفيهاة متعددة الجوانب فحياته ولفترات طويلة كانت أقرب إلى الإسبارطية. أما إبراهيم فعلى العكس, وهو الشاعر والصحفي, فقد ترعرع في أحضان المدن وغلب عليه طابع الفكر النظري مصحوبا بميول بيروقراطية وغير قادر على أن يتحمل ولمدة

طويلة التخلي عن نعم الحياة المدنية المعاصرة, وهو أمر ينطبق وإلى حد كبير على مؤيديه أيضا, (علما أن إبراهيم أحمد شأنه في ذلك شأن حمزه عبدالله نشر الكثير من الدعاية سواء كانت حقيقية أو من نسج الخيال لصالح ملا مصطفى أثناء وجود الأخير في الإتحاد السوفيتي, بل وبعد عودته أيضا, الأمر الذي جعل من الصعب فيما بعد دحض ما نشر, وحسبي أن هذا السلوك لم يكن مبنيا على عدم الدراية فقط بل أستخدم أيضا لبلوغ غايات سياسية وتطلعات شخصية). لذا نجد الفلاحين والكسبة يلتفون حول ملا مصطفى, في حين إلتف الطلاب والفئة التي تسمى نفسها بالمتقفة حول إبراهيم أحمد بصورة إجمالية. في 3/ايار/1964, وخلال إجتماع سري لفرع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في أوروبا, والذي عقد في ميونخ/المانيا الإتحادية, وصف أحد أعضاء الحزب "نوري شاويس" هنالك أيضا ملا مصطفى "بعميل أجنبي". وفي 10/حزيران/1964, أعلن ملا مصطفى, بأنه دعى مرارا إلى عقد مؤتمر لغرض إيجاد حل للمشاكل العالقة, غير أن دعوته هذه رفضت. وفي 13-16/حزيران/1964, عقد مؤتمر عسكري من قبل ملا مصطفى على أية حال, والذي أيد مرة أخرى قرار وقف إطلاق النار.

حاولت الحكومة العراقية أن تستغل الفوضى الموجودة داخل صفوف الحركة الكردية, آملة أن تبلغ أهدافها الخاصة وطلبت من ملا مصطفى أن يسلم الشيوعيين إلى السلطات الحكومية, إلا أنه رفض الطلب. غير أن المجموعة المنشقة أرادت أن تستفيد من هذا الموقف أيضا فزعمت بأن ملا مصطفى بات يدلل الشيوعيين. ورغبة من الرئيس العراقي عبدالسلام عارف في تعميق الخلافات القائمة داخل الحركة الكردية عبر التظاهر بأن ملا مصطفى يتعاون معه فقال في مقابلة صحفية أجراها مع جريدة "لوموند" الفرنسية بتاريخ 13/حزيران/1964: ( إن أكراد العراق مسلمون كأخوتهم العرب ونحن نحترم حقوقهم أيضا في حاجتهم للتكلم بلغتهم الخاصة. إن أغلب الموظفين الحكوميين في الشمال هم من أصل كردي. فماذا يريد الأكراد أكثر من ذلك؟ نحن إتفقنا مع رئيسهم البارزاني حول ذلك, لكن أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني, هم تجار أسلحة وجواسيس وعملاء للإستعمار ).

جاء رد فعل المجموعة المنشقة مسائرا لروح مخططات الرئيس العراقي عبدالسلام عارف وسياسة حكومته مهما كان الأمر وتعددت التبريرات عما إذا كانت وليدة السهو والخطأ أم كانت عن عمد وسبق إصرار. إذ أن هذه الجموعة أصدرت بيانا جديدا بتاريخ 26/حزيران/1964, طلبت فيه من منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, التمرد على قيادة ملا مصطفى.

وفي 1-9/تموز/1964, عقد المؤتمر الذي طال إنتظاره وتأجل مرارا عديدة في مدينة قلعه دزه, وشارك فيه 800 شخص يمثلون حوالي 20,000 عضوا حزبيا. وبناء على قرار أصدره المؤتمر تم طرد 14 عضو حزبي قيادي من التنظيم, بما في ذلك إبراهيم أحمد, جلال طالباني, نوري شاويس,

, علي عبدالله ... إلخ. كما قام المؤتمر بتعديل منهاج الحزب, بحيث تم شطب الفقرة القائلة, بأن المذهب العلماني للماركسية – اللينينية يعتبر خطأ يهتدي الحزب به. ونص البرنامج الجديد على أن الحزب يجب أن يقتدي: ( في كفاحه السياسي وتحليله الإجتماعي بالمذهب العلمي والتقدمي, بما يتلاءم مع حقائق الأوضاع السائدة بين شعبنا الكردي ). وتم إنتخاب لجنة مركزية جديدة. واعيد إنتخاب ملا مصطفى كرئيس للحزب, إلى جانب تشكيل مكتب سياسي يتكون من خمسة أعضاء. كما طالب المؤتمر من المنشقين أن يسلموا أسلحتهم وبعثوا ولاءهم للحركة الكردية.

وعندما رفض المطرودون الإستجابة لطلب المؤتمر, لم يبق بد من اللجوء إلى حل الخلاف عسكريا وتولى " لقمان " أحد أبناء ملا مصطفى قيادة عملية الهجوم الموجه ضد مواقع العناصر المطرودة, التي لم تقاوم لفترة طويلة, بل لاذت بالفرار إلى إيران. ومكثت المجموعة المطرودة حوالي 8 أشهر في إيران, إبتداء في همدان وبعدها في طهران. وكان جميل روز به ياني أحد المتعاطفين مع هذه المجموعة, والذي ذكر فيما بعد بتاريخ 1964/11/26, بأن هذه المجموعة قد إتصلت بجهاز المخابرات الإيراني " سافاك " وتعاملت معه. وواصلت هذه المجموعة إتخاذ موقف معادي لقيادة ملا مصطفى فأصدرت في آب/1964, بيانا دعت فيه منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, إلى: ( تطهير جهاز الحزب من سموم البارزاني ).

اما ملا مصطفى فقد صرح لمراسل جريدة " دي نويه تسورشه تسايونغ "/السويسرية المعروفة بتاريخ 1964/1/27, بما يلي: ( إن قادة الحزب القداماء كانوا خونة ولصوصا وقد قتلوا بعض المواطنين الأكراد الشرفاء. لقد مارسوا أساليب الإرهاب ضد الشعب وسرقوا أموال الثورة لينفقوها على شؤونهم الخاصة. لقد أنذرتهم في السنوات المنصرمة عدة مرات لكنهم لم يعيروا تحذيراتي أي إهتمام, لذا كان لابد وأن أتخذ الإجراءات اللازمة ضدهم ).

وعلى الرغم من أن ملا مصطفى إستطاع خلال فترة قصيرة وبكل سهولة أن يقبض على زمام الأمور ويسيطر على الأوضاع في المناطق الكردية المحررة, إلا أن المجموعة المطرودة مارست بدورها نشاطا ملحوظا في صفوف الطلاب. ففي هانوفر/المانيا الإتحادية, على سبيل المثال, تم عقد المؤتمر التاسع " لجمعية إتحاد الطلبة الأكراد في أوروبا " والذي إستمر من 4-9/آب/1964, وتعاطفت خلاله أكثرية الحاضرين مع المجموعة المنشقة. وعلى هذا الأساس تواجد بالفعل في كردستان الجنوبية/العراق ولغاية عام 1970, حزبان يتصارعان ولكنهما يحملان نفس الإسم " الحزب الديمقراطي الكردستان/العراق !"

في 5/ك1/1964, قدمت المجموعة المنشقة مذكرة إلى الحكومة العراقية, معتبرة نفسها بذلك ممثلة للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وللثورة الكردية في العراق. وطالبت المجموعة بالإعتراف بها بهذه الصفة وقبولها كطرف لإجراء المفاوضات!

لكن عندما ثبت بأن ملا مصطفى بات يثبت ويعزز مركزه بالتدريج بمرور الزمن, لذا حاول إبراهيم أحمد أن يتلمس وسائل المصالحة معه من جديد, فكتب رسالة بتاريخ 16/آذار/1965, تحدث فيها عن: ( ضرورة بذل المساعي من أجل القضاء على الفرقة والخلافات ). كما أن العديد من الوسطاء حاولوا أن يقربوا بين وجهات نظر الطرفين من جديد بغية إيجاد تسوية للخلافات. إلا أن ملا مصطفى وبعد كما حصل بات يصر على وجوب تقديم إبراهيم أحمد والمجموعة الموالية إليه إعترافا خطيا يتضمن الإقرار: ( بخيانتهم للثورة والحزب ).

كان لإستمرار عمليات الوساطة المتعددة, بما في ذلك تدخل " الشيخ أحمد البارزاني ", أثر إلى حد ما على حمل ملا مصطفى على الموافقة على عودة جميع الأعضاء السابقين إلى صفوف الحزب, بإستثناء إبراهيم أحمد/سكرتير الحزب السابق. وبعودة هذه المجموعة حاول جلال طالباني ومن إتف حوله من المؤيدين من جديد, أن يعيدوا تثبيت مراكزهم داخل صفوف الحزب – على ما يبدو في محاولة للعودة إلى مراكزهم السابقة داخل الحزب – الأمر الذي رفضه ملا مصطفى. ففي تصريح أدلى به جلال طالباني أمام عدد من الصحفيين في لندن بتاريخ 20/آيار/1965, و3/حزيران/1965, في فيينا جاء فيه, بأنه يؤيد الثورة الكردية و ملا مصطفى. أما ملا مصطفى فقد أعلن عقب ذلك بأن: ( جلال طالباني لا يمثل الثورة الكردية ولا يملك الحق للتكلم بإسمه ).

وعقب هذه التطورات يبدو أن المجموعة الموالية لجلال طالباني تعرضت إلى شبه إعتقال أو حجز منزلي, حيث تم إسكانهم في قرية محروسة من قبل مسلحين أكراد موالين إلى ملا مصطفى. لكن بتاريخ 28/ك2/1965, هربت هذه المجموعة من القرية لتتصل مجددا بالحكومة العراقية, بإستثناء ثلاث أشخاص.

من الثابت بأن هذه التطورات لم تجلب إجمالا للحركة الكردية أية إيجابيات, بل على العكس فإنها زادت في توليد أجواء سلبية داخلية إضافية. وتلك حقيقة لا يرقى إليها شك, الأمر الذي يمكن إدراكه من خلال الإنعكاسات التي ولدتها في تصريحات الرئيس العراقي عبدالسلام عارف اللاحقة, والذي قال بتاريخ 1/آذار/1966, بأن المشكلة الكردية هي سياسية أكثر من أن تكون عسكرية!

وفي 18/آذار/1966, وفي نهاية المطاف تجلت حقيقة تعاون مجموعة إبراهيم أحمد مع السلطات العراقية للرأي العام بشكل لا يقبل أي تأويل. وعلقت جريدة " البلد " قائلة: ( إن الأكراد المنشقين على

البارزاني, وفي مقدمتهم جلال طالباني, قد أعلنوا إستعدادهم للتفاهم مع الحكومة الوطنية, حول كل ما من شأنه أن يعيد الأمن والسلام إلى ربوع شمال الوطن).

### المفاوضات والتطورات اللاحقة:

إن الوضع البالغ التعقيد, الذي تولد نتيجة النزاع داخل صفوف الحركة الكردية ذاتها في هذه الفترة الحرجة, عزز موقع الحكومة العراقية. لقد واجه ملا مصطفى في البداية صعوبات جمة لكي يتوصل إلى بعض النتائج الإيجابية من خلال إتصالاته بالحكومة العراقية. لكن بمرور الوقت وقياسا مع إزدياد وضوح الخط السياسي الذي إنتهجه وبالمقارنة مع خط معارضية ممن إنتفوا حول إبراهيم أحمد وجلال طالباني, وبالأخص بعد إلتحاق الأخيرين بصفوف السلطة الحكومية, زادت فرص نجاح ملا مصطفى في إعادة تنظيم القوى للحركة الكردية من جديد على الصعيد العسكري والسياسي على حد سواء, وبالتدرج أن يفلح في إجراء عملية التفاوض مع الحكومة العراقية من مركز القوة.

تجدر الإشارة هنا وفي معرض الحديث عن هذه الصراعات الدموية والدسائس المستمرة, التي نهشت وما تزال في جسم وروح حركة التحرر الكردية, بأن الكثيرين من بين الساسة الأكراد ولأسباب متعددة ومتباينة وفي فترات زمنية مختلفة, وجدوا أنفسهم مجبرين إلى إخلاء الساحة السياسية بسبب إستهجانهم للممارسات السائدة في أجواء العمل السياسي الداخلية, والتي طغى عليها الطابع الأناني القاتل والمصالح الشخصية. لذا كان من جملة أهم هذه الأسباب, حقيقة أنهم لم يتمكنوا أو لم يسمحوا لأنفسهم بالإندثار إلى مواضع من الدرك يضطرون معها إلى إستخدام وسائل مشابهة لكي يستطيعوا أن يرفضوا أنفسهم على الساحة السياسية في كردستان ولو كان ذلك على حساب القضية القومية وحركة التحرر الكردستانية. وهكذا أثر هذا الصنف من الساسة النزيهين, الركون في منازلهم وفضلوا إعتزال السياسة المليئة بالدسائس والمؤامرات وبقوا في منازلهم في مناطق شتى من العراق, بل وخارج العراق. وعاد بعضهم إلى ممارسة مهنتهم السابقة. ومهما تكن الإنتقادات التي يحتمل وأن توجه إلى هؤلاء, لكن من الثابت أنهم رفضوا بكل جلاء أن يحولوا القضية الكردية وممارسة السياسة إلى بقرة حلوب ووسيلة للإرتزاق كصفقة تجارية مجردة بهدف الإثراء على حساب القضية والصالح العام, كما يفعل الكثيرون. وعلى الرغم من أن بعضهم أنجز الكثير حقا على درب النضال التحرري الطويل والشاق دفاعا عن حقوق الشعب الكردي وطموحاته وتطلعاته المشروعة, فإن الرأي العام الكردستاني بات يجهل دورهم الإيجابي, لأن النسيان طوى أشخاصهم ومنجزاتهم وباتت الحقائق ملفوفة بالضباب بسبب الموجة الدعائية التي يمارسها البعض ليضع نفسه في الواجهة. من هنا فلنا أن نقول بأن العناصر الأكثر أنانية والأكثر لأبالية هي التي أثبتت وجودها على الساحة السياسية في كردستان, بشكل لا يمكن قياسه نسبيا مع العناصر الأخرى التي مازالت تشارك في خط النهج السلبي دون مبالاة بالنتائج.

وعلى هذا الأساس يجب القول بأن ملا مصطفى أيضا لم يكن وبهذا الخصوص يراعي وعلى طول الخط ما تقتضيه المصلحة العامة، سيما إذا خال بأن مركزه عرضة للخطر من جانب أطراف أخرى. ورغم أنه أخطأ مرارا في عملية إختيار معاونيه وهيا بذلك الأرضية المناسبة لنشوب الصراعات على السلطة داخليا، إلا أنه ظل قادرا على إيجاد السبل المناسبة بنحو أو بآخر للدفاع عن مركزه والتضيق على معارضيه بشكل فعال مهما كلف الثمن وإن كان على حساب القضية القومية، وتلك نقيصة تجلت لدى خصومة أيضا بكل جلاء.

تدرجيا إتضحت نوايا حكومة بغداد السيئة في مجالات متعددة وبطرق مختلفة: فالى جانب التعديل الدستوري المذكور المنتقص لمركز الشعب الكردي التشريعي داخل الدولة العراقية، جاء القانون المسمى " بقانون الأوسمة الخاص بإحباط حركة التمرد في الشمال " والصادر في 23/آذار/1964، والذي بموجبه كان منح الوسام مخصصا "للمشاركين في القضاء على حركة المقاومة وإلحاق الهزيمة بالعصابات المتمردة الخائنة ". بالإضافة إلى أن الرئيس العراقي عبدالسلام عارف كان يكرر المزاعم القائلة بأن الأكراد من أصل عربي!

كان الرد الكردي متعدد الجوانب أيضا، ففي 13/أيار/1964، عقد تجمع شعبي في كردستان تقرر بموجبه المطالبة " بتعديل الدستور العراق ". كما أشير إلى أن عرب العراق فقط يعتبرون جزءا من الأمة العربية، وأن هذا الإنتماء لا يشمل الأكراد.

في تموز/1964، أعيد تنظيم الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، عبر عقد المؤتمر السادس للحزب. وفي أيلول/1964، تم إنتخاب ممثلي " مجلس قيادة الثورة/الكردي " من خلال إنعقاد مؤتمر شعبي تم بموجبه تعيين ملا مصطفى كرئيس للمجلس. لقد مثل أعضاء المجلس جميع الطبقات والمجموعات الموجودة في كردستان، بما في ذلك الأقليات المسيحية والتركمان. وفي ت/1/1964، لمح الأكراد إلى تكتيك السلطة الحكومية الهادف إلى عرقلة وتأخير الإعراف بالحكم الذاتي لكردستان. كما تم تشكيل " مجلس شيوخ " إلى جانب مجلس قيادة الثورة الكردي، وعين الشيخ لطيف، كرئيس له. كما تأسس مجلس للنواب تولى رئاسته " أحمد آغا ". وكان لكل هيئة من هذه الهيئات (16) عضوا ويتم تعيين المنتسبين إليها وفق الأسس التالية: أربعة أعضاء كممثلين للعشائر، أربعة أعضاء كممثلين للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، أربعة أعضاء مستقلين وأربعة أعضاء يجري تعيينهم من قبل ملا مصطفى مباشرة. ويبدو بأن ملا مصطفى قد أعلن عن تشكيل مجلس وزراء كردي أيضا. وفي منتصف ت/1/1964، كان مجلس قيادة الثورة الكردي منكبا في عمل مستمر ودائب لإصدار دستور خاص إلى جانب عدد من القوانين الأخرى ذات العلاقة بالقضاء والمالية والإدارة والجيش، والتي صدرت فيما بعد تحت عنوان: القانون الأساسي وقوانين 1964-1965. "

تعليقا على هذا التطور, صدر مقال في مجلة " نيويورك تايمس " بتاريخ 12/2/1964, من قبل " دانا آدمس شميت " جاء فيه: ( إن الأكراد بقيادة الجنرال ملا مصطفى البارزاني قد حافظوا على حكم ذاتي بالفعل. وحين فشلوا بعد محاولات طويلة الأمد بإقناع بغداد بإعطائهم ما اعتبروه حقوقهم القومية, فإنهم الآن قد إنتزعوا هذه الحقوق ).

فيما يتعلق بمسألة المفاوضات الجارية مع السلطة المركزية, فإن الأكراد قدموا بتاريخ 24/آب/1964, مطالبهم مجددا والتي كانت تدعو إلى توضيح ما ورد في إتفاقية 10/شباط/1964, حول حقوق الأكراد القومية. غير أن جواب السلطة المركزية جاء بالشكل التالي: ( على الأكراد أن يسلموا أسلحتهم. إن البرلمان العراقي الذي سيشكل في المستقبل هو الجهة الوحيدة ذات الإختصاص, التي تستطيع أن تصدر القرار حول حقوق الأكراد ).

بتاريخ 11/ت/1964, قدم ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق, مذكرة إلى الحكومة العراقية, أعاد فيها المطالبة بجميع النقاط الواردة في المذكرة التي سبق وأن قدمت إلى الحكومة بتاريخ 17/نيسان/1963 تقريبا, بل أنه أضاف إليها نقطتين جديدتين من حيث الأساس وهما:  
1- تغيير الدستور المؤقت بالشكل التالي: المادة الأولى: الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية. المادة التاسعة عشر: إن هذا الدستور يعترف بحقوق الأكراد القومية على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية ". 2- يجب إعادة العشائر العربية والعشائر الكردية إلى مواطنها الأصلية . وهكذا نجد بأن المذكرة كانت تعبيراً فعلياً عن خيبة أمل الأكراد حول مجمل التطورات المرافقة والمتعاقبة على إتفاقية وقف إطلاق النار. علما أن الأكراد أوردوا بعض الملاحظات الإضافية في مذكرتهم ومنها:

إن العراق أصدر العديد من القوانين والأنظمة لغرض التوصل إلى إتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة/مصر بهدف تحقيق الوحدة بين البلدين بدون إجراء أي إستفتاء للشعب العراقي حول الموضوع. لكن عندما يتم بحث مسألة الحقوق القومية للشعب الكردي, عندها فقط تلجأ السلطة إلى التسوية والمماطلة بحجة عدم وجود برلمان لبحث الموضوع! وقد صرفت الحكومة العراقية مبلغاً قدره 100 مليون دينار من أجل مواصلة الحرب ضد الأكراد. إلا أنها خصصت مجرد خمس ملايين دينار لغرض تعمير كردستان, بل أن هذا المبلغ الصغير لم يصرف على الأوجه المطلوبة, بل صرف لغايات أخرى ومنها لبناء وتوسيع خطوط المواصلات العسكرية, مخافر للشرطة أو كرواتب لفئات المرتزقة من العرب والأكراد المتعاونين مع الحكومة.

إن الإتحاد العربي الإشتراكي كتنظيم سياسي أوجد مجاز من قبل الحكومة لممارسة العمل السياسي, يظهر من مجرد الإسم الذي إنتحله لنفسه بأنه يستهدف من مخططاته عزل الأكراد سياسياً. فالأكراد

يكرهون من خلال هذه السياسة والممارسات على التنازل والتنازل عن كرتيتهم وهويتهم القومية الحقيقية كثن للتمتع بحق المساواة داخل أرضهم ووطنهم.

ومهما كان الأمر, فالمطالب الكردية رفضت من قبل السلطة مجددا, وإستنادا إلى بعض المصادر العربية, فقد تواجد ضمن الوفد الكردي بعض الأشخاص ممن كانوا يرون, بأن ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي نفسه لم يكن يؤمن بهذه المطالب, إلا انه أدرجها فقط لكي لا يقال بأنه فرط في حقوق الأكراد وخان قضيتهم.

وفي ك1/1964, أعلن ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي, في مؤتمر صحفي بأن الحكم الذاتي بات حقيقة واقعة. كما أبدى تشاؤما حول موضوع المفاوضات ونتائجها مع الحكومة المركزية, التي تتحدث عن نزع السلاح من جانب الأكراد وتتجاهل ما عدى ذلك. وأضاف يقول: ( إن موقفنا واضح ونحن نعتبر أنفسنا على حق. نحن لا نريد الحرب. كما أننا لا نريد أن نكون البادئين بالحرب. لكننا سنواصل بناء وتطوير حكمنا الذاتي وتثبيت الإدارة التابعة لنا. لكن إذا هوجمنا فإننا سندافع عن أنفسنا بنفس الإصرار الذي واجهنا به هجوم عبدالكريم قاسم والبعثيين. ولا يخالجننا أي شك حول نتيجة كفاحنا من أجل الحرية. نحن نناشد كل القوى أن تتوقف عن تزويد العراق بالأسلحة, حتى يتم حل المسألة الكردية. كما نناشد كل الشعوب المحبة للحرية في أن تقدم الدعم والمساعدة إلينا في حربنا العادلة ).

لكن الحكومة العراقية رفضت مرة أخرى الإستجابة لمطالب الأكراد, وباتت تصفهم من جديد " بالصوص وقطاع الطرق ". وأعلن الرئيس العراقي عبدالسلام عارف, إنسجاما مع أفكاره وتصويراته قائلا: ( سوف لن نتخلى عن أي شبر من أرض وطننا. إن الوطن العربي سيبقى عربيا ). أما وزير الدفاع العراقي عبدالعزيز العفيلي, فقد أعلن بتاريخ 21/1/1964, بأن المسألة الكردية باتت غير قابلة للحل إلا عن طريق الحرب. وهكذا بدأت هجمات الجيش العراقي على مواقع الأكراد في نهاية ك1/1964, وتعرضت خلالها بعض القرى داخل كردستان الإيرانية إلى القصف من جانب القوة الجوية العراقية, وتسبب الحادث في زيادة تآزم العلاقات العراقية- الإيرانية. لكن الهجمات العراقية لم تحقق أي نجاح في خاتمة المطاف.

قام حبيب كريم سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, خلال الفترة 10-24/ك2/1965, بإجراء المباحثات مع السلطات الحكومية في بغداد مرة أخرى, على أمل حمل الحكومة على تغيير الدستور, ولكن بدون نتيجة. وفي 2/ك2/1965, كان وزير الداخلية صبحي عبدالحميد قد هدد بإتخاذ إجراءات عسكرية أخرى ضد الأكراد قائلا: ( لا ينوي العراق أن يستجيب إلى المطالب الكردية حول الحصول على الحكم الذاتي, لا الآن ولا في المستقبل ).

بمناسبة إنقضاء عام على إتفاقية وقف إطلاق النار, دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, إلى إضراب عام. وإستجاب حزب "كازيك", والحزب الشيوعي العراقي إلى هذه الدعوة وشاركوا في الإضراب. وأعلن عزيز الحاج/سكرتير الحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة وفي نفس اليوم في مدينة (براغ/جيكوسلوفاكيا) بأن: ( لا وجود لأي حل للمسألة الكردية ما لم يكن على أساس تقرير المصير ).

ويلاحظ بأن الحزب الشيوعي العراقي كان يصف حكومة الرئيس عبدالسلام عارف في منتصف شهر أيلول/1964, بالحكومة التقدمية. كما طلب الحزب الشيوعي من الشعب العراقي أن يناضل من أجل تحقيق الأهداف التي يدوا لها القوميون العرب ومن جملتها على سبيل المثال حزب البعث. وهذا يعني أهداف: الوحدة – الحرية – والإشتراكية! لكن كانت هنالك ردود فعل معاكسة أيضا داخل صفوف الحزب الشيوعي العراقي, على هذا الإتجاه المغاير لما عهد عن الحزب الشيوعي من مواقف سياسية في السابق. وهكذا أصدرت مجموعة من الشيوعيين كراسا إنتقدت فيه بشدة قيادة الحزب الشيوعي العراقي, واصفتا السلطة العراقية بالديكتاتورية وبإضطهاد الأكراد! هل كانت هذه علامات لبداية الإنشقاق ؟

بتأريخ 4/نيسان/1965, تعرض رواد إحدى المقاهي في مدينة السليمانية إلى هجوم مفاجئ من قبل دبابة عراقية, أطلقت النار عليهم بدون سبب على الإطلاق. أدى الحادث إلى مقتل عدد من الأشخاص وجرح آخرين. وكرد فعل على هذا العدوان إستقال أحد الوزراء الأكراد "مسعود محمد" من منصبه الحكومي. ورغم هذه الإعتداءات الصارخة من جانب الجيش العراقي وأجهزة السلطة الحاكمة الأخرى, إلا أن الحكومة العراقية واصلت مساعيها للتستر على حقيقة الأوضاع وتضليل الرأي العام العالمي. فقد أعلن أحد الوزراء العراقيين على سبيل المثال لأحد مراسلي الصحف السوفيتية, بان لا وجود للحرب في الشمال, وان ما يحدث هنالك لا يعدو أن يكون مجرد "مناورات عسكرية", والتي ستنتهي في الخريف القادم !

أما السياسي العراقي, كامل الجادرجي, فقد قدم مذكرة أخرى للحكومة العراقية, جاء فيها: ( من حسن الحظ, فإن القادة الأكراد لا يريدون المساس بمبدأ وحدة الدولة العراقية ). وطلب كامل الجادرجي من الحكومة أن تهيء جوا ملائما يسهل على الأكراد التمتع بحقوقهم القومية ويصون في ذات الوقت الوحدة الوطنية.

في صيف/1965, بلغت الخلافات داخل صفوف "الإتحاد الإشتراكي العربي", وقيادة السلطة الحاكمة ذروتها, بشكل إستعصى معه إيجاد تسوية مقبولة من جميع الأطراف. إذ طالب الإتحاديون بقيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة/مصر خلال فترة قصيرة وحل المسألة الكردية سلميا. واعقب ذلك

استقالة طاهر يحيى من منصبه كرئيس للوزراء, وتشكلت حكومة جديدة برئاسة عارف عبدالرزاق. ولكن لدى سفر الرئيس العراقي عبدالسلام عارف إلى مراكش لحضور مؤتمر القمة العربي, حاول عارف عبدالرزاق أن يستولي على السلطة عن طريق القيام بانقلاب عسكري, إلا أنه فشل بسبب المقاومة التي أبدتها شقيق الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف/القائد العام للقوات المسلحة العراقية. وهرب على أثر ذلك عارف عبدالرزاق إلى القاهرة.

في 21/أيلول/1965, شكل عبدالرحمن البزاز حكومة جديدة, وهي أول حكومة عراقية يتولى رئاستها شخص مدني منذ عام 1958. كان البزاز أستاذًا جامعياً في بغداد وسبق له وأن خدم في السلك الدبلوماسي, كسفير للعراق في لندن, وشارك في حكومة عبدالرزاق عارف, كنائب لرئيس الوزراء. سعى البزاز لتقريب وجهات النظر بين الأكراد والحكومة العراقية. إلا أنه كان يعارض فكرة منح الأكراد الحكم الذاتي, وقد سبق له وأن شارك في صياغة مواد الدستور العراقي المؤقت الصادر في 9/أيلول/1965. أعلن البزاز في مؤتمر صحفي قائلاً: ( نحن نحترم الأمة الكردية ولغتها ... نحن نعترف بحقوق الأكراد. لكننا نرفض التخلي عن أي جزء من الوطن ). غير أن هذه التصريحات على بساطتها كانت تعتبر في نظر البعض من الدوائر العربية الشوفينية والمتطرفة كعبدالرحمن عارف وعبدالعزيز العقيلي, تنازلاً مبالغاً فيه للأكراد. لقد رفض هؤلاء كل التسويات المقترحة. وفي 6/ت/1965, أعلن البزاز عن منهجه الخاص بخصوص حل المسألة الكردية, فوعد ضمن ذلك: ( بالإعتراف بالحقوق القومية للأكراد بما يوافق مضمون الدستور المعدل وقانون الإدارة المحلية ).

في 22 – 29/ك/1965, وقعت بعض الإشتباكات العسكرية في منطقة " بنجوين ", القريبة من الحدود الإيرانية, رافقها لجوء السلطات الحكومية إلى استخدام إجراءات مشددة في كل أرجاء كردستان الجنوبية. إلا أن المقاومة الكردية حالت دون تحقيق القوات الحكومية لأية إنتصارات فعلية.

في 1/ك/2/1966, وجه ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, نداءً آخر إلى هيئة الأمم المتحدة, أملاً حملها على الإلتفات إلى ما كان يجري في كردستان. لقد لمحت مذكرته إلى سياسة الحكومة العراقية, بما في ذلك استخدام هذه السلطة لأسلوب " الأرض المحروقة ", والحصار الإقتصادي, ومواصلة سياسة التعريب, ومنع وصول المواد الطبية إلى الأكراد. وطلب كذلك من الأمم المتحدة أن ترسل لجنة إلى كردستان للتحقق من الحقائق في محل الأحداث ذاتها, لتدرس آثار هذه السياسة ولتصدر حكمها بعد ذلك.

في 3/شباط/1966, أعلن وزير الدفاع العراقي عبدالعزيز العقيلي قائلاً: ( إن الدول الشرقية والغربية تساعد العصاة من أجل تأسيس إسرائيل ثانية في شمال الوطن, تماماً كما تعاونت في عام 1948, لدى تأسيس إسرائيل. ... نحن نأمل بأن تغلق جارتنا إيران حدودها, التي تحولت إلى مصدر رئيسي

للحصول على التموينات - المقصود هنا، الحركة الكردية في كردستان الجنوبية ع.بارزاني - فإذا كنا قد تحلينا بالصبر والأناة بهذا الخصوص في الماضي، فيجب أن نوضح بأن للصبر والأناة حدودا (...).

وفي 4/ك/1966، تطرق عبدالرحمن عارف/القائد العام للقوات المسلحة، إلى نفس الموضوع. وعزى خسائر الجيش العراقي إلى موقف الحكومة الإيرانية، التي باتت تدعم الأكراد. وفي ذات اليوم قدمت الحكومة العراقية احتجاجا رسميا إلى إيران، أعادت فيه ذكر نفس التهم القائلة: (بأن إيران قد تدخلت لصالح المتمردين).

أما إيران فقد أعلنت من جانبها، بأن إتفاقية الحدود لعام/1937، حول كيفية إستغلال مياه " أروند رود = شط العرب " لأغراض الملاحة ملغاة من جانب واحد. في حين أعلن البزاز في مؤتمر صحفي عقد في 21/ك/1966، بأن الإتفاقية مازالت سارية المفعول!

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فقد صاغ موقفه بالشكل التالي: (إن الحركة الكردية مرتاحة من موقف الحياد، الذي إتخذته السياسة الإيرانية إزاء الثورة الكردية والطبقة الحاكمة في العراق).

وهكذا بدأت الخلافات القديمة/الجديدة بين إيران والعراق تطفو إلى واجهة الأحداث وباتت ظاهرة للعيان أمام الرأي العام. لقد تعددت الوساطات الدبلوماسية، التي قام بها العديد من الأطراف والدول، بغية إيجاد تسوية للخلافات بين الدولتين، إلا أنها فشلت إجمالا لغاية عام/1975. وبذلك ظهر عامل جديد لم يكن له وجود في السابق على الساحة السياسية، ملقيا بظله على تطورات الأحداث بجلاء. فالجبهة العريضة، التي تولى الإستعمار البريطاني بناءها بشكل مدروس، والتي واصلت الحكومات والدول الرجعية العميلة والموالية له فيما بعد أن تحافظ عليه بوجه الحركة التحررية الكردستانية، باتت تتصدع. وتفاقم هذا التصدع العلني لمدة عشر سنوات طوال. لقد أتاح هذا التطور الجديد، المجال أمام الأكراد بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق، تعزيز مواقعهم في البداية بشكل غير مباشر وفي فترة لاحقة بشكل مباشر.

في 7/ك/1966، صدر مقال في جريدة "برافدا = الحقيقة" السوفيتية، يطلب من العراق إيجاد حل ديمقراطي للمسألة الكردية. إلا أن البزاز طلب من الأكراد أن يلقوا بأسلحتهم. وفي 4/شباط/1966، أرسل الصليب الأحمر السوفيتي، برقية إلى البزاز يطلب فيها وقف القتال لإتاحة المجال لتقديم " المساعدات الإنسانية"، لضحايا الحرب.

في 22/أيار/1966، نشرت جريدة " النهار"، نبأ مفاده، بأن " الأحزاب الشيوعية العربية"، قد أصدرت قرارا في مؤتمرها المعقود في نيسان/1966، يتضمن ما يلي: ( إن الحرب على الأكراد

تضر الحركة القومية للعرب). وطالب المشاركون في المؤتمر من الحكومة العراقية بأن: ( تحل المشكلة الكردية سلميا وديمقراطيا, على أساس منح الحكم الذاتي للأكراد ).

غير أن الحكومة العراقية كانت تواصل متابعة مخططاتها الخاصة بهذا الصدد, لأن وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي, كان منهماكا في إعداد خطة عسكرية, تهدف إلى حسم المسألة الكردية بالقوة خلال فصل الربيع بشكل نهائي. كان العقيلي واثقا من مخططاته إلى درجة أقدمت معها حكومة بغداد على أن تطلب من إيران منع هروب أو منح اللجوء للعصاة وعلى رأسهم ملا مصطفى.

كان من المقرر أن يبدأ الهجوم بتاريخ 15-16/نيسان/1966, إلا أن الرئيس العراقي عبدالسلام عارف قتل بصورة غامضة عندما تحطمت طائرة هليكوبتر كانت تقله بتاريخ 13/نيسان/1966, الأمر الذي تسبب في تأجيل تنفيذ المخطط. إن الشارع العراقي متقلب المزاج على ما يبدو وأغلب من أطيح بهم من الحكام تعرضوا لسخرته وهذا ما كانت عليه الحال مع عبدالسلام عارف أيضا حين إنتشرت دعاية أو كما يسميها العرقيون " نكته " بعد موته, تقول: ( طار لحم نزل فحم )!

#### أهداف النظام العارفي العسكرية:

لقد تجنب نظام عارف المواجهة العسكرية مع بارزان ( الشيخ أحمد بارزاني ) بعكس النظام البعثي السابق. إلا أن بارزان لم تكن الإستثناء الوحيد بهذا الخصوص ضمن إستراتيجية النظام العارفي سياسيا وعسكريا, بل إن الكثير من المناطق الأخرى كانت مشموله بهذا المخطط, التي قلت فيها نشاطات الحكومة العسكرية.

ركز الجيش العراقي في هذه الفترة أهدافه ونشاطاته العسكرية بشكل خاص على المناطق المتاخمة للحدود الإيرانية وفي مقدمتها خطوط المواصلات الصالحة لسير العجلات , والتي تربط العراق وإيران, والتي كانت تحت سيطرة الحركة الكردية, ومن أبرزها ذلك الجزء من " طريق هاملتون" الذي يربط بين حاج عمران ورواندوز, وذلك لعدة أسباب ومنها: 1- عسكريا تزايدت شكوك العراق, بأن خط المواصلات هذا والذي يربط العراق بإيران, قد تحول بمرور الوقت إلى خط تمويني هام للأكراد. 2- سياسيا, كان هذا الخط يفصل عمليا بين منطقة بادينان ومنطقة سوران في كردستان الجنوبية. إن سيطرة قوات الحكومة على هذا الخط بالكامل كان سيعني قطع إمكانيات التعاون على شتى الأصعدة بين المنطقتين وعزلهما عن بعض عسكريا, الأمر الذي يسهل للجيش العراقي إمكانيات إحراز إنتصارات عسكرية في المنطقة بشكل منفصل على التوالي. بالإضافة إلى أن هذه السيطرة كانت ستزيد من إضعاف مركز ملا مصطفى وتعزز من مركز معارضية المنشقين داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني /العراق, المتعاونين مع السلطة الحكومية في تلك الفترة.

غير أن هذه الأهمية الإستراتيجية بشقيها العسكري والسياسي للمنطقة لم تكن معروفة للحكومة فقط، بل كانت معروفة للحركة الكردية أيضا. فلا غرابة إذن في أن نجد رئيس الحزب الديمقراطي ملا مصطفى يختار هذه المنطقة بالذات كمحور رئيسي وأن يقيم مقره الرئيسي في ربوعها أيضا.

أما فيما يتعلق بسير العمليات العسكرية في هذه الفترة، فإن الإشتباكات الصغيرة نسبيا، تحولت بالتدريج إلى حرب إستنزاف مرهقة بالنسبة للجيش العراقي بمرور الوقت. إن العنف الممارس من قبل القوات الحكومية والحملات الإنتقامية، التي لاذت بها، لم تكن قادرة على التستر على هزائمها، بما في ذلك استخدام الغازات السامة في آذار/1966، لم تجلب لنظام عارف أي نصر حاسم، بل تسببت في توليد ردود فعل إحتجاجية لدى بعض الدوائر خارج العراق أيضا. لقد صرح أحد الضباط العراقيين الكبار بتاريخ 7/شباط/1966، في مقابلة صحفية مع جريدة " الجمهورية " بما يلي: ( إن الواجبات التي على الجندي العراقي أن يؤديها في شمال الوطن لا تقل بأي حال عن واجبات الجندي الألماني في ستالينغراد ).

لقد أظهر الأكراد إستعدادهم الواضح للتضحية في سبيل قضيتهم وقارعوا هجمات الجيش العراقي بلا هوادة. ولكن لنا أن نتساءل بموضوعية، عما إذا كان بالإمكان مواجهة كل هذه الضغوط الحكومية المتصاعدة والمتعددة الجوانب بشكل فعال بما في ذلك العنف الممارس ضدهم بصور مختلفة بالأخص في ظل نظام البعث لفترة طويلة لو لم تغير إيران من موقفها من العراق ؟

### **ت- عارف الثاني والأكراد (1966- 1968):**

بعد مقتل عارف الأول، حاول ثلاثة أشخاص متنفذين داخل السلطة الحاكمة في العراق أن ينقلدوا منصب رئيس الجمهورية وهم: رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز، وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي وشقيق الرئيس السابق عبدالرحمن عارف – قائد القوات المسلحة. غير أن دعم الجيش لعبدالرحمن عارف عزز من مركزه وإستطاع بالتالي أن يحل محل أخيه في تولي منصب رئاسة الجمهورية وأضطر الآخرين بالإكتفاء بمنصبيهما السابقين.

بعد تولي عبدالرحمن عارف لرئاسة الجمهورية، أعلن بأنه سيواصل السير على الخط السياسي الذي سار عليه شقيقه، باذلا في ذات الوقت كسر طوق العزلة الذي كان العراق يعاني منه دبلوماسيا. وهكذا حاول البزاز كرئيس للوزراء أن يعيد العلاقات مع الإتحاد السوفيتي إلى حالتها الإيجابية السابقة. كما حاول إيجاد نوع من الحل للمسألة الكردية داخليا. وبذل الجهود لتجديد الإتصالات مع الدول الغربية، وبذل جهدا ليقفل من نفوذ الضباط العسكريين. غير أن الضغوط المعاكسة كانت أكبر من قدراته

وطاقتاه الفعلية, لأن الجيش أجبره في الختام على تقديم إستقالته, ليتولى الجنرال ناجي طالب منصب رئاسة الوزراء كخلف له.

إتخذت حكومة ناجي طالب, سياسة الحياد الإيجابي كخط تسير عليه في علاقاتها الخارجية, رغم مواصلتها لجهودها في توثيق العلاقات مع المعسكر الشرقي, وحاولت بطريقتها الخاصة إيجاد حل للمسألة الكردية وإنهاء ما يسمى " بمرحلة الإنتقال " كتمهيد لإجراء الإنتخابات.

إستقبل الشعب العراقي هذه المقترحات والمشاريع بكل إنشراح, إلا أنها لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي. لقد أصرت الحكومة على بقاء " الإتحاد العربي الإشتراكي " كتنظيم وحيد مجاز.

وجاءت " حرب الأيام الستة / 1967 " بين العرب وإسرائيل لتزيد من أعباء المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة العراقية على شتى الأصعدة: سياسيا, إقتصاديا وعسكريا. وقطع العراق علاقاته مع بريطانيا والولايات المتحدة. وأرسل العراق بعض قطعاته العسكرية إلى الأردن. وإستقال ناجي طالب من منصبه دون أن يستطيع الوفاء بوعوده المقطوعة.

تولى طاهر يحيى مرة أخرى رئاسة الوزراء واصدرت الحكومة الجديدة قانون رقم/97, الذي فتح المجال أمام " شركة النفط الوطنية " للإستفادة من المجالات التي كان القانون رقم/80, لسنة/1961, قد هيأها في مجال التنقيب والإستثمار والإستخراج النفطي في المناطق المنتزعة من شركات النفط الغربية. وجرى إتفاق بين شركة النفط الوطنية العراقية وبين شركة نفط " إيراب " الفرنسية, بأن تقوم الأخيرة بإستخراج النفط لمدة 28 عاما, على أن يتم تسليم إدارة العمليات بعد إنقضاء 8 سنوات إلى شركة النفط الوطنية العراقية. أما في منطقة الرميلة القريبة من الحدود الإيرانية, فإن شركة النفط الوطنية العراقية أرادت أن تتولى عملية إستخراج النفط بنفسها, ولأدت بالإتحاد السوفيتي طالبة المساعدة الفنية وإتفق الطرفان – العراق والإتحاد السوفيتي – حول هذا الموضوع بالفعل. ولدت هذه النشاطات ردود فعل سلبية وعدم إرتياح من جانب الشركات النفطية الغربية الأخرى, التي بات عليها أن تراقب عملية التضيق التدريجي على إمتيازاتها ومصالحها.

أما في المجالات الأخرى فإن حكومة طاهر يحيى لم تغير من مواقفها شيئا يستحق الذكر. فالمسائل السياسية بما في ذلك المسألة الكردية وقضايا الديمقراطية بصورة عامة في العراق أهملت من جانب السلطة الحكومية, على الرغم من أن هاتين المسألتين كانتا تمثلان محورا لتوليد المشاكل الأخرى على شتى الأصعدة. فالمشاكل الإقتصادية والمالية المزمنة, التي كان العراق يعاني منها, كانت نتائج لا يمكن تجنبها, بل وباتت تستفحل إنسجاما مع زيادة النفقات العسكرية للدولة. وقد بلغ عجز الميزانية العراقية بين عامي 1967-1968 حوالي 120 مليون دولار, إذ أن الجيش العراقي كانه يحتكر 90%

من عائدات النفط لتمويل مؤسساته الخاصة. علما أن محاولات إيجاد تسوية للخلافات مع إيران بقيت هي الأخرى بدون نتيجة إيجابية, لأن هذه الجهود كانت تتعارض مع الدعوة إلى وجوب توحيد جميع العرب, بما في ذلك في خوزستان, وإتخاذ هذه الدعوة كسياسة معلنة للدولة!

### الأكراد وتطورات الأحداث:

عندما تولى عارف الثاني السلطة في العراق, أعلن ملا مصطفى وقف إطلاق النار من جديد لمدة شهر واحد من خلال بيان أذيع من محطة الإذاعة الكردية السرية " صوت كردستان العراق " معتبرا ذلك كمهلة للتفكير بالنسبة للسلطة الجديدة. غير أن عارف الثاني أراد التمسك بالنهج الذي سار عليه شقيقه بهذا الخصوص. وهذا يعني بين أمور أخرى محاولة تصفية القضية الكردية بالعنف من خلال إستخدام الإجراءات العسكرية, إلى جانب مواصلة الجهود لتحرير الكتل الكردية ضد بعضها وإستغلال خلافاتها الداخلية لخدمة الأهداف الخاصة. ففي 18/نيسان/1966, أعلن عارف الثاني ما يلي: (إن القومية الكردية, هي حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها, وأن الحكومة مستعدة أن تمنح الأكراد ضمن الإطار العراقي حق الإدارة الذاتية. فالأكراد أنفسهم يريدون العيش مع إخوانهم العرب. لكن هنالك شخص واحد فقط يريد أن يفصلهم عن بعضهم البعض. إن ذلك هو البارزاني عميل الإستعمار وخائن الوطن. وطالما كان البارزاني يقود المتمردين فلا يمكن إيجاد أي حل للمشكلة الكردية ).

وبعد مرور يومين على هذا التصريح, أعلن عارف الثاني أمام مراسل مجلة " المصور " المصرية, بأنه سيقضي على حركة التمرد, وقد إضطر رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز المعتدل نسيبا, إلى أن يجاري هذا التطور المشحون وأن يلوذ هو الآخر بإستعمال صياغات وتعابير مشابهة, إذ أنه أعلن بتاريخ 22/نيسان/1966 مايلي: ( هل يعتقد هؤلاء المتمردون أنهم يستطيعون الإنتصار على دولة بكل ما لها من طاقات وقدرات ؟ فنحن والحمد لله أقوىاء, ولدينا إخواننا العرب, الذين يقدمون الدعم إلينا. ولدينا جيش باسل, والذي سيواصل القتال لمدة طويلة إذا إقتضت الضرورة ).

وبناء على هذا الجو السائد على الساحة السياسية توجب قطع الإتصالات والمفاوضات الجارية في نيسان/1966 بدون إحراز أية نتيجة إيجابية. وإستنادا إلى ما أوردته صحيفة " سود دويتشه تسايتونج " الألمانية /الإتحادية, بتاريخ 29/نيسان/1966, فإن الأكراد كانوا يطالبون بما يلي: حل وحدات المرتزقة – عودة وحدات الجيش العراقي إلى قواعدها الأصلية - في حالة التوصل إلى أي إتفاق لاحق, فإن التوقيع على الإتفاقية يجب أن يتم في بلد عربي محايد كمصر على سبيل المثال. غير أن العراق إعتبر الطلب الأخير أمرا مرفوضا لتعارضه مع حق السيادة للدولة العراقية.

ارادت الدولة العراقية ان تركز على العودة إلى مخططاتها العسكرية مركزة على خطة الهجوم المعدة سابقا من قبل عبدالعزيز العقيلي والمسماة " توكلت علة الله " , معلقة آمالها على نجاح هذه الخطة المتسمة بروح المغامرة. لقد بدأ تنفيذ العمليات العسكرية بالفعل في 1-12/أيار/1966, في منطقة رواندوز, حيث حصلت إشتباكات تعرضية متلاحقة موجهة ضد مواقع الأكراد, بالأخص في " جبل هندرين " , إلا انها منيت بالفشل الذريع للقوات العراقية المغيرة.

الهزيمة أجبرت الحكومة العراقية من جديد على فتح باب الحوار والمفاوضات مع الأكراد, لكن العمليات الإنتقامية التي لاذت بها القوة الجوية العراقية ضد السكان المدنيين العزل بعد الهزيمة العسكرية لم تكن قادرة على التستر على واقع الهزيمة العراقية. وفي الواقع لا يمكن بالكلية إستبعاد وجود عناصر, حتى في هذه الفترة داخل السلطة الحكومية, والتي كانت تسعى وبالفعل لإيجاد صيغة ما لحل المسألة الكردية, لكن الأغلبية أرادت فقط أن تخدع مثل هذه العناصر, آملة في أن تستطيع تخطي الفترات العصبية بعد كل هزيمة ومنها ما كان في هندرين, تأهبا للجولة القادمة.

في 15/حزيران/1966, لمح البزاز إلى برنامج الخاص لحل القضية الكردية قائلا: بأن جملة من العوامل العسكرية والسياسية والإقتصادية, تجعل من إيجاد حل سلمي للمسألة أمرا ضروريا لا بد منه. وكان برنامج ينص على ما يلي: الإعتراف الكلي بالكيان الكردي كأمة مستقلة – الإعتراف الكلي باللغة الكردية كلغة رسمية وتعليمية للمدارس – الإعتراف الكلي بالتراث الخاص وكل الشؤون الأخرى المتعلقة بالقومية الكردية – إعمار الشمال. وهكذا تحول العراق مرة أخرى إلى وطن ليس للعرب وحدهم, بل " للأكراد أيضا على نفس المستوى "!

وحول تباين الآراء داخل صفوف السلطة الحاكمة والعرب بصورة عامة حول الموقف من المسألة الكردية قال البزاز: ( أنا أعلم بأن هنالك مجموعة داخل صفوف الشعب ومن المحتمل بين العرب أيضا, التي تعارض مثل هذه السياسة. إنهم يعتبرون هذه السياسة دليل ضعف. إن هذه المجموعة لا ترتضي أي حل ما عدا القضاء على آخر متمرد ... لكنني أقول لهؤلاء الناس بكل جدية: إذا لم تتغير الأوضاع في شمال الوطن بشكل يبعث على الرضا ... وأن يتم إيجاد حل منطقي ... الإعتراف الكامل بحقوق الطرف الآخر وتسوية الأمور, فإن الخلاف لا يمكن أن يحل بشكل كامل في أي وقت, ذلك لأنه عندما تتواجد مجموعة متمتعة "1000" شخص أو "500" شخص, بل "5" أشخاص, فإن هذه المجموعة ستكون قادرة على إثارة البلبله في المنطقة ).

وأشار البزاز إلى أزمة حكومته على صعيد السياسة الخارجية فقال: ( وإذا أدركنا أيضا, بأن هنالك خلف الحدود, البعض الذي لا يريد للعراق أن يعيش في هدوء ولا يتمنون له السلام ويستغلون الحرب

الدائرة بي الأشقاء ويستهدفون تقسيم وحدة هذا البلد ويطمعون في قسم من مياهاه. فإذا أدرنا كل هذا الأمر فلا بد لنا أن نعتبر طريق السلام بأنه هو الأفضل).

لكن في الحقيقة ورغم كل الأحاديث المطولة عن السلام، إلا أن فكرة القضاء على الحركة بالقوة بقيت مهيمنة على موقف الحكومة ولو في الخفاء، لذا نجد أنها تركت من جديد على إستغلال فرقة الأكراد إلى أبعد حد ممكن. أجرت الحكومة إتصالات منفصلة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى من جهة ومع المجموعة المنشقة من الحزب ذاته بقيادة إبراهيم أحمد وجلال طالباني من جهة أخرى. وكان من آثار هذه السياسة – إلى جانب تطرف بعض العناصر من القوميين العرب – أن غلب الإتجاه السلبي على صياغة وتحديد الحقوق القومية للأكراد في آخر المطاف، إلى درجة أن أحد الوزراء في الحكومة العراقية إعتبر مجرد الإعتراف باللغة الكردية، كلغة تدريس في المدارس الإبتدائية، علامة دالة على الميول الانفصالية.

المفاوضات بين الحكومة وبين الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى – بإعتبارها المجموعة الأقوى – أدت إلى إصدار البزاز لنقاطه الخمسة عشر المعروفة، والتي نشرت منها اثنا عشر نقطة فقط بتاريخ 29/حزيران/1966، في حين لم تنشر بقية النقاط السرية! وكان نقاط البزاز تتضمن إجمالاً ما يلي:

- 1- تعترف الحكومة العراقية بحقوق الأكراد ضمن إطار الدستور المؤقت. كما أن الدستور الدائم سيؤكد عليها.
- 2- من أجل ضمان تطبيق الإدارة اللامركزية لجميع الأولوية "المحافظات"، ستصدر الدولة قانوناً خاصاً بهذا الشأن.
- 3- يتم الإعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في جميع الأولوية الكردية.
- 4- يتم إجراء إنتخابات للبرلمان الجديد ويكون الأكراد ممثلين فيه حسب نسبتهم المئوية بالنسبة لعدد السكان.
- 5- يعين الأكراد في جميع الوظائف العامة حسب نسبة سكانهم.
- 6- تقدم بعض المنح الدراسية إلى الأكراد وتشجع دراسة اللغة الكردية في جامعة بغداد.
- 7- يكون الموظفون في المنطقة الكردية أكراداً.
- 8- إجازة المنظمات وإصدار المنشورات الكردية ضمن دائرة القوانين المرعية.
- 9- العفو العام عن جميع المشاركين في " أعمال العنف " في حوادث الشمال والموافقة على عودتهم إلى مقرات أعمالهم ووظائفهم السابقة.
- 10- يجب أن يعاد المنتمون إلى سلك الجيش والشرطة إلى وحداتهم السابقة خلال مدة شهرين ويتم التعامل معهم هنالك بالحسنى كما ويعاد تعيينهم في مناصبهم السابقة.
- 11- الأموال التي كانت تخصص في سبيل تطبيق " إجراءات قاسية " ستستخدم إعتباراً من الآن في عملية تطوير الشمال ويتم تأسيس وزارة جديدة لهذا الغرض.
- 12- إعادة قرى الأكراد التي إستوطنها العرب بعد عام 1963 إلى أصحابها الأصليين وتقديم التعويضات إلى المتضررين بسبب الحرب.

أما النقاط السرية، والتي لم يعلن عنها في حينه فكانت كما يلي: 1- تأسيس لواء/ محافظة جديدة بإسم " دهوك"، من المناطق الكردية التابعة إلى لواء الموصل. 2- إصدار العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين. 3- منح الإجازة للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق.

كانت ردود الفعل على نقاط اليزاز متباينة، لكن الشعب العراقي وبصورة عامة إستقبل هذا التطور بالأفراح، كما جاء ذلك في نبأ نشرته جريدة " صوت العرب " العراقية، والتي ذهبت إلى القول بأن الإتفاق يعني: ( إحلال السلام ووقف سفك الدماء وإنقاذ أبناء الجيش الباسل ). أما المتطرفون من القوميين العرب فقد ردوا بعد يوم واحد من إعلان هذه النقاط على طريقتهم الخاصة، من خلال الإقدام على محاولة إنقلابية قادها عارف عبدالرزاق، والتي كانت مدعومة من قبل مجموعة من الضباط، ووصفوا برنامج اليزاز بأنه " إستسلام ".

وجد اليزاز نفسه مضطرا في أن يغير رأيه بعض الشيء آملا ترضية المتطرفين فقال بتاريخ 2/تموز/1966: ( العراق هو بلد عربي وسيفقى عربيا أيضا ).

من جهة أخرى وجد الكثيرون من الأكراد بأن برنامج اليزاز لا يفي بمتطلبات الشعب الكردي. فقد إنتقد حزب "كازيك" على سبيل المثال البرنامج قائلا بأنه وبالقياس إلى مطالب الحركة الكردية في السابق يجسد خطوة إلى الوراء، وإعتبر هذا الحزب برنامج اليزاز تفريطا بالحقوق القومية الكردية من بعض الأوجه.

بعد إنقضاء فترة على الإتفاقية، بادر الأكراد إلى الإفراج عن الجنود العراقيين الأسرى وسلموا المدافع التي غنمت في الفترة السابقة إلى الحكومة وأوقفوا البث الإذاعي " لصوت كردستان العراق ". إلا أنهم رفضوا حل وحداتهم المقاتلة " بيش مه ركه "، بانتظار تطبيق نقاط الإتفاقية. وكان لهذه الإجراءات من الجانب الكردي أثرا في إظهار حسن النية للموقف الكردي، الذي ولد في صفوف الشعب العراقي مزيدا من التفهم والتعاطف مع حركة التحرر الكردية.

وفي 10/تموز/1966، أسس اليزاز وزارة جديدة بإسم " وزارة إعمار الشمال ". وفي 27/تموز/1966، وصل اليزاز إلى موسكو بناء على دعوة وجهت إليه من " ألكسي كوسيكين ". وبعد عودته في 4/آب/1966، أعلن اليزاز بأن موسكو وعدت بتزويد العراق بالسلح لكي يستطيع أن يدافع عن نفسه ضد الإستعمار. إلا أن اليزاز إستقال من الوزارة بتاريخ 7/آب/1966 لأنه لم يتطع تخطي العقبات التي كان الضباط العسكريون يضعونها في طريقه.

بعد إستقالة اليزاز، تولى الجنرال ناجي طالب منصب رئاسة الوزراء العراقية، والذي وعد بتحقيق مشروع اليزاز الصادر في 29/حزيران/1966 إلا أن هذا التغيير المفاجئ أثار بعض الشكوك لدى

الأكراد. فعندما قدم أحد مبعوث ملا مصطفى طلبا في بغداد بتعيين وزيرين كرديين في الحكومة, أجاب ناجي طالب: ( نحن لا نريد أن نحول العراق إلى لبنان ثاني ).

أما مجموعة إبراهيم أحمد المنشقة فقد أعربت في مؤتمرها المنعقد في " تيمار " , بتاريخ 28/آب/1966, عن تأييدها المطلق لسياسة الحكومة الوطنية الجديدة, بل وأعلنت بأنها ستواجه ملا مصطفى بكل الطرق والأساليب إذا ما بدأ الحرب ضد الحكومة من جديد بأمر من الإستعمار.

في 25/ت/1966, أوضح المستشار البريطاني السابق لدى وزارة الداخلية العراقية " سي. جي. آدموندس " في محاضرة حول المشكلة الكردية في العراق أمام الجمعية الملكية لآسيا الوسطى في لندن تحت عنوان: " حرب الأكراد في العراق وخطة لإحلال السلام " بأنه: ( بصرف النظر عن إمكانية تطبيق أكثر من واحدة من الإتفاقات الدولية على قضية الأكراد, فإن لهيئة الأمم المتحدة بالنظر إلى هذه الوثائق التي سردتها وبصفتها وريثة طبيعية لعصبة الأمم واجب الإهتمام بالحالة الحاضرة للقضية الكردية على صعيد التوسط على أقل تقدير ).

بتأريخ 28/ت/1966, إلتقى الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف مع ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق داخل المناطق الكردية المحررة من كردستان. طلب الأكراد من عارف الثاني تنفيذ إتفاقية 29/حزيران/1966 وحل قوات المرتزقة المسماة " بفرسان الدين " وإدخال عدد من الأكراد في الوزارة العراقية. وعد عارف الثاني بأن يحقق هذه المطالب جميعا حال عودته إلى بغداد.

في أواسط ت/2/1966 عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق مؤتمرا آخر صادق على مشروع الإتفاقية المعقودة في 29/حزيران/1966, على الرغم من أن الإتفاق لم يكن على أساس الحكم الذاتي الذي طالما كانت الحركة الكردية تطالب به.

بتأريخ 28/ت/2/1966 قدمت مذكرة جديدة إلى الرئيس العراقي عارف الثاني والحكومة العراقية طالب فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بتنفيذ مشروع البزاز. وجاء في رسالة من ملا مصطفى رئيس الحزب إلى الرئيس العراقي ما يلي: ( لا يخفى عليكم بأن مشروع 29/حزيران/1966 بنقاطه المعلنة وغير المعلنة لا يتطابق مع حقوق الأكراد ومطالبهم على الرغم من أن معاناة الشعب الكردي قد طال بها الأمد أكثر مما إستغرقته الحرب العالمية الثانية بطولها. لكن الشعب الكردي ورغم ذلك ورغبة منه في الحفاظ على المصلحة العامة للوطن حال دون مواصلة سفك الدماء بين الأشقاء من عرب واكراد وحرصا منه على الوحدة الوطنية فقد وافق على المشروع. نحن نأمل بأن ينفذ المشروع بروح بناءة ... ).

نشرت جريدة " لوموند " الفرنسية بتاريخ 22/1/1966, نبأ مفاده, بأن الإتحاد السوفيتي يبذل الجهود لإعادة السلام إلى ربوع كردستان في هذه الفترة. كما أن الإتحاد السوفيتي كان قد خصص مبلغاً بقيمة 20 مليون مارك, لغرض إعادة تعمير المناطق الكردية.

أما بخصوص المساعي الدبلوماسية للعراق والهادفة إلى ترقيع الجبهة الخارجية ضد الأكراد من خلال محاولة إعادة التعاون مع جاراته, وضمن هذا المخطط فقد سافر عارف الثاني بتاريخ 14/آذار/1967 إلى طهران ليعلن هنالك: (أن الإستقرار داخل العراق يدعم الإستقرار داخل إيران والعكس بالعكس). غير أنه وأثناء سفره إلى القاهرة وصف " الخليج الفارسي " من جديد " بالخليج العربي "!

ورغبة من السلطة الحكومية في هدمه وتهدأت خواطر الأكراد, فقد أجازت صدور جريدة " التآخي ", بتاريخ 29/نيسان/1967, وهي لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. وفي 2/أيار/1967, أعلن رئيس الأركان " حمودي مهدي " بأن قطعات الجيش العراقي ستعود قريباً إلى مقراتها الأصلية, غير أن هذا التصريح لم يرافقه أية خطوة عملية. وفي 6/أيار/1967, إستقال ناجي طالب من رئاسة الوزراء دون أن ينفذ مشروع البزاز.

تولى طاهر يحيى من جديد تشكيل الوزارة وأقصى عبدالعزیز العقيلي المعروف بمواقفه المتطرفة. وأسس وزارة شؤون الشمال ودعى في برنامجه الحكومي الخاص بتاريخ 28/تموز/1967, إلى تنفيذ إتفاقية 29/حزيران/1966. وإلتقى مع ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بتاريخ 15/حزيران/1966, وأدخل أحد الأكراد في وزارته. غير أن مشروع البزاز المنفق عليه بتاريخ 29/حزيران/1966, لم يتحقق في الواقع أبداً.

ناشدت جريدة التآخي, الحكومة العراقية مراراً كي تقدم على تنفيذ مشروع البزاز, لكن كل ما حصلت عليه الجريدة من وراء جهدها الإعلامي, كان وصول رد إليها من جانب رئيس الوزراء السابق " عبدالرحمن البزاز " بشكل رسالة أعرب فيها عن موقفه تجاه برنامجه السابق المنفق عليه لحل المسألة الكردية في العراق. كتب البزاز يقول: ( إن البرنامج كان مسألة خاصة بحكومته ولا يمكن إلزام أية حكومة عراقية أخرى بتنفيذه ). واطاف البزاز قائلاً: ( بانه لم يكن هنالك أي إتفاق بين حكومته والأكراد )!

ردت جريدة التآخي بتاريخ 2/تموز/1967تقول: ( بأن الشعب الكردي وإعتباراً من الآن يطالب بضمانات ثابتة لتأمين حقوقه ). لكن رغم كل هذه المكاتبات والإحتجاجات, فعلى الأرجح يمكن القول, بأن المسألة ستبقى موضع تساؤل دائم بصدد الضمانات, ومن يمكن أن يعتبر كضامن, طالما كان رجالات الدول ورجالات القانون من صنف البزاز يمثلون طرفاً للحوار والتفاوض مع الأكراد ؟

تسببت محاولات التقارب العراقية / الفرنسية, والتي إرتبطت بمنح الإمتيازات لشركة النفط الفرنسية " إيراب " بهدف الحصول على الأسلحة من فرنسا, في إمتعاض شركات النفط البريطانية, إلى جانب توليدها لبعض المشاكل على صعيد السياسة الداخلية للعراق كذلك. فقد قدم 6 وزراء إستقالتهم من الحكومة وإحتج ملا مصطفى في رسالة شخصية وجهها إلى الجنرال " ديغول " في شباط/1968, حول صفقة الأسلحة الفرنسية / العراقية , بإعتبار هذا الدعم تشجيعا للعراق على مواصلة حربته العنصرية ضد الشعب الكردي. ولدى وصول عارف الثاني إلى فرنسا في زيارة رسمية في شباط/1968, تظاهر العديد من أصدقاء الشعب الكردي في فرنسا, بما في ذلك المنتمون إلى صف الإشتراكيين ضد صفقة الأسلحة المزمع عقدها, وبالنتيجة إضطر عارف الثاني, إلى التصريح بأن الأسلحة الفرنسية سوف لن تستخدم ضد الأكراد.

في نيسان/1968, بدأت الإشتباكات العسكرية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والمجموعة المنشقة عن هذا الحزب بقيادة إبراهيم أحمد وجلال طالباني والمدعومة من قبل الحكومة العراقية. وكتبت جريدة الجمهورية, العراقية تقول بتاريخ 13/أيار/1968 تقول: ( لقد إتخذت الحكومة كل الإجراءات الممكنة لحل المشكلة الكردية, إلا أن الأكراد منقسمون على أنفسهم ).

تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الإنقسام والفرقة, لم تكن في أي وقت من الأوقات حصرا بالأكراد فقط, وإن كان الأكراد ربما كانوا أكثر عرضة من الآخرين للتعرض لهذه الآفة. بل أن بقية الشعوب وبالأخص الخاضعة منها لنفوذ أجنبي تعاني من نفس المشكلة, والعرب لا يمكن أن يعتبروا إستثناءا على هذه القاعدة, فقد كانوا وما زالوا يعانون من الإنقسامات داخل العراق وخارجه, ضمن مجموعات متضادة بل ومتناحرة أيضاً.

مارست السلطات الحكومية في هذه الفترة أيضا الضغوط على جميع الأحزاب والكتل السياسية المعارضة, وأجبرتهم بذلك على ممارسة النشاط السياسي في الخفاء. كما واجه العديد من أعضاء هذه التنظيمات السياسية, السجن وتعرضوا إلى الإعتقال أو أجبروا على اللجوء إلى خارج العراق.

وداخل صفوف الجيش, الذي كان يعتبر سند الحكومة الحقيقي في الواقع زاد التذمر والإمتعاض من ممارسات السلطة وزادت بذلك نشاطات منظمة الضباط السرية " الحركة الثورية العربية ", التي تولت من خلال قائدها " عبدالرزاق النايف ", قائد الحرس الجمهوري, إجراء إتصالات مع الأحزاب السياسية في صفوف المعارضة, بما في ذلك حزب البعث العربي الإشتراكي والفئات التي كانت تصر على حسم القضية الكردية بقوة السلاح من أمثال عبدالعزيز العقيلي.

وفي أواخر آذار/1968 حبطت مساعي عارف الثاني الهادفة إلى ترضية المعارضة. وفي أواسط نيسان/1968, طلبت بعض الشخصيات العراقية من الرئيس العراقي, تشكيل حكومة إئتلافية وإجراء إنتخابات برلمانية. غير أن ذلك لم يزد النار إلا ضراما, حيث زادت حدة الأزمة السياسية.

وفي بداية تموز/1968, حاول طاهر يحيى أن يدخل ممثلي بعض الكتل المعارضة إلى وزارته سعيا منه لإنقاذ الموقف. لكن بتاريخ 17/تموز/1968, حدث إنقلاب عسكري جديد أطاح بحكم الرئيس عارف الثاني.

### الإشتباكات العسكرية خلال الأعوام 1966 – 1968:

خلال فترة حكم الرئيس عارف الثاني حصلت عدة إشتباكات عسكرية وفي مواقع مختلفة بين الحركة الكردية والقوات الحكومية, وهذه طبيعة ملاصقة لأسلوب خوض حرب العصابات التي كان الأكراد قد تبناها لأنفسهم للدفاع عن النفس بحكم تباين القدرات العسكرية, بالأخص ما يتعلق منها بطبيعة تسليح الطرفين. إلا أن معركة " هندرين " كانت هي الحاسمة خلال هذه الفترة, والتي كسبها الأكراد بأجلى صورة وأجبرت الحكومة في ذات الوقت على إبداء الإستعداد من جديد للتفاوض مع الحركة الكردية, زاعمة أنها تنوي حل المسألة الكردية عن هذا الطريق. لكن ومرة أخرى لم يكن الأمر سوى مراوغة سياسية أخرى لإستعادة الأنفاس وكسب الوقت لحشد الطاقات من جديد.

إستنادا إلى الخطة المعدة في عهد الرئيس عارف الأول, والتي نفذت في عهد الرئيس عارف الثاني, كان الجيش العراقي يرنو إلى الإستيلاء على خط المواصلات الرئيسي, الذي يربط بين رواندوز وحاج عمران على الحدود الإيرانية, ذو الأهمية الإستراتيجية والسياسية الفائقة. ولغرض بلوغ هذا الهدف كان على وحدات الجيش العراقي أن تستولي على العديد من مواقع تجمع الأكراد وفي مقدمتها جبل " هندرين ", و جبل " زوزك " على طرفي الطريق. لقد زج الجيش العراقي باللواء السادس إلى جانب 3000 مرتزق مسلح في هذه المعركة. كما تم توفير الإسناد اللازم لهذه القوة بالدبابات والمدفعية وسلاح القوة الجوية العراقية بشكل مكثف.

أما الأكراد فقد إستطاعوا أن يجمعوا حوالي 3500 مسلح في منطقة رواندوز وبالأخص في " هندرين " حيث تولى " فاخر بارزاني " أمر قيادتها. أما في " زوزك " فقد تولى إدريس ملا مصطفى أمر القيادة فيها. وكان الأكراد مسلحين بالبنادق, الرشاشات, القنابل اليدوية ومدافع الهاون.

في بداية المعركة, إستطاع الجيش العراقي أن يحرز بعض الإنتصارات وتمكن من التقدم تكتيكيا وأن يسيطر على بعض مواقع الأكراد على السفوح في جبلي " هندرين و زوزك ", خلال الفترة الواقعة بين 1-10/أيار/1966, إلا أن القمم بقيت تحت سيطرة القوات الكردية. وفي 11-12/أيار أخذ الأكراد

زمام المبادرة العسكرية من الجيش العراقي وإستطاعوا أن يحسموا المعركة لصالحهم في 14/أيار. كانت خسائر الجيش العراقي تبلغ 2000 قتيل, بما في ذلك 150 ضابط, إلى جانب عدد كبير من السرى ووقوع الكثير من الأسلحة والعتاد في قبضة القوات الكردية.

ورغبة من الحكومة العراقية للتستر على الهزيمة وتقوية الروح المعنوية لوححدات الجيش العراقي, أعلن رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز, بان لقمان ملا مصطفى نجل رئيس الحزب الديمقراطي قد قتل في المعركة. إلا أن أحد الصحفيين أجرى مقابلة مع لقمان في اليوم التالي للمعركة.

ورغم كل الملابس, فلا ريب أن بطل الساحة وقائد هذه المعركة الحاسمة الحقيقي كان " فاخر بارزاني ", على الرغم من أن جميع المشاركين في هذه العمليات العسكرية أبدوا الكثير من البراعة والجرأة – أنظر مزيدا من التفاصيل لدى رينيه موريس: " كردستان أو الموت ", الذي كان شاهد عيان لهذا الصراع الدموي, وأورد مخططا في كتابه عن خطة الهجوم التي أعدها " فاخر بارزاني " في هندرين. من الجدير بالذكر أن " فاخر بارزاني " فقد أحد إخوته في معركة الدفاع عن بارزان في عام 1963 " حسين بارزاني " الذي أبدا بدوره في المعركة ضروبا من الشجاعة والكفاءة ما يستحق أن يكون ذكرى للذاكرين. أما سي.جي. آدموندس, المستشار البريطاني السابق لوزارة الداخلية العراقية, فقد علق على معركة " هندرين " ووصفها " بأكبر هزيمة " في تاريخ الجيش العراقي.

### **ج- حزب البعث العربي الإشتراكي والأكرد (1968-1975):**

في الواقع لم يغير حزب البعث أهدافه الإستراتيجية أبدا, على الرغم من الهزيمة التي مني بها في عام 1963, سواء ما كان يتعلق منها بالمسألة الكردية أو بالشعوب والبلدان العربية. فقد بقي الصهر التام والكلي أو الإبادة الجماعية للأكراد دوما هدفا لهذا الحزب الفاشي, وحجر الزاوية لسياسته الداخلية في العراق. أما بالنسبة للبلدان العربية وشعوبها, فقد إعتبر نفسه الممثل الحقيقي الوحيد لها شاءت أم أبت ولهذا السبب كان يطالب بدور قيادي. ولغرض بلوغ هذا الهدف مارس الحزب ضغوطا مستمرة ومتعددة الجوانب على البلدان العربي, سواءا من الناحية الدعائية المجردة أو عن طريق إعداد أو تمويل الانقلابات العسكرية والمؤتمرات فيها. وكانت دول الخليج الفارسي/العربي, تلمس هذه الضغوط أكثر من غيرها لأسباب مختلفة منها: ثرواتها الطائلة, ضعفها العسكري وقلة خبرتها السياسية, لأن فكرة توحيد الشعوب العربية سلميا أو عن طريق القوة وبقيادة حزب البعث كان وما يزال الهدف الأكبر لهذا الحزب. ولا ريب أن هذا التوحيد سيخدم أهدافا توسعية أخرى إذا ما تحقق على صعيد أوسع. لأن حزب البعث ينطلق من فكرة أو إعتقاد بأن العرب لهم رسالة يؤدونها للإنسانية على الصعيد العالمي, الأمر الذي يعود إلى صفات متوفرة فيهم فقط ! إن الترابط بين هذه الأبعاد السياسية الثلاثة هو أمر لا يمكن تجاهله أو التستر عليه, بما في ذلك جوهرها العنصري الواضح.

لكن الذي تغير في الحقيقة هو بعض التكتيكات المجردة, التي لجأ الحزب إليها كجزء من عملية تضليلية وتمويهية وخداع والتي توسل بها لبلوغ أهدافه المرحلية الآنية كمرحلة أولية لبلوغ أهداف بعيدة المدى فيما بعد, حيث بات جهاز الدعاية البعثي يلعب دورا محوريا وحاسما يكرر دون كلل أو ملل موقف الحزب المعادي للإستعمار زعما ويمتدح سياسة الحزب الإنسانية الخارقة للعادة, فأجهزة الإعلام البعثية تحدثت طويلا عن عما أسمته " بالثورة البيضاء " وكان المقصود بها إنقلاب عام 1968 العسكري. سعيها منها لإقناع الجماهير بأن ما حدث في عام 1963 لن يتكرر. ولاريب بأن الإعلام عامل مؤثر في توجيه الجماهير على الأقل في المدى القصير قبل أن تفقد مفعولها تدريجيا حين تظهر الفوارق بين الأفعال والأعمال بمرور الوقت.

ورغبة من الحزب في إلهاء جماهير الشعب والعامه من الناس بالتوافه من المور, لجات أجهزة الإعلام إلى أسلوب إقامة المباريات الرياضية ذات الطابع التمثيلي في جوهرها كالمصارعة أو تقديم سلسلة طويلة من الحفلات الساهرة عبر البث التلفزيوني المتكرر, بمناسبة إنتصارات الحزب المزعومة في الوقت الذي كان الحزب يجري فيه تصفية خصومة بصمت فقد جاء ليبقى هذه المرة مهما كلف الأمر أوكانت العواقب.

لقد إستطاع حزب البعث وبالفعل أن يستغل الناس وأن يموه عليهم ويلهبهم بمشاكل جانبية لفترة ليست بالقصيرة متسترا كليا وإلى حد بعيد على أساليب القمع والإرهاب, التي مورست بشكل علني من قبله في عام 1963 وباتت تمارس بنفس القسوة لكن في الخفاء. فعلى الرغم من أن نفس الأساليب بقيت أحد أهم محاور التطبيقات السياسية للحزب في الداخل أولا وفي الخارج أيضا بعد وبإستمرار لكنها كانت بعيدة عن إطلاع الرأي العام لدرجة كبيرة. فقد مورس القتل والتعذيب المنظم طوال فترة حكم حزب البعث ولحد الآن.

لكن مشاكل العراق المتعددة: الإقتصادية, السياسية والإجتماعية متأصلة وعميقة الجذور إلى درجة يتعذر معها حتى على أكثر الناس خبرة في التضليل والمراغة أن يتستر عليها لمدة طويلة. فالدعاية المجردة ستبقى عاجزة على المدى البعيد أن تكون البديل الحقيقي للحلول المطلوبة على شتى الأصعدة, كما أن العنف العاري والمجرد سيبقى عاجزا عن تقديم الحلول المطلوبة, التي تتطلب تطبيق العدالة لحلها. لقد تجلت الحقائق تدريجيا بمرور الزمن للرأي العام في العراق والعالم بأسره, الأمر الذي أعقبه بلورة الموقف الشعبي من أساليب التضليل بالقول العامي العراقي المعروف: ( البعثي يقتل القتل ويمشي ورا جنازته )!

أما بصدد موقف حزب البعث من المسألة الكردية, فإن بالإمكان تحديد أربعة مراحل تميزت من خلالها المواقف السياسية المختلفة والمتناقضة لحزب البعث من القضية وهي: \* الفترة الواقعة بين 1968-

1970. الفترة الواقعة بين 1970-1974. الفترة الواقعة بين 1974-1975. وأخيرا الفترة الواقعة بين 1975- ولحد الآن.

### إنقلاب 17/تموز/1968 العسكري:

بتاريخ 17/تموز/1968, نفذ إنقلاب عسكري جديد, حيث تم إحتلال المواقع الإستراتيجية الهامة في بغداد, إلى جانب تطويق القصر الجمهوري من قبل وحدات الجيش الموالية للمعارضين لحكم عارف الثاني. لعبت الوحدات العسكرية الموالية إلى " حركة الثوريين العرب ", بقيادة العقيد عبدالرزاق النايف وزميله عبدالرحمن الداود دورا هاما وأساسيا في إنجاح عملية الإنقلاب المدعومة من قبل حزب البعث.

بعد نجاح الإنقلاب أبعد عارف الثاني عن العراق, وباتت السلطة تدار من قبل " مجلس قيادة الثورة " برئاسة أحمد حسن البكر, والذي عين في ذات الوقت كرئيس للجمهورية, في حين تولى عبدالرزاق النايف منصب رئيس الوزراء وتقلد زميله عبدالرحمن الداود منصب وزير الدفاع. وعندما خابت آمال عبدالعزيز العقيلي في الحصول على منصب رئيس مجلس قيادة الثورة بادر إلى قطع علاقاته مع الإنقلابيين.

البعث وصف الإنقلاب بأنه مناهض للسوفيت وموالي للغرب. وصرح عبدالرزاق النايف – أحد الضباط الكبار في جهاز المخابرات العراقية سابقا والذي تلقى تعليمه بهذا الخصوص في بريطانيا – في اليوم الأول من توليه لمنصبه الجديد قائلا بخصوص المسألة الكردية ما يلي: إنه يريد أن تحل المسألة بشكل يصون وحدة الجمهورية. وإستنادا إلى ما أوردته جريدة التآخي في 13/آب/1968, يبدو أن الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى كانت على إتصال مع جميع القوى السياسية في العراق قبل الإنقلاب. وادخل عبدالرزاق النايف كرديين في وزارته وإلتقى بملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي في مناطق كردستان المحررة وعد بعدها في 24/تموز/1968, بأن يحل المسألة الكردية, غير أن حكومته سقطت على أثر إنقلاب عسكري لاحق!

### 30/تموز/1968, إنقلاب في إنقلاب:

أثناء قيام وزير الدفاع الجديد, عبدالرحمن الداود بجولة تفقدية في الأردن للإطلاع على أوضاع قطعات الجيش العراقي, قام حزب البعث بإنقلاب عسكري آخر حسب القول الإنتهازي المأثور والمأخوذ عن حزب البعث ذاته: ( إنقلاب وياهم وإنقلاب عليهم )!

نتيجة للإنتقال الجديد أبعاد عبدالرزاق النايف عن العراق وأحيل عبدالرحمن الداود إلى التقاعد وشمل الإبعاد عن الوظيفة المنتمون إلى تنظيم " حركة الثوريين العرب " من مناصبهم داخل مجلس قيادة الثورة.

هكذا إستولى حزب البعث من جديد على السلطة, وبذلك عاد أعضاء الحزب القدامى ممن شاركوا في أحداث عام 1963 من أمثال صالح مهدي عمّاش وناظم كزار... إلخ, إلى تقلد مناصب حكومية حساسة. وباشتر الحزب بعملية " تطهير", جهاز الحكومة بموجب خطة مدروسة على شتى الأصعدة: إقتصاديا, سياسيا تعليميا وعسكريا, حيث أجريت عمليات التبدل والتغيير بشكل منظم يساير مخططات الحزب وأصبح أعضاء الحكومة ومجلس قيادة الثورة من المنتمين إلى حزب البعث.

إختلفت الآراء حول مواقف حزب البعث الإنتهازية, بما في ذلك داخل الحزب ذاته. لكن مهما كانت هذه التقييمات متباينة فإن حزب البعث برر إنقلابه في 30/تموز/1968 بالشكل التالي: 1- إن العناصر التقدمية حوربت من قبل حكومة عبدالرزاق النايف. 2- لم تراعي حكومة عبدالرزاق النايف تنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة. 3- جرت محاولة تحويل مجلس الوزراء إلى بديل عن مجلس قيادة الثورة. 4- دعمت العناصر الرجعية بهدف السيطرة على أجهزة الحكومة. 5- إتخذت الحكومة بعض الإجراءات المخالفة لمنطق الثورة. 6- حاولت الحكومة أن تلغي بعض القوانين التقدمية. طبعاً للمرء أن يتسأل كيف أمكن التثبيت من كل هذه النقاط خلال 12 يوماً فقط!؟

اعلنت الحكومة الجديدة برئاسة احمد حسن البكر عن برنامجها, الذي لم يكن يختلف إلا جزئياً عن برنامج الحكومة السابقة. فالى جانب التأكيد على الرغبة في حل المسألة الكردية, إستهدف البرنامج المعلن تحقيق الأهداف التالية : 1- القضاء على مخلفات حرب الأيام الستة/1967 بين العرب وإسرائيل. 2- تقوية العلاقات مع الإتحاد السوفيتي والصين الشعبية وفرنسا. 3- الصمود في جولة المباحثات أمام شركات النفط. 4- تطبيق الإصلاح الزراعي بشكل جذري. 5- إتخاذ إجراءات تمهيدية لتهيأة الأجواء لعودة الحياة الطبيعية الديمقراطية والبرلمانية.

وفي الواقع فقد أقدمت حكومة البعث على إدخال بعض الإصلاحات وفق ما أورده البرنامج الحكومي, بإستثناء بقاء مسألتين أساسيتين في غاية الأهمية بدون حل على الصعيد الداخلي, ولم تكن تلميحات وعود الحكومة المتكررة بصددهما, سوى ذرا للرماد في عيون الرأي العام وهي: المسألة الكردية وقضية الديمقراطية بشكلها العام في العراق. أما بالنسبة لحرب الأيام الستة فلا نريد التطرق لموضوعها لقلة المعلومات لدينا حولها, بل ولإنعدام الترابط مع هذا البحث.

ولكن بغية التخفيف من غلواء الشك, الذي كان يساور النفوس من حزب البعث وأساليبه الملتوية المعروفة, والتي كانت وليدة طبيعية ونتيجة منطقية لأحداث عام/1963. فقد أقدمت سلطة البعث الجديدة على إلغاء بعض الضرائب أو تقليل نسبتها, واطلقت سراح عدد من السجناء السياسيين بما في ذلك عدد من المنتمين إلى الحزب الشيوعي العراقي, وأغلقت سجن " نقرة السلمان " السيء الصيت, إلى جانب إصدار العفو عن الضباط العراقيين, الذين رفضوا في السابق المشاركة في الحرب الأهلية ضد الشعب الكردي. كما وناشد حزب البعث بقية الأحزاب السياسية للمشاركة في تأليف " جبهة وطنية " , على أن تقبل شرطا مسبقا يقضي بالإعتراف بحزب البعث " كحزب قائد " , إلى جانب رغبة حزب البعث في إحتكار تقلد المناصب الرئيسية في الجيش وأجهزة الشرطة. علما أن الدستور المؤقت الجديد والصادر بتاريخ 21/1/1968, كان يقضي بمنع قيام الأحزاب السياسية بنشاطات سياسية باستثناء حزب البعث. وبالفعل باشرت حكومة البعث بممارسة الضغوط مستخدمة أساليب الإرهاب لمحاربة بقية الأحزاب السياسية في أواخر عام 1968 وبداية عام 1969.

إلا أن حدوث إنقلابين عسكريين فاشلين في 28/أيلول/1968 و8/أيار/1969, أظهر بجلاء بين أمور أخرى أيضا, بأن حزب البعث كان ما يزال غير مسيطر على الأوضاع, وأن المعارضة ما تزال قوية إلى حد كبير بشكل لا ينسجم مع مخططات الحكومة البعثية. لذا اضطر حزب البعث إلى إجراء إصلاحات أخرى وأجرى مباحثات مع الكتل السياسية في الداخل وطرحت مسألة " الجبهة الوطنية " من جديد على بساط البحث, وأصدر قانون الإصلاح الزراعي الجديد في أيار/1970, إلى جانب قانون خاص بالعمل والضمان الإجتماعي.

أما بالنسبة إلى السياسة الخارجية, فقد زادت دلائل التقارب من الكتلة الشرقية وكذلك مع الحكومة المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية " الفيتكونغ " وألمانيا الشرقية في عام 1969. كما توثقت العلاقات الإقتصادية والتجارية مع الدول الإشتراكية, ففي تموز/1969, تم التوقيع على إتفاقية للتعاون الإقتصادي مع السوفيت وأعقبها إتفاق مشابه مع ألمانيا الشرقية, حصل العراق بموجبها على مساعدات تكنولوجية لغرض بناء معمل لصنع الالات. ثم جرى الإتفاق مع بولندا لإستخلاص الكبريت. وفي 30/تموز/1969, تم الإتفاق مع سوريا حول معاهدة دفاعية مشتركة.

ومن خلال هذه اللعبة السياسية الجيدة الحبك والسبك إستطاع حزب البعث رغم كل التجارب السلبية السابقة في عام 1963, أن يضلل أغلب الأحزاب السياسية وأن يوجج الخلافات السياسية فيما بينها, بما في ذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والحزب الشيوعي العراقي, تمهيدا لخطوات أخرى.

تطور القضية الكردية لغاية عام 1970:

لجأت حكومة البعث هذه المرة إلى طرق وأساليب جديدة في إنتهاج سياسة خاصة مقابل الأكراد كذلك, لغرض بلوغ أهدافها الإستراتيجية, الهادفة إلى تعريب كردستان الجنوبية بشكل نهائي وقطعي حسب قناعتها. ولغرض بلوغ هذا الهدف مارست السلطة البعثية الجديدة لعبة مزدوجة: فمن جهة ضلل الأكراد من خلال الإعلان عن سلسلة من الإصلاحات الشكلية, ذات الطبيعة المؤقتة والمرحلية إلى جانب التظاهر بوجود نوايا حسنة وجدية في رغبة السلطة لحل المسألة الكردية, بهدف إستمالة البسطاء من الناس والتأثير على الرأي العام في آخر المطاف وإستمالته إلى جانب السلطة. وبغية تعميق الخلافات بين الكتل السياسية المتنافسة داخل صفوف الأكراد أنفسهم وتعرض بعضهم ضد البعض الآخر, والعمل لكسب المزيد من الوقت لصالحها عن هذا الطريق. من جهة أخرى كانت السلطة تعد العدة وبإستمرار بل وتهدد بحسم الموضوع عن طريق القوة العسكرية, والتي تم إستخدامها بالفعل ضد الحركة الكردية لغاية عام 1970, حسب القدرة والإمكانات المتوفرة لديها في تلك الفترة. في الوقت الذي بقيت فيه فكرة الوحدة العربية ولو إسمياً, ونزعة التوسع طبيعة ملازمة لتصرفات الحزب وسلوكه ليس فقط بخصوص المسألة الكردية وحدها, بل بالنسبة للقضايا ذات العلاقة بالمطالبة ببعض القاليم التابعة لإيران (خوزستان) بهدف ضمها إلى العراق, والتي كانت أجهزة الإعلام تسميها " بعربستان "

فبعد أن تولى حزب البعث زمام السلطة بتاريخ 30/تموز/1968, تم إصدار البيان المرقم/27, من قبل " مجلس قيادة الثورة " وأعلن عنه عبر أجهزة الإذاعة والتلفزيون, والذي تضمن ما يلي: ( يتعهد مجلس قيادة الثورة, أمام الله وشعبنا أن يؤسس نظاما ديمقراطيا وثوريا يقوم على الوحدة ... وأن يحل المسألة الكردية سلميا وبشكل عادل, بحيث تتحقق طموحات إخواننا الأكراد وتضمن الوحدة الوطنية (...).

وفي بيان لاحق رقم/35, تم إعتبار المنهاج الموضوع بتاريخ 29/حزيران/1966, "كأساس", لإيجاد حل محتمل للمسألة الكردية. وأصدرت الحكومة بتاريخ 5/8/1968, عفوا عاما. إلا أن الدستور المؤقت الصادر بتاريخ 22/8/1968, تجاهل من جديد المسألة الكردية وأثبت بكل جلاء, بأن وعود حزب البعث الأخرى فارغة من المعنى والمحتوى معا. إن هذه الحقيقة الساطعة, ولدت الإمتعاض, داخل صفوف الكتل الكردية – بما في ذلك المجموعة المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, التي كانت وبالفعل تمارس دور المرتزقة لصالح الحكومة العراقية – ولكن رغم ذلك فقد أتفق من جديد على وقف إطلاق النار بين الطرفين, والذي إستمر حتى بداية عام/1969, حيث أنتهك من جانب السلطة الحكومية بعد ذلك.

من جملة الإصلاحات المؤقتة والشكلية، التي أدخلتها حكومة البعث في هذه المرحلة كان: الإعراف الرسمي بعيد " نوروز"، الذي يعتبره الأكراد عيداً قومياً لهم ويحتفلون به سرا أو علناً حسب الظروف في 21/آذار من كل عام وذلك بتاريخ 25/أيلول/1968. وفي 24/ت/1968، أعلنت الحكومة عن نيتها في تأسيس جامعة السليمانية، التي إعتبرت اللغة الكردية كلغة تدريس إلى جانب اللغة العربية، إلا أن تحقيق هذه الفكرة تأجل بسبب تواجد عراقيل عديدة.

إعتبرت الكتلة المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والموالية للسلطة الحكومية " مجموعة إبراهيم أحمد وجمال طالباني " هذه الخطوات على ما يبدو كتحول جذري طالما تطلع الأكراد إلى تحقيقها، وسعوا من خلالها للحصول على بعض المكاسب لأنفسهم. فقد وصفت الجريدة الناطقة بإسم مجموعتهم " النور " الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى، " بالرجعية ". وذهبت بتاريخ 5/ت/1968، إلى القول بأن حزب البعث يريد وبنزاهة أن يحل المسألة الكردية. ونادت الجريدة في 5/ك/1968 في مقال لها إلى ما يلي: ( إن من واجب كل كردي شريف، أن يمنع إندلاع الحرب من جديد. ولكن إذا إندلعت الحرب ... فإن عليه أن يقاتل ضد المرتزقة، الذين يتاجرون بإسم شعبنا ... ).

أما رد فعل الحركة الكردية، فقد كان متحفظاً ومصحوباً بالشك في النوايا الكامنة خلف هذا التطور وأعلنت في بيان لها قائلة: ( إن الموقف غير الواقعي، الذي إتخذته السلطات من كل القضايا الكردية، وإعتمادها على المرتزقة والمطرودين، بهدف القضاء على الثورة، هي سياسة خاطئة ومقضي عليها بالفشل ... إن هذه السياسة مسؤولة عن تكوين الجو السلبي، الذي يسهل للمخططات الإمبريالية، إمكانية التدخل في جميع أرجاء الشرق الأوسط ).

وعندما تجلت مخططات السلطة الحاكمة الهادفة إلى تقوية وتعزيز مركز المجموعة المنشقة والموالية لإبراهيم أحمد وجمال طالباني، حيث تم تعيين أحد الموالين لهم " طه محي الدين معروف " كوزير وتولى آخر منصب محافظ أربيل، إستقال الوزراء الموالون للحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى. وفي 10/آب/1968 ناشد ملا مصطفى من جديد المجموعة المنشقة إلى " الإنضمام إلى الثورة " لكن بدون جدوى.

في ك/1968 و ك/1968، نقلت إذاعة " صوت كردستان العراق " السرية والتابعة إلى الحركة الكردية، أنباء تفيد بوقوع إشتباكات عسكرية بين الحركة الكردية وقوات الحكومة. وقام الدكتور " كامران بدرخان "، أحد ممثلي ملا مصطفى في الخارج، بتقديم مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة، تدعو فيه إلى تدخل المنظمة كوسيط لحل المسألة الكردية.

بتأريخ 14/آب/1969, أيدت جريدة " النور", الأنباء القائلة, بأن المتعاطفين مع المجموعة المنشقة " مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني " يقاتلون إلى جانب السلطة الحكومية ضد الحركة الكردية. وكدم إضافي من جانب السلطة الحكومية لهذه المجموعة على الصعيد السياسي, فقد أعلنت عن الإصلاحات الجديدة المزمع إجراؤها بهدف التضيق على الحركة الكردية. ففي 27/أيار/1969, أعلن عن النية في تشكيل لواء/محافظة كردية جديدة في المناطق الكردية التابعة إلى لواء/محافظة الموصل, وهو مخطط كان موضوع بحث قديم ويعود إلى العشرينات من القرن الحالي في ظل الحكم الملكي المباد. وفي 10/ت/1969, أعلنت الحكومة بصورة بالغت فيها غاية المبالغة والتهرج الدعائي عن إجراءات مستقبلية مزمع إجراؤها حول تطوير اللغة الكردية, والتي بموجبها كانت اللغة الكردية ستعتبر ليس كمجرد لغة تدريس في المدارس, بل وللصحافة والإذاعة والتلفزيون بشكل تصاعدي, بل وكان من المقرر لها أن تدرس خارج المناطق الكردية أيضا. ونص البيان الحكومي على ما يلي: ( إن اللغة الكردية ستدرس في جميع المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعات وكل المؤسسات التعليمية والكليات العسكرية وكلية الشرطة ... )! وقد تم تدريسها لفترة قصيرة في كلية الشرطة فعلا على سبيل المثال.

حاولت المجموعة المنشقة, إلى جانب التدخل العسكري غير المباشر والمباشر أحيانا لصالح الحكومة البعثية, أن تبذل الجهود على الصعيد السياسي أيضا, بشكل مكثف كذلك ضد الحركة الكردية. ففي خارج العراق, بذلت هذه المجموعة الجهود داخل بعض الدوائر الكردية, ومن جملتها بين أكراد سوريا في أوروبا, لكي تكسب لنفسها بعض المؤيدين وأستخدمت لهذا الغرض عدة وسائل كان من جملتها عرض وتقديم الدعم المالي. ولكن رغم ذلك فقد بقيت أغلبية الأكراد موالية لخط ملا مصطفى.

### سير العمليات العسكرية:

بقيت الحرب وسيلة رئيسية من وسائل حكومة البعث للقضاء على الحركة الكردية. علما أن هذه الحرب وفي ذات الوقت كانت وسيلة بيد حزب البعث لتحقيق وبلوغ أهداف سياسية أخرى من جملتها إشغال أفكار الرأي العام بمسائل تحول دون إنتقاد الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة في العراق. ولكن بالدرجة الأولى كوسيلة للتخلص من العناصر المعارضة والمتدمرة داخل صفوف الجيش العراقي, أو القضاء على البعض الآخر, الأمر الذي حصل بالفعل للعديد من الأفراد ومن جملتها العناصر المؤيدة للحزب الشيوعي العراقي أو المؤيدين للرئيس المصري جمال عبدالناصر, بل وحتى للعناصر التابعة إلى الكتل المؤيدة للجناح السوري لحزب البعث.

كان الهدف الرئيسي للعمليات العسكرية, التي قام بها الجيش العراقي على ما يبدو هو مواصلة السير على متابعة الخطة السابقة والهادفة إلى إعادة سيطرة قوات الجيش العراقي على خط المواصلات

الإستراتيجي, الذي يربط بين رواندوز وحاج عمران, على الرغم من الغارات والهجمات الحكومية باتت تتركز على الجناح الشرقي أو الجنوب الشرقي لهذه المنطقة الإستراتيجية, لأسباب سياسية وعسكرية في آن واحد, لأن دعم مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني في هذه المناطق كان ذا أهمية بالغة بهذا الصدد للسلطة الحكومية ومخططاتها.

في آذار/1969, إستخدمت الحكومة العراقية حوالي 60,000 جندي إلى جانب عدة آلاف من قوات المرتزقة, التي تلقت الدعم المكثف من القوة الجوية العراقية وسلاح المدفعية والمدركات العراقية ضد الحركة الكردية. لكن إستبسال القوات التابعة للحركة الكردية في الدفاع عن النفس كان رائعا وبطوليا على كل الجبهات وأحبط مخططات الحكومة في مناطق السليمانية, أربيل, كركوك والموصل.

إستطاعت قوات الحركة الكردية في عملية " كومانو " جريئة موجهة ضد مؤسسات شركة النفط البريطانية في كركوك, قادها " فاخر بارزاني و فارس باوه " في آذار / 1969, ملحقين وللمرة الأولى في تاريخ الحركة الكردية أضراراً فعلية جسيمة بمنشآت الشركة من خلال قصف مدفعي صبته القوات الكردية على المنشآت النفطية. كان الأكراد في السابق يكتفون بتفجير أنابيب النفط بين فترة وأخرى. ويبدو أن هذه العملية كان لها دوافع سياسية, لأن شركات النفط عرضت بإستمرار دعمها المالي إلى الحكومة العراقية. ومهما كان الأمر فإن هذه العملية الجريئة أثبتت بشكل لا يقبل الشك المنزلة التي بلغت القوات الكردية في الكفاءة والدراية بشؤون التخطيط والتنفيذ للعمليات العسكرية في هذه المرحلة, إلى جانب دلالتها على روح تنظيمية عالية وإنضباط جيد.

لكن كالعادة فقد بادرت الحكومة بإتخاذ عمليات إنتقامية للتستر على فشلها العسكري, عبر قصف المواقع المدنية داخل الأراضي المحررة, بل أنها لم تتورع عن إرتكاب المجازر والمذابح الجماعية بمنتهى القسوة ضد السكان المدنيين, فقد هوجمت " قرية ده كان " الكردية في منطقة بادينان بتاريخ 19/أب/1969, من قبل وحدات الجيش العراقي, والتي رافقتها أعداد من المرتزقة التابعين لأغوات الزبيبار. وكان السكان المدنيين قد لاذوا بالفرار من القرية بحثاً عن نوع من الحماية من آثار القصف الجوي الحكومي, وإلتجأوا إلى بعض الكهوف والمغارات القريبة كالعادة, إلا أن وصول الجيش العراقي إلى هذه المناطق وإكتشافه لمخابئهم أعقبه مقتل (67) شخصا كلهم من الأطفال والنساء, لأن قوات الجيش العراقي أحرقتهم وهم أحياء داخل الكهوف. وصادف وأن كان الشاعر الفلسطيني " محمود درويش " كما قيل موجودا في العراق فنظم قصيدة وصف فيها القائمين بهذ الجريمة قائلا " يا أشباه الرجال ولستم برجال!

بتأريخ 19/أيلول/1969, طوقت بعض القوات العراقية المدرعة, قرية كردية أخرى في منطقة بادينان "سوريي", أغلب سكانها من المسيحيين, وفتحت النار على من تواجد فيها من السكان المدنيين العزل من كل الجهات إلى أن تمت إبادتهم جميعاً!

لكن رغم قساوة كل هذه الإجراءات الحكومية, فإنها لم تكن قادرة على النيل من الروح القتالية للمقاتلين الأكراد في صفوف الحركة الكردية "بيشمه ركه", فرغم تدهور الوضع العسكري في بعض الحالات, إلا أن المقاومة استمرت, فقد استطاعت القوات الحكومية مدعومة من قبل المجموعة المنشقة عن ملا مصطفى في أواخر عام/1969, أن تصل في تقدمها إلى مقربة مقر قيادة ملا مصطفى, إلا أن الموضوع حسم لصالح الحركة الكردية حين كلف "عمر آغا بارزاني" تولي دور مشابه لدور "فاخر بارزاني" في معركة هندرين. فقد أجبرت القوات الحكومية رغم تفوقها في العدد والعدة ورغم دعم المجموعة المنشقة لها "مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني" على التراجع متكبدة خسائر في الأرواح والمعدات.

علما أن الحكومة العراقية كانت في هذه الفترة تعاني من مشاكل مالية أيضا وبشكل متصاعد إلى درجة باتت معها تهدد وجود كيان النظام البعثي الحاكم.

وهكذا اضطرت حكومة البعث مرة أخرى إلى العودة لإستخدام سياسة اللين والمراوغة السياسية, الأمر الذي إنعكس سريعا على صفحات جريد "الثورة" الناطقة بإسم السلطة الحاكمة والتي باتت تقول: ( من المعروف أن الشعب الكردي مجزء وأن إعادة توحيده تعتبر جزءا جوهريا من أهداف كل حركة قومية حقيقية. لذا فكيف يجوز لقيادة حركة قومية أخرى أن تعارض إعادة توحيده شعب شقيق وأن تستطيع في ذات الوقت تجنب العزلة والإتجاهات الشوفينية لكي تقود جماهير شعبها وتفتح العالم بشرعية أهدافها الوحدوية! )

كما وان جريدة حزب البعث الداخلية "الثورة العربية", نشرت مقالا حول المسألة الكردية بتاريخ 17/ك1/1969 جاء فيه: ( إن المسألة الكردية, هي مسألة تحرر قومي ... إن الحركة الكردية, هي حركة تقدمية وطبيعية, إنسجاما مع روح التحرر في قرننا الحالي ... إن الشعب الكردي ... يعاني كالشعب العربي من مشكلة عصبية: إنقسام أرضه. )

تلك كلمات حق أريد بها باطل كما اثبتت التطورات اللاحقة, فعن طريق تهيئة أجواء الثقة ولو كانت زائفة, أجرت الحكومة البعثية إتصالاتها مع قيادة الحركة في بيروت, بمشاركة "ميشيل عفلق", وفي كردستان الجنوبية بين عزيز شريف و ملا مصطفى, والتي إنتهت بصور بيان 11/آذار/1970, على

الرغم من بقاء بعض القضايا الهامة عالقة وبدون حل ومنها: تبعية كركوك, مصير الوحدات الكردية المسلحة داخل صفوف الحركة الكردية وإصرار ملا مصطفى على الحصول على ضمانات.

### موقف الحزب الشيوعي العراقي من التطورات لغاية عام/1970:

كان الحزب الشيوعي العراقي الذي إنقسم منذ 17/أيلول/1967, إلى جناحين: ( اللجنة المركزية ) بقيادة عزيز محمد وعبدالسلام الناصري و ( القيادة المركزية ) بقيادة عزيز الحاج, غير قادر على إيجاد حل لمشاكله الداخلية, التي تفاقمت بالتدريج لتتسبب في حدوث تجاوزات وإختطافات وتبادل إتهامات عديدة ومختلفة. وفي المناطق المحررة من كردستان الجنوبية بقي ملا مصطفى يواصل تمسكه بموقف الحياد إزاء الكتلتين, اللتين واصلتا ممارسة نشاطاتها السياسية في هذه المناطق.

أصدرت ( اللجنة المركزية ) في ت1968/1 كراساً بعنوان: "حول المسألة الكردية" جاء فيه: ( إن الشعب الكردي في العراق هو جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية, التي تعيش في وطنها المجزء كردستان. وشأنها شأن بقية الأمم والقوميات, لها حق طبيعي ومشروع في تقرير مصيرها بنفسها, بما في ذلك حق الانفصال وتأسيس دولتها الموحدة والمستقلة. ... إن الشعب الكردي يعاني بالإضافة إلى جميع المشاكل العامة التي يعاني منها الشعب العراقي, من مشاكله الخاصة المزمنة, التي يقوم محتواها على أساس الإضطهاد القومي ونضاله في سبيل تقوية حقه في بقاء كيانه القومي ... لقد إندلعت الثورة الكردية منذ سبع سنوات كنتيجة للشوفينية وسياسة الإضطهاد التي مورست ضده, إلى درجة إستخدام العدوان المسلح والقتل الجماعي. وخلال هذه السنوات السبع تمكنت الثورة الكردية من أن توضح عدالة مطالبها وأن تنشر وتوصل حقيقة المشكلة إلى الرأي العام في العراق والمنطقة العربية وكذلك في جميع أرجاء العالم الأخرى. بالإضافة إلى أنها حققت وبلغت بعض حقوقها القومية بقوة السلاح والتضحيات الجسيمة. ... إن حقوق الشعب الكردي ليست محصورة في مجال اللغة أو التمتع بحق الإحتفال بمناسبة قومية, بل إن للأكراد الحق في التمتع بكيانهم القومي الخاص, في صيغة الحكم الذاتي (...).

وهذا يعني, بأن الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) لم يطرأ عليه تغيير بصورة عامة, فيما يتعلق بالمسألة الكردية, بل أن الإتحاد السوفيتي أيضاً كان يحاول أن يلعب دور الوسيط – بصورة غير رسمية – بين الأكراد والحكومة العراقية قبل صدور بيان 11/أذار/1970, وأثر بذلك على آراء الحركة الكردية وزاد في النهاية في تقوية الإتجاه الذي يميل إلى الموافقة على نقاط البيان رغم النواقص الموجودة فيه. ومن الملاحظ بأنه كان بالإمكان وإلى حد بعيد معرفة موقف الإتحاد السوفيتي من القضايا السياسية عبر معرفة موقف الحزب الشيوعي العراقي, الذي ما كان ليتجرأ أبداً عن الإبتعاد كثيراً عن الخط السوفيتي وسياسته الخارجية.

بتأريخ 1969/1/29, كان مراسل صحيفة " برافد = الحقيقة " في بغداد قد كتب مقالا أعرب فيه عن الرغبة والأمل في حل المسألة الكردية وقد جاء في هذا المقال ما يلي: (لقد أعرب الإتحاد السوفيتي دوما عن أمله في حل المشكلة سلميا, وأن سنوات طوال من الصداقة تربط بين الإتحاد السوفيتي وبين العرب من جهة والأكراد من جهة أخرى).

أما الجناح الآخر للحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) فقد طور أسلوبا آخر من العمل السياسي, لأن " عزيز الحاج " حاول كسب إعراف الإتحاد السوفيتي وبقية الدول الإشتراكية بجناح الحزب الذي كان يقوده (القيادة المركزية), إلا أن مساعيه لم تؤتي ثمارا إيجابية. علما أن الأحزاب الشيوعية العربية في البلدان العربية كان لها موقف مماثل لموقف الإتحاد السوفيتي وبقية الدول الإشتراكية. وكان عزيز الحاج قد دعا منذ عهد عارف الثاني, إلى إتباع أسلوب " الكفاح المسلح " والذي أريد منه أن يتولى الحزب الشيوعي العراقي, قيادة حرب العصابات في جنوب العراق وفي منطقة " الأهوار " على وجه التحديد ضد السلطة الحكومية. كان هذا الرأي جديدا بالكلية على الساحة السياسية ويتسم بالجرأة وإن كان لا يخلو من مجازفات, لأن تطبيقه كان سيولد تحولا جذريا وكاملا في مجمل الوضع السياسي والعسكري السائد في العراق, لأنه كان سيفتح جبهة عسكرية جديدة بوجه الحكومة العراقية. فحتى تلك الفترة كانت كردستان الجنوبية هي ساحة الحرب الوحيدة ولاذ اللاجئون السياسيون من شتى المجمعات السياسية في المعارضة العراقية الفعالة, وهو نفس الأسلوب والإتجاه الذي لجأت إليه وإتبعته الأحزاب السياسية في إيران فيما بعد أيضا. الأمر الذي رافقه رفع شعارات سياسية مشابهة كان من جملتها: (كردستان سنكر آزادكان = كردستان قلعة الأحرار)! علما أن هنالك العديد من المناطق المشابهة لكردستان طبوغرافيا في إيران, وهي مؤهلة ومناسبة لخوض حرب العصابات فيها كالمناطق الكردية, بل أنها ربما كانت أفضل مثل مازندران وكيلان. ومهما كانت الأسباب والخلفيات المعرفلة, فإن نداء (القيادة المركزية) للحزب الشيوعي العراقي والمجموعة التابعة لها لم يستجب, بل أنها وصفت عزيز الحاج " بالمغامر " !

وعندما إستولى حزب البعث على السلطة من جديد في عام/1968, بقيت القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تواصل التمسك بإستراتيجيتها المعلنة في السابق والقاضية بضرورة إسقاط الحكم وإستبداله بنظام ديمقراطي ويحقق الحكم الذاتي لكردستان. كما أن فكرة " الكفاح المسلح في الأهوار " ضد السلطة الحاكمة بقيت جزءا ثابتا من مخططات هذا التنظيم, لكن دون أن يستطيع توفير وجمع المستلزمات والوسائل الضرورية لتطبيق الفكرة التي أثارَت مخاوف السلطات الحكومية دون ريب. لقد رصدت حكومة البعث الجديدة كل النشاطات السياسية وتربصت بالقيادة المركزية الدوائر في جو من القلق المتزايد باذلة الجهود الكبيرة للسيطرة عليها, بالأخص في وسط وجنوب العراق, إي المنطقة التي إستهدفتها مجموعة (القيادة المركزية) بقيادة عزيز الحاج. وبالتدرج إستطاعت الحكومة أن تكشف

وتلقي القبض على بعض الأعضاء القيايين لهذه المجموعة بواسطة أجهزة مخابراتها المتعددة, بل وإستطاعت في النهاية أن تلقي القبض على عزيز الحاج بالذات بتاريخ 1969/2/22.

أجبرت السلطات البعثية الحاكمة, المعتقلين بكل الطرق والأساليب على كتابة إترافاتهم واحرزت بذلك نجاحا كبيرا لم يسبق له مثيل من الناحية الأيديولوجية ضد الحزب الشيوعي العراقي, الأمر الذي عز نيله على كل الحكومات السابقة في العراق. ثم جاءت مقابلة عزيز الحاج التلفزيونية في 3/آذار/1969 بعد إعتقاله, لتجسد نقطة إنحدار جديدة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. لقد توخى عزيز الحاج في أقواله التحدث بأسلوب أيد في محتواه منطلقات حزب البعث العربي الإشتراكي عندما قال: (فشل الحركة الشيوعية في الوطن العربي شيء حتمي وليس مجرد ظاهرة عابرة ).

بادرت مجموعة (اللجنة المركزية) بإتهام عزيز الحاج " بالخيانة ". لكن في الحقيقة فإن ما قاله عزيز الحاج أثبتته التطورات اللاحقة بخصوص تنبؤه بمستقبل الأحزاب الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط إجمالا بما في ذلك إيران وتركيا أيضا. وهذا أمر باتت الأحداث تؤيده في الواقع. أما بخصوص المسألة الكردية فقد قال عزيز الحاج في مقابله التلفزيونية ما يلي: ( عندي يقين بأن الأسلحة مثلا تأتي عن طريق إيران, وان إيران دولة في حلف السننو تتحكم فيه الإمبريالية الأمريكية. وأن إيران عندما تقدم هذه التسهيلات فماذا نسميها ؟ هل هي مساعدات حبا في سواد عيون الأكراد, أو لأغراض مريبة مشبوهة ؟ ). أما عن القيادة الكردية فقد قال عزيز الحاج: ( تصلنا معلومات عن وجود عناصر مشبوهة ورجعية لها مواقع قوية داخل الحركة المسلحة وذات نفوذ كبير ... بالنسبة للملا مصطفى ... إنه زعيم عشائري مستبد برأيه ويؤمن بأخذ المساعدة من أية جهة كانت ولا يؤمن بالجماهير الكردية, مثلا: المناطق التي تحت تصرف الحركة منذ عام 1961 لم يقم بأي خطوة لتحقيق إصلاحات إجتماعية ولو بسيطة فيها, على العكس , نرى كل واحد من القادة العسكريين التابعين له قد أصبح أشبه بإمبراطور بسبب الموارد التي يأخذها ... ومن ناحية أخرى فإن العلاقات الوثيقة التي تربط الملا مصطفى بإيران, تجعله يساير إيران ويماشيها. وأذكر مثلا موقفه من حركة كردية في المناطق الكردية الإيرانية, فإن الملا مصطفى وقف موقف العداء من هذه الحركة...).

إن ما أورده عزيز الحاج لا يخلو من حقائق ومن الصعب التستر عليها, لكنها كانت في النهاية " كلمة حق أريد به باطل " ألا وهو إسترضاء البعثيين بعد أن وقع بين أيديهم.

إتفاقية 11/آذار/1970:

الأسباب الخلفية للإتفاقية: لعل بالإمكان أن نورد الأسباب التالية وهي ذات شقين, منها ما يتعلق بالحكومة العراقية ومنها ما يتعلق بالحركة الكردية.

فيما يتعلق الأمر بالحكومة العراقية كانت هنالك عدة دوافع أو حوافز ومنها: 1- حدوث سلسلة من المحاولات الانقلابية خلال الأعوام 1968 و 1969, بل وحتى في شباط/1970 أيضا, والتي قدمت الدليل القاطع رغم فشلها, بأن حزب البعث ورغم كل الجهود التي بذلها لم يكن قادرا على السيطرة على الأوضاع بصورة عامة. 2- تآزم العلاقات وتوترها المتصاعد مع إيران, لأسباب عديدة, منها ما كان يتعلق بمياه " ألوند رود = شط العرب " بالأخص بعد أن إعتبرت إيران ومن جانب واحد إتفاقية عام/1937, المعقودة بين البلدين ملغية. وقال أحمد حسن البكر في خطاب له ضمن الاحملة الإعلامية الحماسية التي أطلقت ضد إيران: ( برى من العروبة والإسلام إذا نسيت هذا الموقف الدني ). 3- إنحدار وهبوط منزلة العراق في المنطقة – سواء بالنسبة للعرب أو على صعيد منطقة الشرق الأوسط إجمالا – وهو امر لا يساير أو يتماشى مع الدعاية الضخمة, التي كان جهاز السلطة البعثية ينشرها, ولا يتلأم مع المطالبة بمركز قيادي لحزب البعث في البلدان العربية. 4- الأزمة الإقتصادية والمالية الخانقة, التي كان العراق يعاني منها, كنتيجة لإستمرار الحرب الأهلية وعدم وجود أمل في كسب هذه الحرب, بالأخص بعد معركة " دولي شه هيدان " التي كسبها الأكراد بشكل حاسم بقيادة " عمر آغا بارزاني ". 5- تبدل موقف وآراء بعض الدوائر العربية, بعد إنقضاء سنوات عديدة على الصراع العسكري السياسي بين الحكومات العراقية المتعاقبة وبين الحركة الكردية, حيث باتت هذه الدوائر تعترف بمطالب الشعب الكردي القومية والمشروعة وتبصر تنامي السلبيات في حالة مواصلة القتال.

واما يتعلق منها بالجانب الكردي فيمكن إيراد الأسباب التالية: 1- أن حالة الحرب السائدة منذ عام/1961 في كردستان الجنوبية والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات, لعبت دورا لا يمكن التقليل من شأنه. فقد قدرت الخسائر في الأرواح بحوالي 60,000 قتيل أغلبهم من السكان المدنيين من جراء القصف الجوي والغارات الإنتقامية التي كانت القوات الحكومية تشنها بشكل روتيني بعد كل هزيمة عسكرية في سوح المعارك, إلى جانب 3000 قرية مهدامة ووجود 13,000 عائلة من شهداء الحركة بدون معيل, والتي كانت تتلقى المساعدة بشكل مباشر من قيادة الحركة الكردية وأجهزتها الإدارية. 2- الضعف السائد داخل صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بالأخص بعد الإنقسام الحاصل في عام 1964 بين الجناح الذي يقوده ملا مصطفى والمسمى " ملايي " والجناح المقاد من قبل إبراهيم أحمد وجلال طالباني والمعروف " جلالى ", وتعاون الجناح الأخير عسكريا مع السلطة الحكومية في ضرب الحركة الكردي , بالأخص إعتبارا من عام 1966. 3- الرغبة الجامحة لبعض عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في التقارب من حزب البعث الحاكم وممارسة هذه العناصر للضغوط داخل الحركة بغية تحقيق هذا التقارب مؤملة الحصول على بعض المناصب المرموقة داخل أجهزة الحكومة. 4- إنعدام الثقة داخل الحركة الكردية في مواصلة الإعتماد على الدعم الإيراني وما كان يرتبط بهذا الدعم من أهداف وخلفيات. هذا ورغم أن بعض مصادر الحزب

الديمقراطي الكردستاني/العراق, باتت تعترف بتلقيها الدعم من إيران منذ سنوات عديدة, إلا أنها تواصل الإدعاء بأن إتفاقية 11/آذار/1970 وكذلك مشروع البزاز المقرر في 29/حزيران/1966, لحل المسألة الكردية كانت قرارات كردية محضة ولم تكن هنالك أية تأثيرات إيرانية عليهم لقبولها.

### نصوص الإتفاقية:

إن إتفاقية 11/آذار/1970, التي أعلن عنها بشكل بيان ألقاه الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ونقلته أجهزة الإعلام العراقية " الإذاعة والتلفزيون ", يعتبر مرحلة هامة على طريق الاعتراف النظري بحقوق الشعب الكردي القومية في كردستان الجنوبية, على أساس الحكم الذاتي, وإن كان التطور قد أثبت بشكل لا يدحض, بأن الإتفاقية كانت من الناحية العملية أقل وزنا وأهمية. غير أن مجرد الاعتراف النظري وما إرتبط به من قوة وزخم أخلاقي ومعنوي كان بدون شك ذا اهمية كبيرة ويعتبر تطورا إيجابيا, ليس بالنسبة للأكراد داخل الحدود العراقية وحسب, بل ولإخوانهم في البلدان المجاورة أيضا.

كانت الإتفاقية تتألف من (15) نقطة معلنة ونقطتين سريتين/على ما يبدو, لم يعلن عنهما في حينه. لمح الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في خطابه المعد لهذه المناسبة, بأن هذه الإتفاقية تتيح للعراق أن يركز طاقاته البشرية والمادية ضد إسرائيل. وأضاف يقول, بأن الحكومات السابقة لم تكن مؤهلة لفهم المشكلة الكردية ولا رغبة في حلها, الأمر الذي ولد تعقيدات جديدة, بالأخص بعد أن غلبت الإتجاهات التي تميل إلى حل المسألة بالقوة بدل بذل الجهود لحلها ديمقراطيا وأخويا. أدناه ندرج بعض المقترسات من خطاب الرئيس أحمد حسن البكر:

( بسم الله الرحمن الرحيم

يا شعب العراق الشجاع والشريف. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز, أنها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب والمتسببين لهزيمة حزيران وعن إجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الإنهزامي في هذه المحنة القومية, لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية, التي كانت تنخر في الكيان الوطني, والتي كان حلها المقدمة الضرورية, التي لا بد منها لكل عزم صادق على تعبئة جميع الطاقات المادية والبشرية في العراق ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي, وبالدرجة الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية.

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ الأيام الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي ... وكان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية, التي واجهتها الثورة ولا سيما

بسبب عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها ... بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود ... قد أديا مع ما رافقهما وأحاط بهما من إستغلال الإستعمار وأعدائه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبيهة مستعصية وبخاصة بعد أن حل العسف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي, الذي تستوجب طبيعة المشكلة الوطنية وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة وعادلة لجزء من الشعب العراقي.

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة بروح مشبعة بالمسؤولية وبأقصى حدود الإلتزام بالمبادئ الديمقراطية والثورية. إن الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الإشتراكي, تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ومن مواضعها إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الإرادة الحرة. إن توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لاسيما في الوطن الواحد يتطلب إيجاد السبل الهادفة إلى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعا. وأن جميع المشاريع والخطط الهادفة إلى إضعاف الروابط بينها وزرع التفرقة لا تخدم المصالح المشتركة لأبنائها. ... كما أن تنظيم وتعزيز الروابط الدينية والإنسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم, هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام.

وكان من هذه المبادئ, أن بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الإشتراكي, الذي إنعقد في أواخر عام/1968, ومطلع/1969, إلى تحديد موقف الحزب الأيديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية ... أكد المؤتمر على أن مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية ... وكانت قوى الإستعمار والرجعية وفصائل العملاء والإنتهازية تستغلها دوما وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معا ...

في الوقت الذي تخوض فيه الأمة العربية كفاحا واسعا ضد الإمبريالية ... فإن الثورة تعتبر أن الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية والكردية في العراق هو أن الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية, ديمقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعيا ... لقد أدرك الإستعمار أن وحدة الكفاح العربي الكردي تعزز حركة التحرر العربية والكردية ... لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

1- تكون اللغة الكردية, لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد, وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية. كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون.

2- إن مشاركة إخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الأكراد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما في ذلك المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها ... كانت وما تزال من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها، فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الأكراد من حرمان في الماضي.

3- نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية، توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق: أ- الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية. ب- إعادة الطلبة، الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف، إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلاتهم. ج- الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستوى التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

4-0 يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية ... من الأكراد ... أو ممن يجيدون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين – محافظ، قائمقام، مدير شرطة، مدير الأمن وما شابه ذلك – ويباشر فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والإستقرار في المنطقة.

5-تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلابية وشبيبية ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المشابهة.

6- أ- يمدد العمل بالفقرتين (1) و(2) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (59) في 5/8/1968، حتى تأريخ صدور هذا البيان. ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية. (المقصود هو العفو العام المعلن عنه في حينه. ع. بارزاني). ب- يعود العمال والموظفون والمستخدمون المدنيون و العسكريون إلى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة ضمن إحتياجاتها.

7- أ- تشكيل هيئة من ذوي الإختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الأوجه باقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال. ب- إعداد الخطة الإقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية. ج- تخصيص رواتب تقاعدية لعائلات

الذين أستشهدوا في ظروف الإقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية. د- العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين , الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة.

8- إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة. أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر إتخاذها كمناطق سكنية وتتملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك.

9- الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن إزالة العلاقات الإقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنوات الإقتتال المؤسفة.

10- جرى الإتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي: أ- يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية. ويقر هذا الدستور بحقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية. ب- إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور: تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية. ج- تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

11- إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الإتفاق.

12- يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا.

13- يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.

14- إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية, التي تقطنها كثرة كردية وفقا للإحصاءات الرسمية, التي تجري وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعته بالحكم الذاتي. وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجري تنسيق الشؤون الكردية عن طريق إجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية. وحيث أن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية, فإن إستغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة هو من إختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

15- يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق.

أيها المواطنون الأكراد: إن هذه المكتسبات التي أنجزتها الثورة لن تكون أكثر من مرقاة لبلوغ كامل أهدافكم القومية في ظل هذا الوطن المفدى وشعبه العظيم. وسوف يشهد التاريخ، أنه ما كان لكم ولن يكون أبداً أخوا مخلصاً وحليفاً دائماً كالشعب العربي...).

وإستناداً إلى ما أورده عصمت شريف وانلي - عضو سابق في الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق - فإن النقاط السرية وغير المعلنة في حينه كانت عبارة عما يلي: 1- يتم تطبيق الإتفاقية خلال (4) سنوات وهذا يعني لغاية 11/آذار/1970. 2- يتم إجراء إحصاء للسكان خلال عام واحد من صدور البيان للثبوت من المناطق ذات الأغلبية الكردية في العراق.

### ردود الفعل على الإتفاقية:

1- ردود الفعل الكردية: إلى جانب الدعم والمساندة الصريحة التي أبداها ملا مصطفى والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق للبيان، حيث تم إرسال ممثلين إلى بغداد وقرأ " إدريس ملا مصطفى " أحد أبناء رئيس الحزب، برقية بهذه المناسبة. فإن السرور الشامل ساد بين الأكراد، الذي عبر عنه بصورة جلية في إحتفالاتهم المقامة بمناسبة عيد " نوروز " في 21/آذار/1970. كما تأثر الأكراد في بقية البلدان المجاورة بهذا الحدث أيضاً، وتلقوا أنباء حصول إخوانهم الأكراد في العراق على الحكم الذاتي بالإعجاب معتبرين هذا الإنتصار، إنتصاراً لقضيتهم أيضاً وللشعب الكردي في كل مكان ودليلاً على الإعتراف بحقوق هذا الشعب القومية ككل.

أرسل أكراد لبنان برقيات تهنئة إلى الرئيس أحمد حسن البكر. وفي سوريا حصلت عدة مظاهرات جماهيرية. وأعرب الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران في بيان له قائلاً بهذه المناسبة: ( إن ما حصل عليه الأكراد في العراق من الحقوق، ما هو إلا نتيجة الكفاح المسلح، الذي خيض في كردستان العراق لسنوات طويلة بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق برئاسة البارزاني. إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران يعتبر هذا الإتفاق كإنتصار كبير لشعوب الشرق الأوسط وللأكراد والعرب في العراق ... إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران يؤمن بأن الإنتصار الذي أحرزه الشعب الكردي في العراق سيضيء درب النضال في كل أجزاء كردستان الأخرى ... ). كما أن الجماعة المنشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والمالية لإبراهيم أحمد وجلال طالباني، أعلنت تأييدها للإتفاقية من خلال برقية وجهت إلى الرئيس أحمد حسن البكر.

لكن رغم جو التأييد الطاغي والتفاؤل السائد فقد كانت هنالك بعض الدوائر الأكثر تبصراً بوقائع الأمور، والتي أعربت عن شكوكها بخصوص مصير وتطور الإتفاقية " البيان " مثل " نو كسه = إتحاد

الطلبة القوميين الأكراد في أوروبا " الذي أبدى تحفظا واضحا في صياغة عباراته حول الموضوع في بيان له نشر في " كردستان إنفورماتسيون " رقم/114 بتاريخ 1970/3/21 جاء فيه: ( إن الماضي لا يشجع المبالغة في التفاؤل ... ولا بد للحكومة العراقية أن تخطو خطوات جدية وفعالة على طريق تنفيذ إلتزاماتها أمام الأكراد. وهذه الخطوات المتخذة فقط هي التي ستظهر عما إذا كان الحل السلمي ممكنا. وفي مثل هذه الأوضاع, فإن قيادة الحركة على التحررية الكردية أن تكون حذرة كل الحذر ... ).

2- ردود الفعل العربية, التركية, الإيرانية والإسرائيلية: إلى جانب فرحة العرب في العراق, والتي عبر عنها بتظاهرات شعبية, جاءت أنباء التأييد والمواقف الإيجابية من أغلب الدول والحكومات العربية وكذلك العديد من المنظمات السياسية, بإستثناء سوريا, التي باتت تتحدث عن عملية تكريد العراق! كان الرئيس جمال عبدالناصر وارئيس النميري من بين أوائل المهنيين. وأعربت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين عن رأيها حول هذا التطور قائلة: ( إن الإتفاقية هي إنتصار لجماهير العرب والأكراد, ذلك لأن الإجراءات القمعية السابقة كانت تمثل عقلية شوفينية ورجعية ... ).

اما تركيا فقد تجنبت إتخاذ أي موقف رسمي, غير أن إجراءات التضيق على الأكراد كانت تعبيراً جديداً عن قلقها من تطور الأوضاع لصالح حركة التحرر الكردستانية, تلك الإجراءات التي تمثلت في حملة التفتيش المحمومة عن الأسلحة المزعومة في المناطق الكردية. وفي مؤتمر صحفي عقد ببغداد بتاريخ 22/تموز/1970, سؤل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر من قبل أحد الصحفيين الأتراك حول موقف الحكومة العراقية من المسألة الكردية في تركيا وإيران؟ غير أن الرئيس العراقي أجاب بأسلوب هادئ من خلاله الخواطر حين قال: ( إن مسألة الأكراد في العراق هي مسألة سياسية داخلية ولا علاقة لها أبداً بالأكراد في إيران وتركيا).

أما إيران فقد تجنبت هي الأخرى إصدار بيان رسمي بهذا الخصوص, إلا أن الصحافة الإيرانية هنأت الأكراد بمناسبة إنتصاراتهم " كأشقاء آريين ", لكنها أعربت في ذات الوقت عن شكها في نوايا الحكومة البعثية. جاء في مجلة " إطلاعات " الإيرانية الصادرة بتاريخ 1970/3/22, على سبيل المثال ما يلي: ( لقد أحرز الأكراد بشجاعتهم هذا الإنتصار. وهم يستحقون أن ينالوه, غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى متى ستحترم حكومة البعث هذا الإتفاق ؟ ).

اما في إسرائيل فقد أقدمت جريدة " جوروزاليم بوست ", على تحليل هذه التطورات وعلقت قائلة, بأن الإتفاق يعتبر ( إنتصاراً تكتيكياً و سياسياً للأكراد ).

3- ردود الفعل خارج نطاق الشرق الأوسط: أيدت دول الكتلة الشرقية والأحزاب الشيوعية في البلدان العربية إتفاقية آذار وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي. وفي برقية تهنئة بعثها " ألكسي كوسيكين " و " نيكولاي بود كورني " إلى الرئيس أحمد حسن البكر جاء فيها ما يلي: ( إن حل المشكلة الكردية سلميا في العراق يرفع من منزلة الحكومة العراقية دوليا ). اما جريدة " أرفيستيا " السوفيتية فقد وصفت الإتفاقية, بأنها ضربة موجّهة للإستعمار. وفي 14/ك/2/1970 نشرت جريدة التآخي لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بأن سفينة سوفيتية قد رست في ميناء البصرة حاملة أدوية ومواد طبية كمساعدة سوفيتية للأكراد.

اما في العالم الغربي فقد إنحصرت ردود الفعل بالدرجة الأولى في صيغة تعليقات صحفية وتباينت تقييمات هذه الصحف وإستنتاجات وسائل الإعلام بصورة عامة. أذاعت محطة ب.ب.سي. البريطانية ضمن برنامجها الإذاعي باللغة الفارسية النبأ بالشكل التالي: ( إنه واحد من أهم الأحداث التاريخية في الشرق الأوسط ). وفي 15/آذار/1970, كتبت جريدة " ذي أوبزيرفير " تحت عنوان: " نفط كركوك وهيئة الأمم المتحدة " تقول: ( إن هيئة الأمم المتحدة مدعوة بصورة عاجلة للتدخل. إن مستقبل كركوك على ما يبدو يعتبر من أهم النقاط المتبقية التي تثير المواجهة في أثناء المباحثات بين الحكومة والأكراد في بغداد ). اما " تايم " الأمريكية فقد كتبت بتاريخ 23/3/1970 مقالا وصفت فيه إتفاقية آذار, " بأنها تمثل خطرا على إسرائيل ". في حين ذهبت " دي تسايت " الألمانية الغربية في مقال لها صدر بتاريخ 20/3/1970 يقول: ( لقد أثبت التاريخ القريب مرارا, بأن الإتفاقات لا تعدو أن تكون مجرد تضليل ). اما " دي نويه تسوريشه تسائتونغ " السويسرية فقد كتبت في 13/3/1970 تقول: بأنه وفي بغداد بالدرجة الأولى قد ( أريد منع إيران من أن تجد في الشعب الكردي حليفا لها على أرض العراق ). وأضافت الجريدة تقول بأن العراق يرنو بالإضافة إلى ذلك بأن يطالب أكراد إيران بدورهم ( بالحكم الذاتي وأن يتسببوا بذلك في خلق المشاكل للسياسة الداخلية لإيران ).

وفي الحقيقة والواقع يبدو بأن التحليل الذي أوردته الصحيفة السويسرية كان الأقرب إلى الواقع في تحليلها للتطورات, رغم أن بقية التحليلات لم تجانب بدورها الحقيقة إلى حد بعيد. فلا ريب ان النوايا الخفية لحكومة بغداد قد راعت في تخطيطاتها السياسية هذا الأمر, لأنه كان سيؤدي بالنتيجة إما إلى إجبار إيران بإتخاذ موقف المؤيد لحكومة بغداد أو على الأقل أن يتسبب في تحيد إيران كعامل مساند لحركة التحرر الكردية في العراق إذا ما واجهت إيران ذاتها أزمة سياسية مشابهة, الأمر الذي كان سيضعف بالنتيجة وبشكل حتمي الحركة الكردية في العراق في حين كان سيتسبب وبنفس الدرجة في تقوية وتعزيز مركز الحكومة في آخر المطاف, علما أن التطورات اللاحقة أوضحت ما يؤيد هذا الإتجاه ولو بشكل مستتر.

كان الإتفاق كما ذكر سابقا مربوطا بنقطتين سريتين ذات أهمية حاسمة وكبيرة وهي: مرحلة إنتقالية مدتها (4) سنوات, لغرض تنفيذ الإتفاقية وإجراء إحصاء سكاني خلال عام في 1971, بهدف تحديد المناطق ذات الأغلبية الكردية وما يرتبط بذلك من تحديد لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان الجنوبية/العراق.

ولنا أن نقول في هذا المجال, بأن من الغرابة حقا أن تكون هاتان النقطتان سريتين وأن يجري ربطهما بفترة زمنية طويلة لغرض التنفيذ, لأن سرية هذه المسائل لا تتطوي على أية حكمة سياسية وليس لها ما يبررها من الناحية العملية أي شيء على الإطلاق. هذا بالإضافة إلى أن هاتين النقطتين كانتا تمثلان في ذات الوقت الدلالة الواضحة بل والصارخة على مدى سداجة قيادة الحركة الكردية من الناحية السياسية ومدى سهولة تضليلها من جانب السلطة الحكومية عن طريق إلهائها بالمسائل الجانبية والقشور بعيدا عن الجوهر والنواة, بالأخص عندما ندرك, بأن المسألة الكردية قد بحثت مرارا مع الحكومات العراقية وتم تقييم جوانبها المختلفة, إلى جانب معرفة الرأي العام والقيادة الكردية لمواقف الأطراف المعنية ووجود إحصاءات سابقة حول عدد السكان تفي بالغرض المطلوب لبيان نسبة عدد السكان الأكراد في المناطق المتنازع عليها. من هنا لا بد لنا أن نطرح الأسئلة التالية: لماذا وافقت القيادة السياسية للحركة الكردية على منح حكومة بعثية مهلة (4) سنوات لغرض تنفيذ إتفاق أو بيان يتعلق بمسألة واضحة الأبعاد تماما؟ لماذا وافقت هذه القيادة على فكرة إجراء إحصاء سكاني جديد, بل وسكتت عن لعبة التسوية والمماثلة بل وفي حالات كثيرة ممارسة الإستفزاز الواضح من قبل حكومة بغداد طوال (4) سنوات!؟

إن ما سمي " بالمرحلة الإنتقالية " , اللازمة لتنفيذ البيان/الإتفاق, الذي اريد له أن يطبق الحكم الذاتي خلالها في كردستان الجنوبية/العراق, قد تحول شأنه شأن كل الفرص السابقة أو " المراحل الإنتقالية السابقة " الممنوحة للحكومة العراقية ومطالبه الحكومات العراقية المتعاقبة كل على إنفراد بمرحلة إنتقالية خاصة بها بغية تطبيق ما سمي " بالديمقراطية الحقيقية " أو " تنفيذ الإتفاقات " في العراق وما إلى ذلك, تحولت تباعا إلى مجرد وسيلة ومراقبة في يد الحكام , إستطاعوا من خلالها أن يعززوا مواقعهم المرتجة ومراكزهم المهترئة وأن يقضوا على خصومهم ومناوئهم السياسيين داخل صفوف الأحزاب المعارضة بشتى الوسائل ليتفرغوا بعدها إلى محاولة تصفية المسألة الكردية بالقوة.

بالنسبة لمرحلة الإنتقال المطلوبة زعما من قبل الحكومة لتطبيق الحكم الذاتي (4 سنوات) فإنها تحولت هي الأخرى إلى وسيلة بيد حكومة البعث , إستطاعت من خلالها أن تضع مركز حركة التحرر الكردية في العراق, وأن تنال من هيبته وتلوك سمعتها وتقلل من شأنها في نظر الرأي العام في الداخل

والخارج, بأساليب سياسية مجردة, في الوقت الذي إستغلت فيه حكومة البعث نفس الفترة التي عز على غيرها أن تنالها في السابق أن تحصل عليه لتعزيز وتقوية قدراتها العسكرية وتعد العدة للجولة العسكرية القادمة بهدف وضع الحركة الكردية فيما بعد أمام أوضاع مستجدة لم يكن لها في السابق وجود. ولكي تنطلق من أسس هذا الأمر الواقع المستجد والحديث النشأة لتعلن فيما بعد على الملاً تفسيرها الأحادي والخاص عما تعتبره هي كمفهوم للحكم الذاتي وكيفية تطبيقه على منطقة تحددها هي لكرديستان بموجب إتفاقية/بيان 11/آذار. من هنا من الأولى بنا أن نقتبس هنا ما أورده أحد المنتمين إلى هذه الحكومة حول نوايا البعثيين من باب " وشهد شاهد من أهلها " حيث أن النائب السابق لرئيس الجمهورية, الذي أعتيل في الكويت فيما بعد " حردان التكريتي ", يقول في مذكراته ما يلي: ( في الواقع فإن الأكراد إستطاعوا بصمودهم البطولي خلال ربع قرن كامل أن يركعوا الحكم إلى درجة بنتنا نخشى أن يؤدي إستمرار الحرب إلى سقوط بغداد بأيدي ملا مصطفى البارزاني ... وقد بلغ معدل ضحايا الجيش العراقي قبل شهر من صدور بيان 11/آذار/1970 (325) شخص بين قتيل وجريح أسبوعياً. وبعد أن قمنا بمحاولة أخيرة للقضاء على المقاومة قبل 11/آذار بشهرين فقط وفشلنا فيها, قررنا إجراء مفاوضات مع الملا لإنهاء القتال لأن ذلك كان سيعطينا فرصة طويلة للبقاء في الحكم.

وكان القصد من المفاوضات, إعطاء الملا كل التنازلات التي يريدتها في محاولة إحتوائه أو القيام بإتقلاب عسكري ضده. لكنه كان أقوى وأذكى وأكثر تمرساً بأساليب المناورات السياسية والعسكرية. لذلك فقد إشتراط في بند سري من بيون البيان بقاء 25 ألف جندي من جنود " البشمه ركه " تحت السلاح وقد أعطينا ذلك. لكننا قررنا أن نستغل فترة إنهاء الحرب لإدخال عناصر من جماعة " جلال الطالباري " وهو عدو تقليدي للملا في جماعة الملا والقيام بإغتياله عند اللزوم. فالحزب لا يمكن أن يطبق بيان 11/آذار بكامل بنوده, لأن ذلك يعني إعطاء أضخم حقول البترول العراقية للکرد وهو حقل كركوك, وذلك يعني إفلاس الحكومة تقريباً.

من هنا قرر الحزب القيام بإحدى خطتين: 1- إما إعلان إلغاء إتفاقية آذار ضمن حملة عسكرية ضخمة تقوم بها القوات العراقية وإنهاء قضية الحكومة اللامركزية, التي يطالب بها الملا. 2- القيام بتوطين عائلات عربية في المناطق الكردية قبل إجراء إحصاء عام فيها, الأمر الذي سيمكن الحزب من إبقاء سيطرته قانونياً على تلك المناطق.

وللحقيقة فإن حكمتنا لم يكن مخلصاً للأكراد في أي يوم ولن يستطيع أن يصبح مخلصاً لهم في المستقبل ... وسيكتشف الأكراد ذلك إن لم يكونوا قد إكتشفوه فعلاً).

وإذا تمعن المرء في الواقع بدقة سياسة حكومة البعث اللاحقة لبيان/إتفاقية 11/آذار/1970, لأمكن التثبت من أنها كانت تتحرك ضمن هذه الدوائر الفكرية وعلى ضوء هذه الخطوط العريضة والأساسية

في سلوكها اللاحق. هذا وإن وجدت بعض الإجراءات الحكومية التي كانت تحيد عن هذا المخطط والمنهاج المدروس ظاهريا, فإنها كانت في الواقع تستهدف الكسب المجدد ولو جزئيا لثقة الأكراد, أو لكي تحول دون الأكراد في إتخاذ قرار جذري وحاسم بناءا على تقييم موضوعي لحقيقة أوضاعهم المتردية.

حاول حزب البعث أن يستغل هذه الفرصة النادرة إلى أبعد حد ممكن, تلك الفرصة التي إرتبطت بالحصول على فترة زمنية طويلة لتمرير مخططاتها الخاصة بدون أي مقابل حقيقي وفعلي يستحق الذكر, وذلك على كل الأصعدة في الخارج والداخل, سياسيا وعسكريا على حد سواء.

فبصدد موضوع السياسة الخارجية واصل نظام البعث مطالبته بمركز قيادي بين البلدان العربية وإتخذ لهذا الغرض بعض الإجراءات ذات الطبيعة الدعائية الصاخبة والغوغائية الصرفة, التي إستهدفت إثارة الإعتقاد لدى البسطاء من الناس بأن العراق يواجه كلا من إيران وإسرائيل في ذات الوقت. لذا تم إرسال 300 جندي عراقي إلى الأردن ليستطيع النظام العراقي أن ينافس نظام البعث السوري بخصوص الإدعاء النظري في الدفاع عن القضية الفلسطينية. لكن حين تعرض الفلسطينيون في الأردن خلال ما سمي " بحزيران الأسود " في عام 1970 إلى التنكيل والتقتيل والتشريد على يد النظام الملكي الأردني, فإن الوحدات العراقية لاذت بالصمت السكوت, وإكتفى النظام البعثي في الفترة اللاحقة أيضا بشن الهجمات الإعلامية المحمومة على الملك حسين واصفا إياه " بالملك القزم " !

وإستنادا إلى ما أورده حردان التكريتي في مذكراته, فإن الحكومة العراقية كانت في هذه الفترة بالذات متفقة مع إسرائيل على أساس أن لا تتعرض إسرائيل للوحدات العراقية, وبالمقابل فإن الوحدات العراقية سوف لا تشترك في أية عمليات ونشاطات عسكرية موجهة ضد إسرائيل, حتى في حالة هجوم إسرائيل على الأردن. هذا بالإضافة إلى موافقة النظام البعثي في العراق على تسهيل عمليات هجرة اليهود من العراق بطرق ملتوية نحو قبرص. كل ذلك لأن هدف حكومة بغداد البعثية الحقيقي في هذه المرحلة, كان الإعداد للقيام بإنقلاب عسكري ضد الملك حسين في الأردن!

من جهة أخرى كانت أجهزة الدعاية والإعلام العراقية تخوض حربا إعلامية ملتهبة ضد إيران وتساند حركة التحرر في ظفار وعمان, إلى جانب دعم النظام البعثي لكتل المعارضة الإيرانية ذاتها, بالأخص المجموعات اليسارية منها وكذلك العرب في منطقة " خوستان ". وضمن هذا المخطط كانت الحكومة البعثية في بغداد تبذل كل ما في وسعها من جهود لنتثير المسألة الكردية في إيران أيضا, بهدف خلق القلاقل والإضطرابات لحكومة إيران, والعمل على تحريض أكراد العراق وأكراد إيران معا ضد نظام الشاه/إيران. أما الأكراد وبالأخص داخل العراق, فلم يكن لديهم إي مبرر لفتح جبهة جديدة عسكريا وسياسيا, طالما لم يحصلوا بالفعل على حقوقهم القومية داخل العراق بالذات بشكل مضمون وثابت

وأن يطمئنوا عن هذا الطريق إلى صدق نوايا حكومة بغداد ودعمها المزعوم بخصوص كردستان الإيرانية.

وبخصوص السياسة الداخلية أيضا والتي شملت شتى الجوانب, فقد إستطاع حزب البعث أن يفرض وجهة نظره عن طريق اللجوء إلى أساليب غير مشروعة. وكان حزب البعث يركز بالدرجة الأولى على السيطرة بشكل كلي على أجهزة الحكومة الرئيسية, عبر إزاحة كل العناصر التي كان البعث لا يثق في موافقها, بسبب ميول وإتجاهات سياسية موالية للكتل العراقية المعارضة للنظام ومحاولة إدخال بعض الإصلاحات من أجل تهدئة الخواطر ودغدغة آمال وطموحات بعض الفئات في إمكانية التوصل إلى حلول وسط مرضية لجميع الأطراف.

بالنسبة للمسألة الكردية, فقد وفي طرفا الإتفاق (الحكومة والحركة الكردية) ببعض الإلتزامات التي تعهدا بها بموجب نصوص الإتفاقية (11/أذار/1970), إلا أن الجانب الحكومي تنصل عن الوفاء بالإلتزاماته فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية. ففي 17/أذار/1970, تأسست " لجنة سلام ", برئاسة مرتضى الحديثي, لغرض تنفيذ نقاط البيان/الإتفاق وتنظيم التعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بهذا الخصوص. وفي نهاية آذار/1970, تم حل بعض مجموعات " المرتزقة " التي كان الأكراد ينعنونها " بالجوش ", والتي كانت تقاوم ضد الحركة الكردية. ووعدت الحكومة بحل مجموعات أخرى. وبتأريخ 29/أذار/1970, تشكلت حكومة جديدة وأدخل خمسة وزراء أكراد فيها, كما عين ثلاثة آخرين كمحافظين في ( أربيل, دهوك والسليمانية ). وفي تموز/1970, أعلن سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, حبيب كريم بأن الأكراد إتفقوا مع الحكومة العراقية بتحويل بعض وحدات وفصائل الأنصار الكردية المسلحة " بيشمه ركه ", إلى وحدات " حرس الحدود ". وكان الأكراد من جانبهم قد أوقفوا البث الإذاعي " لصوت كردستان العراق " وأطلقوا سراح أسرى الحرب وسلموا جزءا من الأسلحة الموجودة لديهم إلى الحكومة. كما أقدموا على إلغاء تشكيلاتهم الإدارية الخاصة, والتي كانت قد تشكلت في عام/1964.

لكن رغم هذا التقارب في القضايا الجزئية والصغيرة الأثر, فإن موقف الحكومة البعثية إزاء المسألة الكردية بقي من حيث الجوهر سلبيا. ولقد تكاثرت مواقفها السلبية بمرور الزمن قياسا مع تنامي قوتها ودرجة إفتضاح نقاط الضعف داخل الحركة الكردية, إلى درجة تحول معها ما سميت " بالفترة الإنتقالية " إلى فترة " حرب غير معلنة " على الأكراد. ولقد تجلت هذه الحقيقة في عمليات إنتقامية وهجمات عسكرية محدودة النطاق والأثر والإقدام على خطف الناس وممارسة الإعتقال والتعذيب بدوافع سياسية واللجوء إلى محاولات إغتيال ناجحة أو فاشلة ... إلخ. أدى هذا التطور إلى حصول بعض الإشتباكات العسكرية وبروز بعض المنازعات والمشاحنات السياسية التي تجلت من بين أشكال أخرى أيضا

بصورة " صراع إعلامي " بين جريدة " الثورة " الناطقة بإسم حزب البعث و جريدة " التآخي " الناطقة بإسم الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بصورة علنية عبر سلسلة من المقالات نشرت في ت1/ و ت2/1972, والتي يمكن أن تعتبر في ذات الوقت تقييما مرحليا لنصف فترة الإنتقال المزعومة والتطور السياسي بخصوص تحقيق الحكم الذاتي في كردستان الجنوبية, والتي كانت في جملتها محبطة. وبالإمكان إختزال الإتهامات المتبادلة بين الطرفين على الصورة التالية:

1-أعادة الحكومة مسألة وحقيقة صدور البيان/إتفاقية 11/آذار/1970بالدرجة الأولى إلى ما أسمته " بأيدولوجية حزب البعث وموقفها من القضايا القومية, الإنسانية, الإجتماعية والديمقراطية ", واهملت بموقفها هذا عنصر وحقيقة الكفاح المسلح في سبيل الحرية, والذي خاضه الشعب الكردي لعدة أجيال.

2-إن حزب البعث هو الحاكم ويؤيد حقوق الأكراد القومية, ولكنه هو الذي يحدد في ذات الوقت طريقة وأسلوب تحقيق هذه الحقوق. كما أن حزب البعث لا يعترف بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق كمثل للشعب الكردي.

3-إن الحكومة نفذت أغلب بنود الإتفاقية, غير أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, لا يخطو خطوات مشابهة بالمقابل. كما أن الحزب الديمقراطي لم يقطع علاقاته مع الخارج (إيران), ولا يحترم القوانين حيث يمارس التعذيب ويتعرض الناس في المنطقة الخاضعة لنفوذه إلى القتل والمعاملة السيئة. بالإضافة إلى أن الحزب الديمقراطي لا يراعي تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي, إلى جانب عدم تقديمه للدعم الكافي لعملية تأميم النفط وكذلك لإتفاقية ومعاهدة " الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي ". وأخيرا فإن الحزب الديمقراطي, قد قام بتسليم بعض العناصر الموالية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران إلى نظام الشاه وإعتقل وقتل عددا آخر.

4-لقد ثبت لحزب البعث خلال المباحثات التي سبقت إتفاقية/بيان آذار, بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لم يبدي إلا إهتماما ضئيلا بالحقوق القومية الكردية, في حين كان يهتم بصورة أكبر بموضوع " مستقبل المجموعة المنشقة عنه والتابعة إلى إبراهيم أحمد وجلال طالباني ", وكذلك بقية المجموعات الكردية الأخرى التي تقاتل إلى جانب الحكومة العراقية. إن حزب البعث لا يفهم كيف أن الحزب الديمقراطي كان ينعت هذه المجموعات " بالخونة " في البداية, لكنه إتفق معها فيما بعد وضمها إلى صفوفه وقدم لها المال والسلاح.

5-إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, لا يرغب في مواصلة التعاون مع السلطات العراقية لغرض الكشف عن المسؤولين الحقيقيين عن المحاولة الفاشلة لإغتيال ملا مصطفى رئيس الحزب, بالإضافة إلى أن هذا الحزب يدعم العناصر الإقطاعية على حساب الفلاحين ... إلخ. إن هذه الأوضاع

أدت إلى أن تتساءل بعض العناصر من حزب البعث العربي الاشتراكي عن جدوى الإستمرار في التحالف المعقود بين حزب البعث والحزب الديمقراطي.

في الختام طلب حزب البعث العربي الاشتراكي من الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق, أن ينفذ الشروط التالية لتجنب زيادة ترددي الأوضاع والعلاقات بين الطرفين: 1- أن يتم إحترام سلطة الدولة وهيئاتها وقوانينها. 2- الحكومة العراقية غير مستعدة للتخلي عن إلتزاماتها إزاء جماهير الشعب الكردي وإستبدالها بعلاقة وحيدة الجانب مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. 3- على الحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق أن يقطع علاقاته مع إيران وأن يغلق الحدود ويسلم مخافر الشرطة الحدودية إلى الجيش العراقي. 4- يجب أن يتعهد الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بعدم محاربة العناصر الوطنية الإيرانية وأن لا يسلمها إلى النظام الإيراني. 5- يجب تحية العناصر الرجعية 6- لا يجوز عرقلة عمل السلطات الحكومية في القيام بواجباتها مثل الجيش وقوات الأمن في الشمال. 7- لما كان الإحصاء السكاني قد تعرقل, فإن الحكومة العراقية تقترح ما يلي من النقاط لغرض تحقيق الحكم الذاتي: \* يتم توحيد الوحدات الإدارية – المحافظات, الأفضية والنواحي – المسكونة من الأكراد فقط وتعتبر هذه المنطقة الموحدة ذات حكم ذاتي. \* أما الأكراد القاطنون خارج هذه المنطقة فتتاح لهم فرصة التمتع بحقوقهم الثقافية.

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, فقد أورد النقاط التالية كرد على ما كان يذهب إليه حزب البعث: 1- إن إتفاقية 11/آذار/1970, مثلها كمثل بقية الإتفاقيات الأخرى بين الحكومات العراقية المتعاقبة وحركة التحرر الكردية كانت نتيجة الكفاح المسلح الذي خاضه الأكراد في سبيل نيل حقوقهم.

2- يعترف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بأن الحكومة العراقية نفذت بعض نقاط الإتفاقية, لكن القضايا الجوهرية لم تجد طريقها إلى الحل والتطبيق نظرا لوجود العراقيل الحائلة, بما في ذلك مسألة إجراء إحصاء للسكان, الذي سيبين تبعية المناطق حسب مبدأ الأغلبية. ولكن بدل القيام بإجراء الإحصاء المطلوب, فإن سياسة التعريب مازالت تتواصل من قبل الحكومة العراقية بكل السبل والوسائل, حيث يطرد الأكراد من مناطق سكناهم الأصلية في: كركوك, خانقين وغيرهما من المناطق الكردية, ويتم توزيع أراضيهم على العوائل والعشائر العربية, التي تجلب من مناطق العراق الأخرى إلى هذه المناطق الكردية. كل ذلك بعكس النصوص الواردة في إتفاقية 11/آذار/1970. كما أن مبدأ المساواة والحق في التمتع بمعاملة متساوية بين العرب والأكراد مازال غير معمول به, فالأكراد مازالوا يعانون على شتى الصعدة من سياسة التفرقة والتمييز: سياسيا, إقتصاديا, إجتماعيا وثقافيا. إن قبول الطلاب الأكراد في الجامعات والكليات العراقية, وبالأخص في كلية الشرطة والكلية العسكرية ما زال في أغلب الأحوال صعب المنال. كما أن مشاركة الأكراد في ممارسة السلطة مازال مسألة غير محلولة

على الرغم من تبوء بعض الأكراد لبعض المناصب الوزارية، لأن السلطة الحقيقية، التشريعية منها والتنفيذية مازالت حكرا على مجلس قيادة الثورة، الذي يحتكر من قبل أعضاء حزب البعث العربي الإشتراكي فقط.

3- إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لا يستطيع أن يدعي بأنه يمثل جميع الأكراد، غير أن هذه الحقيقة تنطبق على حزب البعث العربي الإشتراكي أيضا فيما يتعلق الأمر بالعرب، ناهيك عن الشعب العراقي بأسره. لهذا فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، مستعد للإحتكام إلى قرار الشعب بهذا الخصوص، لكي يعبر عن رأيه من خلال إنتخابات ديمقراطية، حرة وسرية، عامة. لكن حزب البعث العربي الإشتراكي هو الذي يرفض هذا الحل بإستمرار.

4- إن حزب البعث العربي الإشتراكي هيا قبل 11/آذار/1970 جوا مناسبا للتعاون ولكن بمرور الزمن فإنه بات يتراجع عن مواقفه الأساسية بهذا الخصوص، بما في ذلك مسألة تحديد مناطق الحكم الذاتي على أساس مبدأ الأغلبية التي بات حزب البعث العربي الإشتراكي الآن يعتبرها " كمطلب إنفصالي "!! إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لم يقدم أية مطالب إنفصالية أبدا، بل أنه طلب مجرد تحقيق الحكم الذاتي بدون التنازل عن حق الشعب الكردي في تقرير المصير. إن مطالبة حزب البعث العربي الإشتراكي، بمنح شعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية " حق تقرير المصير " سيظل أمرا غير قابل للتصديق طالما كان هذا الحزب يحول بين الأكراد وبين ممارستهم لمثل هذا الحق. إن إتفاقية 11/آذار/1970، جعلت من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق حليفا لحزب البعث، ولكن ما كاد أسبوع ينقضي على الإتفاقية وإذا بمقر الحزب الديمقراطي في مدينة الموصل يتعرض لهجوم تم فيه إطلاق الرصاص على مؤيدي الحزب، الأمر الذي تسبب في مقتل أحد أعضاء الحزب. وبعد إنقضاء عدة أشهر، تعرضت سيارة " إدريس ملا مصطفى "، في شوارع بغداد ذاتها وفي رابعة النهار إلى هجوم مسلح مماثل، إنهال فيه الرصاص على راكبي السيارة وأصيب أحدهم خلالها بجروح. وقد اعقب ذلك محاولتان فاشلتان لإغتيال ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي ... إلخ. علما أن أيا من هذه الحوادث لم يكشف النقاب عن خلفياته ولا عن هوية المشاركين في إختلاقها، رغم إنقضاء مدة طويلة على إجراء التحقيقات حولها!

لقد أسست عدة أحزاب جديدة بهدف النيل من سمعة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، إلتحق بعدها عدد من أعضاء هذه الأحزاب بالحزب الديمقراطي وأعلنوا بحضور ممثلين حكوميين، بأن بعض الدوائر الحكومية تمول هذه الأحزاب. حتى أن أحد هذه الأحزاب إنتحل ويا للغرابة إسم "جبهة تحرير جميع أجزاء كردستان"! إن هدف هذه الإجراءات جميعا كان عزل قيادة الحركة الكردية، على أمل خلق بديل أطوع وطرف ألين من الحزب الديمقراطي. فبعد إنقضاء أسبوعين على إتفاقية

11/أذار/1970, صرح أحد المسؤولين الكبار في حزب البعث, بأن الجو المستحدث بعد الإتفاق ووقف إطلاق النار, يهيء المجال لعزل قيادة ملا مصطفى عن الجماهير. ولهذا السبب حاولت الحكومة أن تحدث الإنشقاق في صفوف الحركة الكردية, وحرصت البارزانيين ضد بعضهم وإستخدمت الجيش في بعض العمليات المحدودة, كما كانت عليه الحال في منطقة " بارزان " و " سنجار " و ... إلخ. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة العراقية أجبرت الألوف من العوائل الكردية على ترك العراق وقذفت بهم بإتجاه إيران, بعد أن صادرت كل أموالهم وممتلكاتهم.

5-لقد حاولت كل الحكومات العراقية أن تتهم الحركة الكردية بكونها آلة بيد القوى الأجنبية, وأن تلصق تهمة التجسس بقياداتها, تارة لصالح الشرق وتارة لصالح الغرب, والآن باتت إيران تعتبر كسند للحركة الكردية. غير أن حزب البعث يتناسى بأنه كان في عام/1963, يتلقى المساعدات من إيران وباكستان لتغطية حاجاته من قنابل النابالم, التي إستخدمها في حينه لتدمير الألوف من المنازل في كردستان. كما أن حزب البعث لا يذكر أيضا أي شيء عن القوى التي قدمت له الدعم والمساعدة في بلوغ السلطة في عام/1963 و عام/1968. إن حقيقة التجزأة التي تعاني منها كردستان قد أدت إلى أن تكسب الثورة الكردية في جزء ما عطف وتأييد الأجزاء الأخرى. ولكن في نفس الوقت فإن نقمة الحكومات المجاورة تزداد على حركة التحرر الكردية إلى درجة أنها تعاونت فيما بينها أحيانا من أجل إخضاع الأكراد والسيطرة على حركتهم التحررية. هذا بالإضافة إلى أن الإستعمار قد حاول بدوره أن يحرض هذه الدول وينسق مخططاتها ضد الأكراد ومن الأمثلة على ذلك: إتفاقية سعد آباد وحلف بغداد. لقد أستخدم هذا الحلف وتمت الإستفادة منه في إطار هذا التعاون ضد " بارزان " في عام/1947, حيث إشتراك كل من العراق, إيران وتركيا معا في محاربة البارزانيين.

إستطاعت ثورة 14/تموز/1958 أن تغير بعض الشيء بهذا الخصوص, إلا أن الميول المعادية للأكراد بقيت ثابتة بدون تغيير. وعلى هذا الأساس فإن الأكراد مضطرون بدورهم ولأسباب سياسية وعسكرية أن يحاولوا تجنب مواجهة جبهة معادية من هذا القبيل, فهم يسعون لتجنب الإستفزازات قدر الإمكان ويرحبون بكل المواقف الودية التي تتخذها الأطراف الأخرى والدول المجاورة من حيادية وغيرها, لكي يتخلصوا من حرب الإبادة المخاضة ضدهم ويضمنوا لأنفسهم البقاء. ومع كل هذه المستلزمات الضرورية فإن علاقات الحركة الكردية مع الخارج لم تؤثر على إستقلالية الحركة أو تنتقص منها. هذا بالإضافة إلى أن علاقات الحركة الكردية مع الخارج كانت نتيجة منطقية بل وحتمية لغرض التصدي للإجراءات القمعية العنيفة الموجهة ضدها في الداخل, والتي شملت فيما شملت: الحصار الإقتصادي, الذي فرض على الأكراد طوال سنوات عديدة, إلى جانب الحصار المفروض على ورود المواد والمستلزمات الطبية إلى كردستان, حيث رفضت الحكومات العراقية بإستمرار السماح بوصول

المساعدات الإنسانية من جانب المؤسسات الدولية أو الدول الإشتراكية وغيرها إلى الأكراد. وبغية التوصل إلى هذا الهدف فقد إدعت بعض الجهات الحكومية، بأن لا وجود لأي حرب في كردستان !

كما أن معالجة الجرحى داخل العراق لم تكن مسألة مأمونة الجانب، وان ما طرأ بهذا الخصوص من مواقف إيجابية في بعض الفترات كان يقابله حدوث تجارب مرة في الماضي، لأنه في عام/1961، كان الأكراد قد سلموا أحد قادتهم العسكريين المجرّوحين إلى إحدى المستشفيات وأجريت له عملية جراحية في الموصل، غير أنه قتل في المستشفى! – المقصود هنا هو محمد أمين ميرخان بارزاني. ع. بارزاني – هذا ولم يتغير هذا الوضع حتى بعد إتفاقية آذار/1970 كذلك. لأن بعض الجرحى الذين نقلوا إلى بغداد لغرض العلاج، تعرضوا إلى الإعتقال من قبل السلطات الحكومية، بل أن بعضهم تعرض إلى التعذيب ومات في السجون التابعة إلى المخابرات العراقية.

6- إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، يؤيد ما ذهب إليه حزب البعث العربي الإشتراكي، بخصوص وجوب مراعاة القوانين، غير أن هذا الأمر يجب أن يشمل حزب البعث أيضا، الذي يجب أن يكف هو بالذات عن إستغلال القانون وتحويله إلى وسيلة لبلوغ أهدافه الخاصة على الصعيد السياسي. فمنذ 11/آذار/1970 تعرض العشرات من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، إلى الإعتقال والتعذيب بل والقتل. فإذا كانت الحكومة تعتبر هؤلاء فارين من التجنيد الإلزامي أو توجه إليهم تهما أخرى، فإن هؤلاء رغم ذلك حقوقا ومنها حق الحصول على محاكمة علنية وفق نصوص القانون، إلا أن الحكومة ترفض منحهم مثل هذا الحق وتسكت عن إجراءات الجور والعسف الممارسة ضدهم من قبل أجهزة المخابرات.

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لا يقف ضد تأميم النفط، لأن منهاج الحزب طالب ومنذ زمن بعيد بوجوب الإقدام على هذه الخطوة، بالإضافة إلى أن مسألة التأميم لم تكن أمرا قابلا للتحقيق بدون حصول إتفاقية 11/آذار/1970. كما أن الحزب الديمقراطي لا يعارض الإصلاح الزراعي، لكنه يعارض إستخدام الحكومة للإصلاح الزراعي كوسيلة لتعريب كردستان. علما أن الحكومة العراقية هي التي تحمي وتدعم الإقطاعيين في كردستان، كما أنها أجبرت بعضهم على التخلي عن أراضيهم والتي وزعت فيما بعد على العوائل العربية.

إن الحركة الكردية مستعدة للتعاون مع الحكومة من أجل القضاء على المهربين وقطع دابر عملياتهم التهريبية عبر الحدود وهو ما حصل حتى هذه الفترة، غير أن الذين أعتقلوا سابقا وصودرت أموالهم المهربة قد تحولوا بين ليلة وضحاها إلى محررين لكردستان الإيرانية.

7- إن خوف الحكومة العراقية على مصير الأكراد الإيرانيين, هو أمر لا يمكن فهمه ولا يمكن تصديقه طالما كانت هذه الحكومة تسكت عن أوضاع الشعب الكردي الحالية في تركيا, حيث يعلم كل مراقب بأن أوضاع الشعب الكردي في تركيا هي أسوء من أوضاع إخوانهم في جميع الأجزاء الأخرى من كردستان.

8- إن المصالحة التي جرت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين بقية المجموعات الكردية الأخرى, هي في الواقع جزء من المصالحة العامة التي سادت بعد 11/آذار/1970 ولذا فإن إمتعاض حزب البعث لا مبرر له.

ولغرض إزالة العقبات الماثلة على الطريق فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يقترح ما يلي:

- 1- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف العدوان والتجاوزات: كالقتل بدوافع سياسية ووقف الحملات الدعائية الموجبة للخلافات والعداء ضد الحزب الديمقراطي وعضائه. 2- وقف سياسة التعريب والتبعيث. 3- تحقيق المشاركة الفعلية للأكراد في السلطة من خلال مشاركة ممثلهم في مجلس قيادة الثورة. 4- يجب تحديد منطقة الحكم الذاتي على أساس " مبدأ الأغلبية ", كما جاء في إتفاقية 11/آذار/1970. إن إقتراحات حزب البعث الجديدة هي عودة إلى المقترحات المقدمة في عام 1963, التي عرضت في حينه تحت ستار اللامركزية. 5- يجب إيجاد حل لمسألة جنسية " الأكراد الفياليين ", وما شابها من المسائل. كما يجب أن تتاح الفرصة إلى الذين أسقطت عنهم الجنسية للعودة إلى العراق. 6- إن التحقيق في محاولتي الإغتيال الفاشلة ضد ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي في 25/أيلول/1972 و 15/حزيران/1972, يجب أن يتواصل حتى النهاية.

### التحول غير المنظور:

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, الذي إرتضى الإكتفاء بحصوله على بعض المناصب الوزارية المؤقتة في الحكومة وتعين عدد من المحافظين لمنتسبيه في المنطقة الكردية وبقي تحت رحمة الحكم والتسلط البعثي, تعامى بكل بساطة عن إستقراء الأحداث والتطورات التي تجري من حوله ولم يسعى لإستجلاء حقيقة وابعاد وآثار التغيرات الطارئة على الساحة على مرأ ومسمع منه, والتي كانت ذات إرتباط وعلاقة وثيقة بمصيره ومصير الشعب الكردي مباشرة على الصعيد, السياسي و الإقتصادي, القفافي والعسكري.

إن أي حزب آخر مؤمن بالأهداف التي إخطها لنفسه وذا شعور بالمسؤولية, كان عليه ان يجد عشرات المبررات القاطعة وفي عدة مناسبات وفترات متباينة, لكي يتوصل إلى إستنتاج منطقي قاطع يعلن من خلاله ضرورة العودة إلى خوض غمار الكفاح المسلح من جديد, أو على الأقل التهديد بالعودة إليه,

من باب ممارسة الضغط المشروع على حزب البعث المماثل من أجل حمله على تنفيذ بنود بيان/إتفاق 11/أذار/1970.

إلا أن هذا الحزب المسمى بالديمقراطي وبإستثناء بعض المقالات السياسية العديمة الأثر، التي نشرها على صفحات جريدة التآخي وغيرها من وسائل الإعلام المتوفرة لديه، فإنه ترك الحبل على الغارب وبقي من حيث الأساس والجوهر متمسكا بروح سلبية مواصلا مواقفه اللامبالية إزاء أغلب التطورات والأحداث، على الرغم من أن الكثير من هذه التطورات فضحت وفي وقت مبكر الأهداف الحقيقية لحزب البعث وما يببته من نوايا خبيثة، ومن جملتها تصريحات بعض قادة حزب البعث أنفسهم.

ويمكننا أن نقول، بأن سياسة حزب البعث وبصورة عامة كانت تستهدف خلال الفترة الواقعة بين 11/أذار/1970 ولغاية 11/أذار/1974، ضمان التوصل إلى تحقيق الأهداف التالية: 1- ممارسة سياسة التحدي العلني للحزب الديمقراطي عبر إثارة وإفتعال المواجهة بين الطرفين من خلال إستعراض القوة الذاتية على شتى الأصعدة طالما كان ذلك يضمن تحقيق بعض الفوائد لحزب البعث، بغية إثارة القلق وعدم الثقة بصورة عامة بين الأكراد من جهة وتطبيق ومواصلة سياسة التعريب قدر الإمكان من جهة أخرى. 2- عزل الحركة الكردية في الخارج والداخل عن حلفائها. 3- التهيوء المجدد على جميع الأصعدة " عسكريا بالدرجة الأولى "، للجولة القادمة من الصراع الذي سيجري لا محالة مع الأكراد. ولنا أن نقول بأن التغييرات التي طرأت بالفعل على شتى الأصعدة وبهذا الخصوص يمكن أن توجز كما يلي:

1- مواصلة التعريب في كردستان والتمسك بأيديولوجية الوحدة العربية / نظريا على الأقل:

لقد أظهر التطور السياسي، بأن حزب البعث لم يكن مستعدا للتراجع أبدا عن مخططاته الخاصة حول تعريب كردستان ضمن إطار منطلقاته الخاصة بتحقيق الوحدة العربية، بل أن هذين الهدفين كانا مترابطين إلى حد بعيد في نظره. ففي 16/تموز/1970، صدر دستور مؤقت جديد، ولد هو الآخر خيبة أمل كبيرة لدى الأكراد، لأنه إعتبر هو الآخر الشعب الكردي كجزء من الأمة العربية. كما وأكد مرتضى الحديثي وزير الخارجية، بعد صدور بيان 11/أذار/1970، بفترة قصيرة في مقابلة صحفية مع مجلة " الصياد " اللبنانية - عدد/1332 والصادرة في نيسان/1970، على هذه الحقيقة حين قال: ( إن الدستور الجديد سيؤكد على أن العراق هو جزء من الأمة العربية وأن ذلك يشمل الشعب العراقي أيضا، بما في ذلك عرب وكرد العراق ... ).

وجاء الدستور الجديد لينص في مادته الأولى على: ( الهدف الأساسي للجمهورية العراقية، هو تشكيل دولة عربية موحدة ). المادة الثالثة: ( أرض العراق هو وحدة غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التخلي عن

أي جزء منه ). المادة الخامسة: ( أ- العراق جزء من الأمة العربية . ب- الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين: القومية العربية والقومية الكردية. إن هذا الدستور يضمن الحقوق القومية للشعب الكردي والحقوق المشروعة لبقية الأقليات ضمن الوحدة العراقية ). المادة السابعة: ( تعتبر اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية ).

كما أن الصحافة العراقية من رسمية وغير رسمية تناولت بحث الموضوع على صفحاتها أيضا, ليتكامل التعبير عن رأي ويظهر نوايا حزب البعث بشكل واضح وجلي. كتبت جريدة الجمهورية بتاريخ 1971/5/19 تقول: ( إن الدستور المؤقت ينص على أن العراق هو جزء من الأمة العربية. وأنه لا يقول بأن القومية الكردية هي جزء من القومية الكردية الكبيرة, التي تمتد بين إيران وتركيا والإتحاد السوفيتي. وبيان 11/آذار/1970, لم يذكر أي شيء من هذا القبيل أيضا. لأن هذا كان سيعني التصريح بالإنفصال, وبذلك تكون الشراكة بين القوميتين: العربية والكردية في هذا الوطن منتهية. إن الحكم الذاتي للأكراد في العراق, هو أمر غير قابل للتصور إلا ضمن الوحدة العربية, وهو ما يناضل في سبيله العراق. إن الأكراد الذين لا يشملهم هذا المفهوم عن القومية ليسوا إلا غرباء ... )! لقد رفض الحزب الديمقراطي وحزب كازيك قبول مثل هذه التفسيرات وذهبا إلى القول بأن الجزء العربي من شعب العراق ووطنه فقط يعتبران جزءا من الأمة العربية.

أما سياسة التعريب البعثية فقد تجلت في صور وأشكال مختلفة: فعلى النقيض مما جاء في إتفاقية 11/آذار/1970, فإن الحكومة واصلت جلب المزيد من العوائل العربية إلى كركوك بالترديج, وهياة لهم إمكانيات السكن والعمل فيها, في الوقت الذي كانت فيه تبعد وتطرد الأكراد من المنطقة بشتى الوسائل والأعدار, بما في ذلك اللجوء إلى إستخدام العمليات الإرهابية. هذه الوقائع دفعت برئيس الحزب الديمقراطي ملا مصطفى لأن يصرح قائلا: ( كركوك كانت وستبقى كردية حتى لو تم تهجير جميع سكانها الأكراد بالقوة ). غير أن محافظ كركوك كان قد صرح في مقابلة مع مراسل مصري, الذي إستفسر عن موضوع الإحصاء السكاني المزعم إجراؤه لبيان التقسيم والتركيبة القومية للمنطقة, فرد قائلا: بأن الوجود القومي سيتغير إلى حين إجراء هذا الإحصاء!

كانت الحكومة العراقية على الجانب الآخر قد بذلت جهودا متواصلة حتى تلك الفترة لكي تتوصل إلى مصالحة مع إيران, إلا أن العلاقات بين البلدين تردت بإستمرار, بالأخص بعد أن إحتلت إيران في أيلول/1971, ثلاث جزر في الخليج الفارسي. وكانت ردة فعل العراق على هذا الإجراء, إسقاط الجنسية وطرد حوالي (50,000) شخص من العراق, ومن بينهم حوالي (40,000) كردي فيلي, بحجة أن هؤلاء الأشخاص إيرانيين بالأصل. لقد تجاهلت الحكومة البعثية, حقيقة أن هؤلاء الأشخاص قد عاشوا في هذه المناطق منذ عدة أجيال قبل أن يكون لدولة العراق أي وجود سياسي على الخارطة

وذلك بالأخص في بغداد و خانقين وما جاورهما. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوانين العراقية ومنها القانون المرقم (42) لسنة/1924, إعتبرت وبموجب مادتها الثانية عشر, كل الأشخاص القاطنين داخل العراق منذ 22/آب/1924, كمواطنين عراقيين! لقد بذل رجل الدين المعروف سماحة " الشيخ محسن الحكيم ", أحد القادة الدينيين الشيعة المعروفين في العراق, قبل ذلك جهودا شخصية وتدخل لصالح هؤلاء الأشخاص على أمل الحيلولة دون طردهم من العراق قائلا: ( إن هؤلاء الناس بالأصل عراقيون. لكن الحكومات السابقة لم تعترف بحق المواطنه لهم. إن طردهم من العراق هو عمل غير إنساني وسيؤدي إلى تأزم جديد وإضعاف " الجبهة الداخلية " في العراق ذاته ). غير أن حزب البعث لم يكثر لهذه النصائح والتحذيرات, لأنه كان يريد الإستحواذ على أموال وممتلكات العوائل المهجرة والمطرودة. بالإضافة إلى رغبة النظام البعثي في شن حملة دعائية واسعة مؤملا من ورائها إلفات نظر الرأي العام العربي إليه على إعتباره يمثل طليعة نضالية في الدفاع عن القضايا العربية وذلك على جبهتين في آن واحد: فلسطين والخليج الفارسي. هنا أيضا نلاحظ بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق لم يكن له موقف على مستوى الحدث!

على اية حال فقد كان الأكراد يطردون من العراق وتسقط عنهم الجنسية بأعدار مختلفة ومختلفة أو حتى بدون تقديم مبررات على الإطلاق, لكن بالمقابل فإن موقف حكومة البعث من تجنيس وتوطين العرب كان مناقضا تماما لموقفها من الأكراد داخل العراق. ومن المفيد أن نستذكر هنا, بأن القانون المرقم/36 لسنة/1961, كان يعتبر العرب شبه مواطنين وليس كأجانب بصورة عامة. وفي عام/1975, أصدرت حكومة البعث قانونا جديدا إعتبرت بموجبه بأن لكل " عربي ", الحق في المطالبة بالجنسية العراقية! وتم بالفعل في فترة لاحقة نقل وتوطين الألوف من المصريين في كردستان, بالأخص بعد فشل الحركة الكردية في عام/1975.

كان وضع الأكراد ضمن محافظة الموصل مشابهها لأنهم تعرضوا إلى مشاكل مشابهه, كالتشريد بموجب سياسة الحكومة المدروسة والمنفذة , إذ تعرض حوالي (30,000) شخص إلى سياسة عنصرية وشوفينية مشابهه, وكان أغلبهم من الأكراد اليزيديين القاطنين في منطقة سنجار الخصبة, حيث أجبرتهم الحكومة على ترك قراهم والرحيل بإتجاه منطقة بادينان العليا.

II- معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية/العراقية (نيسان/1972):

بات النفوذ السوفيتي يتنامى منذ الخمسينيات من القرن الحالي في منطقة الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة. وأصبح ينافس نفوذ الدول الغربية, بالأخص فيما يتعلق بحصوله على الأسواق الضرورية لبيع منتجاته العسكرية وما يرتبط بذلك من توسع للنفوذ. من هنا فإن الصراع على الخليج الفارسي,

بات هو الآخر يكتسب وجوها جديدة وجوانبا متعددة, لأنه وإلى جانب الصراع القديم بين الفرس والعرب حول الحصول على مركز متقدم سيادي في هذه المنطقة, فإن نوعا من التنافس بات يلمس داخل كتلة الدول الغربية الكبرى/بالأخص بين بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة التي زاد نفوذها تدريجيا, والتي باتت وبالتدرج تأخذ الصدارة في المنطقة وتضيق على البريطانيين – خاصة بعد أحداث السويس في عام/1956 - في بعض المناطق كإيران والمملكة العربية السعودية, التي تحولت إلى حليفات لأمريكا. كل ذلك من جهة ولكن في ذات الوقت ومن الجهة الأخرى بين الدول الغربية الكبرى بصورة مشتركة وعامة وبين الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية الموالية لخطه السياسي والتي زاد نفوذها كذلك بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية.

قرر البريطانيون في أواخر الستينات الإنسحاب من منطقة الخليج الفارسي وحاولوا أن يجدوا في العراق مركزا للقوة قادر على سد الفراغ الحاصل بعض الشيء وصيانة مصالحهم الخاصة بالدرجة الأولى وفي مقدمتها المصالح النفطية في المنطقة. وأعقب ذلك نوع من الإتفاق بين البريطانيين والأمريكان والذي تغير محتواه عدة مرات بعد إنقلاب 30/تموز/1968 العسكري المقاد من قبل حزب البعث في العراق. غير أن ثروات إيران الطبيعية الهائلة ومخططاتها الطموحة في عهد الشاه والهادفة إلى الحصول على موقع تتبؤ من خلاله – حسب تطلعات الشاه – مركز الصدارة وتبلغ مستوا من التقدم الصناعي والإقتصادي يعادل ما بلغته الدول الصناعية الغربية واليابان. كل ذلك مقرونا بالدعم غير المتحفظ من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الشاه, حول إيران بالفعل وإعتبارا من بداية السبعينيات إلى أقوى دولة مطلة على سواحل الخليج الفارسي. وفي عام/1971, زادت مبيعات السلحة الأمريكية والبريطانية لإيران والتي شملت فيما شملت على أحدث الطائرات الحربية المقاتلة.

وبإنسحاب بريطانيا الجزئي من الخليج طالبت إيران لنفسها بمركز قيادي رائد في المنطقة, ينسجم مع قدرتها الصناعية, التجارية, العسكرية وعدد سكانها من أجل ضمان وحماية الملاحة البحرية الحرة في مياه الخليج الفارسي كشریان حيوي لنقل النفط إلى شتى أنحاء العالم. إحتلت إيران بدون أي عناء وفي إطار هذه التطلعات في أيلول/1971, ثلاث جزر إستراتيجية داخل الخليج. ( طمب الكبرى, طمب الصغرى وأبو موسى ). أثار هذا التصرف القلق لدى الدول العربية المطلة بدورها على الخليج, وهو ما منح حزب البعث في العراق فرصة ذهبية ليحاول جعل هذه المناسبة وسيلة لتوء مركز قيادي بين الدول العربية, كحامي للحمى وذائد عما أعتبر حقوقا للعرب. لذا وبغية إيجاد نوع من التوازن وتعادل القوى بشكل حقيقي, كان من الضروري للعراق أن يكسب تأييد السوفيت وأن يحصل على دعمهم المكثف بالأخص عسكريا. وبالمقابل كان هذا التقارب سيفتح مجالا فريدا للسوفيت لتوسيع منطقة نفوذ في منطقة حساسة في العالم. وهكذا توجت عملية التقارب العراقي من المعسكر الإشتراكي بالتوقيع على إتفاقية الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي في نيسان/1972, والتي شملت ما يلي:

( بناء على القناعة الراسخة, بأن التطور اللاحق للصدقة والتعاون المتعدد الجوانب بين الطرفين ينسجم مع المصالح الوطنية للدولتين ولقضية السلام العالمي والبلاد العربية ومع حرية الشعوب ويخدم إحترام سيادتها. وأخذاً بنظر الإعتبار من أن تقوية وتلاحم جميع القوى المحبة للسلام والتقدم على أساس معاداة الإستعمار, بما في ذلك تقوية وحدة الدول العربية, تعتبر وسيلة هامة للنضال في سبيل سلام دائم وضمن الأمن العالمي .... المادة الأولى وتركز على: " إحترام حق سيادة الدول وحرمة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ". المادة الثالثة وتؤكد على: " التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الإجتماعية المختلفة ". المادة الرابعة وتشجب: " الإمبريالية والكولونيالية بكل أشكالها ومظاهرها ". المادة الثامنة وتنص على ما يلي: " إذا طرأت أوضاع تهدد سلامة أحد أطراف الإتفاق أو تشكل تهديداً للسلام أو تتسبب في إنتهاكه فإن طرفي الإتفاق الساميين سيجريان إتصالات فورية لتوحيد وتحديد مواقعهما بهدف إزالة الخطر الطارئ أو إعادة السلام ". المادة التاسعة وتنص: " يعلن كلا طرفي الإتفاق الساميين, بأنه لن يدخل في حلف أو يشارك في أية عمليات أو إجراءات مع مجموعات دولية أخرى مضادة للطرف السامي المتعاقد الآخر. ويتعهد كل طرف سامي من طرفي الإتفاق أن لا يسمح في إستخدام إقليمه لتنفيذ أية عمليات من شأنها إلحاق الضرر بالجانب الآخر عسكرياً ". )

وبناء على ما ورد في نصوص الإتفاقية, قام الإتحاد السوفيتي بتزويد العراق بأحدث الأسلحة التي كان يضمن بها حتى على أقرب الدول الإشتراكية المقربة إلى الإتحاد السوفيتي. من هنا كان تأثير المعاهدة على المسألة الكردية سلبياً للغاية بشكل مزدوج على الصعيدين: السياسي والعسكري على حد سواء. فقد كان الأكراد وحتى تلك الفترة قد تعودوا أن يتخذ الإتحاد السوفيتي من المسألة الكردية, قليلاً أو كثيراً موقفاً داعماً أو على الأقل موقف الحياد إزاء الصراع الدائر بين الحركة الكردية والحكومة العراقية, ومنها ما تمثل بالدعم السوفيتي المالي والأخلاقي للحركة الكردية وكان موقف السوفيت في عام/1963 نموذجاً رائعاً للدعم الأخلاقي من قبل الإتحاد السوفيتي للحركة الكردية. علماً أن بعض الأكراد بات يؤكد وبحكم هذا الدعم السوفيتي الجديد للحكومة العراقية بأن الحركة الكردية إذا كانت قد تلقت ما يعادل قيمة دولار أمريكي واحد كمساعدة من جانب الإتحاد السوفيتي, فإن السوفيت زدوا في ذات الوقت الحكومات العراقية بما يعادل طناً واحداً من المتفجرات, التي ألقيت بالفعل على القرى والعوائل الكردية مباشرة, مخلفة بذلك الألوف من القتلى والجرحى في صفوف الحركة الكردية وبالأخص بين المدنيين العزل. وعليه فلنا أن نقول بكل صراحة وجلاء, بأن تأثير معاهدة " الصداقة والتعاون " السوفيتية/العراقية على القضية الكردية كان مشابهاً تماماً ومن حيث الجوهر لتأثير المعاهدات والإتفاقيات السابقة, التي عقدها العراق مع الإستعمار البريطاني بدوافع مشابهة تماماً في جميع المجالات وعلى شتى الأصعدة.

دعم الإتحاد السوفيتي بحكم الإتفاقية وبدافع من المصالح الذاتية الخاصة حكومة البعث في كل الظروف والمناسبات سواء كان هذا الحزب على حق أو على باطل, في الوقت الذي بات الإتحاد السوفيتي فيه يقلل من اهمية المطالب الكردية الهادفة إلى الحصول على بعض الحقوق القومية, بل وتجاهل في بعض الأحيان مشروعية هذه الحقوق والمطالب وتنكر لأهميتها الفائقة لإحقاق الحق, بالأخص فيما يتعلق الأمر بالمسائل ذات العلاقة بتحديد المنطقة الإقليمية للحكم الذاتي. علما أن دائرة المعارف السوفيتية نفسها وعلى سبيل المثال تؤيد مشروعية المطالب الكردية بهذا الخصوص, لأنها تعتبر كركوك كجزء من المنطقة الكردية.

من الملاحظ بأن السوفيت وبعد عقد الإتفاقية مع العراق, بعثوا دعوة إلى رئيس الحزب الديمقراطي ملا مصطفى لزيارة موسكو, إلا أنه أرسل أحد ممثليه بالنيابة. ولقد بات السوفيت يذهبون الآن إلى تبني الرأي القائل بصعوبة بيان وتحديد الحدود القومية بالنسبة لمنطقة الحكم الذاتي! من هنا فعندما تزايد الدعم السوفيتي العسكري المفرط لنظام البعث العراقي, وجد ملا مصطفى نفسه في موقف حرج, وإضطر هو أيضا إلى الإقدام على تعزيز وتقوية علاقاته مع إيران والغرب "الولايات المتحدة الأمريكية", سيما بعد أن تعذر الحصول على أية ضمانات من الإتحاد السوفيتي. كل ذلك في الوقت الذي كان فيه الشاه الإيراني يؤكد على أنه سيبقى وفيا لتعهداته عبر إدخال الولايات المتحدة كطرف في العلاقات بينه وبين الحركة الكردية كنوع من الضمان لتهدئة خواطر الأكراد.

من المفيد أن نعيد إلى الذاكرة في هذا الموضوع, بأن معاهدة الصداقة التركية/السوفيتية في العشرينيات من القرن الحالي, كانت هي الأخرى أيضا ذات آثار سلبية مشابهة ( راجع القسم الأول من هذا الكتاب ) وهو امر يدل على أن معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق, لا يمكن أن تعتبر مجرد إستثناء, لأن تعاون السوفيت مع العديد من الأنظمة الدكتاتورية والفاشية بما في ذلك ألمانيا النازية ولو لفترة محددة, يؤيد ما نذهب إليه. فالإتحاد السوفيتي زود بموجب تلك المعاهدة أيضا, الحكومة التركية/الكمالية بالسلاح, لا بل أن قائد ثورة آارات الكردية, الجنرال إحسان نوري باشا, يذهب إلى القول في مذكراته, بأن القوات السوفيتية تدخلت عمليا لصالح القوات الكمالية في عام/1930, التي كان الأكراد قد أجبروها على الإنسحاب باتجاه نهر آراس, لكن تدخل القوات السوفيتية وفر الحماية للقوات المنهزمة/التركية, والتي إلتجأت إلى الإتحاد السوفيتي وهذه أعادت القوات التركية بكامل أسلحتها فيما بعد إلى تركيا, لتواصل بالطبع عملية محاربة الحركة الكردية في مناطق أخرى!

نحن نتساءل هنا, أما أن الأوان للمتشدقين والمتفلسفين بالماركسية اللينينية ممن ينعتون أنفسهم بالمتفقين الأكراد, أن يمعنوا النظر في دراسة وتحليل مواقف السوفيت بشكل علمي عن طريق الإحتكام

إلى العقل النير والمنطق السليم, بدل مواصلة الإنغماس في أحلام يقظتهم والإندفاع العاطفي البالي المبني على الإرتجال والعاطفة المجردة في تقييم مواقف البعض!؟

وهكذا تواجدت من جديد أوضاع سياسية جديدة لم يكن لها وجود منذ عام/1958, لأن العراق بات يدعم وبصورة مباشرة من قبل دولة كبرى: سياسيا, وعسكريا. وهو عامل لم تواجهه الحركة الكردية منذ إندلاع العمليات العسكرية الأولى في عام/1961 ولغاية عام/1972.

III- تأميم النفط في حزيران/1972:

دفع فشل المفاوضات الجارية بين العراق وشركات النفط البريطانية, الحكومة العراقية إلى إعلان " تأميم شركة نفط أي.بي.سي. " = (شركة نفط العراق), بعد أن كانت شركات النفط قد أقدمت على تقليل الإنتاج بنسبة 50%, الأمر الذي تسبب في تقليل واردات العراق إلى حد النصف. فقد العراق بذلك خلال ثلاث أشهر فقط 33 مليون جنيه إسترليني بنتيجة هذا الإجراء. وكانت شركات النفط تطالب من بين أمور أخرى بإلغاء القانون رقم/80 والصادر في عهد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية بتاريخ 1961/12/11. كانت إجراءات التأميم العراقية موجهة ضد الشركات البريطانية في الوقت الذي تجنب فيه العراق إتخاذ أية إجراءات مشابهة ضد الشركات الفرنسية والأمريكية.

في الحقيقة فإن الدول المنتجة للنفط كانت ومنذ فترة ليست بالقصيرة تناضل في سبيل تحقيق فكرة تأميم نفطها, بإعتبار أن التأميم هو المظهر الحقيقي لحقها في السيادة. غير أن الفشل الذي مني به الدكتور مصدق في إيران عام/1951, أظهر بجلاء مدى قوة ونفوذ شركات النفط الأجنبية الممارس داخل الدول المنتجة ذاتها, بحكم دعم الدول الإمبريالية لها. فقد كانت هذه الشركات تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للبلدان المنتجة إلى جانب إحتكارها لسلطة تحديد الأسعار وكميات النفط الواجبة الإنتاج لفترة طويلة من الزمن بلغت نصف قرن من الزمان! لكن هذا التمادي في ممارسة القوة والنفوذ والتدخل في الشؤون الداخلية إبت إلى أن تقوم الدول المنتجة للنفط بتأسيس منظمة خاصة بها لغرض الدفاع عن مصالحها وصيانة حقوقها, حينما أقدمت الشركات النفطية في عام/1960 ومن جانب واحد على تخفيض الأسعار بنسبة 10% بدون بحث الموضوع مع الدول المنتجة المعنية! وكان الرئيس المصري جمال عبدالناصر قد لمح في كتابه " فلسفة الثورة " في عام/1954, إلى أهمية النفط والأرباح الطائلة التي كانت شركات النفط الأجنبية تجنيها.

لكن بتاريخ 14/أيلول/1960 وفي بغداد في عهد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم الوطنية بالذات, تأسست منظمة الدول المنتجة للنفط, والمعروفة إختصارا " بأوبك " بمشاركة الدول التالية في المرحلة

الأولى: العراق, إيران, السعودية, الكويت وفنزويلا. لقد بذلت هذه الدول مجتمعة فيما بعد جهودا لحماية مصالح الدول المنتجة للنفط. لكن في العراق كان الفضل بالدرجة الأولى يعود إلى الإجراءات التي إتخذتها حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم لوضع حد لنفوذ شركات النفط الأجنبية وبناء أسس سليمة وثابته يمكن للعراق من خلالها أن يقدم فيما بعد على خطوة التأميم. وبالفعل وحتى بعد الإطاحة بحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم بالصورة التي نوهنا إليها بإيجاز في موضع سابق, أقدمت الحكومات العراقية فيما بعد على محاولة إستخراج النفط ذاتيا وبدعم من الإتحاد السوفيتي, بالإستفادة من قانون رقم/80 لسنة 1961. بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية العراقية كانت هي الأخرى وقبل صدور قرار التأميم تدعوا إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة بما في ذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. لكن وكما كانت عليه الحال بالنسبة إلى فكرة تطبيق الإصلاح الزراعي, فإن مواقف وتفسيرات الحركة الكردية كانت تختلف عن تفسيرات الحكومة العراقية البعثية. لأن التأميم وكما ثبت بالفعل بات يعتبر مبررا للحكومة البعثية لمواصلة تطبيق سياسة التعريب في المناطق النفطية في كردستان الجنوبية/العراق, سيما إذا علمنا بأن التأميم إنطلق من الفكرة الأساسية وفي إطار شعار " نفط العرب للعرب "!

لقد ثبت بما لا يقبل الشك بأن نفط الأكراد كان دوما سلاحا قاتلا موجهها ضد الأكراد أنفسهم وأحد الدعامات الثابته التي إرتكن إليها العراق دوما لكسب المساعدة والعون من الدول الكبرى على إختلاف هوياتها بما في ذلك شراء الأسلحة التي أستخذت ضد الأكراد. فقد غدا النفط في هذه الفترة سببا إضافيا لإصرار الحكومة البعثية على مواصلة وتعميق سياسة التعريب في كردستان الجنوبية بشكل مكثف. ولكي تستطيع الحكومة البعثية أن تضي طابعا عربيا على منطقة كركوك والعروبة على نفطها, كان لا بد لها أن تستعرب كركوك, ولذلك اقدمت وبالفعل على بناء أحياء بكاملها وأسكنت العوائل العربية فيها والمجربة من مناطق أخرى من العراق, في حين تم طرد العوائل الكردية بشكل منظم بشتى الوسائل والطرق من منطقة كركوك. ولهذا السبب رفض الأكراد هذا النوع العنصري من التأميم, كما رفضوا الأسلوب الذي إنتهجه حكومة البعثيين في تطبيق ما سمي " بالإصلاح الزراعي " لأن كليهما تحولوا إلى وسيلة لتعريب كردستان!

والظاهر أن رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ملا مصطفى قد إمتعض من إجراءات الحكومة البعثية بهذا الخصوص, لذا جاءت ردة فعله بعيدا عن التحفظ. ففي مقابلة له مع صحيفة " هيرالد تريبيون " قال: ( نحن على إستعداد لأن نفعل ما يتفق والسياسة الأمريكية في هذه المنطقة, شريطة أن تقوم أمريكا بحمايتنا من الذئاب. ولئن جاء الدعم قويا بالدرجة الكافية فبإستطاعتنا أن نستولي على حقول النفط, وأن نعطيها لشركة أمريكية كي تديرها. إنها داخل منطقتنا ). ومن ثم فإن التأميم كان

عملا موجها ضد الأكراد. وقد إستغرب ملا مصطفى من إقدام الحكومة العراقية على تأميم نفط كركوك في حين انها لم تؤمم شركات النفط العاملة في البصرة.

ولا ريب أن موقف الحركة الكردية هذا كان يتعارض مع المخططات السوفيتية في الشرق الأوسط, فعلى الرغم من أن الأكراد لم يعارضوا فكرة تأميم النفط من الناحية المبدئية إلى جانب تأكيدهم المستمر على أن مسألة النفط ستبقى من إختصاص الحكومة المركزية حتى بعد إيجاد حل للمسألة الكردية وإن إختلفت أبعاد ومحتويات الحلول المقترحة بين فترة وأخرى. ربط الأكراد مسألة النفط بتحفظين وهما: أن يحصل الأكراد على نسبة محددة من عائدات النفط تتناسب مع نسبة عددهم إلى عدد سكان العراق. وأن يتم الإعراف بالمناطق النفطية كجزء من المنطقة الكردية, لأسباب أخرى كتثبيت التبعية الإدارية والثقافية للمنطقة إلى الأكراد.

اما الإتحاد السوفيتي وعلى العكس فكان يتبع سياسة تشبه سياسته القديمة والتي إتبعها خلال الحرب العالمية الثانية ولغاية عام/1947 في إيران من حيث الجوهر, وإن كان موقفه في السبعينات مقرونا بفارق شكلي. ففي الأربعينيات كان السوفيت يسعون للحصول على إمتيازات نفطية شأنهم شأن القوى الغربية في شمال إيران, أما في السبعينيات وداخل العراق على وجه التحديد فقد سعوا على العكس تماما إلى زعزعة مكانة وسيطرة نفوذ الشركات الغربية في العراق وبذلك إضعاف مركز الدول الغربية بصورة عامة, طالما كان السوفيت محرومين من التمتع بالإمتيازات كالغرب. وهذا يفسر دعمهم للسياسة النفطية للدول المنتجة للنفط بشكل يساير لمخططاته هذه,, بالإضافة إلى إنسجامها " التأميم " مع السياسة الإقتصادية داخل الإتحاد السوفيتي كقطب مناقض للسياسة الإقتصادية للدول الرأسمالية أثناء الحرب الباردة.

وإلى جانب تأثير مسألة النفط على السياسة الخارجية بشكل يتناقض مع مصالح الحركة الكردية, فقد تواجدت جوانب سلبية أخرى أو مضاعفات جديدة لأوضاع سلبية ولدتها عملية التأميم بصورة غير مباشرة في فترة لاحقة على أثر إرتفاع أسعار النفط المرافق لإندلاع حرب يونكيبور بين العرب وإسرائيل في ت/1973. فقد إرتفعت أسعار النفط بين عام/1973 وعام/1974 من 2,8 دولار إلى 11,25 دولار. وكانت عائدات النفط التي يحصل عليها العراق في عام/1975 قد بلغت حوالي 9,571 مليون دولار. علما أن النفط المستخرج من كركوك كانت نسبته تعادل 75% من مجموع النفط المستخرج في العراق. وهكذا تعزز وضع الحكومة العراقية من الناحية المالية بشكل لم يسبق له مثيل, وهو ما كان له الأثر الكبير على بقية المجالات الأخرى من عسكرية, سياسية وإقتصادية.

IV- الجبهة الوطنية التقدمية:

مسألة تأليف " جبهة وطنية " من قبل الأحزاب السياسية في العراق هي فكرة قديمة, غير أن التطبيقات الفعلية للفكرة أثبتت بأن تعاوننا حقيقيا بين هذه الأحزاب على أسس ديمقراطية سليمة هو أمر في غاية الصعوبة, لإفتقارها الواضح إلى النضوج العقلي والسياسي اللازم بهدف تحويل الفكرة إلى واقع عملي ثابت الأركان والأسس, لأنه وبإستمرار كانت هنالك محاولات تبذل من قبل حزب سياسي معين تستهدف تعزيز مركزها الخاص على حساب بقية الأحزاب عبر إستغلال الجبهة بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة بما في ذلك إستخدام العنف لهذا الغرض, والمطالبة بدور قيادي للذات كشرط مسبق دون الإحتكام إلى رأي الشعب العراقي من خلال إنتخابات ديمقراطية حقيقية وتحويل الآخرين إلى أتباع مجردين من أغلب الصلاحيات والإمتميازات. وهكذا فعندما تولى حزب البعث العربي الإشتراكي السلطة في العراق مجددا في عام/1968, أثيرت مسألة " الجبهة " مرة أخرى. ففي 1968/2, بذل الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية على وجه التحديد جهوده أيضا في هذا الإتجاه, غير أن حزب البعث لم يبدي أية رغبة جدية للتقارب. وفي نيسان/1969, , واصل الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية, جهوده بهذا الخصوص مجددا, وكتب مكرم الطالباني مقالا في مجلة " الثقافة الجديدة " المجازة من قبل حكومة البعث في تلك الفترة, وهي لسان حال الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية, تحت عنوان: " الطريق الصحيح لتحقيق الجبهة الوطنية التقدمية في العراق ", واضعا الشروط المسبقة التالية لتحقيق الهدف: 1- عودة أعضاء ومنتسبي الحزب الشيوعي إلى صفوف الجيش العراقي. 2- إلغاء نظام الحزب الواحد. 3- ضمان عدم المساس بإستقلال الأحزاب السياسية وبرامجها الخاصة. 4- التخلي عن فكرة الحزب القائد.

أثناء المفاوضات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين حكومة البعث – قبل صدور بيان آذار – حاول الحزب الديمقراطي أن يقنع حزب البعث بالموافقة على إشراك الحزب الشيوعي العراقي في المفاوضات, غير أن حزب البعث الحاكم رفض هذا الإقتراح. ويظهر من مجريات الأحداث أن حزب البعث الحاكم كان يفضل إجراء المفاوضات مع الأحزاب السياسية كلا على إنفراد, لكي يحول دون إمكانية تواجد تعاون فعلي بين أحزاب المعارضة أو على الأقل أن يقلل من فرص ومجالات مثل هذا التعاون, بهدف كسبها جميعا إلى جانبه بنحو أو بآخر بأفضل الشروط المناسبة له.

لكن بصورة عامة وخلال مناسبات عديدة كان حزب البعث ورغم الحوار الذي يجريه مع بقية الأحزاب يواصل تمسكة بمركز قيادي لنفسه إلى جانب الدعوة إلى تطبيق أيديولوجيته الخاصة وتفضيلها على بقية الأيديولوجيات بدون موارد أو تستر. وبهذا الخصوص قال صدام حسين التكريتي بتاريخ 1970/5/12 على سبيل المثال ما يلي: (هذه الثورة وجدت لتبقى, ووجدت لكي يكون حزب البعث العربي الإشتراكي قائدا لها. عندما يكون حزب البعث قائدا لها, يعني أنه عند ما توجه الدعوة إلى لقاء

القوى الوطنية، لا يعني هذا التخلي عن دورنا القيادي ... لقد جننا حتى نطبق برنامج حزب البعث العربي الاشتراكي). لقد كانت دعوات صدام حسين خلال إتصالات البعثيين مع الأطراف الأخرى مغايرة من حيث الأساس لمنطلقات بقية الأحزاب ومنها الحزب الشيوعي الداعية إلى إيجاد نوع من التوازن والمساواة، لأن دعوات صدام حسين وحزب البعث كانت تطالب بما يلي: ( الإيمان بالوحدة العربية والنضال من أجلها ... الإيمان بالدور القائد لحزب البعث العربي الاشتراكي على مستوى السلطة ... الجيش لا يمكن أن يخضع لصورة الجبهة. الجيش هو جيش الدولة المركزية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ).

في نهاية عام/1969، دعى حزب البعث بقية " القوى التقدمية " في المعارضة للمشاركة في تشكيل " الجبهة الوطنية " تحت قيادته غير أن بقية الأحزاب السياسية لم تكن مستعدة لقبول شروط حزب البعث بالأخص الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، الذي كان يطالب بالمساواة في التعامل مع الأحزاب السياسية ويدعوا إلى تطبيق الديمقراطية البرلمانية. وإنتقد رئيس الحزب ملا مصطفى ملاحقة الشيوعيين قائلا: (إن أبوابنا مفتوحة لكل طالبي اللجوء ).

ومن الملاحظ، ويا للغرابة، بأن تحسن العلاقات السوفيتية العراقية لم يوفر إلا نادرا ضمانات الأمن والإطمئنان لأعضاء وعناصر الحزب الشيوعي العراقي من ملاحقة البعثيين! لكن رغم هذه الحقيقة المؤلمة، فكلما توطدت العلاقات بين العراق والبلدان الاشتراكية بصورة عامة، كلما زاد ميل وجنوح الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية، لقبول التنازلات والمساومات الرخيصة مع حكومة البعث، الأمر الذي رافقه إبتعاد الحزب الشيوعي التدريجي عن مواقفه السابقة وتنازله عن الكثير من المطالب السابقة الأساسية، بالأخص بعد التوقيع على معاهدة " الصداقة والتعاون " بين العراق والإتحاد السوفيتي في نيسان/1972. فقد أظهر الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية إعجابه البالغ بهذه المعاهدة وقال في بيان له صدر بتاريخ 19/نيسان/1972: ( حزبنا الشيوعي العراقي يثمن إيجابيا هذه الخطوة التاريخية ... ويعلن عن إستعداده الكامل للعمل بكل طاقاته دون تحفظ للتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي ... من أجل أن تخفق راية الصداقة السوفيتية العراقية عاليا ). وأعرب كريم أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية عن رأيه فقال: ( إننا وحزب البعث نملك أرضية صالحة للتعاون وعليه يجب تجاوز المسائل الصغيرة والثانوية التي تعترض الطريق ... ).

وبناء على هذا التحول المسابير تماما لمخططات حكومة البعث تم إدخال شخصين من منتسبي الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية في الوزارة. وفي 17/تموز/1973، صدر بيان مشترك من الجانبين ينص بين نقاط أخرى أيضا على مايلي: ( ويحتل حزب البعث العربي الاشتراكي موقعا متميزا في

قيادتها وفي هيئاتها – المقصود الجبهة الوطنية ع. بارزاني – ويقود السلطة السياسية في الدولة كما يقود مؤسساتها الدستورية ). سبحان مغيير الأحوال: هل هذه مسألة صغيرة أم ثانوية؟!

لو أمعن المرء النظر في التأثيرات التي أحدثتها هذه السياسة وما إرتبط بها من مواقف جديدة للحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية بصورة عامة, فإن بالإمكان التثبت مما يلي: \* تنازل الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية عن الدعوة التقليدية للأحزاب الشيوعية في المطالبة بدور قيادي لنفسه, مكتفياً بقبول دور ذليل وتابع لحزب البعث فاقدًا بذلك لكل حول وقوة يمتلكها. \* إنحسر الدعم الأخلاقي الذي كانت الحركة الكردية تتلقاه من الأحزاب الشيوعية ومن ورائها الدول الاشتراكية. \* غرض الحزب الشيوعي الطرف عن سياسات حكومة البعث الهادفة إلى تعريب كردستان الجنوبية والتي إنتهت بالتالي إلى سلب وتعريب نصف المناطق الكردية تقريباً. \* خاض الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية عدة إشتباكات عسكرية إلى جانب المقاتلين الأكراد طوال تواجدهم ضمن صفوفهم داخل المناطق المحررة طوال عشر سنوات تقريباً, تلك المناطق التي كانت تمثل الملاذ والملجأ الوحيد الأمين لألوف من اللاجئين الشيوعيين العراقيين الهاربين من إضطهاد الحكومات العراقية بالأخص في عهد الحكومة البعثية, الأمر الذي انقذهم بالفعل من إبادة جماعية مبيته ضدهم بالأخص في عام/1963. لكن في ت/1973, حدثت إشتباكات مسلحة بين مجموعات من الحزب الشيوعي العراقي/القيادة المركزية وبين القوات الكردية في منطقة " دربندخان " التابعة لمحافظة السليمانية. وتبادل الطرفان الإتهامات بهدف تبرئة الذات وإدانة الطرف الآخر. ذهب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى القول, بأن جماعة اللجنة المركزية مدفوعة وممولة من قبل حكومة البعث وهدفها التعرض للحركة الكردية. كما كان الحزب الديمقراطي يرى, بأن حزب البعث قد أخرج مسرحية " الجبهة الوطنية " لغرض واحد فقط, الا وهو عزل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من خلال كسب تأييد الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية لمواقفه, اما بقية الأحزاب الملحقة بالجبهة مثل جماعة عزيز وهاشم أكربي, فإن قضيتها لا تعدو أن تكون مجرد عملية تجميلية لا غير. وكدليل على صحة مزاعمه يشير الحزب الديمقراطي إلى حقيقة أن حزب البعث وبعد فشل الحركة الكردية في عام/1975, مارس من جديد الضغوط على الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية. أما الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية فيتهم الحزب الديمقراطي بأن بعض عناصره تريد حل الحزب الشيوعي كتنظيم خاص في كردستان, وان قيادة الحزب الديمقراطي لا تميز بين الطبقات العربية الحاكمة وبين جماهير الشعب العربي المضطهدة. كما أن الحزب الديمقراطي لا يراعي في تقييماته التطورات التي حصلت في العراق وما إرتبط بها من تغيرات, إلى جانب أن الطبقة العاملة في كردستان تعاني من الإهمال وأخيراً أن الإختلافات زادت بين الحزبين بالدرجة الأولى بعد التوقيع على معاهدة " الصداقة والتعاون " مع الإتحاد السوفيتي وانضمام الحزب الشيوعي/اللجنة المركزية

إلى " الجبهة الوطنية ". ومهما يكن الأمر فالإشتباكات العسكرية حسمت لصالح الحركة الكردية وإضطر الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية إلى إخلاء المناطق المحررة من كردستان ولاذ مؤيدوه بشكل علني وسافر بحماية وحدات الجيش العراقي.

لقد اعقب ذلك حملة دعائية عالمية ضد الحركة الكردية شاركت فيها الأحزاب الشيوعية الأخرى والتي تضامنت مع الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية, وإتهمت الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بإضطهاد الشيوعيين. إن موقف الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية هذا من المسألة الكردية بإعتبارها واحدة من أهم المسائل والقضايا الحساسة في الشرق الأوسط, لا يمكن أن يعتبر مجرد إستثناء, بل هو في الحقيقة والواقع ركن هام من الإستراتيجية العامة للأحزاب الشيوعية المسايرة لخط موسكو. تلك الإستراتيجية التي تقضي بمسايرة سياسة الإتحاد السوفيتي الخارجية بدون قيد أو شرط وبدون تحفظات. علما أن القضية الأريترية في أثيوبيا/الحبشة هي الأخرى تؤيد هذه الحقيقة, والتي مفادها بإختصار, أن الشعوب النازعة للتححر تستطيع أن تحسب للدعم السوفيتي حسابها في نضالها التحرري ودعوتها إلى ممارسة حقها في تقرير المصير طالما كان نضالها موجها بشكل مباشر أو غير مباشر ضد الأنظمة الموالية إلى الدول الغربية لا غير, وأن لا تحسب لهذا الدعم أي حساب في الحالات الأخرى !

#### V- عمليات التصفية السياسية وأهدافها:

لجأت الحكومة البعثية إلى تنفيذ سلسلة من عمليات الصفية الجسدية للعديد من الساسة داخل جهاز السلطة وخارجه, والتي لم تكن موجهة ضد الأحزاب السياسية المعارضة وحسب, بل وشملت الكثيرين من أعضاء حزب البعث أنفسهم, بما في ذلك أشخاص كانوا يتبوؤون بعض المناصب العالية والحساسة داخل الحكومة والحزب في ذات الوقت. لقد إتخذت هذه التصفيات السياسية صورتين رئيسيتين: الفصل من الوظيفة أو الإبعاد - والتصفية الجسدية.

ومن جملة الضحايا المعروفين ممن شملتهم هذه العمليات داخل صفوف حزب البعث بالذات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: حردان التكريتي (نائب رئيس الجمهورية), صالح مهدي عماش (وزير الداخلية), عبدالخالق السامرائي (عضو القيادة القومية), عبدالكريم الشихلي (وزير الخارجية) وناظم كزار (مدير الأمن العام) والذي قتل بعد فشل محاولته الانقلابية في تموز/1973. لقد توجب على هؤلاء والكثيرين ممن لا يعرف الرأي العام عن مصيرهم إلا القليل أو لاشيء على الإطلاق, أن يخلو الطريق تباعا لصعود صدام حسين التكريتي إلى القمة, الذي سيطر بالتدريج على مقاليد السلطة والحكم في العراق من خلال تعزيز مركزه ومركز مؤيديه في أجهزة السلطة وداخل الحزب. إن هذا التطور كان يعني بالنسبة إلى مجموعة محددة داخل صفوف حزب البعث, التي رفضت أن توافق على أي

وجود للمعارضة بشكل فعلي وحقيقي بأية صورة كانت, تركيز السلطة والنفوذ سياسيا وعسكريا في يد مجموعة صغيرة في البداية وفي يد فرد واحد في الواقع في آخر المطاف (صدام حسين التكريتي). وكان هذا التطور في ذات الوقت بنحو أوبآخر عاملا حاسما لتثبيت دعائم السلطة – ولو عن طريق العنف والإرهاب المجرد, العلني تارة والمستتر تارة أخرى – بشكل لم يسبق له مثيل في السابق.

ورغم أن نوايا صدام حسين التكريتي باتت تتجلى بالتدرج بالنسبة للمسألة الكردية كذلك بصورة لا يمكن أن يرقى إليها أي شك وما ستؤول إليه عواقبها, فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, واصل وكالسابق إتباع أسلوب " النعامة ", في مواقفه السياسية مفضلا التستر على الحقائق بدل مواجهة التطورات وابتى بذلك أن يتخذ الإجراءات اللازمة من خلال إبداء ردود فعل تنسجم ما إستجد من الظروف وفي الوقت المناسب وكأن حكومة البعث هي وبالفعل حكومة ديمقراطية سائرة على النهج المعهود في أوربا الغربية, ليؤمل المرء منها أن توافق في النهاية على حل المسألة الكردية ديمقراطيا وسلميا. فقد صرح صدام حسين التكريتي في مقابلة صحفية له مع جريدة " النهار ", بتاريخ 14/نيسان/1972 بما يلي: (إن العراق يقع ضمن خريطة الوطن العربي, وأن هذا لا يتعارض مع الأقليات القومية الموجودة في الوطن العربي, التي يجب أن تعطى لها حقوقها. ولكن هذا لا يعني تحديد الأرض لهذه الأقليات, لأن هذا يعني أنها تريد الانفصال عن الوطن العربي. وهذا مالا نتسامح معه ... إن العراق جزء من الأمة العربية ...).

#### VI- قانون الحكم الذاتي المفروض على كردستان:

كبقية الحكومات العربية في العراق, سواء في ظل النظام الملكي أو الجمهوري, فإن حكومة البعث أثبتت بدورها وللمرة الثانية نكثها للوعود والمواثيق المقطوعة وإنتهاكها لكل الإتفاقيات المبرمة. كما أثبتت بأن إتفاقية 11/آذار/1970, لم تكن بالنسبة لها إلا وسيلة لا غاية. فعندما تزايدت القلاقل وتدهورت الأوضاع وإقترب موعد إنتهاء ما يسمى " بفترة الإنتقال " المحددة لتنفيذ بنود الإتفاقية بدون أن يتم التوصل إلى حل للقضايا الجوهرية العالقة سافر " إدريس ملا مصطفى " بطائرة هيليكوبتر إلى بغداد بتاريخ 8/آذار/1974, وإلتقى هنالك مع صدام حسين التكريتي, على أمل التوصل إلى إتفاق يرضي الطرفين من المساومة لإيجاد حل وسط, وإقتراح فيما إقتراح تطويل فترة الإنتقال! غير أن الحكومة البعثية كانت واثقة من الإمتيازات التي كسبتها لنفسها خلال الأعوام المنصرمة ولذا لم تبد إستعدادا لبحث موضوع تسوية القضايا العالقة أو المساومة على مواقفها الخاصة إطلاقا.

بتأريخ 11/آذار/1974, أعلنت حكومة البعث عن صدور قانون " الحكم الذاتي لكردستان " والمصاغ وفق تفسيراتها الخاصة لإتفاقية آذار من جانب واحد مقروننا بتوجيه إنذار إلى الحركة الكردية . وكان

على الحركة الكردية بموجبها أن تستفيد من مهلة قدرها 15 يوماً فقط لبيان موقفها، معتبرة بأن أي رفض لبرنامج الحكومة يعني إندلاع الحرب بين الطرفين من جديد. ونص القانون الذي أصدرته الحكومة البعثية من جانب واحد على مايلي:

( قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان . الباب الأول: أسس الحكم الذاتي. الفصل الأول: الأسس العامة:

المادة الأولى: أ- تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون. ب- تتحدد المنطقة حيث يكون الأكراد غالبية سكانها ويثبت الإحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان 11/آذار/ 1970، وتعتبر قيود إحصاء عام/1957، أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام. ج- تعتبر المنطقة وحدة إدارية لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون. د- المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق. هـ- يكون مركز محافظ (... ) مركزاً لإدارة الحكم الذاتي. و- هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية: أ- تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة. ب- تكون اللغة الكردية لغة التعليم للأكراد في المنطقة ويكون تدريس اللغة العربية إلزامياً في جميع المراحل التعليمية ومرافقها. ج- تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية ويكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية فيها إلزامياً. و- لأبناء المنطقة كافة حق إختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم. هـ- يخضع التعليم في جميع مراحلها في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة: أ- حقوق وحرية أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها. ب- يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددهم إلى سكان المنطقة ويشركون في تولى الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة: القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

الفصل الثاني: الأسس المالية. المادة الخامسة: المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن مالية الدولة.

المادة السادسة: أ- للمنطقة ميزانية خاصة ضمن الميزانية الموحدة للدولة. ب- يتبع في إعداد وتنظيم ميزانية المنطقة نفس القواعد والأسس التي تتبع في إعداد الميزانية الموحدة للدولة.

المادة السابعة: تتكون ميزانية المنطقة من الأجزاء التالية: أ- الميزانية الجارية. ب- الميزانية الإستثمارية السنوية للمنطقة. ج- ميزانيات المؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي والمؤسسة في المنطقة. د- ميزانيات الإدارات والبلديات في المنطقة.

المادة الثامنة: تتألف موارد ميزانية المنطقة من العناصر التالية: أ- الموارد الذاتية وتتكون من: 1- إيرادات الضرائب والرسوم المقررة للبلديات والإدارات المحلية بموجب القوانين المختصة. 2- أثمان المبيعات وأجور الخدمات. 3- الحصة المقررة في أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة. 4- ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة. 5- ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من المحاصيل. 6- ضريبة العرصات. 7- ضريبة التراكات. 8- رسوم تسجيل العقار. 9- رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها. 10- الطابع المالية. 11- رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها. ب- ما يخصص في الميزانية الإعتيادية للدولة والمنهاج الإستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة.

المادة التاسعة: تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالي. الباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي: الفصل الأول: المجلس التشريعي.

المادة العاشرة: المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوينه وتنظيمه وسير العمل فيه بقانون.

المادة الحادية عشر: أ- ينتخب المجلس التشريعي رئيسا له ونائبا للرئيس وامينا للسر من بين أعضائه. ب- تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين إلا إذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

المادة الثانية عشر: يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية: أ- وضع نظامه الداخلي. ب- إتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الإجتماعية والثقافية والعمرانية والإقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة. ج- إتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطنين في المنطقة. د- إتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة. هـ- التصديق على مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها

المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه. و- إقتراح الميزانية الخاصة بالمنطقة. ز- إقتراح الحسابات الختامية بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية ورفعها إلى السلطة التشريعية للتصديق عليها. ح- إدخال التعديلات على الميزانية الخاصة بالمنطقة بعد التصديق عليها في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت من أجلها على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين وخطط التنمية في الدولة. ط- مناقشة مسألة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في إختصاصهم. ي- طرح الثقة بالمجلس التنفيذي أو بواحد أو أكثر من أعضائه ويعفى من مهمته من سحبت منه الثقة. ويتخذ قرار سحب الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس التشريعي.

الفصل الثاني/المجلس التنفيذي/ المادة الثالثة عشر: أ- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة. ب- يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساوي لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشر أو يزيد عليه بعضوين. ج- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي. د- يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائبا له من بين أعضاء المجلس التشريعي أو ممن تتوفر فيهم شروط العضوية فيه. ويتقدم إلى المجلس التشريعي بطلب الثقة وعند الحصول على الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي. ه- يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير. و- لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا. ز- في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على أن لا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشر يوما.

المادة الرابعة عشر: أ- ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس التنفيذي. ب- يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية: 1- مكتب المجلس التنفيذي. 2- مكتب المتابعة والتفتيش. 3- مكتب الإحصاء والتخطيط. ج- ترتبط بالمجلس التنفيذي الإدارات التالية: 1- إدارة التربية والتعليم. 2- إدارة الأشغال والإسكان. 3- إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي. 4- إدارة الشؤون الداخلية وتشمل: الشرطة والدفاع المدني والأحوال المدنية. 5- إدارة النقل والمواصلات. 6- إدارة الثقافة والشباب. 7- إدارة البلديات والمصايف. 8- إدارة الشؤون الإجتماعية. 9- إدارة الشؤون الاقتصادية. 10- إدارة شؤون الأوقاف. د- يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون " الأمناء العامون " ويكون لكل منهم نائب بدرجة مدير عام.

المادة الخامسة عشر: يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية: أ- ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة. ب- الإلتزام بأحكام القضاء. ج- إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية.

والمحلية وأموال الدولة العامة والخاصة. د- إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القرارات التشريعية المحلية. ه- إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها. و- الإشراف على المرافق والمؤسسات العامة والمحلية في المنطقة. ز- تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي، الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية وفق قوانين الخدمة والملاك وتسري عليهم أحكام القوانين المطبقة على موظفي الجمهورية العراقية، على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون. ح- تنفيذ ميزانية المنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة. ط- إعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يرفع إلى رئيس الجمهورية وللمجلس التشريعي.

الباب الثالث: العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي. المادة السادسة عشر: ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقا لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.

المادة السابعة عشر: أ- ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهوري العراقية. ب- لرئيس المجلس التنفيذي أو من يخوله من أعضاء المجلس أن يعهد إلى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي إطار السياسة العامة للدولة. ج- يعين وينقل مديروا التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر من وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي. د- ينقل منتسبوا الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة. ه- يعين وينقل منتسبوا التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة.

المادة الثامنة عشر: أ- دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصاتها، ولهيات الحكم الذاتي رفع التقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها. ب- للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها حق التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشر من هذا القانون. ج- تعين السلطة المركزية وزيرا للدولة يقوم بالتنسيق بين النشاط الذي تمارسه في المنطقة كل من السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي وله أن يحضر جميع إجتماعات هذه الهيئات

وللسلطة المركزية أن تنتدب أيًا من الوزراء الآخرين للقيام بذات المهمة. د- تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي لوزير الدولة فور صدورها. ه- يحضر رئيس المجلس التنفيذي إجتماعات مجلس الوزراء.

المادة التاسعة عشر: أ- تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي, محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ب- لوزير العدل أو وزير الدولة أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة الوارد ذكرها في الفقرة السابقة, لمخالفتها للدستور أو القوانين والأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوما من تأريخ تبليغ وزير الدولة بها. ج- الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة بوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيه. د- تفصل هيئة الرقابة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تأريخ تقديمه إليها وتكون قراراتها قطعية. ه- تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلاً أو جزءاً من تأريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليه. و- تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة وإلى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة العشرون: أ- لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب إستقالة نصف أعضائه, أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تأريخ دعوته للإنعقاد أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشر من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين أو في حالة عدم إمتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر من هذا القانون. ب- في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين إنتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوما من تأريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

اما مشروع القانون الذي قدمته الحركة الكردية في حينه ورفضته حكومة حزب البعث فكان ينص على ما يلي: ( مشروع الحكم الذاتي "لكردستان" العراق: الباب الأول: أسس الحكم الذاتي: المادة الأولى: أ- يتمتع إقليم كردستان بالحكم الذاتي ويسمى الإقليم حيثما ورد في هذا القانون. ب- يتكون الإقليم من المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها أكثرية كردية وثبت الإحصاء العام حدود الإقليم وفقا لما جاء في بيان 11/آذار/1970. ج- يعتبر الإقليم وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية ويتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والإقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية وفقا لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون. د- تتكون الجمهورية العراقية من إتحاد إختياري بين القوميتين الرئيسيتين: العربية والكردية. ه- المواطنة في الجمهورية العراقية موحدة ويتمتع المواطنون بحقوق وواجبات متساوية. و- للجمهورية العراقية دستور وعلم وشعار

واحد, ويجري تعديل قانون العلم وقانون الشعار بشكل يعكس التكوين القومي للجمهورية العراقية. ز- تكون حصة الإقليم من البعثات والزمالات الدراسية والجامعات والكليات العسكرية بنسبة سكان الإقليم إلى سكان العراق ويجري ترشيح الطلبة من قبل الهيئات المختصة في الإقليم وفقا للقوانين والأنظمة المرعية.

المادة الثالثة: يشارك الشعب الكردي في الحكم وفي جميع هيئات الدولة ومؤسساتها بما في ذلك المناصب الحساسة والمهمة بنسبة سكانهم إلى سكان العراق. ب- يساهم الشعب الكردي في السلطة الإشتراعية المركزية بنسبة سكانه إلى سكان العراق. ج- يكون نائب رئيس الجمهورية كرديا. د- حقوق أبناء القومية الكردية والأقليات في الإقليم وحررياتهم مصدقة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة في شأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها. هـ- يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في الإقليم في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددهم إلى سكان الإقليم ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها. ويكون تمثيل الأكراد في إدارة الوحدات الإدارية التي يوجدون فيها خارج إقليم كردستان بنسبة عددهم إلى عدد سكان تلك الوحدات الإدارية.

المادة الرابعة: القضاء مستقل لا سلطان لغير القانون عليه.

الباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي: الفصل الأول: المادة الخامسة: يدار الإقليم من قبل سلطة إشتراعية منتخبة تسمى المجلس الإشتراعي الإقليمي وأخرى تنفيذية منبثقة منه تسمى المجلس التنفيذي وفقا لهذا القانون والقوانين والأنظمة المرعية والتي ستصدر في هذا الشأن في المستقبل.

المادة السادسة: ينتخب المجلس الإشتراعي الإقليمي من قبل سكان الإقليم عن طريق الإنتخاب الحر والمباشر ويحدد تكوينه وتنظيمه وسير العمل فيه بقانون. " إتخاذ الترتيبات لإعادة الأكراد المهجرين منذ عام 1961 إلى أماكنهم في الوحدات الإدارية التي كانوا فيها ".

المادة السابعة: أ- ينتخب المجلس الإشتراعي الإقليمي رئيسا له ونائبا للرئيس وأميننا للسر من بين أعضائه. ب- تعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بغالبية عدد الحاضرين إلا إذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون.

صلاحيات المجلس الإشتراعي الإقليمي: المادة الثامنة: يمارس المجلس الإشتراعي الإقليمي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية: أ- وضع نظامه الداخلي. ب- إشتراع القوانين اللازمة لتطوير الإقليم والنهوض بمرفقه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعمرانية في حدود السياسة العامة للدولة. ج- إشتراع القوانين التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطنين في الإقليم. د- إشتراع القوانين الخاصة بالرسوم وفرض الضرائب الإقليمية ضمن الدستور والمبادئ ذات العلاقة

المنصوص عليها في القوانين المركزية. ه- المصادقة على الموازنة السنوية والإستثنائية للإقليم ضمن التخصيصات المرصدة لها وإقرار الحسابات الختامية ورفعها إلى السلطة الإشتراعية المركزية لإقرارها. و- المصادقة على خطة التنمية للإقليم ضمن التخصيصات المرصدة لها في إطار التخطيط العام للبلاد ورفعها إلى السلطة المركزية للموافقة عليها. ز- المصادقة على مشروعات التخطيط التفصيلية التي يعدها المجلس في الشؤون الإقتصادية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه. ح- إدخال التعديلات على الموازنة السنوية والإستثمارية للإقليم بعد المصادقة عليها. على أن يجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة في الموازنة المذكورة والأغراض التي خصصت من أجلها وان لا يتعارض مع القوانين وخطط التنمية في الدولة. ط- مناقشة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في إختصاصهم. ي- طرح الثقة في المجلس التنفيذي أو في واحد أو أكثر من أعضائه ويعفى من مهمته متى سحبت الثقة منه، ويتخذ قرار سحب الثقة بغالبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس الإشتراعي الإقليمي. ك- إشتراع قوانين المؤسسات والمصالح والدوائر شبه الرسمية الإقليمية بالتشاور مع الجهات المركزية المختصة. ل- إقتراح اللوائح القانونية ذات الطابع العام إلى السلطة الإشتراعية المركزية.

الفصل الثاني: المجلس التنفيذي: المادة التاسعة: أ- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في الإقليم. ب- يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساوي لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة العاشرة أو يزيد عليه بمقعدين. ج- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس الإشتراعي الإقليمي برئاسة المجلس التنفيذي وتشكيله. د- يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائبا له بين أعضاء المجلس الإشتراعي الإقليمي أو ممن تتوفر فيهم شروط العضوية. ويقدم إلى المجلس الإشتراعي الإقليمي بطلب للثقة بغالبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس فيصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي. ه- يكون رئيس المجلس التنفيذي بدرجة نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية وبقية أعضائه بدرجة وزير ولهم صلاحيات الوزير ضمن إختصاصهم. و- لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا. ز- في حال حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس في تادية مهماته إلى حين تشكيل مجلس جديد خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما.

المادة العاشرة: أ- رئاسة الجهاز التنفيذي و يتبعها: 1- مكتب المجلس التنفيذي. مكتب التفتيش والمتابعة. ب- تحدد طريقة تشكيل هذه المكاتب بنظام من قبل المجلس التنفيذي. ج- يرتبط بالمجلس التنفيذي مجلس التخطيط الإقليمي الذي تتحدد طريقة تشكيله وصلاحياته بقانون إقليمي ويعمل بالتعاون مع مجلس التخطيط المركزي. د- يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية الإدارات التالية: 1- إدارة التربية والتعليم. 2- إدارة الأشغال والإسكان. 3- إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي والري. 4- إدارة الشؤون

الداخلية وتشمل المحافظات والشرطة والدفاع المدني والأحوال المدنية والأمن الإقليمي. 5- إدارة النقل والمواصلات. 6- إدارة الثقافة والإعلام والشباب. 7- إدارة البلديات والمصايف. 8- إدارة الشؤون الإجتماعية وتشمل الصحة والعمل والشؤون الإجتماعية. 9- إدارة المالية وتختص بالشؤون المالية والتجارة المحلية والإعاشة. 10- إدارة العدل والأوقاف. 11- إدارة الصناعة وتختص بإنشاء المرافق الصناعية وإدارتها في الإقليم بإستثناء إستخراج النفط الذي هو من إختصاص الحكومة المركزية. 12- إدارة التخطيط وتضع الدراسات والإحصاءات والتفاصيل لخطط التنمية والمناهج الإستثمارية الإقليمية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التخطيط وضمن إطار خطط التنمية العامة للقطر. ه- يتولى مسؤولية الإدارة الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون الأمانة العاميين أو الوزراء الإقليميين ويعاون كلا منهم عدد من المديرين العاميين وفق نظام هذه الإدارات التي يضمها المجلس التنفيذي الإقليمي.

المادة الحادية عشر: يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالي: أ- ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة. ب- الإلتزام بأحكام القضاء. ج- إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والإقليمية وأموال الدولة العامة والخاصة. د- إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القوانين الإقليمية. ه- الإشراف على المرافق والمؤسسات العامة الإقليمية. و- تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي, الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية العراقية على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها غالبية كردية من الأكراد بمن فيهم مديروا التشكيلات والدوائر المركزية التي تعمل في الإقليم مع مراعاة ما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون, على أن يحل مجلس خدمة إقليمي محل مجلس الخدمة العامة. ز- ترشيح الموظفين الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية. ح- تعيين الخبراء العراقيين والأجانب وفق القوانين المرعية وضمن السياسة العامة للدولة. ط- تنفيذ الموازنة السنوية والإستثمارية للإقليم. ي- إعداد تقرير سنوي عن أوضاع الإقليم يرفع إلى رئيس الجمهورية والمجلس التشريعي الإقليمي. ك- إصدار الأنظمة والتعليمات والقوانين الإقليمية وأنظمة الإدارات الإقليمية. " إزالة التغيرات التي أجريت على الواقع الإقليمي ". ل- إعداد مشروعات الخطط التفصيلية في الشؤون الاقتصادية والإجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل ... إلخ. ضمن إطار التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلباته ورفعها إلى المجلس الإشتراعي الإقليمي للمصادقة عليها.

الباب الثالث: الموازنة الإقليمية لإقليم كردستان: المادة الثانية عشر: أ- تكون لإقليم كردستان موازنة خاصة ملحقة بالموازنة العامة الموحدة للدولة, تتألف من الموازنة الفرعية الأتية: 1- الموازنة السنوية.

2- موازنة المنهاج الإستثماري الحكومي الإقليمي. 3- موازنة المصالح والمؤسسات الإنتاجية الموجودة والتي ستنشأ في الإقليم. ب- تمويل الموازنة العامة لإقليم كردستان من المصادر التالية: 1- حصة كردستان من الموارد النفطية المخصصة لخطة التنمية القومية بنسبة سكان الإقليم إلى مجموع سكان العراق. 2- حصة من الموازنة السنوية الإعتيادية بنسبة سكان الإقليم إلى سكان العراق, على أن تكون تخصيصات المؤسسات المركزية كالرئاسة والمجلس الإشتراعي المركزي ومجلس الوزراء والدفاع والخارجية والنفط والمعادن من الموازنة القطرية قبل توزيعها. 3- حصة من المساعدات والقروض التي تمنح للعراق للأغراض التنموية بنسبة سكان الإقليم إلى سكان العراق. 4- إيرادات الضرائب والرسوم المحلية. 5- إيرادات المؤسسات والمصالح الموجودة في الإقليم. ج- تتكون إيرادات خطط التنمية لإقليم كردستان من الإيرادات ذات العلاقة المذكورة أعلاه. د- توضع موازنة خاصة من موازنة الدولة لمعالجة التخلف في كردستان لضمان التطور المتكافئ لمختلف مناطق البلاد. هـ- يتبع في إعداد الموازنة للإقليم وتنظيمها القواعد والأسس نفسها التي تتبع في إعداد الموازنة العامة للدولة. و- تنظم بقانون تفاصيل الأسس والمبادئ المذكورة أعلاه والخاصة بالموازنة العامة لإقليم كردستان.

الباب الرابع: العلاقات بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي: المادة الثالثة عشر: ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها. المادة الرابعة عشر: أ- ترتبط تشكيلات المن والجنسية في الإقليم بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية من النواحي السلوكية والفنية وشؤون الخدمة. وتخضع في أداء واجباتها إلى توجيهات السلطة المختصة في إدارة الحكم الذاتي " الأمين العام للشؤون الداخلية " مع مراعاة قانون المحافظات والقوانين المرعية الأخرى. ب- يعين مديروا التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر من وزير الداخلية وترشيح الأمين العام للشؤون الداخلية ويتم نقلهم بأمر من وزير الداخلية بالتشاور مع الأمين العام للشؤون الداخلية مع مراعاة قانون المحافظات. ج- ينقل منتسبوا الأمن العام والجنسية ضمن الإقليم بأمر من الأمين العام للشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ب) من هذه المادة. د- يعين وينقل منتسبوا التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرات السابقة.

المادة الخامسة عشر: أ- دوائر السلطة المركزية في الإقليم تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود إختصاصاتها, وللسلطة الإقليمية حق الإشراف العام ورفع التقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها وعليها التعاون معها لتأدية واجباتها. ب- للسلطة المركزية في حدود إختصاصاتها حق التوجيه العام للإدارات الإقليمية الوارد ذكرها في المادة العاشرة من هذا القانون. ج- لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء إنتداب الوزراء لحضور إجتماعات المجلس التنفيذي. د- تبلغ قرارات هيئات الحكم

الذاتي وقوانينه السلطة المركزية عن طريق رئيس المجلس التنفيذي ورئيس المجلس الإشتراعي الإقليمي كلا حسب إختصاصه. ه- يحضر رئيس المجلس التنفيذي إجتماعات الوزراء.

المادة السادسة عشر: أ- تمارس محكمة عليا الرقابة على مشروعية قوانين الحكم الذاتي وقرارات هيئاته وضمنان عدم صدور قوانين أو قرارات من السلطة المركزية تخالف صلاحيات الحكم الذاتي وإختصاصاته وفق الدستور والقوانين ذات العلاقة: \* تشكل هذه المحكمة من رئيس وستة أعضاء من كبار رجال القانون، ويجري إختيار الأعضاء بإتفاق رئيس السلطة الإشتراعية المركزية ورئيس المجلس الإشتراعي الإقليمي. وعند عدم الإتفاق على إختيارهم يختار كل من الرئيسين ثلاثة أعضاء ويجري إختيار رئيس المحكمة من قبل الأعضاء. وعند عدم إتفاقهم يكون رئيس محكمة التمييز رئيسا للمحكمة وتتخذ قراراتها بغالبية أصوات أعضاء المحكمة. وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس. وتكون مدة دورة المحكمة العليا أربع سنوات قابلة للتتمديد مرة واحدة. \*\* لوزير العدل أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام المحكمة العليا الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين وذلك خلال ثلاثين يوما من تأريخ تبليغ السلطات المركزية. وللأمين العام لشؤون العدل والأوقاف الطعن في تعديلات الدستور والقوانين والقرارات التي تصدرها السلطات المركزية أمام المحكمة العليا لمخالفتها إختصاصات هيئات الحكم الذاتي وصلاحياتها وفق الدستور والقوانين ذات العلاقة وذلك خلال ثلاثين يوما من تبلغ الهيئات الإقليمية عنها. ب- الطعن في قوانين هيئات الحكم الذاتي وقراراتها والطعن في تعديلات الدستور وقرارات المحكمة المركزية أمام المحكمة العليا بوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها. ج- تفصل المحكمة العليا في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تأريخ تقديمه إليها وتكون قراراتها قطعية. د- تعتبر التعديلات الدستورية والقوانين والقرارات المركزية والقرارات الإقليمية التي تقرر المحكمة العليا عدم مشروعيتها ملغاة كلا أو جزءا من تأريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليها. ه- تبلغ المحكمة العليا قراراتها إلى وزير العدل والأمين العام لشؤون العدل والأوقاف وتنتشر في الجريدة الرسمية.

المادة السابعة عشر: أ- لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس الإشتراعي الإقليمي في حال تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب إستقالة نصف أعضائه أو عدم توفر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تأريخ دعوته إلى الإنعقاد أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة التاسعة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين أو في حال عدم إمتثاله لقرارات المحكمة العليا المنصوص عليها في المادة السادسة عشر من هذا القانون. ب- في حال حل المجلس الإشتراعي الإقليمي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين إنتخاب المجلس الإشتراعي الإقليمي الجديد في مدة أقصاها ستون يوما من تأريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

المادة الثامنة عشر: يجري تعديل هذا القانون بإقتراح من المجلس الإشتراعي الإقليمي ومصادقة السلطة الإشتراعية المركزية. وعند إجراء تعديل من قبل السلطة الإشتراعية المركزية من دون موافقة المجلس الإشتراعي الإقليمي يكون قرار المحكمة العليا المنصوص عليها في المادة السادسة عشر من هذا القانون نهائياً.

المادة التاسعة عشر: لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون

ملاحظة: ينبغي إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتطبيق الحكم الذاتي وإدخال المواد الأساسية من المشروع في الدستور).

ساند الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية القانون الذي أصدرته حكومة البعث على صفحات جريدته " طريق الشعب " الناطقة بإسمه وذلك بتاريخ 1974/3/31. وذهبت إلى القول: " بأن هذه الوثيقة التاريخية فريدة من نوعها في تأريخ الشعب الكردي ". أما الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق فقد أعلن عبر مكتبه السياسي رفضه لقانون الحكم الذاتي الذي أصدرته حكومة حزب البعث من جانب واحد بتاريخ 12/آذار/1974. ملمحا إلى نقاط الخلاف والتي كانت تنحصر قبل كل شيء في مسألة تحديد منطقة الحكم الذاتي ورفض سياسة التعريب الممارسة من قبل الحكومة. وأبدى الحزب إستعداده لقبول فكرة الإدارة المشتركة في منطقة كركوك وخانقين وسنجار. إلا أن حزب البعث لم يكن مستعدا لقبول مثل هذه المساومات.

وبالنتيجة وفي الواقع العملي, فإن محافظة أربيل والسليمانية حصلت على إعتراف الحكومة بإعتبارها جزءا من منطقة الاحكم الذاتي, إلى جانب بعض المناطق التابعة إلى كركوك ومحافظة دهوك التي أنشأت من خلال دمج بعض الأفضية الكردية التابعة سابقة لمحافظة الموصل دون أن تشمل كلها. ولو أراد المرء أن يعبر عن هذه التحولات والتغييرات بلغة الأرقام, فإن بالإمكان التثبت مما يلي: من أصل (74,000) كيلومتر مربع من الأراضي التي تشكل كردستان الجنوبية/العراق, إعترفت الحكومة البعثية بكردية (37,062) كيلومتر مربع, كمناطق تابعة لما أسمته بمنطقة الحكم الذاتي. علما أن التطورات اللاحقة أثبتت بأن هذه المناطق المعترف بها كمناطق كردية تعرضت هي الأخرى بدورها إلى التعريب التدريجي وفق خطة مدروسة.

إن سياسة حكومة البعث بهذا الخصوص تشبه سياسة الأوربيين في أمريكا, الذين أجبروا السكان الأصليين " الهنود الحمر " بالتدريج على قبول مناطق أصغر وأقل ثراءا من الناحية الإقتصادية أو أقل خصوبة من الناحية الزراعة المحضه, من خلال إستخدام القهر والقوة والحيلة والخداع, فقد أجبر الأوربيون السكان الأصليين على التخلي عن الكثير من المناطق التي أقر الطرفان بتحديدتها بموجب

إتفاقيات مبرمة كوطن لهم, ولكن كلما تم إكتشاف ثروات طبيعية جديدة في هذه المناطق سعى المستوطنون الجدد إلى إنتزاعها منهم, بل لم يتورع الأورببيون عن ممارسة القتل والإبادة بشكل منظم ضد سكان البلاد الأصليين بغية تحقيق أهدافها الأنانية. فإذا كان المؤرخون في جميع أنحاء العالم قد إنفقوا على تسمية هذه السياسة المقبته " بالسياسة الكولونيلية أو الإستعمارية ", فما هي ياترى التسمية الملائمة واللائقة للسياسة البعثية الممارسة في كردستان ؟

لم يعد الشعب الكردي يتوقع نتائج مغايرة من وراء ما أسماه حزب البعث " برسالة الأمة العربية الخالدة ", التي يدعي حزب البعث بأنه موكل بإيصالها إلى البشرية, لما حصل عليه الهنود الحمر في أمريكا من وراء الحضارة والثقافة الأوربية المزعومة. لكن الأكراد ليسوا هنودا حمر ولن تنطلي عليهم هذه الأكاذيب بعون الله.

إن وجوب الإقرار بتبعية كركوك إلى المنطقة الكردية وبالإستناد إلى نقاط إتفاقية 11/ آذار/ 1970 – أي على أساس الأخذ بمبدأ الأكثرية – هو أمر يمكن إثباته على أساس الأدلة والقرائن التالية: 1- الموقف الراض الذي إتخذه سكان المنطقة لدى تعيين فيصل كأول ملك عربي منصوب عنوتا بدعم بريطاني على العراق. 2- نشرت اللجنة المبعوثة من قبل عصبة الأمم إلى المنطقة في حينه الصياغة التالية في تقريرها عن نسبة المجموعات القومية في ولاية الموصل السابق: ( إذا أراد المرء الإستناد على الحجة القومية, لوجب عليه أن يقر بأن أفضل حل يكمن في تأسيس دولة كردية مستقلة, وذلك عندما يجد المرء بأن الأكراد يشكلون خمسة أثمان مجموع السكان. ولو كان مثل هذا الحل قد أخذ بنظر الإعتبار, لأمكن للمرء أن يبرر توسيع التركيب ليشمل اليزيديين, وهم في الواقع عبارة عن الزردشتيين الأكراد, وكذلك الأتراك, الذين يمكن أن يذوبوا بين السكان الأكراد بسهولة. وإستنادا إلى هذا التقدير فإن الأكراد يمثلون سبعة أثمان سكان الولاية ). وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرب في تلك الفترة كانوا متمركزين في مدينة الموصل, ولم يكن لهم وجود يستحق الذكر في بقية المناطق كمجموعة قومية, في حين أن الأكراد وحتى خارج حدود ولاية الموصل كانوا يشكلون الأغلبية في بعض المناطق " خانقين على سبيل المثال " .

3- لم تتردد الحكومة البعثية في إستخدام كل الإجراءات التي من شأنها أن تدعم حججها في كل زمان وكل مكان, بما في ذلك اللجوء إلى إستخدام القوة لكي تتوصل إلى أهدافها, الأمر الذي تثبته تطورات الأحاث بما في ذلك خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 1970-1974 بالذات. لكن رغم ذلك وبالنسبة لمسألة تحديد نسبة السكان في كركوك على أساس التبعية القومية, فإنها أثرت السكوت والتستر, رغم أن التعريب كان يجري على قدم وساق وتحت ستار مختلف الشعارات. وهذا بحد ذاته إقرار ضمني بكردية المناطق التابعة إلى كركوك إستنادا إلى قاعدة " السكوت في معرض الحاجة بيان " .

غير أن خيبة أمل الأكراد لم تكن محصورة بالقضايا ذات العلاقة بتحديد منطقة الحكم الذاتي , بل أن ما أثار القلق والإستغراب معا لديهم كان وجود نواقص كبيرة في مجالات أخرى أيضا. توقع الأكراد أن تتاح لهم الفرصة ليتولوا أمر إنتخاب ممثليهم بأنفسهم عبر إجراء إنتخابات حرة سرية ونزيهة. لكن عندما بدأ ما يسمى " بالبرلمان الكردي " أول جلسة له بتاريخ 15/1/1974, تبين بأن (74) من أصل (80) عضوا من أعضاء البرلمان كانوا قد عينوا بصورة مباشرة من قبل الرئيس العراقي! أما الإنتخابات التي كان الأكراد يطمحون في إجرائها فقد ثبت بأنها لم تكن تتلائم أصلا مع تصورات الحكام العرب بصورة عامة لمفهوم الديمقراطية.

كان الأكراد يتوقعون من الحكم الذاتي لمنطقتهم أن يوفر لهم في صيغته وهيئاته مؤسسة قريبة الشبه بالفدرالية وأن يصونوا أو يبقوا على حقهم في تقرير المصير قائما في ذات الوقت, ولو أنهم لم يطالبوا بالإنفصال. ولكن حتى في هذه النقطة فإن مفاهيمهم وتصوراتهم عن الحكم الذاتي لم تكن لتنسجم مع مخططات حزب البعث العربي الإشتراكي الداعية إعلاميا على الأقل إلى توحيد العرب وتجاهل ما عداه, الأمر الذي تبين من نصوص الدستور المؤقت/1970 أيضا. ورغم أن قانون الحكم الذاتي الذي أصدرته الحكومة البعثية بصيغته المبثورة, لا ينكر في آخر المطاف وجود الكيان الكردي كشعب, وهو ما لم تفعله الحكومة التركية لحد الآن على سبيل المثال, ولكن الأكراد يعتبرون في آخر المطاف وعن طريق العودة إلى إستخدام الأساليب الملتوية رغم ذلك كعرب, بإعتبارهم جزءا من الأمة العربية! بالإضافة إلى أن الشؤون المالية وما يتعلق بها من مسائل, بقيت هي الأخرى حكرا على قرارات الحكومة المركزية, التي تتصرف بها وفق الخطط والأهداف الخاصة بحزب البعث وأفكاره التوسعية.

وعلى هذا الأساس تجلى البون الشاسع والفرق الكبير بين التأملات النظرية لحكومة البعث وتطبيقات سياستها العملية في القضايا ذات العلاقة بالمسائل القومية, التي إعتبرت الصهر هدفا نهائيا لها وإن تعددت سبل الوصول إليه. ففي منشور لوزارة الثقافة والإعلام العراقية لسنة/1972, جاء فيه ما يلي: ( إن من حق أية أمة أن تؤكد شخصيتها القومية وتطورها وتحرر وطنها وتوحده لتعيش مع سائر الأمم في نطاق الفهم المتبادل والتعاون والسلام. إن الأمة العربية عانت من الإضطهاد القومي معاناة شديدة. لذا يجب أن تتأى عن إضطهاد القوميات الأخرى. إن الحركة القومية الكردية هي ذات جوهر تحرري وديمقراطي. إن الحركة القومية الكردية ترتبط بحركة الثورة العربية للتشابه للتشابه الكبير بين ظروفها ومشاكلها القومية. كما أن أعداء الشعب الكردي هم أعداء الشعب العربي, لذا فإن تحقيق الوحدة الكفاحية ضروري لحل مشاكلهما المشتركة. إن حل المسألة الكردية حلا سلميا ديمقراطيا يكون نقطة الأساس في أية وحدة وطنية راسخة ).

ويكفي القول بأن إجراء أية مقارنة بين هذه الأقوال وبين الإجراءات والممارسات البعثية في كردستان تبين تناقضا غريبا لا يمكن التوفيق بينهما بأي حال من الأحوال, وكأن حزب البعث يعاني فعلا من إنفصام الشخصية. ولنا أن نقول وبالإستناد للمنطلقات النظرية لحزب البعث ذاته في بعض الفترات المحددة, بأن السلام والعدالة يمثلان وجهين لعملة واحدة ولا يمكن الفصل بينهما دون حدوث عواقب وخيمة. ولا ريب أن كل تقييم موضوعي وسليم يؤيد بطلان الممارسات البعثية على أساس القول المأثور: " من فمك أدينك " .

### الحرب الخامسة:

بعد وقف إطلاق النار لمدة (4) سنوات, إستطاع حزب البعث أن يعد العدة على شتى الأصعدة لبدء جولة عسكرية جديدة بهدف حسم القضية عن طريق الحرب. أشارت صحيفة " الثورة " , لسان حال حزبالبعث العربي الاشتراكي عبر سلسلة مقالات إفتتاحية لها إلى التغييرات التي أحدثتها الحكومة خلال هذه الفترة " الإنتقال " , في الأعداد الصادرة بين 28/نيسان/1974, ولغاية 8/أيار/1974, إلى مايلي من جملة أمور أخرى أيضا: ملا مصطفى كان يواجه في السابق حكومات حديثة النشأة والتكوين, والتي كانت قد تولت السلطة لعدة أشهر أو سنوات خلت, بدون أن تستطيع هذه الحكومات أن تنجز شيئا من برامجها ومخططاتها, رغم إختلاف هذه البرامج عن بعضها, بعكس حكومة البعث, التي مازالت تمارس السلطة منذ سنوات طويلة وأنجزت الكثير. \* ملا مصطفى كسب في السابق تأييد بعض الكتل والأحزاب السياسية داخل العراق بالذات , اما الآن فإن الحكومة إستطاعت من خلال " الجبهة الوطنية " أن تكسب الكثير من القوى والأحزاب السياسية إلى جانبها, في الوقت الذي بات فيه ملا مصطفى يعاني من ضغوط العزلة الكبيرة. \* لم تكن الحكومات السابقة مستعدة لحل المسألة الكردية أما حكومة البعث فإنها مستعدة للإعتراف بالحقوق المشروعة للأكراد. \* ملا مصطفى كان يتلقى الدعم من الدول الإشتراكية والقوى التقدمية في الماضي, في الوقت الذي كان يحتفظ فيه بعلاقات مع الدول الموالية للغرب. أما الآن فإنه معزول كليا عن الدول الإشتراكية, التي باتت تساند العراق. \* ملا مصطفى واجه في الماضي حكومات عراقية كانت تعاني من مشاكل وأزمات مالية وإقتصادية كبيرة, أما حكومة البعث فليس لديها مثل هذه الأزمات والمشاكل.

وإذا كانت هذه التبدلات تعكس في كل أبعادها إيجابيات جديدة لم تكن موجودة في السابق لصالح الحكومة البعثية, فإنها وفي ذات الوقت كانت مصحوبة بإنعكاسات سلبية للغاية بالنسبة للحركة الكردية في كردستان الجنوبية/العراق وعلى شتى الأصعدة, على الرغم من أنها إستطاعت بدورها أن تحصل على بعض المكاسب الظاهرية والشكلية ذات الجوهر المؤقت بطبيعتها في الغالب ومنها: \* لم يسبق لأية قيادة في أية حركة كردية في العراق بل وخارجه أيضا, منذ نشأة الدولة العراقية بدعم من

الإستعمار, وأن كسبت تأييدا ودعما مشابها كالتأييد الجماهيري الذي حضيت به الحركة بقيادة ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بالأخص في أوائل السبعينيات (1970-1975). علما أن حكومة البعث ككل الحكومات العربية بذلت كل ما تستطيع من جهود لمنع هذا الإستقطاب السياسي والتوحد الحركي, عبر ممارسة السياسة الإستعمارية المقيته القديمة " فرق تسد " فقد نشأت حركة مصالحة متعددة الأبعاد شملت عددا من المجموعات المنشقة أو الموالية لحكام العراق السابقين على إختلاف هوياتهم بحكم العادة أو الدوافع الأنانية ومنها مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني المنشقة. \* كما أن الحركة الكردية بدورها كانت من الناحية المالية وفي هذه الفترة بالذات عزيزة الجانب بشكل لم يسبق له مثيل في تأريخ الحركة الكردية السابقة كلها وربما في تأريخ حركات التحرر جميعا, وهي التي جعلت وإلى حد بعيد أمر المصالحة مع بعض المجموعات ممكنا عبر المنح المالية أو منح المناصب داخل الحركة. لكن هذه الإمكانيات والمادية الكبيرة ولدت بدورها جوانبا سلبية على أصعدة أخرى عبر تفشي الفساد. \* كما أن الحركة الكردية كانت من الناحية العسكرية (العدد والعدة) أيضا عزيزة الجانب إلى درجة يتعذر معها إجراء أية مقارنة بينها وبين الحركات الكردية السابقة. فقد حازت الحركة على عدد من المدافع وبعض الأسلحة المضادة للطائرات القديمة الصنع ... إلخ. لكن لابد من الإقرار بأن هذه الإمكانيات لم تكن صالحة للمقارنة بالقدرات العسكرية العراقية التي تعاضمت بدورها سيما بعد أن تدفق الدعم السوفيتي بسخاء غير معهود بدوره. ففي الفترة الواقعة بين عام 1974-1975 كانت لدى الحكومة العراقية عشرة فرق عسكرية, مدعومة من قبل مستشارين سوفيت, والتي كانت تواجه ثلاث فرق مسلحة من مقاتلي الحركة الكردية في العراق. كما كان عدد الدبابات العراقية (900) وكذلك كانت توجد (20) وحدة مدفعية ومئات الطائرات الحربية المختلفة الصنع بما في ذلك ميك/23 وتوبوليف/22 السوفيتية الصنع والتي أستخدمت ضد الحركة الكردية في هذه الفترة. بالإضافة إلى الطائرات العمودية/هيليكوبترات التي أثبتت جدارتها, مسهمة في تغير ميزان القوى لصالح الحكومة العراقية. طبعا إلى جانب إستخدام الحكومة لقوات المرتزقة من عشائر العرب والأكراد على حد سواء وأجهزة الشرطة والأمن والمخابرات إلى جانب الدعم الذي تلقته من الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية والمجموعات المنشقة من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. ويبدو أن الحكومة العراقية إتصلت مجددا بجلال طالباني - إستنادا إلى أقوال الأخير الشخصية - إلا أنه رفض العرض الحكومي الموجه إليه. \* كانت الحركة الكردية تسيطر على مناطق واسعة, الأمر الذي جعل إمكانية إحراز القوات الحكومية, رغم تفوقها في العدة والعدد بما لا يقاس ولجؤها المعهود إلى أكثر الوسائل قسوة وبربرية, لنصر سريع حاسم أمرا مستحيلا.

لكن رغم بعض الجوانب الإيجابية التي باتت الحركة الكردية تتمتع بها بعد جهد جهيد وطول إنتظار, فإن الحركة الكردية لم تتمكن من إستثمارها وإستخدامها بصورة صحيحة وفعالة, إلى جانب معاناتها

من العزلة السياسية الخانقة في الداخل والخارج, وهو ما ضيق على إمكانياتها في ممارسة النشاطات والفعاليات الضرورية وتطبيق المناورات والتكتيكات السياسية والعسكرية الضرورية كالسابق. وفي ظل هذه الأجواء فرضت " الحرب الخامسة " على الحركة الكردية مجددا في العراق على أثر إقدام الحكومة العراقية على ممارسة بعض العمليات الإرهابية , التي إفتعلتها حكومة البعث لتهيأة جو من الرعب بين السكان المدنيين الأكراد والتي كان من جملتها تفجير عدد من القنابل الموقوتة في المطاعم والمقاهي المزدحمة بالرواد , كالتالي وقعت في أربيل على سبيل المثال لا الحصر بتاريخ 11/أذار/1974.

ولدت هذه الأعمال الإرهابية كما هو متوقع ردود فعل سلبية للغاية من الناحية النفسية, أعقبها هروب جماعي لجمهور غفير من السكان المدنيين الأكراد بإتجاه المناطق المحررة من كردستان. لقد أعادت هذه الأحداث وما إرتبط بها من مخاوف أحداث عام/1963 إلى الذاكرة وتوقع الرأي العام بأن النظام البعثي سيعود إلى ممارسة نفس الأساليب سيما بعد الإعلان عن تعيين طه الشكرجي السوء الصيت والسمعة في جميع الأوساط الكردية كقائد للفرقة المرابطة في أربيل. كان طه الشكرجي مسؤولا مباشرا عن العديد من المجازر وحملات الإعدام بالجملة بدون محاكمة في كردستان أثناء أحداث عام/1963. ( يبدو أن السلطات البعثية إقتدت بأسلوب الصهاينة في فلسطين بهذا الخصوص ). هذا إلى جانب لجوء السلطة الحكومية إلى أسلوب طرد العوائل وترحيل الألوف من الأكراد بشكل مدروس ومنظم وطرده الموظفين الأكراد من الدوائر الحكومية وغير الحكومية وتهديم القرى الكردية بشكل كامل. كما إستحدثت السلطات البعثية أسلوبا جديدا للتضييق على الشعب الكردي, حيث أجبرت العوائل الكردية في الكثير من المناطق على مغادرة منازلها بما في ذلك بغداد وإستولت على ممتلكاتهم وأموالهم ومنعتهم من أخذ أي شيء بإستثناء الملابس التي يرتدونها في لحظة الرحيل. ولا بد لنا أن نشير هنا إلى أن بعض دوائر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق كانت هي الأخرى بدورها تشجع بعض المجموعات وبدوافع مختلفة للإلتحاق بالمناطق الكردية المحررة.

وهكذا وبهذه الطريقة الغربية توجهت جموع غفيرة من شتى الطوائف والنحل إلى المناطق المحررة لتكون خليطا غريبا من اللاجئين من شتى الصنوف, فمنها من كان يعاني من الإضطهاد السياسي, ومنها من شملته إجراءات طرد العوائل بالقوة والقهر, إلى جانب الجنود والضباط العسكريين وطلاب الجامعات ومعلموا المدارس وتلاميذتها وعدد من الأطباء والمهندسين ... إلخ. بالإضافة إلى عدد من المغامرين ممن لم يكن لهم أي هدف سوى أن يكونوا جزءا من هذه الفوضى يدفعهم حب الإطلاع لا غير. طبعا وبدون أدنى شك عدد مناسب من الجواسيس والمخربين ممن دستهم أجهزة الأمن والمخابرات الحكومية المتعددة في صفوف الحركة الكردية بهذه الصورة.

بقيت الأهداف الإستراتيجية للجيش العراقي بدون تغيير كالسابق, مستهدفة إعادة السيطرة الحكومية على خطوط المواصلات والإمداد الرابطة بين المناطق الكردية المحررة وإيران بالأخص طريق هاملتون المعروف بين رواندوز وحاج عمران. أما التكتيكات التي لجأ إليها الجيش العراقي لبلوغ أهدافه فقد اختلف عن التكتيكات القديمة كلياً, الأمر الذي قد يعزى إلى تواجد المستشارين السوفيت في صفوف الجيش العراقي. فقبل بدا الإشتباكات العسكرية انسحبت الوحدات العسكرية العراقية الصغيرة والمتقدمة أو المعزولة نسبياً عن الكثير من المناطق والمواقع بموجب خطة مدروسة لكي تحصل من خلال تفوقها من ناحية العدة على إمكانيات دفاعية أفضل عن أهم المواقع الإستراتيجية, والتي كان في مقدمتها على سبيل المثال لا الحصر " كلي علي بك ". وإعتبرت بعض الدوائر قليلة الخبرة بالشؤون العسكرية داخل الحركة الكردية هذا الإنسحاب التكتيكي دليلاً على ضعف القوات العراقية. أما القطعات الهجومية الحائزة على إمكانيات التحرك السريع داخل الجيش العراقي, فإنها تولت ضرب وتطوير الوحدات العسكرية التابعة إلى الحركة الكردية في بعض المناطق الإستراتيجية المعزولة بشكل مدروس وبالتتابع.

وهكذا إنقلبت المقاييس المعهودة والقواعد المعروفة لحرب الأنصار, لأن القوات الحكومية لجأت إلى استخدام أسلوب مشابه للأسلوب الذي استخدمه الأكراد في السابق من حيث المبدأ, فعبر سلسلة من العمليات الهجومية المركزة على مناطق محددة بالذات, ابتداءً من كركوك ثم على طول الطريق المؤدي إلى مدينة السليمانية وأخيراً في أربيل ... إلخ. إستطاعت القوات الحكومية الجيدة التسليح أن تجبر قوات الحركة الكردية على الإنسحاب من مواقعهم في الكثير من المناطق باتجاه الشمال تدريجياً. في الوقت الذي أحجمت فيه بقية وحدات الحركة الكردية وكالعادة في الواقع عن اللجوء إلى عمليات مشاغلة في المناطق الأخرى بصورة عامة لعرقلة ومنع تركيز الزخم العسكري للقوات الحكومية على الأهداف المنتخبة من قبل الجيش العراقي! ولكن مع ذلك فإن الجيش العراقي لم يستطع رغم الإنجازات التكتيكية التي أحرزها في عدة مواقع أن يكسب أي إنتصار عسكري حاسم, رغم العديد من المعارك الدموية والطاحنة خلال عام كامل ورغم تمتعه بتفوق هائل من حيث العدد والعدة.

أما الجانب الكردي فكان يعاني بكل جلاء من الإفتقار إلى خطة مدروسة واضحة الأبعاد. كما إفتقدت جبهة القتال من الجانب الكردي بصورة عامة إلى التعاون والإسناد المطلوب بين القطعات العسكرية المختلفة, إذ ترك من الناحية العملية لقيادة هذه الوحدات المتباعدة حرية إتخاذ ما تشاء من القرارات على إفراد, وأضطرت بذلك على مواجهة تفوق القوات الحكومية وبالتتابع على إفراد, الأمر الذي سلبها إمكانية إبداء المقاومة المطلوبة مكثفياً بإبداء بعض ردود الفعل المعاكسة في بعض الحالات كنتيجة لسيادة الروح والطبيعة بل والعقلية الدفاعية المحضنة لدى القيادة العسكرية بصورة عامة وتجاهلها للحقيقة والمبدأ العسكري القائل: " بأن الهجوم هو خير الدفاع ". وان الدفاع لا يعدو أن يكون

في أفضل الحالات سوى تحيننا للفرص للقيام بهجوم معاكس. ولنا أن نتساءل هنا: ما هو الدور الذي كان يمارسه " المكتب العسكري " داخل الحركة الكردية ؟

لكن رغم الكثير من الأخطاء الإستراتيجية الخطيرة والتكتيكية الأقل أهمية, فإن الحركة الكردية وبفضل سعة المناطق التي كانت تسيطر عليها إستطاعت أن تحول دون إحراز الجيش العراقي لانتصار عسكري حاسم, ولو أنها قدمت تضحيات جسيمة خلال هذه المعارك لا يمكن مقارنتها مع التضحيات التي قدمها الشعب الكردي في الإشتباكات العسكرية السابقة. لكن في ذات الوقت فإن الحركة الكردية لم تستطع هي الأخرى أن تكسب أي معركة فاصلة لصالحها ضد الجيش العراقي كما كانت عليه الحال في الحروب السابقة ( بارزان بقيادة الشيخ أحمد بارزاني عام 1963 – هندرين بقيادة فاخر بارزاني عام/1966 – معركة مرکه بقيادة عمر آغا بارزاني في عام/1969 ), لكي يجبروا السلطات الحكومية عن هذا الطريق للعودة إلى طاولة المفاوضات على أساس الإستنتاج البروسي القائل : ( الحرب هي الذراع المطولة للسياسة ).

وبطبيعة الحال وكالسابق فقد حاول الجيش العراقي أن يتستر على فشله العسكري عن طريق شن سلسلة متلاحقة من الغارات الجوية على المواقع المدنية العزلاء في كردستان من باب التنشفي والانتقام. على أثر هذه الغارات الجوية التي جاءت حلقاتها الأولى بعد بدء الإشتباكات العسكرية مباشرة في ربيع/1974, مولدة الخوف والرعب في قلوب السكان المدنيين في مناطق كردستان المحررة. ففي قلعة دزه وحدها على سبيل المثال لا الحصر وبتأريخ 24/نيسان/1974 وعلى أثر غارة جوية واحدة فقط, قتل (131) شخص وجرح (300) شخص آخر, أغلبهم من النساء وطلاب وتلاميذ الجامعات والمدارس. وفي بغداد ذاتها جرى تنفيذ حكم الإعدام بالطالبة الجامعية " ليلي قاسم " وأربعة طلاب جامعيين آخرين بتاريخ 30/نيسان/1974.

الإرهاب المنظم الممارس ضد السكان المدنيين العزل, حمل القيادة الكردية على بذل الجهود لإتخاذ الإجراءات بهدف توفير المزيد من الحماية الفعالة للعوائل والأطفال المستهدفين عن عمد وسبق إصرار, فقررت بعد الإتصال مع السلطات الإيرانية نقل العوائل إلى معسكرات خاصة داخل الحدود الإيرانية. وهكذا شق الألوف من العوائل والشيوخ والعجزة طريقهم المتعب والبعيد باتجاه الحدود الإيرانية, الأمر الذي راقبه ثلاث أطباء فرنسيين كانوا يقومون بزيارة كردستان في تلك الفترة ووصفوا تلك المأساة بالعبارات التالية: ( لا توجد هنالك وسائل للوقاية الصحية ولا مؤسسات دائمة ولا خيم أو وسائل الإسعاف. كل العوائل تنتظر ... في هذا المأوى المؤقت وبدون أن يملكوا أي شيء ما عدى المتاع الشخصي وبعض البطانيات. من أين جاء هؤلاء اللاجئون؟ بعضهم جاء من قلعه دزه وبعضهم

من المناطق الشمالية أو من بهدينان نحو الشرق, تلك المناطق التي تعرضت إلى القصف بين فترة وأخرى ...).

لقد وجهت الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى نداء إلى هيئة الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية الأخرى بهدف تحريكها للتوسط في "إنهاء حرب الإبادة", الموجهة ضد الشعب الكردي. وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات دقيقة عن خسائر الأكراد في هذه الفترة بين المدنيين بالدرجة الأولى, لكن يمكن القول بأن خسائر الطرفين العسكرية كانت كبيرة بلا شك. أما المصادر الحكومية في العراق فتحدثت عن (14,000) إصابة بين قتيل وجريحين صفوف القوات الموالية لها. وإذا جاز لنا أن نخمن خسائر الجانب الكردي بشكل أقل بين قواته المسلحة, إلا أن الخسائر التي سببتها الغارات الجوية وغيرها بين السكان المدنيين العزل, تحملنا في آخر المطاف على تقدير خسائرهم أيضا بما لا يقل عن خسائر الجانب الحكومي.

### اتفاقية الجزائر (6/آذار/1975):

كانت محاولات العراق متواصلة في جميع الفترات تقريبا من أجل إعادة العلاقات مع إيران رغم وجود الخلافات العميقة والتفاوت الكبير بين وجهات نظر الطرفين إلى درجة كان معها إندلاع الحرب بينهما أمرا متوقعا للغاية. ولكن بعد حرب ت1973/1, بين العرب وإسرائيل لوحظ جو من الهدوء النسبي في العلاقات بين الدولتين, حيث كان الشاه قد إتخذ موقفا مساندا للدول العربية إلى حد ما خلال هذه الفترة, الأمر الذي أسهم في إعادة العلاقات بين البلدين بتوسط سوفيتي, رغم بقاء الفتور الظاهر بينهما. لكن رغم هذا التقارب الشكلي, فقد تعذر في الواقع حل الخلافات بسبب عدم رغبة الشاه الإيراني عن التنازل عن طموحاته المستقبلية في تبوء مركز قيادي في منطقة الخليج الفارسي, الأمر الذي تجلّى في تواجد إيراني عسكري في عمان في نفس العام والهادف إلى قمع حركة "ظفار". في حين كان العراق يمثل الوجه الثاني لنفس العملة وله طموحات لا تقل عن طموحات الشاه بهذا الصدد, الأمر الذي أبقى على التنافس المستديم بين الطرفين وإستمرار تناقض مصالحهما, سيما بعد أن إستطاع النظام البعثي في العراق أن يعزز قدراته العسكرية بدعم ومساندة الإتحاد السوفيتي, الذي زود العراق بأحدث الأسلحة, وهو ما شجع النظام البعثي على رفض التفاهم مع إيران, بل وشجعه أيضا على إتخاذ موقف هجومي من الناحية الإعلامية المجردة, حين طالب بتاريخ 21/شباط/1973, بضم منطقة خوزستان الإيرانية إلى العراق, والتي كان النظام البعثي يسميها "عربستان", حيث قال صدام حسين التكريتي في مقابلة صحفية مع جريدة "الأهرام" القاهرية: (إن عربستان هي تاريخيا جزء من العراق. إن بالإمكان حل كل المسائل بين الدولة العراقية وإيران في نطاق حسن العلاقات والجوار

والإحترام المتبادل والإتفاق الودي, بشكل يضمن مصالح الجميع ويصون عروبة المناطق العربية بدون تقديم أية إمتيازات أو أية مساومات ).

ولكن لم تنقضي في الواقع إلا فترة زمنية قصيرة (اسبوعين) على هذه التصريحات والتبجحات البعثية وإذا بالمشاكل تحل بين البلدين. لكنها حلت بشكل معكوس تماما ولصالح الشاه, إذ لم يعد النظام البعثي الحاكم في العراق يتحدث عن فكرة ضم خوزستان, بل وتنزل كليا أمام المطالب الإيرانية بخصوص " ألوند رود = شط العرب " وغيره من المناطق الحدودية أيضا.

لم تكن الحكومة البعثية مستعدة للإستجابة للمطالب الكردية الهادفة إلى الحصول على الحكم الذاتي, ولم تكن قادرة في ذات الوقت ورغم حشد الجيوش والعساكر والجوء إلى إستخدام أبشع الساليب البربرية بهدف القضاء على الحركة الكردية بقوة السلاح. وسعيها منها لحل المسألة الكردية بالشكل الذي أصر عليه حزب البعث "الصهر" توجب على العراق أن يتنازل للشاه بصورة عامة على طول الخط وفي جميع المجالات بشكل كانت جميع الحكومات العربية السابقة تأبى حتى إبداء الإستعداد ل طرحها على طاولة التفاوض والحوار بإعتبارها خيانة وطنية.

أما شاه إيران الذي كان يساند الحركة الكردية حتى تلك الفترة " قليلا أو كثيرا حسب الظروف " حتى أنه صرح في مقابلة تلفزيونية أجريت معه في فيينا/النمسا, بتاريخ 14/2/1975, بان الأكراد كالإيرانيين " أرييون " وأضاف قائلا: ( إن عواطفنا معهم ... ولكننا لا نزودهم بالأسلحة الثقيلة, فكيف ومن أين يمكن للطائرات أن تطلع وتنطلق من مواقعها ؟ ).لكن رغم هذا الود الظاهر فإن الشاه الإيراني كان بدوره مستعدا أن يقدم وبالمقابل عملية وقف تقديم أو تسهيل وصول المساعدات إلى الحركة الكردية, كصفقة سياسية مقابل تنازلات دولة البعث, لغرض تسوية الخلافات بشكل يساير مخططات نظام الشاه الإيراني. وجاءت إتفاقية الجزائر المعقودة في 6/آذار/1975 تعبيرا عن هذه التسوية. وتنص الإتفاقية بإيجاز على ما يلي: ( 1- تحديد الحدود بين البلدين بصورة نهائية بموجب بروتوكولات القسطنطينية لسنة/1913 وبروتوكولات لجنة تحديد الحدود لسنة 1914. 2- تحديد الحدود النهرية بين البلدين بموجب خط " التالوك " – المقصود به وفق القوانين الدولية السارية – الخط المائي العميق والمناسب للملاحة النهرية – 3- نتيجة الإتفاق فإن الدولتين تتوليان إعادة ضمان الأمن وسلامة الحدود بينهما على أساس الثقة المتبادلة وتتعهدان عن هذا الطريق القيام بصورة دقيقة ونشيطة بكل ما من شأنه السيطرة على حدود البلدين لغرض وضع حد ونهاية لعمليات التسلل التخريبية أيا كانت هوية هذه الجهات التي تقوم بهذه التسللات. 4- إتفق الطرفان بالإضافة إلى ذلك على إعتبار هذه الإتفاقية كوحدة كاملة غير قابلة للتجزئة من حيث ترابط وتماسك العناصر المكونة لها لإيجاد حل شامل بحيث يعتبر كل إنتهاك لجزء من الإتفاقية تناقضا مع الروح الحقيقية للإتفاقية/الجزائر. ويبقى الطرفان المتعاقدان

على إتصال مستمر مع الرئيس الجزائري هاواري بومدين, الذي يقدم عند الضرورة مساعدة الجزائر الأخوية لتنفيذ هذه القرارات ويعلن الطرفان رسميا وجوب بقاء المنطقة خالية من أي تدخلات خارجية.

أفترض بأن إتفاقية الجزائر ستكون قادرة على إيجاد تسوية للخلافات الطويلة الأمد بين البلدين والتي تعود إلى العهد العثماني. وكانت إيران قد ألغت إتفاقية/1937, بحجة أنها وقعت تحت ضغط بريطاني, والتي كانت تعتبر الضفة الشرقية " لألوند رود = شط العرب " كحدود فاصلة بين البلدين. كما أفترض بأن هذه الإتفاقية ذاتها ستضع نهاية للخلافات الأيديولوجية بين البلدين أو على الأقل أن تقلل من حدته, حيث كان العراق يزعم بأنه ينتهج " الإشتراكية العربية " كخط أيديولوجي له وبإسم هذه الإشتراكية وثق علاقاته مع الإتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي, في حين كانت إيران الشاه تتبنى نظاما ملكيا مطلقا رغم وجود النظام البرلماني وتتخذ الرأسمالية كقاعدة لتنظيم الحياة الإجتماعية في إيران وتتلقى الدعم والإسناد من الولايات المتحدة الأمريكية كحليف لها إلى جانب حظوتها بمساندة بقية الدول الرأسمالية الغربية. وبناءا على ذلك فقد أفترض أيضا بان الإتفاقية ستضع حدا للتسابق والتنافس بين الطرفين على تبوء مركز قيادي متميز في منطقة الخليج الفارسي بصورة عامة. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن خلافات الحدود لم تكن إلا واجهة للتستر على الصراع الحقيقي بين النظامين وهو " الهيمنة " وتوسيع رقعة النفوذ السياسي الممارس في المنطقة.

جاءت إتفاقية الجزائر كنتيجة لجهود دولية وتعاون خليط غريب من الدول والأنظمة ذات الأيديولوجيات المتناقضة والمختلفة المشارب, كإيران, العراق, مصر, الولايات المتحدة الأمريكية, الجزائر ... إلخ. الأمر الذي يقدم دليلا حيا على أن اللعبة الدولية على الصعيد السياسي لا تعترف بشيء إسمه " المستحيل ", وأن الدول رغم كل خلافاتها الأيديولوجية لا تنطلق على أساس وجود أعداء دائمين أو أصدقاء دائمين بل مصالحها الخاصة على الدوام وليس هنالك شيء بالنسبة للغالبية منها يمنع إستخدامها كوسيلة للمقايضة للحصول على ما تعتبره هي بالأهم.

### نتائج إتفاقية الجزائر:

على الرغم من أن نتائج وآثار الإتفاقية كانت ذات طابع محلي بصورة عامة, إلا ان تأثيرها غير المباشرة على أقل تقدير كان ملموسا على صعيد الشرق الأوسط بأسره, الأمر الذي يؤثر بدوره على العلاقات الدولية خارج المنطقة أيضا.

### نتائج الإتفاقية بالنسبة لإيران:

كانت إيران بدون شك تمثل الطرف الوحيد الراجح في هذه الصفقة السياسية في الحقيقة والواقع. وتجلت المكاسب الإيرانية على أصعدة مختلفة بهذا الخصوص: 1- تم حل المسائل الحدودية بين البلدين (إيران والعراق) وفق المطالب الإيرانية السابقة، التي ألغت معاهدة عام 1937، بإعتبارها كانت وليدة الضغوط البريطانية حسب وجهة النظر الإيرانية. كما شمل التغيير مناطق أخرى أيضا. وهذا يعني في ذات الوقت (على الأقل بشكل غير مباشر) الإعلان الرسمي عن تنازل القيادة والحكومة البعثية في بغداد عن المطالبة بضم منطقة خوزستان ضمنا. وكان حكام بغداد يحرصون منذ سنوات عديدة سابقة للأقلية العربية في هذه المناطق ضد نظام الشاه وعليه فقد كانت معاهدة الجزائر تمثل خيبة أمل كبيرة بالنسبة لها، لأنها كانت تعني تخلي النظام البعثي الحاكم في العراق عنها، وهو نفس المصير الذي باتت بقية مجموعات المعارضة الإيرانية المدعومة من العراق تواجهه. 2- فشلت الحركة الكردية في العراق، كأحد نتائج إتفاقية الجزائر يمكن أن يعتبر هو الآخر وبصورة غير مباشرة نصرا سياسيا لنظام الشاه الإيراني، لأن إنتصارا كرديا في العراق كان سيؤثر في المستقبل القريب أو البعيد على الأكراد في إيران أيضا ويدفعهم للمطالبة وبإصرار بنفس الحقوق، الأمر الذي كانت إيران تسعى لتجنبه بكل الوسائل المتاحة لها. 3- إن موقف إيران من المناطق الأخرى المطلة على الخليج الفارسي " كعمان " بعد التوقيع على الإتفاقية يؤيد الآراء القائلة، بأن إيران إستطاعت بالفعل وبكل صمت وهدوء وبموافقة البعث الضمنية بلوغ أهدافها في فرض هيمنتها على الخليج الفارسي بأسره وليس مجرد الإكتفاء بتسوية مسألة خط الحدود الفاصل بين البلدين. إن التدخل الإيراني في " عمان " وهجوم الجيش الإيراني على مواقع حركة التحرر في " ظفار " المدعومة من جانب حكومة البعث العراقية هي أدلة صارخة تعبر عن أبعاد التحول السياسي على صعيد المنطقة بأسرها، حيث شاركت القوة الجوية الإيرانية في عمليات قمع حركة ظفار. وقد علقت محطة إذاعة طهران قائلة: ( إن الحكومة الإيرانية تريد من خلال هذه العملية أن تظهر بأن أي خطر على الحدود الجنوبية لإيران سوف لن يبقى بدون جواب ).

### نتائج الإتفاقية بالنسبة للعراق:

لم يفقد العراق من جراء إتفاقية الجزائر مجرد جزء من أراضيه وحسب، بل وفقد كذلك كل الثقة المودعة في أيديولوجيته وأساليه وممارساته السياسية على صعيد منطقة الشرق الأوسط، إذ انه كان يدعم كنظام الشاه بعض الحركات في منطقة ظفار وخوزستان وتخلي عنها بصورة مفاجئة كما فعلت إيران – وهذا إقرار ضمني بسيادة إيران على منطقة الخليج الفارسي – وكانت ردود الفعل العربية على إتفاقية الجزائر كالعادة متباينة ومستندة إلى مصالح أنانية وآنية ضيقة. وجاءت أكثر ردود الفعل عنفا من جانب النظام البعثي السوري، الذي إعتبر الإتفاقية " خيانة للمصالح العربية ". أما مصر فعلى العكس كانت مؤيدة لهذا الإتفاق، بل وشاركت عبر قنوات دبلوماسية سرية في تهيئة الأجواء للتوصل إلى هذه الإتفاقية، لأن الرئيس أنور السادات كان يتوقع من أمريكا أن تدعم موقفه بخصوص مسألة

فلسطين بالمقابل. أما الكويت فكانت بكل تأكيد مرتاحة من تقليد مخالف النظام العراقي لخشيتها الدائمة من احتمالات التطاول عليها بنحو أو بآخر بما في ذلك تهديد وجودها.

تجرع النظام البعثي كل هذه السلبيات والخسائر المادية والمعنوية ليبلغ بالمقابل هدفا واحدا فقط، الا وهو القضاء على الحركة الكردية ولو إلى حين في كردستان الجنوبية. غير أن إنتصار النظام البعثي على الحركة الكردية وبهذه الأساليب الملتوية وفر للعراق أيضا بعض المكاسب المادية، التي يضعها أغلب الحكام العرب في مقدمة تقييماتهم السياسية ويعتبرونها أساسا ودافعا رئيسيا لإتخاذ الإجراءات من قبلهم إزاء الجاري من الأحداث والقضايا. فإذا قدر المرء بأن الحرب مع الأكراد كانت تكلف العراق سنويا حوالي (2) مليار دولار لتبين أن الإتفاقية كانت تعني بدورها تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الميزانية الحكومية في بغداد ولو لفترة إلى جانب حصوله على فرص أرحب لتمير سياسته الكولونيالية والتعريبية في كردستان الجنوبية، الأمر الذي إستطاع النظام أن ينفذه إلى حد بعيد خلال بضع سنوات وإن لم يكن بصورة كاملة. يبقى أن نتساءل: هل أن عملية المقايضة هذه كانت بالفعل مربحة بالنسبة لحكام بغداد بصورة خاصة وللغرب بصورة عامة على المدى البعيد؟

### تأثير الإتفاقية على ميزان القوى في الشرق الأوسط:

بعد فشل الإستعمار البريطاني بالإحتفاظ بسيطرته المباشرة على منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة نسبيا، لذا إستحدث أسلوبا جديدا للإبقاء على مصالحه في المنطقة أطول فترة ممكنة عبر تشكيل دول جديدة في المنطقة مستقلة ظاهريا ونصب عددا من الحكام المواليين إليه عليها لكي يضمن مصالحه عن هذا الطريق.

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أسلوب مشابه بعد أن سدت الفراغ الذي تولد من إنحسار النفوذ البريطاني في الكثير من المناطق، بل وطورته بشكل يتلائم مع ما إستجد من ظروف لينسجم مع متطلبات الأوضاع الجديدة، سيما بعد خسارة الحرب في فيتنام، حيث إختارت عددا من الدول بالذات وفضلتها لعوامل مختلفة على بقية الدول وبادرت إلى دعمها بشكل متواصل ومكثف عسكريا وسياسيا من خلال عقد أحلاف، بهدف تحميل هذه الدول المختارة والمنتخبة جزءا من مسؤولية أمر السيطرة والقيادة في بعض المناطق من أجل تخفيف الأعباء عن كاهل الأمريكيين بهذا الخصوص. وفي منطقة الشرق الأوسط يمكن للمرء أن يقول بأن إسرائيل، إيران وتركيا كانت من جملة هذه الدول المفضلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

بالمقابل كان الإتحاد السوفيتي يبذل هو الآخر جهودا خاصة بطريقة مشابهة تقريبا، سعيا وراء العثور على حلفاء له في العديد من المناطق، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، بغض النظر عن نوع وطبيعة

النظام السائد في الدول المعنية. بل أن هنالك من يقول بأن الإتحاد السوفيتي كان يخشى إحتتمالات إنتصار الحزب الشيوعي في بعض دول المنطقة وسيطرته على الحكم فيها خشية منها من ردود فعل بقية الدول السليبية. فقد كان الإتحاد السوفيتي يبذل المساعي لكسب تأييد أكثرية هذه البلدان إلى جانبه مؤملا عن هذا الطريق عزل وتقليص مناطق النفوذ الغربية. وكان العراق الدولة الوحيدة المطلة على سواحل الخليج الفارسي, التي سمحت للأسطول السوفيتي بموجب معاهدة الصداقة والتعاون المعقودة بين البلدين في عام/1972 بزيارة موانئها.

على هذا الأساس فإن أي إنتصار إيراني في هذه المنطقة كان سيعتبر في ذات الوقت إنتصارا – ولو بشكل غير مباشر – للدول الغربية الكبرى. بالإضافة إلى أن المصالحة بين إيران والعراق أتاحت للعراق مجال التخلص من الإتكال المنفرد على الإتحاد السوفيتي كمول وحيد للأسلحة وبات بالفعل تدريجيا يوطد علاقاته مع الدول الغربية الرأسمالية والصناعية, الأمر الذي إنعكس في الفترة اللاحقة في الواقع على التطور السياسي في داخل العراق أيضا.

هذا إلى جانب أن تنامي النفوذ الأمريكي إستتبعه كقاعدة طبيعية تقلص متزايد للنفوذ البريطاني, الأمر الذي أثبتته إتفاقية الجزائر هي الأخرى بدورها. فلا غرابة إذن وتحت وطأة مثل هذه الظروف أن تتحدث الصحف البريطانية عن: " الخنجر المغموس في ظهر الأكراد "! وكأن بريطانيا بدورها لم تغمس يوما خنجرا في ظهر الأكراد!

#### نتائج الإتفاقية بالنسبة للأكراد:

كان الأكراد دون أدنى شك الطرف الأكثر تضررا من هذه اللعبة السياسية, فقد جلبت إتفاقية الجزائر ضربة قاتلة بالنسبة لحركتهم في كردستان الجنوبية, لأنها ولدت ظروفًا على صعيد المنطقة من الناحية السياسية شبيهة بالظروف التي ولدتها إتفاقية سعد آباد وحلف بغداد في السابق وتشابهة النتائج بالتالي أيضا. تلك الإتفاقيات التي أسهمت بدورها في السابق على خلق حركة التحرر الكردستانية في كل أجزاء كردستان.

لم يكن العراق كدولة يفرق بين الدعم الذي يتلقاه من الشرق أو من الغرب أبدا, أو من كليهما في بعض الحالات, طالما كان هذا الدعم يساند مخططاته الخاصة والهادفة بالدرجة الأولى إلى إخضاع الأكراد. كما أن تعاون العراق وبأي ثمن مهما كان مع دول الجوار كان يخضع لنفس القاعدة مدفوعا بنفس الحوافز كذلك. فقد إترف أحد المسؤولين الكبار في حزب البعث الحاكم في العراق بعد الإعلان عن إتفاقية الجزائر قائلا: ( لقد حسبنا أن حلفاء البارزاني هم: الإتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي وإيران. فجردناه من الأول والثاني قبل القتال وتركنا الثالث إلى آخر لحظة ).

وكان العراق قد قدم رشوة إلى تركيا قبل الإتفاق مع إيران كسبا لتأييدها من خلال منحها النفط بأثمان خاصة مخفضة وتلك حقيقة أقرها صدام حسين التكريتي في كلمة القاها في 8/نيسان/1974. وعلى أثر هذا التطور أغلقت تركيا حدودها ومنعت تسرب المساعدات إلى الأكراد بكل الصور ورفضت منح الأكراد حق اللجوء السياسي.

وما كاد يعلن عن إتفاقية الجزائر بين العراق وإيران وإذا بالفوضى العارمة تسود بشكل خارق للعادة بين صفوف الحركة الكردية وأراد حكام العراق إستغلال هذه الظروف النفسية الطارئة فشنوا على الصعيد العسكري هجوما واسعا على خطوط الدفاع الكردية آمليين من وراء ذلك إستثمار ردود الفعل المفاجأة لدى الحركة الكردية بهدف كسب إنتصار عسكري حاسم, إلا أن هجمات الجيش العراقي لاقت صمودا بطوليا من جانب المقاتلين الأكراد أحبب مساعيهم في بلوغ أهدافهم الخاصة. وأعقب إتفاقية الجزائر وقف لإطلاق النار لغاية نهاية شهر آذار وترك للأكراد الخيار بين اللجوء إلى إيران أو الإستسلام.

ومن الناحية السياسية كانت عوائل اللاجئين الأكراد في إيران تعيش في وضع قلق لا يمكن التكهن بعواقبه, حيث كان الألوف منها قد لجأ إلى إيران على أثر تشديد الحكومة العراقية لغاراتها الجوية على المواقع المدنية وباتت تعيش في معسكرات خاصة متباعدة , إلى جانب وجود البعض منها في القرى والقصبات القريبة نسبيا من الحدود العراقية بحيث إمتدت رقعة تواجدها لتشمل المنطقة الواقعة بين ( زيوه/رضائية) و(دزفول/خوزستان), الأمر الذي جعل إمكانية التكهن بمستقبلها أمرا محاطا بالغموض والإبهام.

وكان قائد الحركة ملا مصطفى موجودا في طهران أثناء الإعلان عن توقيع الإتفاقية بين العراق وإيران وقد إلتقى بالشاه الإيراني بتاريخ 12/آذار/1975, ورافقه في هذا اللقاء الدكتور محمود عثمان/عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, الذي وصف اللقاء بالشكل التالي: ( كنت بصحبة البارزاني في آذار/1975 في طهران. وفي 7/آذار/1975, في الساعة الثانية سمعنا من الراديو نبأ الإتفاقية المعقودة بين صدام حسين والشاه. قال البارزاني لي: إن هذا الإتفاق لن يطول به الأمد. وفي 12/آذار/1975, إستقبلنا الشاه ووضعنا أمام خيارين: إما اللجوء إلى إيران – ولكن ليس المليونان ونصف المليون بكاملهم – أو العودة إلى العراق على أمل الحصول على العفو, وفي حالة رفض هذين الإقتراحين مواصلة القتال – لكن إيران لن تواصل من الآن وصاعدا تقديم المساعدة إلينا, كما أنها ستغلق الحدود ).

أرسل ملا مصطفى برقية من طهران إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بين فيها ما إتخذه من قرارات. ويبدو أن الحزب كان قد إختار مواصلة القتال, الأمر الذي تلقاه رئيس الحزب بعد عودته بالإرتياح. وأعلن ملا مصطفى في تصريح له لوكالة الأنباء " رويترز " بأنه فوجئ كلياً باتفاقية الجزائر, غير أن النضال من أجل الحصول على الحكم الذاتي سيستمر. وأضاف يقول بأن: الثورة الكردية لم تنشب من أجل الحصول على العفو وأضاف ( نحن لسنا مجرمين حتى يتم إصدار العفو عنا. إن الشعب الكردي لا يخاف ... إن تهديدات الحكومة العراقية الأخيرة التي تضمنت نيتها في القضاء علينا لا ترهبنا, كما أنها لن تجبرنا على اللجوء إلى إيران أو إلى أي بلد آخر. إن البيشمه ركه سيقون في كردستان ليواصلوا الدفاع عن الوطن والشعب الكردي. إن المدنيين كانوا في السابق وسيبقون ضحية للغارات الجوية والعنف المرافق للهجمات العسكرية التي تشنها وحدات الجيش والقات المسلحة العراقية ... ).

لكن بعد إنقضاء يوم واحد فقط على هذا التصريح المفعم بالتفاؤل تم إرسال برقية من الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في 15/آذار/1975, إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر يطالب فيها بإجراء مفاوضات بين الطرفين غير أن حزب البعث رفض الإقتراح. فماذا حدث !؟

في 18/آذار/1975, وعلى أثر عقد جلسة مع القادة العسكريين للحركة الكردية/العراق, أعلن ملا مصطفى قائد الحركة عن رأيه الخاص والقاضي بوقف القتال تاركاً لهم أمر الإختيار بين اللجوء إلى إيران أو العودة إلى صف الحكومة العراقية. كما صدر أمر منه يقضي بتدمير الأسلحة ومحطة الإذاعة وترك للناس حرية إتخاذ قراراتهم الخاصة بصدد اللجوء إلى إيران أو العودة إلى العراق! ( قارن هذه الأحداث مع أحداث سقوط جمهورية مهاباد رجاءا ). وعلى أثر هذه التطورات بقي جزء من الأكراد داخل الحدود العراقية في المواضيع التي كانت ما تزال تحت سيطرة الحركة الكردية, كما عاد بعض اللاجئين الموجودين في إيران إلى العراق خلال فترة وقف إطلاق النار, وكان ضمنهم بعض قادة الحزب ومنهم سكرتير الحزب حبيب كريم. اما الآخرون فقد إلتجأوا إلى إيران ويقدر عددهم بحوالي 300,000 لاجئ وبينهم حوالي 30-40 ألف مقاتل سابق من قوات البيشمه ركه, الذين سلموا أسلحتهم إلى السلطات الإيرانية على الحدود. وبتاريخ 27/آذار/1975, ترك ملا مصطفى قائد الحركة المنطقة الكردية في العراق لآخر مرة وعبر الحدود إلى إيران. وبهذه الطريقة الغربية والنادرة إنتهت حركة دامية ونضال مرير خيض طوال 14 عاماً!

بعض تصريحات المعنيين الصحفية حول إتفاقية الجزائر:

على الرغم من الشك السائد حول عواقب الإتفاقية مستقبلا, فإن حكومتي بغداد وطهران أظهرتا أو تظاهرتا بالإرتياح بخصوص هذه التطورات. وعلى الرغم من أن ملا مصطفى كان قد تنبأ بصورة صحيحة عن مستقبل العلاقات الإيرانية العراقية, حين أشار إلى أن هذه الإتفاقية مؤقتة ولن يطول بها الأمد وتلك حقيقة أثبتتها التطورات السياسية فيما بعد, والتي كانت وليدة مواقف حزب البعث الناكث بالعهود والمنتكر لكل الإتفاقيات المبرمة, والذي باشر بشن حرب هجومية على جمهورية إيران الإسلامية فيما بعد. لكن رغم ذلك فإن الإتفاقية تمكنت من تحطيم الحركة الكردية رغم أنها إستمرت 14 عاما, الأمر الذي ولد مضاعفات خطيرة فيما بعد لمجمل الحركة الكردية على شتى الأصعدة في كل أجزاء كردستان.

في تصريح لصدام حسين التكريتي لجريدة " كيهان " الإيرانية قال فيه: ( إن مؤتمر حزبنا الثامن ... قرر أن يتبنى العراق علاقات طيبة مع بقية الدول المجاورة – بغض النظر عن إختلاف الأنظمة الإجتماعية السائدة فيها – إن هذه السياسة تقوم على أساس تحليل علمي ولذا فهي ليست تكتيكا, بل إنها سياسة خارجية دائمة وثابته للعراق ولا تتعرض للتبديل ).

أما شاه إيران فقد قال في تصريح له بتاريخ 18/أيار/1975 ما يلي: ( إن الإتفاق لم يجلب الفوائد لبلي فقط, بل أنه مفيد للمنطقة بأسرها. إن الأكراد ينتمون إلينا عنصريا – المقصود أنهم آريون ع. س. بارزاني - ... غير أنهم فقدوا القدرة على مواصلة القتال. إن حرب الأكراد إستمرت مدة طويلة وأن الأمر كان سينتهي بإبادة جماعية ولذا لم يكن هنالك بد من إنهاء هذا القتال سريعا. إن حدودنا مفتوحة للذين يريدون العيش في بلدنا, كما أنها مفتوحة للذين يريدون العودة إلى العراق. لقد تمت تسوية خلافاتنا مع العراق وأن العراق يتعاون معنا لحماية وضمان الأمن في المنطقة ... وأنا أعتقد بأن هذا الأمر يعتبر ظاهرة إيجابية للغاية ... لن تسفك الدماء بعد الآن ولن يقتل الأكراد بعد الآن كذلك ... أنا أعلم بأن البعض يرى بأننا بعنا الأكراد أو كما يقال بأننا طعنا خنجرا في ظهرهم. لكن هذه التصريحات أطلقت على الخصوص من جهات لم تفعل أي شيء على الإطلاق لدعم الأكراد ). وفي مقابلة له مع الصحفي المصري المعروف " محمد حسنين هيكل " قال الشاه: ( ... يجب أن أقول لك بصراحة, نعم لقد دعمنا الثورة الكردية, بل وساندناهم بقواتنا في الفترة الأخيرة ... لكننا لم نخلق الثورة الكردية, بل إنها كانت بالنسبة لنا حقيقة واقعة موجودة. لقد أخذت أنظمة العراق خلال أعوام طويلة موقفا عدائيا ضدنا ... ومنحتنا الثورة الكردية فرصة أقدمنا على إستغلالها. هل من المعقول أن نبغى نحن خلق مشكلة كردية؟ بالطبع كلا. يجب أن تعرف بأن لدينا أقلية كردية كبيرة ... لكنهم – المقصود حكام العراق ع. س. بارزاني – تخلوا الآن عن معاداتنا وفعلنا نحن نفس الشيء بالمقابل ).

اما ملا مصطفى قائد الحركة الكردية فقد صرح لجريدة " كيهان " الإيرانية في أوائل أيار/1975, قائلا: ( كل الذي يجب أن يحدث هو قضاء مقدر سلفا. لم تكن لدي أية معلومات إطلاقا حول إتفاقية الجزائر سابقا ... لا يوجد هنالك بلد آخر قدم المساعدة إلى الأكراد أكثر مما فعلته إيران, الآخرون يذرفون دموع التماسيح علينا وينتقدون إيران ... انا أعتقد بأن أغلبية الأكراد كانت تريد إنهاء الحرب. أنا لم أعد قائدا بعد الآن وأؤكد لكم بأنني سوف لن أتولى القيادة في المستقبل أيضا. لقد إنتهى أمري كليا. إنني لأتمنى أن يشطب إسمي من صفحات التاريخ ولكن أنتم معشر الصحفيين لا تتركوني لحالي ). وفي مقابلة له محمد حسنين هيكل قال بتاريخ 6/أيلول/1976, والتي نشرت في جريدة الأنوار البيروتية تحت عنوان " مقابلة مع صقر عجز " قال بصورة إجمالية ما يلي: ( محمد حسنين هيكل: إنني أتذكر قبل أيام من إجتماع الجزائر بين الشاه وصادم حسين – أنك بعثت إلى القاهرة بأحد نوابك في قيادة الثورة الكردية لمقابلة الرئيس أنور السادات – وأتذكر أنني قابلت مبعوثك في القاهرة وأتذكر أنني نبهته إلى إجتماع تم ترتيبه بين الشاه وصادم حسين وأن إتفاقا بين الإثنين يمكن أن يتم وأتذكر أنه قال لي: مهما كان أي إتفاق يتوصل إليه الشاه مع صدام حسين, فإننا سوف نواصل المقاومة ... سنوات بعد سنوات ولن نستسلم. ومع ذلك فبعد أيام من إتفاق الشاه وصادم حسين كنت أنت تعلن الإستسلام ... لكي لا يكون هنالك لبس فإنني سعيد بعودة السلام إلى شمال العراق, ولكن الذي لا أفهمه – وأريد أن أفهمه – هو الحقيقة في أمر الثورة الكردية وقيادتك لها ... ماذا حدث ... كيف حدث؟

قال: لقد كانت ثورتي حركة قومية ولم يكن للإسرائيليين أية علاقة بها ... ولم أرى منهم أحد ... ولم يحدث إتصال بين قيادتي في كردستان وبينهم ... وأقول لك أنهم سعداء بما حدث ... إن الثورة الكردية لم تنتهي ... ولكنها توقفت في الوقت الحاضر ... لقد إنتهى دوري شخصيا ولكن الشعب الكردي باق وسوف تبرز له قيادات جديدة تتولى تنظيم المقاومة ... أنا شخصيا إنتهى دوري ... وأما الشعب الكردي فلا يمكن أن ينتهي وجوده.

لقد قابلت أخيرا في بغداد بعض المتعاونين السابقين معك ممن يؤيدون وجود إتصال مع إسرائيل وينتقدونك, في أنك كنت تقود الثورة الكردية بمنطقة إقطاعي قبلي حتى أن خزينة الثورة الكردية كانت صناديق من المال تحت تصرف إبنك الأصغر الأثير إليك ... ولم يكن يصرف إلا بأمرك وكأن الصرف على الثورة قضية عائلية, أو حتى قضية شخصية. قال: ... لا تصدقهم, هؤلاء مثوالم النار وبئس المصير ... قل لي كيف تفسر ما حدث أخيرا؟ رفعت الحكومة الإيرانية يدها عن الثورة ... وإذا أنت تستسلم؟ قال الملا مصطفى صائحا: إنني لم أستسلم ... لقد إخترت إنهاء الثورة في الوقت الحاضر ... أثرت حقن الدماء ... أثرت أن أنهى دوري ... دون أن يكون في ذلك نهاية للثورة الكردية. كانت إيران تساعدنا ... لا أنكر ذلك ... كان هنالك غير إيران يساعدوننا أيضا لا أنكر ذلك أيضا ... لكن الشعب الكردي نفسه هو الذي تحمل العبئ الأكبر –الضرائب – في إستمرار الثورة الكردية. قلت من

غير إيران ... إنك لم تفصح؟ قال: أصدقاء الحرية ... العالم لم يخلو من أصدقاء للأحرار ولكنني الآن لا أريد أن أخرج أحدا. ... كان يجب أن ترى ما فعلته الطائرات في كردستان ... ضربونا ... لم يتركوا شيئا إلا وضربونا به ... لم يكن هنالك تكافؤ. وحين إتفقوا مع إيران سألت نفسي إلى متى؟ وقلت لنفسي: أرح الناس من العذاب ... إحقن الدماء وإمشي إلى خارج العراق.

إستخلاص العبر: 1- إن الأسرة لا تقود ثورة ... ثم أن الأسرة لا تصنع - في هذا الزمان - الدولة. وإلا فإن القضايا العامة تتحول إلى قضايا شخصية والعكس صحيح. 2- إن الأسلوب القبلي لا يعرف لمن يطلق الحرية من أنصاره وعلى من يفرض القيود ... وهو في العادة يقيد حرية الذين تتوفر لديهم ملكة القيادة ... ويطلق الحرية للمنصاعين والطائعين ... لكن المستعدين للقيادة هم القادرون على خدمة أهداف حركته, في حين أن المنصاعين والطائعين عبيء على هذه الأهداف وكتل حديد معلقة بها.)

### أسباب الهزيمة:

بعد الإنهيار المفاجئ الذي منيت به الحركة الكردية في آذار/1975, دون أن تبدي أية محاولة جدية للدفاع عن الذات, إنفجرت مناقشات حادة بين شتى الكتل والفئات وصدر العديد من الكراسات والمنشورات السياسية التي حاولت بيان الأسباب المحتملة لهذه الهزيمة, التي إنتابت بشكل مفاجئ ونهائي حركة دامت أربعة عشر عاما. وحاولت عدة مجموعات وأحزاب سياسية أن تحلل هذا التطور, إلا أن النتائج التي توصلت إليها كانت متباينة للغاية, بل ومتناقضة في بعض الأحيان.

فإذا كان البعض يستغرب من جهة إمكانية حصول مثل هذا التطور على الإطلاق بعد كل ما أمكن للحركة الكردية من أن تحرزه من الإنتصارات خلال أربعة عشر عاما من عمرها حسب إعتقادهم لتختفي وتستسلم بهذه الصورة المفاجئة والصاعقة. فإن هنالك من جهة أخرى البعض ممن إستغربوا أصلا إمكانية بقاء مثل هذه الحركة السيئة التنظيم لمدة طويلة كهذه أربعة عشر عاما؟!!

عليه لا بد من الإشارة ومنذ البداية, بأن هزيمة 1975, أدت إلى نتائج متعددة, ومنها إنحلال الحزب وحدث الإنشقاقات في صفوفه, الذي كانت بطبيعته نوعا من التجمع لتيارات فكرية عديدة. وحاول مساعدوا رئيس الحزب ملا مصطفى السابقون من القياديين وأطراف أخرى أيضا تحميل ملا مصطفى مسؤولية الهزيمة, مستهدفين من وراء ذلك تبرئة ساحتهم من تحمل تبعات الهزيمة ليضمنوا لأنفسهم منطلقات أكثر مناسبة لنشاطاتهم السياسية اللاحقة حسب القول المأثور: ( النصر له آباء كثيرون. أما الهزيمة فلقيط ). وعلى الرغم من أن هذا التيار كان هو السائد في الغالب, إلا أن بالإمكان أن نستخلص بعض الأسباب الموضوعية القائمة على أسس تحليل علمي بعيدا عن العواطف, كخلاصة لمجمل الأسباب التي أوردتها الأطراف المختلفة, بالأخص تلك النقاط التي تواجد حولها نوع من الإجماع.

لا يخفى من أن المشكلة الكردية تعاني من تعقيدات بالغة، وأن معالجة هذه التعقيدات بنجاح لا يمكن أن يعتبر في أي وقت وتحت أية ظروف أمراً هيناً أو واجباً سهلاً الأداء. وإستناداً إلى هذا المنطلق والإفتراض المسبق، فإن بالإمكان تجزئة وتقسيم الأسباب التي أدت إلى حدوث هزيمة 1975، إلى مجموعتين مختلفتين، بناءً على الظروف والمسببات الداخلية من جهة وعلى الظروف والمسببات الخارجية من جهة أخرى. علماً أن كلا المجموعتين من العوامل كانت متأثرة بدورها بعوامل متعددة: سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وعسكرية، التي أضعفت ونهشت في جسم الحركة الكردية تدريجياً لتؤدي في النهاية إلى إنهيار مفاجئ غير متوقع. لذا فمن المستبعد جداً أن يكون هنالك عامل واحد منفرد بالذات تسبب بحدوث هذه الكارثة. ولكن إنطلاقاً من هذا الأساس المبدئي، يظهر أن العوامل التالية (مجتمعة) كانت حاسمة لتقرير مصير الحركة وإنهيارها المفاجئ.

### أ- الأسباب الداخلية:

كانت الحركة الكردية ومنذ البداية تعاني من جملة من نقاط الضعف كأمراض الطفولة التي رافقتها نشوبها وبقيت لصيقة بها حتى لحظة الإنهيار الكلي والمفاجئ، دون أن يتم إيجاد العلاج الناجع لها في الوقت المناسب. أما بعض العوامل الأخرى فقد طرأت على الحركة بمرور الزمن وبالأخص بعد عام 1970. وبصورة عامة فإن بالإمكان أن يتم تقسيم الأسباب الداخلية إلى أربع عوامل رئيسية وهي:

### 1- الأسباب التنظيمية:

شاركت عدة مجموعات وكتل متنافرة الأفكار والآراء في الحركة الكردية، إلا أن ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى حاز بالتدرج عبر صراعات دموية أحياناً على أهمية أكبر وتولى بالتالي عملياً دور القيادة. غير أن الصراع على السلطة وتبوء مراكز النفوذ داخل صفوف الحزب بقي ملازماً لها على طول الخط وطوال الوقت مأجوج الأوار ولم يهدأ في الواقع أبداً وإن كان قد بقي كجمرة تحت الرماد لفترة من الزمن. هذا إلى جانب عدم القدرة على السيطرة على تنظيم الحزب لمنع الإنقسامات الداخلية في فترات عديدة من البداية وحتى النهاية بأساليب ديمقراطية، الأمر الذي يوحي به إسم الحزب على الأقل. لكن هذا الحزب كان ومنذ البداية وحتى النهاية أبعد ما يكون عن أي شيء له علاقة بالديمقراطية بشكلها المعروف لدى الديمقراطيات الغربية ومن هنا فهذه التسمية هي مجرد تزييف وخداع للذات وللآخرين. كانت أزمات الحزب الداخلية وصراعاته المستديمة بادية للعيان ومتجلية للرأي العام في بعض الحالات وإن تعذر الإطلاع على بعضها للعامّة الناس في حالات أخرى، لإستجلاء ما كان يجري خلف الكواليس. لكن في الحالتين فإن هذه الصراعات تسببت في حدوث إنشاقات داخل الحزب وأضعفت بذلك مركز الحركة الكردية بصورة إجمالية وعرقلت مسيرتها وحالت في النهاية دون بلوغ الأهداف المنشودة بالشكل المفترض، ومنحت بالمقابل وفي ذات

الوقت المجال الواسع للحكومات المتعاقبة في بغداد بإستمرار فرصة الحصول على دعم لتمير مخططاتها الخاصة عبر الإستفادة من " سياسة فرق تسد ". كان المال أمضى سلاح بيد رئيس الحزب ملا مصطفى وقد إستخدمة في حالات كثيرة لشراء الأشخاص, لكنه عجز عن منع حدوث الإنقسامات رغم ذلك.

من أهم الإنقسامات التي واجهها ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كان الإنقسام الذي حصل في عام 1964, والذي مازالت آثاره السلبية مستمرة حتى الآن. كان هذا الإنقسام يمثل أكبر عبي تنظيمي على عاتق الحركة الكردية بكاملها, ولم تتمكن الحركة أن تزيل آثاره في أي وقت, الأمر الذي أدى إلى فتح الطريق في ذات الوقت أما العناصر الإنتهازية والوصولية بشكل واسع ورحيب لممارسة لعبتها والمتاجرة بالقضية لغايات خاصة على حساب القضية القومية الكبرى من خلال اللعب على الحبلين, عبر الإنتقال تارة من ها الجناح إلى الجناح الآخر للحصول على مكاسب أو منصب أرفع, بل أن بعضهم بات يقفز على ثلاث حبال عبر الإنحياز إلى جانب الحكومة لنفس الغاية. حتى أن المصالحة التي أجريت في عام 1970, بين الجناحين المتنافسين أثبتت في الواقع بأنها لم تكن حقيقية, بل مسألة صورية لا غير, لأن المجموعة الموالية لإبراهيم أحمد وجلال طالباني بقيت عمليا تتصرف كحزب خاص ومستقل داخل ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق رافضة بذلك الإندماج المجدد مع الحزب. لا بل أن مجموعة إبراهيم أحمد هذه أسست في نيسان/1973, حزبا جديدا بإسم: " الحزب الثوري الكردستاني " وأصدرت جريدة بإسم " النور " من جديد! لكن في نفس الوقت من المشكوك فيه بالكامل بأن تكون مجموعة ملا مصطفى هي الأخرى كانت تنوي حقا وحقية, بأن تفتح مجالا حقيقيا أمام هذه المجموعة لممارسة العمل السياسي داخل الحزب من جديد وفق القواعد التي يفترض تواجدها في حزب يحمل إسم " الديمقراطي " زورا وبهتانا. إذن المسؤولية مزدوجة.

كما أن من الصعب على المرء أن يتحدث عن الإنضباط الحزبي, طالما كان الحديث يجري حول الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, لأن هذا الحزب واصل التركيز على زيادة عدد المنتسبين إليه بكل السبل والوسائل المتاحة له, ولم يراعي مسألة النوعية في إنتخاب العناصر الموالية أو المنتمية إليه. ثم أن عدم تحلي أعضائه بالصبر ورغبتهم الجامحة في التظاهر والمباهاة, حالت بدورها دون بناء مؤسسات سرية موثوق بكتمانها بشكل يفي بمتطلبات النضال الدؤوب والشاق ضد الحكومات العراقية داخل المدن. فقد إستطاعت السلطات الحكومية واجهزة مخابراتها السرية أن تكشف بإستمرار عن هوية وقيادات الخلايا الحزبية السرية وأن تعقلها بالتالي بسهولة, بل وتقضي على العناصر التي كانت تشم منها رائحة التهديد والخطر, بالأخص في فترات التفاوض أو وقف إطلاق النار بين الحركة الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة, ذلك لأنه وعلى ما يبدو, كان الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يعتبر التفاوض أو المباحثات مع السلطة على الدوام كإتفاق قطعي وأزلي ثابت

الأركان على مدى الدهر, فكان قياديوه لهذا السبب يتنافسون بل ويتناحرون في سبيل الحصول على مناصب هامة داخل المؤسسات والإدارات الحكومية!

أما عن حالات إنتهاك السرية والتحفظ على عدم تسرب الأنباء عن المخططات والإجراءات فحدث ولا حرج, ذلك لأن الحزب وإن كان يضمن بالمعلومات على البسطاء من الناس, إلا أنه لم يعر هذا الأمر أية أهمية تذكر أمام الغرباء, فغالبا ما كان التنافس بين المجموعات أو الأشخاص يؤدي إلى إطلاق الأطراف المتنافسة وبأيسر السبل وأقل الأثمان بخسا عن أهم وأدق المعلومات عن نشاطات الحركة ودور الأشخاص فيها!

أما عن حقيقة إحراز الحركة الكردية وفي الواقع لبعض الإنتصارات المرحلية, رغم كل العيوب والنواقص, فإن ذلك يعود من جهة إلى شخصية وشعبية قائد الحركة وثقة الجماهير به, وفي ذات الوقت ومن جهة أخرى إلى ضعف وهزال الحكومات العراقية المركزية وعزلتها بسبب الإنتقالات المتلاحقة حتى عام 1970 في الداخل والخارج. لكن إعتبارا من عام 1970 وبفضل بيان 11/آذار فقد تبدلت الحالة بشكل سريع نسبيا لصالح الحكومة المركزية مولدنا نقاط ضعف جديدة وإضافية بدأت بدورها تنخر في كيان الحركة الكردية. وفي ذات الوقت باتت قوة الحكومة المركزية تتنامى في حين بدأ الضعف والهزال يتسرب بشكل متزايد إلى صفوف الحركة الكردية, بالأخص بعد أن حاول أبناء ملا مصطفى (إدريس ومسعود) أن يتولوا ممارسة صلاحيات والدهما العسكرية والسياسية, بدون أن يملكو المؤهلات اللازمة للقيام بهذا الدور.

كما تنامت نسبة المنصاعين داخل الحركة, أما المناضلون الحقيقيون من أصحاب الرأي والمبادئ والمثل فقد باتت نسبتهم تتقلص وتنحسر كما بات دورهم يعاني من التهميش وباتوا يواجهون الإضمحلال والزوال داخل الحركة بدافع الحصول على الأموال التي تراكمت وزادت لدى الحركة من مصادر مختلفة كانت إيران أهمها ولكنها لم تكن الوحيدة, وهذه تمنح بسخاء للمنصاعين والمتملقين من عديمي المبادئ والقيم وبات عددهم يتزايد وإكتشفوا إساليب الحصول على المال. لقد باتت ممارسة عمليات التجارة وممارسة الشؤون السياسية لصيقة ببعضها وتسير يدا بيد, كما زاد البحث عن وسائل الراحة والتمتع بالرفاه الدنيوي الذي باتت المدنية المعاصرة توفره بأشكال وصنوف لا تعد ولا تحصى, فإنتقلت عدوى هذه الآفة إلى كوادر الحزب الذين باتوا يتنافسون للحصول على أكبر كمية ممكنة منها, إلى جانب التنافس الحاد بين العناصر الحزبية للحصول على المناصب الحزبية والحكومية وتوفير أسباب الرفاه, بشكل حجب القضايا الأساسية عن الذاكرة والأنظار إلى درجة خطيرة.

وقبل إندلاع الحرب الخامسة وبعد أن باشرت أجهزة السلطة الحاكمة في إختلاق أعمال العنف وحوادث الإرهاب ضد السكان المدنيين في المدن الكبيرة, الأمر الذي تسبب في هروب الألوف من العوائل

باتجاه المناطق المحررة من كردستان, تاركين منازلهم وكل ما يملكون تحت رحمة السلطات الحكومية التي بادرت إلى مصادرة أغلبها كالعامة المعمول بها من قبل السلطات البعثية تجاه المهجرين من الأكراد من فيليين وغيرهم, أو أن السلطات الحكومية أجبرتهم على المغادرة على أن يحملوا معهم ما يلبسون فقط وقت الترحيل.

وقام الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق هو الآخر بدوره يحرض ويطلب من الكثيرين من أنصاره ومؤيديه من أعضاء المؤسسات التابعة له : الطلاب, النساء, الشباب, العمال, الفلاحين ... إلخ على الهروب إلى مناطق كردستان المحررة. فمصادر الحزب نفسها تتحدث بإقتخار عن (30) أستاذ جامعي من السليمانية, (600) طالب جامعي, (70) طبيب, (150) مهندس, (4,200) معلم, (250) ضابط عسكري أو شرطة و (100) ضابط وجندي عربي, بالإضافة إلى المئات من الموظفين وألوف الفلاحين والعمال ... إلخ. كان هذا من جهة بكل تأكيد دليلا قاطعا على التضامن الشعبي والتأييد المكنون للحركة الكردية. ولكن طالما كانت هذه المواقف والنشاطات معزولة عن الرأي العام العالمي وتواجه بيئة لاديمقراطية, فإنها ستظل بدون جدوى أو فائدة ومشكوكة في نتائجها. سيما إذا علمنا بأن هذا الحزب بالإضافة إلى هذا كله كان عاجزا تماما على أن يوفر لهؤلاء اللاجئين أعمالا نافعة لخدمة الحركة الكردية, فإن هذه العملية كانت من الناحية العسكرية والسياسية والإقتصادية خطأ فادحا وكبيرا للغاية, إذ على الرغم من إنشغال قيادة الحزب ولأشهر طويلة بوضع منهاج لتشغيل هذا الجمهور الضخم من اللاجئين بشكل إيجابي وفق خطة أطلق عليها إسم " الإستيعاب ", فإن عشرات الضباط الضباط التابعين إلى الجيش والشرطة بقوا بدون عمل أو كلفوا بأعمال لا تنسجم إطلاقا مع ما تلقوه من تدريب وعلوم, كل ذلك رغم إندلاع الحرب من جديد مع القوات العراقية!

لكن رغم كل السلبيات الظاهرة والمستترة, فإن جوا من التفاؤل كان يسود في صفوف الحزب بصورة عامة, إذ كان الإعتقاد السائد يرى بأن الحرب لن يطول بها الأمد هذه المرة أيضا, وأن الحكومة ستتنازل من جديد وتباشر بالتفاوض. وبناءا على هذا الوهم والسراب الخادع, إنشغل الناس وفي مقدمتهم منتسبوا الحزب بالحصول على مناصب هامة وحساسة داخل الجهاز الإداري الخاص بالحركة الكردية في المناطق المحررة, كاسلوب مضمون ومؤكد لضمان الحصول على منصب مرموق مماثل فيما بعد في الجهاز الإداري لمنطقة الحكم الذاتي في المستقبل! لقد تسببت هذه العقلية الوصلية والإنتهازية المفضوحة بالهواء أجهزة الحركة الكردية التنفيذية والإدارية بأمر ثانوية وهامشية محضة, في حين أهملت شؤون الجبهة العسكرية إلى حد بعيد وهي عصب الحياة بالنسبة لمستقبل الحركة, لأن المشاكل الجانبية في الداخل إجتذبت إنتباه أجهزة الثورة كليا!

3- الأسباب الأيديولوجية: بغض النظر عن أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كان قد غير مناهجه مرارا عديدة من أجل مراعاة المستجد من الظروف السياسية والسعي للإنسجام معها وهو الذي لا يملك أصلا أية إستراتيجية أو أيديولوجية واضحة, فلا بد من الإشارة إلى أن هذا الحزب لم يأخذ برنامجا ولا أهدافه السياسية المعلنة بجدية, إبتداء من رفعه لشعار " الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي " وإنهاءا بالمطالبة بالتأميمات في المجالات الإقتصادية ودعوته إلى تطبيق الإصلاح الزراعي ... إلخ.

لقد سيطر هذا الحزب على مناطق واسعة من كردستان الجنوبية لمدة 14 عاما, إلا أنه لم يجري أية إنتخابات برلمانية عامة في أي من هذه المناطق الخاضعة لنفوذه كحزب يوحي إسمه على الأقل بأن يتوجب عليه القيام بذلك, ناهيك عن إجراء أو تطبيق الإصلاح الزراعي! هذا بالإضافة إلى أن جهاز المخابرات التابع للحركة الكردية "باراستن" لم يراعي هو الآخر إستخدام الطرق والوسائل الشرعية في ممارسة أعماله ونشاطاته في سجنونه ومنها سجن خلان و رايات السيئة الصيت. لقد شجع هذا الحزب ورغم كل الشعارات اليسارية المضللة التي رفعها لسنوات, العناصر الإقطاعية وصان مصالحها بالضبط وفق الأسلوب الذي كانت تمارسه الحكومة المركزية, بل وزادت عليها في حالات كثيرة عبر التناول على حقوق الأفراد بمن فيهم المقاتلين " بيشمه ركه" لكسب رضا الأغوات, مهملًا بذلك شؤون الفلاحين.

كانت كل المفاوضات التي أجريت مع الحكومة المركزية على الأرجح وبالدرجة الأولى وليدة الإنتصارات العسكرية الحاسمة التي أحرزتها قوات الحركة الكردية المسلحة في ساحات الحرب وفي فترات زمنية عديدة أو كنتيجة مباشرة لها وبالطبع لقاء تقديم الشعب الكردي لتضحيات جسيمة بالأخص من قبل الطبقات الكادحة منه. ويلاحظ بأن قادة تلك القطعات كانوا من البارزانيين سواء ما أدى منها إلى وقف القتال في عام 1963 أو هندين بقيادة فاخر بارزاني أو إنجازات عمر آغا بارزاني التي أدت إلى صدور بيان 11/آذار/1970. لكن الحزب لم يكن قادرا على إستثمار هذه الإنتصارات العسكرية ليحولها إلى إنتصارات سياسية حقيقية, بل على العكس تماما فقد قامر بالإنجازات العسكرية للحركة وخسرها على طاولة المفاوضات. إستطاعت الحكومة المركزية في بغداد مرارا عديدة أن تفرض شروطها في النهاية لتستطيع من خلال معاركها السياسية أن تحول إنتصارات الحركة الكردية العسكرية إلى هزائم قاتلة بالنتيجة وكأنها لم تكن شيئا مذكورا أو موجودا.

### 3- الأسباب العسكرية:

يمكن القول بصورة عامة بأن الأكراد إستطاعوا ولغاية عام/1974, أن يقفوا بوجه الحكومات العراقية. لقد إستطاع الأكراد عبر سلسلة من الإنتصارات الحاسمة في فترات مختلفة أن يجبروا الحكومة المركزية مرارا عديدة على التفاوض مع حركتهم التحررية. ولم يحدث أبدا وأن أظهرت أية حكومة عراقية (باستثناء حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم) تفهما لمطالب الأكراد بدون ضغوط عسكرية من جانب الأكراد أنفسهم.

لكن إعتبارا من عام 1970 تزايدت العوامل السلبية وبدأت تفعل فعلها داخل القوات المسلحة أيضا. لقد إنساق بعض القادة العسكريين مع التيار المادي الجارف, الذي بات يطغى ويسود بين صفوف الحركة, إذ إنصرفوا إلى عقد صفقات تجارية وشاركوا في عمليات الحصول على المقاولات, في الوقت الذي قامت قيادة الحركة الكردية بعزل بعضهم الآخر أو تجميدهم ممن كانوا يمثلون نخبة القيادات العسكرية الكفوّة من مناصبهم وإعتقلت بعضهم في السجون لتجري تصفيتهم جسديا فيما بعد.

حصلت الحركة الكردية خلال سنوات وبالتدريج على أسلحة كثيرة من إيران أو عبرها لم يسبق لأية حركة كردية سابقة وأن حلت بمثلها, على الرغم من أن هذه الأسلحة لم تكن متكافئة مع كانت الحكومة المركزية في بغداد تملكه من أجهزة وعتاد. غير أن الإفتقار إلى التدريب وأساليب الصيانة أديا بالنتيجة إلى تعذر أمكانية الإستفادة منها بشكل صحيح. وفي حالات أخرى فإن تموينات الأسلحة من عتاد وقطع غيار كانت ناقصة وغير مرتبة.

لو أخذت العمليات العسكرية التي قامت بها الحركة الكردية خلال الأعوام (1961- 1975) بنظر الإعتبار وتم تدقيقها, لتوجب على المرء أن يقر بحقيقة عدم وجود أية إستراتيجية عسكرية. وكل ما كان موجودا لم يتجاوز التخطيط لبعض التكتيكات العسكرية ذات الطابع المحلي والضيقة الأبعاد مرهونة بظرف محدد لذاته. ولا توجد معلومات عن تعاون شامل ومخطط له سلفا بين الوحدات الكردية المسلحة أو التنسيق بين فعاليتها حتى من الناحية الزمنية المجردة. وفي بعض الحالات كانت الحزاقات الداخلية السائدة في صفوف الحزب تلعب دورا أساسيا في زيادة السلبيات وتفاقمها, نذكر على سبيل المثال أحداث عام 1963. لكن رغم كل ذلك فإن الخطط التكتيكية المتبعة والتي كانت تعد وتقاد من قبل نخبة ممتازة من القادة العسكريين كانت كفيلا لضمان إنتصارات كافية مكنت الحركة الكردية من البقاء لفترة طويلة إلى حد ما. لكن خلال الحرب الخامسة بين عامي 1974-1975, لم يكن حتى لمثل هذه التكتيكات المجردة أي وجود أو أثر يستحق الذكر. فقد إكتفت قيادة العمليات العسكرية الكردية بمجرد إبداء ردود فعل محلية على الهجمات العراقية بدون تخطيط. فقد كان زمام المبادرة بيد القوات العراقية على طول الخط وطوال الوقت تقريبا, والذي أعد له بشكل جيد خلال الأعوام 1970-1974 بهدف حسم هذا الصراع عسكريا.

هذا ولم يكن للأسرار العسكرية لدى الجانب الكردي أي وجود تقريبا، ففي الواقع كانت المعلومات حول نوايا الأكراد في الهجوم المقابل مثلا على مواقع الجيش العراقي وما إلى ذلك تتسرب إلى شتى الجهات، بما في ذلك إلى داخل معسكرات اللاجئين في إيران، وبالتالي وبطبيعة الحال إلى الحكومة العراقية أيضا، التي كانت وخلال سنوات قد أفلحت في إقامة شبكة إستخباراتية جيدة داخل صفوف الحركة الكردية. كتب جمال الغيطاني – صحفي مصري زار جبهة القتال على الجانب الحكومي في منطقة رواندوز – يقول: ( إن كردستان منطقة شاسعة، الجبال وعرة والانتقال صعب، لكن المنطقة كلها كقرية واحدة، كل شخص معروف للآخر، والأخبار يتناولها الناس بسرعة، ولا شيء يندرج تحت كلمة سر ).

وعلى العكس تماما مما تواجد لدى الجانب الكردي، فإن الجيش العراقي كان قد إستغل فترة المفاوضات أو ما سمي بفترة الانتقال (1970-1974) ليستعيد قواه ويعد العدة من كل الأوجه للمواجهة المقبلة لا محالة ويحصل على أحدث الأسلحة ويتدرب عليها ويعد الخطط الجديدة من تكتيكية وإستراتيجية ويهيء الأجواء لخوض حرب نفسية ضد الأكراد، بشكل إختلف كليا عما ألفه الشعب الكردي من ممارسات الحكومات السابقة بما في ذلك حكومة البعث ذاتها في عام 1963. فقد تخلى حزب البعث عن أساليبه وممارساته القديمة مؤقتا، التي أثارت إستهجان الرأي العام في كردستان في السابق وتركت آثارا سلبية عميقة في نفوس الأكراد في عام 1963، الأمر الذي تسبب في تقليل إندفاع الأكراد في حربهم ضد النظام البعثي في عام 1974-1975.

وبالمقابل يكفيننا أن نذكر مثل السوء الذي ضربته القادة العسكريون الأكراد في صفوف الحركة الكردية في نفس الفترة 1974-1975، حين أصروا وبإستمرار على ترك جبهات القتال التي كانت بعهدتهم بمختلف الأعداء وطالبوا أثناء إندلاع الحرب بالحصول على إجازات للذهاب إلى إيران بحجة زيارة عوائلهم، في الوقت الذي إرتاد بعضهم إن لم نقل أغلبهم أماكن اللهو واللعب ... !

كانت نتيجة هذه الأخطاء وغيرها مجتمعة وغيرها كثير، بأن الجيش العراقي ورغم تعرضه إلى خسائر كبيرة لم يتعرض في الواقع إلى هزيمة عسكرية حاسمة كالسابق تجبره على حمل الحكام في بغداد على التفاوض مع الحركة الكردية من جديد.

#### 4- فرقة البارزانيين ( لأول مرة ):

الدور الإيجابي الذي لعبته بارزان في مجمل حركة التحرر الكردية وفي شتى أجزاء كردستان هي حقيقة لا يرقى إليها أدنى شك. فقد كان البارزانيون، المجموعة أو الكتلة الوحيدة بين كل المجموعات السياسية الكردية، التي دعمت وشاركت بالفعل في حركة التحرر في ثلاث أجزاء كبرى ورئيسية من

کردستان وواصلت النضال بدون إنقطاع تقريبا، حيث قاومت قوات الإحتلال الأجنبي بإستمرار، أو على الأقل لم يتحولوا في يوم من الأيام إلى عقبة بوجه حركات التحرر الكردية الأخرى.

وعلى الرغم من تعرض بارزان إلى إنتكاسات عديدة، وتعرضت مرارا للتهجير إلى تركيا، إيران، وجنوب العراق ولجأ بعضهم إلى الإتحاد السوفيتي، كما عانت بارزان من عمليات النهب والسلب المتكررة وتعرضت إلى القصف الجوي المركز منذ العشرينيات من هذا القرن، وواجهت حملات من الإعدامات والسجن والإعتقالات ... إلخ. إلا أنها ورغم كل ذلك كانت وماتزال الحركة الوحيدة في جميع أجزاء كردستان قاطبة ومنذ العهد العثماني، التي أبدت مقاومة فعالة بإستمرار (قليلًا أو كثيرا - حسب الظروف) وبطولية ألهمت كل كردستان ضد الإحتلال والإضطهاد الأجنبي، إلى درجة مكنتها من التمتع بنوع من الإستقلال الذاتي الحقيقي طالما تواجد البارزانيين في منطقتهم. وهكذا تحولت بارزان إلى نموذج وقوة للمقاومة البطولية والوحدة، التي إستطاعت أن توفر لها أسباب وإمكانيات تجاوز الكثير من العقبات والإنتكاسات، مستندة في كل ذلك على الذات ومعتمدة على القيم والمثل البارزانية العريقة.

إستمرت هذه الأوضاع وبقيت هذه المثل متصلة وثابتة الجذور في بارزان ولدى البارزانيين، طالما كانت الأمور تسير فيها من قبل شيوخهم الحريصين على صيانة هذا التراث الأصيل. لقد حرص الشيخ أحمد بارزاني بدوره على حماية وصيانة هذا التراث طالما بقي على قيد الحياة. فقد كان الشيخ أحمد بارزاني هو الذي دعم حركات التحرر الكردية في العراق، إيران وتركيا، والذي سعى في الستينات إلى التوفيق بين الأجنحة المتناحرة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. هو الذي دحر في عام 1961 أغلب العناصر الإقطاعية عمالة ورجعية في منطقة بادينان على أثر أعمال الشغب التي أججها بعضهم بدوافع مبهمه، ممهدا بذلك عمليا لنشوء حركة كردية جديدة. ورغم الدماء المراقبة رأف بأوضاع الفلاحين في المناطق التي شهدت الإشتباكات العسكرية بين المقاتلين البارزانيين ومناوئهم فسمح لهم بالعودة إلى قراهم مدركا بأن الإقطاعيين وحدهم سبب البلاء والخراب وأن الفلاحين مجرد ضحايا لدسائس هؤلاء مانعا بذلك الأخيرين من العودة إلى مناطقهم بسبب ماضيهم الإجرامي وسمعتهم الرديئة.، مدركا تمام الإدراك بأنهم يمثلون بؤرة الفساد وحاضنا لتوليد الفتن وخلق القلاقل منذ العهد العثماني. كما كان الشيخ أحمد بارزاني يحذر بإستمرار من مغبة غلبة الميول والإتجاهات المادية، لتتحول إلى عامل هدم وإنحراف عن المثل والقيم البارزانية الأصيلة، التي كان يدعو للتمسك بها على الدوام وعدم مقايضتها مع المال. كان الشيخ أحمد بارزاني واثقا كل الوثوق بأن إنحرافا من هذا النوع إذا طرأ وإستمر، فإنه لن يبقى لفترة طويلة دون أن يولد عواقب سلبية وخيمة.

كان الشيخ أحمد بارزاني كبقية شيوخ بارزان ينظر إلى السلطة وممارستها من منظار التقاليد والأعراف والقيم والمثل البارزانية الموروثة, بإعتبارها مجرد وسيلة ويجب أن لا تتحول أبدا إلى غاية وهدف, " فسيد القوم خادمهم " وفق المنظور الإسلامي الصحيح للسلطة. وعلى هذا الأساس أيضا نجد الشيخ أحمد بارزاني يحاول حل مسألة الخلافة والسلطة أو الإستخلاف القيادي بشكل لا يترك المجال لنوازع وعواطف القرابة أي مجال أوسبيل إلى قلبه في إتخاذ ما إعتبره قرارا صائبا في خدمة التراث والتقاليد البارزانية, لأن الفكر البارزانية والتراث البارزاني الأصيل المبني على قيم فكرية ومثل قيمة مقرونة بمبادئ أخلاقية سامية, لا تحسب للقرابة أي حساب يستحق الذكر, بل على العكس فإن القرابة العقائدية هي التي تحضى بالأولوية. من هنا فإن مسألة القيادة والحكم لا تعتبر مسألة عائلية, بل هي مسألة مبدئية وعقائدية وللأشخاص المؤهلين وذوي الكفاءة فقط, ممن أثبتوا تمسكهم بهذه المثل قولا وعملا أن ينالوا شرف الحصول عليها لا غيرهم.

بناء على هذه الموازين والإعتبرات فقد وقع إختياره بهذا الخصوص على شخص بسيط, لكنه في ذات الوقت متمسك وحريص على التقاليد والمثل البارزانية ليكون خلفا له في قيادة الحركة البارزانية " خورشيد بارزاني ", الذي كان يسكن في قرية قصية ومعزولة تقريبا عن المناطق المحورية التقليدية في منطقة بارزان وهي قرية " شري " الواقعة في منطقة نزار. غير أن النتيجة جاءت مخالفة لما إرتآه الشيخ أحمد بارزاني, الذي كان يستهدف ضمان الصالح العام ويؤثره على التوافه من المصالح الشخصية الزائلة, لأن بعض الدوائر والجهات سعت إلى عرقلة عملية تبوء " خورشيد بارزاني " لمنصبه كالعرف المعمول به حتى ذلك الحين في بارزان, في الوقت الذي فشلت هذه الجهات المعرقلة ذاتها وبدوافع مصلحة وأناية بحثه في أن توحد آراءها ومواقفها لإختيار بديل آخر, حتى بغض النظر عن مؤهلاته!

توفي الشيخ أحمد بارزاني بتاريخ 1969/1/14, الأمر الذي أعقبه بشكل ظاهر نشوء تكتلات صغيرة وكبيرة داخل صفوف البارزانيين لأول مرة. ويمكن للمرء أن يذكر من هذه المجموعات: المجموعة الموالية إلى شيخ خورشيد بارزاني وهي من أكبر هذه المجموعات قاطبة. وكانت هنالك مجموعة تابعة إلى الشيخ عثما ابن الشيخ أحمد ومجموعة أخرى تابعه إلى شقيقه الأكبر الشيخ محمد خالد بالإضافة إلى مجموعة موالية إلى ملا مصطفى. وهكذا وللمرة الأولى في تاريخهم, بات البارزانيون بدون قيادة موحدة ومرجعية ينصاع الكل لقراراتها رغم أن الأكثرية الساحقة إلتفتت حول شيخ خورشيد بارزاني بحكم إختيار الشيخ أحمد بارزاني له, الذي قدمه على كل أقاربه بما في ذلك أبناؤه. وأغلب الظن أن أغلب الجهات المعنية كانت تدرك تماما مدى أهمية مسألة القيادة الموحدة وأنها تمثل موضوعا ملحا لا يقبل التسوية والتأجيل لفترة طويلة دون أن يترك نتائج سلبية. إلا أن الروح الأنانية حجبت أو أعمت عيون البعض, الأمر الذي لم تبقى آثاره محصورة بهم فقط, بل أن هذه الآثار السلبية شملت

بالتدرج جميع البارزانيين. لقد عزز هذا الوضع الهش من موقف ملا مصطفى بحكم الإمكانيات المادية التي كانت بحوزته، وبات يسعى هو وأبناءؤه (إدريس ومسعود) إلى إحتواء منطقة بارزان وضمها إلى منطقة نفوذه معتمدا على صراع أبناء الشيخ أحمد أنفسهم حول السلطة من جهة وعلى وقوفهما في ذات الوقع ضد تنفيذ وصية الشيخ أحمد بارزاني بخصوص تعيين " شيخ خورشيد" كخليفة له، والتي أثبتت التطورات بأنها كانت الأصح والأكثر حكمة ولكن بعد فوات الأوان، فتدريجيا باتت بارزان تفقد شخصيتها وكيانها الخاص.

ومن الجدير بالذكر بان التطورات السلبية بدأت ومن ثم تكاثرت في نفس الفترة إعتبارا من نهاية عام 1968 وبداية عام 1969، داخل الحركة الكردية أيضا! فقد بدأت بعض الجهات تشكو من مواقف الحركة الكردية في العراق، فقد ذهب الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران إلى إتهام قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بتسليم بعض أعضائه إلى نظام الشاه وقتل آخرين. وخلال اوائل السبعينات كانت بعض المجموعات السياسية الكردية في تركيا وسوريا أيضا ممتعضة من مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، لأن هذا الحزب بات يتدخل في شؤونها الداخلية ويلمح إلى مقتل أحد الساسة من كردستان الشمالية/تركيا "د. شفان" وإعتقال أحد السياسيين الأكراد من لبنان " جميل محمو " في سجون الحركة الكردية في العراق لفترة لم تكن قصيرة. وهذه كلها إنحرافات عن التراث البارزاني واعرافه وتقاليدته بشكل سافر، كما ويبدو بأن وجود الشيخ أحمد بارزاني ولو على بعد كان يمثل قوة أخلاقية لا يستطيع البعض تجاهلها ببساطة ولا بد من مراعاتها بنحو أو بآخر.

غير أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق كان على ما يبدو وبالأخص بعد إتفاقية 11/آذار/1970 مع النظام البعثي الحاكم في العراق واثقا من برنامجه وأساليبه السياسية إلى درجة كبيرة ولم يكن مستعدا لإعادة النظر في مواقفه. فالظروف السائدة داخل صفوف الحزب كانت تختلف كليا عما كان معروفا عن بارزان أعرافا وقيم خلال تأريخها. فقد بادر ملا مصطفى رئيس الحزب بتهياة الأجواء لصعود نجليه المفضلين إدريس ومسعود، ليضمن مستقبلهما السياسي. فقد تم إنتخابهما كأعضاء في اللجنة المركزية للحزب عام 1970، بل وحصل كلاهما على عدد متساوي من الأصوات في الإنتخابات الحزبية! وحاول الإثنان تدريجيا أن يحتكرا صلاحيات والدهما سيما بعد أن فشلت محاولات الإغتيال التي تعرض لها والدهما في منطقة حاج عمران، في الوقت الذي تم فيه عزل وإقصاء أخويهما الكبيرين " عبيدالله ولقمان " في عملية يمكن أن نطلق عليها " عملية التقريب والإقصاء المزدوجة "، والتي بموجبها يجب تقريب البعض مهما كلف الثمن لأنهم يخدمون أهداف ملا مصطفى في حين يجري إقصاء آخرين مهما كلف الأمر لأنه يعتبرهم حجر عثرة على طريق مخططاته. وكان هذا الحزب وبعد أن إعتقد جازما بأن مخططاته ستنتج بالكامل بعد إتفاقية آذار خلال الأعوام 1970-1974 إلى إتباع نهج سياسي غريب ضمن هذا الأسلوب، ففي الوقت الذي كان الحزب يبذل الجهد

الجهيد لإجراء المصالحة مع مجموعة إبراهيم أحمد وجلال طالباني المنشقة ويسعى لكسب العناصر الإقطاعية من المرتزقة كأغوات الزبيبار, التي خدمت ولأجيال مختلف الحكومات ضد حركة التحرر الكردية وبالأخص ضد بارزان, والتي كانت تعاني من الإهمال لفترة قصيرة بعد إتفاقية آذار عبر الإستغناء عن خدماتها الذليلة, عبر منحهم أضعافا مضاعفة من المبالغ المالية التي كانت تقدمها لهم الحكومة. لقد فرضهم ملا مصطفى بالقوة والإكراه رافضا الإنصات إلى صوت الحكمة والإحتجاجات رغم كل الدماء التي سفكت على يد هؤلاء في كل أنحاء كردستان الجنوبية. ومن أجل بلوغ هذا الهدف, لم يكتفي هذا الحزب بتناسي مئات الضحايا ممن قتلوا أو تمت تصفيتهم الجسدية من قبل هذا العناصر والتيارات المتناحرة, ناهيك عن تعرض ألوف آخرين إلى عمليات النهب والسلب وما إلى ذلك, بل أن هذا الحزب ورغبة منه في إرضاء هذه العناصر الإقطاعية من لصوص وقتلة, التي ورثت الخيانة وإحتزفتها, بل قدم لها أموال طائلة – بعض المصادر تقول بأنها كانت ترسل في أياس الحنطة والشعير الكبيرة المستعملة لأن الحقائق الإعتيادية لم تكن قادرة على إستيعابها – ومنحتها مناصب عسكرية وفيما بعد سياسية رفيعة في أجهزة الحركة الكردية والحزبية من عسكرية وسياسية دون أن تأخذ الأصوات المعارضة الكثيرة بنظر الإعتبار بل فرضت قراراتها بالقوة وضيقت على المعارضين وطردهم وألصقت بهم بعدها تهمة الخيانة, في حين بات فجأة من يموت من هذه الفئة الباغية ولو عبر مرض ألم به شهيدا, بل وتم تسمية قطعات مسلحة بأسمائهم!

ولذا وبناء على هذا النهج والسلوك الشاذ, عزل هذا الحزب "الديمقراطي", في ذات الوقت الكثير من العناصر التي كانت قد حاربت وخدمت في صفوف الحركة التحررية في كردستان مضحية بالمال والدماء. وكان من جملة هذه العناصر التي كسبها الحزب شكليا عدد من أغوات الزبيبار, الذين باتوا يتقلدون فجأة المناصب العسكرية, التي أتاحت لهم فرصة السيطرة على قطعات عسكرية هامة " هيئات ", في المناطق المحررة من كردستان في " آكري " و " بشده ر " وضيق بذلك على الأعضاء القداما في صفوف الحزب والحركة في ذات المناطق, إلى جانب الإنتقاص من صلاحياتهم مثل " حسو ميرخان بارزاني " القائد العسكري في منطقة " دينارته أو آكري " وضواحيها, وبذلك وبشكل غير مباشر من صلاحيات شيخ عثمان بارزاني أيضا, كما أن سكان قضاء آكري أيضا أبدوا معارضتهم لهذه المواقف المستهجنة بجلاء والتي إنعكست فيما بعد بنحو أو بآخر في مواقف أحد القادة العسكريين " عزيز آكري " وأحد ساستهم أيضا " هاشم آكري ", الذين إنفصلا في فترة لاحقة عن الحزب, بل وإلتحقا بصفوف الحكومة.

هذه الأطراف وغيرها إعتبرت إجراءات الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق غير مقبولة بشكل عام بل وموجهة ضدها, لذا فقد رفضت بشكل مباشر تارة وبشكل غير مباشر تارة أخرى قبول فرض هذه التغيرات المنافية لكل منطق, وكان الشيخ عثمان بارزاني من أبرز الأطراف المناهضة لها. إن

بعض منتقدي سياسات رئيس الحزب ملا مصطفى يذهبون إلى القول بأنه كان مصمما على تمرير هذا المخطط الهادف إلى تعزيز وضمان سيطرة العناصر الإقطاعية المعنية التي ألقت حياة الإرتزاق والعمالة، إلى درجة أنه كان مستعدا معها أن يجازف بمواجهة عسكرية مع السلطات الحكومية وهو الذي لم يحرك ساكنا حين طرد آلاف من الأكراد الفيليين من ديارهم!

ولكن رغم تجاوب هذا الحزب " الديمقراطي " مع أغوات الزيبار إلى هذا الحد، إلا أن الأخيرين طالبوا بالمزيد، وقدم الحزب بالفعل مزيدا من التنازلات عبر تسليم قيادة قطاع عسكري آخر في " بشده ر / السليمانية " حيث تم تسليم " هيز " آخر إليهم وطرد قائد عسكري بارزاني آخر سعيًا وراء إسترضاء المرتزقة من أغوات الزيبار. القائد البارزاني الآخر في المنطقة كان يسمى هو الآخر بالصدفة " حسو بارزاني "!

قوبلت هذه السياسة الشاذة بشجب معن من أغلب البارزانيين بل وكل المطلعين على خلفية وتأريخ وماضي هذه العناصر المرتزقة الإقطاعية، وفي مقدمتهم شيخ عثمان بارزاني لأنه إعتبر هذه الإجراءات موجهة ضده بالدرجة الأولى. وتطورت الإختلافات الفكرية بين الجانبين لتأخذ في عام 1971، طابع المواجهة العلنية وبلغت درجة الخطورة إلى حد كادت تؤدي إلى إندلاع معارك داخلية في منطقة بارزان بالذات. وتفاقت الخلافات وأدت في النهاية إلى هروب النجل الأكبر لرئيس الحزب عبيدالله بارزاني من منطقة حاج عمران إلى منطقة بارزان في البداية وبسبب الضغوط الممارسة عليه هنالك من قبل والده توجه نحو بغداد. علما أن بارزان كانت ملاذا لشتى أنواع اللاجئين من شتى الطوائف والتي لجأت إليها في عهد شيوخها، لكنها بات عاجزة الآن عن إيواء عبيد الله بارزاني. وفي عام 1974، ترك شيخ عثمان بارزاني هو الآخر منطقة بارزان متوجها نحو بغداد يرافقه في رحلته هذه شقيقه نذير بارزاني ومجموعة من مؤيديه. وبعد إنهيار الحركة توجه لقمان النجل الثاني لرئيس الحزب إلى بغداد ليلتحق بشقيقه الأكبر ولحق بهما في فترة لاحقة صابر شقيقهما الأصغر.

وخلال هذه الفترة ذاتها، أي بعد عام 1970، كان فاخر بارزان – قائد معركة هندرين – قد أعتقل مع والده وإخوانه وأودع سجن " خان/رايات " التابع إلى جهاز الباراستن ( مخابرات الحركة الكردية) التي كان مسعود ملا مصطفى يديرها. وقد وجهت إليهم تهمة الإتصال بالسلطات الحكومية، وهو ما يعني بشكل غير مباشر تهمة التجسس لصالح الحكومة العراقية. وبعد إنهيار الحركة الكردية عام 1975، تبين بأن هؤلاء جميعا تمت تصفيتهم جسديا – المجموع تسعة أشخاص - وذلك قبل هروب قيادة الحركة الكردية إلى إيران. وعندما تبين بأن " شيخ خورشيد بارزاني " قد قرر البقاء في منطقة بارزان بعد إستسلام الحركة الكردية في عام 1975، إقتدت به الغالبية المطلقة من البارزانيين بالأخص الفلاحون والكسبة، وأبوا بذلك اللجوء إلى إيران مع ملا مصطفى. وعلى أثر هذه التطورات المؤسفة

أصبح إنشقاق البارزانيين حقيقة واقعة لا يمكن التستر عليها, وبات يمثل خطرا داهما يهدد كيان الفكر والتراث بل والوجود البارزاني بجدية واضحة بسبب نزوات رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, وذلك لأول مرة في تأريخهم الحافل بالبطولة والتضحية.

ومهما تعددت الحجج والأعذار التي يمكن أن تورد لتبرير دوافع هذا السلوك وبيان حوافر هذا النهج الذي إتخذه ملا مصطفى مدعوما بإبنيه إدريس ومسعود, فإن من الصعب تبرئة ساحتهم أمام التاريخ من تهمة أنهم لم يكونوا مستعدين في أن يمنحوا عبيدالله بارزاني فرصة تشبه الفرصة الممنوحة إلى إبراهيم أحمد, كما أنهم لم يبدوا الإستعداد لمنح شيخ عثمان بارزاني فرصة تشبه الفرصة الممنوحة إلى جلال طالباني, بل أنهم ضنوا على فاخر بارزاني وعائلته حتى فرصة مشابهة للفرصة الممنوحة لأغوات الزبيار. لكن الخطة كانت تهدف إلى إقصاء الأولين وتقريب الأخيرين مهما كلف الأمر وهذا ما حصل رغم كل العواقب الوخيمة التي لم تكن قليلة!

إن مسؤولية هذه التطورات السلبية وهذا التجني المفضوح على التراث والتقاليد والقيم البارزانية يتحملها بالدرجة الأولى ملا مصطفى وإبنيه إدريس ومسعود. فقد أراد هؤلاء أن يستفيدوا من الخصال العسكرية للبارزانيين ولم يكثرثوا بالجوانب الأخرى بما في ذلك الجوانب السياسية والاجتماعية المرتبطة بالفكر الإجتماعي البارزاني والقيم والمثل البارزانية, على الرغم من الترابط الوثيق بين هذه وتلك والجلية والواضحة لكل ذي عقل وبصيرة ولا يمكن أن تخفى على أي كان طالما كانت لديه نوايا حسنة, لأن كل الثورات والحركات الإجتماعية في العالم تظهر بجلاء هذا الترابط المتبادل, الذي لايقبل الإنفصام بين المسألتين. فطالما كان البشر مؤمنين ببعض الأفكار والمثل الحميدة ومدفوعين بشعور الذود عن مبادئ سامية ومثل وقيم عالية, فإن إندفاعهم وبسالتهم في خوض الحروب والمعارك في سبيلها يكون قويا وثابت الأركان بشكل لا يتزعزع, لذا فإن إنتصاراتهم العسكرية وإنجازاتهم على شتى الأصعدة الأخرى يكون أمرا مضمونا إلى حد بعيد بإعتبارها تعبيراً عن خلجات النفس المؤمنة, بالإضافة إلى أنهم أرادوا أن يديروا دفعة الأمور في بارزان بنفس الإساليب الإدارية المتبعة داخل حزبهم, والتي لم تكن تنسجم مع روح التقاليد البارزانية الموروثة, فقد كان المال بالنسبة للحزب يعتبر العامل المحوري الأوحد, الذي تدور حوله كل الأمور في تمرير المخططات السياسية, في حين أن القيم كانت هي المحور في بارزان فستان بين الإثنين! فقد تم إستخدام هذا المال المستجدي من مختلف الجهات وبصور مختلفة في كم الأفواة وتصفية الخصوم جسديا وشراء الذمم وتحريض المجموعات ضد بعضها البعض. وقد أفلحوا في تمرير مخططاتهم في حالات كثيرة هم تسببوا في تفشي الفساد في صفوف المجتمع الكردي بما في ذلك في صفوف البارزانيين, مسعبدين بذلك إرادة الناس وتحويلهم إلى ما يشبه العبيد في حين كانت بارزان مدرسة لتخريج الأحرار وليس العبيد. فلو أخذنا موقف رئيس ما سمي في حينه بالحزب الديمقراطي الكردي/العراق ملا مصطفى في عام 1947, حين طالب بعد

عودته من طهران كعضو في وفد أرسل للتفاوض مع الشاه الإيراني, فقد أكثر ملا مصطفى من المطالبة وبالإحاح من البارزانيين بوجود تسليم أسلحتهم والذهاب إلى همدان للسكن فيها, لأن الشاه الإيراني يطلب ذلك مستخدماً في بعض الحالات من العبارات ما لم يكن لائقاً على الإطلاق. لكن البارزانيون رفضوا الإنصياع لمطالب الشاه الإيراني وواصلوا القتال حتى عودتهم إلى العراق في فصل الربيع. أما في عام 1975, فقد طلب ملا مصطفى بصفته الآن رئيساً لنفس الحزب السابق والذي تغير إسمه إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من هذا الحزب الذي لقنه خلال سنوات الخنوع والإنصياع الأعمى أن يلقوا بأسلحتهم ويختاروا بين العراق وإيران ففعلوا صاغرين, رغم أن عدد مسلحيهم كان يقدر في عام 1975, بين 100-120 ألف مسلح مع وجود التموينات من عتاد بالملايين ومواد غذائية تصلح حسب بعض التقديرات لسد حاجة الحركة لسنوات! وإذا كان هنالك من عارض ومن بينهم كاتب هذه السطور فلأنهم بالدرجة الأولى تلقوا تربية بارزانية تربية أحرار بعيداً عن كل خنوع. وإستناداً إلى أيوب بارزاني فإن شيخ عبدالله بارزاني قارن في مقر الشيخ محمد خالد بارزاني في زرارة بين موقف الشيخ أحمد بارزاني في عام 1963 وبين موقف ملا مصطفى في عام 1975, وتساءل: لماذا واصل الشيخ أحمد بارزاني القتال حتى النصر ولم يكن يملك إلا القليل من السلاح والعتاد معتمداً على الإمكانيات الذاتية البسيطة بالكامل لمنطقة بارزاني؟ ولماذا لا تواصل الحركة الكردية في 1975 بمواصلة القتال رغم الدعم الهائل الذي حصلت عليه من عدة جهات ووجود السلاح والعتاد والمواد الغذائية الكافية والقدرات المالية الكثيرة؟! لكن يبدو أن المجتمعين عجزوا بالكامل عن تقديم أي جواب على هذه المفارقة الغريبة بين الموقفين!

لكن لا بد من الإقرار بأن ملا مصطفى وولديه إدريس ومسعود أفلحا في إفساد عقول بعض البارزانيين أيضاً عبر شراء الذمم ومنح المال لكن كان عددهم قليلاً, كجزء من الفساد السائد في الحركة الكردية. لكن هذه السياسة لم تجد إستجابة لدى الأغلبية الساحقة من البارزانيين, الذين رفضوا رهن ضمائرهم لقاء المال, بفضل المناعة المكتسبة من التربية البارزانية القائمة على القيم والمثل بالأخص الموالون إلى الشيخ خورشيد بارزاني. فقد بذل ملا مصطفى الكثير من الجهود لحمل البارزانيين على تسجيل أسمائهم للحصول على مبالغ مالية كبقية البيشمه ركه. لكنهم رفضوا العرض قائلين: لم يقاتل أبؤنا من أجل المال ولم نعمل نحن لحد الآن ولذا لسنا مستعدين لتغيير أعرافنا, وإذا تعرضت منطقتنا لخطر فسنقاتل ولا نريد لقاء ذلك أي مال!

إن الإنقسام الذي وجد طريقه إلى صفوف البارزانيين في هذه الفترة كانت له نتائج وخيمة أثرت على مجمل التطور اللاحق, شأنها في ذلك شأن الإنشقاق الذي حصل داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في عام 1964, لكن مع فارق شكلي, ألا وهو أن إنقسام عام 1964 كان ذا طبيعة سياسية وتنظيمية من حيث النتائج, أما إنقسامات بارزان فقد إنعكست آثارها على الجانب العسكري

بالدرجة الأولى. لقد فقدت الحركة الكردية عن هذا الطريق رجالا كانت لهم خبرة عسكرية واسعة, سواء بسبب الإقصاء أو التجميد أو السجن وما تبع ذلك من تصفية جسدية, ممن أثبتوا بأن درايتهم العسكرية لا يمكن أن تعوض بسهولة مثل: فاخر بارزاني, عمر آغا ... إلخ.

وعليه لا بد لنا في هذا الموضوع من الإشارة – دون أن تكون لدينا نية الإنتقاص المتعمد من أدوار الآخرين – بانه وخلال أحداث عام 1947, لم يكن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران بقيادة القاضي محمد, هو الذي تبنى قرارخوض وقيادة العمليات العسكرية ضد القوات الإيرانية, التركية والعراقية, بل البارزانيون بقيادة الشيخ أحمد بارزاني. كما أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ورغم تأجيجه للخلافات مع حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم, لم يكن هو الآخر قد تولى تبنى وقيادة وتخطيط العمليات العسكرية لما عرف فيما بعد بالحركة الكردية في عام 1961, بل البارزانيون من جديد في بادينان وعددهم لا يتجاوز 500 شخص مع ملاحظة بأن ملا مصطفى هنا أيضا كرئيس للحزب الديمقراطي قد إقترح الهجرة مرة أخرى إما إلى سوريا أو إلى تركيا. لقد وضع 500 بارزاني الحجر الأساس للحركة ودعمهم فيما عدد من العشائر المتعاطفة مع بارزان. لكن في عام 1974, لم يكن القادة العسكريون من البارزانيين يحتلون أية مراكز حساسة لدرجة تسمح لهم بإتخاذ موقف منفرد كالسابق ويفرضوا إرادتهم الخاصة عن هذا الطريق وإن وجد البعض منهم فقد حولهم الحزب إلى خانعين بدون حول ولا طول أو إرادة. كما أن الإنقسامات التي كان ملا مصطفى وأولاده يقفون وراءها قد حطت من معنوياتهم وإفتقارهم إلى قيادة شرعية موحدة, فالأغلبية وإن كانت ساحقة لم تكن كافية لمنع التناحر على ما يبدو ومنع الدسائس, وهو ما كانت عليه الحالة خلال الفترة 1970-1975.

إن مسؤولية هزيمة وإستسلام الحركة الكردية بدون قيد أو شرط وبدون أية مقاومة في عام/1975 يتحملها الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبالأخص رئيسه ملا مصطفى. وهذه حقيقة تنطبق على الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران أيضا بخصوص إستسلام جمهورية مهاباد بدون مقاومة في عام 1947. ومن الملاحظ بأن المواقف السلبية من جانب ملا مصطفى وأولاده إدريس ومسعود تجاه البارزانيين إستمرت حتى الفترة الواقعة بين عامي 1977-1978, حيث أعاد إدريس ملا مصطفى النظر في مواقفه وقرر في الختام أن يعيد الإعتماد عليهم ويستخدمهم من جديد لأغراض عسكرية بحته وكوقود للحرب!

### ب- الأسباب الخارجية:

إن الصعوبات والتعقيدات التي ولدها الوضع الجغرافي غير الملائم لكردستان بصورة عامة وأجزائها المختلفة بصورة خاصة, المقسمة والملحقة بعدة دول في منطقة الشرق الأوسط وعلى الخصوص

بالنسبة لكردستان الجنوبية المعزولة كليا عن سواحل البحار وطرق الملاحة الدولية, والتي إقترنت بسلبية أوضاع الشعب الكردي تجاه القانون الدولي بإعتباره شعبا بدون دولة, أي بدون كيان سياسي معترف به دوليا ومفتقر لحق السيادة وممارسته أمام المحافل الدولية, أثر سلبيا في تطور الأوضاع في كردستان وعلى الأكراد على شتى الأصعدة: إقتصادي, إجتماعيا, ثقافيا, وعسكريا, إلى جانب عرقلتها وتعقيدها لقضية التطور السياسي الداخلي بين الأكراد وفي كردستان إلى حد بعيد.

إن السياسة التي تنتهجها كل حركة تحريرية كردية يجب أن تراعي على الأقل ثلاث محاور رئيسية: طبيعة العلاقات مع الأكراد القاطنين في الدول المجاورة وشعوب هذه الدول بصورة عامة – طبيعة العلاقات مع الشعوب والدول المجاورة ككيانات دولية معترف بها – وأخيرا طبيعة العلاقات مع الدول الكبرى ( سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ), التي ماتزال تمارس النفوذ على العالم الثالث بصورة عامة وتؤثر بنحو أو بآخر في صياغة مصير وتطور قضايا شعوبها, بما في ذلك داخل الشرق الأوسط.

إن الشعوب العربية تعاني تقريبا من مشاكل مشابهة من بعض الأوجه, وقد إعترفت بعض الدوائر بهذه الحقيقة, لكنها تتمتع بميزة كبيرة, والتي تكمن في قدرة هذه الشعوب في الغالب على الإنطلاق في مواقفها من قاعدة كونها تحضى بالتمتع بدول ذات سيادة وفق المعايير الدولية السارية, مهما إختلفت نوعية ودرجة هذه السيادة. في حين أن الأكراد يواجهون من باب الوجوب والإكراه حقيقة تفرض عليهم قبول نوع من الوصاية الخارجية التي فرضتها الظروف والوقائع, والتي تسلبهم حق إتخاذ القرارات المتعلقة على أفراد.

إن حزب البعث العربي الإشتراكي في كل من سوريا والعراق على حد سواء حاول أن يوجد علاجا لهذه المشكلة من خلال إنتهاج إستراتيجية مزدوجة لتخطي العقبات الموجودة في البلدان العربية وما تعانيها من إنقسامات عبر تشكيل قيادتين مرتبطتين ببعضهما داخل أجهزة الحزب, تسمى إحداها " القيادة القطرية " وتختص بمعالجة الشؤون والقضايا ذات العلاقة بدولة محددة بالذات, أما الأخرى فتسمى " القيادة القومية " التي تتجاوز إختصاصاتها حدود الدولة السياسية الذاتية, على الأقل بموجب الدعاية التي يروجها حزب البعث من الناحية الإعلامية, لتشمل نظريا على الأقل كل الشعوب أو الدول العربية. إلا أن الواقع العملي أظهر بأن حزب البعث العربي الإشتراكي لم يفلح في بلوغ أهدافه الإستراتيجية هذه, لأن إنجازاته على هذا الصعيد بالذات تكاد تكون معدومة, فعلى الرغم من أن حزب البعث إستطاع ومن خلال إنقلابات عسكرية أن يستولي على السلطة في كل من سوريا والعراق ومارس السلطة فيهما لسنوات, فإن هاتين الدولتين واللتين تتبنيان نظريا نفس الأيدولوجية إلى حد كبير, مازالتا تتنازعا فيما بينهما وعجزتا عن توحيد قياديتهما القطرية أو القومية شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية!

وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق الذي يسعى للإستتساخ ما يحدث حولة لإفتقاره الواضح إلى الإبداع, كان يتبع خطة مشابهة خلال أوائل السبعينات, إذا أخذ المرء الفوارق والظروف والأوضاع الكردية الخاصة بالقياس إلى أوضاع الشعوب الغربية. لكنه فشل هو الآخر في تحقيق أي إنجاز بهذا الخصوص, بل أنه زاد من حدة النزاعات والتنافس بين الأحزاب في الأجزاء المختلفة.

### 1-علاقات الحركة الكردية مع الأكراد في البلدان المجاورة:

إن مسألة التعاون والتضامن بين الأكراد الموزعين على دول متعددة مختلفة الأنظمة الإجتماعية والثقافية مسألة ذات أهمية كبيرة لجملة من الأسباب ومن جملتها منع تعاون الدول المعنية فيما بينها ضد الشعب الكردي وتطلعاته نحو التحرر والإنعتاق أو على الأقل بغية بذل الجهود لتقليل آثار مثل هذا التعاون, أو بذل المساعي للإستفادة من الفرقة السائدة بين هذه الدول أيضا. ذلك لأنه وبدون هذا التعاون والتنسيق سيبقى خطر تحييد المسألة الكردية وإبطال تأثيرها مثلا للعيان كوسيلة للإبقاء على الأوضاع الراهنة في المنطقة أطول فترة ممكنة, بما في ذلك بقاء الأكراد محرومين الحقوق وبقاء كردستان مجزأة. أكد ملا مصطفى ومنذ البداية ولأسباب عديدة بأن الحركة الكردية في العراق لا علاقة لها بالأكراد في إيران وتركيا. وأن الأكراد في هذه الدول يجب أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم وعلى إنفراد.

إن المسألة الكردية التي تمثل خطرا مشتركا على مصالح الدول في المنطقة قد تؤدي إلى تسوية الخلافات بين العراق والدول المجاورة له, وهو أمر لا يمكن أن يتضمن نتائج إيجابية للأكراد بالضرورة, لذا كان على بقية الأكراد في البلدان الأخرى وقدرة الإمكان أن يتحلوا بالصبر وأن يخلدوا إلى الهدوء ويمارسوا ضبط الأعصاب طالما لم يحقق الأكراد أهدافهم في العراق من أجل تجنب أعباء جديدة لا طائل من ورائها. وبصورة عامة يبدو أن الأكراد في إيران وتركيا وسوريا كانوا يقدرون بشكل صحيح حقيقة الأوضاع السياسية التي يواجهها إخوانهم في العراق, وعلى هذا الأساس أيضا تحلوا بالصبر حتى نهاية الستينات وبداية السبعينات على الأقل, ثم أعقب ذلك تدمير وشكوى من مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق. ويظهر أن عددا من أعضاء ومنتسبي الأحزاب السياسية في إيران وتركيا تعرضوا إلى الإغتيال من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, كما أن بعض العناصر المناوئة لنظام الشاه الإيراني تعرضت لضغوط من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ذاته داخل الحدود الإيرانية أيضا.

وفي سوريا حدثت إنشقاقات بين صفوف الأكراد عزيت إلى تدخل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في شؤونهم الداخلية. وفي بيان أصدره الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في

نهاية ت1977/2, أنكر مسؤوليته عن الأحداث الخاصة بأكراد تركيا. وذهب البيان إلى القول بأن هذه الأحداث كانت وليدة خلافات داخلية بين الأكراد في تركيا أنفسهم. أما بالنسبة إلى الإتهامات الموجهة من قبل أكراد إيران وسوريا إلى هذا الحزب فلا توجد مصادر تنفي تورطه في هذه القضايا.

ومهما كان الأمر, فإن حادثة واحدة تظهر على الأقل – بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران – ومن خلال القرائن, بأن حكومة البعث الحاكمة في العراق كان لها ضلع في الحادث من خلال جهاز مخابراتها في هذه الأحداث, سيما بعد صدور بيان آذار. لأن جريدة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث, إتخذت موقف الداعم والمساند وبشكل غريب ومفاجئ للمجموعات السياسية الإيرانية المعارضة للشاه الإيراني, بما في ذلك الأكراد الإيرانيون, في الوقت الذي كانت الحكومة العراقية تسكت عن أوضاع الأكراد في تركيا وسوريا بالكامل, بل وكانت تسعى لإجهاض حقوق الأكراد المكتسبة في العراق من خلال حركة دامت عقدا من الزمن!

ويظهر أيضا بأن حزب البعث كان يكمن خلف إختلاق مثل هذه الحوادث على أمل إبطال مفعول الحركة الكردية كعامل مؤثر على صياغة الأحداث السياسية في المنطقة وذلك من خلال دعمه للأكراد المعارضين لنظام الشاه على أمل إجبار الشاه عن هذا الطريق عن الكف من مواصلة إسناد الحركة الكردية في العراق من جهة وأن يحرض الحزبين الكرديين ضد بعضهما البعض لإضعاف الحركة الكردية ككل ولغايات دعائية مفادها فرقة وإحتراب الأكراد الدائم. لقد تحقق لحزب البعث ما أراد على الأقل لحد ما.

## 2-العلاقات مع الشعوب والدول المجاورة:

حاولت الحركة الكردية دوما توطيد علاقاتها مع القسم العربي من شعب العراق سعيا منها لإيجاد تفهم أكبر لمطالبها المشروعة, ولهذا الغرض كانت تتصل مع مختلف الأحزاب السياسية. كما أن الحركة الكردية الأخيرة (1961-1975) رفعت شعار: " الحكم الذاتي لكردستان والديمقراطية للعراق ". لكن بإستثناء بعض ردود الفعل الإيجابية القليلة والمحدودة الإطار, فإن اللامبالاة وعدم الإكتراث كانت بصورة عامة وفي الغالب هي السائدة, تماشيا مع أهواء السلطة الحاكمة ومسائرة لها. ومن هنا فإن موقف العرب كان ذا جوهر غير متفهم على الأقل حتى إذا حاولنا تجنب إستخدام عبارة عدائي. فأغلب الأحزاب السياسية العربية إحتفظت بإتصالاتها مع الحركة الكردية طالما كانت في المعارضة وتعرض إلى المحاربة والمضايقات بالدرجة الأولى, لأنها كانت ترى في الحركة الكردية وسيلة للإطاحة بالحكومات القائمة وتؤمل من وراء سقوط الحكومة القائمة, أن تسيطر هي بالذات على دفة الحكم. لكن ما كادت هذه الفئات أو الأحزاب تصل إلى السلطة بالفعل أو أن تكون شريكة فيها وإذا بها تتخذ موقفا عدائيا من المسألة الكردية وتستكثر على الأكراد مطالبهم مهما كانت ضيقة!

وبالطبع موقف الحكومات العربية مشابها لموقف الأحزاب, ولو أن رجالات الدول من العرب المعتدلين على ما يبدو كانوا يتحفظون في إتخاذ مواقف متطرفة من أمثال الزعيم عبدالكريم قاسم, الذي ثبت " الشراكة ", بين العرب والأكراد في نصوص الدستور المؤقت لعام 1958. وكذلك الرئيس المصري جمال عبدالناصر الذي كان يجد أن من صلاح جميع الأطراف حل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي.

لكن بعد سقوط وإستسلام الحركة الكردية في العراق في عام 1975, ظهر تبدل جوهري في مواقف بعض الدول العربية وقادتها, فقد أعلن قائد الثورة الليبية " معمر القذافي ", عن دعمه لنضال الشعب الكردي للحصول على حقه في تقرير المصير بما في ذلك تشكيل دولته المستقلة.

إن قسوة الإجراءات التي لجأت إليها الحكومة العراقية إلى درجة لجوئها إلى حرب إبادة حقيقية ضد الشعب الكردي مقرونة بموقف اللامبالاة الذي وقفه الرأي العام في البلدان العربية, إزاء الجرائم المرتكبة بحق الأكراد, هي بحد ذاتها تبرر بشكل وافي ردود الفعل الكردية والإستنتاجات المستقاة منها وبالتالي السياسة التي إنتهجوها للحصول على الدعم الخارجي, من أجل إيجاد نوع من " التوازن " التقريبي في ميزان القوى في الصراع الدائر بين الطرفين, شأنهم في ذلك شأن كل حركات التحرر الأخرى في العالم , التي إضطرت أن تلوذ بإنتهاج سياسة مماثلة, الأمر الذي تجلّى في فيتنام والجزائر وكوبا على سبيل المثال لا الحصر.

كانت إيران ومنذ قيام ثورة الرابع عشر من تموز/1958 ولغاية 1975, تعاني من وطأة العلاقات المتوترة نسبيا مع العراق, ومن جملة الأسباب التي أثارت مخاوف إيران, الدعاية الإعلامية الواسعة إلى قيام الوحدة العربية. قربت هذه الأوضاع تدريجيا بالتالي ومنذ فترة مبكرة, منذ أوائل الستينات, بين الحركة الكردية وإيران, الأمر الذي تسبب في تهدة خواطر إيران بصدد الدعاية العراقية حول توحيد العرب وما قد يتولد من ذلك من تهديدات لمصالحها, طالما كانت الحرب الأهلية في داخل العراق مستعرة, في حين إستطاع الأكراد أن يتجنبوا الهزيمة العسكرية والسياسية, طالما كان الدعم الإيراني لحركتهم مضمونا, من خلال التملص من نتائج العزلة التي تعاني منها حركتهم لأسباب جغرافية وغيرها.

غير أن الأكراد أخطأوا في تقدير المعادلات السياسية بين العراق وإيران القائمة في النهاية على المصالح الذاتية بعيدا عن كل مذهب و عقيدة رغم الخلافات التاريخية, لأنهم قللوا من شأن طبيعة روح المساومة الموجدة لدى الأنظمة الدكتاتورية والفاشية والرجعية منها على الأخص, سيما بعد أن غرروا بالوعود الأمريكية المبهمة وغير المبررة من الناحية المنطقية لمواصلة الثقة العمياء بالدعم الإيراني, بدلا من الإستفادة من الإمتيازات المستحصلة خلال سنوات من هذه العلاقة التي إستمرت لغاية عام

1975, بشكل عقلاني سليم, من خلال البقاء في حالة إستنفار وحذر من الموقف الإيراني وتبلاته المتوقعة وقد كانوا بالفعل يشكون فيه.

تنامي الدعم الإيراني المالي والعسكري بإستمرار وإستفادت منه الحركة الكردية في شتى المجالات, فمنها ما كان يقدم كرواتب وإن كانت بسيطة إلى المقاتلين " بيشمه ركه ", الذين تحولوا بالتدريج إلى جيش شبه نظامي, أو صرفت على العوائل الكردية التي فقدت معيها من جراء الحرب, أو على المرضى والمعوزين ... إلخ. غير أن هذه الأموال لم تصرف دوما في أوجه صحيحة ومشروعة كما يتطلبه الصالح العام, فقد صرفت أحيانا لغايات سياسية وأسيء الإستفادة منها في هذا المجال لغرض إضعاف مركز الخصوم والمعارضين والتضييق عليهم وتحريض الآخرين ضدهم لقاء دفعات مالية. لذا يجوز لنا أن نقول بأن الدعم المالي والعسكري الإيراني كان سلاحا ذا حدين. فإذا كان هذا الدعم يمثل في الواقع سر نجاح الحزب الديمقراطي الرئيسي للبقاء لفترة طويلة وكسب المؤيدين, الذين إفتقروا بالكامل إلى أي إنسجام فكري وأيديولوجي وسعوا للحصول على الدعم المالي المجرد وحسب وتلموا بالتدريج من أين تؤكل الكتف, من هنا إنتشرت مقولة بين الكثيرين من المنتمين إلى هذا الحزب تقول حتى بعد الهزيمة وفي أوروبا أيضا " مع البارزاني إلى آخر فلس " الأمر الذي يدل بجلاء على أن إنتماء الكثيرين إلى هذا الحزب كان بدافع الكسب المادي لا غير! لذا فإن الإصلاحات الضرورية على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والصحي والتربوي, التي كان بالإمكان تطبيقها بفضل هذه المساعدات لم تتحقق بل أن المال الوفير تسبب في تنشأة جيل غير راغب في العمل أو إمتهان الحرف لكسب لقمة العيش, بل بات يزدري كسب لقمة العيش الكريمة من خلال الجهد الذاتي المبذول. كما أن الحزب قام ببناء جهاز إداري واسع ترضية للمدللين من أعضائه ومؤيدية بالأخص خلال الفترة 1974-1975, بدون أن يكون هذا الجهاز الكبير قادرا بالفعل على إنجاز مهمة تستحق الذكر!

وعلى الصعيد العسكري فإن المساعدات التي تلقتها الحركة من جهات متعددة كانت هي الأخرى كبيرة لا يمكن مقارنتها أبدا بأية حركة تحررية كردية سبقتها على الإطلاق, وإن بقيت تفتقر إلى الأسلحة الحديثة المعقدة كالتى كانت بحوزة الجيش العراقي كالطائرات والدبابات مثلا. غير أن الحركة الكردية لم تستفد أو تستغل ما توفر لديها على هذا الصعيد أيضا بشكل إيجابي ومبدع, سيما وأنها تلقت من إيران في الفترة الأخيرة دعما مباشرا, حين شاركت المدفعية الإيرانية الثقيلة والبعيدة المدى بشكل مباشر في المعركة على جبهة رواندوز, إلى جانب إرسال بطاريات صواريخ هوك الأمريكية لمنع الطائرات العراقية من قصف المواقع المدنية على إنخفاض وبذلك تم التقليل من دقة إصابة الإهداف المبتغاة. ناهيك عن أن هذا الحزب أبى أن يستفيد من الأسلحة والعتاد الكثير بعد إتفاقية الجزائر كما يفترض بأية حركة تحرر في العالم أن تفعله, فقد كانت هذه الأسلحة كافية لمواصلة المقاومة لسنوات وإن إختلفت الآراء حول عدد السنين. لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق يدعي بأنه إنما إتخذ

هذه المواقف عن عمد مستهدفاً بذلك زيادة حدة الخلافات بين العراق وإيران! وكانت إيران قد أرسلت عدداً كافياً من المدافع ومن جملتها مدافع من عيار (155/ملم). وذلك عندما تأزمت الأمور على جبهة رواندوز. لكن رغم القصف المدفعي المركز والمكثف لمواقع الجيش العراقي فإن القوات الكردية لم تكن مستعدة لشن هجوم معاكس على مواقع الجيش العراقي لتستعيد إحتلالها من جديد! فقد أصر المقاتلون الأكراد على وجوب مشاركة القادة العسكريين في هذه العمليات أو أن يتواجدوا على الأقل في مقربة من مناطق العمليات العسكرية على الأقل إن لم يكن في الخط الأمامي. لكن أغلب القادة العسكريين الذين ألفوا حياة الرفاه بالأخص منذ عام 1970 لم يكونوا مستعدين للإستجابة إلى هذا الطلب. وفي بعض الحالات الإستثنائية القليلة التي شارك فيها بعض القادة العسكريين في العمليات بنحو أو بآخر، كما كانت عليه الحالة في موقعة "سه رتيز" على جبهة رواندوز، فإن الحركة الكردية أحرزت بالفعل بعض الإنتصارات الهامة!

سحبت إيران قواتها المدفعية والصاروخية المساندة بعد التوقيع على إتفاقية الجزائر، إلا أن الحركة الكردية كانت ما تزال تملك حتى بعد الإتفاقية ما يكفي من الأسلحة والعتاد لمواصلة الحرب. وتعد المصار في التقييم ولكننا نورد ما جاء في أحدها والتي تقول بأن الحركة الكردية كانت في تلك الفترة تحوز على قوة عسكرية تشمل (70,000) مقاتل و (35,000) مسلح إحتياطي خلف الجبهات القتالية. كما كانت تملك (15,000,000) طلقة و (5,000) قذيفة لمدافع الهاون وميزانية مالية إيجابية تقدر ب (45,000,000) دينار، إلى جانب سيطرتها على رقعة من الأراضي المحررة تقدر ب (40,000) كم مربع داخل كردستان الجنوبية/العراق وما يكفي من المواد الغذائية التي تكفي لمدة تقرب من ستة أشهر. علماً أنه ثبت قطعاً بأن الحكومة العراقية كانت تعاني من نواقص أكبر بإعتراف صدام حسين بالذات، لكنها أصرت على مواصلة القتال في حين تخاذلت الحركة الكردية عن مواصلة النضال وبذلك ثبت بأن "الصمود يصنع النصر"، الأمر الذي أثبتته البارزانيون بجلاء في عام 1963 بقيادة الشيخ أحمد بارزاني ولم تكن بحوزتهم إلا هذه الأموال ولا هذا الكم الهائل من العتاد ولم يكن تحت إمرة الشيخ عشراً الآلاف من المقاتلين بل المئات ولم يحصلوا دعم خارجي، ومع ذلك توكل شيخ بارزان "أحمد" على الله وشمر السواعد وياشر القتال دفاعاً عن الذات والقيم فكان النصر! جاء في الحديث الشريف قوله: (الناس معادن ...).

### 3-العلاقات مع الدول الكبرى:

منذ القرن التاسع عشر والأكراد يلمسون النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى في المنطقة ويتأثرون بدعاية هذه الدول حول: نشر المدنية – تطبيق الديمقراطية – منح الحرية والإستقلال – حق الشعوب في تقرير المصير – حقوق الإنسان وما إلى ذلك من الشعارات البراقة. كل ذلك دفع بالشعب الكردي

بناءً على الظروف القاسية التي فرضت عليه كالكثير من الشعوب الأخرى أن يأمل وأن يحاول كسب هذه القوى لدعم نضاله العادل والتحرري في سبيل الحصول على الحكم الذاتي تارة والإستقلال تارة أخرى.

غير أن التجارب التي مرت على الشعب الكردي في الماضي وإلى وقتنا الحاضر كانت في الغالب وعلى الأرجح مقرونة بنتائج سلبية، لأن الدول الكبرى كانت مهتمة بالدرجة الأولى بضمان مصالحها والإبقاء على إمتيازاتها الإقتصادية والإستراتيجية المتعددة الجوانب والأبعاد، بدل الإهتمام بمصير وقضايا الشعوب حقاً وحقيقة، أي أنها كانت تنظر في الغالب إلى طموحات الشعوب النازعة إلى التحرر والإستقلال كوسيلة ضمن أهدافها الخاصة وليس كغاية وهدف. ولم يغير التبدل الطارئ على مراكز القوى أو التحول على الصعيد الإجتماعي داخل الدول الكبرى ذاتها بشكل جدي على طبيعة المنطلقات التي إستندت إليها هذه الدول في صياغة مواقفها، فيما يتعلق بالمسألة الكردية على وجه الخصوص.

إن الثورة الكردية الأخيرة في كردستان الجنوبية (1961-1975) إستطلت بالدرجة الأولى بأوهام الدعم والنفوذ السوفيتي أو لا والأمريكي فيما بعد، اللذين كانا يمارسان سياسة متشابهة من حيث الجوهر ورغم كل الإختلافات الأيديولوجية والمنافسة الحادة بسبب الحرب الباردة إزاء المسألة الكردية، على الرغم من أن الإتحاد السوفيتي وبدوافع أيديولوجية وإستراتيجية دولية، أظهر تفهماً أكثر بهذا الخصوص على الأقل من الناحية الإعلامية والنظرية. فكلا القوتين رفضتا تعريض مصالحهما المتعددة الجوانب في بلدان عديدة، كتركيا، إيران، العراق وسوريا وبشكل غير مباشر في كافة الدول العربية الأخرى إلى الخطر بسبب المسألة الكردية. ولكن هذا لا يعني إطلاقاً، بأن القوتين لم ترغبا في إستغلال بل وإستحلاب المسألة الكردية عند الضرورة وحسب الظروف. وتلك حقيقة لا يرقى إليها أدنى شك، وذلك عبر إستغلال الحركة الكردية بشكل مباشر أو غير مباشر كوسيلة لممارسة الضغوط على دول المنطقة لتحديد مسار سياسي محدد أو الحصول على مواقع أفضل على شتى الأصعدة داخل هذه الدول. فقد تخلت هذه القوتين بكل بساطة عن الأكراد وقضيتهم إذا إقتضت مصالحتهما ذلك، بل وشاركنا أحياناً في ممارسة الضغوط المباشرة أو غير المباشرة على الحركة الكردية، بهدف التوصل إلى أهداف وغايات خاصة تخدم وتصون مصالحها في هذه الدول وفي المنطقة بشكل عام أو إعتقدته بأنه سيضمن مصالحها لمدة طويلة وإن ثبت خطئ آرائها فيما بعد.

فعلى الرغم من أن الإتحاد السوفيتي كان قد دعم بالفعل العديد من حركات التحرر في العالم الثالث، وكان هدفه من وراء ذلك بالدرجة الأولى إضعاف مركز ونفوذ الدول الغربية في تلك المناطق المعنية، إلا أن المسألة الكردية لم تحز إلا على أهمية ثانوية جداً بالنسبة للسياسة السوفيتية الخارجية، على الرغم من أن كردستان الموحدة والمستقلة وكصديق للإتحاد السوفيتي، يمكن أن تساهم في تحقيق الحلم

السوفيتي/الروسي في بلوغ " المياه الدافئة " على سواحل البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي على حد سواء. لكن التجارب أثبتت بأن الثورات الكردية في شرق الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى لم تلقى أية إلتفاتة جدية إيجابية من جانب الإتحاد السوفيتي, بل على العكس زود الإتحاد السوفيتي تركيا الكمالية بالأسلحة والعتاد وقدم لها الدعم المادي والمعنوي على صعيد المنطقة وفي المحافل الدولية, بموجب " معاهدة الصداقة ", المعقودة بين الطرفين, بل والأنكى من كل هذه المواقف السلبية, فإن الإتحاد السوفيتي أقدم وبالفعل على مساندة القوات التركية ضد الحركة التحررية الكردية اثناء ثورة آارات. وفي كردستان الشرقية/إيران, كان لمعاهدة " الصداقة " مع إيران دور مشابه, فقد تخلى عن جمهورية مهاباد بعد الحرب العالمية الثانية, وكان يؤمل وراء هذا الموقف أن يحصل على بعض الإمتيازات النفطية في شمال إيران. واخيرا فإن الموقف السوفيتي من الحركة الكردية في كردستان الجنوبية/العراق الأخيرة (1961-1975) وفي شتى مراحلها لا يمكن أن يستجلى أو يفسر بشكل واقعي بمعزل عن عن العلاقات العراقية مع العالم الغربي, أي أنه كان من حيث الجوهر كرد فعل على هذه العلاقات.

ويرى عزيز الحاج السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي/القيادة المركزية, بأن الدول الكبرى إهتمت دوماً بالمشكلة الكردية لأسباب تعود إلى الموقع الجغرافي لكردستان وثرواتها الطبيعية الوافرة وفي مقدمتها النفط. ولذا فإن الإتحاد السوفيتي كان يملك هو الآخر إستراتيجيته الخاصة بهذا الشأن, والتي كانت تتضمن إتخاذ موقف سلبي أو إيجابي من المسألة الكردية في العراق بناء على تحليلاتها الخاصة لطبيعة الحكومات العراقية المختلفة, التي تعاقبت على دست الحكم وعلاقة هذه الحكومات مع الإتحاد السوفيتي, وكل ذلك ودوماً في إطار تكتيكاتها وإستراتيجيتها العامة في منطقة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية, فإن موقفها وسياستها لم تختلف عن السياسة البريطانية التي حلت محلها بصورة عامة. فكلا الدولتين حاولتا بإستمرار أن تدعم مركز حليفاتها التقليدية في منطقة الشرق الأوسط والعمل على التضييق على ما يعرقل هذه المساعي – علماً أن دائرة هؤلاء الحلفاء التقليديين للغرب باتت تنتقل بالتدرج – لذا كان لزاماً عليها وفق هذه السياسة تجنب إثارة قلق حليفاتها في المنطقة بسبب المسألة الكردية. لكن هذا لا يعني قطعاً عدم إستخدام هذه المسألة لبلوغ غايات خاصة ومنها ممارسة الضغوط على بعض الحكومات في بعض الفترات المحددة, التي أبت فيها هذه الدول أن تسائر الإستراتيجية السياسية الأمريكية/الغربية أو رفضت مراعاة المصالح الأمريكية بالشكل الذي تطالب به الولايات المتحدة الأمريكية, لكن إذا زالت هذه الخلافات وهي في أغلب الحالات وقتية, لذا تتوحد الجهود من جديد للتضييق على الأكراد أو على الأقل إهمال قضيتهم.

كان ملا مصطفى من جملة القادة الأكراد الذين سعوا لكسب تأييد الدول الكبرى للقضية الكردية, وإستهدف بذلك إيجاد نوع من التوازن بين القوى, في مواجهة إمكانيات وقدرات السلطة المركزية في بغداد الساعية بكل الوسائل لقمع الحركة الكردية. كل الدلائل تشير إلى أن هذا الموقف كان أساسيا ومحوريا في مخططاته السياسية من البداية وحتى النهاية. لكن رغم كل مؤهلاته الدبلوماسية التي لم تكن تقل عن تجاربه العسكرية لخوض حرب العصابات, فإنه أخفق في النهاية لأسباب مختلفة, كان من جملتها المنطلقات غير المناسبة, التي تمثل جزءا هاما من التعقيدات التي تلف المسألة الكردية. إن موقف ملا مصطفى هذا تسبب في أن يحاول منافسوه وأعداؤه توجيه تهمة العمالة إليه. لكن من حيث الجوهر, فإنه كان يحاول فقط أن يمارس اللعبة السياسية بالشكل الذي فرضت عليه من قبل الخصوص وحسب قواعدها. لقد إستطاع ملا مصطفى بالفعل أن يحصل على الدعم من جهات متعددة: الإتحاد السوفيتي, الولايات المتحدة, إيران, إسرائيل, المملكة العربية السعودية, الكويت ... إلخ. يقول الدكتور محمود عثمان, أحد معاونيه المقربين سابقا بهذا الخصوص ما يلي: ( أراد البارزاني أن يحقق بعض الإنجازات لكردستان. إنه لم يكن عميلا أو خائنا ... إلا أنه ارتكب أخطاء كبيرة ... فقد إرتكن بالكلية على الدعم الخارجي ولم يكن من هذه الناحية يرتضي الإكتفاء بالقليل, كما أنه لم يكثرث إلى مسألة من أية جهة كانت هذه المساعدات تستحصل: تركيا, إيران, الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السوفيتي. إن هذا الإعتماد والإتكال عود الأكراد على الترف والتدلع ... إنه لم يكن جاسوسا, لكن أستفيد منه لهذا الغرض ... ).

وفي البداية كان البريطانيون كدولة عظمى على رأس قائمة المرشحين, التي حاول ملا مصطفى أن يكسبها وذلك خلال الحرب العالمية الثانية. وإستنادا لما أورده أبو الحسن تفرشيان, فإن ملا مصطفى تلقى الدعم من الإنكليز عند هروبه من منفاه في مدينة السليمانية أثناء الحرب العالمية الثانية. لقد إنتهت هذه المحاولة بفشل ذريع بعد الحرب العالمية عندما تعرض البارزانيون من قبل الجيش العراقي المدعوم من قبل الإستعمار البريطاني بشكل مباشر ومكثف, بالأخص من خلال تدخل القوة الجوية البريطانية, إلى هزيمة عسكرية جديدة. بعد هذه التجربة الفاشلة وجه ملا مصطفى مساعيه نحو كسب الدعم السوفيتي, الذي كان يعتبر كسند لجمهورية مهاباد, إلا أن التطورات أثبتت بان هذه التجربة كانت فاشلة أيضا ولم يكسب الأكراد من ورائها إلا نتائج سلبية. فقد إستسلمت جمهورية مهاباد دون أن تبدي أية مقاومة على الإطلاق ولم يحرك السوفيت ساكنا للدفاع عنها. ومع ذلك بقيت الإتصالات مع السوفيت قائمة بدرجات متباينة حتى السبعينات. وبعد عودة ملا مصطفى من الإتحاد السوفيتي عام 1958, فإنه وحسب رأي البعض كان قد فقد الأمل بالإتحاد السوفيتي.

وهكذا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية على قائمة الترشيح الخاصة للسعي لكسبها. وإعتبارا من عام/1962, على الأقل بدأ ملا مصطفى بجس النبض الأمريكي والبحث عن إحتتمالات وإمكانيات

التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن ردود الفعل الأمريكية كانت أميل إلى البرود والتهرب أو عدم الإكتراث والتحفظ, لأنها لم تكن ترغب في إثارة حفيظة حلفائها المخلصين في الشرق الأوسط: تركيا وإيران من أجل حركة مجهولة المستقبل. يقول " دانا آدم شमित " وهو صحفي أمريكي في معرض الحديث عن هذه النقطة في كتابه " رحلة بين رجال شجعان " ما يلي: ( لقد إعترفوا – المقصود مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية ع. س. بارزاني – بأن الثورة الكردية قد أثارت القلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية, على الرغم من أن الأمريكان يريدون أن يظهروا, بأن موقفهم يقوم على أسس إنسانية, ديمقراطية, وحق تقرير المصير. وعلى الرغم من أن الأكراد وليس في العراق فقط, بل في إيران وتركيا وسوريا أيضا محرومون من حقوقهم الإنسانية بصورة جلية, سياسيا وثقافيا. غير أن الدبلوماسيين يرون لأسباب تعود إلى الإتفاقات التي عقدها مع حلفائهم في تركيا وإيران, بأن الطريق مسدودة بوجههم لإتخاذ بعض الإجراءات بهذا الخصوص ). وفي لقاء له مع ملا مصطفى قال الأخير: ( نحن شعب المستقبل ... قل لرئيسكم, بأننا سنطرح بالدكتاتور ( اليساري المتطرف) عبدالكريم قاسم, وبدعم أمريكي سنؤسس دولة من أكثر الدول إستقرارا وثباتا وموالاتا للغرب في الشرق الأوسط).

يبدو أن ملا مصطفى لمح بذكاء إلى الإجراءات التي إتخذتها حكومة الثورة في بغداد والتي قضت على إمتيازات الغرب " اليساري المتطرف " واعدنا ضمنا بأنها ستعود لو تم دعم حركته. لكنه تناسى تماما بأن السياسة الأمريكية بصورة عامة وإتجاه القضية الكردية بصورة خاصة كانت تتطابق مع سياسة إيران وتركيا وبذلك فهي مناوئة لتطلعات الشعب الكردي أينما كان. إلا أنه واصل فيما بعد أيضا مساعيه رغم البرود الظاهر وردود الفعل الأمريكية الصريحة والضمنية, محاولا إستغلال تصاعد النفوذ السوفيتي في السبعينيات في المنطقة وبالأخص بعد التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والإتحاد السوفيتي في عام 1972, حين إنحسر إهتمام السوفيت بالمطالب الكردية في العراق بالتدريج, فأعتبر بأن ذلك سيجررك الولايات المتحدة الأمريكية بإتجاه إغارة المسألة الكردية أهمية أكبر من الماضي.

إن الحلف المعقود عمليا بين الإتحاد السوفيتي وحكومة البعث في العراق, كانت له آثار تهديدية واضحة المعالم ضد الحركة الكردية في العراق وذلك منذ البداية, لكن بالنسبة لإيران أيضا في ذات الوقت, وبالتالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ضمنا, الأمر الذي أسهم في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الثلاث بالتالي ولو لفترة محددة. غير أن الموقف المؤقت والمرهون بظرف طارئ والذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بناء على طلب من إيران كحليفة, أعتبر من جانب ملا مصطفى وكأنه تحول جذري وحقيقي في السياسة الأمريكية, وبولغ بالفعل في تقييم هذا التغيير والتحول إلى درجة التهويل, بإعتبره التحول المنشود, الذي طالما إنتظروه بلهفة وإشتياق. إلا أنه هو الآخر وكالأمال

التي علقت على الدعم السوفيتي أو البريطاني المرتجى, إنتهى بكارثة جديدة, حلت بمجمل الحركة الكردية في العراق في عام 1975.

إن صيرورة ونشوء هذه الأحداث والتطورات كانت غير معروفة للرأي العام, لكنها تجلت إلى حد بعيد بالدرجة الأولى من خلال نشر ما عرف "بتقرير بايك", الذي تم نشره في مجلة " ذي فيليج " الصادرة في نيويورك بتاريخ 1976/2/16, والذي ألحقت به فيما بعد بعض الشروح والإيضاحات أو حتى الإضافات من أطراف أخرى, بما في ذلك عدد من الأكراد ممن أوردوا ملاحظاتهم على هذا الموضوع بعد أن إنكشفت أغلب جوانبه. وبإختصار يمكن تتبع مسألة كيفية نشوء وتطور الكارثة بالشكل التالي: إن الشاه الإيراني, الذي كان يشعر بأنه مهدد بسبب زيادة قوة العراق, سيما بعد التوقيع على إتفاقية الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي, بادر هو الآخر على زيادة دعمه للحركة الكردية بنسبة مساوية عسكريا وسياسيا. إلا أن شكوك القيادة الكردية في نوايا النظام الإيراني ظلت باقية. ولغرض إزالة هذه الشكوك طلب الشاه من الرئيس الأمريكي " نيكسون " ووزير خارجيته " كيسنجر " اللذان قاما بزيارة طهران في 30/أيار/1972 بتقديم الدعم إلى الأكراد, لأنه وعد ملا مصطفى بذلك. بالإضافة إلى أن الشاه كان قد أعد قائمة بالأسلحة المطلوبة لهذا الغرض. وبناءا على ذلك وعد نيكسون شاه إيران, بأن يفكر بالموضوع حال عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية, وكان ملا مصطفى بدوره قد إتصل بالمسؤولين الأمريكيين في آب/1971, وقام فرع المخابرات المركزية الأمريكية ( سي.آي. أي. ) في طهران بإشعار مركز قيادته في أمريكا بهذا الإتصال وأوصى بالإستجابة إلى مطالب الحركة الكردية, على إعتبار أن العراق يتعاون مع الإتحاد السوفيتي. وفي عام/1972, أرسلت توصية جديدة إلى المركز, بناءا على طالب من ملا مصطفى مجددا. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية, قررت فقط بعد إنقضاء أسبوعين على قرار الحكومة العراقية بتأميم النفط في كركوك. وإستنادا إلى مباحثات شخصية بين نيكسن وكيسنجر في 16/حزيران/1972, تقرر بأن تقدم الدعم إلى الحركة الكردية وتم تخصيص (16) مليون دولار لنقل الأسلحة, كما تم إعلام الشاه الإيراني أيضا بالقرار المتخذ.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتردد في البداية خوفا من ردود الفعل السوفيتية, التي يحتمل أن تتخذ من إيران وتركيا هدفا لها. إن الوثائق الأمريكية تشير بالإضافة إلى ذلك, إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر من جانب الأكراد بالفعل "كضامن", يفترض به أن يحول دون التخلي المفاجئ عن حركتهم من قبل قادة دول أجنبية. ويبدو أن ملا مصطفى كان قد اعرب عن شكوكه حول نوايا الشاه بإستمرار, في الوقت الذي كان يعلن فيه عن إستعداده ليتحول إلى الولاية الواحدة والخمسين داخل الولايات المتحدة, إذا حالف النجاح قضيته. غير أن نوايا الشاه ونوايا الولايات المتحدة الأمريكية كانت تختلف كليا عن نوايا الأكراد: فالولايات المتحدة الأمريكية, كانت تريد فقط أن تدعم موقف حليف لها

" إيران " , من خلال إيجاد تخلخل في ميزان تعادل القوى, الذي بات عدو الحليف " العراق " يحققه بفضل الدعم السوفيتي. ولم تبحث أو تؤخذ بنظر الإعتبار وبهذا الخصوص مطالب الأكراد الهادفة إلى الحصول على الحكم الذاتي أبدا, لأن حصول الأكراد في العراق على هذه الحقوق كان سيشجع الأكراد في إيران وتركيا أيضا, أن عاجلا أو آجلا على المطالبة بحقوق مشابهة, وهو ما ترفضه إيران وتركيا والولايات المتحدة على حد سواء.

بناء على هذه التقديرات والأسس فقد تقرر تحديد نوعية المساعدات إلى الحركة الكردية في العراق بشكل يحول دون إستطاعة الأكراد في الحصول على نصر يتيح لهم مجال بلوغ أهدافهم القومية, ولكن في ذات الوقت أن تكون هذه المساعدات بحجم يمكن من درئ خطر إلحاق الهزيمة بالحركة الكردية, بهدف إضعاف النظام العراقي بالنتيجة. هذا ولم تشعر الولايات المتحدة بالحركة الكردية بنواياها الحقيقية, بل شجعتها على مواصلة القتال من خلال وعود قطعت لها, بالإضافة إلى أن هذه العملية بشكلها الإجمالي والكلي, أجريت في جو من الكتمان والسرية التامة, وبقيت مسألة محصورة بين نيكسن, كيسنجر واللجنة المسماة " بلجنة الأربعين " , حتى أن السفير الأمريكي في طهران كان يجهل ما كان يجري بهذا الخصوص على ما يبدو. وكان الجانب الكردي بدوره هو الآخر حريصا على كتمان الأسرار المتعلقة بعلاقاته الخارجية, الأمر الذي أدى إلى حصر المعلومات المتعلقة بهذه الشؤون بمجموعة من الأشخاص المحددين, في حين كانت الأغلبية الساحقة لا تدري شيئا عما كان يجري في الخفاء وخلف الكواليس.

لابد من القول, بأن الأكراد لم يكونوا الضحايا الوحيدين لمثل هذه " العمليات السرية " التي دأب جهاز المخابرات الأمريكي – سي. أي. أي. – على ممارستها في شتى أرجاء العالم. فقد كانت الولايات المتحدة تتدخل من خلال اللجوء إلى هذه العمليات السرية في الشؤون الداخلية لدول عديدة, آملة من وراء ذلك حماية مصالحها الخاصة, بعيدا عن رقابة وحكم الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية.

إن " لجنة الأربعين " , في ذاتها, هي في الواقع عبارة عن مجموعة من ممثلي عدة وزارات أمريكية وظيفتها متابعة ومراقبة " العمليات السرية " , الحساسة والقابلة للإنفجار, وهي تابعة من حيث الصلاحيات إلى جهاز المخابرات الأمريكي – سي. أي. أي. – علما أن أسلوب وأهداف هذه العمليات السرية, متنوع ومتباين إلى درجة كبيرة, فهي تشمل فيما تشمل على إخراج وإعداد الانقلابات العسكرية, التأثير في عمل النقابات, بل والقيام بعمليات قتل وإغتيال بدوافع سياسية, الأمر الذي تكرر حصوله في بلدان أمريكا اللاتينية. يقول المؤرخ البريطاني " أرنولد توينبي " بخصوص دور ونشاط جهاز المخابرات الأمريكي " سي. أي. أي. " ما يلي: ( أينما تحدثت قلائل, عنف, شقاء ومآسي, يتوقع الجزء المتبقي من العالم بسرعة بأن يكون لل " سي. أي. أي. " ضلع في اللعبة ). وحول أساليب هذا

الجهاز في التدخل في شؤون الدول الأخرى يقول المدير السابق للجهاز "ريتشارد بايسيل", ذو الخبرة الطويلة بهذا الخصوص ما يلي: 1- النصيحة والإستشارة السياسية. 2- الدعم المالي لبعض الأشخاص. 3- الدعم المالي والمساعدة الفنية للأحزاب السياسية. 4- دعم المنظمات الخاصة, بما في ذلك النقابات, الشركات التجارية والتعاون معها. 5- الدعاية المبطنة أو المستترة ونشر المعلومات الخاطئة. 6- التدريب الخصوصي وتبادل الأشخاص والخبرات. 7- العمليات الإقتصادية. 8- عمليات شبه عسكرية أو نشاطات سياسية, والتي تستهدف إسقاط حكومة ما أو مسانبتها في البقاء على السلطة.

إن الوثائق الأمريكية الموجودة لا تترك مجالاً للشك, بأن الولايات المتحدة الأمريكية, وحتى قبل إبرام إتفاق الجزائر, كانت تدرك تماماً ما كان يببته الشاه الإيراني ضد الحركة الكردية, أي أنه كان يريد التخلي عنها في اللحظة التي يكون فيها العراق على إستعداد لتسوية الخلافات بين البلدين معه, حول القضايا ذات العلاقة بالحدود الدولية. لقد وردت هذه الحقيقة في مذكرة لجهاز ال "سي. أي. أي." الإستخباراتي, مؤرخة في 7/1/1972, بالإضافة إلى أن الجهات الإيرانية أفصحت عن نواياه الحقيقية تجاه الحركة الكردية من خلال وصفها للحركة "بورقة لعب رابحة" أو "كآلة مفيدة وفريدة من نوعها". ولكن رغم كل ذلك فقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية عن عمد وسبق إصرار في عملية إستدراج الحركة الكردية إلى الفخ المعد لها سلفاً عن طريق منح الوعود الزائفة إلى قياداتها. ومن جهة أخرى فإن الوثائق التي عثر عليها في إيران بعد إحتلال السفارة الأمريكية في طهران ونشرت بعد ذلك من قبل السلطات الإيرانية, تجيز الإستنتاج بأن ال "سي. أي. أي." كان مطلعاً على الدوام بدقة على الأوضاع السائدة داخل صفوف الأكراد: عسكرياً, سياسياً وإقتصادياً من خلال المعلومات التي يتلقاها بطرق مختلفة عبر قنوات عديدة, لذا فمن المرجح أن هذا الجهاز كان يعرف سلفاً ردة فعل قيادة كردية إتكالية بعد إبرام إتفاقية الجزائر وصدور قرار بقطع الدعم والمساعدة. أما القيادة الكردية فعلى العكس كانت تجهل الموقف الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية, في حالة حصول مثل هذا الإتفاق (الجزائر), بل أن الحركة الكردية إستفسرت من الولايات المتحدة أحياناً عن رأيها بخصوص بعض القرارات السياسية والعسكرية الحساسة للغاية وتأثرت بتوصياتها! فأتى حرب 1973, بين العرب وإسرائيل, يبدو أن إسرائيل التي كانت تواجه فترة عصيبة على الأقل في البداية, لذا إقترحت على الحركة الكردية إستغلال هذه الفرصة والقيام بهجوم واسع لإحراز نصر عسكري حاسم لصالح الحركة الكردية في العراق. غير أن الولايات المتحدة ومن خلال وزير خارجيتها هينري كيسنجر, حالت دون قيام الحركة الكردية بمثل هذا الإجراء من خلال إشعارموجه إلى ملا مصطفى يتضمن ما يلي: ( نحن لا نعتقد أن من الحصافة لكم, القيام بهجوم عسكري كالذي إقترحته عليكم بعض الحكومات الأخرى. ولمعلوماتكم فإننا تشاورنا مع حليفنا من خلال السفير, ولقد أوصى كلاهما بنفس الشيء ). فقد كان جهاز ال "سي. أي. أي." في طهران آنذاك يعتقد, بأن ملا مصطفى وفي ظل تلك

الظروف السائدة في تلك الفترة, كان قادرا على الحصول على منجزات أكثر مما يسمح بها الأمريكيون أو ترتضي عنها حليفهم إيران!

وكمثال سياسي للتأثير السلبي الذي مورس على الحركة الكردية الإتكالية في هذه الفترة, نذكر الزيارة التي قام بها المارشال السوفيتي " أندريه كريشكو " , وزير الدفاع السوفيتي إلى العراق, والذي جلب معه مقترحات جديدة لحل محتمل للمسألة الكردية في العراق, غير أن قيادة الحركة الكردية ( ملا مصطفى ) إتخذت هنا أيضا موقفا معارضا, إستنادا إلى النصيحة الأمريكية – الإيرانية. لكن عندما إندلعت الحرب من جديد بين الحركة الكردية والنظام العراقي, لم يحصل الأكراد على الدعم الأمريكي الموعود, ولم يكن هنالك أي أثر للطائرات والذبابات الموعودة, على الرغم من أن بعض وكالات الأنباء التركية أيضا أكدت على هذا الموضوع في بداية آذار/1974. بل أن تسليم الصواريخ المضادة للذبابات الموعودة لم يتحقق إلا بعد أن حقق الجيش العراقي بعض الإنتصارات التكتيكية الهامة في منطقة رواندوز الإستراتيجية والحساسة. هذا بالإضافة إلى أن الكمية التي سلمت منها إلى الحركة الكردية كانت قليلة إلى درجة تعذر معها على الأكراد إستخدام هذه الصواريخ في أية جبهة قتالية أخرى.

ويظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت في شباط/1974, أن تخصص مبلغ (25) مليون دولار لشراء اسلحة جديدة من الدول التابعة إلى المعسكر الإشتراكي عن طريق توسط طرف ثالث. وكان من المقرر أن تتولى هذه الأسلحة الجديدة إضعاف مركز العراق إلى درجة يضطر معها إلى مسابرة مخططات كيسنجر الخاصة بالقضية الفلسطينية أيضا, أو على الأقل أن يكف عن التحول إلى حجرة عثرة على هذا الطريق.

جاءت إتفاقية الجزائر كمصداق لشكوك الحركة الكردية في نوايا الشاه الإيراني المبيتة ضد الأكراد, لذا ناشدت الحركة الكردية الطرف الذي خالته حتى تلك الفترة " كضامن " مطالبة بعدم التخلي عن قضيتهم في وقت الضيق والشدّة. ففي مناقشة صدرت من مقر قيادة الحركة الكردية الرئيسية, والتي وجهت إلى ال " سي. أي. أي. " بتاريخ 10/آذار/1975, عندما كان قائد الحركة ملا مصطفى ما يزال موجودا في طهران, وبعد أن إستغل العراق ما إستجد من أوضاع وباشر بهجوم عسكري واسع النطاق على مواقع الحركة الكردية, والذي أحبط من قبل المقاتلين الأكراد ورد فيها مايلي وبصيغة مأساوية تدل على الإحباط الكامل: ( يسود الخوف والقلق والإرتباك في صفوف شعبنا والقوات المسلحة. إن مصير شعبنا لم يكن في يوم من الأيام مهددا بمثل هذه المخاطر التي يواجهها الآن. لا يوجد تعليل لكل ما يجري الآن. نحن نناشدكم والحكومة الأمريكية للتدخل بموجب الوعد المقطوع بتقديم المساعدة إلينا, لإنقاذ حياة " زعيم القومية الكردية " وأن تصونوا شرف عوائلنا وأن توجدوا

حلا مشرفا للمشكلة). وفي ذات اليوم 10/أذار/1975, إستلم وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر, رسالة من ملا مصطفى, تضمنت ما يلي:

( صاحب المعالي! لما كنا نوّمن دوما بحل الخلافات بالطرق السلمية, بما في ذلك تلك التي بين حليفكم وعدوه, فإننا سعداء بمرأى توصل البلدين إلى إتفاق محدد. إن التأثير الفوري والجاني لهذا الإتفاق يكمن في إبادة شعبنا الأعزل الذي لا نصير له, بشكل لم يسبق له مثيل, لأن حليفكم سيغلق حدوده ويوقف مساعداته لنا كليا, في الوقت الذي يقوم فيه عدوه بأوسع هجوم عسكري له, والذي مازال يتواصل حتى الآن على مواقعنا. إن حركتنا وشعبنا سيبدان بطريقة لا تصدق, في الوقت الذي يسكت فيه الجميع عما يرتكب بحقنا. نحن نعتقد يا صاحب السعادة, بأن الولايات المتحدة الأمريكية لها مسؤولية أخلاقية وسياسية تجاه شعبنا. وبالنظر إلى هذه الأوضاع, أرجو من سعادتكم, إتخاذ ما يلي من الإجراءات, وذلك بأسرع وقت: 1- وقف الهجوم ... وفتح الطرق للتباحث بيننا, لغرض التوصل إلى حل بالنسبة لشعبنا, والذي من شأنه على الأقل أن يصون كرامتنا. 2- إستغلوا كل الإمكانيات للتأثير على حليفكم, لغرض مساندة شعبنا في هذه اللحظة التاريخية المأساوية على الأقل عن طريق إبقاء فرصة البقاء على الحياة لشعبنا وجيشنا, لغرض مواصلة حرب العصابات حسب طاقاتنا, حتى يتسنى لنا حل قضيتنا في إطار إتفاقية شاملة. سيادة وزير الخارجية! نحن قلقون ومنتظر جوابكم لبيان موقفكم بسرعة. إننا على إطمئنان, بأن الولايات المتحدة الأمريكية, سوف لن تبقى ساكنة بدون حراك في هذه الظروف الحرجة ).

غير أن الحركة الكردية لم تحصل على جواب, بل أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة حتى للتدخل في عمليات الدفاع عن قضايا اللاجئين في إيران, حيث كان يتواجد ما يقارب 40,000 إنسان قد أجبروا على ترك مناطقهم في العراق, بل أن هينري كيسنجر أعلن في نفس الشهر وأمام " مجلس الأربعين ", المنعقد برئاسته ما يلي: ( إننا سنتخلى عن الأكراد لتتيح للعراق مجال الإنصراف لمواجهة سوريا )! وكان الهدف من هذه الخطوة السياسية الأخيرة, إجبار سوريا على مسايرة المخططات الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية, من خلال محاولة إستغلال المنافسة الموجودة بين جناحي حزب البعث الحاكمين في سوريا والعراق. أما الأسلحة التي كان من المقرر أن تسلم إلى الحركة الكردية, فإنها وجدت سوقا رائجة جديدة لها ومجالا رحبا للإستخدام في منطقة أخرى من الشرق الأوسط " لبنان ". هذا وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تصر على مواصلة هذا النهج والسلوك السياسي في مناطق أخرى من العالم, بالأخص في أمريكا اللاتينية.

وختاماً فقد أورد تقرير " بايك " من باب الإنصاف اللفضي على الأقل ما يلي: ( لقد كانت سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد, فنحن لم ندعمهم, كما أننا لم نتركهم ليحلوا مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية ... لقد حرصناهم ثم تخلينا عنهم ).

لو تفحص المرء وإستقرأ تطور الأحداث السياسية بين 1968-1975, لإستنتج بأن إتفاقية الجزائر لم تكن عملية غير متوقعة ولا بعيدة عن الواقع بغض النظر عن الإتفاقات السابقة المعقودة بين إيران والعراق, لأن مسألة الإتفاقية بحثت ونوقشت في جولات حوار تمهيدية سابقة, والتي كانت بذاتها قد تضمنت تحذيرات وافية عن الخطر الدايم والقريب الوقوع ضد كردستان والشعب الكردي, لو لم تتغرر القيادة الكردية إلى درجة العمى الكاملة والمطبقة بالوعود الأمريكية المعسولة. ففي 12/أب/1974, حصل لقاء بين وزير الخارجية العراقي والإيراني في إسطنبول, حتى أن وزير الخارجية الإيراني صرح أمام الصحفيين قائلاً: إذا كانت أطراف ثلاث مرتبطة ببعضها بسبب خلاف وإتفق إثنان فقط فإن الطرف الثالث سيعاني من هذا الإتفاق! وعلى أثر هذه الأحداث والتصريحات, إجتمعت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, في ك2/1975, لمناقشة مسألة احتمالات توصل العراق إلى إتفاق مع إيران. ويظهر بأن ملا مصطفى قال في هذا الإجتماع بأن: الموضوع لا يتعلق بإيران وحدها, بل أن هنالك طرف أكبر منها يشارك في هذا الموضوع أيضاً. وفي نيويورك كان أحد المبعوثين الأمريكيين قد صرح أمام وفد كردي بما يلي: ( إن سياستنا لا ترمي إلى إسقاط البعث, بل إلى تغيير سياسته. وإذا ما غير سياسته فسنتطلب منه تقديم التنازلات إلى الحركة الكردية ).

وبعد أن قرر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى, مواصلة القتال, وهو القرار الذي صادق عليه رئيس الحزب بعد عودته من طهران في أواخر آذار/1975, إلا أن إنقضاء يومين (17-18/آذار/1975) على هذا القرار قلب الموازين رأساً على عقب, بشكل يصعب تتبّع صيرورة هذا التحول المفاجئ بدقة وافية. فمؤيدوا رئيس الحزب ملا مصطفى يذهبون إلى القول, بأن رئيس الحزب وأثناء تواجده في مقره الرئيسي تلقى بتاريخ 17/آذار/1975, أنباء جديدة من طرف الشاه الإيراني والتي تضمنت التهديد بإستخدام القوة العسكرية ضد الحركة الكردية إذا واصلت هذه الحركة القتال, بالإضافة إلى قطع كل المساعدات الإنسانية من جانب إيران, بل وتسليم اللاجئين الأكراد الموجودين في إيران إلى السلطات العراقية. غير أن مصادر الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ذاتها تشير بعد فترة إلى أن أقلية صغيرة فقط داخل الحزب أرادت مواصلة القتال بعد إتفاقية الجزائر, لأنها إقتنعت بأن الجرحى سوف لن يتلقون أية مساعدة طبية فيما بعد, كل ذلك إلى جانب العزلة السياسية التي كانت الحركة الكردية تعاني منها . وأن إيران وتركيا سوف تتخذان كل الإجراءات لتحطيم مقاومة الحركة الكردية.

هذه هي تبريرات الحزب, لكن لا توجد أية جهة أخرى تؤيد هذا المذهب كما أننا لم نعثر على أية وثيقة تؤيد الزعم القائل أنه كان مخططاً بالفعل لتعاون عسكري فعلي ضد الحركة الكردية بين إيران والعراق, ناهيك عن مشاركة تركية, لذا وعلى الأرجح فإن ما ذهب إليه الحزب كان مجرد فرضية تبناها الحزب لتبرير موقفه من القرار المتخذ, على الرغم من تعاوننا بين هذه الدول ضد بارزان بقيادة الشيخ أحمد قد حصل خلال الأعوام (1945-1947) وقد خطط لمثل هذا التعاون في عام 1963 ضد الحركة الكردي ولكن الشيخ أحمد بارزاني واصل القتال رغم ذلك وجاء التدخل السوفيتي لينفذ الموقف في حينه. إذن فالماضي أثبت وجود مثل هذا التعاون بالفعل بين دولتين مجاورتين, بل وثلاث ضد الحركة الكردية. لكن في عام 1975 لا توجد أية أدلة أو وثائق. وهذا ما يستغله معارضوا ملا مصطفى, والذين يريدون تحميله تبعة ومسؤولية هذه الأحداث والتطورات, فإستناداً إلى ما أورده الدكتور محمود عثمان على سبيل المثال لا الحصر, فإن تقلب الأحداث إنما جرى بالصورة التالية: ( في 18/أذار/1975 وفي الساعة الخامسة مساءً أعلن عن عقد إجتماع لقادة الجبهات العسكريين. وبعد فترة قصيرة خرج بعض القادة العسكريين من محل الإجتماع المعقود في خيمة البارزاني وهم يبكون. لقد أعلمهم البارزاني وبدون أن يترك لهم مجال الحديث بقراره القاضي بالإستسلام. وفي الساعة السابعة مساءً كان من المقرر عقد إجتماع للقادة السياسيين. وقد قال لهم البارزاني, بأن أبناءه لا يصلحون لخوض حرب العصابات في الجبال, أما هو شخصياً فمتقدم في السن إلى حد كبير ليتولى هذا الدور. إن المخرج الوحيد هو الإستسلام. إنه سيذهب إلى إيران وينتظر نشوب العداء من جديد – المقصود الخلافات بين إيران والعراق ع.س. بارزاني – لقد جاء رسل ومبعوثون من كل جبهات القتال يطالبون بعدم الإستسلام. إن الوضع لم يكن بتلك الدرجة من السوء والتردي. لقد كنا نملك العتاد والوسائل ... إلا أن البارزاني أصر على موقفه ... ). وهكذا وبهذه الصورة تتحول كل المسؤولية إلى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق.

وهكذا ورغم الإختلاف في مواقف وتقييمات الأحزاب والكتل السياسية الكردية, إلا أنها متفقة على ما يبدو على نقطة واحدة ألا وهي بأن الإعتماد المطلق على الدعم الخارجي كان سبباً رئيسياً لهزيمة الحركة الكردية في عام 1975. ولكن بصورة عامة لا يتم الإعتراف بحقيقة كون هذه السياسة من صميم خصال وطبيعة الحزب الديمقراطي الكردستاني (العراقي والإيراني على حد سواء) الأمر الذي يثبتته التاريخ ومنشأ ومنطلقات الحزبين وليس مجرد موقف شخصي للملا مصطفى. وهذا الأمر ينطبق حتى على الأحزاب التي نشأت بعد إنهيار عام 1975, التي إعتمدت على الدعم السوري والليبي.

إن ملا مصطفى لم يفقد الأمل أبداً في الحصول على المساعدة الأمريكية الموعود حتى بعد هزيمة الحركة الكردية الكارثية في العراق في عام 1975. وهذه حقيقة تؤيدها رسائله الموجه إلى المسؤولين الأمريكيين ومنهم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر, والتي إستغلها معارضوه وفي مقدمتهم أدياء

الماركسية اللينينية في الغالب للتحامل عليه وإستخدامها كوسيلة لكسب التأييد الوقتي من جانب بعض البسطاء والديماكوكيين, وبالأخص تلك الرسالة التي إختلفت حولها الآراء والأهواء ومنها الرسالة المؤرخة في 9/شباط/1977 والمعنونة إلى الرئيس جيمي كارتر. ومن محتوى الرسالة يظهر أن ملا مصطفى كان متأثراً للغاية باللعبة الدعائية التي لجأ إليها جيمي كارتر في التركيز والدعوة إلى إحترام حقوق الإنسان, بالضبط كما كانت عليه الحال مع الزعيم المصري " سعد زغول " بالنسبة إلى دعوة الرئيس الأمريكي " ولسن " المطولة والمنمقة حول ما سمي " بحق الشعوب في تقرير المصير " أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى. إن هذه التجربة تظهر بجلاء على ما يبدو بأن الشعوب لا تتعض بتجارب بعضها, بل تصر على خوض تجربة خاصة بها حتى تنال العضة والإعتبار الضروريين بوجود عدم تكرار الأخطاء المتشابهة.

وإذا تتبع المرء موضوع تطور العلاقات بين الحركة الكردية والخارج والمساعدات المستحصلة من خلالها وما إستتبع ذلك من تعمق روح القناعة الإتكالية والتعلق الثابت بها, لوجب على المرء أن يتوصل إلى الإستهنتاج القائل, بأن هذه السياسة كانت بالفعل سياسة عميقة الجذور بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني ككل وليس أمراً محصوراً برئيس الحزب, حصل الحزب من خلالها على قوة زائفة لم تكن قادرة على الصمود بوجه الواقع حين هبت رياحه. فلقد لجأ الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران بقيادة القاضي محمد إلى إتباع سياسة مشابهة , إنتهت تماماً بصورة مشابهة تبعث على الدهشة والإستغراب من حيث سلبية تجاربها بالمقارنة مع تجارب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ملا مصطفى. إذن يمكن أن يقال نفس الشيء بصدد علاقات الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق التي بدأت كما يبدو في عام 1962 بناء على قرار حزبي لتتطور تدريجياً إلى درجة عاقت كل حركة ذاتية في النهاية. ومن الجدير بالذكر أن نعيد إلى الذاكرة مرة أخرى بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, لم ينضم إلى الحركة الكردية علناً إلا بعد تثبتت أركانها بعد الشرارة التي أوقدها 500 مقاتل بارزاني في خريف عام 1961, أي أن تضامن الحزب جاء في عام 1962 بالفعل, لا بل أن رئيس الحزب كان يحرض البارزانيين على اللجوء إلى سوريا أو تركيا! وسعياً منا لتوضيح هذه النقطة نورد المثال التالي ونقول: ربما كانت الأقوال التي تدعي بأن إبراهيم أحمد السكرتير السابق للحزب و كان من جملة الداعين إلى ضرورة مواصلة القتال في عام 1975 صحيحة, غير أن إبراهيم أحمد ومؤيديه, الذين إحتفظوا بإستقلاليتهم الخاصة على الرغم من المصالحة المعقودة بين التيارين العسكري والسياسي في عام 1970, وكانوا بذلك أشبه بحزب مستقل داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, ونحن لا نلومهم على ذلك فلربما كان ذلك ردة فعل على سياسة العزل القائلة التي طالما مارسها ملا مصطفى ضد خصومة, لكنهم لم يكونوا قادرين ولا مستعدين لمواصلة القتال على أساس فكرة الإعتقاد على الذات بدون المساعدة الخارجية, ولم يباشرو

بتشكيل وحدات قتالية من جديد لمواصلة حرب العصابات, إلا بعد الحصول على الدعم السوري والليبي - وهو بالضبط ما فعلته مجموعة الدكتور محمود ومجموعة سامي وكلاهما كانا من مساعدي ملا مصطفى لسنوات - رغم أنهم كانوا قادرين وبفضل الدعم العراقي لهم على تجنيد الألوف من المسلحين خلال سنوات الخلاف 1966-1970 ضد جناح ملا مصطفى! إذن الإتكال على الخارج هو اتجاه غالب لدى الأحزاب الكردية, وكل ما هنالك أن ملا مصطفى كان قد حولها إلى مدرسة.

وربما تعود هذه المواقف إلى التربية المادية التي تسود داخل صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبقية الأحزاب, أو إلى الموقف الإنتهازي المخزي لما يسمى " بالطبقة الكردية المثقفة ", التي تطالب وتحصل دوما على نوع من الضمانات الشخصية ماديا لذاتها قبل أن تحرك ساكنا, إلى جانب رغبتها الجامعة في التمتع بمباهج الحياة المترفة على حساب الجماهير الكردية المسحوقة والتي يضمنون بها على الآخرين وإن طال حديثهم المزخرف عن الماركسية اللينينية, لقاء ثمن بخس في النهاية في الوقت الذي يزهدون فيه عن الدفاع بجدية ونكران الذات عن حقوق شعبهم المهضومة. وإلا فمن توضيح وبيان وتفسير حقيقة أن ما إستطاع أن يحققه 500 محارب بارزاني, وجلهم من الفلاحين البسطاء في حمل رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ملا مصطفى على تغيير قراره, والذي بموجبه تم تخييرهم بين اللجوء إلى تركيا أو سوريا, في خريف عام 1961, على الرغم من أنهم ولأسباب تعود إلى الأعراف والتقاليد البارزانية كانوا مكلفين بإطاعة الأخ الأصغر لشيخهم " أحمد البارزاني " في الوقت الذي عجز فيه أكثر من 100 ألف ببشمه ركه مسلح مع قاداتهم وما لديهم من مال وسلاح وعتاد من المنتسبين إلى الحزب عن الإتيان بموقف مماثل, طالما كان هذا الحزب يعتبر نفسه الطليعة النضالية للشعب الكردي بأسره, في فترة وظروف مشابهة تماما كالتالي سبقت قرار الإستسلام في عام 1975! لكن سبق وأن قيل : ( النفس كالطفل إذا شب على حب الرضاعة وإن تفتمه يفتطم ).

ج- نتائج القرار الخاطئ:

إن البرقيات التي وجهها الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق إلى المسؤولين الأمريكيين بعد إتفاقية الجزائر تتضمن تلميحات وافية إلى حقيقة أن قيادة الحزب كانت تدرك ما ينتظر الشعب الكردي من مآسي وآلام, ولذا فإن الأسباب السياسية المجردة كانت بحد ذاتها تكفي لتثبيت القناعة بوجود مواصلة القتال بكل السبل من باب الحتم والضرورة, حتى في حالة تجاهل وإهمال مسألة تواجد الإمكانيات العسكرية والمالية الكافية لمواصلة القتال وما إلى ذلك من الإمكانيات التي كانت في تلك الفترة متوفرة لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق.

إن التصورات والمنطلقات التي تمثل قاعدة السياسة الشوفينية التي يمارسها حزب البعث في كردستان والتي تجلت في عام 1963 بصورة جلية في كل من سوريا والعراق على حد سواء, وإن فشل تطبيقها في حينه بالكامل بالصورة المنشودة بفضل صمود بارزان, كانت كفيلاً بإعطاء صورة متكاملة الأبعاد عما يببئ ضد الشعب الكردي في المستقبل في ظل السيادة المطلقة لحزب البعث. فقد كانت سياسة البعث الكولونيالية في كردستان وما إرتبط بها من أهداف وأساليب أكثر سلبية وتردياً مما عهدته وألفته الشعوب من تطبيقات وممارسات الإمبريالية البريطانية وغيرها من القوى الإستعمارية. فقد إنصب إهتمام الإستعمار في أغلب الأحوال على سلب الثروات الطبيعية الخاصة بالشعوب والبلدان الخاضعة له, إلى جانب محاولة الإحتفاظ ببعض المواقع الإستراتيجية والعسكرية. أما حزب البعث فلم يرتضي الإكتفاء ببلوغ هذه الأهداف ويقتنع بسلب الثروات الطبيعية فقط. إن الأهداف الوحيدة التي نادى بها الحزب ورفعها كشعارات نظرية, وما إرتبط بها من خطط لتشتيت شمل الأكراد ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم بقيت كمسائل مترابطة لا تنفصم.

وإستناداً إلى هذه الحقائق التي تظهر بأن كيان الشعب الكردي ووجوده بالكامل كان معرضاً بشكل جلي إلى الخطر, الأمر الذي يدل على أن الحركة الكردية لم يكن لها في الواقع أي خيار ما عدا مواصلة القتال بكل السبل ومهما كان الثمن, وما عدا ذلك لا يمكن أن يعتبر إلا إنعداماً للشعور بالمسؤولية تجاه القضية الأصلية والحق المشروع لا غير. إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تعتبر الثورات وكأنها نزهة يمكن تقديم أو تأخير زمن القيام بها أو مواصلتها من عدم المواصلة حسب مذاق ومزاج البعض كما يحلو لهم, طالما كنا نؤمن بأن الثورات إنما هي ردة الفعل المشروعة والضرورية على الجور والعسف. لقد كان بالإمكان مواصلة القتال لسنوات حسب بعض التقديرات ومن خلال مواصلتها من أن تتجنب الكثير من السلبيات وتوفر على نفسها والقضية الكثير من المالبسات على شتى الأصعدة, بما في ذلك ضريبة الدم التي لا يمكن لأغلب الثورات من أن تتجنبها, وما إلى ذلك من الخسائر التي فرضت عليها في الوقت الراهن من التشريد المنظم والمدرّوس, تسليم اللاجئين إلى الأنظمة المعادية والدكتاتورية, المعاناة من التعذيب في السجون والمعقلات, ومواجهة حملات الإعدام بالجملة بالإضافة إلى تهمة العمالة والتجسس لصالح الأجنبي ... إلخ. ولكن قبل كل شيء كان من الواجب مواصلة القتال إبقاءاً لوحدة الصف داخل الحركة الكردية وبالتالي لتجنب إندلاع الحروب الأهلية بين الكتل السياسية المختلفة. ومن الملاحظ بأن بعض الشوفينيين العرب لمحوا في الماضي أيضاً إلى خططهم المستقبلية المبيته ضد كردستان بشكل لا يترك أي مجال للتأويل. فقد عبر أحد أعضاء حزب البعث في بداية الستينات " عدنان الراوي ", عن الرأي التالي في كتابه: " قضية الأكراد في الوطن العربي ": ( إذا أمنا بوجود حقيقة الشعب الكردي وأمنا لهم بحق تقرير المصير, ينهض هنا سؤال مهم: هل العرب يسيطرون على أرض كردية؟ إن القاعدة القومية تقول, أن حدود العرب الشمالية

هي سلسلة جبال طوروس وأن الأرض التي في جنوب هذه السلسلة هي أرض عربية سكنها أقوام عدة يعتبرون أقليات في الوطن العربي ويمكن إجلاؤهم خلف هذه الحدود إذا سببوا أية متاعب للأمة العربية ( نحن بدورنا نطرح السؤال التالي: ألا يوجد شبه بين هذه النظرية وبين نظرية اليهود القائلة بأن دولة إسرائيل تمتد من الفرات إلى النيل. فهل أن النظريتين هراء أم أن واحدة منها فقط ولماذا؟

ومهما كان وإنسجاما مع هذه النظرية/البدعة، يتكلم ويتصرف صدام حسين التكريتي، بعد أن هيا إنهيار الحركة في عام 1975 مجالات رحبة لتطبيق نظريات البعث العنصرية حين يقول: ( علينا أن نفهم أن هذا البلد وجد لكي يكون هو " العراق إلى الأبد"، كما هي حدوده الجغرافية. وأن أي تغيير لصورته السياسية إنما يرتبط بالانضال الوجداني والأهداف الوجدانية. وأن نفهم أيضا أن المسألة القومية تعامل بصيغة الحكم الذاتي الذي أوجده الفعل الهادي المؤمن بشعبه وليس بحكم الحالة الإستثنائية التي مرت علينا ). وفي كلمة له ألقيت في إجتماع ما يسمى بالمجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي بتاريخ 5-8/تموز/1976، قال صدام حسين تكريتي ما يلي: ( لقد قلت في إجتماع المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي، عندما تكون هنالك إستحالتان: إستحالة مادية وإستحالة روحية. إستحالة مادية تمنع الانفصال، وإستحالة مبدئية روحية في الوجدان وفي العقل وفي الإيمان من قبل الغالبية العظمى من من أبناء شعبنا الكردي ومن قبل كل العراقيين، عندها لا يمكن أن يحصل ما يسئ إلى وحدة شعبنا وأرضنا، إلا أن عدم ضبط الموازنة وحصول ميل لحساب أي من العاملين الذين أشرنا إليهما على حساب العامل الآخر، بأي ظرف وفي أي عمل على خلق الإستحالة المادية وحدها متصورا أنه سيخلق وحدة المصير داخل الشعب العراقي، فإن حكمه سيكون خاسرا بالتأكيد، لأن هذا ليس هو الركن الوحيد، الذي يستند عليه عملنا وسياستنا، وعندما ننظر إلى المسألة نظرة غير عملية وغير موضوعية وغير سياسية ونتصور أن المسألة تحل ضمن الحكم المبدئي والعقل المجرد دون أن نعمل على خلق الركائز المادية والموضوعية لجعل الانفصال عملية مستحيلة، نكون بذلك قد أعطينا الفرصة الواسعة للإستعمار لأن يعيث بوحدة شعبنا.

وبهذه النظرة المتوازنة نؤمن ونعمل ونسعمل على ترسيخ مؤسسات الحكم الذاتي وتطويرها وجعلها فاعلة أكثر وأكثر في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى بناء العراق الجديد في ظل ثورة تموز العظيمة وبقيادة حزبكم جميعا، حزب البعث العربي الاشتراكي. ولا مكان للنظرة الطوباوية التي لا تعطى للقوة مكانة حقيقية في عملية التطور والمحافظة على السيادة ووحدة العراق شعبا وأرضا بصورة دائمة وأبدية.

يجب أن تكون القوى المضادة ومن بينها القوى الراجعة في الانفصال، والساعية إليه امام إستحالتين: إستحالة مبدئية ووجدانية، بمعنى أن يؤمن شعبنا في كردستان، بأن مصيره مرتبط نهائيا بوحدة تراب

العراق ووحدة شعبه ويقتنع به قناعة عقلية ويربط كل أهدافه وآماله في هذا الإطار. وإستحالة مادية موازية لها توجدتها التدابير القانونية والسياسية والإقتصادية وحتى العسكرية, التي تتخذها الدولة, والتوازن بين هذا وذاك يجب أن تحكمه المبادئ. إن أيا من الإستحالتين وحدها لا يمكن أن تلغي دور العمل المضاد في منطقة كردستان للحكم الذاتي. إن من يتصور بأنه خلال التعامل بالمبادئ المجردة فقط يلغي فرص العمل المضاد في كردستان, لا يمكن بتصوره هذا أن يخدم وحدة العراق بل أنه يقود شعبنا إلى نتائج منحرفة. كما أن التصور الذي ينطلق من الإجراءات السياسية والعسكرية والإقتصادية وما يماثلها تلغي وحدها فرص العمل المضاد وتلغي نزعة الانفصال, فإن هذا التصور منحرف أيضا, لأن هذا الجانب وحده لا يمكن أن يلغي هذه الفرص ...

إن ما يلغي فرص العمل المضاد هو المبادئ والتدابير المتعلقة بالمبادئ, التي تجعل شعبنا في منطقة الحكم الذاتي يؤمن بأن الناس والقيادة في بغداد, إنما هم جزء منه وأنهم يسعون من أجله ويريدون له الخير ويعملون من أجل قضيتهم القومية كما يعمل هو. إضافة إلى ذلك لا بد من إستكمال بعض المستلزمات الأخرى مثل ضبط الحدود, والترحيل من الحدود بعمق عشرين كيلومترا, لكي لا يحدث تسلل, وإيجاد أجهزة لتقصي المعلومات والنزعات الشريرة وإبقاء جيش في المنطقة وتوزيعه على شكل معسكرات معينة وشق الطرق في الجبال ...).

إذن أتاحت هزيمة 1975, فرصة ذهبية لحزب البعث تطبيق ما كان مبيتا منذ عام 1963 إبتداء من سوريا وإنتهاء بالعراق ضد الشعب الكردي بهدف القضاء على هويته القومية. والواقع أن هذا الحزب لم يضيع الكثير من الوقت لتنفيذ ما كان قد بيته منذ أمد طويل عبر فرض إلحاق قسري أبدي قائم على الصهر والإحتلال والتهجير وإحصاء الأنفاس من قبل أجهزة الإستخبارات المتعددة. إن هذا الموقف في جوهره لا يعدو أن يكون إجراء إقليميا ضمن دائرة التصورات التي يستند إليها حزب البعث بخصوص حق العرب المزعوم في الحصول على مركز الصدارة والسيادة مقابل بقية شعوب العالم الإسلامي, التي يجب أن تنصهر وتذوب تباعا داخل صفوف العرب عاجلا أو آجلا.. أما حق الشعوب الإسلامية في المساواة بناء على منطلقات وقواعد الشريعة الإسلامية فيهمل بالكلية. فالتحريف قاعد أساسية في ممارسات العمل السياسي لدى حزب البعث. من هنا فلا غرابة أن نجد خير الله طلفاح, حمو صدام حسين, بيرر مثل هذه المزاعم الفارغة, دينيا أيضا, أو بالأحرى يحاول أن بيررها بتفسير منحرف بالكامل عن جوهر المعنى. فهو يرى بأن الإسلام لا يعدو أن يكون إلا تعبيراً عن " العبقورية العربية " ولذا فهو يقول في كتابه " الشعوبية عدو العرب الأول ", ما يلي: ( لقد منح الله سبحانه وتعالى العرب منزلة خاصة وفضلهم على بقية البشر, بسبب الصفات والخصال الموجودة فيهم والتي لا تتوفر بين الأمم الأخرى في العالم ... )!

إن هذه التصورات تعيد إلى الذاكرة تصورات اليهود وتفسيراتهم الخاصة لمنزلتهم الخاصة والمفضلة عند الله فهم حسب زعمهم " شعب الله المختار " كما يقولون. وبعد هذا كله فهل هنالك غرابة في أن تؤدي هذه التفسيرات وما إرتبط بها من سلبيات إلى إجبار الأكراد على الدفاع عن أنفسهم رغم كل النواقص الملحوظة لديهم من النواحي التنظيمية بشكل تلقائي, سيما بعد أن باشرت حكومة البعث بتطبيق سياسة التهجير القسرس والجماعي ضد الأكراد ومصادرة أراضيهم بحجج وأعدار واهية ومختلفة. إلا أن المقاومة الكردية لم تكن من القوة والثبات بحيث تكون قادرة على الحيلولة دون حزب البعث وتطبيق مخططاته الخاصة بشكل فعال, لأن قيادة الحركة السابقة وبالأخص بعد تسليمها للأسلحة التي حصلت عليها الحركة بعد جهد جهيد إلى إيران بل وإلى العراق أيضا, تاركة جماهير الشعب الكردي بدون أية حماية للذود عن أرضها وكرامتها وحقوقها.

3- تقييم أوضاع كردستان الجنوبية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان وفق مقررات المعاهد الدولية في 16/أيلول/1966:

يصعب تصور تواجد دولة قانونية تامة في العالم, بالشكل الذي يتخيله الطوباويون, لا في الماضي ولا في الحاضر, بل ومن الصعب توقع تواجد مثل هذا النموذج في المستقبل أيضا. تلك الدولة أو ذلك النموذج, التي تراعي حقوق الإنسان بشكل كامل وبدون أي إنتقاص. إن مثل هذا التصور أقرب إلى السراب منه إلى الواقع. ففي كل مكان من عالمنا المعروف تحدث يوميا إنتهاكات لحقوق الإنسان, لكن الفرق والتمايز يكمن على الأرجح في مدى ضخامة وكثرة أو تكرار هذه الإنتهاكات بين دولة وأخرى واما إذا كانت هنالك محاسبة للمتطاولين على هذه الحقوق أم لا؟ وهذا الفرق هو معيار التمييز الوحيد بين الصالح والطالح في الأنظمة المعروفة لدى المجتمعات البشرية.

في العراق بصورة عامة وفي كردستان الجنوبية الملحقة به بصورة خاصة, ثبت بأن إنتهاكات حقوق الإنسان وبأفضع أشكالها باتت أشبه ما تكون بتقليد موروث يمارس بإستمرار, وذلك بمعزل عن نوعية النظام السائد والمنهج الذي تتبعه الدولة. فمنذ العهد العثماني وإلى الوقت الحاضر في ظل حكم حزب البعث الحالي – على الرغم من أن حكومة البعث فاقت غيرها من الحكومات في التسبب في معاناة الشعب العراقي أكثر من أية حكومة أخرى, ولا فرق في ذلك بين الفترات التي كان العراق فيها يخضع إلى الأحوال الإستثنائية والأحكام العرفية أو في الفترات التي تطلق الحكومة عليها إسم الأوضاع الإعتيادية – لكن الفرق يكمن فقط في درجة وفضاعة هذه الإنتهاكات الموجهة إلى حقوق الإنسان التي تفاوتت إلى حد ما بين فترة وأخرى.

إن وسائل وإجراءات السلطة القمعية للحكومة باتت تتجاوز بهذا الخصوص في ظل النظام البعثي حدود العراق الدولية أيضا, حيث تتم ملاحقة منتسبي وأعضاء الكتل والأحزاب السياسية المعارضة

في الخارج أيضا، ويتعرضون في الغالب إلى التصفيات الجسدية في شتى بقاع العالم وداخل مختلف القارات: آسيا، أفريقيا وأوربا. أما فيما يتعلق بالأكراد فقد شملهم هذا التعقيب أيضا ويمكن أن نشير إلى محاولتي الإغتيال الفاشلة ضد الكاتب والسياسي الكردي المعروف " عصمت شريف وانلي "، في عام 1976 في سويسرا، حيث جرح عصمت بعد إطلاق عيارات نارية عليه، وكذلك محاولة إغتيال مسعود ملا مصطفى في فيينا في عام 1979، والتي تسببت بإصابة إثنين من مرافقيه كأمثلة. ومن حسن الحظ فإن السلطات المعنية في الدول التي تقع فيها مثل هذه الانتهاكات تبدي في مثل هذه الأحوال ردود فعل مناسبة، بما في ذلك إشعار الرأي العام بالحادث وعدم التستر على وقوع مثل هذه الجرائم على الأقل. وفي شباط/1979 على سبيل المثال تم الكشف عن حلقة تجسس تعمل لحساب جهاز المخابرات العراقية في السويد، التي تولت أمر مراقبة وتعقيب اللاجئين الأكراد والآثوريين والفلسطينيين وبقية العراقيين في السويد. وتم على أثر ذلك طرد الملحق العسكري والمستشار الأول والثاني للسفارة العراقية في السويد. إن ملاحقة المعارضة في الخارج وتصفية بعضهم جسديا هو دليل قاطع بحد ذاته على مدى تردي الأوضاع السياسية وقسوة الإجراءات القمعية والإنتهاك البشع لحقوق الإنسان داخل العراق. وعلى الرغم من أن الحكومات العراقية بذلت ومازالت تبذل الكثير من الجهود للتستر على ما يجري وحجب الحقائق عن الرأي العام، لكن باستمرار تواجد بعض الصحفيين من ذوي الحمية والطموح الساعين لمعرفة الحقائق، من الذين أرادوا الوفاء بواجباتهم تجاه الرأي العام ولم يكتفوا بترديد وجهة نظر الحكومات العراقية كالبيغاءات، بل تتبوعوا الأوضاع بهدف كشف الحقائق كمقدمة ضرورية للكتابة عن أوضاع البلد والتي إنعكست بصورة مقالات في الصحف أو المجالات أو نشرت ككتب. علما أن هذه المنجزات الصحفية النزيهة لم تكن عملا يسيرا بل محفوف بالمخاطر وتحمل الصعاب لأن السلطات الحكومية كانت لهم بالمرصاد وتتسبب لهم في خلق المشاكل بشتى الصور والأشكال.

عليه ولغرض تقييم الأوضاع التي يعيشها الأكراد بشكل موضوعي وبطريقة مقربة إلى الأذهان، يستحسن إجراء مقارنة ولو بشكل مبسط بين ما يجري وبين ما تراه الإتفاقيتان الدوليتان المعقودتان في 16/1/1966، حول الحقوق الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، السياسية والمدنية، لأن العراق صادق على هاتين الإتفاقيتين بتاريخ 25/2/1971. هاتان الإتفاقيتان تعتبران هنا مجرد معايير لتقييم مدى صيانة العراق لحقوق الإنسان، وبذلك بيان أبعاد الإنتهاكات التي تتعرض لها هذه الحقوق وفي مقدمتها مبدأ المساواة في الحقوق بمفهومه الواسع على الصعيد، الإقتصادي، السياسي، الإجتماعي، والثقافي.

المادة الأولى تنص: ( 1- لكل الشعوب الحق في تقرير المصير. وبناءا على هذا الحق فإن لها الحق في الإختيار الحر لإتخاذ القرارات حول وضعها السياسي وصياغة تطورها الإقتصادي، الإجتماعي

والثقافي بشكل حر. 2- لكل الشعوب الحق في التمتع ولإغراضها الخاصة بشكل حر بثرواتها الطبيعية ووسائلها الخاصة, دون الإضرار بكل الإلتزامات المترتبة على التعاون الإقتصادي بين الدول, على أساس النفع المتبادل, الذي ينبثق من القانون الدولي. 3- إن الدول المتعاقدة, بما في ذلك الدول المسؤولة عن إدارة المناطق التي تتمتع بالإستقلال الذاتي والبلدان التي تخضع للإنتداب عليها أن تطبق حق تقرير المصير وأن تحترمه وذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة).

ومهما تعددت الدلالات وإختلفت التفسيرات بخصوص المصطلحات الواردة مثل " فولك = الشعب " أو " تقرير المصير " سواء كان المقصود منه التفسير الغربي أو الشرقي لهذا المفهوم أو وفق ممارسات وتطبيقات الأمم المتحدة كوسيلة للقضاء على الكولونيالية بمفهومها التقليدي المتعارف عليه, فإن الأكراد محرومون على أية حال من ممارسة هذا الحق في الواقع بكل صورته وأشكاله المختلفة. فالأكراد لا يستطيعون أن يشاركوا في صياغة وتقرير التطور السياسي, الإقتصادي, الإجتماعي, والثقافي الخاص بهم على أسس ديمقراطية وفق النموذج السائد في الديمقراطيات الغربية, كما أنهم لا يستطيعون في ذات الوقت أن ينفصلوا عن العراق ليختاروا دربهم الخاص في الحياة من خلال تأسيس دولة خاصة بهم, وفق النظرة التي تدعو إليها الديمقراطيات الشعبية الشرقية, وذلك على الرغم من أن أوضاع كردستان وأوضاع الشعب الكردي لا تختلف في الواقع العملي كثيرا عن أوضاع المستعمرات الإعتيادية. علما أن المنظمات السياسية الكردية لا تتطرق في الشكاوي التي تقدمها إلى المنظمات الدولية إلى حقيقة الأوضاع الكولونيالية في كردستان إلا نادرا وتتجنب إلقاء الأضواء على هذا الجانب بشكل وافي! علما أن عملية الإنفصال على الأقل بخصوص كردستان الجنوبية ولأسباب تعود إلى عوامل جغرافية غير مناسبة كإنعدام المنفذ إلى المياه والطرق المائية الدولية, التي تسهل أمر الإستغناء عن الدول المجاورة, بالإضافة إلى الموقف السلبي بل والمعادي لفكرة إستقلال كردستان السائد لدى دول الجوار: تركيا, إيران وسوريا, هي فكرة غير صائبة ما لم تقترن بمستلزمات أخرى.

إن تطبيق وتفسير مفهوم ومصطلح الإمبريالية والكولونيالية بشكل ضيق وربطه فقط بالمناطق التي تخضع أو كانت تخضع إلى السيطرة والنفوذ الأوربي في فترة زمنية محددة خارج القارة الأوربية, ليس لها ما يبررها من الناحية الموضوعية, طالما كانت الأساليب والطرق والحيثيات التي تولدها دول أخرى في مناطق خاصة, وما يتولد عنها من نتائج وأوضاع مماثلة بالنسبة لشعوب هذه المناطق, لسياسة الدول الكولونيالية التقليدي سياسيا, إجتماعيا, إقتصاديا وثقافيا, وما يرتبط بذلك من محاولات لضمان مصالح الدول المعنية على حساب هذه الشعوب المضطهدة. ويلاحظ بأن هذه الحقائق باتت تستلقت في الآونة الأخيرة نظر بعض الكتاب الأكراد أيضا خاصة في كردستان الشمالية. فقد كتب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق مذكرة معنونة إلى هيئة الأمم المتحدة في عام 1974, حول الأوضاع الإقتصادية في كردستان الجنوبية جاء فيها على سبيل المثال ما يلي: إن المناطق الكردية

هي أغنى مناطق العراق من حيث تواجد الثروات الطبيعية. لكن مع ذلك فإن كردستان أكثر تخلفاً من بقية المناطق في العراق، الأمر الذي يعود إلى الإهمال الذي تعانيه المنطقة من جانب الحكومة العراقية. إن 70% من إيرادات العراق المتأتية من الصادرات النفطية مصدرها كردستان. ولكن فقط 5% من هذه الثروات المستحصلة منها تعود لتستثمر أو تصرف داخل كردستان. ومن هنا جاءت مطالبات الأكراد بتوزيع إيرادات النفط بشكل أكثر عدالة على أساس نسبة عدد السكان الأكراد بالقياس إلى مجموع سكان العراق. وفي عام 1970 تقرر بناء معمل لتكرير النفط ولكن على الرغم من أن أغلب الإنتاج النفطي يأتي من كركوك، لكن الحكومة قررت وبنيت بالفعل المعمل في حمام العليل/الموصل! إن المواد الخام الطبيعية مثل الحديد في السليمانية والكبريت في كركوك ... إلخ. تستخرج من كردستان، إلا أن التصنيع يتم في وسط أو جنوب العراق! إن بناء خطوط المواصلات يواجه العراق في المناطق الكردية باستثناء الطرق العسكرية. توجد في كردستان 3% فقط من المعامل الموجودة في العراق. إن منابع الثروة المائية والأنهر في العراق تقع في كردستان، إلا أن خطط البرامج الإروائية تزود وسط وجنوب العراق فقط بالماء المطلوب لإحياء المشاريع الزراعية. إن الأراضي تنتزع وتصادر بمختلف السبل والوسائل من الأكراد لتوزع فيما بعد على العرب. إن العراق لا يرغب في عمل أي شيء إيجابي للأكراد، كما أنه يحول دون قيام الآخرين أيضاً في مساعدة الأكراد بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة على سبيل المثال، التي حاولت بموجب برنامج خاص في ت/1970، أن تعمر المناطق التي دمرتها الحرب في كردستان. قام العراق خلال الأعوام 1970-1974 بتخصيص 7-12% فقط من ميزانية الدولة للمناطق الكردية وتولى بناء (4) مشاريع صناعية فقط من أصل (150) مشروع في كردستان.

المادة الثانية: وتدعو إلى التعاون وإتخاذ الإجراءات اللازمة لغرض التطبقي الكلي لجميع ما أعترف به من حقوق ضمن الاتفاقية الدولية، وذلك دون التمييز بسبب العنصر، اللغة، الدين الإنتساب القومي ... إلخ. بالدرجة الأولى من خلال الإجراءات القانونية. نقول بهذا الصدد بأن التمييز والتفرقة في العراق لها تراثها الخاص تقريبا، والذي تغيير بعض الشيء بمرور الزمن لأسباب مختلفة، دينية، سياسية، وعنصرية. وكمثال على التمييز الديني/الطائفي أو المذهبي، نذكر الشيعة، الذين يمثلون أكثرية السكان، إلا أنهم لم يتمكنوا من أن يمارسوا دورا يوازي هذا التفوق العددي على الصعيد السياسي أبدا. سياسيا يمارس الضغط والإضطهاد على جميع الأحزاب في المعارضة وبدرجات متفاوتة. إلا أن الحزب الشيوعي والأحزاب الكردية كانت تعاني دوما بشكل واضح أكثر من غيرها من هذه الضغوطات. قوميا: كان الأكراد دوما في مقدمة المعانين من وطأة التمييز والتفرقة، لأنهم ومن خلال مشاعرهم القومية القوية كانوا وما زالوا يعتبرون من أكثر الأقليات قوة ويسيطرون على أهم المناطق الإقتصادية في العراق. أما الأقلية العربية السنية في العراق والتي تقطن/تقريبا في وسط وغرب العراق، وفي

بعض أجزاء بغداد, وتمثل الأكثرية في مدينة الموصل وتسود في الرمادي وتجمع بين ظهرانيها أكثر العناصر القومية تطرفا من بين العرب في العراق من حولها فهي التي تسيطر على الحياة السياسية في العراق منذ نشأة الدولة العراقية بدعم بريطاني.

المادة الرابعة: وتدور حول تحديد مجالات التمتع بحقوق الإنسان في الحدود التي يرسمها القانون. إن التضييق على الحقوق والحريات الخاصة بالمواطنين في العراق يعتبر حقيقة قائمة منذ نشأة هذه الدولة بصورة عامة, كنتيجة للأوضاع السياسية التي سادت بحكم تسلط الأقلية, لارتبطها في الواقع مع الروح الديمقراطية أية روابط بشكل عام. أما بالنسبة للأكراد فتوجد أبعاد وضغوط إضافية ولدتها الخلافات القومية, التي صاحبتهما في الغالب صراعات دموية التي رافقت العمليات العسكرية وما ارتبط بها من استمرار الأوضاع الاستثنائية وصدور الأحكام العرفية. هذا بالإضافة إلى أن القوانين ذاتها لا تخلو في الغالب من طبيعة عدوانية تخريبية موجهة ضد طرف محدد وهم الأكراد, الأمر الذي تجلى بوضوح في ظل حكومة البعث, التي إعتبرت السلطة التشريعية كإمتياز خاص بحزب البعث وإستخدمت بالفعل التشريع القانوني كوسيلة لتطبيق منهج الحزب بالقوة وأسأت بذلك إستخدام القانون وسلطة إصداره.

المادة الخامسة: حول منع تفسير القرارات بما يخالف مفهوم ومضمون الإتفاقية, بشكل يؤدي إلى حصر مسألة التمتع بحقوق الإنسان بمجموعة محددة أو إلغاء هذه الحقوق. توجد في العراق سلسلة من القوانين والإجراءات التي تتولى أمر التضييق على حقوق بعض المجموعات السياسية والقومية والمذهبية, ومنها حق ممارسة النشاط السياسي داخل صفوف الجيش, الأمر الذي يعتبر مسألة حق محصور بحزب البعث ولا يمكن السماح لغيره في التدخل بهذا الخصوص. ومنها أيضا قانون الإصلاح الزراعي, الذي يعتبر في الحقيقة والواقع وسيلة لإغتصاب الأراضي من الأكراد لتوزيعها بالتالي على العرب.

المادة السادسة: حول حق الحصول على العمل وما يتعلق بذلك من إجراءات توفير الضمان. إن أغلب مقررات الإتفاقية وموادها تنسجم وتتلائم على الأرجح مع أوضاع الدول الصناعية الغربية المتقدمة, ولذا فهي بالقياس إلى الأوضاع السائدة في العالم الثالث بصورة عامة تعتبر طوباوية. إن العراق مثله كمثل بقية الدول الأخرى المصدرة للنفط يتمتع بإمكانيات لا تتوفر لدى غيره من الدول في العالم الثالث في الغالب, وله القدرة والمجال الحقيقي فيما لو وجد تنظيم جيد وإستقرار سياسي, ولديه فرص واقعية في الحقيقة ليتحول إلى واحدة من أغنى دول العالم المعاصر, الأمر الذي لم يتحقق لحد الآن بحكم هدر الأموال في مجالات لا تخدم التنمية بالشكل المفترض.

إن التساؤل عن واقع العمل في كردستان هو أمر لا يمكن الإجابة عليه بسهولة ما عدا ظاهرة تفشي البطالة بشكل واسع, فلعدم وجود دراسات وإحصائيات حول الموضوع بشكل وافي يجعل من تقديم

معلومات دقيقة مسألة مستعصية. لكن إثبات وجود إجحاف حول توفير مجالات العمل للأكراد بشكل يزيد عن بقية مناطق العراق هو أمر يمكن التثبت منه من خلال الوقائع التالية: إن أغلب المشاريع الصناعية موجودة في المنطقة العربية، وهذا يعني بالتالي وجود مجالات وفرص عمل هنالك بشكل أكثر مما هو موجود في كردستان على الرغم من قلة فرص العمل في العراق بشكل عام. فالكردي يجب أن يبحث عن فرص عمل في الجنوب الأمر الذي يصب في خانة دعم المخططات الكولونيالية البعثية، كما يتم نقل العمال والموظفين الأكراد إلى الجنوب أو يطردون بكل بساطة لأسباب سياسية أو دوافع إقتصادية وهو ما يحصل في شركات النفط في كل من كركوك وخانقين. ولعدم وجود مؤسسات صناعية في كردستان بشكل يستحق الذكر لذا فالمهنة الرئيسية بالنسبة للأكراد هي الفلاحة إذا أرادوا كسب لقمة العيش. ولكن حتى في هذا المجال فهم معرضون باستمرار إلى الطرد أو مصادرة الأراضي بإسم ما يسمى بالإصلاح الزراعي، كوسيلة من وسائل تطبيق سياسة التعريب ناهيك عن تعرض حاصلاتهم الزراعية إلى الحرق والتدمير بسبب العمليات العسكرية المتواصلة.

المادة السابعة: حول ظروف العمل. لغاية عام 1975، بقيت كردستان تعاني من مخططات وسياسة الحكومة المركزية التي أهملت رفع مستواها على شتى الأصعدة وكان الهدف من واء ذلك إلى جانب الدوافع الإمبريالية والكولونيالية للحكام البعثيين، بث الخوف والقلق والشعور بعدم الأمن والإستقرار في نفوس الأكراد وإستغلال تدمير الأكراد لإضعاف الحركة الكردية، كنوع من العقوبة الجماعية. وبعد إنهيار الحركة يظهر أن الحكومة مارست سياسة أكثر مرونة في المناطق الكردية وباشرت بتنفيذ بعض المشاريع الصناعية والإقتصادية في كردستان وحاولت تحسين أوضاع سكان المنطقة من بعض النواحي لسببين هامين: التستر على مخططات تمرير سياسة التعريب الكولونيالية وكسب السكان إلى جانب السلطة من أجل عزل التيارات المعارضة. عليه فإن هذا الموقف الجديد لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن مخططات الحكومة البعثية الهادفة إلى تعريب كردستان بشكل تام ونهائي، بل إنه جزء لا يتجزأ من هذه المخططات. من هنا فإن هذه السياسة تشبه على الأقل جزئياً سياسة الأوربيين في أمريكا التي أتت ضد السكان الأصليين/الهنود الحمر، حيث تغلغت المدنية الأوربية المزعومة باتجاه الغرب بشكل يتناسب مع الإخضاع الفعلي للهنود الحمر، علماً أن فوائد هذه المدنية الأوربية والتقدم الصناعي وما رافقها من إثراء البعض بشكل طائل كانت من نصيب البيض/الأوربيين فقط، ولم يحصل الهنود من ورائها على أية فائدة، بل أنها بيئت إبادتهم الجماعية بالتدرج وبمرور الزمن.

المادة الثامنة: حول حقوق النقابات والجمعيات التعاونية في التأسيس والإنتماء إليها حسب الرغبة الحرة والمستقلة، بهدف حماية المصالح الإقتصادية والإجتماعية. في العراق تخضع النقابات والجمعيات التعاونية وغيرها إلى إشراف حزب البعث على الرغم من إدعاء السلطة الحكومية بإستقلاليتها. ولكن بغض النظر عن الجوانب والأسباب السياسية وما يترتب على ذلك من تمييز قومي وغيره، التي تولد

بدورها الكآبة والضجر وعدم اللياقة الكافية لتحمل المسؤوليات, فإن على المرء أن يقر بحدوث بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأخيرة.

المادة التاسعة: حول الضمان الإجتماعي والتأمين. لقد عانى العراق منذ نشأته بدعم الإستعمار الغربي على الدوام من أزمات سياسية وقلقل إجتماعية وحروب أهلية في الداخل وأحيانا تورط أيضا في حروب أخرى خارجية, الأمر الذي تسبب في تعثر إحراز التقدم المنشود على كل الأصعدة إجمالا وبالأخص في مجال بلوغ التقدم الإجتماعي اللائق. لكن لا بد من الإقرار بأن هنالك تأمين صحي حكومي عام وإن كان الضمان والتأمين دون المستوى المطلوب. بالنسبة للأكراد فمنطقتهم تعاني من تخلف مزدوج ومردده يعود تارة إلى الإهمال المتعمد القائم على التمييز القومي بالإضافة إلى آثار الحرب الأهلية التي كانت سببا إضافيا لتعثر مثل هذه القضايا. لكن بعد عام 1975 هنالك إشارات بتحسن الأوضاع بالأخص في المدن الكبيرة.

المادة العاشرة: حول حقوق ومسؤوليات العائلة أمام الأطفال وحمايتهم من الإستغلال الإقتصادي والإجتماعي وحرية إبرام عقود الزواج وحق الأمومة. إستنادا إلى التراث والتقاليد الإسلامية, فإن العائلة مارست باستمرار تأثيرا كبيرا على تربية الأطفال في المجتمعات الإسلامية. اما في الفترة الأخيرة فقد تولت المدارس الحكومية تأثيرا متصاعدا لتتولى تحمل قسط كبير من هذه المسؤولية الهامة, حيث باتت تضيق بالتدريج على فرص التأثير العائلي في تربية الأطفال, إما بسبب قلة المدارس الأهلية والخاصة أو لأن العوائل لا تستطيع تحمل تكاليف الدراسة المطلوبه. وفي السنوات الأخيرة مارس حزب البعث نفوذا يفوق على النفوذ الذي كانت الحكومات السابقة تمارسه بهذا الخصوص وذلك من خلال ما تضمنه برنامج حزب البعث العربي الاشتراكي, الذي شمل فيما شمل محاولة بذل الجهود للتأثير على الأطفال من خلال مؤسسات عديدة كان من جملتها منظمات الشباب وغيرها.

أما فيما يتعلق الأمر بحق المرأة والأطفال بالرعاية والحماية الخاصة, فإن الأكراد وبصورة عامة وبالأخص العوائل الفلاحية وغيرها من العوائل المنتمية إلى الطبقات الكادحة والفقيرة, فإنهم مازالوا بعيدين كل البعد عن بلوغ هذا الهدف, بإستثناء الفئة المحظوظة التي وجدت لها أعمالا ضمن الدوائر المؤممة أو في سلك الموظفين الحكوميين. فالمرأة الكردية ليس لها خيار آخر سوى دعم زوجها في الأعمال الزراعية في الحقول, بما في ذلك خلال فترات الحمل في الغالب. بالإضافة إلى أن الأطفال يضطرون في الكثير من الحالات إلى المساهمة في إنجاز الأعمال التي تتراكم حتى تتمكن العائلة من تمشية أمورهم وتتدبر الحصول على لقمة العيش. إن الأهداف الوحودية التي يدعوا لها حزب البعث وما إرتبط بها من محاولات صهر الشعب الكردي والقوميات الأخرى من باب الأكراه, فإنها لم تكن محصورة بالأصعدة الثقافية والتأثير في إجراءات التربية ومناهجها فقط, بل طالت محاولات التدخل

في قضايا إبرام الزواج أيضا. ورغم أن التراث والتقاليد الإسلامية العريقة استطاعت وخلال قرون من الزمان في الكثير من الحالات والفترات الطويلة , أن تقلل من حدة التناحر والخلافات القومية بل وأن توفر المجال والإمكانيات بصورة ما للتعايش السلمي بين الشعوب الإسلامية, الأمر الذي أدى إلى أن تتحول عقود الزواج المبنية على الإختيار الحر بين رجل وإمرأة ينتميان إلى قوميتين مختلفتين مسألة إعتيادية. لكن بعد إنتكاسة الحركة الكردية في عام 1975, فإن الزواج المختلط بات يحصل على أهمية خاصة وله معناه ومغزاه الخاص والجديد كوسيلة إضافية لصهر الكرد كأقلية, ولا صلة له بالتقاليد الإسلامية السمحة, لأنه تحول إلى وسيلة مقبولة جديدة في خدمة مخططات حزب البعث الهادفة إلى صهر الشعب الكردي, إسترضاء لشذوذ المتطرفين من القوميين العرب, حيث قامت حكومة البعث بتقديم مبلغ من المال كرشوة لغرض تشجيع الزواج المختلط بين العرب والأكراد, بدل أن تنصرف إلى تنفيذ العهود المقطوعة لتحسين الأوضاع الثقافية والإجتماعية والإقتصادية للأكراد, وبذلك تقوية أواصر الأخوة بين القوميتين عن هذا الطريق لبناء مستقبل أفضل أساسه المساواة والثقة المتبادلة.

المادة الحادية عشر: حول حق التمتع بمستوى معيشي مناسب والحماية من الجوع. إن معنى كلمة "مناسب", الواردة في هذه المادة, هي في حد ذاتها تلميح إلى الفوارق غير القابلة للتصور بين مستويات المعيشة والحالة الإقتصادية والإجتماعية المتفاوتة بين البلدان والمجتمعات المختلفة, بل وداخل المجتمع الواحد نفسه في بلد أو إقليم محدد. وبالنسبة لكردستان الجنوبية, فإن سياسة الإهمال المتعمد والمغرضة, التي تتعرض لها من جانب الحكومة المركزية, تحول دون تطوير مستوى المعيشة للأكراد ولو بشكل تقريبي, ليوازي ثروات وإمكانيات كردستان الجنوبية وثرواتها الطبيعية الكبيرة. إن حالات القحط والجوع غير معروفة في كردستان الجنوبية في الأحوال الإعتيادية, إلا أنها مثلت خطرا جديا ماثلا بإستمرار هدد كيان الشعب الكردي حين باتت سياسة التجويع واحدة من أفضل الوسائل, التي لجأ النظام الحاكم في بغداد إلى إستغلالها في الحرب ضد حركة التحرر الكردية بما في ذلك تلك الفترات التي تخللت إستمرارية الحركة الكردية الأخيرة, خلال الأعوام 1961-1975, عندما لجأت الحكومة العراقية إلى تطبيق الحصار الإقتصادي وإتباع سياسة الأرض المحروقة, لإجبار الشعب الكردي على التنازل عن حقوقه القومية المشروعة.

المادة الثانية عشر: حول حق الجميع بالتمتع والإستفادة من مؤسسات علاج صحي مناسب. تعاني كردستان على الصعيد الصحي من الإهمال الذي طال به الأمد عقودا من السنين بسبب السياسة التي تنتهجها الحكومة المركزية. وإستنادا إلى ما أورده الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من معلومات عام 1974, فقد كان هنالك طبيب واحد فقط لكل (250,000) إنسان. كما أن هنالك العديد من الأمراض الخطيرة المنتشرة ومنها مرض السل الذي يعاني منه الكثيرون. إن الإضطرابات السياسية التي بات الناس يألفونها وكأنها جزء من الحياة اليومية الإعتيادية, نظرا لتقادم وجودها, تزيد

هي الأخرى من تردي الحالة وتعقيدها, لأن الأطباء الأكراد يمارسون على الأغلب أعمالهم في وسط وجنوب العراق بناء على أوامر نقل تصدرها الحكومة المركزية, ضمن إطار تطبيق سياسة التعريب, وفي بعض الحالات وبدوافع أنانية مختلفة يفضل الأطباء أنفسهم العمل في المدن الكبيرة بعيدا عن الأزمات السياسية, كمدينة بغداد وغيرها, بل وأحيانا في خارج العراق أيضا, إذا وجدوا فرص عمل مناسبة.

المادة الثالثة عشر: حول حق التعليم وما يرتبط بذلك من إطلاق وتنمية الشخصية الإنسانية, بهدف تشجيع وتنمية التفاهم, التسامح والصدقة بين كل الشعوب, العناصر والمجموعات القومية والدينية. إن كردستان الجنوبية تعاني من وطأة الأوضاع المشابهة التي تعاني منها الاكثير من المناطق الخاضعة للسلطة والسيطرة الإستعمارية والكولونيالية, وما يرتبط بها من الأساليب المتبعة هنالك من ممارسة السلطات الإستعمارية لسياسة " التجهيل ", التي تستهدف تحطيم وعرقله تطور كردستان الطبيعي, فقد توفرت للحكومات العراقية المختلفة المدة الكافية زمنيا, لإيجاد بعض التغيرات الإيجابية على الأقل, إلا أن هذا التطور الإيجابي المنتظر لم يتحقق. فحتى منتصف السبعينات كان عدد المدارس في المحافظات الكردية يعادل نصف ما كان يتواجد منها في المحافظات العربية في العراق, وذلك حسب نسبة عدد السكان, بل أن عدد الأكراد ضمن طلاب الجامعات في العراق كان أقل من هذه النسبة أيضا, حيث كانت نسبة الطلبة الأكراد في الجامعات بين عامي 1970-1971, تعادل 6,4%, وفي عام 1971-1972, مجرد 6,1%, وفي بعض الفروع والمجالات الخاصة ذات العلاقة بالشؤون السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر كانت نسبتهم تعادل 2% فقط كما كانت عليه الحال بالنسبة لقبول الكراد في كليتي الشرطة والعسكرية! وبعد هزيمة الحركة الكردية 1975, أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي قرارا بتاريخ 1975/10/29, يقضي بما يلي: 1- لا يتم الاعتراف بشهادات الطلاب, إذا كان الحصول عليها قد تم من خلال زمالة أو مساعد مالية قدمت من جهة أجنبية, أيا كانت الجهة الممولة, وإذا لم تكن هذه المنحة صادرة من وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي العراقية. 2- يعاقب كل عراقي بالسجن لمدة تتراوح بين 5-15 سنة, إذا أخذ منحة دراسية من دولة أجنبية أو طرف خارجي, بدون أخذ موافقة السلطات العراقية. إن هذه الإجراءات تستهدف بشكل واضح الأكراد, بصفتهم المجموعة الوحيدة, التي اضطرت إلى الهروب إلى خارج العراق بصورة جماعية في عام 1975 وما تلاه من أعوام. لقد حصل عدد من الطلاب من بين هذه المجموعات الكبيرة على مساعدات إنسانية وكانت الحكمة النمساوية من الأوائل التي فتحت المجال بهذا الخصوص, حين منحت فرصة جديدة لمواصلة دراستهم في شتى الفروع. هذا بالإضافة إلى أن هذا الإجراء يمثل بدوره حلقة من حلقات مخططات الحكومة لتبعيeth وتعريب الطبقة المثقفة فلكي تتمكن من الحصول على حق التعليم عليك أولا أن تتحول إلى بعثي.

إن التخلف السائد في المناطق الكردية على الأصعدة، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، يستغل سياسيا من قبل حكومة البعث، كوسيلة لتمير مخططاتها الخاصة في تعريب كردستان. إذ أن الحكومة أعلنت بعد فشل الحركة الكردية عن مناهجها الخاص لبناء ما يسمى "بالقرى العصرية"، التي تعتبر في الواقع مجرد معسكرات إعتقال كبيرة، بل وإدعت الحكومة بأنها ستوفر للسكان عن هذا الطريق إمكانية الحصول على الخدمات العامة للدولة، بما في ذلك دخول الأطفال إلى المدارس وما إلى ذلك. أما الأكراد وإلى جانبهم العديد من المراقبين الغربيين، فيرون بأن "معسكرات التجميع والإعتقال"، شبه النظامية هذه، إنما تستهدف على الأرجح ضمان فرض الرقابة والسيطرة السياسية والعسكرية بشكل أكثر فاعلية من جانب السلطة الحكومية على الأكراد وحركتهم التحررية، لأن الكولونيين الأوربيين لجأوا أيضا إلى إستخدام أساليب مشابهة في مناطق عديدة من العالم لأغراض مماثلة ومن جملتهم الفرنسيين في الجزائر.

إن ما يؤيد صحة هذه الإستنتاجات هو ما تعرض له "البارزانيون"، في صيف عام 1983، حيث أعتقل الألوف منهم في حملة مفاجئة قامت بها قوات الجيش وسلطات الأمن والمخابرات العراقية، التي طوقت هذه المعسكرات ليلا بالدبابات لهذا الغرض وقبل شن حملة الإعتقال المفاجئة، الأمر الذي كان يتعذر القيام به في المناطق والقرى الجبلية المتباعدة.

إن النظام التربوي بات يسائر بالتدريج منهاج ومخططات حزب البعث السياسية ويتخذ كوسيلة لخدمة أهداف الحزب الشوفينية والتطرف القومي لدى فئة قليلة من العرب. أما بالنسبة إلى بقية الشعوب، فإن النظام التربوي لا يراعي قضاياهم وطروفهم إلا نادرا. كما أن إنعكاسات هذه السياسة ليست حصرا على النظام التربوي السائد في المدارس، بالأخص في مواد التدريس الخاصة بالتأريخ والثقافة العربية، بل أنها باتت تصبغ وتطبع كل الحياة الثقافية في العراق بأسره. فكل ما يكتب أو ينشر هو عربي أو يدور حول العرب! ففي عام 1972، على سبيل المثال وخلال الفترة التي أطلق عليها "فترة الإنتقال"، لغرض تطبيق إتفاقية/بيان آذار حول منح الأكراد الحكم الذاتي، صدر أكثر من 100 كتاب عن وزارة الإعلام العراقية، ولم يكن بينها حتى كتاب واحد يبحث موضوع الكرد وكردستان، أو أن يكون على الأقل مكتوبا باللغة الكردية!

بعد فشل الحركة الكردية في عام 1975، واصلت الحكومة البعثية متابعة خطتها للتأثير في الحياة الثقافية للأكراد فاغلقت المدارس الكردية – بالأخص في كركوك، خانقين، دهوك، زاخو وسنجار – وحلت محلها بالتدريج مدارس عربية، كما إنخفض عدد المعلمين الأكراد المستخدمين في المؤسسات التعليمية أو تم إبعادهم إلى المناطق الجنوبية. وأخيرا وبناء على قرار السلطات الحكومية تم سحب الكتب ذات العلاقة بموضوع الأكراد من المكتبات العامة في العراق ... إلخ.

من هنا فإن من المشكوك فيه للغاية، في أن تفلح مثل هذه السياسة في المساهمة بصورة ما في تثبيت دعائم الصداقة بين الشعوب، بل بالعكس فعلى الأرجح أن هذه السياسة ستزيد في تأجيج الخلافات وتصدق الحملات الإعلامية والعداوة والبغضاء بين الشعوب عن طريق هذه الأساليب الضالة والمضللة.

المادة الخامسة عشر: حول حق المشاركة في الحياة الثقافية وإحترام حرية العلم والبحث العلمي. إن المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بالحقوق والحريات المرتبطة بها من باب الضرورة عانت في العراق دوماً من المضايقات الشديدة بصورة عامة، إلا أن كردستان عانت أكثر من بقية مناطق العراق بهذا الخصوص أيضاً. لقد تمتع الأكراد من حيث الجوهر ببعض الحريات المحدودة بهذا الخصوص، بالدرجة الأولى في الفترات التي ساد فيها هدوء نسبي، والتي كانت مرافقة في الغالب لفترات التفاوض بين الحركة الكردية والحكومة العراقية. وفيما عدا هذه الفترات، فإن الأكراد كانوا يجبرون على الخضوع للتضييق المفروض عليهم من جانب السلطة المركزية ويضطرون لبذل محاولات الإنسجام مع الإجراءات الحكومية المقيدة لإطلاق الطاقات والإبداع الثقافي، وما عدا ذلك فإن المخرج المتبقي بالنسبة لهم كان يكمن في الهجرة إلى بلد آخر وترك الأراضي العراقية وهو بالضبط ما تصبو إليه سلطة البعث، أرض فارغة من شعبها مهياً للتعريب بدون عراقيل ومقاومة. وعلى هذا الأساس فلا وجود للضمان والإستمرارية فيما يتعلق بالتمتع بهذه الحرية، التي تعتبر في جوهرها من ضرورات تطور الإنتاج الثقافي والإبداع العلمي في كل مكان وزمان.

المادة الثانية من الإتفاقية الدولية لحقوق الإنسان – المدنية والسياسية – الصادرة في 16/ك/1966، بصدد إحترام الدول الموقعة على الحقوق المنصوص عليها وتجنب أي تمييز على أساس العنصر، القومية أو الإنتماء الإجتماعي ... إلخ.

الإنتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان على يد الحكومة العراقية لا يمكن أن تعتبر بأي حال من الأحوال مجرد إستثناءات طارئة ووقتية على الحياة العامة في العراق، لأن الدولة كجهاز يفترض منها من حيث المبدأ أن تخدم الشعب، لا ترتضي الإقتناع بالأفكار والنماذج المعهودة في مناطق أخرى من العالم أو الأخذ بها لمراعاة هذه الحقوق، نظراً لإصرارها على متابعة التراث المنقول منذ العهد العثماني وإلى الوقت الحاضر، الذي إقتدت به الحكومات المتعاقبة وأبت بذلك مسايرة الروح المعاصرة إلا في نطاق ضيق للغاية.

إن تناقض المواقف السياسية وتعارضها بين الحكام المتعاقبين والقوى السياسية المتناقضة تزيد من تعقيد الأمور وتعطي مبررات جديدة للسلطة في زيادة حجم الإنتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، طالما كانت ممارسة السلطة تعتمد على فرض رأيها بالقوة المجردة بعيداً عن الأطر الديمقراطية،

الأمر الذي يتجلى مثلا في إساءة التعامل مع السجناء السياسيين إلى حد كبير عندما يتعذر على السلطة مواجهة المعارضة بالحجج الفكرية المقنعة إلى درجة يمكن لنا أن نقول معها, بأن المجرمين العاديين لا يجسدون أي خطر على مصالح الحكام, وإن كانوا يهددون الصالح العام, لذا تجري معاملة الأخيرين بأسلوب أفضل بكثير من التعامل مع السجناء السياسيين.

وفي هذا المجال أيضا يعاني الأكراد أكثر من غيرهم من أبعاد وآثار إنتهاك السلطات الحكومية لحقوق الإنسان, لأن مطالبهم السياسية موجهة ضد مخططات وسياسة الحكومة المركزية, بما في ذلك السياسة العامة للدولة ومحاولات الصهر الموجهة ضد الأكراد أو محاولات الوحدة المزعومة مع الدول العربية. إن هذا التعارض في المواقف يعتبر كسبب رئيسي لحدوث أغلب الإنتهاكات الأخرى, التي ترتكبها السلطة العراقية ضد حقوق الإنسان في كردستان الجنوبية, والتي تتسبب في الغالب في إندلاع ثورة أو إنتفاضة كردية في العراق كرد فعل عليه. وهذا يعني بأن التمييز هو في الغالب ذو طبيعة وخلفية عنصرية وقومية متطرفة.

المادة الرابعة: حول إعلان الأحوال الإستثنائية, التي تحد من مجال التمتع بالحقوق والحريات, لكن بدون بدون تمييز وتفریق لأسباب تعود إلى العنصر, اللغة ... إلخ. فقط. لذا لا يجوز المساس بمضمون المواد التالية عند الإعلان عن الأحوال الإستثنائية: المادة/6, 7, 8 (فقرة/1 و 2), 11, 15, 16 و 18:

التطور الحاصل في العراق منذ تأسيسه بعد الحرب العالمية الأولى بدعم بريطاني, يظهر بأن الأحوال الإستثنائية وبالأخص في كردستان الجنوبية لم تعد إستثنائية, بل باتت تمثل قاعد ثابتة الأركان, والتي بموجبها يراد من الأكراد أن يعتبروها حقيقة واقعة لا تقبل التغيير, بالدرجة الأولى في منطقة " بارزان " و " السليمانية " في حين أن بقية المناطق في العراق لا تتأثر بمثل هذه الإجراءات الحكومية إلا بدرجة أقل. إن سبب هذا التمايز في موقف السلطة الحكومية يعود بشكل واضح إلى الخلافات القومية السائدة في العراق. أما من الناحية السياسية المجردة, فإن الشيوعيين يعانون هم الآخرون كثيرا من وطأة إجراءات التضييق على حرياتهم الديمقراطية, بالأخص بعد عام 1963. علما أنه في حالة الإعلان عن الظروف الإستثنائية, فإن كل الحقوق تتعرض للإنتهاك وليس هنالك ما يصونها من تجاوزات السلطة الحاكمة. لقد وردت في هذه الدراسة أمثلة كافية كشواهد على هذه الحقيقة.

المادة السادسة: حول حق الحياة ومنع و معاقبة إرتكاب جريمة الإبادة الجماعية (كينوسيد). إن حكام العراق لم يراعوا الإعتدال في مواقفهم وسلوكهم, بل أنهم لم يترددوا إلى اللجوء إلى إستخدام أعنف الوسائل لفرض وجهة نظرهم. إلا أن حكومة البعث أثبتت قطعا ومنذ عام 1963, بأنها بزت أقرانها

من الحكومات العراقية المختلفة بهذا الخصوص. إن حكومة البعث تتخذ بالدرجة الأولى مثل هذه الإجراءات ضد الأشخاص والمجموعات التي تخشى منها في تولي السلطة أو في قدرتها على إبداء مقاومة جديّة ضد مخططات واهداف حزب البعث, ولا فرق أحيانا في ذلك بين من كان داخل الحزب أو خارجه في حالات كثيرة. ولما كان سن القوانين الجائرة بالنسبة لحزب البعث احد الوسائل للبقاء في السلطة, من هنا تم إصدار سلسلة من القوانين إنسجاما مع هذ التطلعات: فالقانون رقم 107 والصادر في عام 1974, يرى بأن كل شخص يدخل في تنظيم حزب البعث بدون أن يوقف نشاطاته السياسية السابقة يعاقب بالموت. وكذلك الأشخاص المنتمون إلى الجيش العراقي فإنهم يتعرضون إلى نفس العقوبة إذا إنخرطوا في أي تنظيم سياسي بإستثناء حزب البعث. إن ضحايا هذا الجور والعسف البعثي, شملت فيما شملت على العديد من أعضاء حزب البعث أنفسهم, بما في ذلك عدد من الأعضاء القياديين مثل فؤاد الركابي/ السكتير السابق لحزب البعث, الذي إلتحق بالناصريين, حردان التكريتي/ نائب رئيس الجمهورية, عبدالكريم الشيكلي/ وزير الخارجية, عبدالخالق السامرائي/ عضو القيادة القومية ... إلخ.

أما في كردستان, ومنذ الحرب العالمية الأولى وحتى الان, فإن بإمكان المرء أن يتحقق من إنتهاكات شديدة في هذا المجال " حق الحياة ", وذلك بمختلف الأشكال القابلة للتصور. إن الإجراءات التعسفية المختلفة, التي لجأت السلطة المركزية إلى إتخاذها, اخذت طريقها دوما إلى التطبيق في كردستان الجنوبية, بما في ذلك في الفترات التي لم يتواجد فيها صراع عسكري بين الحركة الكردية والسلطة الحكومية. فلغرض القضاء على الروح المعنوية ورغبة في كبت وإضطهاد المشاعر القومية المتقدمة لدى الشعب الكردي, لم تتردد السلطات الحاكمة في اللجوء إلى إستخدام كل الوسائل والسبل القابلة للتطبيق لبلوغ أهدافها. وبناء على هذه النظرة والمنطلقات الحكومية لاقى ألوف الأكراد حتفهم من جراء القصف الجوي للمناطق المدنية العزلاء في كردستان من قبل الجوية البريطانية الداعمة للحكومة التي أنشأتها وفي مرحلة ثانية بالتعاون بين الطرفين وأخيرا من قبل الدولة العراقية بعد أن إشتد ساعدها بمرور الزمن, في حين تم تنفيذ أحكام الإعدام بالجملة على آخرين أو تعرضوا إلى عمليات الإغتيال السياسي ولاقى آخرون الموت من خلال التعذيب الوحشي في سجون البعث الرهيبة ... إلخ.

الأكراد يصفون سلوك الحكومات العراقية وبالأخص سلوك حكومة البعث " بالإبادة الجماعية ", الموجهة ضد شعبهم في العراق, وهو ما يفعله المراقبون الأجانب أيضا, الأمر الذي تبين على سبيل المثال من موقف الإتحاد السوفيتي ومنغوليا الشعبية حول أحداث عام 1963. ومن الواضح بأن إجراء مقارنة بين ممارسات السلطة العراقية وسياستها المتبعة في كردستان الجنوبية, والتي لا تتناقض مع ما ورد في قرارات ومواد إتفاقية منع معاقبة " جريمة الإبادة الجماعية " = (كينوسيد) الموقعة 11/ك/1946, ستظهر بجلاء صحة ما يذهب إليه الأكراد وما ذهبت إليه جمهورية منغوليا الشعبية

في عام 1963, نظرا لتوفر كل الشروط التي تثبت وقوع جريمة الإبادة حقا وحقيقة. فالمادة الثالثة من الإتفاقية المذكورة تنص على ما يلي: ( في هذه الإتفاقية تعني " الإبادة الجماعية " واحدة من الإجراءات التالية, التي تتخذ بقصد القضاء الجزئي أو الكلي على مجموعة قومية, عنصرية, شعب أو طائفة دينية: 1- قتل أعضاء المجموعة. 2- التسبب في إلحاق أضرار جسيمة بأرواح وأجساد الأعضاء المنتمين إلى المجموعة. 3- الإخضاع القهري العمدي لظروف معيشية خاصة, بهدف تصفيتهم الجسدية كليا أو إلحاق الضرر بأجسادهم جزئيا. 4- إتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحد من الولادات ضمن المجموعة. 5- الإدماج القسري للأطفال التابعين إلى المجموعة إلى مجموعة أخرى ).

لعل من المفيد أن نعيد إلى الذاكرة قطعا لدابر الشك بهذا الصدد, القصف الجوي المركز الذي قامت به الحكومة البعثية في عام 1974 في قلعه دزه, حرق النساء والأطفال في دكان/بادينان, سياسة الأرض المحروقة التي طبقت على منطقة بارزان وهدم قراها بشكل منظم ومدرّوس في عام 1963, الترحيل والتشتيت القسري والجماعي إلى الجنوب وإجبار عشرات الآلاف إلى الهجرة إلى الخارج بالأخص بعد عام 1975, والتي تسببت كلها في زيادة عدد الوفيات بين الأطفال الأكراد لتفاوت ظروف المعيشة والمناخ في المنفى على ما ألفه في كردستان, هدم مئات القرى الكردية على الحدود السورية, التركية والإيرانية بعمق 20 كم ضمن عملية ما سمي " بالمنطقة المحرمة ", والمشباهة للخط الذي إستحدثه الأمريكيون في فيتنام, وسبق للبعث السوري وأن طبق مثله في عام 1963 تحت شعار " الحزام العربي ", ... إلخ. هذا وما زال الحبل على الجرار, فإلى جانب إختطاف السلطة الفاشية الحاكمة في بغدا لحوالي (8000) بارزاني من معسكرات الإعتقال, التي أعدوها سابقا لألوف العوائل الكردية بعد عام 1970, وإنقطعت أخبارهم كليا منذ صيف 1983 نهائيا, فإن السلطات الحكومية لجأت في الفترة الأخيرة إلى إستخدام " الأسلحة الكيماوية ", ضد الحركة الكردية في عدة مناطق منذ ربيع عام 1987, بشكل لا يمكن التستر عليه أبدا.

إن هذه الوقائع تستحق أن يعيد المرء النظر فيها مرارا, لأنها لا تعدو أن تكون عبارة عن حلقات متكاملة في سلسلة طويلة من الإنتهاكات التي تشكل مجتمعة نتيجة واحدة فقط, ولا مناص من إعتبارها كشواهد وادلة قاطعة لا تدحض بوقوع جريمة " الإبادة الجماعية " التي مورست وما زالت تمارس بشكل منظم من قبل الحكومة العراقية مع سبق الإصرار والترصد ضد الشعب الكردي, ولا مجال لتأويل الأمر بشكل آخر أبدا.

المادة السابعة: حول منع التعذيب وإزدراء الكرامة الإنسانية. يثبت التاريخ بأن التعذيب مورس في العراق بإستمرار, ولم يغير من هذه الحقيقة تبدل الحكومات والحكام, بل أن كل التغيرات الحاصلة بقيت محصورة في الغالب في تبدل الأطراف المعذبة والأطراف التي تتعرض للتعذيب. لقد تعرضت

وما زالت كل المجموعات, السياسية, الدينية, القومية إلى التعذيب وقدمت بهذه الصفة الإحتجاجات ضد الأساليب والممارسات المتبعة. ومن الطريف أن نلاحظ, بأن حزب البعث بالذات كان يشكو ويحتج ضد ممارسة التعذيب من قبل الحكومات العراقية, طبعاً طالما كان في صفوف المعارضة فقط, لكنه كجميع الحكام يماري التعذيب حين كان يصل إلى السلطة! ولكن إذا سلمنا بشمولية هذه الظاهرة وتلك حقيقة, إلا أننا نؤكد بأن الأكراد والمنتمون إلى الحزب الشيوعي العراقي كانوا بدون شك من أكثر الأطراف تعرضاً إلى هذه الإجراءات المتعسفة على الإطلاق.

التعذيب والإعتداء أو الحط من الكرامة الإنسانية يعتبر في الغالب جزءاً من العمل الروتيني ضمن إجراءات التحقيق التي تمارسها أجهزة الشرطة والمخابرات ولا ريب أن المجرمين العاديين يحضون بمعاملة أفضل بكثير من تلك التي يلقاها المعتقلون والسجناء السياسيون. لقد تواجد العديد من السجون الرهيبة في العراق في العهد الملكي والجمهوري على حد سواء, التي مورس التعذيب داخل جدرانها ضد المعتقلين والسجناء بمنتهى القسوة والوحشية, نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: سجن نفرة السلطان, سجن رقم واحد وكذلك سجن قصر النهاية.

إن أخوف ما يخافه الشعب العراقي هي سلطات الأمن وأجهزتها الإستخباراتية السرية, بالدرجة الأولى خوفاً من التعذيب الذي يمارس في سجونها السرية المتعددة, منها المعروف ومنها السري, حيث يمارس التعذيب الرهيب وإنتهاك الحرمات بشكل كلي لا يعترف بحدود رادعة أخلاقية أو دينية ناهيك عن القانونية. وتعمل أجهزة الدولة القمعية على التستر الكامل على ما يجري داخل أقبية وجدران السجون ومنع تسربها إلى الرأي العام ما عدا الحالات التي تريد هي لها أن تنتشر بدافع نشر الرعب. تطرقت منظمة العفو الدولية في تقريرها المنشور في عام 1981, حول التعذيب الممارس في العراق, مع الإشارة إلى (15) قضية تحقيقية خاصة بهذا الموضوع تم إيرادها كشواهد. كان ضحايا هذه الممارسات اللانسانية, عراقيون لجأوا إلى أوروبا وأجريت عليهم فحوص طبية من قبل لجنة مختصة في مدينة " كوبنهاغن / الدانمارك ", ويقول التقرير ما يلي:

( منذ سنوات عديدة, بما في ذلك السنوات الإثني عشر في ظل الحكومة الحالية – المقصود حكومة البعث ع. س. بارزاني - وتتلقى منظمة العفو الدولية بإنتظام أنباء حول ممارسة التعذيب بصورة منظمة ضد المشتبه بهم سياسياً في المعتقلات العراقية التابعة إلى سلطات الأمن. أريد من استخدام التعذيب في أغلب الحالات, أن يتم إنتزاع الإعترافات لغرض الحصول على الأدلة المطلوبة أمام المحكمة, أو لإجبار المعتقلين على التخلي عن نشاطاتهم السياسية السرية والإنضمام إلى حزب البعث الحاكم. إن أساليب التحقيق التي تلجأ إليها سلطات الأمن وصفت بأنها عنيفة وقاسية, وأنها أدت في الكثير من الحالات إلى حدوث عاهات جسدية مستديمة, أو ولدت أمراضاً نفسية وعقلية لدى الضحايا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة العفو الدولية حصلت على تقارير حول التعذيب المفضي إلى موت الضحايا: أن جثث السجناء السياسيين تسلم إلى ذويهم وهي تحمل علامات واضحة عن التعذيب الذي تعرضوا له، كما يتم إلقاء الجثث المقطعة على الشوارع وأمام دور ومنازل الضحايا، في حين إختفى بعض المعتقلين السياسيين الآخرين نهائياً بعد أن تم إعتقالهم. وتشير الأنباء الواردة إلى أنهم ماتوا تحت التعذيب. إن بعض السجناء أعدموا بسبب خرقهم القوانين بدوافع سياسية حسب الأنباء التي توردها السلطات العراقية، إلا أن المصادر غير الرسمية تدعي بأن هؤلاء ماتوا من جراء التعذيب قبل أن يحين موعد المحاكمة).

وفي تقرير لمنظمة العفو الدولية في أيار/1977، حول القضايا المتعلقة بكرديستان الجنوبية/العراق، جاء فيه ما يلي: ( بتاريخ 24/نيسان/1976، مات "ريبر ملا حسين"، وهو طالب كردي يبلغ من العمر 19 عاماً، من أهالي زاخو/العراق، بعد أن تعرض إلى التعذيب الشديد. لقد سلمت جثته إلى ذويه بتاريخ 26/نيسان/1976، حيث وجدت تسعة مسامير في جسمه، كما أن إحدى عينيه كانت قد أقتلعت (...).

المادة الثامنة: حول منع الإستعباد وأعمال السخرة. إستطاعت الإتفاقات والقرارات الخاصة بإلغاء ومنع العبودية، أن تزيل المظاهر والأشكال التقليدية لهذا النوع من التجني على الحقوق والكرامة الإنسانية، إلا أن مخلفات المسألة مازالت موجودة ولم يتم إزالتها بشكل كامل ونهائي. إن تخلخل ميزان التوازن الإقتصادي في صورته المتطرفة بين الدول وداخل المجتمعات، مازال يتيح المجال لإستغلال البشر من قبل البشر. أما في كردستان، فإن العلاقات السائدة بين الطبقات الإقطاعية، التي تخدم وتخضع بصورة عامة إلى حماية السلطة المركزية وبين الفلاحين، فما زالت تقدم الدليل والبرهان على بقاء رواسب مؤسسات وعلاقات العبودية في هذه المنطقة رغم زوالها في الكثير من بقاع العالم بصورة نهائية. هذه الحقائق تتجلى في صور عديدة تتمثل في أعمال السخرة والخدمات التي يتوجب على الفلاحين تقديمها إلى الإقطاعيين أو موظفي الدولة دون أي مقابل.

إن فحوى قرارات الإتفاقية الدولية، تورد جملة من الإستثناءات والأمور على هذه القاعدة المحرمة ومنها، " الخدمة العسكرية "، التي لا تعتبر كسخرة حتى لا يتم إلحاق خدش بمبدأ "حق سيادة الدول". إلا أن من الصعب تجاهل حقيقة كون الكثير من الأقليات القومية والدينية على سبيل المثال، تساق إلى حروب تجبر من خلالها على المشاركة في خوض حروب لا تؤمن بها ولا بأهدافها ودوافعها، ومن جعلتها الحروب التي تخاض بدوافع توسع إمبريالي عدواني لخدمة أهداف إستعمارية خاصة بمجموعة محددة بالذات " قومية " داخل الدولة. ففي ظل الحكم العثماني مثلاً تواجدت عدة مجموعات قومية رفضت المشاركة وفي فترات مختلفة في خوض حروب ولدتها دوافع أنانية محضة للحكام الأتراك

ورغبتهم في توسيع مناطق نفوذهم وضمن مصالحهم على حساب الآخرين وبدماء الشعوب الخاضعة لسيطرتها، الأمر الذي مازال يجسد موقف بعض المجموعات الكردية في العراق حتى يومنا هذا.

المادة التاسعة: حول حق التمتع بالحرية والأمن الشخصي، الحماية من الإعتقال التعسفي، حق الحصول على محاكمة أصولية والتعويض في حالات الإعتقال غير المبرر. إن الإعتقالات التعسفية وخاصة بدوافع سياسية هي من الأمور المألوفة في العراق، لأن سلطات الأمن والإستخبارات تتمتع غالبا بصلاحيات مطلقة في إعتقال كل شخص تريد، سواء مع أو بدون بيان الأسباب، وسواء لقي المعتقل معاملة تنسجم مع المقررات القانونية النظرية أو واجه العكس تماما، كأن يجبر المعتقلون على البقاء لفترة أطول مما يترتبه القانون لفترة طويلة دون عرض القضية أمام المحكمة مطلقا!

ومن الملاحظ، أن السلطات القضائية تفضل بدورها تجنب التدخل في القضايا التابعة لإختصاص أجهزة الأمن، طالما لم تكلف بشكل صريح للتدخل، الأمر الذي يعود إلى رغبة السلطات القضائية في تجنب المتاعب والإتهامات من أجهزة الأمن والإستخبارات. كما أن فكرة الحصول على تعويض في حالة إنتهاك الحقوق بدون مبررات، هي بالأصل غير واردة، إلا في حالة تبدل النظام وسقوط الحكومة التي تسببت في إحداث الضرر والإنتهاك.

ولا ريب أن أوضاع كردستان بهذا الخصوص أيضا، هي أسوأ من بقية المناطق في العراق، إذا أدرك المرء بأن كردستان عاشت ولا تزال تعيش على الأغلب في ظل الأحوال الإستثنائية وتحت وطأة الأحكام العرفية المستديمة، إلى جانب أن الحرب المخاضة ضد الشعب الكردي، تعتبر في الغالب كتبرير كافي لكل أشكال التطاول على الحقوق ضمن الإجراءات التي تتخذها أجهزة الأمن والإستخبارات إلى جانب وحدات الجيش العراقي في المنطقة.

المادة العاشرة: حول ضرورة معاملة المتهمين بشكل إنساني، ووجوب إعتبارهم كأبرياء حتى تثبت إدانتهم، إلى جانب وجوب معاملة المعتقلين بشكل جيد، تمهيدا لإعادتهم إلى صف المجتمع في المستقبل. إن المعاملة الرديئة التي يتعرض لها المعتقلون والمتهمون هي على درجة كبيرة من السوء بحيث يتعذر معها في حالات كثيرة تحسن أحوالهم أو إعادة ضمهم إلى صفوف المجتمع، بالأخص بالنسبة للقضايا ذات الطابع السياسي، لكن الآثار المتبقية أو المتولدة من جراء هذه المعاملة السيئة، سواء النفسية منها أو الجسدية تشمل فيما تشمل: العاهات الجسدية، فقدان الذاكرة، عقدة الخوف والشك في كل البشر، الرغبة في العزلة وتجنب الإختلاط بالناس ... إلخ. والتي تؤثر كلها مجتمعة أو في بعض الحالات على أفراد بشكل يحول دون إمكانية الإنضمام إلى المجتمع بشكل طبيعي.

المادة الثانية عشر: حول حق التمتع بحرية إختيار مكان الإقامة. هنالك عدد كبير من أبناء الشعب الكردي ممن أجبروا ومنذ تأسيس الدولة العراقية على مواجهة التضيق على حق التمتع بهذه الحرية. وفي السنوات الأخيرة التي أعقبت هزيمة الحركة الكردية في عام 1975, فقد باتت الألوف من العوائل الكردية تعاني الحرمان التام من حق التمتع بهذه الحرية, وذلك بسبب إصرار الحكومة البعثية على ممارسة سياسة التعريب كجزء من سياستها الكولونيالية في كردستان, والتي تستهدف منع الأكراد في مواصلة العيش والسكن في أرض آبائهم وأجدادهم. اما مسألة مغادرة البلاد طوعا أو كرها, فقد إعتبرت الحكومة العراقية بأنه أمر مباح, لأنه في الواقع يعتبر هدفا رئيسيا في مخططاتها السياسية, التي تستهدف إثارة الخوف والإرتباك في نفوس الأكراد وحثهم عن هذا الطريق على التخلي عن أراضيهم بغية جلب وتوطين العرب القادمين من شتى أرجاء المعمورة وإسكانهم في كردستان الجنوبية. وإذا جاز للمرء أن يتخذ مثلا واحدا بين مئات الألوف من الأمثلة في كردستان الجنوبية, فإن بإمكان المرء إختيار " شيخ سليمان بارزاني ", كمثال ملائم لهذا الغرض.

كان الشيخ سليمان بارزاني أحد مساعدي الشيخ أحمد بارزاني المقربين, والذي قضى أغلب فترات عمره في المهجر خارج العراق أو في المنفى إلى جنوب العراق. لم يستطع الشيخ سليمان بارزاني أن يعيش مع عائلته إلى جوار اقربائه واقربائه بهدوء وفي ظل ظروف إعتيادية في بارزان إلا نادرا. فقد أضطر إلى اللجوء إلى تركيا مرة واحدة وإلى إيران مرتين وإلى الإتحاد السوفيتي مرة كما تم إبعاد إلى الجنوب عدة مرات وإلى السليمانية مرة واحدة. وكانت أماكن إبعاد إلى الجنوب في الغالب هي: الحلة والناصرية ومنطقة الأهوار. توفي الشيخ سليمان بارزاني وهو في المنفى مرة أخرى في أربيل/ قوشتبه عام/1979, وكان قد أوصى قبل وفاته أن يدفن في بارزان. لكن ما عز عليه تحفيقة في حياته, تعذر عليه مناله بعد الوفاة أيضا! فحكومة البعث رفضت الموافقة على الطلب المقدم لهذا الغرض, لكنها وافقت على دفنه في منطقة بارزان. ورغبة في زيادة التوضيح أدناه خريطة رسمها عصمت شريف وانلي تبين المناطق التي تعرضت لحد الآن إلى سياسة التعريب الكولونيالية:

### Iraqi Kurdistan



المساواة امام القضاء  
أصولية بدون  
هنا لا بد من الإشارة

المادة الرابعة عشر: حول حق  
وحق الحصول على محاكمة  
التعرض إلى إجراءات تعسفية.

سلفا إلى الفرق في المعاملة التي يتعرض لها المجرم الإعتيادي وبين المعاملة التي يتعرض لها السجين المعتقل أو المعتقل السياسي. المجرمون الإعتياديون لهم فرص أكثر من المعتقلين السياسيين في الحصول على ضمانات بهذا الخصوص في التمتع بالحقوق التي ينص عليها القانون وإن تعرض البعض منهم أيضا إلى معاملة مناقضة في حالات ليست بالنادرة إلى سوء المعاملة للحصول على الإعترافات ... إلخ. أما القضايا السياسية فإنها تعرض في الغالب أمام محاكم خاصة، كالمحاكم التابعة إلى سلطات الأمن والمحاكم العسكري، والتي تجري بمعزل عن الرأي العام الداخلي والخارجي على حد سواء من البداية وحتى النهاية أي إبتداء من الإعتقال وحتى تنفيذ أحكام الإعدام، وإن كان بعضها لا يستغرق إلا دقائق، بل أن بعضها لم يحصل أصلا، فقد تنفذ أحكام الإعدام ثم تجري لهم محاكمات صورية كما كانت عليه الحال مع البارزانيين، الأمر الذي تبينت حقيقته بعد سنوات. من هنا فإن أمثال هؤلاء يتعرضون لإجراءات تعسفية ولا قانونية متعددة الصور والأشكال تبتكرها الذهنية الإرهابية المبدعة سلبيا للأنظمة الدكتاتورية. إن الأطراف التي تتورط بشكل ما في ما يسمى " بالمسائل الأمنية "، بأي شكل كان ولو كان من باب الشبهة، لا يستطيعون أن يحسبوا أي حساب لمعاملة قانونية إلا ما ندر خلال جميع مراحل الإعتقال والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ الحكم. فمن خلال التعذيب تسعى أجهزة المخابرات لإبتزاز الإعترافات من ضحاياها بكل السبل، وهذا يعني بأن المعتقلين يعتبرون سلفا وفي الغالب " كمدانين " ويعاملون على هذا الأساس أيضا، إلى أن يتم الحصول على أدلة إدانتهم بالجور والعسف، خلافا لكل القوانين والأعراف المرعية المعروفة في العالم. علما أن المحامين يتخرجون في الغالب عن تبني قضايا الدفاع عن المتهمين بقضايا سياسية، ناهيك عن الدفاع عنهم بشكل جيد خوفا من ردة فعل أجهزة الإستخبارات.

وفي كردستان يشكو الناس بالدرجة الأولى من المحاكم الخاصة، ومن جملتها المحكمة العسكرية في كركوك مثلاً، وما يرتبط بهذه المحكمة من الإجراءات والمعاملة السئة، سواءاً بالنسبة لفترة الإعتقال أو أمام المحكمة المعنية. وقد ورد في واحدة من الإتهامات الموجهة إلى السلطات الحكومية ما يلي: ( إن هذه المحكمة في الواقع العملي لا تعدو أن تكون إلا إهانة لكل الأعمال الشرعية والقوانين المرعية. إنها وجدت لغرض واحد فقط، وهو إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام بالجملة، وأحكام أخرى شديدة بحق المواطنين الأكراد. إن هذه المحكمة غير شرعية وغير قانونية من كل الوجوه. إن الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة، هي أحكام أصدرتها جهات مسؤولة أخرى سلفاً: مثل جهاز المخابرات، وما تقوم به المحكمة هو مجرد تلاوة قرار الحكم في الواقع. ولا يتمتع المعتقلون بحق الدفاع عن النفس أو توكيل محامي للدفاع عن قضيتهم. وإذا قال أحد المعتقلين، بأن إفادته قد كتبت بشكل محور ومغشوش أو أنها إنتزعت منه عن طريق التعذيب، فإنه يعاد إلى المركز المختص بالتحقيقات الخاصة ولا يبصر قاعة المحكمة من جديد أبدا ... ).

المادة الثامنة عشر: حول حق التمتع بحرية الفكر والضمير، حرية الأديان، التي تشمل الأديان والمعتقدات الدينية. على الرغم من أن العراق ومنذ نشأته كدولة مازال يحكم من قبل أقلية عربية سنية، إلا أن مشاكل العراق على ما يبدو وهي ذات طبيعة سياسية عقائدية ودينية على الأرجح وقل فيها العنصر الديني، بالأخص منذ أن تولى حزب البعث السلطة، وهو الذي لا يعير الشؤون والقضايا الدينية إلا إهتماماً جانبياً في حين يركز على الأيديولوجيات والأفكار القومية، على الرغم من وجود تيار داخل الحزب يسعى إلى إعتبار وتفسير الإسلام وكأنه مجرد جزء من أجزاء الأيديولوجية القومية للعرب. إن حزب البعث على ما يبدو واثق من برنامجه على شتى الأصعدة: ثقافياً، إقتصادياً، إجتماعياً، وسياسياً. ولغرض فرض وجهة نظره الخاصة لا يتردد هذا الحزب في إستخدام كل الأساليب. أما المجموعات السياسية والدينية الأخرى، فلها أن تختار بين التهديد والوعيد البعثي لتضطر في النهاية إلى الخضوع إلى مشيئة حزب البعث طوعاً أو كرهاً. عليه فإن الحديث عن حرية الرأي والضمير هي مسألة غير واردة عندما تسود مثل هذه الأجواء في بلد كالعراق.

المادة التاسعة عشر: حول حق التمتع بحرية التعبير عن الرأي الخاص. أدت القلاقل السياسية السائدة في العراق والتي كانت نتيجة حتمية لسيادة الأوضاع والإجراءات اللاديمقراطية إلى لجوء الحكام إلى التضييق على حرية الفكر والتعبير بصورة عامة وطوال فترة وجود هذه الدولة، ما عدا بعض الإستثناءات التي وجدت في فترات زمنية عابرة قصيرة الأمد وبدوافع تكتيكية لكسب الوقت. ولما كانت الحركة الكردية قد إستمرت عشر سنوات بدون إنقطاع فإن إمكانيات تمتع الأكراد بحرية الفكر والتعبير كانت على هذا الأساس محدودة إن لم تكن معدومة. بالإضافة إلى إضطراب الأكراد إلى الإعتماد على لغة أجنبية بدلاً من إستخدام لغتهم القومية الخاصة لممارسة حق التمتع بهذه الحرية، على

الرغم من أن أغلب الأكراد مازالوا ورغم مخططات التعريب المنفذة وما إرتبط بها من إجراءات غير ملمين باللغة العربية بصورة عامة قراءتا وكتابتا.. من هنا فإن السلطة مازالت تجد نفسها مضطرة ويهدف التأثير على الرأي العام في كردستان بكل الوسائل بشكل يساير تصوراتها ومخططاتها, إلى الإبقاء على بعض القوات المحدودة لإستعمال اللغة الكردية وإن تجاهلت وأهملت مشاكل الشعب الكردي الحقيقية في الواقع.

المادة الخامسة والعشرين: حول حق المواطنين المباشر أو غير المباشر في المساهمة في صياغة المواضيع العامة من خلال المساهمة في الإنتخابات الحرة والسرية وحق المساواة في تقلد الوظائف الحكومية. لم يتمتع العراق أبدا بأي نظام ديمقراطي بالفعل, ففي العهد الملكي كان النفوذ البريطاني المباشر أو غير المباشر يفرض الإكتفاء بديمقراطية برلمانية صورية من خلال تشكيل أحزاب موالية للإنكليز بصورة عامة تتقاسم المقاعد البرلمانية فيما بينها وتحاول من حيث الأساس وبكل الوسائل إرضاء البريطانيين وتجنب الصدام معهم, إلى جانب الإنصياع إلى توجيهاتهم. أما البريطانيون فلم يكونوا بدورهم يرغبون في تطبيق ديمقراطية سليمة وحقيقية, لأن ذلك كان سيعني أن عاجلا أو آجلا تقلص نفوذهم أو القضاء الحتمي عليه نهائيا.

وبعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958, تسبب التطرف القومي لدى بعض الدوائر العربية في ضياع فرصة ذهبية حصل العراق عليه من أجل تحقيق وتأسيس نظام ديمقراطي, لأن الفرصة التي وفرتها الثورة في البداية تم تفويتها بسبب معارضة المتطرفين ودون أن يتم لهم تحقيق ما إدعوا بأنه هدفهم, ألا وهو إقامة الوحدة العربية الفورية المزعومة. أعقب ذلك كرد فعل منطقي مرحلة دكتاتورية عسكرية أو نظام الحزب الواحد في العراق, الذي رفض هو الآخر أن يعير مسألة الديمقراطية ما تستحقه من أهمية وإن كان يتحدث عنها في وسائله الإعلامية بهدف التلميع على الجماهير. أما الإنتخابات الصورية, التي أجريت في عام 1980, فإنها لم تكن إلا واجهة للتغريب بالرأي العام في الداخل والخارج, وكان الهدف منها بالدرجة الأولى الحد من تأثير الثورة الإسلامية في إيران على جماهير الشعب العراقي بعربه وأكراده على حد سواء. وكان الأكراد قد أدركوا منذ سنوات عدة, العلاقة الحيوية بين الديمقراطية في العراق وتوفير إمكانيات حصولهم على الحكم الذاتي من هنا رفعوا شعار: " الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان " بعد عام 1961 وواصلوا التوكيد عليه بإستمرار لكن بدون نتيجة حتى الآن.

وعلى الرغم من أن حزب البعث غير أساليبه بعض الشيء بعد عام 1963 عدة مرات سعيا بذلك للتستر على النوايا القديمة المبيته, إلا أن أهداف الحزب بقيت كما كانت بالأصل بدون تغيير. لذا كان حزب البعث يتحدث في الغالب عن " الديمقراطية الشعبية ", وما يرتبط بذلك من " جبهة وطنية تقدمية ", تخضع لقيادته كبديل عن الديمقراطية البرلمانية الحقيقية التي أراد أن يحولها بالأعباء إلى مسخ. لقد

واصل حزب البعث الإصرار على مواقفه هذه, ساعيا بكل الأساليب على حمل بقية الأحزاب السياسية للرضوخ لوجهات نظره والحصول على دعمهم وهذا لا يعني شيئا آخر سوى تخليهم عن برامجهم السياسية الخاصة لتذوب في آخر المطاف داخل حزب البعث. ويصف نوربيرت فيمر, نظام البعث الحاكم في العراق بأنه: ( نموذج للديمقراطية الثورية ) ثم يضيف قائلاً بأن النظام البعثي العراقي يمثل بشكل عام: ( دولة الزعيم – المقصود بها نموذج شبيه بحكومة ألمانيا الهتلرية ع.س.بارزاني - المطعمة ببعض الزخارف الديمقراطية ).

إن الفترات المحدودة التي لجأ فيها حزب البعث إلى ممارسة بعض التسامح مقابل بعض القوى السياسية الخاصة, لأسباب تكتيكية محضة ومؤقتة في إطار ما سمي " بالجبهة الوطنية ", زالت بالتدرج بعد هزيمة الحركة الكردية في عام 1975, لأن هذه الجبهة فقدت بذلك أحد أهم أسباب ومبررات نشوءها. وبادرت سلطات البعث إلى فتح مقرات لحزب البعث وأسس له فروعا عديدة في شتى أرجاء كردستان. كما أن حزب البعث عين أحد ممثليه في كل محافظة كردية إلى جانب النائب العام لما سمي " بمنطقة الحكم الذاتي ", ودعمهم بكل ما أوتي من سبل وعزز مركزهم بكل الطرق, من أجل ممارسة أوسع نفوذ ممكن على إتخاذ القرارات السياسية في المنطقة. وبوشر بممارسة الضغط على الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية من جديد, بعد فشل الحركة الكردية بشكل منظم وإستطاع تشتيت شمل هذا الحزب في مدة قصيرة شذر مذر, بعد سلسلة من الإعتقالات والإعدامات بالجملة , ولاذ البقية منهم بالفرار إلى كردستان مجددا, كما كانت عليه الحال في عام 1963. بالإضافة إلى هروب أعداد كبيرة منهم إلى مناطق أخرى كاليمين الجنوبي, سوريا, وأوربا الشرقية, بعد أن قدموا إلى حزب البعث وحكومته الفاشية أكبر الخدمات وأسهموا بفعالية منظمة على عزل الحركة الكردية على الصعيد العالمي إلى حد كبير لسنوات!

أما فيما يتعلق الأمر بحق الأكراد في المساواة للحصول على وظائف حكومية, فإن هذا الحق كان يمثل أحد المطالب الجوهرية والأساسية للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, بسبب سذاجته السياسية, فقد أولى هذا الأمر من الأهمية الكبيرة ما لم يكن يستحقه إلى هذه الدرجة في الواقع. وكان هذا المطلب على أية حال يواجه عقبتين كبيرتين: أولا لأن الحكومة أساءت الإستفادة من سلطتها فوظفت بإستمرار أكثر العناصر الموالية لها . وثانيا, تسببت مواصلة " سياسة التجهيل ", لمدة طويلة في توليد عقبات جدية أمام الأكراد للحصول على فرص متكافئة بصدد تولي المناصب العامة. هذا بالإضافة إلى أن بعض الوظائف والمناصب ولأسباب سياسية محضة, بقيت صعبة المنال بالنسبة للأكراد وبالأخص في صفوف الجيش وأجهزة الأمن والإستخبارات.

المادة السابعة والعشرون: وتنص على ما يلي: ( في الدول التي تحوي على أقليات قومية, دينية أو لغوية, لا يجوز الظن على منتسبي مثل هذه الأقليات بممارسة حق العناية بحياتها الثقافية الخاصة بصورة مشتركة مع بقية أعضاء المجموعة, الإعراف بالعقيدة الدينية الخاصة وممارستها أو استخدام لغتها الخاصة ).

على الرغم من أن الشعب الكردي في العراق يتمتع بحقوق ثقافية أكبر مما هي عليه حال الشعب الكردي في البلدان المجاورة, كسوريا, تركيا وإيران, لأسباب تعود إلى كيفية نشوء الدولة العراقية وشروط ضم ولاية الموصل إليها, التي لم يتم الوفاء بها أبدا بشكلها الكامل, وكذلك وربما بالدرجة الأولى إلى إستمرارية نشاط الحركة الكردية في كردستان الجنوبية, التي لم تهدأ في الواقع إلا نسبيا. نخص بالذكر هنا ثورة بارزان الدائمة وكذلك السليمانية, التي إجبرت الحكومة المركزية على أن تراعي إلى حد ما حقوق الشعب الكردي. لذا نجد الحقوق التي نالها الأكراد في العراق كانت تساير على الدوام وتنسجم مع قوتهم ودرجة وحدتهم السياسية أكثر من تعلقها بموقف الحكومات العراقي الساعية دوما للتضييق عليها متحينة كل الفرص لها, بل والقضاء على بشكل مبرم فيما لو تهيأة لها القدرات والظروف المناسبة واللازمة بشكل مدروس و منظم كجزء من مخططها الكولونيالي التعريبي. وهذه الحقيقة يمكن ملاحظتها في المناطق التي عزلت نهائيا كمرحلة أولى, عما سمي بمنطقة الحكم الذاتي, مثل كركوك وخانقين, حيث باشرت حكومة البعث الفاشية وبشكل منظم بغلق المدارس الكردية وفتحت مكانها المدارس العربية. إن هذه الممارسات تمثل بادرة خطيرة لما ينتظر الأكراد في المستقبل, بالنسبة إلى المنطقة الكردية المتبقية ككل, والتي مازالت مصونة لحد الآن من مخططات التعريب الكولونيالية. إن هذا التهديد سيظل ماثلا مالم يحصل الأكراد على حكم ذاتي إقليمي كامل ومصان دوليا إلى حد ما على أقل تقدير.

المادة الثانية والأربعين: وتنص على ما يلي (تستطيع الدولة المتعاقدة بناءا على هذه المادة وفي كل وقت أن تعلن بأنها تقر الخضوع لإختصاص اللجنة – المقصود لجنة حقوق الإنسان, التي تشكل بموجب المادة/22 – في قبول وتدقيق الأخبار, التي بموجبها تستفيد دولة متعاقدة من حق الإشارة إلى عدم وفاء دولة متعاقدة أخرى بالتزاماتها المنصوص عليها في هذا الإنفاق. يمكن قبول وتدقيق الأخبار بموجب هذه المادة فقط, إذا كانت مسلمة من قبل دولة متعاقدة إعرفت بدورها أيضا بالخضوع لإختصاص اللجنة من خلال بيان أصدرته بهذا الخصوص. لا يجوز للجنة إستلام الأخبار ذات العلاقة بدولة متعاقدة لم تصدر مثل هذا البيان ).

إن هذه المادة بحد ذاتها تمثل نمودجا إضافيا لبيان مدى عظم النفوذ والتأثير الذي يمارسه مبدأ " حق سيادة الدولة " في نطاق القانون الدولي وداخل المنظمات الدولية. إن إمكانيات الشعب الكردي في

إحراز بعض الإنتصارات على الصعيد وداخل أروقة الهيئات والمنظمات الدولية ضعيفة للغاية, إن لم نقل معدومة تماما لهذا السبب, لأن مساعيهم تصطدم بإستمرار بالموقف المتجاهل بل والرافض للدول والقوى المناوئة لقضيتهم, إنطلاقا من القاعدة التي تزعم أن هذه الدول لا تريد التدخل في شؤون بعضها البعض الداخلية!

لذا فالأكراد مجبرون بهذا الخصوص على الإعتماد على مساعدة الدول الأخرى, والتي بدورها ولأسباب إقتصادية, سياسية وعسكرية لا تريد أن تقدم مثل هذا الدعم, أو لأن الدول المعنية تعاني هي الأخرى بدورها من مشاكل مشابهة, وتخشى أن تتخذ بعض الدول في الحاضر أو المستقبل موقفا مشابها ضدها. من هنا بقيت نداءات الشعب الكردي المتكررة لحد الآن مكتومة ولم يكن لها أي صدى مناسب أو تجاوب ملحوظ من جانب المنظمات الدولية والرأي العام الدولي, بشكل يحرك هذه الجهات على الأخذ بالمشكلة الكردية محمل الجد وفي نظر الإعتبار ومعاملتها أيضا على هذا الأساس. وكان عام 1963 إستثناءا على هذه القاعدة ولو جزئيا.

#### **4- مقارنة بين الأوضاع السائدة في فلسطين = إسرائيل وبين كردستان الجنوبية = شمال العراق وموقف الدول العربية والإسلامية منها:**

إن القضية الفلسطينية تمثل هي الأخرى نزاعا قوميا, كما هي الحال بالنسبة إلى المسألة الكردية مع الفارق, بأن ضحايا القضية الفلسطينية هم من العرب, في حين أن الممارسات الإضطهادية تصدر من مجموعة قومية أخرى وهم اليهود. يمثل اليهود أحد أقدم الشعوب المعروفة في التاريخ, والذي تعرض بدوره مرارا إلى إضطهادات عنيفة عرضت وجوده وكيانه إلى مخاطر جدية, كان آخرها أثناء الحرب العالمية الثانية. إن أسباب هذا التطور وهذه المعاناة التي واجهها اليهود هي أمور لا يمكن التطرق إليها في هذه الدراسة بالتفصيل, ولكن يبدو بأن التصورات الديني التي ترى بأن اليهود هم " شعب الله المختار ", لم تكن من العوامل المساعدة على زيادة شعبيتهم بين الشعوب الأخرى لكنها حالت في نفس الوقت دون إنصهارهم بين بقية الشعوب الأخرى على الرغم من كونهم أقليات صغيرة مبعثرة في شتى أرجاء العالم في الغالب, فكتبهم المقدسة مكتوبة بالعبرية وهذا عامل أساسي على بقاء لغتهم وثقافتهم رغم كل الظروف. كما أن مناطق تواجدهم الأصلية في شرقي البحر الأبيض المتوسط كانت معبرا للغزات من كل حذب وصوب وبذلك وفي الواقع ساحة حرب دائمة على مر العصور, وهي نفس الحالة التي عانت منها كردستان وأرمينيا, ولم تعني ساحة الحرب في يوم ما شيئا آخر سوى الدمار والتشرد.

لكننا نوهنا في موضع سابق إلى أن بعض الكتاب والساسة العرب باتوا يميلون إلى الأخذ ببعض الآراء المشابهة لأنهم يعتبرون العرب مميزين عن باقي البشر, وهو أمر زعمت به شعوب أخرى

أيضا كاليونان القدماء, الرومان, الألمان بزعامة أدولف هتلر وكذلك بعض الدوائر التركية أيضا. بالنسبة لليهود على أية حال فيبدو أنهم تعرضوا في حالتين إلى تهديد جدي للإبادة الجماعية كليا: المرة الأولى كانت في ظل الفراعنة المصريين. والمرة الثانية في ظل الحكم النازي في ألمانيا الهتلرية أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي كلا الحالتين إستزاد اليهود من بذل الجهود الذاتية على شتى الأصعدة بهدف العودة إلى ما أسموه " بأرض الميعاد ", والممتدة حسب رأيهم بين الفرات والنيل. وفي كلتا الحالتين إستطاع اليهود أن يجلبوا معهم تكنولوجيا وعلوما حديثة معروفة في تلك الفترة, والتي حصلوا عليها على شتى الأصعدة عبر الإختلاط مع الأمم الأكثر تقدما, والتي أثبتت دورها وتأثيرها الحاسم في الصراع الدائر في المجالات السياسية, الإقتصادية والعسكرية. وبالمقابل فإن التخلف الذي ساد في المناطق المجاورة لهم بعد العودة, إلى جانب الفرقة السياسية السائدة بين المجموعات والكتل المحيطة بهم سهلت بدورها أمر تمكنهم في تحقيق مبتغاهم, الأمر الذي أدى بالتالي, إلى أن يغير اليهود من مواقفهم ليتحولوا من مجموعة كانت تعاني من الإضطهاد وتستجدي المساواة في التعامل إلى مجموعة تمارس الإضطهاد ضد الآخرين وتدعي لنفسها حق الحصول على منزلة أرفع من منزلة الشعوب الأخرى, من خلال تفوقهم التكنولوجي وإنتصاراتهم العسكرية المبنية عليها وبتأثير يسعون لإستقاء تفوقهم الأخلاقي والحضاري على الآخرين من هذه الإنتصارات.

لو تفحص المرء التطور والنشوء التكويني وما تولد عنه من تطورات سياسية وغيرها في العراق من جهة وإسرائيل من جهة أخرى, لأمكن التثبت من وجود سلسلة من الظروف والمكونات الموضوعية المتشابهة بين الحالتين, والتي يمكن أن نوجزها بالشكل التالي:

1- خلال الحرب العالمية الأولى حاولت بريطانيا أن تجند وتنظم بنحو أو بآخر كل القوى المتوفرة لديها ضد ألمانيا وحليفاتها. ولهذا الغرض أيضا كسب البريطانيون العرب واليهود ومجموعات متعددة أخرى إلى جانبهم بدوافع مالية وعسكرية وغيرها. وبالمقابل وعدت بريطانيا, اليهود بتقديم الدعم والمساعدة من أجل تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين, في الوقت الذي وعدت فيه العرب بتأسيس دولة عربية مستقلة – تحولت فيما بعد إلى عدة دول – شملت فيما شملت تدرجيا ولاية الموصل العثمانية أيضا = كردستان الجنوبية.

وفي البريطانيون بوعدهم المقطوع بشكل عام, بإستثناء بعض التغيرات والتأخير والتسويق, الذي رافق هذا الوفاء, كل ذلك على الرغم من تناقض وتعارض الوعدين المقطوعين للعرب واليهود معا إلى جانب وعود أخرى أيضا. لذا وبناء على الوعد البريطاني الممهد والمساعدات التي قدمها على الأصعدة السياسية والإقتصادية وغالبا عن طريق التدخل العسكري المباشر أيضا حين عجزت الأساليب السياسية المجردة عن الإتيان بما هو مرجو ومراد, تأسست في البداية وبعد الحرب العالمية

الأولى بعض الدول العربية ومن بينها العراق, والتي ألحقت بها تدريجيا كردستان الجنوبية بدوافع إقتصادية وإستراتيجية. فلغرض إلحاق كردستان الجنوبية بالعراق الموالي إلى بريطانيا, توجب على البريطانيين مرارا خلال الأعوام 1918-1947, أن يتدخلوا وبشكل مباشر عسكريا أو غير مباشر عن طريق تزويد العراق بصورة مكثفة بالأسلحة والخبراء, الأمر الذي تبنته فيما بعد دول كبرى أخرى أيضا لصالح العراق كالإتحاد السوفيتي على سبيل المثال, وهو ما وفر وضمن تفوقا عسكريا لصالح الحكومة العسكرية في بغداد, ذلك التفوق الذي أستخدم بكل أبعاده وبمنتهى القساوة والفضاضة ضد الشعب الكردي لعقود.

وفي فلسطين = إسرائيل كان التطور مشابها لتطور الأحداث في العراق وكردستان الجنوبية إلى حد بعيد, بالرغم من أن مجمل التطور المستحدث في تلك المنطقة إستغرق فترة زمنية أطول, إلى أن تم تأسيس دولة جديدة هنالك أيضا " إسرائيل ", بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تمت الإستفادة من الفترة الزمنية الواقعة بين الحربين العالميتين بأفضل شكل ممكن, تمهيدا لبلوغ الهدف الأساسي, حيث جرى نقل المزيد من اليهود من مختلف أرجاء العالم وبالأخص من أوروبا, إلى فلسطين من أجل تهيأت الأجواء المناسبة إقتصاديا, و عسكريا, ومنها شراء الأراضي, لتأسيس الدولة الإسرائيلية فيما بعد. إن هذه التحولات المختلفة لم تكن قابلة للتصور باليسر والسهولة التي عرفتها المنطقة والعالم بدون السلطة والسيطرة البريطانية على المنطقة بين الأعوام 1918-1948, والتي - رغم الخلافات والمنازعات مع اليهود مارست الضغوط لضمان تحقيق أهدافهم - إنتهت في الختام بتأسيس دولة إسرائيل! وكما كانت عليه الحال في العراق, بالنسبة إلى ضم وإلحاق كردستان الجنوبية بها, فإن الدعم العسكري والسياسي المكثف من قبل الدول الغربية الكبرى ضمن تفوقا عسكريا إسرائيليا مازال مستمرا حتى الآن, وذلك ليس في مواجهة الفلسطينيين وحسب, بل وفي مواجهة حلفائهم المحتملين أيضا من بين الدول العربية المجاورة كذلك.

2- شأن الأكراد في العراق, فإن العرب في إسرائيل والمناطق المحتلة من فلسطين, يشكون بالدرجة الأولى من السياسة الكولونيالية الإستيطانية, التي يمارسها اليهود, والتي تستهدف من خلال اللجوء إلى كل الطرق والوسائل المتاحة لإسرائيل, أن تضع الأراضي تحت تصرف اليهود, الذين تجلبهم الحكومة الإسرائيلية من شتى أرجاء العالم كمهاجرين, على الرغم من أن العرب كانوا يعيشون في هذه المناطق, إلا أنهم يتعرضون إلى إجراءات مدروسة تنتهي بالتشريد في بعض الحالات أو مصادرة الأراضي بطرق شتى تشبه ما يواجهه الأكراد في العراق وسوريا بصورة عامة على يد الحكام العرب. فالسياسة التوسعية تحاول أن تضمن للمستوطنين اليهود الحصول على أرض بدون مالك. هذا ويشكو العرب أيضا, بالضبط كالأكراد من قسوة سياسة التمييز الممارسة ضدهم على شتى الأصعدة: إقتصاديا,

اجتماعيا, سياسيا وثقافيا, والتي تمثل في واقع الحال وبصورة عامة ظاهرة طبيعية مرافقة لكل سياسة كولونيالية.

3- إن الإشتباكات العسكرية أو الحروب أثرت في كلا الحالتين سلبيا على الأكراد في العراق والعرب في إسرائيل. فكلا الدولتين تحاولان قدر المستطاع أن تستغلا " حقهما في السيادة " إلى أبعد حد ممكن لممارسة الإضطهاد على ضحاياهما, والحيلولة دون تمتع هؤلاء " بحق تقرير المصير " بل أن مقترحات الحلول المقدمة من جانب الحكومة الإسرائيلية, لحل المسألة الفلسطينية, تظهر تشابها كبيرا مع المقترحات التي فرضها حزب البعث الحاكم في العراق بصدد صياغة الحكم الذاتي لكرديستان الجنوبية. فقد إقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي " مناحيم بيكن " , على سبيل المثال بتاريخ 1977/12/28, الخطة التالية لمنح الحكم الذاتي للضفة الغربية من نهر الأردن وقطاع غزة أمام البرلمان الإسرائيلي " الكنيست " - علما أن هذا المشروع هو أفضل من مشروع البعث بحكم طابعه الديمقراطي الظاهر - : ( أولا: إلغاء الحكم العسكري في هذه المناطق. ثانيا: إقامة الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل هؤلاء السكان ومن أجلهم. ثالثا: قيام سكان المناطق المذكورة بإنتخاب مجلس إداري قوامه أحد عشر عضوا يعمل على أساس المبادئ التالية: أ- منح حق الإنتخاب لكل مواطن يبلغ الثامنة عشر وما فوق ذلك. ب- منح حق الترشيح لعضوية المجلس لكل مواطن في هذه المناطق يبلغ من العمر الخامسة والعشرين فما فوق. ج- إنتخاب لسكان المنطقة المجلس الإداري في إقتراع شخصي وسري على أساس المساواة التامة. د- تكون فترة إنتداب هذا المجلس الإداري أربع سنوات.

وقال بيكن في بيانه أن المشروع ينص على أن يتخذ مدينة بيت لحم مقرا له يتولى إدارة شؤون التعليم والأديان والسياحة والزراعة والصحة والعمل والرفاه الإجتماعي وإعادة تأهيل اللاجئين والشؤون القضائية وشؤون الشرطة المحلية. أما الأمن والنظام العام فسيعهد بالحفاظ عليهما إلى السلطات الإسرائيلية وسيقوم المجلس الإداري المقترح بإنتخاب رئيس له وسيعقد أولى جلساته بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشر نتائج الإنتخابات.

الجنسية الإسرائيلية أو الجنسية الأردنية: أضاف بيكن أن سكان الضفة والقطاع سيمنحون حق الإختيار بين الجنسية الإسرائيلية والجنسية الأردنية, لكل من يرغب فيها وفقا للقوانين المعمول بها في إسرائيل, كذلك سيحق لسكان المناطق المذكورة, الذين إختاروا الجنسية الإسرائيلية إنتخاب أعضاء الكنيست وترشيح أنفسهم لعضوية الكنيست. أما سكان المناطق من ذوي الجنسية الأردنية - بالإضافة إلى أولئك الذين سيختارون هذه الجنسية في المستقبل - فسيمكنهم الإشتراك في الإنتخابات للمجالس التشريعية الأردنية وترشيح أنفسهم لعضوية هذه المجالس. ومضى بيكن قائلا: أن المسائل المتعلقة بالجنسية وحق

الإقتراع ستعالج من خلال مفاوضات بين إسرائيل والأردن وستشكل لجنتان لتقصي شؤون التشريع في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحديد ما يجب إلغاؤه من القوانين المعمول بها حاليا وما يمكن إبقاؤه وستتخذ قرارات هذه اللجنة بالإجماع.

حقوق الإستيطان والهجرة: أكد بيكن أن سكان إسرائيل سيحق لهم الإستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة, كما سيحق لسكان هذه المناطق الذين يختارون الجنسية الإسرائيلية, الإستيطان في أي مكان من إسرائيل والسماح لعدد من معقول من اللاجئين بالهجرة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وستتخذ قرارات اللجنة بالإجماع أيضا وسيمنح سكان المناطق حرية التنقل بين مناطقهم وإسرائيل وحرية ممارسة النشاطات الإقتصادية في إسرائيل والمناطق الأخرى.

إصرار على السيادة الإسرائيلية: وأردف بيكن يقول, بأن المشروع الإسرائيلي يقضي بتعيين أحد أعضاء المجلس الإداري الفلسطيني ممثلا للمجلس لدى الحكومة الإسرائيلية وتعيين عضو آخر لتمثيل المجلس لدى الحكومة الأردنية. وقال إن إسرائيل مصرة على حقها بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة, غير أنها تعلم أن هنالك مواقف أخرى ولذلك فهي تقترح إبقاء المسألة مفتوحة.

مشروع خاص للأماكن المقدسة: وقال بيكن بأن إسرائيل ستقوم بإعداد مشروع خاص بالأماكن المقدسة في القدس يحرص على ضمان حرية الوصول إلى هذه الأماكن لأبناء جميع الديانات, ثم سيكون بالإمكان إعادة النظر في قضية القدس بعد خمس سنوات.

الأمن الداخلي: لفت بيكن أنظار الكنيست إلى البند الحادي عشر من مشروع السلام الإسرائيلي, الذي ينص على أن السلطات الإسرائيلية هي التي ستتولى الحفاظ على الأمن والنظام في المناطق المذكورة, وأكد أن المشروع الإسرائيلي عديم القيمة بدون هذا البند الحادي عشر الذي يتضمن مرابطة قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وأنه لا يخطر لإسرائيل على بال لو عرض عليها أن توافق على إجلاء القوات الإسرائيلية من هذه المناطق والسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالسيطرة على المناطق...

هذه أرضنا: تطرق بيكن إلى البند الرابع والعشرين من مشروع السلام الإسرائيلي, الذي ينص على أن إسرائيل مصرة على حقها ومطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة علما منها بأن هنالك مطالب أخرى لأطراف أخرى وقال: إن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس أنور السادات قد أبلغا بذلك كله, وأكد " أن هذه هي أرضنا ولنا الحق الكامل في ملكيتها ", غير أننا نريد السلام ونعلم أن هنالك ما لا يقل عن موقفين آخرين يختلفان عن موقفنا. وإذا ظلت المواقف المتناقضة دون حل فلن

يكون هنالك إتفاق. وإذا أريد الإتفاق والسلام فمن الواجب أن يتخذ قرار متفق عليه يقضي بالإبقاء على هذه القضية مفتوحة والإهتمام بشؤون السكان والشعوب في الوقت الحاضر.

الحكم الذاتي والحاجات الأمنية: قال بيكن مضيفا, إن الحل الأمثل في الظروف الراهنة هو أن يمنح سكان مناطق الحكم الذاتي وسكان إسوائيل الأمن. وأعاد بيكن إلى أذهان أعضاء الكنيست, بأنه قد توجه بمقترحات أخرى حول تنظيم العلاقات بين إسرائيل ومصر عن طريق التوقيع على معاهدة سلام إلى الولايات المتحدة وأوضح لرئيسها أن القواعد التي تعتمد عليها العلاقات هي: أولا- التجريد من السلاح بحيث لا يتجاوز الجيش المصري خط ممري الجدي والمتلا. ثانيا- إبقاء المستوطنات الإسرائيلية في سيناء بضع سنوات يربط خلالها جيش الدفاع الإسرائيلي في خطوط دفاعية في أواسط سيناء, إلى حين إنسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية بينها وبين مصر... ثالثا- ضمان حماية الملاحة في مضائق تيران, بحيث تكون مفتوحة بوجه ملاحه كل الدول والسفن وستتولى قوات الأمم المتحدة حماية هذه المناطق ولن يكون بالإمكان إخراجها إلا بموافقة جميع الأطراف المعنية. وقال بيكن, بأن هنالك إقتراحا بديلا لذلك يقضي بحماية مضائق تيران من قبل قوات مشتركة إسرائيلية ومصرية.

وبعد أن عرض بيكن مشروع السلام الإسرائيلي على أعضاء الكنيست قال أن الرئيس الأمريكي قد أعرب في محادثات شخصية معه عن تقييمه الإيجابي للمقترحات الإسرائيلية ... إلخ. )

طبعا في الحالتين الكردية في العراق والعربية في إسرائيل, لم يعثر على حلول نهائية لحد الآن مع الأسف ولكن مع ذلك وفي الحقيقة فإن مقترحات الحل الإسرائيلية لمعالجة المسألة الفلسطينية تظهر بأن العرب في ظل الحكم الإسرائيلي يتمتعون بميزات لا تتواجد عند الأكراد الخاضعين للحكام العرب من البعثيين في العراق, ومنها مثلا وجود نظام ديمقراطي برلماني في إسرائيل شبيه بالديمقراطيات الغربية العريقة المعروفة, الأمر الذي يتيح للعرب على الأقل فرصة التمتع بنظام شبه ديمقراطي, يساعدهم على إختيار ممثلهم بأنفسهم, الأمر الذي تبين وثبت من خلال الإنتخابات في 12/4/1976, على سبيل المثال. لكن الشعب الكردي في العراق لا يستطيع أن يحسب لمثل هذه الأمور والمكاسب أي حساب على الإطلاق, لهذا السبب بالذات وهو عدم وجود نظام ديمقراطي في العراق بأسره لا للعرب ولا للأكراد! هذا بالإضافة إلى أن طبيعة الديمقراطية الغربية المقتدى بها في إسرائيل تحول دون تمكن الحكومة الإسرائيلية من منع إنتشار الأخبار حول الأحداث السياسية والاجتماعية وغيرها, كما هو الحال بالنسبة لحكومة البعث الدكتاتورية الحاكمة في العراق, إذ ما تكاد السلطات الإسرائيلية تقرر قمع تظاهرة سياسية أو تقدم على إعتقال عدد محدود من الفلسطينيين العرب أو تستخدم ضدهم في حالات التظاهر الغازات المسيلة للدموع, وإذا بالأنباء تتناقلها الإذاعات ومحطات التلفزيون

والصحف والمجلات في شتى لأرجاء العالم يعقبها تدخل الدول العربية والإسلامية في تقديم الإحتجاجات الدبلوماسية، بل تتدخل مجتمعة من خلال ما يسمى " بجامعة الدول العربية " و " المؤتمر الإسلامي "، للتأثير على المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وغيرها لغرض صيانة حقوق العرب الفلسطينيين. أما بالنسبة للأكراد في العراق فلا وجود لمثل هذه المواقف والمجالات، إذ لا توجد معلومات حول أساليب القمع والإرهاب الوحشية التي تمارس ضد الشعب الكردي، وإن وجدت فإن أغلب الجهات المطلعة تفضل مساندة النظام العراقي وتشارك في عملية التستر على جرائم المرتكبة ضد الأكراد نهرا جهارا، ففي كردستان الجنوبية لا يعتقل الناس إلا بصورة جماعية في الغالب وتنقطع أخبارهم كليا عن العالم الخارجي، الأمر الذي حصل على سبيل المثال في عام 1983 لحوالي 8000 بارزاني، كما أن الحكومة العراقية لا تجد حاجة لإستخدام الغازات المسيلة للدموع ضد متظاهرين أكراد كما تفعل إسرائيل بل تستخدم أسلحة كيميائية سامة محرمة دوليا ضد السكان المدنيين العزل. فاين ردود الفعل مما يسمى " بجامعة الدول العربية "، وأين ردود الفعل لما يسمى " بالمؤتمر الإسلامي "؟!

هذا بالإضافة إلى وجود بدائل أمام العرب في إسرائيل لإختيار بين الجنسية الإسرائيلية أو الأردنية، وهما مجرد إحتمالين بين إحتتمالات أخرى متعددة للحصول على وطن جديد في البلدان العربية الكثيرة من مجاورة وغيرها. أما الأكراد فلا توجد لديهم مثل هذه الخيارات، الأمر الذي تثبته أوضاع الأكراد في لبنان.

4- إن القوانين الدولية السارية المفعول تزيد من تعقيد الأوضاع بالنسبة لكليهما، الكرد والعرب، لأنهما يواجهان دولتين ذوات سيادة، بفضل الإعتراف الدولي والانتماء إلى المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وكلاهما يحصل على الدعم السياسي والعسكري المكثف من بعض الدول الكبرى وغيرها. لكن في الواقع ورغم كل السلبيات الظاهرة، فإن الفلسطينيين يتمتعون ببعض الإمتيازات بهذا الخصوص أيضا، فقد بلغوا مرحلة من التطور النسبي تزيد رقيا على ما آل إليه وضع الأكراد: سياسيا وعلى الصعيد القانوني الدولي، بل بالنسبة لظروف المنطقة والعالم بأسره في آن واحد. ففي 1973/2، تم الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تضم أجنحة متعددة وتيارات فكرية متباينة في مؤتمر عقد في الجزائر، كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. لقد كان لهذا الإعتراف تأثير ومفعول تمهيدي على خطوة الدول العربية هذه على ما تلاها من تطورات. ففي شباط/1974، إعترفت الدول الإسلامية في مؤتمر عقده في لاهور بمنظمة التحرير الفلسطينية أيضا. وفي 1974/2، أعلنت الجمعية العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عن دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني. وفي قرار لها تم الإعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وحق العودة إلى وطنهم وسيادتهم القومية، لا بل أن الإنتصار السياسي الهام والمحتمل الوقوع في مجلس الأمن بالذات والتابع إلى الأمم

المتحدة, لم يحجب عن المنظمة إلا من خلال لجوء الولايات المتحدة الأمريكية المتكرر إلى استخدام " حق الفيتو = حق القرض ". وعلى الرغم من هذا الإخفاق, فإن منظمة التحرير الفلسطينية أحرزت هنا أيضا إنصارا جزئيا على أقل تقدير, بموجب القرار الذي أصدره مجلس الأمن والمرقم 465 الصادر في عام 1980, والذي تم بموجبه إعتبار كل الإجراءات الإسرائيلية الخاصة بتغيير الوضع الديموغرافي/السكاني في المناطق المحتلة منذ عام 1967 منقوضة وعديمة الأثر. إن هذا التطور الإيجابي لصالح القضية الفلسطينية لا يبدو قائما على حيثيات موضوعية خاصة بالمسألة الفلسطينية ذاتها, بل على الأرجح كان وليد النفوذ الإقتصادي للدول العربية, الذي تنامي بشكل واضح بعد الحرب العربية/الإسرائيلية في ت1973/1, حيث إستخدم العرب لأول مرة سلاح النفط كوسيلة لممارسة الضغوط السياسية.

أما بالنسبة للشعب الكردي فلا أثر لكل هذه الأشكال والصور من الدعم والتضامن, لا على صعيد المنطقة الإقليمي في الشرق الأوسط ولا على الصعيد العالمي كما هو ملحوظ: فالدول العربية تتخذ من حيث المبدأ وبصورة عامة ردود فعل منسجمة مع موقف الحكومة العراقية محليا وعلى صعيد المنظمات الدولية كالأأم المتحدة مثلا , وفق القعدة الجاهلية وليس الإسلامية القائلة: " أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ", وتتناسى خلافاتها بهذا الخصوص وهو ما تفعله مثلا وفي الغالب حتى بصدد المسألة الفلسطينية ومقابل إسرائيل! كما أن موقف بقية الدول الإسلامية يساير على الأرجح ويرتبط بموقف الدول العربية, بالأخص في تركيا وإيران وسوريا, حيث تعتبر المسألة الكردية في نظرها كتهديد لمصالحها الخاصة, في حين أن بقية الدول الإسلامية تعاني في الغالب من أزمات إقتصادية خانقة لكن يمكن التقليل من أثرها بعض الشيء عبر الدعم والمساعدة المالية من قبل الدول العربية بالأخص الغنية منها لقاء الإستجابة إلى مواقف سياسية ملائمة للخط الذي تنتشده هذه الدول محليا ودوليا, الأمر الذي لا يستطيع الأكراد أن يوفروه لهذه الدول المعدمة في الوقت الحاضر, لعدم قدرتهم على إستغلال ثروات بلادهم الطبيعية الطائلة بأنفسهم. ولا ريب بأن هذا الموقف يتعارض ويتناقض بصورة واضحة مع الشريعة الإسلامية, التي تعتبر دعم ومساندة المستضعفين ومكافحة أو محاربة الأنظمة الدكتاتورية مسألة واجبة ووظيفة ملقاة على عاتق كل المسلمين قولا وعملا, إلا أن الموقف الذي إتخذته اليمن الجنوبية, ربما يمكن أن يعتبر تحولا يبعث على التفاؤل بصدد المستقبل, حيث إعترفت هذه الدولة بحق الشعب الكردي في تقرير المصير.

غير أن الإستثناء الكبير على مجمل هذه المواقف الإنتهازية والمصلحية تتجسد بهذا الخصوص من الموقف التاريخي للحكومة الليبية متجسلا من خلال موقف قائد ثورتها " معمر القذافي ", الذي يبذل الجهود في بلورة نظرية جديدة كخيار ثالث للعالم بين النظرية الرأسمالية والنظرية الشيوعية/الإشتراكية, التي باتت منذ عقود تنقسم العالم من الناحية الأيديولوجية, بل أن قائد الثورة في

ليبيا يجاهر بدعمه للكثير من حركات التحرر في العالم في شتى الأرجاء والبقاع من العالم, الأمر الذي ينم عن مبدئية المواقف وأصالة ثورية حقيقية تبعد عنه شبهة التكتيك والانتهازية أو الإنتقائية. ومن الملاحظ أن قائد الثورة الليبية " معمر القذافي " , يقر ويعترف بأجلى صورة بحق الشعب الكردي في تقرير المصير, بما في ذلك تشكيل دولته المستقلة والموحدة " كردستان " , في منطقة الشرق الأوسط, بل يطلب ويشجع الشعب الكردي على توحيد صفوفه, حتى لا يستطيع أعداؤه إستغلال فرقه وتناقضاته الداخلية. ولا ريب أن هذا الموقف ينم عن بعد نظر وإستراتيجية سياسية شاملة وتقييم واقعي لحقيقة وأبعاد التناقضات الرئيسية الموجودة في المنطقة, والتي تجعل من شعوب الشرق الأوسط بأسرها في الوقت الحاضر فريسة سهلة لمخططات الإستعمار التأميرية. عليه فإن تغيير هذا الواقع يتطلب إزالة العقبات وحشد الطاقات بوجه التآمر الإستعماري, الأمر الذي يتطلب تفاهم الشعوب على أساس الإعتراف المتبادل بحق تقرير المصير. أما بالنسبة إلى موقف الأمم المتحدة, فإن الشعب الكردي لم يحصل لحد الآن على أية مساندة فعلية من هذه المنظمة من أجل تدويل القضية الكردية, لأن إيمان المنظمة راسخ على ما يبدو بمبدأ حق السيادة ومبدأ عدم التدخل حتى لو أبيدت شعوب بأسرها.

من خلال هذه المقارنة الموجزة, يتضح بجلاء بأن المتطرفين من القوميين العرب ليسوا بأي حال من الأحوال ضحايا فيما يتعلق الأمر بالمسألة الكردية, بل هم جناة ومنتاولون على حقوق الشعوب الأخرى. إن ما يريده الأكراد لا يعدو أن يكون المطالبة بحقهم التاريخي في الحفاظ على حقوقهم القومية المشروعة, في الوقت الذي يسعى فيه بعض الموغلين في التطرف من القوميين العرب أن يؤسسوا في كردستان الجنوبية ما يعوض الخسارة التي لحقت بهم في مكان آخر, مستغلين لهذا الغرض تفوق العرب في العدد والعدة بهدف التضيق التدريجي على الأكراد ومصادرة وطنه. إن هذه المواقف تثير الشكوك في حقيقة إيمان أمثال هؤلاء من العرب ومعتقداتهم كمسلمين وبشر يتحلون بخصائص إنسانية, طالما كانوا يلجأون إلى إستخدام نفس الأساليب العدوانية والإضطهادية بوجه الشعوب الأخرى, التي يشكون هم أنفسهم منها! جاء كتابه العزيز قوله تعالى: " أأمرؤن الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون " ؟ (البقرة/14)ز وجاء أيضا: " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " . (المائدة/2).

#### **104- ما العمل ؟**

إن إعادة النظر في هذه الدراسة وإستقراء الأحداث السياسية التي ورد ذكرها, يظهر بأن المسألة الكردية قديمة ومعقدة, وتعذر إيجاد حل عادل لها حتى الآن, على الرغم من أن مثل هذا الحل هو في صالح منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة, بالإضافة إلى أن المتطلبات والدواعي الإنسانية تستدعي بدورها إيجاد مثل هذا الحل. إن العلاقة السببية الموجودة بين عدم إيجاد الحل للمسألة الكردية ووجود

مشاكل عديدة تعاني منها عدة شعوب ودول في المنطقة المعنية, هي حقيقة يتعذر إنكارها على كل الموضوعيين والمحايدين بجدية, على إعتبار أن القضية الكردية تعتبر كجزء هام من المسألة القومية في هذه المنطقة, التي مازالت تبحث وتنتظر إيجاد حل ناجح ومنصف لها.

إن التجزئة والتقسيم الذي يعاني منه الشعب الكردي وكردستان كوطن, لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال مجرد مسألة ولدتها الصدفة, بل لابد من تقييم القضية ضمن إطار السياسة الدولية العامة ومخططات الدول الكبرى على الخصوص, التي كانت وما تزال تسعى لإستغلال المشاكل القومية والفوارق الدينية والمذهبية, بل وتتسبب في إختلاقها وإفتعالها في الكثير من الحالات من أجل ضمان بقاء إمتيازاتها ومصالحها الخاصة على شتى الأصعدة لأطول فترة ممكنة, لأسباب إقتصادية, سياسية وإستراتيجية, حين تقوم بتحريض المجموعات القومية ضد بعضها البعض على سبيل المثال وتفتعل وتختلق الحروب المحلية, التي لا وجود فيها لمنتصر ومهزوم أو غالب ومغلوب, لأن جميع الأطراف المعنية تمنى في الحقيقة والواقع بالهزيمة على شتى الأصعدة وترزح تحت وطأة الخسائر المختلفة بحكم النتائج المروعة السلبية المتولدة عنها. عليه يمكن حصر أهداف الدول الكبرى بشكل إجمالي ومن خلال ممارساتها لمثل هذه السياسة بثلاث نقاط: 1- بيع الأسلحة بإثمان باهضة وكميات كبيرة إلى أكبر عدد ممكن من الدول, التي تستخدم في الغالب ضد شعوب هذه الدول ذاتها أو ضد الدول والشعوب المجاورة. 2- تتولى هذه الدول ذاتها بعد إحداث أكبر دمار ممكن والذي هو نتيجة طبيعية للحروب, أمر إعادة إعمار المؤسسات والمنشآت الإقتصادية وغيرها التي دمرتها الحرب, ومن ثم مواصلة بيع أسلحة أخرى إستعدادا لجولة قادمة أو دفعا لها حسب رأي البعض. 3- خلال هذه العملية المدروسة تحطم الدول الكبرى كل أسس وإمكانيات التعايش السلمي القائم على العدل بين الشعوب في المنطقة, الأمر الذي يسهم في بقاء نفوذها في هذه المناطق لمدة غير قابلة للتحديد.

سيادة الأمن والسلام أعتبرت دوما في كل زمان وكل مكان من أهم المقدمات الضرورية لإحراز التقدم على شتى الأصعدة, ولكنه يرتبط في ذات الوقت وبشكل لا إنفصام له مع العدالة في تقديم الحلول للكثير من المشاكل, التي تشمل فيما تشمل المسألة القومية الشاملة أيضا في الوقت الحاضر, والتي يجب حلها بأسلوب يضمن التعايش السلمي بين الشعوب بالطرق السلمية ويمهد السبيل للتقدم ويثبت بالتالي دعائم الإستقلال الحقيقي للشعوب والدول المعنية. غير أن حلا من هذا النوع لا يمكن تصوره, ما لم يكن قائما على أساس الإقرار والإعتراف المتبادل بممارسة حق تقرير المصير بدون أي إستثناء أو إنتقاص. ومن الممكن بهذا الخصوص وضمن هذا الإطار أن يعتبر النموذج السويسري أو النموذج السوفيتي جديرين بالإقتداء.

إن الشعب الكردي، الذي يمثل ثالث أكبر القوميات في الشرق الأوسط وأكبر قومية من حيث العدد في عالمنا المعاصر بدون دولة، لا ريب أن يكون له كل الحق في المطالبة بحلول قائمة على حق تقرير المصير. وبالإمكان أن يتحقق مثل هذا الحل العادل والحاسم وفق واحدة من الطرق الثلاث التالية، والمدرجة حسب أولويتها: بموجب أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء وضمن أطرها – عبر تدخل هيئة الأمم المتحدة – بدعم دولة أو عدة دول كبرى.

### 1- حل المسألة الكردية ضمن إطار الشريعة الإسلامية:

على الرغم من أن الإسلام كعقيدة دينية وأيديولوجية ونظام لا يطرح المسألة القومية ولا يحلها كموضوع مستقل وبالتفصيل، إلا أنه يحوي مع ذلك ومن خلال شموليته على قواعد عامة وتنوع لأركانه، التي تراعي الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والأخلاقية بشكل وافي، ومنها يمكن إستقاء مسائل وجوانب ذات العلاقة بالقضايا القومية أيضا وإن كان في الغالب بشكل غير مباشر ولكن أحيانا بشكل مباشر أيضا، والتي من شأنها أن توفر قاعدة بناءة لإيجاد حل عادل للقضايا القومية أيضا، قائم على أساس تحقيق وتأكيد المساواة بين الأفراد والجماعات بدون تمييز يعود إلى إختلاف اللغة واللون، لغرض منح البعض إمتيازات خاصة حصرية بدوافع أنانية لبعض الأفراد أو المجموعات. وهذا أمر ممكن فالإسلام ومنذ البداية كان له طابع أممي، فقد شارك في دعمه، الكردي، الرومي، الحبشي، والفارسي. كما أن الإسلام ومنذ أيامه الأولى حاول أن يؤكد على الجوانب والقواعد التي تتشابه فيها منطلقاته مع منطلقات بقية الأديان فيما يتعلق بإستهداف تهيئة الأجواء للتصالح والإنسجام. وبناء على هذه القاعدة وإنسجاما مع قياستها، يمكن تحقيق نفس الأفكار والمنطلقات بصدد المسائل والقضايا القومية أيضا عبر البحث عن قواسم مشتركة بين الشعوب في العالم الإسلامي والقائم على أساس مبدأ المساواة ضمن إطار حق تقرير المصير. فالإعتراف المتبادل بحق تقرير المصير يعتبر الطريق الأمثل والأكثر منطقية لجميع الشعوب الإسلامية لكي يضمنوا تحقيق التعايش السلمي فيما بينها على شكل دول قومية مستقلة مرتبطة ببعضها على أسس إتحاد كونفدرالي أو فدرالي، على أن يتم ضمان تحقيق المساواة على جميع الأصعدة بدون أي إستثناء من باب الوجوب، إستنادا إلى الحديث الشريف: " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ". وعلى هذا الأساس، فإذا كان التركي يصر على الإحتفاظ بلغته القومية، فيجب عليه في ذات الوقت أن يدرك بأن الأكراد يتمسكون بدورهم بوجوب المحافظة على لغتهم الخاصة ويحرصون على تطويرها. وإذا كان العربي يسعى ويعمل جاهدا من أجل إعادة توحيد الشعوب العربية ويعتبر هذا التوحيد قضية شرعية بل وواجبا هاما بالنسبة إليه، فإن عليه وفي ذات الوقت أيضا، أن يفهم بأن الأكراد لهم الحق المطلق والمشروع لتحقيق هدفهم المماثل والهادف إلى توحيد شعبهم المقسم ووطنهم المجزء ... إلخ.

لكن في الوقت الحاضر يبدو أن قائد الثورة الليبية " معمر القذافي "، هو رجل الدولة الوحيد في العالم الإسلامي، لا بل في العالم بأسره، الذي إقترح حل المسألة الكردية ضمن هذه الأطر وفي هذا الإتجاه. ومن الواضح أن منطلقاته ومواقفه السياسية متأثرة بصورة واضحة بالإسلام. وفي الواقع فإن حلا من هذا النوع وإن اختلفت صيغته المقترحة، سيكون بلا ريب مفيدا للعالم الإسلامي، لأن تحقيق التعايش السلمي بين أربعة من أكبر الشعوب الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط سيحررها جميعا من التبعية الإقتصادية والعسكرية والسياسية للدول الكبرى وكل ما يرتبط بهذه القوى من تضليل وخداع، أو على الأقل سيقلل من نفوذها في المنطقة. إن تقسيم كردستان هو تقسيم للعالم الإسلامي وأن توحيد كردستان هي خطوة أساسية لإعادة توحيد العالم الإسلامي. فإتحاد هذه الشعوب بشكل دول كوندراية أو فدرالية وتبادل الدعم والمساعدة فيما بينها، سياسيا، إقتصاديا، وعسكريا، بهدف ضمان الإستقلال التام والناجز لكل هذه الشعوب، سيمنح الإسلام فرصة حقيقية جديدة للإعتناق والتطور على الصعيد الدولي وفي مختلف المجالات، ليتحول إلى بديل حقيقي تتطلع إليه أبصار الشعوب المضطهدة والمجموعات المشردة من أوطانها في جميع أنحاء العالم المعاصر، النازعة إلى التحرر في الختام من نفوذ وربقة الدول الكبرى الإستعمارية.

نحن نؤمن بأن التطبيق السليم لقواعد الشريعة الإسلامية على المسائل القومية في عصرنا الحاضر يمكن أن يكون قادرا ومن جديد على تهيئة أجواء مماثلة بين الشعوب الإسلامية، والمشابهة لما ساد في فجر الإسلام بين القبائل العربية المتطاحنة وهو ما نص عليه الكتاب حسب قوله تعالى: ( وإعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم، إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ... ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ).

نعيد لنستذكر بأن المسألة القومية كان لها دورها - قليلا أو كثيرا - في سقوط الدولة الأموية والدولة العثمانية، لأن الشعوب الإسلامية لم تكن مستعدة عن التخلي عن حقوقها في المساواة بشكلها العام والموسع، حتى عندما أقدمت السلطات الحاكمة على إستخدام إجراءات القمع القاسية، بإسم الدين! إذن يجب أن تكون هذه التجارب عبرة لمن يريد الإعتبار ودرسا بليغا للحكام في كل أنحاء العالم الإسلامي في عصرنا الحالي، سيما إذا علمنا بأن الشعور القومي في المرحلة الراهنة بلغ لدى جميع الشعوب درجة من النضوج لا يمكن تجاهلها. وطالما تعذر إيجاد حلول عادلة ومنصفة للمسألة القومية، فإن الخلافات والأزمات الداخلية ستبقى ملتبهة وبذلك أيضا ستستمر الفرقة داخل العالم الإسلامي، الأمر الذي سيوفر المجال للقوى الأجنبية لإستغلال هذه الخلافات لبلوغ غاياتها الخاصة. كما أن من الضروري بهذه المناسبة أن نشير بأن من واجب الحركة الكردية أن تبدي نشاطا أكبر بهذا الخصوص وعلى هذا الصعيد من أجل توضيح القضية الكردية إعلاميا للشعوب الإسلامية حتى تضمن التمتع

بحقها كجزء من المجتمع الإسلامي والأمة الإسلامية. إن المؤتمرات الإسلامية ومواسم الحج تتيح فرصاً مناسبة لممارسة هذا النشاط الإعلامي لبيان شرعية نضال الشعب الكردي، بإعتباره شعباً يعاني من عسف الحكام ويتعرض للتشرد، بهدف كسب تفهم وتأييد الشعوب الإسلامية للقضية الكردية العادلة في جوهرها، أو لغرض إسقاط الأفتعة عن وجوه الإسلامية المصطنعة، التي ينتحلها بعض الحكام بدوافع مصلحة مجردة للتموية على الشعوب الإسلامية. ولكن هذا لا يعني بأن مواسم الحج والمؤتمرات الإسلامية هي المجالات الوحيدة لدعم مثل هذا التوجه.

## 2- حل المسألة الكردية بتوسط هيئة الأمم المتحدة:

لو أمعن المرء النظر في مواقف المنظمات الدولية وأعاد التأمل في إجراءاتها المتخذة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، لثبت بأن موقف عصبة الأمم وكذلك خليفتها هيئة الأمم المتحدة من المسألة الكردية كان أميل إلى التجاهل وعدم الإكتراث واللامبالاة، على الرغم من أن كفاح الشعب الكردي بصورة عامة كان مستمراً ومستديماً طوال هذه الفترة، كما وإنهالت شكاويه ونداءات إستغاثته إلى سمع المنظمات الدولية بشكل متواصل، لأن الأكراد لم يقطعوا الأمل بأن تكون هنالك يوماً ما يقضه من ضمير يكونون معها قادرين على تحريك هذه المنظمات بنحو أو بآخر لإتخاذ بعض الإجراءات بإعتبارها حامية السلام ووسيلة لحل الخلافات، وبذلك حملها على التدخل لإيجاد حل عادل ومنصف لقضيتهم بعد طول المعاناة. غير أن المنظمين تصرفنا على طول الخط وطوال الفترة بشكل يضمن مصالح الدول المعنية، بإعتبارها أعضاء في هيكل هذه المنظمات أو بالأحرى بما يساير مصالح الدول الكبرى المنتفذة، التي أوجدت وأسست هذه الدول ومازالت تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة وتطور ومصير هذه الدول إلى حد بعيد.

لقد شمل تجاهل هذه المنظمات فيما شمل من حقوق الشعب الكردي، حقه في تقرير المصير، على الرغم من أن تطبيقات هيئة الأمم المتحدة في بعض الحالات وعلى بعض الشعوب والمناطق باتت حقيقة ثابتة بإعتباره وسيلة من وسائل القضاء على " الإستعمار والكولونيالية ". إلا أن مصطلح " الكولونيالية "، يفسر في هذه المجالات بشكل ضيق ويشمل بموجبه تلك المناطق فقط، التي كانت خاضعة في السابق لسيطرة إحدى الدول الأوربية الإستعمارية، أما المناطق الأخرى والتي تعاني بالفعل حقا من سوء الإدارة والتخلف والإضطهاد بشتى الصور، بشكل أدهى وأمر من المناطق المنوه عنها، فلا تتم مراعاتها بنفس الشكل وعلى ذات القاعدة ومن جملتها " كردستان " على سبيل المثال لا الحصر. إذ لا توجد معلومات حول حادثة إستخدام الإستعمار الأوربي للغازات السامة ضد سكان المناطق المستعمرة، كما فعل العراق مثلاً في ربيع/1987، أو على الأقل ليس بهذا الحجم.

لابد لنا أن نذكر بأن الأكراد لم يحصلوا حتى الآن على أي دعم ومساندة حقيقية من أية دولة في العالم بهذا الصدد داخل هيئة الأمم المتحدة، التي تمثل في الواقع تجمع أو مجتمع دول ، وبذلك يكون إسمها المنتحل مضللاً إلى حد بعيد في الحقيقة. فالإسم الأنسب والأقرب إلى الواقع هو " هيئة الدول المتحدة "، كما لمح إليه الأكراد في مذكرة موجهة إلى هذه المنظمة. ولو فعلوا ذلك لزال كل إلتباس. لكن يبدو بأن الأكراد أيضاً لم يكتفوا جهودهم بشكل كافي في هذا الإتجاه من باب عسى ولعل. وكانت أول فرصة سانحة لعرض القضية الكردية على هيئة الأمم المتحدة في عام 1963، والتي كانت في ذات الوقت آخر فرصة حتى الآن، ضمن المساعي المبذولة لتدويل القضية الكردية. كان ذلك عندما تلقى الأكراد " نسبياً " بعض الدعم من الإتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية. علماً أن هيكل وكيان الأمم المتحدة يعاني لذاته من نواقص كثيرة تسببت أحياناً في أن لا يكون للإعتراف الدولي دوماً ضماناً أكيداً لإحراز النجاح داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة، طالما كانت واحدة من الدول الكبرى تريد أن تعرقل الموضوع، وواقع القضية الفلسطينية يؤيد ما نذهب إليه، ذلك لأنها كسبت الجولة في إطار " الجمعية العامة "، وخسرتها في نطاق " مجلس الأمن " التابعين لهيئة الأمم المتحدة وخسرت بذلك في النهاية ولو إلى حين.

أما الأكراد، فمزالوا دون المرحلة التي وصلت إليها القضية الفلسطينية بهذا الخصوص، ولا ريب بأن نجاحاً مماثلاً لقضية الشعب الكردي وإن لم يزد على ما أحرزه الشعب الفلسطيني، سيعتبر بدون شك نجاحاً كبيراً له أهميته، بالأخص إذا نجح الأكراد في الحصول على قرار يعتبر الإجراءات والممارسات الكولونيالية لحكومة البعث في كردستان الجنوبية على سبيل المثال باطلة، على نفس الطريقة التي بموجبها أعتبرت الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية لنهر الأردن باطلة أيضاً. ولأجل بلوغ هذا الهدف لابد للأكراد أن لا يدخروا أية وسيلة متاحة، لأنها مسألة تستحق كل العناء والتضحيات، بإعتبار أنها مسألة جوهرية ترتبط بكيانهم ووجودهم كشعب مستقل في الوقت الحاضر والمستقبل أيضاً.

لو تواجدت النوايا الحسنة وشيء من الدعم الدولي، فإن من الواجب أن تكون هيئة الأمم المتحدة قادرة على الأقل في أن تعير المسألة الكردية من الإهتمام والرعاية بالقدر الذي حظيت به القضية الفلسطينية على سبيل المثال لحد الآن، لكي تتمكن من أداء واجبها في ضمان السلام العالمي بالشكل المفترض. ويجوز أن تكون قاعدة منطلقات هيئة الأمم المتحدة لغرض التوصل إلى مثل هذا الهدف وأداء مثل هذه الوظيفة الإنسانية قائمة على كل من : الإجراءات التي سبق لعصبة الأمم وأن إتخذتها بهذا الخصوص حول المسألة الكردية، والتي إقترحها المستشار البريطاني السابق في العراق أثناء فترة الإنتداب، " سي.جي. آدموندس "، وكذلك الشكاوي التي قدمها الأكراد بين فترة وأخرى إلى المنظمتين الدوليتين. إن الحركة الكردية مازالت مستمرة ولم تتوقف رغم كل الإنتكاسات، شأنها في ذلك شأن نداءاتها الإستغاثية الموجهة إلى المنظمات الدولية وإلى الضمير العالمي، بالضبط كما سبق للشيخ

محمود وأن أقدم على بعث مذكرة إلى عصبة الأمم بتاريخ 21/آذار/1931, والتي مازالت تعبيراً حياً وصادقاً لشرح أوضاع الشعب الكردي حتى الآن. لقد جاء في المذكرة ما يلي: ( ... لي الشرف أن أتقدم إليكم بشكوى شعب كانت عصبة الأمم قد قررت أن تتولى أمر حمايته. إن هذا الشعب هو الشعب الكردي, الذي أفنخر بالإنتماء إليه ويسكن في جزء من كردستان الملحقة بالعراق ... إن جريمتنا هي: أننا لا نريد ولا نستطيع التنازل عن حقوقنا لتتصهر قوميتنا في بودقة المجتمع العربي في العراق ... ولو لم تتلقى قوات الحكومة العربية في العراق الدعم المباشر من القوة الجوية وغيرها من الطاقات العسكرية البريطانية, التي عهدت عصبة الأمم أمر إنتداب العراق إليها, فإن التاريخ سيكرر ذاته , ويعني ذلك بأن زحف الأكراد على بغداد وإحتلالها لم يكن إلا مجرد مسألة أيام معدودة ... وطالما لا يتم تسليم مصير كردستان إلى أبنائها, وطالما ترفض بغداد الإقرار بحقوق الأكراد فلا يمكن للسلام أن يستقر في هذه الربوع ... نحن الأكراد نريد أن تربطنا وأواصر الصداقة مع جميع الشعوب في العالم ولا نبغي إلحاق الضرر بأي فرد, ولكننا في ذات الوقت لا نستطيع تحمل حجب ممارسة حق تقرير المصير عنا, في الوقت الذي يتم منح هذا الحق حتى إلى بعض المجموعات البدائية في أفريقيا كليبيريا وغيرها! وتحاول الدولة العراقية في الآونة الأخيرة وبدعم من القوات البريطانية ومن خلال إستغلال روح الإستعلاء والشوفينية العربية, أن تقضي على كياننا. فقد تم تنفيذ أحكام الإعدام أو السجن ضد المئات من الأكراد الأبرياء والعزل لحد الآن, بتهمة تبنيهم لأيديولوجيات ومعتقدات سياسية ... إن منازلنا, مدننا وقرانا تتعرض للخراب والرجات في كل يوم تحت وطأة القصف الجوي والمدفعي ... إن النار والحديد, لن يكونا قادرين أبداً على تغيير مسار التاريخ وتحويل ملايين الأكراد بالقوة إلى عرب ... نحن لا نريد أن نتسلط على أي شعب أو أن نحتل أي بلد, كما أننا لا نريد أن نتحول إلى أسياد على مصير ورقاب الآخرين. لكننا في ذات الوقت وبالمقابل لن نرتضي الذل والخضوع إلى الآخرين. وهذا هو الهدف الذي من أجله قاتل عشرات الملايين من البشر خلال الحرب الأخيرة وقدموا أرواحهم كندور وقرابين لتحقيقه, ذلك الهدف الذي أقرت به عصبة الأمم منذ أيامها الأولى رسمياً للأكراد أيضاً. إسمحوا لي أن أؤكد على حقيقة أن أوضاع الثورة والإضطراب, التي كانت وليدة الإجراءات اللانسانية للحكومة العربية في العراق سوف تنتهي فقط عندما يتم الإعتراف بكل حقوقنا الإنسانية والقومية ويتم تحقيقها وإحترامها بشكل رسمي. لذا فإن واجب عصبة الأمم هو أن تنفذ القرارات التي أصدرتها في عام 1925, والخاصة بمنطقة كردستان, وأن تضع عن هذا الطريق خاتمة للحرب وسفك الدماء ).

### 3- حل المسألة الكردية بدعم من الدول الكبرى:

مارست الدول الكبرى منذ قرون عديدة نفوذاً وتأثيراً كبيراً على صياغة مصير الشعوب والبلدان الصغيرة. وكانت الدول الكبرى تحدد من خلال هذا النفوذ المتعدد الأبعاد والجوانب, المسار للتطور

السياسي الخاص بالمجموعات المختلفة من قومية ودينية والتي غلب عليها الطابع السلبي بصورة عامة. كما أن التاريخ يقدم الدليل القاطع على أن بعض المجموعات لم تكن قادرة بأي حال من الأحوال على بلوغ أهدافها السياسية لولا الدعم والمساعدة التي تلقتها من الدول الكبرى, في حين أن بعض المجموعات الأخرى بالمقابل فشلت في بلوغ أهدافها بتأثير النفوذ السلبي للدول الكبرى على تطور قضيتها, كل ذلك وفق ما كانت مصالح هذه الدول الكبرى تمليه ولأسباب مختلفة في تلك الفترة من سياسية , إقتصادية, وإستراتيجية عسكرية. فعبر الدعم الفرنسي على سبيل المثال أمكن تأسيس كل من الدولتين جيكوسلوفاكيا في أوربا ولبنان في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. وبدعم بريطاني تأسست الدولة العراقية ودولة إسرائيل, إلى جانب دول أخرى عديدة.

إن أسباب إتخاذ مثل هذه القرارات المصيرية, التي تحدد مستقبل المجموعات المختلفة, لم يكن لها علاقة لا بالعوامل الإنسانية ولا بالطبيعة القانونية وما إلى ذلك, بل أنها إنطلقت من أسس ودوافع المصالح الإستعمارية المجردة.

بالنسبة إلى كردستان ومهما تعددت الأسباب, فإن أهداف الشعب الكردي التحررية ومصالح الإستعمار المتمثل في الدول الكبرى الغربية بالدرجة الأولى, لم تجد أي قاسم مشترك ولم تكن مصحوبة بالتلاؤم والإئتلاف. ومن هنا وبغض النظر عن بعض المراحل المحددة, التي تلت في الأكراد مساندة إعلامية مجردة أو دعما محدودا مؤقتا بالأخص من جانب الإتحاد السوفيتي, فإن الدول الكبرى أستهدفت من موافقها مجرد إستغلال الأكراد وقضيتهم العادلة في أفضل الأحوال, إن لم يقفوا ضدها علنا. ولم يقدموا للشعب الكردي وقضيته أية مساندة فعلية في الواقع إلا نادرا وبشكل مؤقت.

غير أن أسباب هذه المواقف تعود بدورها إلى الوضع السياسي السائد في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة. وطالما لم تتغير طبيعة وظروف القضية ولم تختفي الملابس المحيطة بها, فلا أمل في الحصول على مواقف إيجابية لصالح القضية الكردية, بالأخص إذا بقي الأكراد عاجزين عن ممارسة الضغط الكافي, سياسيا, عسكريا, وإقتصاديا, وأن يستغلوا المنافسة الموجودة بين الدول الكبرى بشكل إيجابي لصالحهم, تلى المنافسة التي لا بد من إعتبارها كنعمة لجميع الشعوب وللبنية بأسرها.

ولعل بالإمكان القول وبهذا الخصوص, بأن النموذج السائد في النمسا وسويسرا حاليا كدولتين محايدتين يمكن أن يكونا جديرتين بالإقتداء, لغرض تكوين دولة مستقلة ومحايدة في كردستان, يكون الشعب الكردي فيها سيد مصيره. غير أن التطور الحاصل حتى الوقت الحالي يعطي المبررات الكافية لإفتراض كون الدول الغربية غير مستعدة من حيث الجوهر والأساس لتحقيق مثل هذه الفكرة بحكم التحالفات التي أقامتها في المنطقة. لذا يبقى الخيار الوحيد في الوقت الراهن محصورا بالإتحاد السوفيتي

كمرشح وحيد ليتحول إلى حليف للشعب الكردي مستقبلا لأسباب أيديولوجية, جغرافية وبالدرجة الأولى بناء على مصلحة الطرفين المتبادلة.

#### 4- بعض الشروط المسبقة:

لو أعاد المرء النظر في تاريخ الشعب الكردي القديم والحديث على حد سواء وفي ثوراتهم وإنتفاضاتهم المستمرة وفي ذات الوقت في إنتكاساتهم المتلاحقة كذلك, لأمكن بيان سلسلة من الأسباب التي أدت إلى الفشل المتكرر ومنها: الوضع الجغرافي, سوء إستفادة الحكام من الدين, عدم أخذ العظة والإعتبار من الأخطاء المتكررة ... إلخ. التي كان لها دورها مجتمعة أو على إنفراد في بعض الحالات في توليد الهزائم والإنتكاسات. غير أن أحد الأسباب في الحقيقة بقي ملازما على الدوام وبدون إستثناء تقريبا وشارك بشكل فعال في توليد الإنتكاسات, ألا وهم الأكراد أنفسهم, الذين عرقلوا سبل التوفيق والنجاح وقاتلوا وقتلوا بعضهم لأتفه الأسباب, إلى جانب التفوق التكنولوجي الذي حظي به أعداؤهم على شتى الأصعدة وبالأخص العسكري منه. إن حقيقة الدور السلبي, الذي مارسه التمزق الداخلي في فشل الحركات الكردية التحررية, هو أمر يمكن التثبت منه بالعودة إلى حقائق أثبتتها التطور التاريخي, حتى لو عدنا إلى العهد الميدي.

فشلت ثورة الشيخ عبدالسلام بارزاني الثاني بسبب خيانة أحد الأغوات الأكراد, وهو ما واجهه شيخ سعيد بيران وبكر صدقي و ... إلخ. وحتى في عام 1975, كان الألوف من الأكراد المرتزقة بمن فيهم شيوعيون وعناصر أخرى ممن إستلموا السلاح والمال من أجل مقاتلة إخوانهم الأكراد! فقد تعذر على ملا مصطفى قائد الحركة أن يكسبهم إلى جانبه أو يقتنعهم بإتخاذ موقف الحياد, بل أنه كان يدفع لبعضهم مبالغ طائلة ليكسبهم إلى جانبه ومنهم قسم من أغوات الزيبار, الذين حصلوا على مبالغ لم يكونوا ليحلموا بها أبدا في إطار دورهم السابق كمرتزقة لأجيال.

من هما يتضح بأن المسألة تتعلق بالدرجة الأولى بالأكراد أنفسهم كشعب, والذي يجب أن يعد العدة وأن يتخذ التحوطات اللازمة لإحباط مخططات ونوايا أعدائه, من خلال إستعراض القوة القائمة على الوحدة الصميمة نحو الداخل والخارج, لحمل الآخرين على أن يحسبوا له حسابا خاصا في كل التقييمات والحسابات الجارية أو التي قد تجري مستقبلا, بإعتباره عاملا هاما له وزنه على الصعيد السياسي والإقتصادي والعسكري في آن واحد.

غير أن مثل هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق مالم تتواجد بعض الشروط والمؤهلات المسبقة والتي يمكن أن تجمع تحت مفهومين أو مصطلحين " الوحدة والتكيف " بشكل مختصر. إن وحدة الأكراد ضرورية لأسباب كثيرة كما أشرنا وتحتمها بالدرجة الأولى عوامل خارجية ومن جملته تفوق أعدائهم الظاهر

وتعاونهم على شتى الأصعدة بهدف ضرب حركة التحرر الكردية في كل أجزاء كردستان بدوافع أنانية. اما بخصوص موضوع كيفية تحقيق مثل هذه الوحدة المنشودة أو الإتحاد, فإنها كانت وما تزال وستبقى مستقبلا مسألة تربوية بالدرجة الأولى ويتحتم بموجبها على الأكراد كأفراد ومجموعات, أن يركزوا على تقديم النقاط والعوامل المشتركة ويؤخروا ما عداها على شتى الأصعدة ويقوموا بتطوير وتعزيز هذه الإتجاهات والجوانب. ومن الواجب أن يتم إهمال الفوارق الثانوية وتجنب المبالغة في تقييمها كما كانت عليه الحال لحد الآن والتي كانت واحدة من بواعث تولد الإنشاقات في صفوفهم.

اما بالنسبة لموضوع " التكيف والإنسجام " فالمراد منها هنا, الإشارة إلى مدى تعدد وتنوع جوانب الحركة الكردية التحررية وتعدد سوح النضال الواجب أخذها بنظر الإعتبار والتي تفرض على المرء أن يتوصل إلى القناعة والإقرار بأن المقاومة العسكرية المجردة, سيما إذا كانت وبقيت بدون إعداد ودراسة أو تحليل وبقيت معزولة, فلن تكون قادرة على تحقيق النصر وبلوغ الهدف المرتجى, بل لا يستبعد أن تتحول لدى تواجد ظروف معينة إلى عامل للإسراع في حدوث كارثة قومية وإنهيار كلي. وهذه حقيقة يمكن للمرء أن يتأكد من صحتها عند دراسة تطور مسألة الهنود الحمر سكان ما يعرف الآن بأمريكا الأصليين, الذين قاتلوا بشجاعة ولا جدال في ذلك من أجل صيانة حقوقهم المشروعة والطبيعية والمحافظة على حريتهم والإحتفاظ بأراضيهم , إلا أنهم هزموا في آخر المطاف بشكل نهائي, رغم كونهم سكان البلد الأصليين في حين كان أعداؤهم دخلاء عليها, في الوقت الذي إستطاع فيه السود " الزنوج" الذين جلبهم البيض الأوربيين كعبيد إلى أمريكا بدوافع إقتصادية, أن يتوصلوا إلى نتائج أفضل رغم الكثير من المعاناة والتضحيات الجسيمة, لأنهم إستطاعوا أن يتكيفوا ويتلائموا مع الظروف المحيطة بهم بشكل أفضل.

إن تأريخ بقية الشعوب في أرجاء العالم يمكن أن يقدم الكثير من العبر والعصاة إلى الشعب الكردي بهذا الخصوص, لأن أساليب المستعمرين والكولونياليين في الغالب تبقى متشابهة من حيث الجوهر في مختلف المناطق. فإذا كان هؤلاء يتعلمون من بعضهم فعلى حركات التحرر أن تتعلم من بعضها أيضا. إن تعدد جوانب المعركة التي يجب على الشعب الكردي أن يخوضها ك معركة حياة أو موت, تثبت بأن ما يحتاجه الأكراد في معركتهم الكبرى هذه ليس الحصول على الأسلحة والمقاتلين فقط, بل أنهم بحاجة إلى علماء مختصين في شتى المجالات كذلك كأطباء ومهندسين ... إلخ. فالتكنولوجيا الحديثة باتت من ألد أعداء الشعب الكردي في العصر الحديث, لأن أعداءهم يحصلون عليها بيسر عبر الإستيراد المجرد, وهذا يحصل في الغالب بأموال كردية في الحقيقة والتي يسيطر عليها أعداؤهم, ويستخدمون هذه التكنولوجيا المتطورة ضد الأكراد, الأمر الذي ولد إنعكاسات سلبية على مجمل تطورات المسألة الكردية في شتى المجالات وعلى مختلف الأصعدة. عسكريا: من خلال نظام تسليح حديث فعال ومؤثر إلى جانب امر تسهيل بناء طرق المواصلات العسكرية المتشعبة خلال فترة قصيرة

في أكثر المناطق عزلة ووعورة بشكل يجعل من كردستان ساحة قتال لقوات العدو ومنسجمة مع الظروف التي يريد العدو فرض القتال فيها لصالحه. إقتصاديًا: في الواقع فإن كل الموارد والمواد الموجودة في كردستان باتت بفضل التقدم الصناعي تعتبر هامة ومفيدة على الأقل في واحد المجالات وربما أكثر من ذلك, إبتداءً من المنتجات النفطية الغزيرة الثروة المائية الهائلة وإنتهاءً بالصخور والأشجار الموجودة في جبال كردستان. وهذا يعني بأن التقديرات القديمة والحسابات السابقة للأكراد لم تعد تنسجم مع العصر الحالي, بمعنى أن خصوم الأكراد كانوا في السابق يتركون المناطق الجبلية الوعرة من كردستان لحالها لأنها لم تكن بتلك الدرجة من الأهمية من الناحية الإقتصادية ويركزوا على إحتلال المناطق الزراعية السهلية, الأمر الذي تغيير في العقود الأخيرة وهو ما يمكن إثباته من خلال سياسة البعث الكولونيالية. ثقافياً: باتت التكنولوجيا المعاصرة تمارس تأثيرها السلبي على هذا الصعيد أيضاً, لأن الأكراد لا يملكون مثلاً الوسائل والإمكانات التعليمية, الإعلامية والثقافية الكافية, كمحطات الإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات المجازة ... إلخ. والتي تستطيع أن تغطي وتفي بالحاجات المطلوبة في جميع مناطق كردستان ضمن مديات بثها الخاصة أو تصل إلى قرئها.

إن من واجب الأكراد أن يعيروا هذه الجوانب وغيرها ما تستحقه من الأهمية, إذ يجب عليهم أن يحاولوا إزالة نقاط الضعف الموجودة بينهم وأن يعدوا العدة لخوض صراع طويل الأمد, والذي قد يستغرق عدة أجيال. ولا ريب أن من المفيد للشعب الكردي أن يتعض وأن يهتدي بالنص القرآني التالي بفكر نبير وعقل بناء. قال تعالى: **( لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم )**. "الرعد/11".

## الأكراد بعد هزيمة / 1975

كانت هزيمة/1975, خيبة أمل كبيرة لجميع الأكراد وفي جميع أجزاء كردستان على حد سواء. كما أنها كانت سببا في نشوب مناقشات حادة حول الأسباب التي أدت إليها والعبر والعصاة التي يجب أن تستقى من هذه التجربة المرة مستقبلا. ولكن رغم هذه السلبيات, فإن إنعدام الثقة بالمستقبل لم يستولي بالكلية على عقول الجماهير الكردية, ولم يسيطر على الأجواء السياسية, بل ظل التفاؤل هو السائد بصورة عامة. لقد واصلت المجموعات والكتل السياسية المختلفة النضال, لكن الضعف بات يعتري مفاصلها وإنعدام التنظيم بات يمثل الطابع الغالب داخل صفوفها بشكل شل من حركتها في الواقع لفترة وإن واصل بعضها القتال في الأجزاء المختلفة من كردستان: العراق, إيران وتركيا.

أ- نظرة عامة إلى أوضاع الأكراد في الإتحاد السوفيتي, سوريا, تركيا وإيران:

### الإتحاد السوفيتي:

ما زال الأكراد يتمتعون في الإتحاد السوفيتي بحقوقهم الثقافية, بالإضافة إلى أنهم يمثلون الجزء أو المجموعة الوحيدة في كردستان ومن الشعب الكردي, الذي لم يتعرض ومنذ عشرات السنين إلى الإضطهاد المنظم وإجراءات القمع والإبتزاز المألوفة في بعض الأجزاء الأخرى. وما زالت نشاطاتهم الثقافية بالدرجة الأولى هي التي تسترعي الإنتباه والتي سيكون لها دورها وأهميتها في المستقبل بالنسبة لجميع أجزاء كردستان, طالما بقيت الأجزاء تتعرض بين فترة وأخرى إلى الرجات والقلقل السياسية والإضطهاد المنظم. ومن المؤمل أن يدرك الأكراد في الإتحاد السوفيتي, مدى أهمية الواجبات الملقاة على عواتقهم في مختلف المجالات وأن يحاولوا إستغلال الفرص المتاحة لديهم بأفضل وجه وبشكل كامل.

### سوريا:

لم يحدث في سوريا لحد الآن أي تغيير إيجابي بالنسبة للأكراد, على الرغم من عدم لجوء السلطات السورية إلى ممارسة أعمال قمع وإضطهاد جديدة إضافية, ربما لقناعتهم بأنهم يسيطرون على الوضع بالكامل, أو أن الأمر يعود ببساطة إلى تفاقم المشاكل الداخلية الأخرى التي يعاني منها النظام كوجود جناحموالي لحزب البعث الحاكم في العراق ووجود جماعة " الإخوان المسلمين " المعارضة للحكم البعثي, ناهيك عن مشاكل النظام مع الدول المجاورة كلها تقريبا: لبنان, إسرائيل, الأردن, العراق وتركيا. كل ذلك بالإضافة إلى وجود أزمات إقتصادية مزمنة.

هذا بالإضافة إلى أن استخدام أساليب قمع وإضطهاد جديدة وإضافية ضد الأكراد, هو أمر يتنافى مع كل منطق سياسي, بما في ذلك منطق الإستعمار والكولونياليين أيضا, بعد كل الإجراءات القمعية المطبقة في السابق ضد الأكراد, إبتداء من الإضطهاد السياسي, الثقافي وإنتهاء بتطبيق المخططات الكولونيالية وبناء المستوطنات العربية وفق مخططات التعريب " الحزام العربي ", على طول الحدود التركية والعراقية المتاخمة لسوريا.

لكن رغم كل هذه السلبيات التي ولدها النظام, فإن سوريا تحولت إلى مركز ومنطلق لكل الأحزاب السياسية الكردية (العراقية والتركية), الذين يتلقون الدعم المادي والعسكري منها أو عبرها, لأنها أدركت هي الأخرى أن بالإمكان الإستفادة من الأكراد خارج حدودها في الوقت الذي تحرم فيه الأكراد بين ظهرانيها من التمتع بأية حقوق!

وهنا أيضا كان جلال الطالباني من أوائل الساسة الأكراد التقليديين, الذين باشرُوا بإستغلال هذه الثغرة المتاحة للحصول على الدعم والمساعدة السورية, وإستغلال سوريا كقاعدة للإنتقال المجدد. واعقب جلال الطالباني ساسة آخرون إتبعوا نفس النهج بالتدرج. لكن يلاحظ بأن الدور السوري بات ينحسر بعض الشيء في الآونة الأخيرة (1986-1987) بعد أن إستمالت إيران أغلب الكتل السياسية الكردية إلى جانبها وباشرت بتمويلها وتسليحها بإعتبارها ورغم الفرقة السائدة بين صفوفها, أكبر كتلة معارضة وفعالة ضد النظام الحاكم في بغداد, الذي شن حربا هجومية ضدها.

### تركيا:

لا توجد في تركيا أيضا أية تطورات إيجابية, فالحكام الأتراك المدعومون من قبل الدول الغربية الكبرى ما زالوا يواصلون ممارسة سياستهم الإضطهادية ضد الشعب الكردي. لقد إسفل أمر إجراءاتهم القمعية بعد أن إستولى العسكريون على السلطة في عام 1980. فعمليات المطاردة والإعتقالات الجماعية وإصدار أحكام الإعدام بالجملة وا زالت في المناطق الكردية من شرق الأناضول تعتبر جزءا من الحياة اليومية, بل أن مطاردة وملاحقة الأكراد المشردين خارج حدود الدولة التركية, هو سمة

واضحة لسياسة الحكومة التركية, وتلك حقيقة تجلت في المذبحة التي أقامتها المخابرات التركية في قامشلو/سوريا بين عدد من عوائل اللاجئين الأكراد بتاريخ 13/ك1/1980, والتي ذهب ضحية لها 15 قتيل, إثر هجوم مسلح. وكان من بين الضحايا عدد من النساء والأطفال, وأغلبهم ينتمون إلى تنظيمات حزب " كاوه " .

علما أن الجيش التركي شارك مرارا مع الجيش العراقي في عمليات قمعية ضد مواقع الأكراد في كردستان الجنوبية/العراق, بالأخص في منطقة بارزان/بادينان, التي تعرضت إلى ثلاث غارات من جانب الجيش التركي منذ صيف 1983. ويظهر أن حوالي 15,000 جندي تركي شارك في هذه العمليات. لقد إترف رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال في تصريح له مع مجلة " المجلة " , بهذه الحقيقة حين قال: ( إتفقنا مع العراقيين على ملاحقة الأكراد حتى عشر كيلومترات داخل أراضيهم ). إن حكام أنقرة يريدون على ما يبدو من خلال ضرب الحركة الكردية في كردستان الجنوبية/العراق, توجيه ضربة وقائية حسب إعتقادهم, إلى روح المقاومة الكردية في الأناضول الشرقي, وبيتغون في ذات الوقت إخلاء المناطق الحدودية المتاخمة لسوريا, العراق, وإيران من سكانها الأكراد على نفس الطريقة التي إتبعها حكام بغداد, إلى جانب محاولتهم حماية خطوط أنابيب النفط العراقية المارة عبر الأناضول الشرقي إلى البحر الأبيض المتوسط, والتي زادت أهميتها بعد أن أغلقت سوريا الخطوط المارة ضمن أراضيها ومنع تصدير النفط العراقي من الموانئ السورية في الوقت الذي تحول القوات البحرية الإيرانية دون تصدير نفط العراق عبر المنافذ البحرية العراقية المطلة على الخليج الفارسي, علما أن العراق يتحمل نفقات الحماية التي تتولاها القوات التركية إلى جانب المكاسب الأخرى التي ينالها حكام أنقرة من هذه الصفقة التجارية, العسكرية والسياسية. ولا بد لنا أن نعيد إلى الذاكرة, بأن الحكومة التركية شاركت في الماضي أيضا في كل الأحلاف الإستعمارية في المنطقة والموجهة ضد الحركة التحررية في كردستان, علما أنها إستغلت على الدوام المسألة الكردية كواجهة سياسية للتمويه على جماهير الشعب التركي أيضا والتستر على مشاكل البلاد الحقيقة المختلفة من إقتصادية, إجتماعية وسياسية.

رغم كل هذه المساعي المحمومة, فإن الأزمة السياسية باتت تتصاعد إلى جانب تنامي حدة الصراع العسكري داخل تركيا أيضا. فرغم التعاون المستمر بين حكام أنقرة وبغداد, ورغم قرارات وأحكام الإعدام الجماعية التي تصدر بين فترة وأخرى في ديار بكر (آمد) ضد المواطنين الأكراد, التي توخت السلطات التركية من ورائها أن تتحول إلى وسيلة وقائية وإرهاب رادع بوجه حركة التحرر ونزعة الإستقلال, إلا أن الأحداث اللاحقة أثبتت أن حكام أنقرة فشلوا في تحقيق مرامهم. فروح المقاومة الكردية مازالت قائمة ولم تخمد جذوتها, بل لعل بالإمكان أن نقول بأن هنالك إندفاعا ومدا ثوريا جديدا يتسم بالتصاعد على الرغم من أنه ما زال ضعيفا وسريا في الغالب. فمما لا ريب فيه بأن البعض من

جماهير الشعب الكردي بات يتوسل باللجوء إلى الرد على العنف بالعنف ذاتهم خلال القيام بعمليات عسكرية متفرقة ولكن رقعتها تتسع بالتدرج بمرور الزمن, ويعود الفضل في ذلك إلى " حزب العمال الكردستاني " .

إلا أن من الواجب الإقرار في ذات الوقت بعدم وجود تبلور تبلور واضح الأبعاد سياسيا وعسكريا بصيغة موحدة جامعة حقيقية وفعالة, الأمر الذي يعود على الأرجح إلى وجود فرقة كبيرة بين المجموعات السياسية المختلفة وإن بات حزب العمال الكردستاني يتولى بالفعل دور الطليعة في هذا المجال. وأغلب الظن أن أسباب الفرقة تعود إلى التمسك الأناني والمتعنت بالسياسية الحزبية الضيقة والتي يكمن وراءها غالبا تدخل وإستغلال أجنبي, إلى جانب محاولة بعض الأحزاب والكتل السياسية الكردية العراقية إستغلال الأكراد القليلي الخبرة في الأناضول الشرقي على الصعيد السياسي التجريبي لخدمة مصالحهم وأهدافهم السياسية والحزبية الضيقة.

### إيران:

ولد سقوط نظام الشاه الإيراني تحولا كبيرا على مجمل أوضاع الشرق الوسط, فإستيلاء الجموعات الإسلامية بقيادة " آية الله الخميني " , على السلطة سوف تكون له أبعاد عالمية على ما يظهر. لقد شارك الشعب الكردي في الإنتفاضة الشاملة التي عمت جميع أرجاء إيران ضد نظام الشاه. وبدأ نفوذ الأحزاب الكردية السياسية في إيران يتنامى بعد الثورة, وبالأخص دور الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران وجموعة الكوملة.

ساد في البداية جو من الصداقة والتفاؤل حول إمكانية إيجاد حل للمسألة الكردية عبر التفاوض بين الطرفين (الحكومة الإيرانية الجديدة والأحزاب الكردية) بشكل يرضي الطرفين. وقد لوحظ بأن مطالب الأكراد في إيران كانت تشبه مطالب الكرد في العراق, الداعية إلى تحقيق الحكم الذاتي بشكل يضمن تحقيق النقاط التالية:1- تشكيل ولاية أو محافظة كردية عن طريق جمع شمل كل المناطق ذات الأغلبية الكردية في إيران.2- تأسيس حكومة محلية بعد إجراء إنتخابات حرة وسرية في المناطق الكردية, والتي تتمتع بحق إصدار وتطبيق القوانين. أي تكون لها سلطة تشريعية وتنفيذية.3- تتولى الحكومة المحلية القيام بالمهام التالية بين أمور أخرى: الإدارة والتعليم والصحة ... إلخ. كما أنه تضمن الممارسة الحرة للفكر والعقيدة وتحترم حقوق القليات الموجودة في كردستان. 4- القضاء على بقايا الإقطاع. 5- يؤدي الأكراد خدمة العلم في المنطقة الكردية. 6- تحنفظ الحكومة المركزية بالمسؤوليات التالية: الدفاع الوطني, الشؤون الخارجية, والسياسة الإقتصادية العامة. 7- تصنيع كردستان وتوفير فرص الحصول على العمل. 8- الإعتراف باللغة الكردية في المناطق الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفارسية.

غير أن التطورات أخذت مساراً مخالفاً لما كانت الظواهر والبيادر الأولى تشير إليها وذلك بشكل كلي ومعاكس في الإتجاه. فقد حدثت إشتباكات عسكرية عديدة بل ومذابح بشعة ضد السكان المدنيين، كالمذبحة التي وقعت في نغدة في نيسان 1979، حيث قتل حوالي 68 شخص، أغلبهم من النساء والأطفال، على أثر هجوم قامت به عشيرة " قره بباغ الأذرية " ! إن خلفية هذه الأحداث والبواعث الدافعة لنشوبها وكذلك الأطراف المحرصة عليها هي أمور ما زالت غير قابلة للإستجلاء بشكل وافي، شأنها شأن الأحداث التي جرت في كردستان الجنوبية/العراق في صيف 1961.

فشلت المباحثات بين الكرد والحكومة المركزية لجملة من الأسباب ومنها: تغلغل أيادي عديدة في الموضوع ومن جملتها أطراف لم تكن تريد للمسألة أية تسوية سلمية بدوافع متعلقة بالذات لا غير وفي مقدمتها النظام الحاكم في العراق والدور السلبي الذي مارسه بهذا الخصوص على شتى الأصعدة والمستويات، مستهدفاً إحراز بعض التقدم في سبيل تحقيق أهدافه العنصرية والدعوة إلى ضم المنطاطق الإيرانية " خوزستان " إليه، إلى جانب مخاوفه من المد الثوري المصاحب لسقوط الشاه الإيراني حليفه السابق وما قد يصاحب ذلك من تسرب الأيديولوجية الإسلامية المناقضة لأيديولوجيته الخاصة البعثية والتي باتت الحكام الجدد في إيران يدعون إلى نشرها وتطبيقها، سيما إذا علمنا بأن أكثرية السكان في العراقهم من الشيعة كما هي الحال في إيران، ولذا يعتبرون كمجموعة مقربة للمذاهب والمعتقدات الفكرية التي تدعوا إليها السلطة الإيرانية الجديدة.

بتأريخ 1979/8/27، أعلن صدام حسين التكريتي، على سبيل المثال، عن إستعداده لدعم الأقليات القومية في إيران. وفي 1979/12/11، ناشدت الإذاعة العراقية الأكراد في إيران بالإنتماض والإطاحة بنظام الخميني. تلى ذلك إندلاع حرب إعلامية بين البلدين ف 9-10/4/1980 و 15/9/1980 بدأت عمليات عسكرية إستفزازية من جانب العراق ضد إيران. وفي 25/7/1980، طردت الحكومة العراقية 40,000 عراقي آخر ورحلتهم إلى إيران. وإنتهت هذه الأعمال والتطورات في آخر المطاف في أيلول/1980، بإندلاع حرب وشن هجوم شامل من جانب القوات العراقية على منطقة " خوزستان " الإيرانية وإستطاعت بالتدريج أن تصل إلى ضواحي مدينة الأهوار بالذات. ويظهر أن العراق أراد غستغلال الإضطرابات، الضعف العسكري والعزلة السياسية التي إيران في هذه الفترة، بالأخص بعد إحتلال السفارة الأمريكية في طهران بتاريخ 4/11/1979. بهجوم القوات العراقية على منطقة خوزستان النفطية في إيران، بدأت حرب طاحنة لا يمكن التكهن بعواقبها النهائية بشكل واضح حتى الآن. أطلق العراق ولأسباب دعائية محضة إسم " قادسية صدام " على هذه الحرب تيمنا بموقعة القادسية القديمة والتي فيها للعرب المسلمين الإنتصار على الفرس، رغم أن المقاييس كانت مقلوبة من

الناحية الفكرية والعقائدية، فايران كانت تمثل الطرف الذي يقاتل بإسم الإسلام في حين كان العراق بالدرجة الأولى يمثل دولة علمانية، إن لم نقل بأنه لم يكن يرفع الشعارات الدينية عاليا طوال تاريخه.

حاول ممثلوا العراق أمام المنظمات الدولية كهيأة الأمم المتحدة ان تبرر إقدامها على شن الهجوم على ايران، بإدعاءات متعددة ومتناقضة أحيانا، وإعتبرتها مجرد " عملية للدفاع عن النفس "، في بعض الحالات ووجهت في ذات الوقت إلى ايران تهمة مساندة الأكراد العراقيين. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية أكدت عدة مرات في حربها الإعلامية، بأنها لم تفكر أبدا بنوايا توسعية، إلا أنها طالبت في ذات الوقت أن يعترف بسيادتها الكاملة على " ألوند رود = شط العرب "، بما في ذلك على الضفة الشرقية منه، والتي كانت تعود إلى ايران حتى قلا إتفاقية الجزائر!

ومن الملاحظ أن ايران أصرت ومنذ البداية على رفض قبول مثل هذه المطالبات وطالبت بدورها أمام المحافل الدولية وغيرها بضرورة تشخيص ومعاينة المعتدي كشرط مسبق لحسم الخلافات وإنهاء الحرب. ومن الجدير بالذكر بأن " جمعية التضامن مع الشعب الكردي "، أشارت في بيان لها صدر في ربيع/1987، بمناسبة إنقضاء 47 عاما على تأسيس حزب البعث ومتطرقا إلى الأفكار التي إنطلق منها " أيديولوجية حزب البعث " مشيرا إلى أنها ومن حيث الجوهر عبارة عن تقليد للفكر النازي والفاشي الذي ساد في بعض البلدان الأوربية كألمانيا وإيطاليا قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإنها ستولد من باب الإلزام والضرورة الحتمية نتائج مشابهة في الداخل والخارج. ونص البيان على ما يلي في بضع فقراته على ما يلي: ( إن ما يسمى بأيديولوجية حزب البعث هو مزيج غريب وعجيب من الأفكار المتناقضة، التي إتخذت من الشوفينية والعنصرية قاعدة أساسية لها وجعلت من هتلر وموسوليني قذوة لنفسها، إلى جانب بعض التفسيرات المضللة والخاطئة للفكر الإسلامي والأيديولوجية الشيوعية في محاولة بائسة لتوحيدها. لذا فلا غرابة أن تكون منطلقات هذا الحزب الأيديولوجية قائمة على طبيعة عدوانية شرسة وعجرفة خلقية. إن تشابه التصورات والأيديولوجية مع ما كان هتلر يدعو له والأرضية الخصبة التي وقعت بذورها عليه أدت بشكل لا محاد عنه إلى نتائج مشابهة لما خلفه النظام النازي من حطام في ألمانيا).

ومهما يكن الأمر فإن ايران ومنذ عدة سنوات قد تخطت مرحلة الدفاع المجرى عن النفس بعد الهجوم العراقي المفاجئ، قد أخذت المبادرة وباتت تشن الغارات الناجحة على الجيش العراقي داخل الأراضي العراقية، بعد أن طرد الجيش العراقي من منطقة خوستان نهائيا وألحقت به خسائر كبيرة بالأخص في موقعة " خورمشهر " وأسرت الألوف من الجنود العراقيين. وبناءا على هذا التحول بات النظام العراقي، الذي فقد إمكانات النصر في الحرب يدعو إلى تسوية القضية سلميا وهو ما طبقه بنجاح

ضد الحركة الكردية عدة مرات متتالية حتى إستطاع أن يقضي عليها. إلا أن إيران تصر على وجوب إدانة المعتدي كالسابق.

كان الهجوم الإيراني في آب/1983, على منطقة حاج عمران في أقصى الشمال, والذي شارك فيه قسم من المعارضة الكردية العراقية, يمثل بداية للتحول في الوضع العسكري والانتصارات الإيرانية داخل الحدود العراقية. وقد أعقبتها إنتصارات عسكرية أخرى في مواقع مختلفة وكان من أبرزها إحتلال القوات الإيرانية لميناء الفاو العراقي في أقصى الجنوب في عام 1986. علما أن إيران تعتبر كل الحدود الفاصلة بين البلدين وهي بطول 1,500 كم كجبهة قتال وتلجأ إلى أسلوب قتال يشبه " حر العصابات " التي تستخدمها في الغالب حركات التحرر وتفضل القتال الليلي لأسباب تعود إلى عدم قدرتها في الحصول على الأسلحة الحديثة في الوقت الذي يحصل فيه العراق على الدعم غير المحدود بهذا الخصوص من كلا المعسكرين الشرقي والغربي على حد سواء. والحقيقة فإن ما يعرقل أو بالأحرى ما يؤخر سقوط النظام العراقي, والذي تحتمه طبيعة العزلة السياسية الخائفة له في الداخل والهزائم العسكرية المتلاحقة في جبهات القتال مع إيران يعود سببه بالدرجة الأولى إلى الدعم العسكري الذي بات النظام العراقي يحصل عليه عسكريا وماديا بشكل خيالي من الدول العربية المنتجة للنفط والموالية للغرب, وكذلك حصوله على الدعم من الشرق والغرب بمختلف الأشكال والصور كظاهرة إستثنائية فريدة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة. كما أن المنظمات الدولية والرأي العام العالمي ما زال يتجاهل قدر المستطاع إن لم نقل يتستر على الحقائق بتأثير الدول الكبرى فيما يتعلق بجرائم الحرب المرتكبة من قبل النظام البعثي, والتي شملت فيما شملت إستعمال الغزات السامة المحرمة دوليا عدة مرات إلى جانب قصف المواقع والمراكز المدنية الأهلة بالسكان العزل, على النهج الذي دأبت عليه الحكومات العراقية في حربها المخاضة ضد الأكراد.

إن الحرب العراقية-الإيرانية باتت تؤثر بشكل حاسم وخطير على المسألة الكردية في الوقت الراهن, الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى تقصير الكتل السياسية الكردية ذاتها. وأغلب الظن أن هذه الحرب ستصوغ دورها مصير ومستقبل كردستان والشعب الكردي في المستقبل أيضا حسب النتائج المتولدة منها وذلك لسببين هاميين وهما: 1- إن الحدود الفاصلة بين البلدين تعتبر كساحة حرب وأكثر من نصفها يقع داخل كردستان. وإذا ما أمعنا النظر في التطورات العسكرية الحاصلة لحد الآن لتوجب الإقرار بأن كردستان باتت وبشكل مطرد ومتصاعد تتحول إلى ساحة رئيسية للحرب, الأمر الذي يتعذر معه توقع حصول نتائج إيجابية لصالح القضية الكردية. كل ذلك رغم أن الحرب إندلعت في وبسبب مناطق غير كردية! إن هذا لا يعني مجرد حصول أضرار مادية وحسب, بل حدوث الكثير من الخسائر في الأرواح أيضا بين السكان المدنيين في كردستان, كنتيجة حتمية لنشوب الحروب بصورة عامة, ولكن بالأخص من خلال أساليب الجيش العراقي المعروفة بقسوتها من باب التقليد

المتوارث والتي شملت في الفترة الأخيرة - ربيع 1987- إستعمال الغازات السامة في بعض المناطق الكردية ! 2- الأكراد في العراق وإيران على حد سواء يقاتلون ( زعما ) من أجل الحصول على الحكم الذاتي. لكن لغرض زيادة نشاطاتهم السياسية والعسكرية, فإن قياداتهم السياسية ترى بأنها بحاجة إلى الدعم والمساندة الخارجية. لكن من الثابت بأنه لا وجود لأي طرف أو جهة تقدم المساعدات بدوافع إنسانية مجردة بالأخص لفترة طويلة, ولذا تضطر أغلب التنظيمات إلى طلب العون الخارجي بما في ذلك الدول المتصارعة أو المتنافسة في المنطقة. فالأكراد العراقيون يحصلون على سبيل المثال على الدعم الإيراني المالي والعسكري بالإضافة إلى المساعدات السورية والليبية, في حين يتلقى الأكراد الإيرانيون المساعدات من العراق والجهات المتعاطفة معه!

لكن لما كان العراق وإيران يخوضان حرب ضروس منذ سنوات, فإن هذا الموقف العدائي ينعكس بنحو أو بآخر بشكل حرب أهلية داخلية بين الأكراد أنفسهم, باعتبارهم حلفاء لهذا الطرف أو ذلك, الأمر الذي تجلى كحقيقة في الصراع الدامي الذي إمتد عدة سنوات بين الحزبين الديمقراطيي الكردستاني/العراقي والإيراني, الذين كانا على خلاف منذ سنوات عديدة سابقة لأسباب ورد ذكرها في موضع سابق من هذه الدراسة بإيجاز. إن الغرض من هذه الصراعات ربما كان يستهدف فرض السيطرة على الساحة السياسية من جهة إلى جانب محاولة ترضية الأطراف الممولة كذلك من جهة أخرى إذا أريد للمساعدات أن تستمر. ومن الملاحظة أن كلا الحزبين كانا يتبادلان توجيه التهمة للآخر بالعمالة لصالح دولة معادية !

وفي الوقت الذي حاول فيه الإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني أن يفاخر في بعض الأحيان بدعم الحركة الكردية داخل إيران لقاء الحصول على المساعدات المباشرة أو غير المباشرة من العراق عبر وساطة الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران المتعاون مع العراق ضد إيران, إلا أن الأكراد الإيرانيين على ما يبدو لم يكونوا متحمسين لمثل هذا الدعم, فسكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران, عبدالرحمن قاسمو يقول بهذا الخصوص ما يلي: ( صحيح أنهم دعمونا لكننا ندمنا بسرعة على ذلك. لقد كانوا أول الفارين من الساحة )! من هنا فإن التطور الملحوظ لحد الآن لا يشجع على التفاؤل وحبك الآمال العريضة في يكون للقتال الذي يخوضه الأكراد حاليا ضد بعضهم وضد دولتين متحاربتين أية نتيجة إيجابية. فحرب الأكراد من أجل ما يسمى " بالحكم الذاتي ", باتت ومنذ ربح من الزمن محجوبة بحكم تغطية الحرب العراقية الإيرانية لما عداها, بل أنها باتت في الواقع جزءا من هذه الحرب وفي خدمتها, إلى درجة فقدت معها الحركة الكردية شخصيتها الخاصة.

إن الوضع الذي يعيشه الشعب الكردي حاليا يشبه إلى حد بعيد وعلى شتى الأصعدة وضع الأكراد خلال الحرب العالمية الأولى. وأغلب الظن أنه سينتهي إلى نفس النتيجة أيضا. ويظهر بأن هذه

الحقيقة باتت معروفة للألوف من الأكراد على الأقل الذين يرفضون المشاركة في قتال القوات الحكومية وبالأخص لصالح الحكومة العراقية لأنهم لا يملكون أية ثقة بحكومة بغداد البعثية, إلى جانب فقدانهم للثقة بالأحزاب الكردية في كردستان, التي دأبت على أن تزج بهم في أتون حروب أهلية أو تجندهم لخدمة جهات خارجية بهدف الإحتفاظ بالمجرد بدور يمارسون من خلاله ما يسمونه بالنشاط السياسي. لكن حتى في هذا الإطار يمكن ملاحظة بأن إيران تمارس نوعا من اللين أكثر مما تفعله حكومة بغداد, فالتقاليد الموروثة تعتبر ضمانا كبيرة بهذا الخصوص لكسب المتطوعين للمشاركة في القتال على أساس الإختيار الحر بين أهون شرين, في حين يلجأ العراق إلى أساليب القسر والإجبار بإستمرار لغرض تجنيد العراقيين.

ولعل موقف البارزانيين يعطينا مثلا عن هذا الموضوع, فإستنادا إلى القاعدة الموروثة لم يكن البارزانيون في العادة مستعدون لأداء الخدمة العسكرية والمشاركة في حروب لا يؤمنون بعادتها. وبعد 1975, وأسوى بالألوف من الأكراد الآخرين في العراق تم إبعادهم بالقوة من مناق سكناهم الأصلية ونقلوا إلى مناطق المستنقعات في جنوب العراق كخطوة أولية حيث أبقتهم السلطات الحكومية لفترة زمنية كانت أطول من مدة بقاء بقية المجموعات الكردية الأخرى, إلى أن تمت إعادتهم إلى المناطق التابعة لما سمي بمنطقة " الحكم الذاتي " في أطراف وضواحي مدينة أربيل. لقد إستمر البارزانيون في ترديد مطالبهم بحقهم في العودة إلى أراضيهم وقراهم الأصلية, إلا أن السلطات العراقية واصلت تجاهل مطالبهم المشروعة والعادلة.

وعندما إرتكب النظام العراقي أكبر أخطائه السياسية بشنه الحرب ضد إيران, تم قصف إحدى المعسكرات التي يقيم فيها البارزانيون المبعدون في " قوشته " الواقعة في جنوب شرقي أربيل من قبل عدة طائرات حربية, الأمر الذي تسبب في مقتل عدد من المدنيين. إتهم البارزانيون السلطات الحكومية العراقية بكونها تكمن خلف هذه التطورات وتأمل وراء ذلك تحريض البارزانيين للمشاركة في الحرب ضد إيران ولمحوا إلى حقيقة أن إيران وإلى تلك الفترة على الأقل لم تكن قد قصفت أية مواقع أو مراكز مدنية في العراق. وعلى أثر ذلك جرى إعتقال عبيدالله بارزاني وبعد فترة قصيرة أعتقل شقيقه لقمان بارزاني وبذلك إنقطعت أخبارهما نهائيا.

في أواخر تموز/1983, هاجمت القوات الإيرانية مواقع الجيش العراقي في منطقة حاج عمران, مدعومة من قبل الموالين إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبضمنهم فئة متعاطفة مع هذا الحزب من البارزانيين اللاجئين إلى إيران منذ عام 1975, الأمر الذي أدى إلى إحداث خسائر كبيرة في صفوف الجيش العراقي وفقدانه لبعض المواقع الإستراتيجية في هذه المنطقة. وعلى أثر هذه التطورات بدأت الحكومة العراقية وأجهزة مخابراتها بإعتقال بعض الشخصيات المعروفة بين

البارزانيين ومن بينهم: شيخ خورشيد بارزاني وشيخ عثمان وشيخ نذير ... إلخ. وبعد ذلك بفترة قصيرة قامت وحدات من الجيش والشرطة والأمن والإستخبارات بتطويق المعسكرات التي تم إسكان البارزانيين فيها بعد إعادتهم إلى منطقة الحكم الذاتي كما كانت تسمى, وتم إعتقال كل الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة ولغاية الثمانين من العمر في عملية خاطفة ونقلوا بعدها إلى مناطق مجهولة وإنقطعت أخبارهم بعد ذلك بالكامل. عدد المختطفين من البارزانيين غير معروف, لكن أغلب المصادر تقدره بحوالي (8000) شخص. ومن الغريب حقا أن نلاحظ بأن نظام البعث الفاشي إدعى أمام الرأي العام, بأن هؤلاء المدنيين العزل من أسرى الحرب مع إيران, لكن قيل قديما: إذا لم تستحي فافعل ما شئت !

إعتقد صدام حسين بأن الإنتصار الإيراني في حاج عمران كان مستحيلا بدون دعم ودلالة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق والفئة المتعاطفة معه من البارزانيين, وبذريعة انه كان هنالك إرتباط بين المجموعة الصغيرة من البارزانيين التي ما تزال موجودة في إيران وبين بقية البارزانيين الموجودة في العراق والذين يمثلون الغالبية الساحقة, الأمر الذي يستوجب حسب إعتقاد صدام حسين المحاسبة وإنزال العقاب. لكن في الحقيقة والواقع لا صحة إطلاقا لمزاعم صدام حسين حول هذا الإرتباط المزعوم والمختلق بدوافع سياسية وعسكرية من جانب سلطة البعث, بل أن البارزانيين في إيران بالذات كانوا على إستعداد للعودة إلى العراق لو سمحت لهم حكومة البعث بالعودة إلى قراهم ومنطقتهم الأصلية وتركتم لحالهم مع ضمان عدم التعرض لحقوقهم المشروعة. إلا أن أخطاء النظام البعثي بهذا الخصوص والسياسة والإجراءات العنصرية التي إتخذتها كانت في الواقع هي الدافع والسبب الحقيقي ليفقد الشعب الكردي ثقته الكاملة بهذا النظام الكولونيالي وبشكل متصاعد كلما زادت المبررات التي ولدتها ردود الفعل من تمادي السلطة الحاكمة في إضطهاد الشعب الكردي, وتلك حقيقة تؤيدها التطورات التي حصلت حتى الوقت الحاضر. فكلما زادت ضغوط العراق كلما زادت عوامل التقارب بين الأكراد وإيران, على الرغم من الأكراد لا يعلقون آمالا كبيرة في الحصول على الحكم الذاتي من خلال هذا التعاون, إلا أنهم مطمئنون من بقاء وجودهم وإستمرار إيمانهم كشعب مستقل على أرض آبائهم وأجدادهم في حين يتعرض هذا الكيان والوجود إلى خطر جدي في حالة إنتصار نظام البعث.

وفي الوقت الذي تزداد فيه أوضاع المعارضين الأكراد الإيرانيين ترديا في الداخل, فعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران ومجموعة الكوملة تحاولان مواصلة القتال ضد الحكومة الإيرانية بدعم من حكومة البعث في العراق, بالرغم من أن العراق يواصل - كدليل على ضعف قدرته العسكرية - قصف المواقع المدنية ليس داخل كردستان العراق وحسب بل وداخل كردستان الإيرانية أيضا ! هذا بالإضافة إلى أن أوضاع اللاجئين الأكراد الإيرانيين داخل معسكرات اللاجئين في العراق ليست حسنة وأن معاملتهم من جانب السلطات العراقية غير ودية. وفي تعليق لإذاعة الإتحاد الوطني

الكرديستاني " صوت الثورة العراقية " , بتاريخ 1984/7/27, تحت عنوان: " السلطة العراقية ومصالح الشعب الكردي " , جاء فيه ما يلي: ( ... ولنلقي نظرة على أقوالهم وأفعالهم تجاه الشعب الكردي في كردستان إيران, حيث يعتبرون أنفسهم أصدقاء له. كان يجب أولا وقبل كل شيء أن تساعد اللاجئين الأكراد بدلا من رميهم في صحراء الرمادي وحصرهم في معسكرات قسرية تفنقر إلى أبسط متطلبات العيش. إن ما يقارب أربعين ألفا منهم يعيشون في حالة مزرية بالإضافة إلى وقوعهم في مصيدة دوائر الأمن والإستخبارات العراقية, فالخروج والدخول إلى هذه المعسكرات ممنوع لأي شخص كان. هذا بالإضافة إلى إجبار بعض من هؤلاء ليعملوا لحساب دوائر الإستخبارات والأمن سواءا بالتهديد تارة والترغيب تارة أخرى. يضاف إلى ذلك ضربها المتلاحق للمدن والقصبات الكردية الحدودية مثل: بانه, سردشت, مريوان ومهاباد, والتي لا يتضرر منها سوى الأمنيين من الأكراد الساكنين في تلك المدن ).

بالإضافة إلى كل هذه المشاكل والتعقيدات, فإن هنالك المنازعات والخلافات والفرقة التي باتت تأخذ طابعا تقليديا بين صفوف الأكراد الإيرانيين أيضا وكأن عدوى الصراعات الكردية في العراق قد إنتقلت إليهم أيضا. لقد عانت قدراتهم العسكرية من الإنحسار بإطراد في الفترات الأخيرة , بل انها باتت حصرا على بعض العمليات المعزولة والسرية الطابع في المناطق الحدودية النائية. ولكن حتى في هذه المواقع فإن الأزمات الداخلية والإنشقاقات قد تفاقمت بين الأحزاب والكتل الكردية المختلفة, بل أنها أدت إلى نشوب إشتباكات مسلحة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران وبين مجموعة الكوملة, التي تسببت في مقتل العديد من أنصار الطرفين. إن تبادل الإتهامات بين الأطراف المتناحرة, حول مسيبي هذه الحوادث الدموية بين الأحزاب والكتل السياسية الكردية في إيران, لا تختلف عن مثيلاتها الموجودة بين الأحزاب السياسية الكردية في العراق منذ سنوات, بل ومنذ عقود, والتي تحولت بالتدريج إلى جزء من الحياة اليومية في كردستان العراق لفترة طويلة من الزمن, حيث يحاول كل طرف أن يحمل الطرف الآخر المسؤولية عن سبب نشوب هذه الأحداث الدامية.

هذه العوامل مجتمعة, إلى جانب موقف السلطات الإيرانية الأكثر تجاوبا وتفهما مع الشعب الكردي في إيران بالقياس إلى الدسائس والمعاملة القاسية التي يتعرض لها الشعب الكردي في العراق, بما في ذلك إستخدام الأسلحة السامة الكيماوية المحرمة دوليا في عام 1987, ضد المعارضة الكردية. كل ذلك إلى جانب إزدياد نشاطات الأحزاب والكتل السياسية الكردية في كردستان الجنوبية, المدعومة بصورة مباشرة من قبل إيران, يجعل مستقبل المقاومة الكردية المسلحة الموجودة في إيران ذاتها موضوعا مبهما يصعب إن لم نقل يتعذر معه التكهن بإمكانية مواصلة البقاء بالنسبة لها, لأسباب سياسية وعسكرية في أن واحد.

ب – الأكراد في العراق: لأكراد اليوم في العراق أكثر من مبرر واحد يدفعهم للثورة على الأوضاع القائمة وضد الحكومة الفاشية, فهم يمثلون اليوم المجموعة الأكثر تعرضا للإضطهاد والعسف من بين كل أجزاء كردستان الموزعة بين عدة دول. إن ما يسمى " بالإجراءات الوقائية ", التي استخدمتها حكومة البعث الفاشية بعد 1975, يمكن أن تعتبر مجرد خطوة مرحلية تهدف إلى القضاء الكلي في خاتمة المطاف على كل الأسس التي يقوم عليها كيان الشعب الكردي ومن جملتها ترحيل السكان الأكراد بالقوة والإكراه عن مناطقهم الأصلية التي يصعب على الحكومة المركزية السيطرة عليها والقريبة من الحدود السورية, التركية, الإيرانية, بعمق 20 كم, وإلغاء ما سبق للأكراد وأن حصلوا عليه بعد نضال طويل طويل ودامي من الحقوق الثقافية, ومن جملتها إعتبار اللغة الكردية كلغة تدريس حتى في بعض المناطق التابعة لما سمي بمنطقة " الحكم الذاتي ", إلى جانب تعريب الجامعات والمؤسسات التعليمية ... إلخ.

إلا أن الظروف السائدة داخل صفوف الأكراد أنفسهم قد تردت هي الأخرى: سياسيا وعسكريا إلى درجة كبيرة. فهزيمة/1975, التي يصفها البعض بالإنتهيار والبعض الآخر بالإستسلام, تسببت في إحداث إنشقاقات جديدة عميقة في صفوف ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, والتي أدت بالتالي إلى تأسيس عدة أحزاب سياسية جديدة. إلا أن أهم الكتل والأحزاب مازالت كالسابق: الإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق بقيادة ولدي ملا مصطفى إدريس ومسعود.

إن هذه الأحزاب الجديدة/القديمة. تدعي كلها بأنها أخذت العبر والعصا من إنتهيار عام 1975, وتعتبر هذه الهزيمة كدرس بليغ يفرض عليها بالدرجة الأولى عدم الإتكال في المستقبل وإلى الأبد على الدعم الخارجي. لكن واقع الحال يثبت العكس تماما, لأن هذه المزاعم ذات الهدف الدعائي الواضح لا تطبق عمليا. فهذه الأحزاب جملة وبدون أي إستثناء مازالت معلقة بالكلية على الدعم الذي تتلقاه من إيران, العراق, سوريا أو ليبيا أو من مصادر أخرى. وتعمل في الحقيقة والواقع – سواءا عن عمد أو عدم القدرة على فهم الواقع - ومن جديد لخدمة مخططات وأهداف الدول الممولة أو الداعمة كما يسمونها.

بالإضافة إلى ذلك, فإن هذه الأحزاب تردد بإستمرار, بأن توحيد القوى في هذه المرحلة بات يعتبر مسألة مصيرية وحيوية لكنها ما زالت تخوض حربا أهلية ضارية ضد بعضها البعض, بشكل يتعذر معه تعاون كتلتين لفترة محددة ما لم يكن الهدف هذا التعاون, التضيق على طرف ثالث وعزله عن الساحة السياسية والعسكرية. هذا علما أن هذه الأحزاب تتهم بعضها بدون أي إستثناء " بالعمالة والتجسس والإرتزاق وخدمة الأجنبي " ! لقد تساءلت " هيلا شلومبيركير " – صحفية ألمانية غربية – التي عاشت عدة أشهر بين الأكراد بحق قائلة: " بمن يستطيع المرء أن يثق خلال كل هذا الهرج

والمرج الكردي)! ولا غرابة إذن في مثل هذه الأجواء, أن يتبين بسرعة, بأن الإتفاقات التكتيكية المعقودة بين الأحزاب الكردية المختلفة وفي فترات مختلفة, ليست إلا سرايا خادعا ومحض خيال, ومنها الإتفاقية المعقودة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق وبين الإتحاد الوطني الكردستاني بتاريخ 1977/3/1, في دمشق والإتفاقية التي وقعت عليها (18) منظمة سياسية عراقية في طرابلس الغرب/ ليبيا, بتاريخ 6/شباط/1983.

### 1- جلال طالباني و الإتحاد الوطني الكردستاني:

إستنادا إلى المعلومات التي أوردها جلال طالباني شخصيا, يظهر بأنه كان خلال الأعوام 1972-1974, يعيش في مصر, وأثناء إنهيار الحركة الكردية في العراق عام 1975, كان موجودا في سوريا, حيث قام في نفس السنة بتأسيس " الإتحاد الوطني الكردستاني ", بالتعاون مع بعض الأكراد الآخرين. الإتحاد الوطني الكردستاني هو عبارة عن تجمع للمجموعات والكتل ذات الميول اليسارية, التي تريد مجتمعة إيجاد الحلول للمشاكل والتعقيدات التي طرأت بعد عام 1975, على إعتبار أن حزبا واحدا بمفرده لا يستطيع القيام بأداء الواجبات وتحمل المسؤوليات المطلوبة لبلوغ هذا الهدف, إلى أن يظهر ويتبلور حزب " طليعي ", لقيادة الحركة الكردية. فالى جانب مجموعة " كومه - كردستان العراق ", " الحركة الاشتراكية الكردستانية ", الممثلتين داخل الإتحاد الوطني, فإن الإتحاد إستطاع ولو بشكل مؤقت أن يكسب دعم ومساندة الحزب الشيوعي العراقي / اللجنة المركزية , والمجموعة التابعة سابقا إلى الكتور محمود عثمان " الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ( اللجنة التحضيرية ). إلا أن التطبيقات والممارسات التي يلجأ إليها الإتحاد الوطني الكردستاني, تظهر رغم أبواق الداية الحزبية الكفوة نسبيا بالقياس إلى التنظيمات السياسية الأخرى في كردستان, ومن خلال ممارستها للعمل السياسي, بأنها من حيث الجوهر عبارة عن نفس الجهة ومؤلفة من حيث الجوهر من نفس العناصر المقربة سابقا إلى أي حزب البعث حتى عام 1970.

حاول جلال طالباني أن يكسب الدعم السوري لحركته بشكل منفرد قدر الإمكان وأراد أن يكسب عن هذا الطريق دعم المجموعات المعارضة لملا مصطفى. إلا أن الدعم السوري كان ومنذ البداية بالنسبة لجلال طالباني مقرونا بنقطة ضعف كبيرة للغاية, بالقياس إلى الدعم الإيراني في عام 1961 أو 1962. فقد إضطر الإتحاد الوطني الكردستاني إلى مواجهة عقبات جغرافية كبيرة لإيصال التموينات عبر خطوط إرتباط النائية من سوريا إلى منطقة السليمانية/العراق, حيث يتواجد مؤيدوه وأنصاره وذلك عبر الحدود السورية ترة, و ثم الحدود التركية تارة وأخيرا عبر الحدود العراقية. وهذا يعني عبر منطقة بادينان التي يكثر فيها مؤيدوا ملا مصطفى !

ومع كل هذه العقبات, فإن الإتحاد الوطني الكردستاني كان بالفعل أول مجموعة سياسية منظمة باشرت العمل لإبداء المقاومة السياسية والعسكرية داخل كردستان الجنوبية بعد هزيمة عام 1975 والتي كانت هي الأخرى مدعومة من الخارج أيضا. ومهما كان الأمر فهذا إنجاز سياسي وعسكري في آن واحد لا يمكن التقليل من شأنه أبدا. وفي ك1977/1, وصل جلال طالباني ودكتور محمود عثمان إلى كردستان الجنوبية/العراق وباشرا بمحاولة تنظيم المقاومة العفوية التي سبق للسكان في كردستان الجنوبية وبالأخص الفلاحون منهم وأن أبدوها ضد مخططات حكومة البعث الكولونيالية. لقد سهلت ممارسات السلطة البعثية التعسفية والعنيفة ضد الشعب الكردي مهمة القادمين الجدد. فقد إنتفت المجموعات حولهم بهدف وقف تطاولات النظام الفاشي على حقوقهم وتم تعيين "علي عسكري" كقائد للقوات المسلحة في هذه المناطق. وكانت نشاطات الإتحاد الوطني الكردستاني بصورة إجمالية ومنذ البداية مقرونة بحرب دعائية ضد ملا مصطفى والعناصر الموالية إليه. فقد وجهت له تهمة التعاون مع عدة أجهزة إستخباراتية أجنبية ومن بينها: السافاك/إيران, ميت/تركيا, سي.آي.أي./أمريكا و الموساد/إسرائيل. لقد إكتشف مؤيدوا ملا مصطفى بسرعة نقطة الضعف الكبيرة في إستراتيجية جلال طالباني السياسية والعسكرية في آن واحد, ألا وهي خطوط التموين التي يجب أن تمر في موضع ما عبر بادينان, التي حولها بالتدريج إلى هدف أساسي لهجماتهم العسكرية مهملين ما عداها, بالأخص بعد أن بقيت الإتفاقيه المعقودة في 1977/3/1, بدون مفعول لأسباب مجهولة, محاولين بذلك منع جلال طالباني من تعزيز وتقوية مركزه بواسطة الدعم السوري. وبذلك نشبت الصراعات الدموية من جديد بين التيارين وتساعدت بالتدريج.

كان الإتحاد الوطني الكردستاني قد أعلن وظل يكرر في البداية بأنه سيخوض حربا " شعبية طويلة الأمد", ضد حكومة بغداد, لكن لم تمضي فترة طويلة وإذا بالإحاد الوطني الكردستاني يجري إتصالات مع الحكومة العراقية من خلال علي عسكري, اعقبها توجيه مذكرة إلى الحكومة بقيت بدون نتيجة! وإستغل الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق هذه الفرصة فشن حملة دعائية واسعة كان لها أثرها. فقد وجهت تهمة العمالة لصالح العراق إلى جلال طالباني وكان لهذه الدعاية أثرها السلبي على الإتحاد الوطني الكردستاني الحديث النشأة.

الحوادث العرضية والإشتباكات المحدودة بين الطرفين كالتي حصلت في 13/1/1977 وما تلاها, والتي ذهب ضحية لها عدد من القتلى والأسرى المنتمين إلى الإتحاد الوطني الكردستاني, الذين كانوا يريدون عبور الحدود من سوريا إلى العراق لنقل التموينات والأسلحة, يمكن أن تعتبر تمهيدا للإشتباكات العسكرية الكبيرة اللاحقة التي جرت في حزيران/1978. ومنذ 1/1/1978 كان الإتحاد الوطني الكردستاني يعتبر إدريس ملا مصطفى في بياناته " القائد المنفذ", للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, الذي كان يشرف على الأمور والعمليات ويوجهها من كرج القريبة من طهران.

تبادل الطرفان توجيه الاتهامات باستمرار لبعضهما البعض, بهدف تحميل الطرف الآخر مسؤولية حصول هذه الإشتباكات والتحريض عليها أو إفتعالها. لكن في الحقيقة فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, الذي رفض أن يواصل القتال رغم كل الإمكانيات التي كانت بحوزته في عام 1975, لم يكن راغبا على ما يبدو أن يقوم آخرون بمواصلة التحرك من حيث وقفوا هم دون حراك. وللحقيقة لا بد من أن نقول بأن أنصار هذا الحزب في النمسا كانوا يقولون أثناء الصراعات الدائرة عن بعد: " إذا لم نكن قادرين على صنع ثورة فنحن نعرف كيف نخربها!"

في حزيران/1978, حدث أكبر إشتباك عسكري بين الكتل الكردية في منطقة بادينان وداخل الحدود التركية أيضا " هكاري ". شارك فيها تقريبا حوالي 1000 مسلح تابع للإتحاد الوطني الكردستاني أو من المتعاطفين معه يقابلهم ما يقارب 250 مسلح متعاطف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق, يعضدهم أفراد العشائر الكردية داخل الحدود التركية. ويعترف جلال طالباني, بأن الإتحاد الوطني الكردستاني فقد خلال هذه افشتباكات حوالي 800 نصير بين قتيل وجريح وأسير, ون بينهم علي عسكري " القائد العام للقوات المسلحة الكردستانية ". أما البقية فقد سلمت نفسها إلى السلطات العراقية طلبا للحماية, بإستثناء قلة قليلة إستطاعت أن تعود إلى مقرات الإتحاد الوطني الكردستاني الرئيسية. وتكبدت القوات الموالية لملا مصطفى بدورها خسائر كبيرة أيضا بدورهم خلال هذه الإشتباكات ولو أنها بالقياس إلى خسائر الطرف المقابل كانت أقل. كما قتل أحد القادة العسكريين المعروفين " ملا أمين بارزاني ", وهو ما إعتبرته أجهزة إعلام الإتحاد الوطني الكردستاني كمفخرة لقواتها وكدليل على أن أنصارها كانوا قد قاتلوا بشجاعة!

من الملاحظ بأن الحروب الأهلية المخاضة بين الأطراف الكردية كانت تنتهي تارة لصالح هذا الطرف أو ذلك وتعتبر كإنجاز كبير في الحاليتين, لكن في الواقع فإنها كلها كانت هزائم ساحقة وماحقة لقضية التحرر الكردستانية, لذا لم تكن أحداث هكاري سوى هزيمة أخرى للحركة الكردية وما عدا ذلك فهو هراء إعلامي سخيف. لقد أتاح إقتتال الأكراد من جديد فرصة ذهبية لنظام البعث الفاشي للمضي قدما بتنفيذ مخططاته الكولونيالية عبر إخلاء المزيد من المناطق من سكانها الأكراد بما في ذلك المنطق الحدودية في الوقت الذي تصارعت فيه القوى الكردية داخليا بدلا من منع السلطة البعثية من تمرير مخططات التهجير. لذا فالرابع الأول والأخير كان حزب البعث الحاكم في بغداد الذي كان مرتاحا دون ريب لهذا التطور السلبي. ولكن مع كل هذه الحقائق فلو أردنا البحث عن أسباب فشل قوات الإتحاد الوطني الكردستاني في مهمته الرامية إلى فتح ممر أمن لتمرير المساعدات التي يحصل عليها من أو عبر سوريا وإيصالها إلى منطقة السليمانية, التي أعتبرت معقلا لأنصاره في تلك الفترة الحرجة لأمكننا أن نشير إلى ما يلي:

1- كانت المجموعة التابعة إلى ملا مصطفى تعتبر منطقة بادينان تابعة لها لذا كان دفاعهم عنها شرسا وحققوا النصر. 2- الإتحاد الوطني الكردستاني إرتكب خطأ جغرافيا كبيرا حين تجاهل حقيقة أبعاد النفوذ الذي تمارسه بارزان, ليس فقط داخل العراق بل وخارجها أيضا. فقد نسي الإتحاد بأن الحدود المرسومة بين الدول التي تفتسم كردستان هي في الواقع حدود مصطنعة قائمة على العسف والإكراه, لأنها فرقت حتى بين العائلة الواحدة في بعض الحالات فجزء منها يعيش ضمن الحدود التركية والجزء الآخر داخل الحدود العراقية. من هنا فبعض البارزانيين يعيشون داخل الحدود التركية ولذا فحين تعرض بعضهم إلى هجوم بادرت العشائر المجاورة لنجدتهم. 3- كان جلال طالباني غير معروف لدى سكان المنطقة بصورة عامة وإن كان معروفا لدى البعض فبشكل سلبي لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق سعى على الدوام بإلصاق تهمة العمالة لصالح الحكومة العراقية به. في حين أن إسم بارزان كان بحكم تأريخها في ظل شيوخها مقرونا بإستمرار بالإيجابيات سواء في عهد الشيخ عبدالسلام الشهيد أو أخيه الشيخ أحمد ومن سبقهما, وسعى إدريس بالأخص أن يستفيد من هذه النواحي. وهذا يعني أن قوات الإتحاد ورطت نفسها في خوض معركة في موقع معادي لها بالكامل. 4- إستمرت المعارك المتقطعة من 1-20/حزيران/1978, بدون أن يضمن الإتحاد وصول إمدادات لقواته من مواد غذائية أو عتاد, هذا النقص القاتل تسبب في توليد وضع مضطرب وقلق داخل صفوف قواته, الأمر الذي أفضى إلى إرتكاب أخطاء إضافية حين حاولت هذه القوات أن تعوض هذا النقص بمحاولة الإستيلاء على ماتحتاجه من الفلاحين في منطقة هكاري, الأمر الذي زاد الطين بلة, الأمر الذي إنعكس لدى الصحافة التركية أيضا. كان هذا التطور مبررا جديدا لسكان منطقة هكاري لدعم القوات الموالية لملا مصطفى ومواجهة القوات الموالية لجلال طالباني بقوة السلاح فكانت الهزيمة.

وإستنادا إلى ما أورده الإتحاد الوطني بهذا الخصوص, فإن تطور هذه الأحداث كان بالشكل التالي وفق البيانات التي أصدرها في تلك الفترة, إلى جانب كراس نشر بهذ الخصوص من تأليف "نوشيروان مصطفى", احد أعضاء المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني, تحت عنوان " حادثة هكاري ". حاول نوشيروان أن يبرر موقف الإتحاد الوطني على الطريقة المألوفة من كل الساسة الأكراد الذين ألفوا أعمال التستر على مواقف كتلهم وأحزابهم وأن يعلق المسؤولية في حدوث أخطاء بأعناق الآخرين. وبناء على هذه البيانات والتوضيحات, فإن هجوم الإتحاد الوطني على مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقتة) في بادينان كان ردة فعل على تجاوزات الحزب الأخير على بعض أعضاء الإتحاد منذ عام 1976, والتي كانت تستهدف قطع خط التموين السوري عن الإتحاد. وبناء على هذا الوضع فقد حدث إنقسام في آراء ومواقف قيادة الإتحاد الوطني الكردستاني, حول الموقف الواجب إتخاذه في هذه الحالة إزاء تصرفات الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقتة). فقد دعى البعض إلى إيجاد تسوية للخلافات من خلال المساومة, الذي يتيح نوعا من

التعايش السلمي مع الحزب الديمقراطي, عبر عقد إتفاق يجيز منح الحزب الديمقراطي قسما من المساعدات التي يحصل عليها الإتحاد الوطني من سوريا. أما البعض الآخر فكان يحرض ويصر على وجوب الإقدام على المواجهة العسكرية من أجل فرض سيطرة الإتحاد الوطني على منطقة بادينان أيضا, وحسم المسألة عن هذا الطريق ذاكرين الحجج السياسية والعسكرية لدعم موقفهم ورجحت كفتهم في النهاية. وبناءا على هذه المقدمات أعد الإتحاد الوطني عدته للهجوم على بادينان بعد أن قام بدراسة الوضع السياسي والعسكري للمنطقة وكذلك للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ( القيادة المؤقتة ). وأجرى الإتحاد الإتصالات مع بعض المجموعات داخل الأناضول الشرقي في المناطق التابعة لتركيا, بهدف كسب بعض المجموعات كحلفاء ومعاضدين للإتحاد الوطني ضد الحزب الديمقراطي. لقد تأكد الإتحاد من خلال هذه الدراسة والتدقيق من أن الحزب الديمقراطي ( القيادة المؤقتة ) كان منقسما على نفسه داخليا وقدرت القوة العسكرية التابعة لهم بحوالي 250 مسلح منتشرة على طول الحدود العراقية – التركية بشكل مجموعات صغيرة في مناطق مختلفة. وعلى الرغم من أن الإتحاد الوطني كان يدرك تمام الإدراك ما الذي كان يببته النظام البعثي والساعي لترحيل الأكراد من المناطق الحدودية وغيرها بالقوة إعتبارا من 1/حزيران/1978, إلا أن ذلك لم يحل دون إقدام الإتحاد على القيام بهذه المجازفة وحشد قواته عن طريق سحبها من أغلب المناطق لزجها في معركة بادينان, والتي بلغ عددها إجمالا حوالي 1000 مسلح. بدأت الإشتباكات بتأريخ 1/حزيران/1978 بالفعل. وأورد الإتحاد الوطني الأسباب التالية لهزيمة قواته العسكرية: 1- التعاون بين العراق, تركيا, إيران والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقتة), ضمن إطار مؤامرة دولية حبكت ضد الإتحاد الوطني الكردستاني. 2- وجود صعوبات في مجال تموين القوات التابعة إلى الإتحاد الوطني بالمواد الغذائية والعتاد. البرد وعدم معرفة قوات الإتحاد الوطني بجغرافية المنطقة تسببت بدورها في خلق الفوضى داخل صفوف قوات الإتحاد الوطني التي إنتقصت بالتالي من الروح المعنوية لهذه القوات. 3- لم يكن للإتحاد أي حلفاء بين الأكراد في الأناضول الشرقي. أما إنجازات الحزب الديمقراطي بهذا الخصوص فقد أرجعت إلى إستخدام الرشاوي المقدمة إلى زعماء القبائل.

ومن الملاحظ بأن الإتحاد الوطني الكردستاني إستطاع أن يستعيد قوته بالتدرج بعد هذه الهزيمة العسكرية وكان لإنتصار الثورة الإيرانية من بين عوامل أخرى دورها في هذا التحول. إلا أن الإتحاد الوطني فقد بعض حلفائه من جراء هذه الأحداث, كالحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية, مجموعة الإشتراكيين, إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ( اللجنة التحضيرية ). وقد أسس د. محمود عثمان بالتعاون مع رسول مامند بعد هذه الأحداث جزبا جديدا في عام 1979. علق د. محمود عثمان على هذه الأحداث واصفا جلال طالباني قائلا: ( جلال طالباني مثقف ماهر وزلق. لقد تذبذب كثيرا من جهة إلى أخرى في ممارساته السياسية. لقد دخلنا معا الجامعة ... في عام 1962. كان جلال

كبقية أعوان البارزاني جميعا, بما في ذلك الشيوعيين يؤيد أخذ المساعدات من أمريكا وإيران. وفي عام 1964 انفصل عن البارزاني وذهب مع بعض مؤيديه إلى معسكر أعده الشاه في همدان/إيران. وفي عام 1965, عاد مجددا إلى طرف البارزاني وتعاون معه مرة أخرى, إلا أنه بقي فقط حتى عام 1966, حيث التحق بعدها بالنظام العراقي وحارب ضدنا. وبع إتفاقية 11/آذار حل حزبه ليلتحق مرة أخرى بالبارزاني وبقي على هذا الموقف حتى نهاية عام 1975. بعدها ذهب إلى سوريا وأسس في عام 1976 بمساعدتها الإتحاد الوطني الكردستاني. إن ما لا أحبذه فيه, هي طموحاته غير المشروعة وأكاذيبه: فتارة هو زعيم عشائري, وتارة أخرى هو ماركسي, ثم ماوي موالي لجناح الصين, أو ديمقراطي, أو إشتراكي, أو قومي. إنه يدير عباءته بإتجاه الزاوية التي تهب منها الرياح, ولهذا السبب فإن مركزه يضعف بإستمرار ولم يعد الناس يثقون به. إن الطالباني يعتبر عقبة على طريق وحدة الأكراد في العراق).

لعل بإمكان هذا المثال أن يقدم تحذيرا وافيا عن طبيعة الساسة عن طبيعة الساسة الأكراد وأحزابهم التي تخدم غالبا شخصا محددًا بالذات أو أشخاصا محددين والتي تحاول في ذات الوقت أن تحتل مركزا تحل من خلاله محل العشائر التقليدية المعروفة في كردستان وقياداتها في الوقت المعاصر داخل المجتمع الكردي. وفي الواقع فهم يعتبرون بالتالي وفق السلوك الذي ينتهجونه والتطبيقات التي يمارسونها لتمرير سياستهم الإنتهازية المطلقة كمصطلحات مترافعة كلياً!

بحكم العزلة التي بات الإتحاد الوطني الكردستاني يعاني منها في كردستان الجنوبية بعد قطع خطوط الإمداد مع سوريا, فإنه لم يجد بدا من التقرب إلى أكراد إيران " الحزب الديمقراطي الكردستاني /إيران و الكوملة ", ويقوي علاقاته معهم من باب الإتعاوض بأسباب هزيمة هكاري, مستغلا الخلافات العميقة بين أكراد إيران والحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق , أملا بذلك إيجاد نوع من التوازن في ميزان القوى على الساحة الكردية. إستعاد الإتحاد الوطني الكردستاني أن يستعيد الثقة بنفسه من جديد, بل أنه شن عدة هجمات موفقة على مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقتة) ودحرهم في أكثر من موقع وكان أكبرها معركة " قسري و قنديل " ذهب ضحيتها هذه المرة عدد من خيرة المقاتلين البارزانيين ومن جملتهم " حسو ميرخان ", في ظروف غامضة بعض الشيء يصعب تفسيرها من خلال التحليلات العسكرية المجردة دون أن يأخذ المرء أجواء التمزق السائدة في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقتة) والمنافسة الحادة داخل صفوفه والتي تصل في الكثير من الحالات إلى اللجوء لإستخدام الدسائس والمؤمرات للإيقاع بالخصوم والمنافسين دون وازع من ضمير أو خجل. ومهما يكن فقد إستطاع الإتحاد الوطني الكردستاني بعد هذه الإنتصارات وفي مواقع متفرقة أن يسيطر عمليا على أغلب المناطق الجبلية في " سوران ", في حين باتت بقية الأحزاب تتقاسم السيطرة على منطقة بادينان, فالأيام دول.

يتساءل البعض عن مدى مسؤولية الإتحاد الوطني الكردستاني عن الإشتباكات التي نشبت بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني/العراقي والإيراني؟ في الواقع من الصعب إستجلاء الوضع والخلفيات ذات العلاقة بوضوح كافي. فالخلافات بين الحزبين قديمة وإستنادا إلى عقلية الساسة الأكراد فهي كافية لنشوب صراع دموي. لكن مما لا ريب فيه بأن الإتحاد الوطني الكردستاني كان أحد الأطراف المستفيدة من هذا الصراع الجانبي إلى جانب دولتي العراق وإيران. فهذا الصراع الديمقراطي الدموي أضعف كلا الطرفين وأتاح بذلك مجال إنصراف الإتحاد الوطني الكردستاني لتعزيز مواقعه في منطقة سوران الواسعة, دون أن يخشى منافسة حقيقية على الساحة في الحقيقة.

وهناك بعض المسائل التي يلفها الغموض, فمن الثابت بأن الأكراد الإيرانيين المعارضين لنظام الإمام الخميني يحصلون على الدعم والمساعدة المادية والعسكرية من العراق, علما أن محاولة التستر على هذه الحقيقة أو إنكارها لا يعني في الواقع إلا أن تكون دعابة أو مزحة سياسية ثقيلة ورخيصة, الأمر الذي ينطبق بالمقابل على الأحزاب الكردية المعارضة للعراق البعثي, فقد كانت تتلقى الدعم المادي والعسكري من إيران وجهات أخرى أيضا. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من أين يحصل الإتحاد الوطني على إمداداته وتمويلاته الضرورية على الأقل في فترة العزلة هذه وإنقطاع الدعم السوري عنه بسبب قرصنة الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق (القيادة المؤقتة) في بادينان؟!

إن الشكوك التي أثارها جهاز الإعلام التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق, حول وجود إرتباط سري بين الإتحاد الوطني الكردستاني وحكومة البعث العراقية في البداية, دعمت فيما بعد من قبل الأحزاب السياسية الأخرى أيضا, كالحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية. بالإضافة إلى أن الوثائق التي عثر عليها في السفارة الأمريكية في طهران, تشير هي الأخرى إلى أن جلال طالباني كان يتلقى الدعم من الحكومة العراقية! وهذا ما يفسر إلى جانب عوامل أخرى أيضا, كيفية إستعادة الإتحاد الوطني الكردستان لقوته خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا, الأمر الذي قد يعود إلى توسط قام به الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران بين الطرفين لهذا الغرض.

## 2- إدريس ملا مصطفى وصراع الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق من أجل البقاء:

تواجد في العراق حزبان في عام 1974, بإسم " الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق ", احدهما بقيادة ملا مصطفى والأخر بقيادة عضوين سابقين لهذا الحزب: عزيز آكري و هاشم آكري, اللذان كانا يقيمان في بغداد ويدعمان بصورة مباشرة وواضحة من قبل حكومة البعث العراقية. كان عزيز و هاشم قد تركا صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق في عام 1970 على أثر خلاف مع رئيس الحزب لأسباب لا يعرف معظمها ولكن كان من بينها تقريب رئيس الحزب لبعض أغوات الزبيار, الذين ألحقوا أذية قصوى بالناس في بادينان بما في ذلك في آكري. سكن الإثنان بعد الانفصال

عن الحزب في بغداد, إلى أن تأزمت الأمور من جديد بين الحركة الكردية وحكومة بغداد في عام 1974, والتي أدت إلى إندلاع الحرب من جديد بين الطرفين. وبعد 11/آذار/1974, أصدر حزبهما في بغداد جريدة باسم "التآخي", منتحلة إسم الجريدة التي كانت لسان الحزب الذي يقوده ملا مصطفى التي كانت تصدر بشكل رسمي خلال فترات التفاوض مع الحكومة.

بعد هزيمة 1975, عاد أعضاء وكوادر آخرون من منتسبي الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق إلى العراق وتعاون بعضهم مع الحزب الذي كان يقوده عزيز و هاشم, في حين تعاون بعضهم مع الحكومة العراقية مباشرة بهدف إنفاذ ما يمكن إنفاذه حسب زعمهم, وكان ضمن هذه المجموعة سكرتير الحزب حبيب كريم. أما عضو المكتب السياسي صالح اليوسفي فقد شارك في تأسيس الحزب الاشتراكي وقتل فيما بعد على يد أجهزة الأمن والمخابرات العراقية. أما المجموعة التي ذهبت إلى إيران والخارج بشكل عام فقد إنقسمت هي الأخرى إلى عدة كتل ومجموعات متناحرة خلال فترة قصيرة: فقد إنفصلت المجموعة التابعة إلى إبراهيم أحمد و جلال طالباني سعيا منها إلى إيجاد طريق خاص بها وإستطاعت أن تؤسس تنظيم الإتحاد الوطني الكردستاني بدعم سوري وليبي وبذلك كانت صاحبة المبادرة الأولى عمليا لإحياء المقاومة في كردستان الجنوبية. كما تبلورت مجموعة أخرى تولى قيادتها الدكتور محمود عثمان, أحد معتمدي ملا مصطفى السابقين والمسؤول لفترة ما عن الشؤون الخارجية سميت بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق - اللجنة التحضيرية, والتي باشرت هي الأخرى نشاطاتها من سوريا وكانت تطلب من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق أن يباشروا بعقد مؤتمر لإنتخاب قيادة شرعية للحزب ورفض القيادة التي عينها ملا مصطفى وأولاده (القيادة المؤقتة). وعندما تعذر تحقيق هذا الهدف, تحالف د. محمود عثمان مرحليا مع جلال طالباني وفيما بعد مع رسول مامند ليتم تأسيس الحزب الاشتراكي الكردستاني. ومن جهة أخرى أسس أحد أعضاء الحزب السابقين علي سنجاري حزبا باسم الإتحاد الديمقراطي الكردستاني, والذي بدأ نشاطه هو الآخر في سوريا!

كانت أوضاع ملا مصطفى وولديه إدريس ومسعود داخل إيران بعد إتفاقية الجزائر مباشرة غير مناسبة للنشاط السياسي بالقياس إلى ظروف جلال طالباني في سوريا. فتوقعات ملا مصطفى ومخططاته المبنية على وجوب الإنتظار لحين حدوث خلافات جديدة بين إيران والعراق وما سيرتبط بذلك من فتح باب جديد للدعم الإيراني أثبتت عدم واقعيتها طوال فترة حكم الشاه. كما أن المخابرات الإيرانية " سافاك", كانت قد منعت القيام بأي نشاط سياسي. وكانت إجراءات السلطة الإيرانية الهادفة إلى التضيق والتخويف متنوعة وشملت فيما شملت, توزيع اللاجئيين الأكراد العراقيين داخل العمق الإيراني بهدف إبعادهم قدر الإمكان عن المناطق الحدودية وتسليم بعضهم إلى السلطات العراقية عنوة بالإضافة إلى قتل عدد من المقاتلين الأكراد السابقين " بيشمرکه", في معسكر للاجئيين في كرمناشا. لكن بالمقابل كانت لديهم إمكانيات مادية هائلة بالقياس إلى كل الأحزاب الكردية الأخرى الناشئة التي توجب عليها

أن تبدأ من الصفر من كل النواحي تقريبا. كما كان هنالك ألوف المقاتلين في المعسكرات وكذلك العشرات من ضباط الجيش والشرطة السابقين, وهذه عناصر هامة للغاية للتحرك وكفيلة بإنجاح أي عمل عسكري وسياسي مستقبلي فيما لو أُجيد استخدامها مع تواجد النية الصادقة لكان بالإمكان وضع قاعدة للتحرك المجدد بسهولة وهذا ما سعى إليه الضباط بالإتفاق مع مسعود وبذلك تم تنظيم العشرات من الضباط في إطار تنظيم أطلقوا عليه إسم "الضباط الأحرار" الذين أقسموا اليمين على القرآن في مهاباد على العودة إلى كردستان الجنوبية لمواصلة القتال لكنهم خذلوا شر خذلة من قبل ملا مصطفى وأبنائه.

وعبر التعمق في الإمعان في موقف ملا مصطفى وأولاده لا مناص من التوصل إلى إستنتاج مفاده بأنهم كانوا ينتظرون الضوء الأخضر من جهة ما للبدء بمواصلة القتال, وحين توفر هذا الشرط وذلك بعد أن تسربت أبناء نشاطات جلال الطالباني في عام 1976, إلى إيران بدأت نشاطات أولاد ملا مصطفى تلاحظ وتولد عنها تدريجيا ما سمي "بالقيادة المؤقتة", والتي كان المنتمون إليها في النمسا يقولون بعد سعيهم الحثيث لمنع وصول المساعدات السورية إلى منطقة السليمانية الموالية لجلال طالباني: "إذا لم نكن قادرين على صنع ثورة فنحن نعرف كيف نخربها"! ولنا أن نسأل ألم يكن هذا دورهم على طول الخط؟

على أية حال لوحظ إعتبارا من 1976 وما بعد نشاط لهؤلاء في إيران بل وداخل الحدود التركية في المنطقة المتاخمة للعراق وبذلك يمكن القول بأنه كان هنالك نوع من غض النظر على نشاطاتهم على أقل تقدير من قبل إيران وتركيا على حد سواء, بدل التشدد الممارس في السابق. فهل كان هذا هو الضوء الأخضر المنتظر, الذي جاء بعد طول إنتظار بفضل نشاطات جلال طالباني؟

في هذا الجو المتلبد, حاول إدريس ملا مصطفى وبالإستناد على ما هو متوفر من عوامل أن يخفف من سلبيات الأوضاع قدر الإمكان مؤملا تدخل جهات خارجية كالولايات المتحدة والمنظمات الدولية ولكن بدون جدوى. وطبعاً وفرت الأموال الخاصة بالحركة الكردية التي كانت تحت تصرف ملا مصطفى بالكامل منذ عام 1964, إمكانيات الإقدام على بعض الإجراءات حتى ولو لم يكن للدعم الخارجي وجود. فعلى الجانب الآخر كانت المنظمات والأحزاب الجديدة تفتقر بالكلية إلى هذا العنصر كجلال طالباني أو "منظمة الضباط الأحرار", التي كانت من أول المجموعات الداعية والعاملة بالفعل على الإطلاق من أجل إعادة تنظيم المقاومة في كردستان الجنوبية, لكنها لم تحصل على أي دعم بل وسدت بوجه بعض المنتسبين إليها إمكانيات السفر إلى سوريا رغم المحاولات العديدة عبر السفارة السورية في طهران, وقد أسهم ذلك في إنحلال التنظيم.

إذن وبعد تلكؤ وتسويق مطول لا مبرر له تم تعيين بعض الأشخاص من قبل ملا مصطفى وإبنه إدريس ومسعود بصورة مباشرة لإعادة التنظيم، الذي عرف فيما بعد وبشكل مرحلي بإسم " الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقتة). وكان هذه التنظيم يتألف من عدد من الأعضاء القدماء للحزب الديمقراطي مثل إدريس ومسعود ومحمد محمود (سامي) علي عبدالله بالإضافة إلى أعضاء قياديين جدد أغلبهم من منتسبي جهاز المخابرات السابق التابع إلى الحركة الكردية "باراستن". غير أن نشاطاتهم الأولية أكتشفت من قبل السافاك وبالنتيجة تم إعتقال البعض لمدة قصيرة فقط في حين هرب الآخرون إلى شرقي الأناضول في المناطق الكردية القريبة من الحدود ومن جملتهم جوهر نامق وآخرون. ولا توجد أخبار حول تعرضهم لأية مضايقات من قبل السلطات التركية حتى عام 1983 لأسباب مجهولة على الرغم من نشاطاتهم السياسية والعسكرية على حد سواء بما في ذلك حوادث هكاري المشار إليها سابقاً!

ولكن بعد فترة قصيرة من بداية هذه النشاطات تبلور جناحان داخل التنظيم الجديد. وكانت إختلافات وجهات النظر بينهما من القوة والكبر، إلى درجة يجوز للمرء معها بأنها كانت في الواقع ومنذ البداية تمثل حزبين مستقلين. وإتضحت جلية الأمور بعد إجتماع عقد في ألمانيا الغربية في الفترة 11-15/أب/1976، أطلق عليه مؤتمر الحزب. وهنا حاول محمد محمود (سامي) أن يعين نفسه سكرتيراً للحزب ويكلف أقرب المقربين إليه بتولي المناصب الهامة، في حين تم عزل وتجاهل بقية المنتسبين إلى الحزب وبالأخص أولئك الموجودين في إيران وهم الذين يمثلون الأكثرية الساحقة. وكان هذا التصرف لا يعني في الواقع سوى نوعاً من الانقلاب داخل الحزب أو على ما تبقى منه ورفضهم لأغلب أعضاء الحزب والعناصر المتعاطفة معه رغم أن كل ردود الفعل على هذا التصرف كانت تتسم بالتحفظ ظاهرياً، لتفادي إنقسام آخر أو على الأقل تأجيل مثل هذا الإنقسام المتوقع ولو إلى حين.

مما لا ريب فيه أن سامي كان قد تحول إلى عنصر مناوئ لملا مصطفى وإبنه إدريس ومسعود بعد هزيمة 1975، شأنه في ذلك شأن جلال طالباني و د. محمود عثمان وآخرين، لكن في الوقت الذي أعلن فيه هؤلاء عن موقفهم بصراحة وجلاء وإفصحوا عن مواقفهم بوضوح من الحزب الديمقراطي، فإن سامي تستر على ما يببته من نوايا وتظاهر بمواصلته للولاء لملا مصطفى ليعزز موقعه كخطوة أولى داخل الحزب وأن يحاول الإستفادة من الأموال والقدرات العسكرية وبقية الوسائل التي كان الحزب يمتلكها وأن يستفيد من إسم " بارزان " وإتخاذ كل هذه المحاور كوسائل لتقوية مركزه على الساحة السياسية. ولندع المجال لسامي ليشرح أسلوبه ونواياه حيث يقول: ( كان أمام العناصر التقدمية في الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد النكسة طريقتان للعمل: إما المباشرة بعمل مستقل بتجميع العناصر ضمن إطار تنظيم يعبر عن مصالح الطبقات الكادحة في كردستان ومسلحا بالنظرية العلمية

الثورية. وكان واضحا أن مثل هذا التنظيم كان عليه أن يبدأ من الصفر ... أما الطريق الثاني فكان المباشرة من الحزب القديم لبناء حزب جديد وإعتمادا على الإمكانيات المادية الكبيرة للحزب القديم!) ومن الثابت أن طموحاته أو بالأحرى أطماعه لم تكن ذات طبيعة حزبية داخلية وحسب, لأنه حاول من خلال مجموعة من الطرق التي إبتدعها أن يحرص أولاد ملا مصطفى – إدريس ومسعود – ضد بعضهما, محرزا في هذا المجال نجاحا ملحوظا من خلال تأثيره البالغ والممارس على مسعود, إلى درجة إستطاع معها أن يكسب الأخير بشكل يحقق تسهيل ما كان يبيته من مخططات مبهمة, لأنه إستطاع أن يكسب الأخير إلى جانبه ويحصل على دعمه دون أن يفهم مسعود ما كان يجري في الواقع. اما إدريس فقد بقي حائلا كبيرا بين سامي وما كان يبيته من مخططاته الغامضة. فإدريس إستطاع أن يسبر أغوار سلوك سامي ويستجلي أهدافه الحقيقية بسرعة كافية. ومن جهة أخرى أراد سامي أن يستغل الصراع القديم بين ملا مصطفى وجلال طالباني أيضا لبلوغ أهدافه الخاصة, لذا تظاهر هو ومن لف لفه ممن أصدق عليهم المال والمناصب من خلال دعم مسعود له, بأنهم ألد أعداء جلال طالباني " المرتزق والجاهش " كما كانوا يقولون وأنهم سيحاربونه بلا هوادة وحتى النهاية. وهم القائلون : ( إذا قاد جلال ثورة فسنكون نحن هذه المرة مرتزقة = ججوش)! وبذلك كانوا من أكثر المجموعات نفاقا وخداعا على الإطلاق, لكن مسعود كان معجبا بهم أيما إعجاب!

ولو تفحص المرء ما يسمى بالمنهاج الجديد لما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقتة), لأمكن التثبت من الشبه الكبير بينه وبين منهاج الإتحاد الوطني الكردستاني: فالمنهاج يتحدث عن العبر المستقاة من أحداث الماضي, عن الفلاحين والعمال كسند وقاعدة للثورة, عن الأفكار الماركسية اللينينية كمرشد للمواقف والسلوك السياسي للحزب, عن ضرورة إيجاد جبهة وطنية واسعة القاعدة تشمل كل الأحزاب السياسية, عن بربرية النظام البعثي وضرورة إبداء المقاومة, عن الموقف المعادي للإستعمار الذي يتخذه الحزب. عن إستقلالية حركة التحرر الكردية والتعاون مع الأكراد في البلدان المجاورة ومع حركت التحرر في العالم والمعسكر الإشتراكي. ثم ينتقد البرنامج موقف السلطات العراقية, السورية, التركية والإيرانية جميعا وبدون أي إستثناء, بالطبع طالما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقتة) لا يتلقى الدعم والمساندة من هذه الدول فقط !

غير أن تشابه البرامج الحزبية من النادر أن يتحول إلى إلى مبرر لإيجاد التقارب بين الأحزاب الكردية, بالأخص إذا أدركنا بأن نقاط ومواد البرامج الحزبية ليس لها إلا قيمة شكلية ودعائية ولكن ليس لها وزن حقيقي في التطبيق العملي. فالبرامج السياسية تستخدم كوسيلة مجردة للإستخفاف بعقول الناس في الغالب شأنها في ذلك شأن الدساتير في العالم الثالث التي تكثر الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية, لكنها لا تتوانا ولو للحظة عن إنتهاك كل الحقوق المذكورة في دساتيرها.

ومهما كان فإن المحرضين على الإقتتال داخل صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقتة) استطاعوا أن يفرضوا مخططاتهم, كما كانت عليه الحال بالنسبة للإتحاد الوطني الكردستاني أيضا, ولكن يقال بأن الباء أظلم وهم في هذه الحالة دون أدنى شك (القيادة المؤقتة). لكن مع ذلك فهم يقدمون أيضا مبررات لتوضيح موقفهم ويوجهون الاتهامات إلى الإتحاد الوطني الكردستاني ليحملوه المسؤولية عما حدث, سعيا وراء تبرير إستخدام القوة. ففي بيان أصدرته القيادة المؤقتة في أوائل شباط/1978, تم فيه إنتقاد إتصالات الإتحاد مع الحكومة العراقية – وأن الإتحاد قد قتل بعض أنصار حزبهم – وأنه سلم بعض أكراد إيران إلى الشاه – وإدعى البيان بأن هدف الإتحاد من كل هذه المواقف هو تصفية الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقتة)... إلخ

وإعتبارا من عام/1976, بدأت أنباء متقطعة تتوارد عن حدوث إصطدامات مسلحة بين العناصر التي تم شحذها مسبقا والتابعة للقيادة المؤقتة والإتحاد الوطني الكردستاني في المناطق الحدودية بين العراق وتركيا وفي الخارج أيضا, كالأحداث التي وقعت في النمسا وتناولت فيها القيادة المؤقتة على العديد من الأطراف التي لا تتساير مخططاتهم فكريا أو رفضوا التعاون معهم من داخل الحزب وخارجه على حد سواء! ومن حسن الحظ فإن البعض قاوم هذه التصرفات المبتذلة والرخيصة. ويلاحظ بأن إدريس ملا مصطفى كان يشجب علنا هذا السلوك وينتقد مسببها في حين أنها كانت تحظى بدعم أخيه مسعود الذي كان يحمي ويحتمي بهؤلاء الرعاع بتأثير من سامي!

ومما لا ريب فيه, أن هذه الأحداث والإعتداءات الصارخة التي وقعت في عام 1976 وما تلاها تسببت في إضعاف مركز ما يسمى بالحزب الديمقراطي بشكل مطرد, في حين زاد من خلالها نفوذ الإتحاد الوطني الكردستاني من خلال إستغلال الأخير لهذه الحوادث إعلاميا والتي – بالنظر لحداتها – حجبت أخطاء جلال طالباني القديمة عن نظر الرأي العام, بالإضافة إلى أن هذه التجاوزات جعلت أمر التوصل إلى تفاهم سياسي بين القيادة المؤقتة والإتحاد الوطني الكردستاني مستحيلا. عليه بات حسم المسألة مرهونا بإستخدام القوة العسكرية, كمخرج وحيد أودى بها إلى مستنقع هكاري في حزيران/1978, والتي فيها منيت قوات الإتحاد الوطني الكردستاني بالهزيمة, الأمر الذي حال دون إنهياري وإضمحلال الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق ككيان سياسي نهائيا.

كان لإدريس ملا مصطفى في هذا التطور دور حاسم. فمنذ أواخر عام 1977, كان إدريس يحاول الإبتعاد عن سياسة تقديم الرشاوي التقليدية التي درج عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني, وحاول بعض الشيء أن يشجع العناصر النزوية ذات الولاء الواضح من جديد ولكي يؤسس نواتا عسكرية فعالة في منطقة بادينان كخطوة أولية, بدأ من جديد وللمرة الأولى منذ عام 1970 ينشد دعم المقاتلين البارزانيين وحلفائهم التقليديين على طول الحدود العراقية المحاذية لتركيا, إبتداء من المثلث الحدودي

العراقي-الإيراني-التركي وحتى الحدود السورية. أرسل إدريس ضمن هذه الخطة بعض القادة البارزانيين إلى منطقة بادينان ومنهم " ملا أمين بارزاني " و " حاجي بيروخي ". كما أن إدريس دعم سفر بعض الأشخاص إلى أوروبا وأمريكا بما في ذلك بعض البارزانيين وهو ما كان يعتبر حتى تلك الفترة أمرا صعبا للغاية إن لم نقل مستحيلا.

كان إدريس رغم لباقته ينتمي إلى تلك الفئة من الساسة الأكراد الذين بات عددهم يتناقص باستمرار, ممن يستطيع الطرف التهاور معه أن يفهم في نهاية المطاف ما يريد أو يتوقع سلبا أو إيجابا, وهذا يعني أنه كان أكثر صراحة وأقل لفا ودورانا وهذه الخاصية لم تجلب له دوما ردود فعل ودية ولم توفر له الكثير من الأصدقاء. لكن بكل تأكيد ضمنت له التقدير والإحترام من قبل الكثيرين. علما أنه وفي إيران فشلت محاولة إغتيال ثانية ضده بعد إنهيار نظام الشاه وبقيت الجهة المحرصة غير معروفة الهوية مرة أخرى.

إن أسباب وخاتمة الإشتباكات العسكرية في حزيران/1978 كانت حسب وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقتة) كما يلي, إستنادا إلى البيانات التي أصدرتها في 1978/6/28 تحت عنوان : " مقبرة العصابة الطالبانية بعد هجوم 1000 جحش على ثورتنا الوطنية التقدمية " : أعتبر جلال طالباني سببا لنشوب الخلافات, على إعتبار أنه كان يريد القضاء على الحزب الديمقراطي. إن هجوم حزيران/1978 كان قد خطط بالتعاون مع الحكومة العراقية عندما قام علي عسكري بزيارة بغداد في 13-16/11/1977, حيث إلتقى بصدام حسين وعدد من المسؤولين الآخرين بما في ذلك وزير الدفاع خيرالله طلفاح . لقد تقرر القضاء على مؤيدي الحزب الديمقراطي في السليمانية, أربيل, وكركوك وتحقق لهم ذلك بدعم ومساندة إيران. وبعد ذلك عين علي عسكري " كقائد عام للقوات الكردستانية المسلحة ", من قبل الإتحاد الوطني الكردستاني. وفي 21/أذار/1978 قرر الإتحاد الوطني الكردستاني القضاء على بقايا الحزب الديمقراطي في بادينان أيضا وتحقيقا لهذا الهدف قاد علي عسكري 1000 مسلح نحو منطقة بادينان.

وفي 1/حزيران/1978, بدأ أول إشتباك عسكري بين الطرفين في قرية " باز " داخل الحدود التركية. وإستمرت الإشتباكات حتى 19/حزيران/1978, لتنتهي بالقضاء التام على القوات المغيرة التابعة إلى جلال طالباني. لقد تضامن سكان هذه المناطق مع الحزب الديمقراطي ورفضوا تقديم أي نوع من المساعدة لجماعة الإتحاد الوطني. وقام العراق من جهة أخرى بتاريخ 1/حزيران/1978, بالهجوم على منطقة بادينان لغرض تهجير البقية الباقية من سكان هذه المناطق في بارزان, أميدي, برادوست ... إلخ. وفق مخططاته التعريبية الخاصة. وأثناء التحقيق مع بعض الأسرى تبين بأن عددا من المرافقين

لقوة الإتحاد الوطني المغيرة على بادينان كانوا يحملون هويات شخصية صادرة عن أجهزة المخابرات العراقية.

ومن الملاحظ بأن أجهزة الإعلام التابعة للحزب الديمقراطي التي أوردت كل هذه التفاصيل سواء كانت صحيحة أم لا، لاذت بالسكوت التام عن بعض الجوانب ومنها تحرشات وإستفزازات بل وقرصنة هذا الحزب ضد الإتحاد الوطني طوال الوقت وعلى طول الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق لقطع الطريق على وصول إمدادات إضافية للإتحاد الوطني الكردستاني والقادمة من سوريا، بل وسكتت عن كل تطاولاتها في الخارج أيضا! والنتيجة التي يتوصل إليها كل مراقب محايد هي: أن الإعلام الحزبي الكردي مضلل وساقط ولا يهدف أبدا لإظهار الحقائق بل يشوهها ويتستر عليها قدر الإمكان، الأمر الذي يجعل من إيجاد حلول حقيقية ومنطقية للنزاعات أمرا مستحيلا.

في آذار/1979، توفي ملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق في الولايات المتحدة الأمريكية. إن تقييم إنجازاته السياسية هو أمر إختلفت حوله الآراء. ففي الوقت الذي يواصل فيه البعض تقديم الإحترام إليه، هنالك بالمقابل من يوجه النقد اللاذع إليه. ولكن رغم الأخطاء الكبيرة والفادحة التي إرتكبها لابد من الإقرار وبحكم تواجده الطويل الأمد على الساحة السياسية فقد أثر في صياغة الوضع السياسي في كردستان الجنوبية دون شك سلبا أو إيجابا، بالأخص خلال الفترة الواقعة بين 1961-1975. كما أن إنجازات الحزب التي حضي بها والشعبية التي تمتع بها في بعض الفترات تعود إليه. فقد أثبت رغم الفشل الذريع في عام 1975 كفاءة عسكرية وسياسية لا يستهان بها. وحاول أبناؤه إدريس ومسعود سد هذا الفراغ ولكن بنجاح أقل بكثير.

تنامت الفرقة وزادت الحزازات السائدة بين الكتل والأحزاب الكردية، وتكررت الإشتباكات المسلحة فيما بينها متسببة في إزهاق أرواح الآلاف من شباب كردستان في مناطق شتى. وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق، إستطاع أن يحتفظ لنفسه بمركز ضمن قائمة الأحزاب الكبيرة في كردستان الجنوبية إلى جانب الإتحاد الوطني الكردستاني، إلا أنه فقد بكل وضوح مركز الصدارة التي كان يتمتع بها سابقا وحتى ما هو موجود بات مهددا. أما كان من الأفضل لو واصل هذا الحزب القتال في عام 1975؟ ولو فعل لكان الشعب الكردي في غنى عن كل هذه المذابح الداخلية، والتعريب والتشرد و... إلخ. وفي داخل صفوف هذا الحزب المسمى بالديمقراطي حصل أنشقاق آخر في 2/1979، أثناء المباشرة بعقد مؤتمر عام للحزب في منطقة " زيوه/إيران ". ولكن في الحقيقة كان هذا الإنقسام موجودا على الدوام منذ سنوات وإن لم يكن قد أعلن عنه عمليا وبقي سرا يعرفه الكثيرون. عاد الحزب بعد هذا المؤتمر يستخدم إسمه القديم بعد أن حذف عبارة " القيادة المؤقتة ". وإستقال سامي مع بعض الموالين له حين تبين بأنه لن يحصل على أصوات كافية في المؤتمر، لكنه إستطاع وبعد

الحصول على دعم سوري وليبي أن يشكل حزبه الخاص " حزب الشعب ". كبقية المنفصلين عن هذا الحزب بعد عام 1975, لكن بعد أن خلق من المشاكل ما لا عد له ولا حصر داخل حزبه وبين الأحزاب الأخرى. ولو إتسم سامي بشيء من الشجاعة والغيرة لفعلا كما فعل جلال طالباني و د. محمود ولأراح نفسه والآخرين ولكن هذه طبيعة نفس جبلت على النفاق وما أكثرها بين صفوف الساسة الأكراد.

وبعد حملة دعائية واسعة ضد حزبه القديم الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق, ربما بهدف كسب تعاطف بعض الأحزاب الأخرى. ومن هنا تعاون ثم إختلف مع الإتحاد الوطني الكردستاني ليعود مرة أخرى يستجدي التعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق لكي تتاح له فرصة العودة إلى كردستان العراق, لكن لحد الآن بدون نشاط يستحق الذكر. علما أن أحد الصحفيين النمساويين " فريتس زيته ", إنطلقت عليه دعايات سامي فسماه ويا للهول " بالعقل المفكر للأكراد العراقيين " ! لكن من المفيد أن نرى تبرير سامي لتقاربه مع الإتحاد الوطني الكردستاني ولو لفترة بعباراته الخاصة حين يقول : ( ... وبالنسبة لفريق ثالث منهم ونقصد " الإتحاد الوطني الكردستاني " كانت هنالك ترسبات سلبية من الماضي ولكن إستطعنا وبمواقف إيجابية جريئة ومتبادلة أن نرتفع جميعا فوق مستوى الأحقاد والسلبيات وأن نحل علاقات طيبة وودية محلها, الأمر الذي أفرح كل الحريصين على تجنب القتال الداخلي والمهاترات ... )!! غريب أمر هذا الرجل عجيب شأنه, فلنا أن نسأل أين كانت هذه المواقف " الإيجابية والجريئة " قبل أن يحصل الإنشقاق داخل الحزب الديمقراطي؟ ألم يكن أجدى أن تتواجد هذه الجراة قبل أن يتساقط المئات من شباب كردستان في معارك جانبية في مواقع شتى ومنها هكاري وأن يقتل علي عسكري بقذيفة آر. بي. جي. رغم كونه أسيرا ؟ ولكن للأسف جبل غالبية الساسة الأكراد من هذه الطينة فماذا يتوقع الشعب الكردي البائس لمستقبله؟

ورغم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق مازال يحظى بقدرة عسكرية وسياسية لا يستهان بها في كردستان الجنوبية إلا أنه مازال يواجه جملة من المشاكل المعقدة التي تبحث عن حل ومنها: الصراع مع الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران الذي يتلقى الدعم من العراق في حين الحزب العراقي يتلقى الدعم من إيران. وأسباب الصراع قديمة ولكنها زادت حين إتهم الحزب العراقي الحزب الإيراني بالإعتداء على قبر ملا مصطفى رئيس الحزب العراقي السابق وتسبب الأمر بمقتل المئات إلى أن تبين أن الحزب الإيراني لم يكن له علاقة بالأمر مطلقا طبعاً بعد فوات الأوان! كما أن تركيا لم تعد تسكت عن وجود نشاطات للحزب العراقي داخل حدودها كالسابق إعتباراً من عام 1983, بل وشاركت وبالتعاون مع القوات العراقية في الهجوم على مواقع الأكراد عدة مرات.

3- القطيعة الجديدة بين الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية وحزب البعث:

بعد هزيمة الحركة الكردية في عام 1975, تغيرت موازين القوى على الساحة العراقية بين الكتل والأحزاب السياسية لصالح حزب البعث الحاكم بشكل لم يسبق له مثيل, الأمر الذي حفز حزب البعث على الإنطلاق من فكرة إمكانية تحقيق أهدافه المتبقية الخاصة في المستقبل على إنفراد وبدون التعاون مع الأحزاب أو الكتل الأخرى المباشر أو غير المباشر. وعلى هذا الأساس كان الإتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي العراقي في نظر حزب البعث مجرد مراقبة للوصول إلى أهداف محددة وكحلفاء يمكن الإستغناء عنهم الآن وإستبدالهم بآخرين حسب مشيئة حكام بغداد. وفي الواقع فإن العلاقات بين الحزبين لم تكن إيجابية ومرضية في أية فترة زمنية من حيث الجوهر, بما في ذلك الفترات التي كان للعراق فيها علاقات جيدة مع الإتحاد السوفيتي, إلا أنه توجب على الحزب الشيوعي أن يعود نفسه على هذا التناقض ويحاول رغم شدوذ هذا الموقف الإنسجام مع الأوضاع المحلية المحيطة به قدر الإمكان. لكن تردي الأوضاع بالنسبة له بلغ مرة أخرى ذروته خلال الأعوام 1978-1979, بعد أن باشرت حكومة البعث بشن حملة إعتقالات جماعية واسعة من جديد على منتسبي الحزب الشيوعي وأصدرت قرارات الحكم بالإعدام على مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية من جديد. وعلى أثر ذلك بدأت عوامل الفتور تسود بين الطرفين وخبت جذوة التضامن الحماسي غير المتحفظ من جانب الحزب الشيوعي لنظام البعث والتي كانت قد سادت منذ عام 1972, بشكل لم يسبق له مثيل, والذي عبر عنه الحزب الشيوعي بصور وأشكال مختلفة وكان من جملتها وصف النظام البعثي " بالتقدمي " وما إلى ذلك من الصيغ والعبارات المنمقة.

بعد هذه الأحداث إضطر أعضاء الحزب الشيوعي من جديد وكما كانت عليه الحال في عام 1963, إلى أن يلوذوا بالفرار نحو كردستان ليتخلصوا من الإعتقال والتعذيب والقتل. لقد أورد الحزب الشيوعي العراقي الأسباب التالية لبيان دوافع هذه التحولات: 1- نفذت الحكومة العراقية في عام 1978 حكم الإعدام على 32 شيوعي. وفي أيار 1979, أغلقت السلطات العراقية الجريدة الناطقة بإسم الحزب الشيوعي العراقي/اللجنة المركزية. علما أن الحزب الشيوعي يقر بحقيقة تعرض أعضاء الحزب إلى الملاحقة على الدوام, على الرغم من إبرام معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والإتحاد السوفيتي في عام 1972, حيث وعد حزب البعث أن لا يلاحق أي شخص بسبب الفكر السياسي الذي يتبناه. 2- إنحاز نظام البعث في السنوات الأخيرة وبالتدريج بشكل مطرد إلى جانب الدول الإمبريالية الغربية, لغرض شراء الأسلحة بالدرجة الأولى. 3- يعترف الحزب الشيوعي العراقي بوجود الألوف من السجون والمعتقلات السرية إلى جانب السجون المعروفة للرأي العام, حيث يزج بالناس في هذه السجون السرية ويختفون بصورة مفاجئة كلياً. ولكن رغم كل هذه الأمور والحقائق يقول قادة الحزب الشيوعي: ( لو لم تجبرنا الحكومة لما جننا إلى هذه المنطقة في جبال كردستان )!

ويلاحظ بأن الحزب الشيوعي العراقي بات يمارس نشاطا إعلاميا واضحا من جديد ساعيا بذلك دعم الشعب الكردي للحصول على حقوقه القومية المشروعة, وبات يكرر عبارات " حق الشعب الكردي في تقرير المصير ". إلا أن موقف الحزب السياسي مازال يعاني من عدم الإستقرار, حيث نجده ومنذ عام 1979 وبصورة عامة يغير مواقفه ثلاث مرات: ففي البداية, أي بعد تصدع علاقاته المجددة مع الحزب الحاكم تواجد نوع من التعاون مع الإتحاد الوطني الكردستاني, ثم أعقب ذلك فترة كان فيها الحزب الشيوعي قد إتخذ نوعا من " الحياد ", والذي بموجبه كان يعامل كلا من الإتحاد والحزب الديمقراطي بشكل متساوي. وأخيرا جاءت مرحلة زاد فيها التقارب من الحزب الديمقراطي في الوقت الذي ساد الفتنور علاقاته مع الإتحاد الوطني الكردستاني, الأمر الذي إنتهى بحدوث إشتباكات دموية بين الطرفين, والتي رجحت فيها كفة الإتحاد الوطني الكردستاني بشكل واضح. ففي بيان أصدره الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ 8/أيار/1983, تحت عنوان " جريمة بشعة ضد حزبنا والجبهة الديمقراطية ... ". جاء فيه: ( إن الإتحاد الوطني الكردستاني, أحدث في هجوم مفاجئ له قام به في أيار/1983, على مقر الحزب الشيوعي العراقي والحزب الإشتراكي الكردستاني في منطقة " بشت آشان ", الكثير من الأضرار, حيث قتل 50 عضوا تابعا للحزب الشيوعي العراقي. كما تم أسر أحد أعضاء اللجنة المركزية أحمد باني خالياني وحطمت محطة الإذاعة التابعة للحزب " صوت الشعب العراقي ". ويورد البيان كدليل على إحتمال وجود تعاون بين الإتحاد الوطني الكردستاني و حكومة بغداد مسألة عدم وجود أية إشتباكات عسكرية في المناطق التي يسيطر عليها الإتحاد الوطني الكردستاني مع الجيش العراقي, بعكس المناطق الأخرى. كل ذلك بالإضافة إلى أن نزعة إختلاق الخلافات الموجودة لدى الإتحاد الوطني الكردستاني قد تسببت في إحداث أضرار كبيرة تزيد عما أحدثه القتال مع الجيش العراقي بأسره خلال هذه الفترة.

ومهما يكون الأمر فإن مركز الأحزاب الشيوعية بصورة عامة بات عرضة للإنحسار والإضطراب ليس في جنوب كردستان والعراق بل في كل الشرق الأوسط كما تنبأ بذلك عزيز الحاج من قبل, ناهيك عن ظهور بوادر الإنشقاق والخلافات داخل صفوف الحزب الشيوعي في إيران والعراق على حد سواء, الأمر الذي لا يبشر بالخير لمستقبل الأحزاب الشيوعية في المنطقة حقا.

## كلمات ختامية:

لقد راعت هذه الدراسة بشكلها المقدم كأطروحة التطورات التي صاحبت القضية الكردية لغاية عام 1983. لقد أستخدم أكبر عدد ممكن من المصادر التي أمكننا الحصول عليها لكن المستقبل قد يوفر المزيد وقد يلقي خلالها ضوء أكثر على بعض الجوانب الغامضة لحد الآن, ومنا وجهة نظر الإستخبارات الأمريكية, العراقية, الإيرانية والسوفيتية على سبيل المثال بخصوص الكثير من المسائل الجوهرية ومنها إنهيار عام 1975. لكننا نريد في هذا الموضوع أن نتطرق بإقتضاب وإيجاز إلى الأحداث اللاحقة لحين نشر عدة مئات من النسخ من هذا الكتاب إستكمالا للفائدة.

## الوضع الدولي:

لم يحدث تغيير كبير على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فسباق التسلح ما زال يجري على قدم وساق بين الدول المبرى بالدرجة الأولى كالسابق, الأمر الذي تحاول الكثير من الدول وبالأخص في العالم الثالث الإقتداء به. ومن الملاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إستغلال تفوقها التكنولوجي على هذا الصعيد وتسعى لبناء نظام دفاعي في الفضاء الخارجي وهو ما يعتبره كثيرون كبداية لعصر ما يطلق عليه " بحرب النجوم أو حرب الكواكب ", ولا ريب أن نجاحا أمريكا على هذا الصعيد, وبقائه حكرا عليها لفترة طويلة نسبيا سيعني خلخلة بل وإنهيار النظام القائم حاليا على أساس ما يسمى " بميزان تعادل القوى أو ميزان تعادل الرعب ". ولكن من الملاحظ بأن التطور السابق بهذا الخصوص أثبت بإستمرار, بأن الإتحاد السوفيتي كان بدوره مؤهلا وبالأخص في مجال الصناعات الحربية أن يجري ويساير التجديدات التي تستحدثها الولايات المتحدة في قدرتها الدفاعية والهجومية, سواء عن طريق الإكتشافات والإختراعات الذاتية الخاصة أو عبر عمليات التجسس الصناعي, ومسألة القنبلة الذرية والهيدروجينية خير مثال على ما نذهب إليه.

## العالم الثالث:

أما أوضاع العالم الثالث الداخلية فقد باتت تعاني ومنذ أمد بعيد من التوتر بشكل يدعو إلى القلق: فأمريكا اللاتينية, الشرق الأوسط, وجنوب شرقي آسيا بمشاكلها وصراعاتها المتعددة والمستديمة, باتت تمثل مناطق صراع قابلة للإنفجار, فإنتصار بعض الثورات لم يمنع من إستمرار نشوء الدكتاتوريات في الكثير من البلدان. كما أن العديد من المناطق في أفريقيا تعاني من المجاعة التي ولدتها جملة من العوامل كالجفاف والأزمات السياسية الداخلية والخلافات مع دول الجوار وتأثير الدول الكبرى السلبي وتغيرات المناخ وما إلى ذلك.

## الشرق الأوسط:

هنا مازالت الحرب الهجومية التي بدأها العراق ضد إيران في عام 1980, في مقدمة الأحداث التي تستلقت نظر الرأي العام. ومن الملاحظ أن إيران أثبتت خلال هذه الفترة على قدرتها في الثبات ومواصلة التحدي بالأخص على الصعيد العسكري, على الرغم من النظام العراقي وكإستثناء غريب وشاذ في تاريخ العلاقات الدولية ما زال يتلقى الدعم ويحظى بحماية المعسكرين الشرقي والغربي على حد سواء ومن جهات أخرى وكان العالم يشارك في مؤامرة دولية داعمة للمعتدي وتريد ممارسة الضغوط بكل الأشكال على المعتدى عليه لإجباره على التنازل عن حقوقه!

ويعزى هذا الشذوذ في المواقف على ما يبدو وبالدرجة الأولى إلى خوف الدول الكبرى مجتمعة على إختلاف هوياتها وأيديولوجياتها, من تبدل محتمل للوضع الراهن في المنطقة على كل الأصعدة في حالة إنتصار إيران فيما لو بقيت على الحياد على الأقل, لذا تحاول الإبقاء على الوضع الراهن بكل السبل منتهكة بذلك كل القيم الأخلاقية والقانونية الدولية. فالإنتصار الإيراني سيغير حتما وجه خارطة الشرق الأوسط بكاملها بالصورة ألفتها هذه القوى منذ الحرب العالمية الأولى, سيما إذا لاحظنا بأن النموذج السياسي الذي إختارته إيران كدولة " محايدة لا شرقية ولا غربية " بات يستلقت الأنظار ويسعى البعض للأخذ بها على كل الأصعدة: سياسيا وإقتصاديا, إجتماعيا, ثقافيا, وعسكريا. لكن لا بد من الإنتظار عما يخبئه المستقبل بهذا الخصوص. فالإصلاح الديني الإسلامي " بشكله الإيراني " الذي تجلى من خلال الثورة الإيرانية يبدو وكأنه طور ديناميكية حيوية خاصة للإنتقال وشمل بذلك عددا من المناطق خارج حدود إيران أيضا لينتقل تأثيرها إلى عدد من الدول العربية. ولعل أفضل مثل نوره في هذا المجال تأييدا لصحة ما نذهب إليه هو " لبنان ", الذي واجهت فيه إسرائيل أو إنتكاسة حقيقية لسياستها التوسعية, بسبب النفوذ الذي باتت الأيديولوجية الدينية تمارسه على عدة أصعدة ومنها الصعيد العسكري. فما عجزت عن بلوغه عشرات الدول العربية بثرواتها الطائلة والخيالية وجيوشها الجرارة والمدججة بالسلح الحديث, من تقدمية ورجعية كما توصف وعلى حد سواء, إستطاعت مجموعات صغيرة وبسلح بسيط أن تحققه بعز الإيمان وقوة العقيدة.

## کردستان:

في كردستان ما زالت الأوضاع بشكل عام كالسابق بدون تغيير, بالأخص فيما يتعلق بالجمود السائد والإفتقار إلى أهداف واضحة المعالم بالنسبة للأحزاب السياسية التقليدية المنتفذة.

الإتحاد السوفيتي وكردستان الغرب/سوريا: لا توجد تغييرات تستحق الذكر أو الإشارة.

## کردستان الشمالية/تركيا:

تأزمت الأمور في الأناضول الشرقي على الصعيدين السياسي والعسكري في آن واحد، فألى جانب تعاون السلطة التركية مع العراق في ضرب الحركة الكردية واللجوء إلى تنفيذ أحكام الإعدام والإغتقالات التعسفية بالجملة من قبل السلطات التركية وبالأخص في منطقة " آمد = ديار بكر"، التي تسربت بعض المعلومات عنها إلى الرأي العام العالمي. كان الهدف من وراء هذه السياسة العنيفة والهمجية أن تتحول إلى إجراء وقائي أو وسيلة إرهابية لزعة مركز الكرد من جديد. ولكن من الثابت أن هذه الإجراءات لم تحطم روح المقاومة والروح المعنوية لدى الأكراد كما كان ينتظر، بل أنها زادت النار ضراما وقوت من تمسكه بحقوقه المشروعة مولدة نتائج عكسية بالكامل، على الرغم من أن المقاومة الكردية ما زالت ضعيفة وتتسم بطابع السرية في الغالب إلى جانب وجود حالات عديدة لجأ فيها الكرد إلى إبداء المقاومة المسلحة والتصدي العسكري بوجه العدوان التركي، الأمر الذي تجلّى بالدرجة الأولى في مواقف حزب العمال الكردستاني. غين النضال الحقيقي الموحد على الصعيد السياسي والعسكري لم يتبلور بعد لحد الآن، الأمر الذي قد يعزى كما هي الحال في العراق وإيران إلى الفرقة السائدة بين الأكراد لأسباب متعددة ومن جملتها: التدخل الخارجي، النزعة الأنانية لأغلب القادة السياسيين وأخيرا محاولة بعض الأحزاب الكردية العراقية إستغلال قلة خبرة أحزاب كردستان الشمالية لبلوغ غايات خاصة.

### كردستان الشرقية/إيران:

ما زال الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران ومجموعة الكوملة يحاولان مواصلة خوض حرب العصابات ضد الحكومة الإيرانية بالإستناد إلى دعم العراق، إلا أن الضعف والخوار بدأ يتسرب إلى صفوف هذه المجموعات إلى درجة بات معها مستقبل هذه الكتل موضع تساؤل ويفتقر إلى الضمانات الحقيقية.

### كردستان الجنوبية/عراق:

تسبب سلوك الإتحاد الوطني الكردستاني، الذي وصف بأنه عملية " تفاوض"، مع الحكومة العراقية في نشوب نقاش حاد ومطول، بل ولغظ كثير، حول مدى مشروعية أو شرعية ومدى صحة أو مغزى هذا السلوك... إلخ. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عدة جولات مما تم إطلاق تسمية " المفاوضات"، من باب المجاز - عليها قد أجريت في السابق أيضا مع حكومات بغداد المختلفة بل وفي تلك الفترة المعنية بالذات من قبل أطراف أخرى أيضا. واغلب الظن أن الأحزاب الكردية التقليدية ستواصل إنتهاج هذا السلوك في المستقبل كذلك لأنها عجزت عن فهم طبيعة المشكلة أو لأنها لا تريد أن تتفهم طبيعة المشكلة الكردية. ولا بد أن نذكر هنا مفاضات الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق مع بغداد

في مراحل عديدة بلغت في مجموعها رقما قياسيا بالقياس إلى بقية الأحزاب والكتل. ولكن ما يكاد طرف آخر يتخذ نفس الخطوة وإذا بهذا الحزب يتهمه بالعمالة!

ولعل بإمكان توضيح وتفسير هذا التطور الحالي من خلال مراعاة الخلفيات التالية: كان الدعم الخارجي الذي يحصل عليه الإتحاد من سوريا قد إنقطع عمليا بعد أحداث هكاري وبادينان في عام 1978, لأسباب جغرافية/عسكرية. إن التعاون مع الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة لحكومة طهران مكنت الإتحاد من إنعاش نشاطاته العسكرية والسياسية من جديد, إلا أن هذا التعاون حال في ذات الوقت دون حصول الإتحاد على الدعم الإيراني. وبدون المساعدة الخارجية وعلى المدى الطويل كان من المتعذر على الإتحاد الوطني الكردستاني أن يواصل تحمل ضغوط الأحزاب الكردية الأخرى في العراق, التي كانت تتربص به الدوائر كالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق وغيره, والتي كانت تستلم كالمعتاد المساعدات الخارجية من عدة جهات في ذات الوقت. إن عزلة الإتحاد كانت ستؤدي في النهاية إلى القضاء عليه لولا وجود قوة عسكرية مناسبة لديه. ولغرض ضمان الحصول على هذه القدرة العسكرية الحيوية وإستمرارها كان التقارب من العراق أمرا حتميا. ويظهر أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران قد أسهم في حصول هذا التقارب, بالنظر إلى حسن العلاقات التي كانت تربطه مع النظام البعثي من جهة ومع الإتحاد الوطني الكردستاني من جهة أخرى في تلك الفترة. وفي الحقيقة فإن بقية الأحزاب لا تستطيع أن توجه اللوم والانتقادات إلى الإتحاد الوطني الكردستاني بشكل جدي لمجرد قيامة بالتفاوض مع حكومة بغداد, طالما كانت هي الأخرى قد قامت مرار بنفس العمل, علما أن المعلومات التي تواردت أخيرا تؤيد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق كان يجري وفي نفس الفترة بالذات هو الآخر مفاوضات سرية مع حكومة بغداد. لكن هذه الحقيقة لم تمنعه من توجيه الإنتقاد اللاذع إلى الإتحاد الوطني الكردستاني. قالت العرب: لا تنهى عن فعل وتؤتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم!

إلا أن الجديد في هذا التطور كان يكمن في الأسلوب الذي إتبعه الإتحاد في هذا المجال هو الذي كان مبعث الإستغراب, بالأخص بسبب الغموض الذي لف هذا الموقف طوال الوقت. ومن هنا يجوز التساؤل, عما إذا كان ذلك بدافع تجنب تكتيك الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق والناجح في أغلب الحالات والهادف إلى التخلص من الخصوم " شخصيات وأحزاب " عن طريق وضع فخ سياسي وعراقيل كثيرة يستدرجهم من خلاله إلى مواقع مشبوهة تتم بها إصاق تهمة الخيانة أو الإرتزاق بهم بكل بساطة بهدف النيل من سمعتهم أمام الرأي العام.

لكن لو إنطلق المرء في تقييمه لهذا التطور من هذا الأساس لتوجب القول بأن اللعبة إنتهت بشكل متعادل, لأن الفخ الذي أعده الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق لم يؤدي إلى النتائج المطلوبة

كالسابق, في حين كانت فوائد الإتحاد الوطني من الصفقة التي عقدها مع النظام العراقي متواضعة للغاية, في الوقت الذي أتيح للنظام العراقي المجال لينصرف خلال هذه الفترة إلى التركيز على جوانب أخرى هامة بالنسبة لبقائه على دست الحكم. وعلى الرغم من أن الإتحاد الوطني أو على الأقل قيادته كانت تملك القدرة على تذكر التجارب السلبية التي واجهها مع النظام البعثي بهذا الخصوص ومع العديد من الحكومات العراقية الأخرى. وكان ينوه في العديد من بياناته السياسية ونشاطاته الإعلامية إلى هذه الحقائق: فقد إنتقد الإعلام الذي مارسه الإتحاد, سياسة التعريب, الإرهاب الحكومي, الإعتقالات الجماعية, حملات الإعدام بالجملة, بل والتنويه إلى المصير المجهول لألوف البارزانيين, الذين إعتقلتهم سلطة البعث داخل المعسكرات وإنقطعت أخبارهم منذ ذلك الحين في صيف 1983, حتى أن جلال طالباني دعى في كلمة ألقاها في السليمانية " كل الناس الشرفاء ", إلى تقديم المساعدة إلى عوائل البارزانيين المتبقية في المعسكرات الحكومية بعد أن قطعت عنهم سلطات الحكومة كل إمكانيات الحصول على العون. ويبدو أن الإتحاد الوكني الكردستاني بات يفرق وعن حق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق وما يجسده والذي يقاد من قبل أبناء ملا مصطفى وبين بارزان وما مثلته من قيم ومثل ككتلة مستقلة لها تاريخها وتراثها الخاص, شأنه في ذلك شأن الدكتور محمود منذ عام 1977. علما أن هنالك بعض البوادر التي تشير إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران هو الآخر بصدد إتخاذ موقف مشابه.

ولنعد إلى القول بأن الإتحاد الوطني الكردستاني ورغم هذه التجارب السلبية التي أحصاها هو بالذات أراد العودة إلى إستخدام ما سمي بورقة " المفاوضات " في اللعبة السياسية مع السلطة العراقية وبرر موقفه بهذا الصدد بالشكل التالي: \* المفاوضات ليست دليل ضعف الإتحاد الوطني بل دليل إستقلالته في إتخاذ القرارات. \* إن افتحاد يريد بخطوته هذه أن يقطع دابر المخططات الشوفينية لحكومة البعث التي تحاول من خلال أجهزة إعلامها أن تحمل الأكراد مسؤولية فشلها العسكري في الحرب مع إيران بالضبط على نفس الطريقة التي إتبعها الأتراك تجاه الأرمن والألمان تجاه اليهود. (أنظر: الحكومة العراقية والمسألة الكردية. منشورات الإتحاد الوطني – تموز/1984). \* وجوب وقف الهجوم الإيراني على العراق! \* إبداء النظام العراقي إستعداده للعمل على تطوير الحكم الذاتي. \* الإتحاد الوطني لا يرغب في مواجهة الجيش العراقي والإشتباك معه عسكريا طالما كان هذا الجيش يؤدي واجبه في الدفاع عن الوطن. \* إعتبر الإتحاد الوطني الحصول على الحكم الذاتي كهدف له وليس الإنفصال عن العراق. وبناءا على ذلك كان لزاما الإقدام على هذه الخطوة في مرحلة ما.

وإنسجاما مع محاولات التقارب هذه أصدر الإتحاد مجموعة من البيانات السياسية بهدف ترضية حكومة بغداد. غير أن تصريح جلال طالباني لمجلة " الطليعة العربية ", والمنشور بتاريخ 6/آب/1984, ولد ردود فعل سلبية شديدة. فمن جملة ما ورد في هذا التصريح قول جلال طالباني: (الكيان

العربي الكبير ضماناً للأكراد وليس العكس. الأساس والإحتكام سيكون إلى بيان 11/أذار/1970, الذي هو ثمرة من ثمار البعث!

وكجواب على سؤال " الطليعة العربية ", عما إذا كانت مدينة كركوك تدخل ضمن النقاش على حدود منطقة الحكم الذاتي أجاب جلال الطالباني قائلاً: ( كلا ... كركوك ليست مدينة داخل منطقة الحكم الذاتي وإنما النقاش قائم حول بعض المناطق التي تسكنها أغلبية كردية ... )! وأضاف مقيماً موقف صدام حسين التكريتي فقال: ( الرئيس: الحكم وليس الحاكم. نعم قابلت الرئيس صدام حسين مرتين وقد قدر موقفنا ... فهو ينظر للقضية بعقلية شمولية ونظرة بعيدة للمستقبل. ونحن لم نذهب إليه لكونه طرفاً في النزاع وإنما كان " الحكم " ... )!

ولكن رغم كل هذه التنازلات والجهود التي بذلت لترضية النظام الفاشي الحاكم في بغداد ورغم إستمرار الحرب مع إيران, فإن للنظام البعثي لم يبدي الإستعداد لمناقشة المشكلة الكردية بصورة جدية ناهيك عن جدية النوايا لإيجاد الحلول الحقيقية والناجعة لها, إنطلاقاً من قاعدة أن لا وجود للسلام ما لم يكن قائماً على العدل. كان هدف الحكومة حتى في هذه الفترة الحرجة كالسابق عندما تضيق بها السبل هو كسب الوقت بهدف تعميق الخلافات بين الأحزاب الكردية وفق النهج الذي تسلكه إسرائيل في تعاملها مع الدول العربية بصدد القضايا المتعلقة بفلسطين, وكذلك لإستجماع القوى لفرض حلولها بالقوة كما سبق لها وأن فعلت, علماً أنها لم تتردد في إستخدام العنف ضد الأكراد في كل مكان وزمان إذا كانت تتوقع من خلاله أن تكسب بعض الإمتيازات السياسية أو العسكرية لنفسها. وكان من جملة ضحايا أعمال العنف والتحرشات العسكرية التي مارستها السلطة الحكومية ضد الشعب الكردي عدد من أعضاء ومنتسبي الإتحاد الوطني الكردستاني أيضاً, الذي كان يبذل المستطاع من الجهود والتنازلات لترضية حكومة البعث. إن هذا الموقف الساذج يعيد إلى الذاكرة مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق خلال الأعوام 1970-1974.

ولكن إستناداً إلى بيان صادر من المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني بتاريخ 3/2/1985, يبدو أن المفاوضات باتت تتعثر, لا بل أن بعض الإشتباكات العسكرية قد حصلت بين الطرفين. وباءاً على هذه التطورات الجديدة باشر الإتحاد مرة أخرى للعمل على إعادة علاقاته مع إيران وعبرها مع سوريا وكذلك مع الأحزاب والكتل الكردية المعارضة. وقد أحرز الإتحاد بعض التقدم بهذا الخصوص بالأخص فيما يتعلق بتحسين علاقاته مع إيران, الأمر الذي أسهم في إعادة تعزيز مواقع الإتحاد عسكرياً وسياسياً, إلى درجة القيام بعمليات مشتركة مع القوات الإيرانية, ومنها ضرب منشآت النفط في كركوك بالتنسيق مع بعض وحدات الكوماندو الإيرانية في عام 1986. كما إستطاع الإتحاد أن يحسن علاقاته مع عدد من الأحزاب, كالحزب الشيوعي العراقي والحزب الإشتراكي الكردستاني.

لكن وكننتيجة لكل هذا التذبذب في المواقف السياسية للإتحاد – وهو أمر لا يستوجب الإستغراب – فإن الإتحاد بات يعاني من بعض الإنقسامات الجديدة في صفوفه, حيث انفصلت عنه مجموعة تابعة لإلى الجناح الذي يطلق عليه إسم " عصابة شغيلة كردستان = كومهله ", التي إنتقدت ممارسات الإتحاد بالأخص بعد التفاوض مع حكومة بغداد, معبرة عن رأيها في منشور وسع في السويد في عام 1985 تحت عنوان: " لم يعد الصمت ممكنا ". غير أن هذه الإنقسامات لم تكن كبيرة الأثر لدرجة تهدد معها كيان الإتحاد كتنظيم سياسي هام في كردستان الجنوبية. وبعد القطيعة المجددة مع بغداد بات جلال طالباني يصف صدام حسين " بمجرم حرب ".

بعكس الإتحاد الذي باتت أحوله تتحسن, فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق بات يعاني في الآونة الأخيرة من الركود والخكول الظاهرين على الصعيد العسكري والسياسي معا. فهذا الحزب ما زال يعاني من وطأة ماضيه القريب الذي يعتبر سببا في قلة الثقة به من جانب العديد من المجموعات والكتل السياسية, بالإضافة إلى معاناته من صعوبة بلورة قاعدة أيديولوجية موحدة للتيارات المختلفة المشارب فكريا والموجودة بين صفوفه. وبإختصار فإن هذا الحزب لم يتعض ولم يعتبر بأحداث الماضي بأي شكل من الأشكال: المساعدات الخارجية تعتبر في الوقت الحاضر أيضا وسيلة العيش الوحيدة للحزب, الأمر الذي إنتقلت عدواه منذ زمن إلى بقية الكتل والأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أن هذا الحزب ولأسباب دعائية محضة مازال يرفع شعارات يسارية, فإنه مازال حتى يومنا وكما كان في الماضي مجمعا لإشتراكيي الصالونات وثور القصور والإنتهازيين إلى جانب العناصر الإقطاعية بمن فيهم المرتزقة السابقون وخدم شتى الحكومات المضطهدة للشعب الكردي والتي باتت تتبوء مراكز قيادية داخل الحزب! أما قاعدة الحزب وجلها لم يحظى بأي قسط تعليمي فما زالت سادرة في غفوتها وموقفها اللامبالي بشكل لا يصدق رغم كل الأحداث الغريبة التي تجري أمام بصره وعلى مسمع منه وكأن الأمر لا يعنيهها لا من بعيد ولا من قريب!

هذا بالإضافة إلى أن التراث البارزاني وكذلك الأقلية البارزانية التي مازالت تتعاطف مع هذا الحزب مازالت تستغل من قبل إدريس ومسعود أبشع إستغلالا للتستر على أخطائهما وتستخدم كوقود للمدافع وتدفع بهم إلى معارك لا وجود لأي تبرير لها, أو تلحق بهم وبذويهم أفدح الأضرار. كما أن سوريا باتت تلعب اليوم دورا هاما كداعم لهذا الحزب. بالإضافة إلى أن هذا الحزب يحاول أ، يموه على الناس ويعتبر تعاونه مع الحزب الشيوعي العراقي كدليل على تقدميته أو كنوع من التزكية. لكن من الملاحظ بأن الحزب الشيوعي بالذات والحزب الإشتراكي الكردستاني/عراق لا يملكان لنفسيهما دفعا رغم التحالف الذي يجمعهما مع هذا الحزب, أن يواصلوا السكوت عن أخطاء هذا الحزب, فهما يوجهان الإنتقادات إلى هذا الحزب بشكل حاد ومباشر أحيانا – أنظر بهذا الخصوص: فولكيس شيمه/النمساوية في 6/ك2/ و 1/شباط/1985 - وفي أحيان أخرى بشكل غير مباشر مصحوبا بشيء من اللين

والمدارات – أنظر الهدف عدد/729 ف 1984/7/2- ولا ريب أن إمكانية البقاء اللاحق للحزب الديمقراطي ستظل سياسيا وعلى الدوام وفقا على إستمرار الحصول على المساعدات من الخارج وعسكريا على بقاء دعم الأقلية البارزانية وحلفائهم التقليديين الموجودين على سبيل المثال في بادينان. ويلاحظ أن أغلبية نشاطات الحزب العسكرية باتت محصورة في منطقة بادينان ومن النادر أن ترد أنباء عن عمليات عسكرية في منطقة أخرى.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المعلومات اللاحقة أظهرت بالفعل صحة الأنباء التي كان لها مجرد طابع الدعاية في البداية، والقائلة بأن الحزب الديمقراطي كان يقوم هو الآخر بالتفاوض مع حكومة البعث في نفس الفترة التي كان الإتحاد الوطني يجري الإتصالات مع حكومة بغداد. توصل الحزب الديمقراطي كذلك إلى نوع من الإتفاق مع الحكومة كما كانت عليه الحال مع الإتحاد الوطني وقبض مبلغا من المال لقاء ذلك كما كانت عليه مع الإتحاد. إذن لماذا مواصلة المهاترات وإتهام الغير بالعمالة؟!

لكن رغم الإتفاق فعندما شنت إيران هجوما على مواقع الجيش العراقي في تموز/1983 في منطقة حاج عمران وألحقت به أول الهزائم العسكرية الكبرى التي دارت رحاها ضمن الأراضي الواقعة داخل الحدود العراقية منذ بداية الحرب، شاركت بعض الوحدات المسلحة التابعة للحزب الديمقراطي في هذه العمليات العسكرية! إتخذ الطاغية صدام حسين التكريتي فيما بعد هذه المشاركة كمبرر للتنكيل بالبارزانيين في معسكرات الإعتقال العراقية التي أسست بعد عام 1975 وتم ترحيل البارزانيين في حينه إليها، زاعما بأن لسكان هذه المعسكرات إرتباط بالحزب الديمقراطي وبأحداث حاج عمران. وهكذا إعتقلت سلطان حكومة البعث الفاشية بينعشية وضحاها حوالي 8000 مدني بارزاني من سكان هذه المعسكرات بعد أن تم تطويقها ليلا بالدبابات وقوات الجيش والشرطة والأمن والإستخبارات، ثم إستعرضتهم الحكومة في شوارع المدن العراقية زاعمة بأنهم أسرى وقعوا في قبضة القوات العراقية في منطقة حاج عمران. علما أن هذه المعسكرات التي تم إعتقال البارزانيين فيها والواقعة تحت حراسة الأمن العراقية تبعد ما لا يقل عن 100 كم عن ساحة المعارك التي دارت في حاج عمران ومن جملتها معسكر قوشتبة الواقع في جنوب شرقي أربيل! لقد أسهمت بلادة قيادة الحزب الديمقراطي وبربرية النظام العراقي في خطف البارزانيين وإنقطاع أخبارهم نهائيا فيما بعد. هنا لا بد أن نسأل إذا كان الإتحاد الوطني قد أقدم على التفاوض مع بغداد لأن كل الأبواب الأخرى سدت بوجهه ولوإلى حين. لكن لماذا تفاوض الحزب الديمقراطي وهو الموجود في إيران وهي قاعدة تحركة الأساسية من جديد؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من إستعراض أوضاع المنطقة والتغيرات التي طرأت عليها وأهمها ثورة إيران الإسلامية وسقوط الشاه. يبدو أن هذا التحول أيضا لم يكن قد خطر ببال الحزب الديمقراطي أبدا كما كانت عليه الحال مع إتفاقية الجزائر. كانت ردود الحزب في الحالتين متسمة بالتوتر الشديد

والإرتجالية المطلقة منطلقة بالدرجة الأولى على التركيز بالحفاظ على المصالح الشخصية وضمان السلامة الشخصية مهما كانت الآثار الجانبية. بعد الثورة الإيرانية وسيطرة الثوار على الوثائق الموجودة في دوائر الأمن والإستخبارات السابقة وكذلك إقتحام السفارة الأمريكية في طهران والتي أطلقوا عليها إسم " وكر التجسس " , تبينت للحكام الجديد أبعاد التعاون بين الحزب الديمقراطي والولايات المتحدة وكذلك مع إسرائيل وهو أمر يتناقض بالكلية مع السياسة الخارجية للحكام الجدد, مما وضع منتسبي هذا الحزب موقف حرج للغاية, لم يعرفوا كيفية إيجاد سبيل للتعامل مع الواقع الجديد سيما وأن الصحافة الإيرانية أشارت هي الأخرى إلى هذه العلاقات. فكان أن خطرت ببالهم هذه المرة فكرة إعادة الإتصال مع حكومة بغداد كمخرج للمأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه. ويبدو أن الإتصالات تكلفت بنجاح أولي, لكن إيران التي باتت تجد نفسها في حرب دفاعية ضد العراق الذي كان يحظى بدعم كبير متعدد الجوانب, لذا سعت إيران قدر المستطاع أن تجند كل ما تستطيع في مواجهة القوات الغازية. وهذه الأحداث أوجدت أرضية مشتركة من جديد بين إيران والحزب الديمقراطي الذي بات يتولى تجنيد المقاتلين وتتولى إيران دعمهم. لكن إذا كان قرار الإستسلام بعد إتفاقية الجزائر قد ولد العديد من الآثار الجانبية ومنها تدمير قرى البارزانيين وترحيلهم قسرا إلى الجنوب أولا ثم توطينهم في معسكرات خاصة. فإن قرار الإتفاق مع العراق ومن ثم التراجع عنه لتتم مواصلة التعاون مع إيران من جديد كانت له آثار جانبية أيضا ومنها مرة أخرى على البارزانيين في معسكرات التجميع, الذين أعتقلوا جميعا وإنقطعت أخبارهم نهائيا!

ولا ريب أن النظام الفاشي الحاكم في العراق لجأ إلى هذا الإسلوب الرخيص والمبتذل ليتستر على الهزيمة التي مني بها في حاج عمران على يد القوات الإيرانية ويسعى عن هذا الطريق لرفع معنويات القوات العراقية الخائرة العزيمة في تلك الفترة كما كانت عليه الحال في حرب الأيام الستة حين تحطمت الجيوش العربية في حربها مع إسرائيل عام 1967, لكن أجهزة الإعلام العربية بقيت حتى بعد إقتضاح أمر هزيمة جيوشها تدعي بأنها تشن الغارات على مواقع ومدن الإسرائيليين! لكن من جهة أخرى سلوك قيادة ما يسمى بالحزب الديمقراطي اللامسؤول هو الآخر وفر أرضية أتاحت لصدام فرصة إستغلالها. ولكن كلا الطرفين ليسا من النوع الذي تؤرقهم الليالي بموت عدة آلاف من الأبرياء. علما أن الجهود المبذولة للكشف عن مكان ومصير البارزانيين المفقودين بقيت حتى الآن بدون أية نتيجة. وبعد كل هذه المواقف الجبانة لحكام العراق هنالك من يستغرب لجوء إسرائيل إلى العنف لتمرير مخططاتها ويطالبون الرأي العام بإدانتها. فلماذا لا تطالب هذه الجهات بإدانة أساليب الفاشيين العرب وهي الأدهى والأمر؟!!

من خصائص الوضع الراهن للأحزاب السياسية التقليدية في كردستان على أية حال, التكتيكات الجديدة التي تتحدث عن تقارب مجدد بينها من أجل تجنب التبرم السائد بين الجماهير الكردية من سياسة هذه الأحزاب والهادفة في ذات الوقت إلى محاولة قطع الطريق أمام إيجاد بديل موضوعي لتياراتها التقليدية

الفاشلة. ولكن لوحدث مثل هذا التقارب من باب الإفتراض, لتوجب على المرء أن لا يتجاهل مسألة إثارة موضوع المسؤولية عن كل الكوارث والمآسي والنكبات السابقة التي حلت بالشعب الكردي على يد هذه الأحزاب أو عن طريقها, حتى يتم ضمان توفير الوقاية الحقيقية لمنع تكرارها في المستقبل, فعدم المحاسبة ضمان أكيد على تكرار نفس الأفعال طالما نجى الجناة من قبضة العدالة. فمن المشكوك فيه جدا أن يتحلى المسؤولون الكبار في صفوف هذه الأحزاب التقليدية بالشجاعة الكافية والضرورية وكذلك بالصراحة المطلوبة ليعترفوا بشكل تام وصريح أمام جماهير الشعب الكردي بحقيقة أن خلافاتهم التي تسببت بمقتل الآلاف من الضحايا من أبناء الشعب الكردي البائس, كانت في الواقع وليدة الدوافع الأنانية المحضة والأطماع الفردية الرخيصة فقط. أم ترى أن جماهير الشعب الكردي وبحكم ضغط الظروف والأحداث القاسية التي تواجهها ستتعض وتأخذ العبر من أحداث الماضي لتعزل المتسببين سياسيا على الساحة وتحول بذلك بينهم وبين التسبب المجدد في إحداث النكبات وأن تعمل بجد لوضع برنامج وطرق تختار بموجبه قيادات جديدة لضمان تحقيق الأهداف القومية المشروعة والعدالة للشعب الكردي!؟

من الثابت على كل حال بأن الشباب الكردي وبعد خيبات أمل متكررة لم يعد يثق بما يسمى " بالحكم الذاتي ", كحل مأمون الجانب لقضيته القومية, ولذا بات يطالب بشكل ملح وواضح " بحق تقرير المصير ", وإن لم يكن قد حدد بعد صيغته النهائية بعد. لكننا هنا أيضا نجد بأن الأحزاب التقليدية تجد نفسها مضطرة لمسايرة هذا التطور خوفا من أن يفوتها القطار وتبادر على الأقل من الناحية الإعلامية لطرح مسألة " حق تقرير المصير ", ضمن برامجها الدعائية. غير أن الأفكار الجديدة تتطلب بالضرورة أساليب جديدة أيضا وهذه بدورها تستوجب مجيء قيادات جديدة لها أسلوبها الخاص المعبر والمنسجم مع هذه الأهداف. وبدون ذلك فإن القضية القومية ستظل معرضة لخطر الوقوع في خطأ إناطة قيادتها إلى أناس لا يؤمنون بأهدافها في الواقع, الأمر الذي يجعل المسألة مشكوكة النتائج من البداية.

### تعقيب:

راعت الترجمة العربية لهذه الدراسة المصادر والمعلومات الجديدة ذات العلاقة قدر المستطاع والتي بلغت المؤلف في فترة لاحقة على نشر عدة مئات من النسخ باللغة الألمانية. من هنا وردت بعض الإضافات في مواضع متعددة إلى جانب إقدام المؤلف على دمج بعض الفقرات لقناعته بأن الأسلوب

الأخير أقرب إلى الفهم والإدراك . أما التحولات الهامة الجديدة فقد توجبت الإشارة إليها بشكل منفصل وموجز كما سيرد ذكرها في أدناه تحت عنوان " تعقيب " , إستكمالا للفائدة.

دوليا:

من الملاحظ بأن نوعا من الانفراج بات يسود بالتدريج في العلاقات الموجودة بين المعسكرين: الشرقي والغربي في السنوات الأخيرة بعد تولي " ميخائيل كوربايوف " , زمام القيادة في الإتحاد السوفيتي, الأمر الذي قلل من حدة ما يسمى " بالحرب الباردة " , بين الطرفين, بل أن هذا الانفراج أدى إلى إتخاذ خطوات هامة وإن كانت بدائية أو أولية من أجل التوصل إلى إتفاق بخصوص نزع السلاح النووي. كما أن بعض التطورات المنسجمة مع هذا الإتجاه الدولي قد طرأت على الأوضاع الداخلية للإتحاد السوفيتي, الأمر الذي ستكون له إنعكاساته لدى بقية الدول السائرة في فلك الإتحاد السوفيتي, أن عاجلا أو آجلا, إذا ما إستطاع الخط الجديد أن يحرز الإنجازات المطلوبة ويتثبت داخليا, إذ بات السوفيت يتمتعون بحق ممارسة بعض الحريات السياسية المحضورة سابقا, كحرية إبداء الرأي وتوجيه الإنتقاد إلى الأخطاء أو الجرائم المرتكبة بحق الشعوب السوفيتية من قبل القيادات وفي مقدمتها العهد الستاليني عن طريق الإستفادة من وسائل النشر والإعلام والتوضيح المتعددة كإخراج الأفلام السينمائية ونشر الكتب التي كانت محرمة بل وعلى شاشة التلفزيون السوفيتي أحيانا, بشكل مشابه لما هو معهود عن الديمقراطيات الغربية منذ أمد بعيد كإخراج الأمريكيين لأفلام تندد بحرب فيتنام أو إخراج الألمان لبرامج تلفزيونية تندد بالعهد الهتلري لألمانيا وبالجرائم المرتكبة في تلك الفترة. وهذا ما يطلق عليه في الإتحاد السوفيتي " بالبريسترويكا والكلازنوست " , إنه الإنفتاح في مجتمع مغلق عانا من التوقع لردح من الزمن. فهل سيأتي عهد تستطيع فيه شعوب الشرق الأوسط أن تكشف أمام الملأ عن جرائم الأنظمة الفاشية المتسلطة على رقاب شعوبها, كالأنظمة الحاكمة الآن في بغداد وأنقرة؟

لكن من الثابت بأن عواقب هذه التحولات غير معروفة بالنسبة للإتحاد السوفيتي, سيما إذا إستذكر المرء مصير خروشوف في الستينات , الذي جاء إلى السلطة بعد موت ستالين وإتبع أسلوبا مشابهها في البداية, إلا أنه أبعد عن السلطة من قبل التيار المتزمت والملتزم بالخط القديم. ناهيك عن الإشارة إلى المحاولات اليائسة التي بذلتها الحركات الإصلاحية الأخرى خارج الإتحاد السوفيتي, كالحركة التي تولى قيادتها في جيكوسلوفاكيا " ألكسندر دوجك " في ما سمي في حينه " بربيع براغ " , الذي أطاح به السوفيت عبر تدخل عسكري, على الرغم من أن أهدافه كانت مشابهة لأهداف كوربايوف الحالية! ومما لا شك فيه بأن التحولات الجديدة في الأسلوب السوفيتي سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي كانت وليدة حتمية لمتطلبات الظروف التي بات يمر بها الإتحاد السوفيتي لجملة من العوامل وفي مقدمتها العوامل الإقتصادية التي باتت أغلب الدول الإشتراكية تعاني منها بشكل جدي يستوجب المراعاة.

أما الولايات المتحدة فما تزال على ما يبدو متمسكة بإستراتيجيتها القديمة كقائدة لما يسمى " بالعالم الحر " , وممارسة دور " الشرطي الدولي " , قدر الإمكان, الأمر الذي يتجلى من مواقفها وعملياتها في مناطق عديدة كان من جملتها: أمريكا اللاتينية/نيكاراكوا, شمال أفريقيا/ليبيا وبقية الشرق الأوسط /الخليج الفارسي. هذا بالإضافة إلى لجوئها لتكتيكات جديدة بهدف إعادة التصيق على مناطق إمتد إليها النفوذ السوفيتي, ومن جملتها إستخدام وسائل مشابهة للوسائل السوفيتية بهدف دعم بعض التيارات المعادية لعدد من الأنظمة المتعاطفة مع الكتلة الشرقية " الثورة المضادة " , الأمر الذي إنعكس على الأحداث في جملة من المناطق كأنكولا, نيكاراكوا وأفغانستان.

لكن على الرغم من الكثير من الخلافات الحادة في العديد من مناطق العالم بين الكتلتين, فعلى الأرجح أنهما ستواصلان الإكتفاء بإثارة " الحروب المحلية " , كوسيلة لبلوغ الغايات الخاصة وتحاولان تجنب كل ما من شأنه أن يولد أزمة جديدة تهدد بإندلاع الحرب بينهما بالذات, بل انهما تتعاونان بشكل محدود في بعض المناطق للحد من تنامي نفوذ تيارات فكرية جديدة كإيران!

### العالم الثالث:

ما زال العالم الثالث يعاني من التمزق الداخلي والتخلف على أصعدة شتى: إقتصادية, سياسية كما أنه يعاني من وطأة الأنظمة الدكتاتورية والعسكرية في الكثير من بلدانه, إلى جانب تعرضه المستمر إلى ضغوط الدول الكبرى. فمن الملاحظ أن المشاكل التي تعاني منها عدة دول على الصعيد الإقتصادي باتت تتفاقم إلى درجة عجزها عن دفع ديونها الخارجية وولدت بذلك تعقيدات كبيرة على الصعيد الإقتصادي العالم إلى درجة باتت تثير مخاوف الأطراف الممولة أيضا لخشيتها من أن تكون العواقب وخيمة على الصعيد العالمي وليس بالنسبة للدول المدينة فقط نظرا للترابط الموجود بين هذه الأطراف, علما أن بعضها الآخر ما زال يواجه حالات المجاعة والفقر المدقع, ولو أن بعضها وبالمقابل بات ينعم بالرفاه القائم على الثروات النفطية الهائلة بالأخص في البلدان المنتجة للنفط والقليلة السكان في ذات الوقت, والتي لا هم لها في الواقع سوى الخوف من تأثير الأفكار الثورية على شعوبها المحرومة بصورة عامة من الحرية.

الشرق الأوسط: مازال يعاني من ثلاث مشاكل:

#### 1- الحرب العراقية – الإيرانية:

ما زالت هذه الحرب واحدة من أكثر المشاكل إلفاتا للنظر والإهتمام في الشرق الأوسط والعالم بأسره على حد سواء. إستطاعت إيران حتى الآن أن تصمد أمام الضغوط الخارجية المتعددة الأشكال والمصادر, بما في ذلك محاولة منعها من تصدير النفط بتدخل خارجي وبأسلوب إستهدف على ما يبدو

وباختصار ضمان إيصال النفط العراقي بطرق ملتوية إلى الأسواق العالمية تحت إشراف وحماية الدول الكبرى التي عملت جاهدة في ذات الوقت إلى تعزيز قدرة سلاح الطيران العراقي ورفع كفاءته الهجومية لغرض تهديد عصب الحياة الاقتصادية والعسكرية لإيران من خلال توجيه الضربات إلى قطاع الإنتاج النفطي وتصريفه والمصدر عبر الطريق المائي المار من الخليج الفارسي.

ومن الغريب أن الإتحاد السوفيتي كان البادئ بخطة قبول توفير الحماية لتصدير النفط العائد إلى حلفاء العراق وإستدرج بذلك الولايات المتحدة الأمريكية للوقوع في مأزق دولي معقد, وإن عاد فيما بعد لينتقد تواجد الأسطول الأمريكي في مياه الخليج الفارسي, بل وبات يطالب بسحبه, بعد أن فشل هو بالذات في بلوغ اهدافه الخاصة على هذا الصعيد!

ولا ريب أن بواعث هذا التضامن الجماعي الدولي مع النظام الفاشي البعثي الحاكم في العراق تعود إلى خوف هذه الدول الكبرى من أن يكون لهزيمة العراق في الحرب ردة فعل مشابهة لردة الفعل المعروفة في " لعبة الدومينو ", والقائمة على أساس أن سقوط قطعة منها سيتسبب في سقوط بقية القطع على التوالي, الأمر الذي تخشاه هذه الدول على مصير الدول المتحالفة معها ومع العراق في المنطقة, سيما إذا علمنا بأن المناطق النفطية في الدول العربية المطلة على الخليج الفارسي تتواجد فيها أقليات بل وأكثريات شيعية في بعض الحالات في المناطق التي يتم فيها إنتاج النفط. لكن من الثابت أن إيران إستطاعت أن تواجه وبنجاح حتى الآن كل هذه المخططات المحاكة ضدها على مختلف الأصعدة: عسكريا ودبلوماسيا واقتصاديا وإن إرتبط ذلك بالكثير من التضحيات وأحبط بذلك مساعي العراق الهادفة إلى توريث الدول الكبرى وتحريضها لخوض الحرب مباشرة ضد إيران. كل ذلك بفضل تمسك إيران بقاعدة " الصمود يصنع النصر ".

هذا ويلاحظ بأن هنالك نوع من اليقظة الإسلامية في الآونة الأخيرة والتي تنتسح دائرتها تدريجيا وباتت تغدو حركة متنفذة وصاعدة في العديد من المناطق وفي مقدمتها مصر وتركيا, إلى جانب حركات أقل قوة ونشاطا ففي المغرب وتونس, الأمر الذي يعزز ولا ريب ولا ريب مركز إيران من الناحية الأيديولوجية على الأقل. أما عسكريا فمما لاشك فيه بأن الشعب الكردي في العراق بات يعتبر من أكبر الدعامات المساندة لإيران, الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى خطل سياسة النظام البعثي الفاشي والجرائم التي إرتكبتها بحق الشعب الكردي على مدار السنين الطوال لحكمة البربري من خلال إصراره على تمرير سياسته في تطبيق مخططاته الكولونيالية في كردستان الجنوبية. لكن التاريخ أثبت قطعا بأن الشعب الكردي كان دوما نقمة على الطغاة ونعمة بالنسبة للحكام العادلين. فما أشبه الليلة بالبارحة يا بدر!؟

2- فلسطين:

يبدو أن منظمة التحرير الفلسطينية ومن ورائها من الدول العربية من تقدمية أو رجعية كما تنعت إعلامياً، قد يئست من إحراز إنتصار عسكري على إسرائيل، لذا باتت المجموعات الفلسطينية تلجأ إلى تطبيق تكتيكات جديدة في صراعها مع الحكومة الإسرائيلية من خلال اللجوء إلى ما يسمى " بالعصيان المدني أو اللاعنف"، الأمر الذي يعيد أساليب المهتما غاندي في الهند خلال الأربعينيات إلى الذاكرة. ولا ريب أن النظام الديمقراطي السائد في إسرائيل له شبه بأساليب الحكم البريطانية، والتي تنعكس في وجود أحزاب سياسية على الساحة السياسية بعضها في الحكم والآخر في المعارضة إلى جانب توفر مجالات حرية النشر والصحافة الحرة إلى درجة توفر إمكانيات المجاهرة بمعارضة السلطة الحكومية، الأمر الذي يعتبر عاملاً مشجعاً لإمكانيات نجاح الأساليب الفلسطينية الهادفة إلى إثارة الرأي العام ضد إسرائيل، وهو ما لا يتوفر في ظل الأنظمة الدكتاتورية التي تتستر بكل الطرق على حقيقة الأوضاع في بلادها كما هو الحال مع النظام العراقي تجاه المسألة الكردية على سبيل المثال، الأمر الذي يعني منع توفر إمكانيات أساليب مشابهة سياسياً.

ففي ظل النظام الإسرائيلي القائم من اليسير أن يطلع الرأي العام على جملة من المسائل بسرعة وبدقة، كمعرفة عدد وهوية المعتقلين السياسيين ومكان تواجدهم وتكليف أحد المحامين بتعقيب قضاياهم والدفاع عنهم وما إلى ذلك من الحقوق التي تراعيها إسرائيل ولا وجود لمثلها في ظل الحكم الفاشي البعثي بالنسبة للمعتقلين الأكراد! فإذا كانت إسرائيل تعتقل عشرات الفلسطينيين وتتيح لهم إمكانيات الدفاع عن أنفسهم في الداخل ومجالات كسب التعاطف الدولي لقضيتهم في الخارج، فإن النظام البعثي إعتقل على سبيل المثال لا الحصر ألوف البارزانيين بتهم مختلقة وباطلة ولا يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن بالإضافة إلى أن الرأي العام العالمي لا يعرف عن قضيتهم إلا القليل! وإذا كانت إسرائيل مستمرة في إستعمال الغازات المسيلة للدموع ضد المتظاهرين الفلسطينيين فالعراق يواصل إستخدام الغازات السامة المحرمة دولياً ضد القصبات والقرى الكردية.

3- كردستان: لا توجد تغييرات جوهرية في كردستان فالأوضاع ما زالت قائمة على سلبيتها.

#### 4- السوفيت:

صدرت في السنوات الأخيرة عدة دراسات وكتب حول القضايا المتعلقة بالمسألة الكردية في دول عدة وبلغات متعددة: إيران، تركيا، عراق، سوريا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ... إلخ. وهكذا تم كسر الصمت المفروض على القضية الكردية إعلامياً لعدة عقود إن لم نقل لعدة قرون، وبذلك تزايدت المصادر ذات العلاقة وباتت في متناول الراغبين في الإطلاع على حقيقة الأوضاع في كردستان بشكل لم يسبق له مثيل.

في النمسا كتب فاضل رسول على سبيل المثال حول العلاقات الكردية السوفيتية. وأورد الزميل " ثروت علي = كوردو " بعض الإنتقادات حولها في كراس أصدره باللغة الكردية تحت عنوان: " السوفيت والحركة الوطنية الكردية ". (سالتسبورك 1985). غير أن الجديد الذي أوردته الأطروحة وعزى فاضل معلوماته إلى مصادر أطلق عليها " المقابلات السرية ", متطرقا إلى طبيعة العلاقات بين ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق والإتحاد السوفيتي والتي يمكن إيجازها بالشكل التالي: لعب السوفيت منذ البداية دورا هاما في تأسيس وفرض القيادات على الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران . تلقى الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق أيضا الدعم من الإتحاد السوفيتي وإن تعذر تقييم أبعاد هذا الدعم بشكل دقيق. لكن تمويل إصدار جريدة " خه بات " لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق كان من جملة صيغ وأشكال هذا الدعم , إلى جانب تسليم مبلغ من المال لرئيس الحزب ملا مصطفى في زيارته الأخيرة لموسكو قبل إندلاع الحركة الكردية بفترة قصيرة كتعويض عن قيمة الأسلحة التي سلمها البارزانيين بعد لجوئهم إلى الإتحاد السوفيتي وكذلك كتعويض عن الرواتب التقاعدية للبارزانيين الذين عادوا إلى العراق بعد ثورة تموز/1958.

لكن من الثابت أن الأطراف الممولة لا تقدم المساعدات إلى أية جهة كانت لسواد عيون هذه الجهات وحسب, بل لأنها تستهدف غايات خاصة ومن جماتها التأثير في صياغة المواقف التي ستتخذها الأطراف المتلقية للدعم قدر الإمكان, إلى جانب إضطرار الأطراف المتلقية للدعم إلى كيل المديح جزافا للأطراف الممولة إلى درجة الإبتعاد عن كل المقاييس الموضوعية في الغالب.

وهكذا يظهر بأن الإتحاد السوفيتي كان من جملة الجهات التي حرضت الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق لإستفزاز أو التحرش بحكومة الزعيم عبدالكريم قاسم وممارسة الضغوط عليها وإن أدى مثل هذا الضغط إلى نشوب مشاحنات أو إشتباكات محدودة مع السلطة الحكومية عسكريا! طبعا ما حصل بعدها معروف للرأي العام. لكن من جهة أخرى والعكس من هذا الموقف تماما نجد السوفيت يمارسون الضغوط عن طريق اللجوء إلى إستعمال سياسة التهديد والوعيد مع نفس الحزب بالذات لكي يستجيب هذا الحزب إلى مطالب الحكومة الفاشية في بغداد بقيادة حزب البعث, حليف السوفيت في السبعينيات. – أنظر فاضل رسول: الحركة القومية الكردية والإتحاد السوفيتي. فيينا/1985 – ونحن نتساءل: هل سيكون بإمكان هذه المعلومات أن تسهم في بيان بواعث شدوذ المواقف التي إتخذها ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق في كلا المرحلتين بشكل يتناقض كليا مع متطلبات النضال الوطني والقومي للشعب الكردي!؟

فمن الثابت أن سياسة عقد المعاهدات وإبرام الإتفاقيات التي إنتهجها الإتحاد السوفيتي " صديق الشعوب ", كانت من مبتكرات وإستراتيجية لينين بالذات, والتي لم تفرق منذ البداية وحتى الآن كثيرا بين

الأنظمة الكتاتورية والفاشية وبين الأنظمة الوطنية الديمقراطية خارج الحدود الإتحاد السوفيتي, لأن هذه السياسة توخت بالدرجة الأولى مراعاة المصالح الإستراتيجية للإتحاد السوفيتي الساعية لتجنب العزلة الدولية وأملا في كسب الحلفاء أو على الأقل تحييد بعض الأطراف رغم كل الجوانب السلبية والآثار المضرة بأطراف أخرى: فالإتفاق مع ألمانيا الهتلرية في بداية الأربعينيات كان على حساب الشعب البولوني, والإتفاق مع أثيوبيا كان على حساب الشعب الأريتيري, أما الإتفاقات المعقودة مع الأنظمة الدكتاتورية والفاشية في إيران الشاه, وتركيا الكمالية وعراق العفالقّة, فقد كانت بشكل جلي وواضح على حساب الشعب الكردي وقضيته العادلة. وعليه وبناء على هذه الحقائق فقد آن الأوان أن يتوقع الشعب الكردي من الإتحاد السوفيتي أن يكشف الأوراق بشكل واضح عما يبينه له في المستقبل دون اللجوء إلى مواصلة الأساليب الدعائية المائعة. ومما لا ريب فيه أن تأسيس جمهورية كردية داخل الإتحاد السوفيتي ولو على أساس الحكم الذاتي سيعتبر الخطوة الأولى والضرورية على هذا الطريق. إذ طالما كان السوفيت يحجمون لأسباب سياسية خارجية عن منح هذا الحق المشروع لأبناء الشعب الكردي في الداخل, فإن دعمهم لمطالب الشعب الكردي المشابهة في الخارج ستفتقر إلى المصادقية, لأنها ستفسر وبحق على أنها مجرد وسيلة دعائية أو إجراءات تكتيكية في خدمة تطلعات الإتحاد السوفيتي الخاصة على صعيد الشرق الأوسط, رغم وجوب تقييم الحقوق التي يتمتع بها الأكراد في الإتحاد السوفيتي بشكل موضوعي وإيجابي. إن إجراء من هذا القبيل سيرفع الشبهات عن تهمة محاولة فرض الوصاية على الشعب الكردي في المستقبل أيضا من قبل أطراف أخرى.

ومن الضروري أن تقوم الأحزاب الشيوعية المعنية في الشرق الأوسط بإسناد هذه المطالبات المشروعة بكل الطرق المتوفرة لديها إذا كانت حريصة على بقاء البقية الباقية من الثقة المودعة فيها من جانب الجماهير الكردية, والتي وإن كانت تمهل إلا أنها لا تهمل في آخر المطاف بكل تأكيد, التوكيد على حقوقها المشروعة أنيا ومستقبلا على حد سواء.

وعلى الأحزاب الكردية من جهات أخرى أن تكف عن مواصلة كيل المديح جزافا للإتحاد السوفيتي لأسباب أنية وغايات أنانية حزبية ضيقة على حساب القضية القومية الوطنية العامة بإعتبار أن مواصلة هذه الأساليب بما في ذلك التهريج للماركسية اللينينة بدون مبررات حقيقية سيعتبر تضليلا للجماهير الكردية عن عمد وسبق إصرار من خلال بعث آمال موهومة في قلوب البسطاء والسذج من أبناء الشعب الكردي.

### سوريا:

تواجه سوريا بالفعل أوضاعا عاصيبة للغاية: فإلى جانب المشاكل الإقتصادية العويصة التي بدأت تتفاقم, فإن سوريا ما زالت من الناحية السياسية أيضا في وضع لا تحسد عليه في الواقع بإعتبارها مطوقة

عمليا من قبل دول لا تكن لها الكثير من الود, إن لم نقل بأنها معادية وفي مقدمتها إسرائيل التي باتت قادرة على إيجاد سبل الإتصال مع العديد من الأنظمة العربية. كما أن الصراع بين جناحي حزب البعث في العراق وسوريا ما زال هو الآخر مستعر الأوار, وربما لهذا السبب إتخذت سوريا موقف الحياد من الحرب العراقية – الإيرانية ويلفه بعض الغموض في بعض الحالات. لقد رفضت سوريا الإنسياق وراء سياسة النظام العراقي الهادفة إلى توريث أكبر عدد ممكن من الدول في المنطقة في الحرب ضد إيران, بل أن سوريا تخطت بعض الحواجز الأخرى أيضا بهذا الخصوص, لأنها رفضت إدانة إيران على الصعيد الدولي معلنة في ذات الوقت بأن العراق هو الذي بدأ الحرب ومن هنا فهو الطرف الأجدر بالإدانة على أساس القاعدة القائلة: " الباء أظلم ". وإنطلاقا من قول العرب المأثور بصيغته الإسلامية وليس بصيغته الجاهلية: " أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ", أي منع الأخ من التطاول على حقوق الناس والإعتداء عليهم, بعكس المفهوم الجاهلي الداعي لدعمه في الحق والباطل على حد سواء. ولا ريب أن مثل هذه المواقف زادت من برودة العلاقات بين البلدين البعثيين ومع عدد من الدول العربية الجاهلية الداعمة للعراق في عدوانها. لكن من الثابت قطعا بأن الرئيس السوري حافظ الأسد يعتبر واحدا من أدهى الساسة العرب على الإطلاق في القرن العشرين وقد أفلح لحد الآن أن يتجنب الكثير من المشاكل ويجنب سوريا بالتالي على الأقل من الكثير من الصعاب إلى درجة يمكن للمرء معها أن يقول بأن أساليبه الدبلوماسية تعيد المثل المضروب عن " شعرة معاوية " إلى ذاكرة المتتبع لأحداث منطقة الشرق الأوسط المتقلبة. فهل ستتخذ سوريا مستقبلا موقفا موضوعيا مشابها تجاه المسألة الكردية من باب إعادة الحق إلى نصابه!؟

### إيران:

رغم أن الحرب مع العراق باتت تتطلب من إيران تركيز الجهود والنشاطات والإمكانات المتوفرة لحسم القضية بشكل إيجابي, إلا أن من الواضح بأن مراعاة حقوق الشعب الكردي ستعكس هي الأخرى بشكل طردي على صيغ تضامنه مع النظام الجديد ليتحول إلى دعامة هامة حامية له. فهل ستتوصل الجهات المسؤولة في الحكومة الإسلامية إلى حقيقة كون الإسلام حجة للأكراد وليس حجة عليهم بأي حال من الأحوال؟! يبقى أن نشير بهذا الصدد إلى أن خير البر عاجله في مثل هذه الأحوال, بالأخص إذا أدرك المرء أن النظام الجديد في إيران يريد أن يتحول إلى قدوة ومثل صالح للعالم الإسلامي على أقل تقدير.

### العراق:

ما زال النظام العراقي متماديا في غيه, فألى جانب تهديمه لمئات القرى الكردية وإعتقال الألوف من المواطنين الأكراد بالجملة وفي مقدمتهم البارزانيين وتنفيذ أحكام الإعدام الجائرة بالمئات من أبناء

الشعب الكردي بعد إجراء محاكمات صورية, فإن النظام العراقي الفاشي لم يتردد في اللجوء إلى استخدام الغازات السامة أيضا ضد أبناء الشعب الكردي من معارضة وسكان مدنيين. أما على الساحة الكردية فقد تقارب الإتحاد الوطني الكردستاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق بعد إتفاقية " جلال – إدريس " المعقودة في طهران بتاريخ 1986/11/17. وسبق هذه الخطوة تقارب الإتحاد من عدة أحزاب وكتل سياسية كردية كالحزب الشيوعي العراقي والحزب الإشتراكي الكردستاني... إلخ. وهذا إجراء ذكي تمهيدا للتفاهم فيما بعد مع إدريس. ومن جملة ما ورد في البلاغ المشترك الذي صدر بهذه المناسبة, تلميح إلى الدور الإيجابي الذي مارسته الدولة المضيفة " إيران " والداعمة للطرفين في تحقيق عملية التقارب هذه. بالإضافة إلى أن البلاغ يتحدث عن شعور الطرفين المعنيين بالمسؤولية تجاه " كردستان العراق ", التي تتطلب توحيد القوى وتظافر الجهود ليتم إسقاط النظام الفاشي في العراق! غير أن البيان أغفل الإشارة إلى سبب مقتل " ملا أمين بارزاني " و " علي عسكري "!! أين كان الشعور بالمسؤولية حينها يا ترى!؟

توفي إدريس ملا مصطفى بعد فترة قصيرة نسبيا من هذا الإتفاق في ظروف أقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها كانت غامضة. ويقال بأن طرفا ما إتصل بعائلته في كرج/إيران مرتين سائلا: هل مات إدريس أم لم يمت حتى الآن في اليوم الذي توفي فيه فعلا؟! على أية حال كان موته بالنسبة لحزبة خسارة لا يمكن التقليل من شأنها. وما عدا ذلك فهي مسألة داخلية تخص هذا الحزب المسمى بالديمقراطي.

كما يلاحظ نشوء أحزاب سياسية جديدة في كردستان الجنوبية ولا ريب أن أبرزها من الناحية العسكرية هو " حزب الله الكردي " بقيادة الشيخ محمد خالد بارزاني, ومن المتوقع أن يكون له دور بارز على الصعيد العسكري في حالة تعبته لقدرات البارزانيين الموجودين في إيران عسكريا. ولا يستبعد أن يكون نشؤه ردة فعل على إختطاف النظام الفاشي العراقي لألوف من البارزانيين. – أنظر بهذا الخصوص مجلة رونا هي = النور لسان حال حزب الله الكردي عدد/1 و 2 لسنة/1987 –

### تركيا:

بات النظام الفاشي الحاكم في تركيا يتخبط خبطة عشواء في محاولة يائسة منه للقضاء على الكيان القومي للشعب الكردي: فمن جهة تواصل السلطة الحاكمة عمليات التنكيل والإعتقال والإعدام بالجملة ضد أبناء الشعب الكردي في الأناضول الشرقي/ كردستان الشمالية. كما أن السلطة تحاول مواصلة تمرير سياستها الإستعمارية القديمة والمقبته " فرق تسد ", من خلال تأليف وحدات مرتزقة لتموه على الرأي العام بأن المسألة الكردية هي مجرد خلاف بين الأكراد أنفسهم وهو نهج إتبعته الحكومة الفاشية العراقية أيضا كما رأينا سابقا. كما تسعى في الخارج إلى إصاق شتى التهم بالحركة الكردية في

كردستان الشمالية كإصاق المسؤولة بالحركة الكردية حول أية جرائم قتل قد تحدث في المناطق الكردية وغيرها. لكن ثبت بالتجربة بأن حبل الكذب قصير, فلا تكاد فترة زمنية قصيرة تنقضي وإذا بالأجهزة المختصة تثبت بطلان هذه الإتهامات والمزاعم التركية, الأمر الذي ثبت على سبيل المثال بعد حادثة إغتيال رئيس وزراء السويد " أولوف بالمه " , من قبل مجهولين, وهو الذي كان يدعو إلى منح الأكراد حق تقرير المصير, بل أن حكومته كانت قد يسرت للمئات من الأكراد الحصول على حق اللجوء السياسي في السويد بما في ذلك أكراد من كردستان الشمالية/الأناضول الشرقي وكذلك بعد إغتيال أحد الدبلوماسيين الألمان الغربيين في فرنسا! والهدف التركي واضح: تشوية سمعة الحركة التحررية الكردية. من هنا فأمام الأكراد عمل دبلوماسي كبير لدحض هذه الافتراءات.

أما بالنسبة إلى حركة التحرر الكردية ذاتها في شرقي الأناضول, فلا ريب بأن " حزب العمال الكردستاني " بات يمثل بؤرة المقاومة الحقيقية والصلبة رغم وجود العديد من من الأحزاب السياسية الكردية الأخرى, التي تبذل هي الأخرى جهودها الخاصة في الدفاع عن الحقوق السليبية للشعب الكردي. ويلاحظ بأن حزب العمال الكردستاني ينتهج في سياسته المتبعة حتى الآن أسلوبا معاكسا لما درج عليه ما يعرف بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق على سبيل المثال لا الحصر: فقد تمثل في معاداة حزب العمال الكردستاني للخونة والسعي لقطع دابر الإتجاهات الخيانية بلا هوادة داخل صفوفه وحال بذلك بين المتطفلين على القضية وبين تبوئهم للمراكز الهامة فيها ومنعهم من المتاجرة بالحركة لقاء الحصول على السحت الحرام, وإن كان حزب العمال الكردستاني قد لجأ في بعض الأحوال إلى ممارسة أساليب دراكونية. والمعهود عن ما يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق هو العكس تماما. وبناء على دوره الكبير فقد تحول حزب العمال الكردستاني إلى هدف رئيسي للدعاية المغرضة للسلطة التركية. من هنا فإن من واجب حزب العمال الكردستاني أن يتحلى بالحيطه والحذر ويتجنب قدر الإمكان المساس بالمدينين والعوائل الذين تحولوا في بعض الحالات إلى ضحايا للعمليات العسكرية التي تقع بينهم وبين القوات التركية أو عناصر المرتزقة الموالية لهم. ويلاحظ كذلك بأن نشاط حزب العمال الكردستاني لم يعد محصورا بالمناطق الحدودية, لا بل أنه لم يعد محصورا بالمناطق الكردية في الأناضول الشرقي, لأنها شملت في بعض الحالات مناطق الأناضول الغربي/تركيا أيضا, الأمر الذي إنعكس في حالات عديدة على صفحات وسائل الإعلام التركية ذاتها من صحف ومجلات.

ويبدو أم أجهزة الإعلام التركية حائرة في أمرها بخصوص إتباع إستراتيجية محددة حول القضية الكردية والتطورات التي باتت ترافقها بسرعة لم يحسبوا لها حسابها في السابق, وهي الواقعة تحت تأثير التوجيه الحكومي قيدا أو كثيرا. فإذا كانت السلطة التركية في السابق وبناء على المنطلقات الكمالية تتهرب من المسألة وتدس رأسها في الرمال كالنعامة لأنها لا تريد أن ترى ما هو موجود, فقد اضطرت فيما بعد ومع إزدياد نشاطات حركة التحرر الكردية, وإلى جانب رغبة النظام بالتظاهر

بوجود نوع ما من الديمقراطية في تركيا للحصول على الثناء الأوربي أن تنشر الأخبار عن حقيقة الأوضاع بالنسبة لوجود مقاومة منظمة كردية ضد أنقرة, لأن مواصلة الإنكار بات يتحول إلى مهزلة. ومع ذلك فهناك جهات ترى بأن مواصلة الإنكار هو الأسلوب الأفضل! وهذه يعني بأنه لا توجد حركة تحرر كردية قائمة في كردستان الشمالية, لا بل لا وجود للشعب الكردي أصلا. وكل ذلك والعالم يقبل على دخول الألفية الثالثة! كل ذلك على أساس أن مجرد تناول الإعلام التركي مهما كان سلبا أو إيجابا يعتبر كدعاية لصالح الحركة الكردي, يا لها من مواقف محيرة وقع فيها نظام قام على الإكراه ويريد أن يستمر في مواصلته.

علما أن الحكومة التركية واصلت وفي مراحل متعددة نشر التلميحات وبت الدعاية المباشرة تارة وغير المباشرة تارة أخرى عن نيتها في إعادة إحتلال " ولاية الموصل = كردستان الجنوبية " عند سnoch الفرصة المناسبة وربما كان هذا أحد أسباب دعم النظام السوري للحركة الكردية في كردستان الشمالية طبعاً إلى جانب وجود مشاكل حول قضايا المياه منذ فترة أقدم. فهل سيستطيع حزب العمال الكردستاني أن يتصدى لمؤامرات تركيا بجوانبها المتعددة من سياسية وعسكرية وإقتصادية والمدعومة من الناتو دون تحفظ؟!

## المصادر:

### مصادر باللغة الألمانية:

1- Ameen Sherzad: Die irakischen Verfassungen und nationalen Rechte der Kurden. Dip. Wien 1975.

2- Abdul-Karim Kassem: Ziele der irakischen Revolution. (Reden) Herausg. Sekretariatdes Min. Präs. f. Presseangelegenheiten. 1959

- 3- Adolf Hitler: Mein Kampf. München 1938
- 4- Adnan Ansari: Die Verfassungen des Libanon, der Vereinigten Arabischen Republik und des Irak. Frankfurt/Bagdad 1960.
- 5- August Wimmer ( Her.): Die Menschenrechte in christlicher Sicht. 1953
- 6- Alfred Verdross: Die Würde des Menschen und ihre Volkerrechtliche Schutz. Wien 1975
- 7- Amnesty international: Irak: Ein Bericht über die Folter. Sektion der BRD. Bonn 1981
- 8- Amnesty .....: Die Todesstrafe im Irak. Sektion Österreich.
- 9- Amnesty .....: Iran: Folter und Inhaftierung während des Schah-Regimes. Sektion Österreich
- 10- Amnesty .....: Jahresbericht 1979. Frankfurt am Main 1980
- 11- Amnesty .....: Länderreihe Syrien. 1979
- 12- Bayrische Landeszentrale f. politische Bildungsarbeit: Seminarberichte: Volksgruppenrecht / Minderheitenschutz als internationale Aufgabe. München 1978
- 13- Boris Leissner: Das Selbstbestimmungsrecht in Osteuropa und China. Kehl/Reihn 1980
- 14- Benoist Liechin: Das Ende des Osmanischen Reiches. Kehl/Rein 1980
- 15- Brockhaus Enzykopädie: B. 1-20. Wiesbaden 1966-1974
- 16- C. F.Müller: Menschenrechte, Staatsrecht und Völkerrecht. Wien 1965
- 17- CollinsLapiere: Um Mitternacht die Freiheit. München 1976. Übers. v. C. Spiel
- 18- C. H. Beck ( Verlag ): Die Charta der Vereinten Nationen mit Völkerbund satsung. München 1979
- 19- Dominique Noel: Die Wirtschatliche Entwicklung im Irak nach der Revolution am 17.7. 1968. Diss. Wien 1979

- 20- Damir Asim Tourgond Bey: Die Mossulfrage. Diss. Wien 1931
- 21- Peter Badura ( Her. ): Menschenrechte und Grundfreiheiten im Völkerrecht. Hannoer 1972
- 22- Devremci Yol: Faschismus und die Türkei.I. Hamburg 1980
- 23- Elisabeth Mathiot: Die kulturelle Unterdrückung , in den besetzten arabischen Gebieten. Verlag: Deutsch – Arabische Gesellschaft e. V. Bonn
- 24- Erwin Viefhaus: Die Minderheitenfrage und die Entstehung der Minderheitenschutzverträge auf der Pariser Friedenskonferenz 1919. Diss. Würzburg 1960
- 25- Erich H. Pircher: Der vertragliche Schutz ethnischer, sprachlicher und religiöser Minderheiten im Völkerrecht. Diss. Bern 1979
- 26- F. Ermacora (Her.): Menschenrechte in der sich wandelnden Welt. B. I. Wien 1974
- 27- F. Ermacora .....: Internationale Dokumente zum Menschenrechtsschutz. Stuttgart 1977
- 28- F. Ermacora .....: Die Selbstbestimmungsidee. Ihre Entwicklung von 1918-1974. Wien 1974
- 29- F. Ermacora .....: Der Minderheitenschutz in der Arbeit der Vereinten Nationen. Wien 1964
- 30- F. Ermacora .....: Handbuch der Grundfreiheiten und der Menschenrechte. Wien 1963
- 31- F. Ermacora .....: Namibia/Südwestafrika. München 1981
- 32- F. Ermacora .....: Allgemeine Staatslehre. B. I u. II. Berlin 1970
- 33- F. Ermacora .....: Grundriss einer Allgemeinen Staatslehre. Berlin 1979
- 34- F. Ermacora .....: Nationalitätenkonflikt und Volksgruppenrecht. Wien 1978
- 35- Ferhad Ibrahim: Die kurdische Nationalbewegung im Irak. Diss. Berlin 1982

- 36- Fadel Mulla-Kahlil: Das Kurdenproblem in der europäischen Presse. Diss. Wien 1982
- 37- Fritz Sitte: Ich war bei den Kurden. Wien 1980
- 38- Fried Esterbauer u. a. (Her.): Föderalismus als Mittel permanenter Konfliktregelung. Innsbruck 1977. ( Schriftenreihe d. Inst. f. Föderalismusforschung B. 6 ).
- 39- Gerd Kaminski: Die Haltung der Volksrepublik China zum völkerrechtlichen Gebiets-  
erwerb. Wien 1975
- 40- Gerd Kaminski: Die prinzipielle Haltung der VR China zu internationaler Ordnung  
und Völkerrecht. 1977
- 41- Gert Parzensky: Die Weissen kommen. Hamburg 1970
- 42- Ghasi Hussain: Wahrheit, Gerechtigkeit und Frieden für Jerusalem. Wien
- 43- Grosse Sowjet-Enzyklopädie Reine Geschichte und Philosophie: Die Geschichte Irans.  
Berlin 1954
- 44- Hans Hauser: Die Kurden: Stiefsöhne Allahs. München 1979
- 45- Hans Henle: Der Neue Nahe Osten. Hamburg 1966
- 46- Herder (Verlag): Die Bibel: Einheitsübersetzung. Altes und Neues Testament. Freiburg  
1980
- 47- Hesse Friedrich: Die Mosulfrage. Berlin 1925
- 48- Henry U. Hoepfli: England im Nahen Osten. Erlangen 1931
- 49- Hanns Kurz (Her.): Volkssouveränität und Staatssouveränität. Darmstadt 1970
- 50- Hu Chou-Young: Das Selbstbestimmungsrecht der Völker als eine Vorbedingung den  
völligen Genusses aller Menschenrechte. Zürich 1972
- 51- Hermann Raschhofer (Her.): Selbstbestimmungsrecht und Völkerbund. Köln 1969
- 52- Heinz Gstrein: Marx oder Mohamad? Freiburg 1979
- 53- Hans Gustav Keller: Das Junge Europa. Zürich 1939

- 54- H. G. Mussman: Das Minderheitenschutzverfahren vor dem Völkerbund, seine Mängel und sein Zusammenbruch. Diss. Essen 1939
- 55- Hans-Ulrich Wehler (Her.): Imperialismus. Düsseldorf 1979
- 56- Hannelore Küchler: Öffentliche Meinung. Diss. Berlin 1978
- 57- Hella Schlumberger: Durch frei Kurdistan. München 1980
- 58- Heinz Guradze: Der Stand der Menschenrechte im Völkerrecht. Göttingen 1956
- 59- Kurdischer Studentenverein in Österreich: Die Kurden: Volk ohne Staat. Wien 1972
- 60- Friedrich Klein u.a. (Her.): Beiträge zu einem System des Selbstbestimmungsrecht. Wien 1970
- 61- Information Dritte Welt: CIA. Dortmund Juli / 1975
- 62- Jürgen Roth u.a.: Geographie der Unterdrückten: Die Kurden. Beiträge v. : Ismail Besikci, Nader Ebrahimi, Hanneke Garrar, R. Ghassemlou, Yasar Kemal, Mahmut Makal, Hemres Raso, Paul Rotkopf, Adrienne Schürenberg, Beker Tildiz. Hamburg 1978
- 63- Jürgen Roth/Kamil Taylan: Die Türkei. Bornheim 1981
- 64- Jamal Nabez: Kurdistan und seine Revolution. München 1972. Publikation der NUKSE (National Union kurdischer Studenten)
- 65- Jamal Nabez: Der arabische Nationalismus in Irak und Syrien und die Nationale Frage im forderen Orient 1945-1975.Dip. Berlin 1979
- 66- John Bunzel: Die Auswirkungen der iranischen Revolution auf der Lage im Nahen Osten. Östrrei.Insti. f. Internationale Politik. (IWP 1/1979)
- 67- Jawahar Lal Nehru: Weltgeschichtliche Betrachtungen. Düsseldorf 1954 (Überset.)
- 68- Josef Stalin: Welche Auffassung hat die Sozialdemokratie von der Nationalen Frage. Berlin 1949
- 69- Josef Stalin: Der Marxismus und die Nationale und Koloniale Frage. Berlin 1950

- 70- Joachim Arntz: Der Begriff der Friedensbedrohung in Satzung und Praxis der Vereinten Nationen. Berlin 1975
- 71- Karel Heinz Becker: Was ist Naturrecht? Berlin 1969
- 72- Karel Muenzel: Recht und Gerechtigkeit. Köln 1965
- 73- Kamel Telan: Folter in der Türkei. Frankfurt 1980
- 74- Kamel Telan u. a.: Faschismus in der Türkei: Graue Wölfe in der BRD. Frankfurt 1980
- 75- Lenin: Kritische Bemerkungen zur Nationalen Frage. Berlin 1949
- 76- Lenin: Über das Recht der Nationen auf Selbstbestimmung. Berlin 1951
- 77- Lenin: Über den Staat. Berlin 1948
- 78- Lenin: Staat und Revolution. Leipzig 1972
- 78- Lenin: Der Imperialismus als höchstes Stadium des Kapitalismus. Wien 1946
- 79- Lummert Geonther: Marxismus – Leninismus und Völkerrecht. Köln 1959
- 80- Maria A. Lücker: Den Frieden tun. Die 3. Weltversammlung der Religionen für den Frieden. Wien 1980
- 82- Mejcher Helmut: Die Politik und das Öl im Nahen Osten. Stuttgart 1980
- 83- Monika Tworuschka: Die Rolle des Islam in den arabischen Staatsverfassungen. Diss. Bonn 1976
- 84-Machiavelli Niccolo: Der Fürst. Stuttgart 1955. (Überset. Von Rudolf Zorn)
- 85- Liga d. Arabischen Staaten (Her.): Jassir Arafat vor der UNO. Büro Bonn
- 86- Liga = = = = : Zionismus und Menschenrechte der Araber. Bonn 1976
- 87- Norbert Wimmer: Irak: Eine revolutionäre Demokratie. Innsbruck 1981
- 88- Nathan Weinstock: Das Ende Israels. Berlin 1975

- 89- Otto Junghann: Das Minderheitenschutzverfahren vor dem Völkerbund. Tübingen 1934.
- 90- PLO- Vertretung (Her.): Palästinastudien im Rahmen der UNO: Seminar der Vereinten Nationen über die Palästina-Frage. Wien 1981
- 91- Rudolf Laun: Der Wandel der Ideen Staat und Volk als Äusserung des Weltgewissens. Berlin 1933
- 92- Robert de Traz: Von Bündnis der Könige zur Liga der Menschheit. Zürich 1938
- 93- Rabe Heinz: Der Einzelmensch als Träger von Rechten und Pflichten im Völkerrecht. Graz 1969
- 94- Seyed M. M. Sahraian: Der Kampf im islamischen Völkerrecht. Diss. Innsbruck 1970
- 95- Theodor Veiter (Her.): System eines Internationalen Volksgruppenrechtes. Wien 1978
- 96- Tilman Zülich: (Her.): Von denen keiner spricht. Hamburg 1975
- 97- Wolfgang Ritter: Der Iran unter der Diktatur des Schah-Regimes. Frankfurt am Main 1979
- 98- Wolfgang Hedelmeyer (Her.): Die Menschenrechte. Paderborn 1977
- 99- Wolfgang Hager (Her.): Erdöl und internationale Politik. München 1975
- 100- Günter Deschner: Saladins Söhne. München 1983
- 101- Deutsches Institut f. Bildung u. Wissen: Naturrecht, Menschenrecht, Offenbarung. (Referate) – Frankfurt 1968

.....

Artikel u. Berichte aus Zeitungen, Magazinen u. Zeitschriften ( A u s w a h l ):

Aus Österreich:

A. Die AZ:

28.8.1952: Persien, wie es wirklich ist.

22.3.1970: Blutig erkämpfter Friede im Wilden Kurdistan.

-8.8.1970: Klein Krieg gegen die Kurden.

4. 9.1970: Die Kurden bestehen auf Kirkuk.

10.7.1073: Schon 36 Hinrichtungen im Irak.

15.9.1973: Folter 73.

30.5.1974: UNO soll Kurdenkrieg stoppen.

7.9.1974: Die Supermächte als Menschenhändler.

19.4.1975: Vergessener Völkermord.

18.1.1977: Das Dementi des kurdischen Traums.

11.3.1978: Vier Jahre kurdische Autonomie.

19.3.1978: Keine Gerechtigkeit in Kurdistan.

21.10.1978: Kurden – Al- Apell an Schah.

20.12.1978: Das andere Nahostproblem – Wie würde sich der Friede Ägypten –Israel in Kurdistan auswirken?

27.12.1978: Nach blutigen Unruhen Kriegsrecht in der Türkei.

22.6.1979: Irak: Kurdenhinrichtungen.

29.7.1979: Wofür kämpfen die Kurden im Süden Irans?

6.9.1979: Und wieder ein Vietnam:Über das Elend der Kurden.

28.9.1979: Prozesse gegen 50 Kurden.

5.10.1979: Kurden rächen Hinrichtungen.

18.1.1980: Beim roten Scheich in Kurdistan.

5.3.1980: Die Kurden in der Türkei.

21.3.1980: Iran: Wieder Kurdenkrieg.

26.4.1980: Luftangriffe in Kurdistan, 200 Frauen getötet.

28.5.1980: Iran: Kurdenappel an SI-Delegation.

10.7.1980: Appel iranischer Kurden an die Weltöffentlichkeit.

2.8.1980: Irakbomben auch in West-Berlin.

29.1.1981: Waren immer gegen die Geiselnahme.

#### B. Extrablatt:

3.März.1978: Der Tod eines Mythos.

2. Feb. 1979: Attente (20): " de drahn si sölbe ham ... ". Die in Wien gegen den Kurden Masoud Barzani abgefeuerten Schüsse erwiesen sich immer klarer als weiterer Schritt in einen Krieg innerhalb der kurdischen Emigration, die für Israel, den Iran und die USA Geheimdienstaktionen auszuführen hat.

2. Feb. 1981: Zwischen allen Fronten: Bei den Kurden in der Türkei, dem Iran und Irak.

#### C . Die Furche:

13.12.1969: Völkermord in Kurdistan: Gas gegen Frauen und Kinder.

19.8.1977:Menschenrechte und Nichteinmischung.

#### D . Kronen – Zeitung:

4.10.1979: Wovon nicht geredet wird.

1.5.1980: Khomeini endet wie Ide Amin und Hitler.

#### E . Kurier:

20.10.1950: Das älteste Dorf der Welt.

4.2. 1952: Der wahre König des ist der blinde, wütende Hass.

23.4.1966: Aref ist tot – es lebe Aref!

28.3.1977: Hilffeschrei an die UNO in Wien.

22.4.1977: Kurden – überall unterdrückt.

29.8.1979: Khomeinis Rache: Der Tod geht durch Kurdistan.

2.9.1979: Waffen für die Kurden: Die grossmächte stehen hinter den Rebellen des Bergvolkes.

18.2.1980: Hilfe für die Kurden. Mann am Bosorus.

11.4.1980: Aus Wortgefecht wurde blutiger Grenzgriek.

17.4.1980: Iran schürt Aufstand der Schiiten im Irak.

6.6.1980: Türkei: Ein Land Explodiert.

27.6.1980: Killer-Kommandos nach Österreich: Syrien will gegen Regim-Gegner vorgehen.

9.10.1980: Kurdenaufstand gegen Khomeini.

15.10.1980: Türkei: Der Henker amtiert. Junta liess zur Abschreckung zwei Terroristen in Ankara aufhängen.

23.3.1981: Kurden: Geheime Kontakte über Wien.

8.8.1982: K. Waldheim ... Der Siegreiche hört nie auf die UNO.

#### F . Bild Telegraf:

25.10.1954: Rebellen in Südpersien.

29.2.1956: Persische Krieger zogen heimlich gegen das Wilde Kurdistan zu Felde.

#### G . Die Neue Front:

21.3.1959: Kreml-Zorn über Nasser. Gefährlicher Aufstand im Ölgebiet. Kommunisten mussten Kassem retten.

28.3.1959: Die Kurden Geteilte Nation. Sender Freies Kurdistan in Tiflies-Sowjet bereitet die kurdische Zeitbombe vor.

30.1.1960: Spaltung der irakischen Kommunisten.

#### H . Die Presse:

9.4.1959: Bewaffnete Kurden beunruhigenden Nahen Osten. Gerüchte über die Bildung eines unabhängigen Kurdistan.

17.6.1959: Persischer KP-Führer hingerichtet.

31.7.1959: General Kassen geht gegen die KP vor.

14.2.1960: Drei Parteien im Irak zugelassen.

29.3.1960: Schwere blutige Zusammenstöße im Irak. Neue Kraftprobe zwischen Nationalisten und der KP.

18.5.1962: Kassem wird den Kurden nicht Herr.

30.1.1963: Kurden lehnen Kapitulation ab.

20.2.1963: Moskau ruft Rotes Kreuz zu Hilfe. Genf soll für die Kommunisten in Irak intervenieren.

25.2.1963: Irak warnt den Ostblock.

19.3.1963: Irak KP bleibt verboten.

9.7.1963: 50 Mullahs in Haft.

12.7.1963: Bis zum letzten Kurden.

6.11.1968: Baath da, Baath dort – Sie Spinnen wieder die Fäden.

5.1.1970: Iraks kleinkrieg gegen die Kurden.

16.3.1970: Vier Mordversuche Schlagen fehl.

9.7.193: Massenexekutionen im Irak.

10.7.1973: Neue Exekutionen im Irak.

11.7.1973: Untr sich in Bagdad.

10.6.1974: Barzani Setzt auf Waldheim.

28.10.1974: Des Nachts reitet um Mossul der Tod. Militärisch kann Bagdad den Krieg gegen die Kurden nie gewinnen.

1.3.1975: Kurden wollen nicht aufgeben - Massensebstmord in den Bergen – Barzani in Persien.

4.4.1975: Sowjets verweigern Kurden das Asyl.

10.4.1975: Das Kurdenproblem im Irak.

14.4.1975: Für Ölprofite verraten und verkauft.

20.9.1975: Moderne Formen der Sklaverei: UN – Berichte Über Ausbeutung in aller Welt.

14.5.1977: Nur wer in Bagdad war, weiss, warum. Wo potentielle Millionäre vor Milchläden Schlange stehen – Querfeldein durch die irakische Festung.

17.3.1978: Schon als Klassenfeind geboren. China und die Menschenrechte.

28.11.1978: Die Kurden und die österreichische Aussenpolitik. Gerestigkeit und Frieden sind unteilbar.

12.1.1979: Barzani's Sohn hofft auf Kreiskys Unterstützung.

16/17.2.1980: Allahu Akbar, nicht Marx, nicht Moskau.

1/2.3.1980: Widerstand und Sieg der Peschmargas an der Front in beiden Teilen Kurdistans.

8/9.3.1980: Der Krieg hat noch nicht begonnen: Irans Kurden in ihren Verhandlungen mit Teheran.

14.3.1980: PLO – Anerkennung durch Wien – VP-Kritik am Alleingang. Österreich als Wegbreiter der PLO. Kreisky urgiert Palästinenser Staat.

15/16.3.1980: PLO – Anerkennung: Israel bangt um Existenz. Assad mobilisiert gegen Moslembrüderschaft.

8.4.1980: Türkei: Zusammenschluss der Kurden und Armenier.

16.4.1980: Wer ist der stärkere Mann am Golf? Bagdad kontra Teheran: Inseln, Öl Relegionen.

#### I. Österreichische Neue –Zeitung:

8.11.1958: Die Kurden von Kirkuk schlagen los.

9.4.1959: Irak sucht an den Kurden Rückhalt.

15.4.1959: Kairo: Kurdenheimkehr ist Aggression.

5.8.1959: Iraks Kommunisten gehen in sich – selbstkritische Stellungnahme.

21.8.1959: Hinrichtungen in Schieras.

5.3.1963: Der Irak duldet keine Einmischung.

28.5.1963: Verschwörer im Irak sind Nassers Freunde.

24.9.1963: Kurden und Öl: zwei Themen wieder aktuell.

22.10.1963: Syrer unterstützen Irak gegen Kurden.

#### J. Salzburger Nachrichten:

23.1.1979: Unsere Stärke ist der Glaube an unsere Rechte.

#### K. Volksblatt:

28.8.1970: Kriegerrecht gegen Bergtürken.

24.11.1972: Die Kurden.

11.9.1974: Wird Kurdenproblem mit Napalm gelöst?

17.4.1976: Dazu schweigt die Welt: Zehntausende von Kurden werden zwangsdeportiert

26.8.1979: Kurdenfrage und Weltmoral.

24.5.1980: Israel – ein Land im Ghetto.

#### L . Die Volksstimme:

1.11.1953: Mossadaq: Das Opfer einer ausländischen Intervention.

22.10.1954: Ölverstaatlichung Irans aufgehoben.

27.10.1954: Blut für Erdöl.

10.11.1954: Die Henker wüten im Iran.

23.11.1954: Zwölf Professoren abgesetzt, weil sie für die Ölverstaatlichung sind.

23.2.1957: Die Kurden haben besondere Rechte.

19.4.1959: Kurden nach Irak zurückgekehrt.

14.7.1960: Im Lande des Schah: Vier Kurden warten auf den Tod.

14.8.1962: Die Kurden im Irak.

23.2.1963: Irakische Hilferufe gegen das Morden.

26.2.1963: KP im Irak offiziell verboten.

28.5.1963: Baath – Regime Iraks verhaftet Anhänger Nassers.

8.6.1963: Elf Kommunisten im Irak hingerichtet.

12.6.1963: Der Kampf der Kurden: Eine Erklärung des Kurdenvertäters Oberst Talabani auf der Durchreise durch Wien.

25.6.1963: 28 Kommunisten im Irak hingerichtet. Die UNO zum sofortigen Eingreifen aufgerufen.

11.7.1963: Ein gefährlicher Komplott. Schritte der Sowjetregierung gegen die Massaker unter den Kurden Iraks.

21.7.1963: Ich war im irakischen Todeslager.

14.6.1966: Bei Justizmord geht der Schah auf Reisen.

18.3.1970: Die Kurden sind autonom.

12.7.1973: Krokodielstränen über Bagdad.

30.7.1977: Autonomes Gebiet: Fortschritt und Wohlstand.

25.3.1978: Kurdistan – halb so wild: Irakfeindliche Propaganda und die Wahrheit.

16.7.1978: Menschenrechte in der USA: Schau heimwärts – Jimmy Carter!

15.2.1979: Irak: Wo sind die Verschwundenen?

18.4.1979: Türkei: Graue Wölfe in Reserve.

29.6.1979: SAVAK – Folterarsenal in Wien.

31.7.1979: Blutige Machtkampf im Irak.

1.9.1979: Khomeini : Kurden wollen ein kommunistisches System.

11.9.1979: Irak: Neue Amnesti für im Ausland lebenden Kurden.

10.10.1979: Iran: Schah unterstützt kurdische Rebellen mit Geld.

14.12.1979: Khomeini gibt nach: Mehr Rechte für die Minderheiten.

21.2.1980: Geld für die Türken.

29.3.1980: Neue Kämpfe in Kurdistan.

29.5.1980: Türkei: Kreditaktion für die Mörder.

3.6.1980: Carter und die Menschenrechte.

28.8.1980: Türkei: 25 politische Morde in 24 Stunden.

13.9.1980: Türkei: Nicht unerwatet.

14.9.1980: Türkei: Die USA gaben grünes Licht.

### M . Völkerfreunf:

Nr. 1/1981: Schützt Polizei Asttentäter?

### N . Die Wahrheit:

13.3.1963: Generalsekretär der KP Irak H. Radawi ermordet.

19.6.1963: Widerstand gegen Mordregime Iraks.

25.9.1980: Graue Wölfe führen unsichtbaren Krieg.

4.9.1980: Kurden in der Türkei als Zielscheibe der Reaktion.

### O . Wiener Zeitung:

9.4.1959: Neue Nagost-Unruhen durch Kurden grfürchtet.

19.4.1959: Gefährliche Kurden.

22.2.1963: Kurden verhandeln in Bagdad: Unterhändler haben keine vollmacht zur Unterzeichnung von Vereinbarungen.

2.3.1963: Kurden stellen Aref Ultimatum.

2.6.1963: Kurden wollen Widerstand leisten.

11.6.1963: Irak: Ultimatum an die Kurden.

20.11.1963: Noch immer Schüsse in Bagdad.

10.7.1973: Irak: Noch 13 Hinrichtungen.

19.7.1973: Werden Kurden deportiert?

30.3.1975: Massenselbstmörd unter den Kurden.

30.9.1975: Sklaverei in unsersn Tagen.

16.4.1976: Kurden fürchten Arabisierung.

15.9.1976: Kurdische Flüchtlinge glauben nicht an Amnesti.

15.1.1977: Vorwürfe gegn Irak wegen Verfolgung von Kurden.

10.10.1978: Kurden: 650 Dörfer zerstört.

28.8.1979: Kurden-Appell: Verhindert Völkermord!

6.9.1979: Kurden flohen in die Berge.

14.12.1979: Iran am Rande des Bürgerkrieges.

29.6.1980: Bombenattentat auf Assad.

P . Die Wochen – Presse:

29.8.1979: Der Kurde muss sterben.

Q . Die Zukunft:

Nr. 4/1975: Kurdistan: Völker am Flissband.

Nr. 2/1976: Kurdistan: Ein Volk wird deportiert.

M . Coercle Diplomatique: Nr. 1-3/1980 Wien.

N . EPN –Entwicklungspolit. Nachrichten/ Zeitschrift: Nr.15/1980 Wien.

O . Komitee für die Verteidigung der National-Demokratischen Rechte des kurdischen Volkes in der Türkei. (Amsterdam /Holland – 1977):

Aufruf: An die Regierungschefs und die Ausschüsse der Teilnehmerstaaten, an die internationalen Instituten und Vereine.

Aus der BRD:

A. Bonner Rundschau:

24.1980: Krieg der Kurden auf dem Münsterplatz.

B. Bonner Stadtanzeiger:

24.4.1980: Iraker übergreifen Kurdendemonstration auf dem Münsterplatz mit Knüppeln und Messern.

### C. Quick:

20.9.1979: Bilder, die die Welt erschütterten: Mord im Namen Khomeinis.

### D. Der Spiegel:

27.8.1978: Iran: Kranke Armee.

5.2.1979: Mit dem Koran gegen West und Ost.

2.4.1979: Iran: Keine gehorcht.

Nr. 20/1980: Iran: Mit einer Krise im Iran hat keiner gerchnet.

Nr. 35/1981: Bonn verhindert Truppeneinsatz. Deutsche Geisel bei PUK.

Nr. 43/1981: In diesem Land wurde immer gefoltert.

### E. Stern:

Nr. 37/1979: Der Mann< der für Khomeini mordet.

### F. Süd-deutsche Zeitung:

24.2.1962: Reise durch Kassem's Land: Um mosul kämpfen Kurden und Kommunisten.

20/21. 6. 1962: Napalm-Bomben auf verlassene Dörfer .

30.5.1978: Deutsche Student in der Türkei gefoltert.

21.6.1982: Türkei: Eine Reise durch wilde Kurdistan: Leben wie vor tausend Jahren.

### G. Welt Aktuell:

Nr. 8/Dez. 1978: Irakisch – Kurdistan: 4 Jahre Hinrichtungen, Folter, Deportation, Inhaftierung.

### H. Die Welt:

28.2.1961: Moskau verlor Position.

11.5.1962: Kurden.

10.6.1978: Schürte Moskau mit Hilfe der Kurden Feuer im Irak.

I. Die Zeit:

29.6.1962: Die Revolte der Kurden.

J. Orient /Zeitschrift: Nr. 17/1976 Hamburg

K. Pogrom /Zeitschrift f. Bedrohte Völker: Nr. 10, 65.Jhg.1979.

L. Kurdistaninformation (2. Schrift): Nr. 1 – 6. Hagen

Aus der DDR:

Aussenpolitische Korrespondenz: Nr. 46/1978: Im Sozialismus sind die wahren Menschenrechte verwirklicht.

Aus der Schweiz:

Neue Züricher Zeitung:

7/8.8.1977: Hkrichtung irakische Kurden.

30.5.1978: Schwierigkeiten sind zwischen Bagdad und Moskau.

Schweizer Illustrierte Zeitung:

10.12.1962: Die Kurden ein Dorn im Auge Kassems. Das Bergvolk am Ararat trotz jeder Regierung.

Aus der UdSSR:

19.6.1963: Die Verschwörung der Reaktion im Iran ...

Nr. 6/1963: Der Verbrecherische Krieg gegen die Kurden.

21.8.1963: ...Über die Teilnahmedes Westens am Krieg gegen die Kurden.

Nr. 40/1963: Einiges über das kurdische Volk.

Nr. 16/1972: Vertrag über Freundschaft und Zusammenarbeit ...

Nr. 35/1978: Die Menschenrechte – Worte und Faktoren.

Aus Frankreich: (Alsace – Lotrain)

Humanite 7 Jours:

Nr. 38/ am 21.9.1979: Kurdistan: 18 Millionen Fremde im eigenen Land.

### مصادر باللغة الإنكليزية:

1. Arnold J. Toynbee – Oxford Uni. Press /London " Edi.": Survey of Int. Affairs. Zeitschrift. Jhr. 23, 24, 25, 28, 36.
2. Edward W. Said u.a.: A Profile of the Palstinian People. Geniva 1983.
3. Gerard Chaliand (Edi): People without a Country. London 1980 (Überset. Beitrage v. Ghassemlou, Kendal, Nazdar, Rosevelt u. Vanly).
4. Ismat Cheriff Vanly: The kurdish Problem in Syrien. 1968
5. = = = : The National Question of Turkish Kurdistan with historical background. Roma 1971
6. Hassan Arfa: The Kurds. London 1966
7. M. R. Jafar: Under – Underdevolpment. Diss. Helsinki 1978
8. Thant Sithu U. : View from the UN. London 1978
9. Verbatim Recards of the General Assembly 18<sup>th</sup> Session No. 1223/1963
10. Tearbook of the United Nations 1963. (Office of Public information. United Nations, New York).
11. ai : Turky. Nottingham 1977
12. KDP-Irak (Publ.): On the kurdish Question at the United Nation. june/1974

13.PUK : Memorandum to the UN on the Situation of the Kurdish People in Iraq. 11<sup>th</sup> March /1977

14. Middle East Currents (London):

13. 10. 1981: Gulf war enters its 2<sup>nd</sup> Year.

24 .12. 1981: Escalation of fratricidal War in Kurdistan Iraq.

15. Turkey Today (London):

Nr. 60 Jan. 1983: Intesified repression of the People condemned at UN Hearing. Turkish author in fight for Kurds.

16. Herald Tribun (New York):

15.10.1963: Kurds make Life miserable for ther Neighbours.

مصادر باللغة الفرنسية:

1. Chris Kutschara: Le Moument National Kurde. Paris 1969

مصادر باللغة العربية:

1- ابو شوقي: لمحات من تاريخ الإنتفاضات والثورات الكردية. بيروت 1978

2- عبدالرزاق الحسني: تأريخ الوزارات العراقيةزبغداد ( الأجزاء 1-6)

3- عبدالكريم فرحان: ثورة 14 تموز. بيروت 1978

4- أميل الغوري: المعذبون في أرض العرب. بيروت 1961

5- أحمد عثمان أبو بكر: الأكراد المليون وإبراهيم باشا. بغداد 1973

6- عبدالمنعم الغلامي: الضحايا الثلاثة. موصل 1952

7- عبدالمنعم الغلامي: ثورتنا في شمال العراق 1918 – 1920. بغداد 1966

- 8- عبدالعزيز الدوري: الجذور التاريخية للقومية العربية. 1978
- 9- أمين هويدي: كيسنجر وإدارة الصراع الدولي. بيروت 1979.
- 10- عبدالرحمن قاسم: كردستان والأكراد. بيروت 1970. ترجمة ثابت منصور.
- 11- عبدالعزيز العقيلي: تأريخ حركات بارزان الأولى/1932. بغداد 1956.
- 12- أدمون غريب: الحركة القومية الكردية. بيروت 1973.
- 13- أبو الحسن بني صدر: النفط والسيطرة. بيروت 1980. ترجمة فاضا رسول.
- 14- باسيل نيكيوتين: الأكراد. بيروت 1967. ترجمة دار الرواية.
- 15- به له ج شيركو: المشكلة الكردية. القاهرة 1930.
- 16- بافيج: كردستان والمسألة الكردية. بيروت 1978. ترجمة برو.
- 17- جي. سي. أدموندس: كرد وترك وعرب. بغداد 1971. ترجمة جرجيس فتح الله.
- 18- جي. سي. أدموندس: حرب الأكراد وخطة لإحلال السلام. لندن 1966. ترجمة كردي مخلص للوحدة العراقية.
- 19- در. فوبليكوف: التاريخ المعاصر للدول العربية. موسكو 1979. الجزء الأول والثاني.
- 20- د.س. شوشكين: الحروب العادلة والحروب غير العادلة. موسكو 1979. ترجمة إلياس شاهين.
- 21- خلدون ساطع الحصري: ثورة 14 تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق. بيروت 1962.
- 22- آية الله الخميني: الحكومة الإسلامية. بيروت.
- 23- فاروق صالح العمر: المعاهدات البريطانية وأثرها على السياسة الداخلية 1922-1948. بغداد 1977.
- 24- حسن مصطفى: البارزانيينون. بغداد 1963.
- 25- هادي رشيد الجاوشلي: الأمة الكردية وتراثها التاريخي. بغداد 1967.

- 26- ه. م. طوالبه: مقطعات من أقوال صدام حسين. بيروت 1979.
- 27- عصمت شريف وانلي: العالم العربي وحركة التحرر القومي في كردستان العراق. سويسرا 1963.
- 28- عصمت شريف وانلي: دراسة حول زيارة وفدنا إلى العراق وكردستان. سويسرا 1975.
- 29- جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية. بيروت 1971.
- 30- جمال الغيطاني: حراس البوابة الشرقية. بيروت 1975.
- 31- جمال نيز: حول المشكلة الكردية. 1969.
- 32- كمال مظهر أحمد: كردستان خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. بغداد 1977. ترجمة ملا عبدالكريم.
- 33- كمال مظهر أحمد: أضواء على قضايا في الشرق الأوسط. بغداد 1978.
- 34- كمال مظهر أحمد: دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية. بغداد 1978.
- 35- ك.د. وولت: ثورة الحرية. 1965. ترجمة محمد عماد.
- 36- كاظم حيدر: تلاكراد: من هم وإلى أين؟ ترجمة محمد عماد.
- 37- كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية. موصل 1972.
- 38- يوليوس ويلهاوزن: الإمبراطورية العربية وسقوطها. القاهرة 1968. ترجمة م. عبدالهادي.
- 39- جي. سي. هورفيتس (ناشر): المنافسة السوفيتية الأمريكية في الشرق الأوسط. بيروت 1971. ترجمة دار النفائس.
- 40- محمد أمين زكي: ملخص تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور وحتى الآن. بغداد 1960. ترجمة محمد علي عوني.
- 41- محمد أمين زكي: تاريخ الدول والإمارات الكردية خلال العصر الإسلامي. القاهرة 1945. ترجمة محمد علي عوني.

- 42- ماجد عبدالرضا: المشكلة الكردية في العراق. بغداد 1975.
- 43- مصطفى جواد: جاوان: العشيرة الكردية المنسية ومشاهير الجوانيين. بغداد 1973.
- 44- معمر القذافي: الكتاب الأخضر.
- 45- محمود الدرة: المشكلة الكردية. بيروت 1966.
- 46- محمود عباس: القضية: آفاق جديدة. بيروت 1979.
- 47- محمود شيرزاد: نضال الأكراد. القاهرة 1946.
- 48- محمد طلب هلال: دراسة حول محافظة الجزيرة ... دمشق 1963.
- 49- مناحيم بيكن: الإرهاب. بيروت 1978. ترجمة معين أحمد.
- 50- ميرابلا بيانكو: القذافي: رسول الصحراء. بيروت 1974. ترجمة دار الشورى.
- 51- منذر الشاوي: حول الدولة. بغداد 1964.
- 52- ن.ف.خالفين: الصراع على كردستان. بغداد 1969. ترجمة عثمان أبوبكر.
- 53- س.ج.آشيريان: الحركة القومية الديمقراطية في كردستان العراق. بيروت 1978. ترجمة دار الشورى.
- 54- سامي الجندي: البعث. بيروت 1969.
- 55- سمير عبدالكريم: أضواء على الحركة الشيوعية في العراق. الجزء الرابع. بيروت 1979.
- 56- صديق الدمولوجي: إمارة بهدينان الكردية. موصل 1952.
- 57- سعيد عبدالوهاب: لماذا تبقى الحقائق مكتومة عن الشعب الكردي. إيران 1978.
- 58- صدام حسين: خندق واحد أم خندقين. بيروت 1978.
- 59- سيد قطب: العدالة الاجتماعية في الإسلام. بيروت 1974.
- 60- سامي عبدالرحمن: البديل الثوري ..... 1981.

- 61- نجدة فتحي صفوت (ناشر): العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. بيروت 1966.
- 62- عمر عوده الخطيب: نظرات إسلامية في التمييز العنصري. بيروت 1978..
- 63- بيره ش: بارزان وحركة الوعي القومي الكردي. إيران 1980.
- 64- = : العراق دولة بالعنف.
- 65- ريبير: الأكراد. دمشق 1969.
- 66- أبو القاسم باينده (ناشر): نهج الفصاحة. طهران 1976.
- 67- و.ر. هاي: سنتان في كردستان. لندن 1920 ترجمة فؤاد جميل. بغداد 1973.
- 68- و. أ. ويكرام: مهد البشرية. بغداد 1971. ترجمة جرجيس فتح الله المحامي.
- 69- ف.ف. مينورسكي: الأكراد: ملاحظات وإنطباعات. بغداد 1968. ترجمة معروف خه زنه دار.
- 70- وليم إيكلتين: جمهورية مهباد. بيروت 1972. ترجمة جرجيس فتح الله المحامي.
- 71- فواز الطرابلسي/ مترجم: مؤتمر شعوب الشرق. بيروت 1972.
- 72- منشورات دار المعارف: نهج البلاغة. بيروت.
- 73- منشورات حزب البعث/العراق: التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن. بغداد 1974.
- 74- منشورات حزب البعث/العراق: المنهاج الثقافي المركزي. الجزء الأول والثاني. بغداد 1977.
- 75- منشورات الثورة: المسألة الكردية: الوضع الراهن ... وآفاق المستقبل. بغداد 1974.
- 76- منشورات التجمع الوطني العراقي: الإرهاب في العراق. 1975.
- 77- وزارة المعارف العراقية (ناشر): مأساة الشعب الجزائري. بغداد 1960.
- 78- منشورات الحزب الشيوعي العراقي: ملاحظاتحول الوضع في العراق وحرب النظام الدكتاتوري. 1981.
- 79- منشورات دار المعارف: القرآن الكريم.

- 80- مجلة الفكر الجديد: موقفنا من المسألة الكردية. بغداد/آذار/1973.
- 81- مجلة الثقافة الجديدة: الأعداد: 6 و10 لعام 1980. و 11 و12 لعام 1986. أنظر مثلا المقال الذي كتبه كريم أحمد: حركة التحرر القومي الكردية والطريق إلى الانتصار.
- 82- منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق: طريق الحركة التحررية ... /1976.
- 83- = = = = = : الممكنة التاريخية لحركة التحرر الكردية. 1976.
- 84- = = = = = : بيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق. حول سلسلة المقالات المذاعة من محطة إذاعة قاسملو وبيان لجنتها المركزية. أيلول/1981.
- 85- منشورات التآخي: في سبيل السلم والوحدة الوطنية. في سبيل تحقيق إتفاقية آذار. بغداد 1973.
- 86- منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق: ثورة 1961-1975. /1977.
- 87- منشورات حزب العمال الكردستاني: المبادئ الأساسية لحزب العمال الكردستاني. /1980
- 88- منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (اللجنة التحضيرية): تقييم الثورة الكردية 1977/...
- 89- الحزب الديمقراطي اليساري الكردي/سوريا: حول الموقف من المسألة القومية الكردية في العراق. 1978.
- 90- منشورات كاجيك: بين الكاجيك وبارزاني. 1969.
- 91- منشورات كاجيك: الحقيقة حول كاجيك. 1971.
- 92- منشورات آلاي رزكاري: تنظيم الثورة في كردستان بصورة عامة ومنظمة البلوريتاريا الخاصة. 1980.
- 93- منشورات الإتحاد الوطني الكردستاني: إرتباطات القيادة البارزانية مع إسرائيل. 1981.
- 94- منشورات إتحاد الطلبة المسلمين العراقيين: من مذكرات حردان عبدالغفار التكريتي.

- 95- منشورات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية: نتائج وعبر. بيروت 1971.
- 96- دار الشعب: اللجنة المختصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتنازل. القاهرة 1983.
- 97- منشورات إتحاد طلبة كردستان العراق: لمحات من تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني. بغداد 1973.
- 98- منشورات إتحاد طلبة كردستان/أوربا: الأبعاد الحقيقية لأزمة الحكم التركي. المملكة المتحدة 1972.
- 99- التجمع الوطني العراقي: الإتفاقية الأخيرة بين العراق وإيران خيانة وطنية وقومية. 1975.

### مختارات من مقالات الصحف والمجلات الصادرة باللغة العربية:

#### 1- آفاق عربية (الأعداد التالية):

1976/7 بغداد: أطروحة حول العراق والمسألة الكردية.

1980 /5 بغداد: الخليج العربي.

1989/9 بغداد: دور النفط في تفريش الأهواز.

#### 2- الموقف العربي (الأعداد التالية):

230/نيسان/1981: مسعود بارزاني: لدينا أراضي محررة.

#### 3- الهدف:

1983/704: جواب الإتحاد الوطني.

#### 4- الوطن العربي:

1980/15: عام الصراع على الخليج.

## 5- المجلة:

1982/136: تقرير خاص عن مؤتمر فاس.

1981/81: مشكلة خطيرة للعرب: المخططات الإسرائيلية للقضاء على القدس العربية.

1982/140: بعد صبرا وشتيلا: أشهر المذابح في التاريخ (70) وأكثرها شهرة خراب البصرة.

## 6- الشهيد:

1979/32: الدستور الإسلامي.

1980/34: القانون الدولي غير عادل: شعوب العالم تنتفض. " أبو شريف": حرس الثورة قوة إسلامية غايتها حماية الإسلام والثورة والدفاع عن المستضعفين.

1981/66: إمام الأمة: الإسلام أمانة في أيدينا وسوف لن نفرط بها. " مدرسي": وصية الشهيد محمد منتظري ... يجب أن تكونوا ثوارا أميين.

1980/33: من أجل بناء جبهة المستضعفين في العالم.

1979/31: سينتصر الشعب العراقي تحت قيادة الإمام الخميني.

## 7- السفير:

1980/12/6: القذافي: يجب أن تؤسس دولة كردية.

## 8- الدستور:

1979/5/14: الأكراد ... ماذا يريدون؟

## 9- العراق الجديد:

1961/7: البيان الأول للثورة.

## 10- الجماهير:

1984/4: مجلة أمريكية تكشف عن المخطط التركي الأمريكي لغزو العراق.

## 11- الشرق الأوسط:

1980/12/6: القذافي يدعو إلى تأسيس دولة كردية مستقلة.

1982/9/21: ألعن هتلر في قبره لأنه لم يخلص البشرية من اليهود.

## 12- صوت الجماهير:

1981/32: في ضوء الغارات التركية على وطننا ... صدام حسين ... إلى أين؟

## 13- طريق الشعب:

1981/10: آلاف الجنود يرفضون مواصلة خوض الحرب. نتائج حرب صدام الإجرامية...

1981/11: بعد سنة من القادسية المدمرة.

## مصادر باللغة الفارسية:

1- علي شريعتي: التشيع العلوي والتشيع الصفوي. طهران 1973.

2- أنتوني سمسون: الأخوات النفطية السبعة. ترجمة ذبيح الله منصوري.

3- أحمد شريفي: العشائر البارزانية.

4- أبو الحسن تفرشيان: إنتفاضة ضباط خراسان. طهران 1979.

5- بنيامين شودران: الشرق الأوسط، النفط والقوى العظمى. طهران 1973. ترجمة عبدالحسين شريفیان.

6- حسين مدني: كردستان: تحليل وتعقيب حركة التحرر الوطني في كردستان. 1979.

7- حميد معيني: حول الإشتباكات في كردستان. منشورات: شب آهنگ/1979.

8- إسماعيل شريفزاده (ناشر): الصراع القومي والصراع الطبقي. 1979.

9- محمد مردوخ: تأريخ الكرد وكردستان. سنندج 1973.

- 10- نورالدين كيا نوري: موقفنا من اللجان الإستشارية, المسألة الكردية, والجبهة الشعبية الوطنية. منشورات حزب توده/1979.
- 11- قادر عبدالله: ما الذي يقوله الأكراد. منشورات شب آهناك/1979.
- 12- برويز صالحى: تحليل حول المسألة القومية في صراع الشعب الكردي. تبريز 1971.
- 13- شرفخان بدليسي: الشرفنامه. طبعة القاهرة 1932.
- 14- منشورات مجاهدين خلق: ظهور الإمبريالية الإيرانية في المنطقة وتحليل العلاقات بين العراق وإيران. 1972.
- 15- منشورات جريكهاى فدائي خلق: نشرة أخبار كردستان. عدد 1-12/1979.
- 16- منشورات منظمة الطلبة الإيرانيين (خط الإمام): وثائق من وكر التجسس: كردستان. الجزء الأول والثاني.
- 17- منشورات توده: ما الذي يجري في العراق؟ 1979.
- 18- منشورات توده: من أجل وقف الإرهاب والإضطهاد في العراق. 1979.
- 19- منظمة العفو الدولية: تقرير موجز عن إيران. 1976.

### مختارات من مقالات الصحف والمجلات باللغة الفارسية:

#### 1- إطلاعات:

- 30/ آذار/1981: إدريس بارزاني: الهدف المشترك لجميع قوى المعارضة في العراق هو إسقاط النظام.
- 1979/16064: تحذير المنظمة الكردية الموجه إلى الأكراد في العاصمة ...
- 1979/15806: جلال طالباني: نحن لا نريد تصدير الثورة إلى إيران.

#### 2- مستضعفين إيران:

- 1979/11: الشعب الكردي بين الخوف والأمل.

### 3- كيهان:

1979/10660: البارزاني: أحد عوامل الإستعمار والرجعية لتمرير المكائد في الشرق الأوسط.

1979/10919: 500 عاما من التطاول والعدوان الغربي على الإسلام.

1980/11277: محمد منتظري: المسلمون سوف يببديون القواعد الأمريكية في المنطقة.

### 4- كار:

1979/34: والدة أحسن وشهريار ناهد: نفذ حكم الإعدام بأبنائي لكونهما كرديان.

### خلق مسلمان:

1979/9: شريعة مداري: مسألة الحكم الذاتي جائزة إذا كانت ضمن الوحدة الإيرانية.

### أرمان ملت:

1980/34: تقرير حول حرب الصاباة في العراق: كيف عاد البسمركة الأكراد إلى مناطقهم...؟

### مصادر باللغة الكردية:

1- أحمد خواجه: ماذا رأيت؟ بغداد. 1968-1973. الأجزاء 1-3.

2- كمال مظهر أحمد: التاريخ. بغداد 1983.

3- كريم حسامي: قافلة من شهداء كردستان الإيرانية. 1971.

4- إسماعيل أردلان: أسرار بارزان. بغداد/ 1959.

5- نوشيروان مصطفى: حادثة هكاري. منشورات الإتحاد الوطني الكردستاني/ 1981.

6- منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران: خيانة الحزب الديمقراطي الكردستاني/عراق (القيادة المؤقتة) ضد الشعب الكردي. 1981.

7- أوليا جليبي: الأكراد في تاريخ جيرانهم. ترجمة سعيد ناكم. بغداد/ 1979.

السليمانية في 2015/2/7

